





191

191



٤٩١

في ما يجب بيانه والثانية مبنية لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه وتبعيته ان اريد
به الشكر المخصوص وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان لا يستغنى
عن الاولى بتبعيته والثانية مبنية لشي لا لما يجب اذ لا ايهام فيه ولانه لا يصح
بيان العام بالخاص وانما كان في الافتتاح المذكور اداء لمشي من شكر الله
التي تاليف هذا المختصر اثر من آثاره لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة
التي اثر بها هذا التاليف حاضرة في ذهن القارئ وحق شكر كل نعمة ان يودى حال
حضورها في القلوب ولا يؤخر فالفهم العلية وانرفع الشكر الذي اورد عليه
الناظر من غير حاجة الى كلمات ذكرها وظهرت فاتفق توصيف النعمة بالتي
تاليف هذا المختصر اثر من آثاره **قوله** ان شاء الله ذكر اللسان للتخصيص بالمراد
لا بد قد يطلق الشاء بمعنى بغير فعل اللسان والجمل صفة الفعل المحذوف ونسب
فيه الاختيار لما صرح الشارح في شرح الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب في
مجموعه على صفاته الذاتية بتزويدها من قوله الاختيار او على ان المراد بالفعل العام
بالتسوية الى الغافل المختار سواء كان مختاراً فيه او لا **قوله** سواء تعلقي او فترقي
بمطلقه والاف الشريف بضمير لما بهية الحدود لا بيان لعمومه وسواء اسم بمعنى القول
مرتب على الجزئية للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة والزمان حكم المصدر
والهزة مقدرة لان اسم المتصلة لا يستعمل بدونها وهما جردنا عن معنى التقرب
لمجرد التسوية ولذا اصاب الجمل جزئية فكانه قيل بقلقه بالفضائل وتعلقه
بالفراصل سواء اى سيات وما قاله الرضي والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر
بتدأ خذوف تقديره الامر ان سواء نعم بين الامرين بقوله اتمت ام قدمت
على قوله نعم او لا تصبروا وسوا عليكم اى الامر ان سواء والجمل جزاء للجمل
التي بعده لفظة معنى الشرط وفائدة بجزء الاستفهام معنى ان لا تستركوا في الدلالة
على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل والفراصل فالامر ان سيات فتكلف
على لا يخفى والفراصل المراد بالمتعدية بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كما
كالانعام والفضائل المراد بالغير المتعدية كالعلم والقدرة **قوله** ومجبة اشارة الى
ان مجرد اعتقاد الانصاف بصفة الكمال ليس شكراً عالم بنظم اليه المحبة وهل

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله افتتح كتابه اى كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية والحق
ان كانت الخاتمية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد
التبسم بالتسمية اى بعد الافتتاح بما ذكر الحمد عقب التسمية بلا فصل
مقدماً على ما سواه وهذا الكلام لا دلالة له على جزئية شي منهما وعلى عدمها
على ما وجههم وزاد لفظ التبسم اشارة الى ان الافتتاح للتبسم والتبسم سوا فلتد
ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشرح او للاستعانة كما
مختار القاضى او صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان التماسه والاستعانة
انما هو بغير كانهما والا فتشابههما لاجل البه كذا ان في الاستعانة زيادة وهو الاشياء
الى ان المشرع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقة معنى توهم عدم كون
ذكره تعالى مقصوداً بالذات وكذا الحال في قوله الحمد لله وفي حديثي الابتداء وليس
في كلام الشارح اشارة الى خصوصية شي من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح
اليهما مع البعد اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية
والحمد فلا تعارض بين الحديثين الا جعل اليباء صلة للابتداء واما على تقدير جعل
للملابسة او الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس الابتداء والاستعانة
فيه بطريق التبسم بامور كثيرة اذ التبسم ليس مختصاً بحال التلفظ بل بان الى
آخر الكتاب **قوله** اداء اه جعلت على الافتتاح نظراً الى كونه نصب عين القارئ
حيث قال على ما نعم والا ففى الافتتاح المذكور اقتداء بهلوس الكتاب الجيد و
امثال يحيى الابتداء وعن مما شاع بين العلماء **قوله** لحن شي مما يجب عليه
من شكر نعماته ان كانت مامومة او موصولة للغير او للجنس فكله من في

عصام

الغيب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين كانوا يعاندون النبي صلى الله عليه وسلم و
انما تركوا في المشهور النسخ بما لا ينهم اذوا من الاعتقاد التصديقي والادعائ
وهو يستلزم المحبة **قوله** وحده لان العمل بطريق الاعانة والترحم والاحرة
لا يكون شكرا **قوله** فمورده فرع على التعريفين بيان مورد هما متعلقهما ثم فرع
عليه النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفي احدهما **قوله** بالعلم والشجاعة اي
بسبب العلم والشجاعة **قوله** والله اسم لصفة على ما ذهب اليه البعض من انه
في الاصل صفة صار على بالعلية وتفضل في التفسير **قوله** للذات اورد الموفق
باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علميا ثم ذكر من صفاته
ما هو محتقن به لفظا ومعنى اشارة الى طريق الاختصار لاشارة بهذين الوصفين
في ذلك الاسم كما تم بالجود **قوله** ولذا لم يقل اي كونه اسم للذات المعينة
من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازي او الخالق او غيره مما من الاسماء الدالة
على الصفة حتى انصف بجميع صفات الكمال **قوله** بما يوجب اختصاص اول
اللام للاحتقاق فاذا قيل الحمد لله بقية احتقاق الذات له واذا علق بصفة انا
استحقاق الذات الموصوفة بتلك الصفة والاختصاص اعادة تعريف الحمد
وانما قال بوجه كون اختصاص استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكا
باطلا في نفسه لان تعقيب الحكم بالوصف بدل على العلية لا على الاختصاص لانه
مستفاد من تعريف المسند اليه **قوله** بل انما ترضى افراب عن قولهم
يقول **قوله** تبيها على تحقن الاستحقاقين فالذات مستفاد من اللام والوصفي من
قوله على ما انعم حيث جعل محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظ منه
خصوصية صفة حتى يلجح لا ما يكون الذات التي مستحقها فان استحقاق اللام
الا على الجليل سمي ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اوله لانه
اسم الذات عليه اوله لانه لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان
مستندا الى الذات **قوله** لا انقضاء المقام يعني ان كلا الطرفين من جملة الحمد لله
مرتب في مقام الحمد لكن الاختصاص زائد بلفظ الحمد لكونه يصدر عنه ومرتد له في
ضمين فرد ما هو نصب العيون فلا يبردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله والاختصاص

ولا اختصاص له بحكمة الحمد فان جزئي الجمل منسب وبالنسبة اليها **قوله** وان كان ذكر
الهم اجم في نفسه فهو بفضي تقديم لفظ الله لكن المفقضي المعارض بحسب المقام اقوى
عند المتكلم **قوله** على ان اه بانه اي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام بلفظ الحمد مبني
على ان يكون في جملة مميزات اختصاص كما في الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاصا لتقديم
لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على المصاحبة كنع قوله
تعالى وان المال على جبره من عن الظاهر من غير ضرورة ياتي منه لفظ ايضا **قوله** وان
حقيق اي الحمد بانه لا بغيره حقيق كما يقتضيه السابق اذ ان تعالى بالحمد حقيق كما
يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احد الحق منه **قوله** وبهذا يظهر اي بما ذكرنا من
ان صاحب الكشاف فاعل بالاختصاص في الحمد لا يظهر **قوله** بل على ان اعلم
ان حق هذا الكلام الذي هو من مداحي الافهام موقوف على تحقيق عبارة
الكشاف حيث قال واصل النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فعله على من
المصادر التي ينصبها العرب بافعال مفعلة في معنى الاخبار كقولهم شكروا وكفروا
وعجا بنسبهم منسلة افعالها ويسدون بها مسددا والعهول الى الرفع للذات
دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى الحمد لله حمد اوله لك فيل اياك تعبد وياك
ستعبد لانه بيان لمحله كانه قيل كيف تحمدونه فقل اياك تعبد فان قلت
ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في ارسال العراك وهو تعريف الجنس
ومعناه الاشارة الى ما يعرف كل احد من الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس
الافعال والاسطراف الذي توجه كثير من الناس وهم منهم انهم فقل في تعجبه
انه لما كان معناه الحمد لله حمد كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم
على ان المصدر للحمد فاختار السامع ان يقول كيف تحمدونه اي بنسبكم كيف حمدكم
فانه غير معلوم فبين بقوله اياك تعبد وياك ستعبد اي تقول هذه الكلمات
تحمد بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فما معنى التعريف
فيه فان المناسب للاهتمام بمعنى البيان التكميل واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك
يعني تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولهذا بين بقوله اياك
تعبد وياك ستعبد وبهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه الحمد لله

كان المصور لكيد فيكون والا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفرية والسؤال المغير
عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اباك فبعد وياك نستعين بالحمد
حمدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا نفكر على غيره
القول الثاني ثم اورد عليه السؤال بانه يحكي لافادة هذا المعنى المصور المتكرر فائدة انه
التعريف فيه فاجاب بانه تعريف للجنس لا اشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب من
حيث هي هي طائفي العراك الا انه للجنس باعتبار وجوده في فرد ما بخلاف ههنا و
تعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجهين يكون اختيار الجنس ومنه
للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس
باعتبار الكمال ولا يحكي سقوط اعتراض الساج بان الاختصاصين متلازمان وكل
منهما مخالف لمذهبه فظاهر موافقه له ناهيا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختصاص الجنس
دون الاستغراق ولا يرد ما اورد السند قدس سره على الثاني من انه لما يجوز
الحمل على الجنس باعتبار الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد
غيره منزلة عدم لان فيه تطويل للسبب والاستحسان الى معونة اللقائ من غير حاجة وتدل
حاصل الجواب عن كيفية صدور الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وبغزه لان
انضمم غيره معه نوع بيان لكيفية اي حال حمدا انا نجتمع سائر عباد الجوارح و
الاستعانة في الماهية وتخص جوارحها بك وتقرر السؤال والجواب للذكرين بقوله فان
قلت قلت بحاله وجب ان لا يصح اختياره للجنس لرعاية مذهبه لان الاختصاصين
متلازمان بل لان الحمد مصور سادة للفعل والفعل لا يدل الا على الحقيقة فكذلك ما يوجب
منه وان كان معرفة يصح بانه بقوله اباك فبعد وياك نستعين والحمل على الاستغراق
وهم لانه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ يصير الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح
البيان وعلى هذا سقط اعتراض الساج بقوله وفيه نظر لان النائب اه وقال الشيخ
ان اختياره للجنس والتمنع عن الاستغراق لما يدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله
فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الا فرانية ههنا فانه افران
عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله والاولى الى الاول في بيان تلك الدعوى لوجهين
احدهما انه المتبادر الى الفهم اي من نفس اللفظ وقوله الكثير الاستغراق

منه للمبادر احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كالحجاز
المتعارف كافي قولنا لا ياكل هذه الخبز فان المتبادر من نفس اللفظ الشجرة
المختصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولهذا يصح لو نوى حقيقة كلامه
سجما في المصادر فانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فنباه
الجنس من نفس اللفظ اقوى ولا سيما عند خفاء القرائ المرجحة للاستغراق كما
فيما يحكي فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص
كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق يدل على اجماعها بخلاف ما اذا كان
القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس
لكن يكون المتبادر بالقياس الى قرين الاستغراق وبما قرنا ان وقع نظر السيد
اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر الجنس عن نفس
اللفظ واما الثاني فلانه لا يلزم بين الاختصاصين فلا يرد لا علم فضل عن رضى
علم وثانيهما وهو المنقول من صاحب الكشاف في حواشيه ان اللام لا تدل الا على
التعريف والاسم لا يدل الا على سماء فان كان مسماه الماهية من حيث هي فكل
للمطلق افاد تعيين الماهية وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كافي اسم الجنس افاد
تعيين الواحد فاذا لا يكون ثمة اي في الحمد والاستغراق نظرا الى اللفظ والحمل على الاستغراق
وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة ما فعة عننا وبما ذكرنا ان رفع بحث السيد الشريف
بالترديد لا يلحق وكذا ما قيل لو نعم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجي
وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشاف للحمل على الجنس والنوع
عن الاستغراق مستفاد من قوله فعلى اباك فبعد وياك نستعين ببيان الحمد فانهم
اعتراض السيد بقوله فنقول منه للاستغراق اما ان يفهم اه وقال السيد السند
في حواش الكشاف ان قوله فان قلت اه ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف
او بيان لما وقع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد والعلم به اورد بطريق السؤال الجواب
لما ناسا بشانه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة
الى ان اللام للتعريف اتفاقا فيبين انه موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق
وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائ والدليل المنقول في حواشيه منقول ما هو عليه

بما مونة لكن برود عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه من حيث هو
وضيعة المفرد واما ان يقال ان الحقيقة متعين لا ارادة ما لم يعرف عندها في ذلك
لم يجعل كلامه كان الاولي على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين
المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث هو في ضمن كل الافراد فغيبه انه على تقدير
الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما مر جوابا ان الحكم ان لم يكن على الدافعية من حيث هو
بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعوضة وكان المقام خطابا يجعل على الاستغراق
لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح في هذا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشاف
انما تجبه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص للمدبة اختصاص بثبوت نفس
الحمد اما لو كان المراد اختصاص بثبوت نفس استحفاق الحمد بان يجعل قوله وانه جيقن
تفسير الاختصاص للمدبة او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما دل عليه بيانه قوله
اياك فبعد ذلك لان اختصاص استحفاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوت لاخر لا بطريق
الاستحفاق كما في قولنا للجل للفرس وكذا اختصاص اثباته له لا ينافي ثبوت لاخر كما في
العبارة هذا ما افاده ذهني التحليل بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فغلبك
بالندبر الايق فان فيه فوائد جمة فغلبك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين في
هذا المقام **قوله** ليس كما توهمه الجار والجور في موقع المصدر اى ليس مبنيا على مثل
ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا على كونه مما لا
كما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المعنى في قوله تعالى كما بدأنا اول خلقه فعبده
والقول بان جبر ليس مبنيا على انه او جبر بعد جبر تكلف **قوله** بل على اى بل هو مبنى
على هذا ولا يقدر مضوبا على انه جبر ليس لانه يلزم ان يكون تحت قوله وبهذا يظهر
فيهم ان يكون هذا ايضا ظاهرا ما ذكر **قوله** على ما انعم عليه على متعلقة بقوله الحمد لله
باعتبار الاثبات فان التقيد المذكور بعد الجملة قد يكون قيد للمسند كما ضربت زيدا
بالسوط وقد يكون قيد لثبوت كما في ضربت زيدا فاما وقد يكون لاثباته كما في ما
نحن فيه فكانه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا بد ان يجز
ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وقيل انه يقبل له
لان الحمد وكله على تعليله كما في قوله تعالى ونكبروا الله على ما هيديكم فغيبه انه صرف

صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة **قوله** اى انعم به هذا على تقدير جواز حذف القاء
الجور مع الجار واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزدي فلا يصح **قوله**
مع تقديره فيه بحث لانه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم يعلم ويكون
ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع كونه
في المعطوف عليه **قوله** بدل من التفسير بناء على جواز حذف المبدل منه وقد فرغ من بيانه
في غير هذا الاستثناء ابن الحاجب **قوله** ان التقدير تعريف التقدير بقيد ان لا
قابل باختصار التقدير على ما ذكره فلذا قال فحذف ولو كان مراد جواز ذلك التقدير
فلا تعسف **قوله** فقد نفى اى سلك الطريق القبر المنقسم حيث ترك الاسباب
وهو جعل ما مقدر به وسلك الاخر **قوله** امكن من مكن الشئ مكانه اى اخذت
قوله ولم يتعرض للنعم به اى صريحا والا فقوم الانعام المستفاد من اضافة المصدر
الى الفاعل مستند لعموم المنعم به فمما استدلنا عقليا لا يقبل تخصيص **قوله** لقصور
اعادة اللام بشعر باستقلال كل واحد بالعلية وبيان ان التعرض للنعم به يذكر المعنى
او يذكر الكل بقبول او اجالا وعلى التقدير العبارة فافهم اما عدم اعادة الاحاطة
كما في ذكر البعض والتفصيل او لا فافهم الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا انهم
الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على التقدير الثالث وكذا
ذباب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذ لم يذكر منها **قوله** ثم اه كلمة ثم
للتراخي في القرينة كما في قوله ان من ساد ثم ساد بوجه اشارة الى تراخي المصدر في مراتب
البلاغة **قوله** مرع ببعض النعم من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على
الانعام الحمد وعليه **قوله** الى اصول ما يحتاج اه وهو الغذاء واللباس والسكن وغيرها
من المنكح ودفع المؤديات وقيد الاصول احضار عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها
في بقاء النوع احبائنا وليس على الشرايع والمجزة داخل في اصول ما يحتاج اليها
فان الاحتياج اليها لا يتظام امر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلافه بدل على ما قلنا
ذكر قوله فانعم الله بعد ذكرنا وتعريفه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله
ثم ان مرع اه وعدمه اذ حال تحت **قوله** يتعاودون عطف ببيان لقول يحتاج او جملة
مستأنفة وجعلها حالا اليك من جهة المعنى **قوله** وفي الكتابة مشقة لان يحتاج

الى الآلات والحركات الغير الغريبة بخلاف البيان فانه متعلق بالنفس الغزيرة غير محتاج
الى آله مع ان في الكتابة ضرورة وهو بقاء ما بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعاني من
الاشارة والكتابة على تقدير وضعها كقرائن اباء من الاشارة بتكرار اطلاقها على
القرائن **قوله** وهو المنطق النقيض اه اي المنطق الظاهر الذي لا يمس بعضه ببعض في
في الحال الطيور المظهر عما في الضمير بدل الالة وضعية اما مع الله او من اصل اللغة على معنى
في وضعه **قوله** ثم ان هذا الاجتماع بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي **قوله** وتخصيص
الصفات الثلاثة المذكورة من ضرورة **قوله** معاملة بان ياخذ واحد منهم ما يحتاج
اليه من اخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عرض ما اخذه منه **قوله** وعدل بين
جميع عليه اي استواء في المعاملة يتفق الكل على انه عدل وليس يخرج عن حد الاستواء
قوله والعدل ابتداء الكلام كانه قيل فلان من العدل فقال والعدل اه وليس عطف
على المعاملة على ما وهم **قوله** وعاية اه المقول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون
لعاية مترتبة ومعلولة في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من
الثاني فالرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام بشتماله على لفظ البيان والنية
باعث على العطف المذكور وليس معلولة في الخارج انما المعلول له النية فانه قد قيل
ان الرعاية انما يحصل بابراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه **قوله** ما لم
يتم في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه في العلم المطلق وذلك بخلاف
علم ضروري في ابناء ادم بجميع الاسماء والمسميات من كل لغة **قوله** ولفظ اتي اه يعني
ان في لفظ الاليتا تنبها على انه ليس من عند نفسه معلوم انه لا يصلح بهذا الفعل بغيره
فيكون منه تعالى فالظاهر ان يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قد
للتأنيب والكون اثباتا **قوله** وترك اه دفع لما نرى من ان الالين للشبه المذكور التعرّف
بالفعل بان في عدم التعرّف به نكتة اخرى وهو الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصلح
لغيره **قوله** اشارة الى المعجزة بشتماله على القرآن الذي هو معجزة لا ان كل فضل الخطاب
معجزة اعم اعجاز ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم صحة المعنى **قوله** الذي
يشبهه من يخاطب به اي يفهم وايتاء الكلام البين لا يقتضي ان يكون كل كلام او في
به كذا حتى يرد المشابهة على راي من وقف على لا الله **قوله** بين الحق والباطل

والباطل او الحق والباطل في الاعتقاد والصواب والخطأ في الاعمال **قوله** اصلا من
ابدلت الراء معجزة فتوات معجزة ان ابدلت الثانية **قوله** اخفى استعماله يعني
المخفى بينهما في الاستعمال فقال هل الحجاب ولا يقال انه **قوله** في الاشراف في
القاموس الشرف محركة العلو في المكان العالي والمجوان لا يكون الا بالاباء وعلو
الحجب انتهى فقوله ومن له فطر دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الاباء بعلو
الحجب وبما انه انخفض بالفضل وفي الكشف بنا في تفسيره اختصاصه بالشر
فقد جمع طاهر في القاموس الطهر بالضم بقبض النجاسة كالطهارة طهر
كثير وكرم فهو طاهر وطهر وطهر والجمع اطهار وطهاري وطهرون فلان في
ما في شرح الكشف من انه جمع طهر كتموا غار ولا حاجة الى ما قيل انه جمع طاهر
من حيث المعنى فانه يخالف التاميد بصاحب واصحابه **قوله** وصحابته بفتح الصاد
وكسر الباء في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت حاجتهم
مع النبي ثم مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم مسلمون راوا النبي **قوله** جمع
جبرائيل الشاهد بالشبه لما في القاموس من ان الخففة في الجبال والمسم والمشددة
في الدين والصلح وما ذكرنا اولى مما قيل انه احتراز خيرا ففضل التفضيل فانه لا ينبغي
ولا يجمع لكونه في التعدير افضل من فان المذكورة في الشبهة المعجزة جمع الخبر مع ما باللام
قوله اصله اي غالبا اذ لا يطر في نحو ما قرئنا فاننا افضلها في التقديم من حيث كبرها
قوله مهما يكن من شئ في القاموس مهما بسبب لانه مركبة من ما ولا من ما خلافا
لما عرّفها والها ثلثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط مهما
ثانية من اية الثالث في الزمان والشرط فيكون فعل الشرط كقوله وانك مهما تعظ بطولك
سؤال وفرجه كما انتهى الهم اجمعا الثالث الاستفهام كقوله مهما لي الليل مهما لي
او دى بنعلني وسر باب **قوله** ويكون تامنة فاعلم فيمر راجع الى مرها ومن شئ بيان لهما
لن كيد العدم والادخال الزمان ايضا وان كان مرها للزمان والشرط فاعلم من شئ
ومن رائدة لان الشرط في حكم غير الوجوب **قوله** فوفقت كلمة اما اي في نحو هذا
التركيب وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء بمول الشرط بخلاف ما اذا كان جزء من
الجزء فان اما فيه واقعة موقع مرها فقط والفاصل في موقع الشرط كما بسجى في بحث

متعلقات الفعل وانما وقعت اما للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة
التي يدل عليها الفاء الجزائية وذلك المبتدأ **قوله** موقع اسم إشارة الى الاء ليس مفعلا
بغيب الهاء موضع الميم والراء محذورة وادغام الميم في الميم **قوله** ونقصت معانيها
كتضمن نعم جملة للجواب **قوله** غالباً اي في الشرط واما في اما فلازم واما وقيل فيه ايضا
غالباً **قوله** لصوق الاسم للآزم للمبتدأ للصوق شئ بشئ اعم من ان يكون باعتبار
مفهومه كلفوق الاسم للمبتدأ او باعتبار تحققة كلفوق لاما فان الملامس له فرد
من الاسم فلا اعتبار على هذه العبارة سواء جعل لفظ الآزم صفة للاسم او للصوق
ولا حاجة الى تحلو به ثم ان الصوق للاسم لاما اكثرى كلفوقه واما ان كان من الموقين
فروح وربحان وقال الشارح التقدير واما المتوفى ان كان اء ولا يخفى ان التقدير
مستغنى عنه ولا دليل عليه الاطراد الحكم **قوله** قضاء على لما قدم من قوله لزمها الفاء
ولزمها الصوق الاسم اي فعل ذلك قضاء فان اللزوم انما هو يجعل الجاعل **قوله** لمحي
ما كان اي الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية **قوله** وبالفاء له اي لما كان بقدر
الامكان وهو اتفاقه باعتبار بقاء لازمه **قوله** ظرف اي فيما اذا وقع بعده جملتان
فانه سيجي بمعنى لم يحزنم فلان ولما ينفعه الندم وبمعنى الاتحزان كل نفس لما عاينها
قوله بمعنى اذا اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانح
يكون ظرفاً محضاً ولا يكون لازماً الاضافة الى الجمل **قوله** بلبه فعل اه وجره فعل
ماض غالباً بدون الفاء وبالفاء قليل و قد يكون جملة اسمية باء او مضارعاً مؤنثاً
بالماضي وجميع الاستغناء واقع في التنزيل **قوله** فتوهم منه بعضهم وهو ابن حروف
جعل تومعاً لنبأ ومعنى الظرفية منه وقال في التحفة قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان
ظرفاً مضافاً الى الجمل التي يليه كان عاملاً للجزء مع انه قد يكون مصدرية باء المضاف
وما الساقية نحو قوله تعالى فلي احسوا بائسنا اذ هم مركعون وقوله تعالى فلي احسوا
الموت ما دلهم على موته وما بعدهما لا اجل فيما قبلهما وايضا قد يقع الفعل بين الملام
شرطه بجملة ان نحو فلما ان جاء البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه وايضا لو كان ظرفاً لما صح قولنا لما اسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان بينهما
ان يدعى المبالغة **قوله** علم المبالغة بالمعنى الاضافي اي العلم الذي له مزيدا جلتا

اختصاص بالمبالغة بان ووق لا جملها وتقدم لفظ العلم في قوله وتوابعها للدلالة على انه
نحو ومعطوف على المبالغة دون العلم كما يتوهم من كون المضاف مقصوراً بالذات لا
ان لفظ العلم في الكلام في قوله وتوابعها لئلا يلزم العطف على جزء العلم وارجاع ضمير
الى المبالغة باعتبار المعنى الاصلي وعدم صحة افراد ضمير به فيه الا ان يتكلف على ان
كون المبالغة على لهذين العلمين محالاً ثبت وقول الشارح فيما سبأني وسمو علم
المبالغة بمعنى الاطلاق لا الواقع **قوله** قدرا يتميز من نسبة الاجل الى الصغير الذي
هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال من الفاعل اي من طائفة علوم اجل قدرا من
العلوم وكذا قوله سرا اي من علوم ادق سرّاً من العلوم ولا يلزم عمل اسم القفيل
في الظاهر فان التقدير اعتباراً لا استغناء على ما وهم الفاضل الاسطراني والسرمان
اول الشئ **قوله** لانه لا يجعل حتى يرد عليه انه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير
والحديث **قوله** بل جعل طائفة اه ويكون بعض تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم
تفضيلها على العلوم المذكورة وعلو مرتبة لانه من تلك الطائفة **قوله** مع ان هذا اه
ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم لا يفرح بشئ باطل بل المراد انه لعل
عنانية وخرجه بذلك العلم يدعى ظاهراً جليلة بالنسبة الى كل العلوم ترغيباً لطائفة الملام
اجلية بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارح مطلقاً والمراد التفسير **قوله**
فيكون من ادق العلوم سرّاً لان وقائق اللغة العربية واسراراً متفاداة فبعضها
ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائل ادق وهذا معنى ما نقل عنه وهو
ان وقائق العربية ادق اي بعضها من الاخر لان جميع وقائق ادق ولو ادعاه على ما
وهم **قوله** لان المراد اي بطريق الكتابة فان كشف الاسرار عن شئ يستلزم معرفته
قوله لكونه متعلق بالمعرفة اى بالاجازة وتفسير المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة
الاجازة بطريق العلم يختص بهذا العلم فلا بد ان يختص ايضا بالكل فلا يقع المحرلان
تلك المعرفة بطريق الاثبات **قوله** لا شغاله على وقائق الدقائق والاسرار المتقدمة
باللفظ العربي انما يعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخرج الاجابة عن وجه الادقية
قوله لكونه معذومه من اجل المعذومات المعلوم بطلان على المال وقد يطلق على الموت
كما وقع في شرح المواقف ومجمل ما من هذا العلم الدقائق والاسرار التي تندرج فيها

الدقائق والسرار التي في القرآن وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقته لنفسه
المندرج فيها القرآن فيكون معلوم من اجل المعلومات فاندفع هذا الظاهر في كون
معلوم اجل ومشتاؤه حمل المعلوم على ان القرآن **مجرد** **قوله** مدرك الالغاز
اي ما به يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة **قوله** هو الذوق ليس
الاى الا الذوق فقد حصر ما به يدرك الالغاز في الذوق وهو كيفية للنفس
بما يدرك الخواص والمزايا التي في الكلام البليغ والمصوح ادراك الالغاز
باعتبار المعنى الكائن في هذا المقام **قوله** ونفس وجه الالغاز اي نفس مرتبة
البلاغة التي توجب الالغاز لقوله وجه الالغاز امر من جنس البلاغة او نفس
الالغاز على ان يكون الوجه تخيلا فقد نفى المكان كشف القناع عنه والمصوح
اثبت كشف القناع عنه الى هذا العلم باعتبار المعنى المكاني فالتدافع بين
الكلامين متحقق من وجهين **قوله** فلنا معنى كلامه اي مجموع المذكور سابقا
فقوله يدرك الالغاز اهـ وانه يدرك وقوله لا يمكن كشف القناع لا يمكن
وصفه وبيانه كالملاحاة واستقامة الوزن وسائر الوجوه التي تترك ولا يمكن
بيانها بخصوصها **قوله** وقد صرح بذلك حيث قال اعلم ان ان تجيب الالغاز
عجب يدرك ولا يمكن وصفه **قوله** بل يدل على انه انما يدرك بهذا لان نسبة
الكشف الى هذا العام يدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وهذا ان
التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه يحمل الكشف على الادراك في
الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي وحمل وجه الالغاز على مرتبة البلاغة
توجب الالغاز وافراده نظرا الى نوع الالغاز وجمعه نظرا الى نفس الالغاز
وحمل الوجه تخيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وقرن السيد في شرحه بين وجه
الالغاز ونفس الالغاز فقال يمكن كشف القناع عن وجود البلاغة اي الخواص
والمزايا ولا يمكن عن الالغاز نفسه وفيه حمل الوجه في قوله ونفس وجه الالغاز
اه على التخييل وفي قوله كشف القناع من وجه الالغاز عن الامور المادية **قوله**
ولو بالذوق المكتسب اهـ اشارة الى دفع التدافع بين المحصرين فالسالك
حصر الادراك بما واسطة على الذوق والمصوح حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم

العلم وقد صرح السكاكي ايضا حيث قال وطريق الاكتساب الذوق بطول خدمته
العلمين وكلية الوصلية الدالة على هذا الشرط اولى بالجزء بالنظر الى المحر المستفاد
من كلمة انما بالنسبة الى دفع التدافع حتى يروا انه اذا لم يكن الادراك بالذوق
المكتسب لا يندفع التدافع فضلا عن كونه اولى وعلى هذا التقدير قوله وليس
المصوح حقيقة بيان لفائدة اعتبار المحر بالنسبة الى العلوم ولا مدخل في دفع
التدافع **قوله** وقد اشير الى اهـ الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير فان
المصوح به ان وجه الالغاز اي مرتبة البلاغة التي بها الالغاز امر من جنس البلاغة
اي نوع منه لا طريق الى معرفة الاطول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه ان يكون
تلك الخدمة مرجية لمعنى الالغاز ايضا وكذا في قوله لا اعلم بعد علم الاصول **قوله**
لا طريق اليه طرف مستغرق خبر الى لا طريق موصل اليه والا طول مرفوع على
البدلية من محل اسم لا او من خبره او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا
منفقا بالمعنى لانه يجب النصب والتنوين ح الا الا يقال ان الحركة اعرابية و
سقوط التنوين للتحقيق لما ذهب اليه السمرقاني في لارجل او تشبهه بالمضاف لما
ذهب اليه ابن المالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق
مرفوعا اليه فلغا لغوا والا طول خبرا **قوله** بعد علم الاصول ليس هذا الفيد مريجا
في المفتاح الا انه مذکور مقدما في المعطوف عليه لقوله فلا كشف فالظاهر ان
يكون قيدا للمعطوف لما سبق في بحث الفصل والوصل من ان الفيد اذا كان
مقدما في المعطوف عليه فالظاهر في قيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت و
مرتبت زيد نعم انه ليس بقطعي لكنه ال بنى الى الفهم في الخطايات والسيد الشريف
في شرح المفتاح يجعله قيدا للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستغرق لا او تعلما
بالنفي المستفاد من لا لا بالمعنى لما عرفت اي لا اعلم كائن بعد حصول الاصول اي
الكلام واللغة والعرف والخواص كشف من هذين العلمين والبعدي زمانية
بانه لا بد في كشف القناع عن وجه الالغاز من فهم اصل المعنى والابدي في حمل
الآية المشفرة بالجهة والجسمية والامكان على المعنى الجازي او الكائن من العلم
بامتناعه عن ذاته تعالى فانه لولا امتناع امتناعه على الله لكان قد علم

على العرش استوى على كناية عن ما لكينة الملك من غير تصور استواء وجوده في
 توهم كون علم الاصول الكشف منها لانه انما يلزم لو كان الطرف متعلقا بالكشف
 ثم ان معنى الاكشافية عن ما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت الكشف الخارج
 لهما فلا تقتضي مشاركة علم احدهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان المقصود
 المعنى الحقيقي فلا بد ان ثبوت الكشف بغيرها كما هو مقتضى التفضيل بناء على المحر
 المستفاد من قوله وجه الامتحان امر من جنس البلاء **قوله** نعم انه لا يمكن تصديق
 لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ مما قبله وهو ان هذين العليين اذا
 كانا موجبين للحال الكشف كانا موجبين للحال معرفة الا اني زو كنه حقيقة و
 حاصل الدفع انهما لا يوجبان ادراك الكنه لا متاع الاحاطة بهما لا نقصانها
 في الاكشافية وقيل يستفاد من هذا الكلام جواب اخر لدفع الدافع وهو ان
 الكشف بهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لا متاع الله
 الاحاطة وليس يقوى لان توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول امر
 ممتنع لا يدل على شرافته والتمتع فيه ولو قيل ان الكشف مع وجه الامتحان
 حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد **قوله** وتشبيه وجه الامتحان
 امي مراتبة البلاء الموجهة للاجي **قوله** ايها هو ان يذكر لفظ له معناه قرب
 وبعيد ويراد البعيد **قوله** اسم الكلام اي هذا الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف
 وليس المراد تعريف القرآن ليدخل فيه مسوخ التوراة والقران الشدة **قوله**
 تاليف كلماته اي ما يتكلم به مفردا كان او جملة **قوله** مرتبة المعاني اي الترتيب
 الى علم المعاني **قوله** متناسبة الدلالة في الموضوع والخفاء اشارة الى علم النبي على
 حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام متعلق بهما على التنازع **قوله** فلهذا اي فلهذا
 نظم القرآن عبارة عما ذكره اولان الامور ليس بنفس اللفاظ **قوله** ولان فيه استعارة
 لطيفة بان شبه التاليف المذكور بافعال اللؤلؤ في السك ثم استعمل لفظ التظيم
 له او شبه القرآن بعقد الدرة واثبت له التظيم لاحتماله للوجهين وصفه بالطلاقة
 ويحيز ان يكون قوله اشارة بيانا للطلاقة وان يكون صفة ما حده **قوله** بيان
 لما فيه اشارة الى ان القسم الثالث كانه الكتاب كله كونه عمدة فيه **قوله** فميز من

من اعظم اي من نسبة اعظم الى ضمير الفاعل مراد عن الفاعل الى اعظم نفسه وتذكر
 مثل **قوله** وضع كل شئ اليوم المستفاد من كل بغير بعد ارجاع ضمير مرتبة الى شئ الكتاب
 الاية اثنى المشهور **قوله** احسن الكتب اه فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب
 القسم الثالث احسن **قوله** هذا المقال اي كونه احسن ترتيبا **قوله** فترتيب اي بالنسبة
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كاذ الشبهة اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتاب
 فلا بد مما قبل انما لو كانت كعقد القسم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون
 مقصودا للمقال المذكور **قوله** فترتيب الكلام عن الدايمة وكونه انما بالنسبة اليها
 اشتماله على الحشو والتلويل في نفسه **قوله** كتقدم جزءه اي مجموع الموصول والصلة
 كشي واحد لا يصير احدهما جزء من الكلام بدون الآخر بينهما ترتيب لازم و
 هو ان يكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شئ من معمولاتها عليه
 واما تقديم معمولاتها على بعض نفسه فقبيل مذكور في النحو **قوله** طرفا زمانا
 او مكانا او شمرا الجار والمجرور **قوله** فلما بلغ اه فان المقصود ان اسمعيل لما بلغ
 الى السن الذي قدر ان يسي مع ابراهيم صلوات الله على نبينا وعليهما في قضاء
 حاجته امرنا به بذكره وهذا المعنى انما يحصل بتعريفه بالسبي وكذا في قوله تعالى
 لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله تعالى الرأفة المقيدة **قوله** حكم ما اول به اي بان
 في جميع الاحكام لجواز ان يكون بعض احكامه مختلفا بغيره لفظ **قوله** مع ان
 الطرف اي الطرف الحقيقي بين التقريب وشبه الشئ محمول عليه **قوله** يكفيه ايجبة
 من الفصل ولذا جعل الاسم الجامدا باعتبار المحل المعنى المقصود فلا حاجة الى
قوله وهو الدايمة اي اللفظ الدايمة في الكلام المستغنى عنه في ادأ اصل المراد
 سواء كان متينا او لا كما في قوله كذا ومبنا والتلويل مصدر بمعنى المفعول
 والمراد به الكلام الذي ايد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفظة يكون
 اطلاقا وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون وحملها على ذلك لموافقة
 قوله قابل الاختصار والتجريد فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد
 بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الدايمة **قوله** وسبغ الفرق بينهما اي الفرق
 المعنوية اي الاصطلاح وهو ان الحشو الدايمة المتعين والتلويل الدايمة الغير المتعين

الكتب

في

ويل

قوله وهو كون اده سواء كان الخلل في اللفظ او في الانتقال **قوله** الفتح مختص بالمعنى
اختصرت لما فيه سوى الاختصار من التبريد والابيضاح **قوله** حكم كل اى على كل فة وقال
كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئيا راجع الى الكلى ومعنى
انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية والام في قوله ليست فادلام
العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم الفاعلة وما قبل من المراد قضية
كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء الاخر على الكل وحذف
المضافين او ان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي والضمير
ينطبق وجزئيا المعنى المجازى اعني المحكوم عليه وان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الال
والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتغال والالان راجح فكلما
لا يثبت بمقام التعريف وان ذهب اليه اللم الغفير **قوله** يجب تركيزه اى لا بد ان يكون
مؤكد **قوله** بان يقال انه متعلق بنطبق يعنى ان معنى انطباقه عليها ان يمكن ان يصير
كبرى لصغرى سوية الحصول **قوله** لا اعني ما يستغنى عنه المحر مستفاد من المقام حيث
وصف القسم الثالث بشتمه على الخلو وفيه اشارة الى ان الحشر في القسم الثالث يتكبر
الا مثله والشواهد التي لا يحتاج اليها **قوله** ففى احض اى كل ما يصلح شواهد يصلح
مثالا من غير عكس كلى اولا بلزم الجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فكل من كونه
مثالا او شواهد مذكورة مذكورا لا يوضح او للثبات عارض مغاير ولا يمكن
اعتبارا في حقيقة ما ولو اعتبر ذلك فرما يتبين ان ورجا يتفادان فيهما على هذا
التفسير يتبين جزئى وهذا حاصل ما نقل عن الشئ فندبر فانه قد حفى على الناظرين **قوله** من الالوج
كالنحو والقن على ما في الفاموس **قوله** وهو التفسير من قصر في الشئ نواني على ما في نفس
العلوم لا من قصر عن الشئ بمعنى انتهى او عجز على ما فهم لقوله في تحققة **قوله** وقد
استعمل الالو الى اذ في كذا في في خفيه قوله شاملا لانه كذا لا يقال الا في الالو
اذا فخر فيه ثم استعمل متعبا الى مفعولين في قولهم لا اكون نفسي ولا اكون جهدا
على التفسير والمعنى لا املك جهدا ولا اقصرك والشئ على عبارة المصنف على التام
المشهور عاين بجزالة المعنى اى لم املك جهدا ولا اقصرك في تحققة والقول بانه
لازم بمعنى التفسير وجهه ان يميز اى من جهده الجهد او منصرف بنزع الى فنى اى في

عنف مان

اى في جهده او حال اى بجهده انا طر اذ لا ابرام في شبه التفسير الى الفاعل ولا يصح جعلها
الا على اعتبار الاسناد المجازى والتفسير بنزع الى فنى ووقوع المصدر حال ليس لقياس
الا فها يكون المصدر نوعا من العامل جزائيا في سرية وبطوة نفس عليه في الرضى في كذا
المفعول به والحال واما جعل بمعنى التبرك متعبا الى مفعول واحد على ما في الفاموس ما لكان
الشئ ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في حطية الموافف وان كان صحيحا فبفه
ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحققة بل جهده فيه والمنع ان يذل كل الجهد **قوله**
في تحققة متعلق بلم اى لا يجهد لعدم جزالة المعنى **قوله** لما تضمنه اى لا للتفى لان
المفعول له ما فعل لاجل الفعل وعدم المباينة ليس بفعل ولا للمباينة لما سيجى واما
قوله في اختصاره فمتر متعلق بلم اى بالغ كما هو الشايع في التقييدات ولهذا لم يفرض
له الشرح **قوله** ولولم يزل اى الظاهر لولم يزل لم بالغ الا انه قصد الاشارة الى كرم
الحكم وانه لا بد في كل فية فعل بالمتنى من حيث التنى من التاويل بالثبت لان التنى
المستفاد منه مدلول حر في غير مستقل بالمفهوم منه لا يمكن للفعل تقييده ما لم يخط
قصد اوج يصير مدلول اسميا او فعليا مؤلا بالثبت **قوله** لكان المعنى اى لولم يزل
المتنى بالثبت لكان متعلقا بمدخل التنى اعني بالغ لا متناع فلفظ التنى لما
عرفت من الوجهين فيكون التنى داخلا على كلام فيه فية وكل كلام شانه كذلك
يكون التنى فيه منزها الى التقييد مع بقاء اصل الفعل كما ذكره الشيخ فيكون المعنى
ان المباينة في الاختصار لم يكن او وليس المقصود ذلك بل لتنى المباينة في الاختصار
هذا خلاصة كلام الشئ وفيه دفع الشكوك للناظرين في هذه المقام لمن له فطنة
قوله لم يكن للتفريب والتسريع فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له لم بالغ
لعدم الفرق بينهما ان التفريب اعتبر بالقياس الى النعاطى والتسريع بالنسبة
الى الفهم وليس متعلقين بمرتبة ويلم بالغ على ترتيب اللفظ والشر **قوله** ان من
حكم التنى اى مقتضاه الاصل عند البلى ان يرد انه قد يحى التنى الداخلى على كلام فيه
تفسير التنى القيد والمقيد معا نحو على نحو لاجب لا يهتدى بشاره فانه يستعمل على
خلاف الاصل وله دفع هذا قال الشرح وصدما لا شك فيه **قوله** كان تقيا
لاجناع لفظا جمعون تالكيد بمعنى الكلى الا ان فيه معنى الاجتناب بحسب اصل الرفع

فكان نقلاً لاجتماع بهذا الاعتبار ولم يذالك الحنفية ان الملائكة سجدة والادام
مجمعين لقوله تعالى تسجدوا للملائكة كلهم اجمعون على ما في اليسر دوى وغيره **قوله** و
تمليحاً للتدريج كناية بكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار مع **قوله** على ذكر
بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشواً **قوله** فخره ايضا التعريض كناية لموصوف غير مذكور
من عرض اذا حال الكلام من جانب **قوله** لقد اعجب اى الى باهر يجب يحتمل المدح
الذم **قوله** لا يعرف اى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذ الم يل حرف النفي
تدبائى للتخصيص وقد بأتى للتقوى على ما سيجى وههنا لا يعرف لشي منها وجه
حسن الا لا حسن في قصر السؤال على بن الشركة في السؤال احسن ليكون اقرب
الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعده عن التجرى في الدعاء ولا في توكيد المسند السؤال اليه
اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع قلت التاكيد ههنا لاظهار الرغبة في السؤال عنه
كما في قوله انا معكم ولا يستفاد السؤال ولذا عمل بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به
مثل الانتفاع باصل الفرد والانتفاع بالتردد وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله
الله نزل احسن للربث انتفاع اسم الله مبتدأ وبناء فزل عليه فيه تاكيد لسانه الى
الله وانه من عنده **قوله** فكانه اى معنى قصد ان يحسن الجملة حال التفتيد مقارنة السؤال
بجميع ما تقدم من التاليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى
مركباً الا بزيادة الجملة الاسمية مع الواو اذ الواو والفعلية بدون الواو كانت ظاهرة
في الاستئناف ولو اورد مع الواو كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لا يدفع التكرار
المذكور من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين دل حسن لشي من ههنا الا ان يقال
انه من تنمة الاعتراض بيان لشيء اختياري للجملة الاسمية **قوله** حال من ان يقع
لكونه مفعولاً ثانياً لا لسأل وليس من فضل مفعولاً حتى يمتنع تقديمه عليه **قوله** انه ولى
ذلك على لقوله اسأل بمعنى انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف فيه كيف يشاء
قوله كان الا شيب ليكون الجملتان علتين للكهين المستفادين من الله لسأل
وانما كان الانشيب لان ذلك انما هو بالعطف على انه ولى ذلك كما هو الظاهر وكذا
ان يكون معطوفاً على واما اسأل او جملة مستأنفة لمجرد الشاء في الحال **قوله** فمن
عطف لانه الاصل في الواو لعدم صحة الانشيب في الحال وتفيد السؤال بما والا

وان قيل

والاعتراض لكونه في اخر الكلام وعدم تضمنه كنهه جريده **قوله** اما على جملة او انما
اخبرني معذرين لان المذكور ثبت جمل لا يصح العطف على الاو لى منها لعدم الجا مع
وكونه حالاً ولا على الثاني لانها معطلة ومعه الجملة لا تصح للتعليل فتعين الثالث
فاما على تمامها او على جزئها **قوله** فيكون من عطف الجملة وهو مختلف فيه فمنهم من
جوز عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف
الانشاء على الاخبار منعه الياسيون وجمهور النحاة وجوز الصغار لما فعله في
يعنى اليب فلا بد في جوازها عند الجمهور من تاويل احدى الجملتين فاما ان يقال
المعطوف عليه ايضا انشائية معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو
اعتراضية او يقال المعطوف مؤل بقوله مقول في حقه نعم الوكيل فيكون خبرية
متعلق خبراً بالان **قوله** ثم عطف الجملة مبتدأ خبر الجملة الشرطية والواو لزيادة
الربط كما في لا بد وان يكون والخبراء محذوف بدل عليه الجملة الاستدراكية اى عطف
الجملة على المفرد ههنا والصح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجوازها فيما لم يحل من الاعتراض به
التاويل عند الجمهور مسم لا بد له من شاهد وهذا معنى ما نقل عنه ان معاً تحقيق
العطف وتبيين الطريق التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيد انه لم يحكم بطلان
العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في حقه بشرح العقائد
النسبية وغيره **قوله** باعتبار تضمن او انشائه الى عدم جواز هذا العطف بدون
اعتبار تضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال لا يجوز عطف الجملة على المفرد
الا بشرط ان يتجانسا بالتاويل **قوله** على رأى وهو ان يكون جمل معطوفاً على جملة
فالى تقديره هو بناء على عدم مجزئته عطف الجملة على المفرد وبما ههنا اندفع
الاعتراضات الموروثة ههنا بالكلية فتدبر ثم تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لانه
يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستحلاً في معناه الحقيقي اعنى انشاء المدح
والذم العام في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول
في حقه ولان مقولية القول المذكور فيه انما يكون بطريق الجمل والاخبار عنه بنعم
الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه فرداً اخرى ولا يزم التقدير مرات غير متجانسة

قال السيد في جوابه ان ذلك جائز او لم يوجد المخرج بالجواز في الكتب المتداولة
في شرح الترمذي لان مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف
جملة خبرية على مستفهامية مع استقلال كل منهما بيان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال
اولى قال السيد الشريف رضي الله عنه العلامة عبارة الكشاف فان قلت على عدم عطف
قوله ولا ترد الظالمين قلت على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح بعد قال
وبعد الواو النابتة عنه وموافاة قال رب انهم عصوني وقال ولا ترد الظالمين الا
ضلالا اي قال صديق القولين ومعنى في محل النصب لانها مفعول قال كقولك قال
زيد نودي للصلوة وصل في المسجد حكى قوليه معطوفان احدهما على صاحبه انتهى
وهو دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان
ما قبل قوله ولا ترد الظالمين كلها جملة خبرية مفعول افعال معطوف بعضها على بعض
قال الله تعالى قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا حسدا
ومكرام مكرابا وقالوا لا تردون الراسك الى قوله ولا ترد الظالمين ان ضلالا فهو
جوز عطف الانشاء على الاخبار لما ترد في عطف ولا ترد الظالمين بل جزم بعطفها
على قوله في عصوني كثر الجمل البقية فالسؤال عن عطفها والجواب بانه معطوف
على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار
ودليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب وكذا في المثال
المصنوع عطف بتقدير قال واما قوله انما قال صديق القولين فهو انشاء في انه
مفعول اخر وليس داخل في القول الاول كالجمل البقية وليس فيه دلالة على ان
احد القولين معطوف على اخرين بل بتقدير وكذا في قوله لانها مفعول قال وقوله
حكى قوليه معطوفان احدهما على الآخر لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد
وكفاك حجة فاطمة تطف بليق بالخطا وهو الظاهر فان كون الواو من المحكي مستقرا
عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له فحتاج الى التاويل وعلى تقدير كونه من
الحكاية يكون عطف احد القولين على الآخر الذين في حكم المفعولين من غير تكلف
التاويل وفيه انه انما يتم اذا ثبت جزم عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل
من الاعراب بشهد لم يثبت نقل مقدر التقدير ايضا لا يحتاج الى التاويل بل

بانه معطوف بتقدير قال قوله في المقصد اي في مقصد الكتاب ليجزى الخطأ **قوله**
من قبل المقصد والشاهد والامثلة والاعتراضات على المفتاح من مكملات
المقاصد فلا يرد نقضا على الخطأ **قوله** وعلى منع ظاهر وهو منع انحصار ما لا يكون من
المقاصد في المقدمة ومنع انحصار ما لا يكون الغرض منه الاعتراض في وجوه التحسين
قوله بالاستفراء بان يقال تبين المذكور في الكتاب فلم يجز غير **قوله** ولما اختلف
لانه ايجز في اخر المقدمة الى ان علم البلاغة مختر في علم المعاني والبيان والبدع وال
فنون اي ضرب مختلفة لان الاول ما يختص به عن الخطأ في تاديب المراد والثاني
ما يختص به عن التعقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجود التحسين ومعلوم
مما تقدم من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصرا ان مقصود
الكتاب مختر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان مقصود الكتاب مختر
في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها مختر في علم البلاغة فخرج ان مقصود
الكتاب مختر في الفنون الثلاثة ومعلوم ان الامر الثلاثة المذكورة في الكتاب
يكون واحد منها اول واخر ثالث فعلم ان مقصود الكتاب فنون
ثلاثة موصوفة بالاولوية والثانوية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبدع
الا ان النسبة بينها مجزئة اذ لم يعلم الفنون الاول علم المعاني او علم البيان او علم
البدع فقال لا فائدة النسبة الفنون الاول اي من الفنون الثلاثة التي علم انحصار
مقصود الكتاب فيها علم المعاني والثاني علم البيان والثالث علم البدع فلهذا
الترتيب من قبل قولنا المنطلق زيد كما ينبغي فتدبر فانه مما دل فيه اقام
وقرأ في حيز بيض **قوله** فلم يكن لتعريفها او لا يمكن تعريفها الا التعريف اللامي
العهدي ويرد يفتي فقيد المذكر مرجح او انش **قوله** فذكرنا لانه الاصل في الاسماء
ولا مقتضى للعدول **قوله** وما يتصل بذلك عطف على معنى الفصاحة كالسابع
وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة وكونها صفة اللفظ والمعنى وبيان
النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب وبيان مرجع البلاغة **قوله** والمقدمة
ما خذوا به لم يرد انما منقول عن او مستفاد لانه لا معنى لنقل اللفظ والاضاف
او استعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولا لم يبين معنى لفظ المقدمة

ظاهر

حتى يقال انما بذلك المعنى مقولة او مستفارة بل اراد ان لفظ المقدمة مأخوذة
من مقدمة الجيئس بالقطع عن الاضافة فعلمنا بالمقدمة يعني ببيتين سورته
وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق يستعمل المشتق منه لا
يكفي في اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به كما في لفظ الصلوة والمزكوة والطلاق
المقدمة على مقدمة الجيئس ايضا باعتبار انهما الوصفى والثابت الموصوف
اعني للجماعة بدل عليه ايرادنا في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمه واقدمه
بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيئس **قوله** يقال مقدمة العلم اي المقدمة اذا اضيفت
الى العلم بطلق على ما يتوقف عليه سائر شروعا او تصورا او تصديقا فيعلم المبادي
ايضا كما في شرح المفتاح وشروعا كما في المختصر اي يراد ذلك المعنى طلاقا عاما
اعني ما يتقدم العلم على فرد منه لانه نقل في الاصطلاح الى هذا المعنى اذ لا داعي
اليه وللزوم النقل الى معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل ما يتوقف عليه
صحته ومقدمة القياس لما هو جزء منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد بالمقدمة
ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم دون ان يدخلوا معنى المقدمة **قوله** كونه
حده اي رسمه وهذا بناء على زعم القدم فان الشئ لا يتوقف الشروع على شئ منها
ومقدمة الشروع عند التصور بوجه ما والتصديق بفائدة **قوله** ومقدمة الله
الكتاب اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لظافة من الكلام وتطلق
عليها اطلاقا عاما على بعض افرادها لما يطلق الباب والفصل والمقصود اخصا
على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنونون بعض اجزاء الكتاب التي لم يولد لها
ارتباط بالمقصد وتقع فيما يلفظ المقدمة كما في هذا الكتاب ومعلوم ان اجزاء
الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة على طائفة من الكلام الذي يعنونونه
بها فهذا الاطلاق ثابت بينهم بفرع عليه اندفاع الامرين لانه اصطلاح جديد
احده الشئ وبتى عليه الامرين كما قال السيد السدثم قال اندفاع اشكال التهم
الظرفية يحصل يكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المختصة
بمقدمة الكتاب مطروقة للمعاني كترعنوانات مقاصد الكتاب واندفاع
اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهوما ولا مدخل في النوع

في اندفاع شئ منهما لثبوت مقدمته العلم والشئ فان يكون مدلول مقدمة الكتاب
مقدمة العلم وانما تعرضا ههنا لبيان ان عدم الفرق بينهما مشاء الاشكال المذكور
عليهم كما قال السيد الشريف فحينئذ لا يثبت عندنا مقدمة الكتاب فاشكل عليه
امر الظرفية ليس بشئ **قال** من اثبت انه لم يثبت الشئ مقدمته العلم بل نقل ما
قال البعض قال وصفي ههنا امور ثلثة الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور اصاله
هو الالفاظ وبالجمع المعاني فالمراد بالمرجع المعنى الاول كما مرح به في هذا الكتاب
وبالمرجع الثاني بطريق الاستخدام او المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء
حكم الدال على المدلول او على حذف المضاف اي ووال امور ثلثة قال ويحتاج
اه قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف قال قد يطلق اه وقد يطلق على المنك
تركه لعدم مناسبة للمقام قال قال كان اه قد ظهر لك مما حريتا ان هذا هو
الشئ قال لكانه قيل هذه الكلمة في محله هذا اه انما يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم
مقدمة في كذا اما اذا كان اما المقدمة في كذا اشارة الى المقدمة العينية المذكورة
سابقا كما في رسالة الشئ حيث قال ورتبة على مقدمة وشئ او ثلث متعالي
وخاتمة قال اما المقدمة ففي كذا فلا يصح وكذا في قوله القسم الثالث لانه اشارة
الى القسم الثالث من المفتاح المذكور سابقا قال بل معان مرصها اليها جعل الشئ
الشئ مطروقة له محال يوجد في كلام القوم ولا يقبل الطبع السليم قال هو الثاني
المذكور بقوله وقد يوجد ايضا بمعنى ظرفية تحصيل الادراكات للمعاني وبغيرها وهذا
اشنع من الثاني قال سقط الاول بالكسبة اه اذ الجميع ليس مفهوما كليا للمذكور
حتى يقال بانحصار الكلمة في هذا الجزئي قال لان ظرف الالفاظ لا يظهر ان
الالفاظ مطروقة المعاني بالنسبة الى المنك لانه يورد المعاني او لا ثم يورد الالفاظ
على طرفها فكلما يصب الالفاظ في المعاني صب المطروقة في الطرف وان المعاني
مطروقة الالفاظ بالنسبة الى السامع لانه يوجد منها كما يوجد المطروقة من
الطرف قال فلا يرد عليهم لاحقا في ان البصيرة اذالم يكن مطبوعة كيف
تحكم بتوقفها على الامور الثابتة وعدم حصولها بواحدة منها او باثنين وان اريد
ان البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل امر يتضم اليها بصيرة الى ثلثة

منه لا يحصل بدونه فظية لانه لا يتوقف عليه الشروع بالبصرة التي لا يحصل الا **بقال**
ثم ان الارتباط اه فيه ان توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضي
كونه مضبوطا واما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطا
ولذا اختلف المتقدمون في اوائل الكتب قال ان ماله الارتباط اه فيه ان المعين
في حصول الشيء يستحق تقديمه وليس يجب ان يكون موقفا عليه او مفيدا للشيء
للبصرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقف عليها **قوله** لا فائدة في
وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح لتفريقها ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء
الادب غيره الشئ الى ما ترى اي لا فائدة في نقل تلك الاقوال الزائدة والعيان
على ما تقرر في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بان طاب التطويل
والاستثناء للتأكيد اي لا فائدة فيها اصلا لما في قوله تعالى لا يدعون فيها الموت
الا الموت الا على منع كونه خلاف الواقع بما في عن قول الله فالاولى تركه لان ترك
التطويل واجب **قوله** وهو الاصل اي اصل اللغة بيني عن الابانة في دلائل
الاجازة الفصاحة الابانة وفي الاساس سقايم اجازة فني وهو الذي اخذت
وذهب لبأوه فخلص منه ونصح الدين النصيح ونصح وافتحت الالة نصيح
بشرها ومن الجاز شربا حتى افصح الصبح وحتى بدأ الصباح المفصح وهذا يوم
ونصح لبقية فيه ولا تروجا نصيح الفصاحي اي بردهم معبدتهم وهذا نصيح
اي يوم مكان بردهم وافتحوا عبيد وافتح البعير بكلمة العربية ونصح الظن
ساعة وخلصت لغة عن كنهه وافتح الصبي في منطقة منهم ما يقول في اول
ما يتكلم يقول افصح فلان ثم نصيح وافتح عن كنهه الحصة وافتح لي ان كنت
صادقا اي بين اثنين فعمل ما سوى ذهاب الرغبة واللبا معان مجدية وهو
واثق لما في حاج اليه من ان الفضاة شيران بان شدت وبشره شدة شدة
كف والصباح والقاموس جعل جميع المعان مستوية الاقدام في الاستعمال ولما
لم يبين عند ذلك اشتراك الفضاة في تلك المعان ولا كونها حقيقة ومجازا
قال ثني سواء كانت معنى حقيقيا او مجازيا فان جميع ما فيها مشعرة عن الظن
مهور كاف للمناسبة بين المفرد والمطلوع **قوله** والظهور عطف تفسير

تفسير الابانة فانما يتبع لان ما ومتعدا ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلائل العجا
وحملها **قوله** يقال اه استشهدا على الابناء المذكور وترك الاستشهاد بفتح البعير
كونه اصلا بالانفاق اذ فيما ذكره توصف للمكلم والكلام بالفصاحة فهران بالمنقولة
قوله وكلام نصيح لم يقبل رسالته ففتح لخاصة الابيضاح تبينها على ان لفظ الكلام
استعمل في الشعر قال المراد بالكلام هو المركب مطلقا اي تاما كان او غير تام
قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن
واخلا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام مانعا لدخول فصاحة المركب
فيه ونية انما نعم ان المركب الغير التام ما يتصف بالفصاحة في نفس بل انصافه
باعتبار ان مفردة متصفة بها واما اعتبار التركيب فلا لانه لا يستعمل الا بطريق
الجزئية للمركب فخرصة عن تناظر الكلام وضعف التأليف والتعقيد خلوص المركب
التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية ايضا الا ان خلوصها بغير
خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفس كمن اذ خاله في الكلام انما
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام نصيح كما يطلقون على الرسالة والعقيدة ولم ينقل
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الله في المختصر لا بد وما ذكره السيد بقوله
والقول الثاني في الكلام يقتضي انصافه بالبيان ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم يرد
عوارضه التي يطابق بها مضمون الحال كنه وبشره عوارض المركب التام وبشره منهم
لم يرد في موضع التحول عدم البحث عن عوارضه انما ذكره بما حركنا لك فخران
المفرد والكلام محمولان على معانها الحقيقية وان المركب التام نص خارج عنهما لعدم
انصافه بالفصاحة والبداهة في نفس وقول الشرح في المحقق على ان الحق انه
داخل في المفرد وبشرية مقابلة بالكلام محل بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم
الاستشهاد بقوله يقال كلمة نصية الا ان تحمل الكلمة على ما يعبر المركب التام
ومقابله بالمفرد اه فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشريعة مقابلة للمفرد
قرينة كون المراد بالمفرد ليس بكلمة وهو المشهور بين القوم قال بناء على ان اللب
عند الاطلاق اي عن القيد والنباد علامة للحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب
فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن المعنى الحقيقي وهو تقديم

قدس سر

وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مفادته الكلام مخرج للحرف قبل الوصول الى المأثرة
غاية التوجيه وفيه بحث اما اول فلانا لان التبادر بان كل واحد من المعاني الثلاثة
للمفرد اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد
اما عن النسبة طلقا او تسمية او تلامذة التسمية والمجمع واما ثانيا فلان القرينة
الصارفة لا يترجم ان تكون متقدمة بل ان يكون موجودا لان الكلام في افادته
موقوف على آخره فكون المبتدأ عند الاطلاق ما يقابل المركب لا يقتضى حمله
عليه عند مفادته بالكلام **قوله** تنبى عن الوصول اه في الخارج والقاموس بفتح الجيم
بلاغة اذا كان بفتح بعبارته كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبى عن الوصول
والاثر كونه وضو لا مخصوصا في الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والاكيدة
بين المعنيين فلم يقل في الاصل كفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل
لان معناه لغة واصطلاحا واحدة وفيه انه مع كونه خلاف الواقع بلزم ان يكون
قوله تنبى التماسا عن الوصول والاشارة مستدركا لان المقصود منه ابداء المناسبة
بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه **قوله** ولم يسمع كلمة بليغة ان اول
المركب الناقص في المفرد لما هو راي الشرح فلا يترجم المستشعر الا ان ايراد
بالكلمة اعم من اللطيف والحكمى لما هو في تعريف الكلام بما يقتضيه كمنين بهما و
يشتمل الناقص وان اوضح في الكلام لما راي السيد اخرج عن راي هو عندي
فلا اشكال **قوله** يقال عند عدم كون اللفظ اى يقال لهذا الكون لما في المفتاح ان
الفصاحة هي ان تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون الكلمة على
السنن القصبى الموثوق بعينهم **قوله** ادور واستقر لهم لها اكثر من في الخارج
ثم علامة كون الكلمة فصحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعينهم لها اكثر **قوله**
كون اللفظ كان او كلا ما **قوله** على القوانين اى القرينة والنجوة **قوله** وعلموا
او لم يجعل الجوان على القوانين متفرعا على كثرة الاستعمال على السنن فيكون الفصحة
عبارة عن كون اللفظ كونه استعمالا على السنن لما في المفتاح والابضاح لانه
القوانين مستنبطة من استقر فلانهم جعل الفصاحة المتقدمة بغيرها في الوجود
متفرعة بحكم مطابقة تلك القوانين بشيئة **قوله** عن مخالفة القوانين القرينة

القرينة والنجوة يشتمل ضعف التأليف **قوله** لكونه لازما متعلق بنفسه وقوله شريفا
بفتح ش قال لا يستلزم تصادق اه لان تصادق المشتقين مبنيا على اتحاد الذات
المشتقة بمبدأها وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين في الصديق قال الا ان يكون احدهما
بمنزلة الجنس الآخر اى اعم منه فانه لا يكون مبداء الا اعم صادقا على مبداء الاقصى اذا
فيد الا اعم بغير تحقيق التصادق بينهما وذلك لان الذات المهمة المأخوذة مع
النسبة متخذة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ قال ودعوى
الادعاء او التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء كتعريف السكاكي
علم المعاني بالتبعية وتعريف عبد الله الفاضل بالتبعية على ما سبق فاما ان لا يشترط
في التعريف الحمل على ان المقصود افادة المعرفة وهو يحصل بغير المحمول ايضا وما
اليدعم المباشرة والتبعية على انه لازم في المعرفة بسبب حصوله فكانه هو قال فلان
كون الفصاحة اه لو حمل الوجود على ما يكون الا تصادق به بحسب الخارج كما
لفصاحة فان اللفظ متصف به في الخارج والعدمى على ما يكون الا تصادق به بحسب
اعتبار العقل كالمخصوص فانه سلب التافرو الغريبة والتعقيد عن اللفظ والاشارة
بالسلب اعتبارى محض كالا مكان او حمل على الوجود المتصاف الى شئ والعدم
المتصاف الى شئ فان الفصاحة الكون المتصاف الى الجوان والكثرة والمخصوص
العدم المتصاف الى التافرو غيره ظهر عدم محبة الحمل بينهما وان دفع الاعتراض فان
مبناه كون المراد بهما ما لا يدخل في مفهومه السلب وما يدخل فيه قال على ان كون
الفصاحة او قد عرفت ان الفصاحة ينصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال
انها نفس المخصوص الذي ينصف به في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف
اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مستلما عنه ال امور الثلاثة في العقل قال رتبنا
بمنع او قد عرفت انه فاعه بما حررناك في قوله يقال لكونه اللفظ جارا به
ان المراد انه علامة للفصاحة ولا نعم له فانما عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا
قال او اكثر من استعمالهم اه فتكون موصوفة بالفصاحة المرادفة بالنسبة
الى ما بعنا فلان يرد ان هذا يقتضى ان لا يكون ما بعنا ما يقتضى مع كونه كثيرا
الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صفة التفضيل **قوله** الى اللغة الى العرف **قوله** كانهما

حقيقان اه لكثرة المخالفة بينهما **قوله** وكذا عطف على قوله كانت المخالفة اى
كما كانت المخالفة راجعة الى امر مخالفة بسرها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة
في الكلام كما هما حقيقان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة يقال لمعان مرجوع
ومحصولها امر واحد نصارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار
الرجوع الا ان الرجوع في الاول الى المعاني المختلفة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد
فالظن ترك لفظ **كذا** **قوله** ولا يوجد قدر مشترك بينهما باعتبار اطلاق اللفظ المشترك
لانه ليس بينهما معنى مشترك **اصلا** **قوله** نظر الى اللفظ وهو كثرة المخالفة بينهما لا بالنظر
الى الحقيقة فانما مشترك معنوي بينهما كما عرفت **قوله** على هذا الوجه اى تعريف كل
من انهما باعتبار مضبوطة جامعة مانعة **قوله** لا يتوجه الا اعتراض المعنى من خطبه
مصر او رده على المص رحمه الله حال حيوانه وقال المص رحمه الله في جوابه اردت بان الناس الناس
المعبرين كالسكاك وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين قال ساسما ههنا
لذلك ولا يترجم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان اسمى الفاعل العامل
والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدث كان اللام بينهما حرف تعريف وصورتا كذلك
قال ساسما ههنا جانب المعنى اقول وله عاية سوف كلام المص رحمه الله فان مقتضا
ان اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الالف المذكورة لفظي وجمله حال ابوهم
الاشتراك المعنوي وان اختلافهما يجب الاحوال قال ساسما ههنا
منه المعنى الحدى وان كان اسما جامدا نحو اسد على وفي الحروب فاعنه قال نصيب
بما يترجم اى فهم منها بغير اللزوم **قوله** اى ذواته موافق لما في الصحاح والقاموس
وفي المذهب القداموس سرزن وصي جمع ذواته بالجملة ابدلت الحرف الاول
بالواو لاستخفافهم وقوع الجمع بين الحرفين في القاموس الذواتية التامة بمعنى
موسى يبيتاني كما صرح في الصحاح وفي الاساس ذواته وذوايب وهى الشعر
من وسط الرأس الى المظهر فالقديرا ما مطلق الشعر او شعر مقدم الرأس
او الشعر المبدل من وسط الرأس معنى الاول الفهم راجع الى الياسة بناويز الشعر
على الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره يرتفع
الى معنى الرأس ففضل عفاصة في المثنى والمرسل وان شعره مقدم او شعره مرتفع

مرتفعه فقب عفاصة في مثناه ومرسله وحال شعره ما سوى المقدم قد علم من قوله
وفرع يزين المذاهب وعلى الثالث ان شعره وسط رأسه المبدل مرتفعه الى الاعلى فضل
عفاصة في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعره من البيت لانه معلوم انه يكون شعره
مرتفعه ومعنى قوله وفرع يزين المثنى عذارى له واما قوله وان شعره اى شعره اى شعره
منقسمه فيقتضى ان يكون الشعر مطلقا منقسم الى ثلثة اقسام او ما سوى
الذوايب فيكون اربعة وح يكون جملة قوله فضل ابتدائية لاحاطة من ضمير
مستتررات ولا خبر بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجوه الاربعة فان اللام على
والقول بان العفاص هى الذوايب فيكون من وضع المظهر موضع المضمرة
فيكون ان الالف الشعر ثالثة ففيه انه نال ما فسر الشعر من العقبة للفضل الجموعة
كالرمان ليضرب مجعدا **قوله** هو توسط الشعر اى اى نصا وصفات الحروف المتجاورة
في الكلمة كما يدل عليه توصف الحروف بالصفات المذكورة والمهمزة ما يصف
الاعتماد على تحريكه ويجمعها استخفافه والمهمزة ما هو بخلافه في الحروف
الباقية والشدة ما يخص حركى صورها عند سكوتها في تحريكها بجموعها اجدت طوك
والخوة ما هو بخلافه وهى ما عدا الحروف المذكورة والحروف التى بين يمين وهى
حروف لم يرفعنا **قوله** ومن البعيدة اى مجدون بعيد الخرج ما هو بخلاف غير الشافى
اى متناقرا من عطف معمول عامل واحد الا انه قد تم الجار والمجرور على المعطوف
ثم الصواب ان يقال لا يبعد متناقرا من فريت الخرج ومن البعيد كعالم وعلم
لمع لولا دخل في الرد لوجه ان البعيدة متناقرا فان الزاعم قائل به وما قيل انه لا
لأثبت ان القرب ليس شفاء التناقرا لوجه انه في البعيدة فليس يشئ لان الزاعم
لم يترجم ان القرب فقط مثل التناقرا بل زعم ان القرب والبعد كلهما سبب التناقرا
قوله لا يوجب استفاء الكل قبل هذا هو الموجود في اكثر النسخ المعبرة ولا يخفى ان
جعل الكلمة جزءا من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا يبنى
ان يفضل عن فاده اخذ ولذا قالوا المعنى على حذف المضاف اى وصف
الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه يشكك في ما ذكره في الرد عليه من ان فصاحة
الكلمة جزء من فصاحة الكلام لا وصف للجزء وان يقال يحصل الردان

الكلمة جزء من فصاحة الكلام فليزوم من انتفاء الاولى انتفاء الثانية لان فصاحة
الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيتهم وليس صحة كلامه موقوفة
على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزءها انتهى وفيه بحث اما اولاً فلان
مقصود الشرح رد الزاعم والتأيد كليهما ولذا اصرح بقوله وفصاحة الكلمة
جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً مما سبق في رد الزعم فلا بد من كون
المريد ثابتاً بان يكون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام حتى يصح قوله
لا وصف لجزءها واما ثانياً فلان تمامية ما ادعى الزاعم انما تنوقف على عدم
كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليس موقوفة على كونها وصفاً
لجزءها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم
ما ادعيتهم وقيل ان التفسير في قوله لجزءها راجع الى الكلام بناءً على الجدة والمعنى
انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يدخل لها في موصوئية الكلام بالفصاحة و
تقرض لما لا يعنى وترك لما يعنى واقول في توجيه الكلام المريد على النسبة المجرى
ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة الكلام والمعنى
ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو عن التناقض فيما نحن فيه لا وجب
انتفاء فصاحة الكلام لجواز ان يكون الكلمة نصيحة مع التناقض لجزءه كلمة
اخرى او لا انتفاء المقام كما سبق في كلامنا رحمه الله عن قريب من قوله قد
يعرض لسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى
ويجيد ان يبدى من باب الافعال غير مستعمل الاية صار فصحاً بوقوعه مع تبيد
وانما قلنا ان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة
عن امر وجودي والخلو المذكور لازم لمراد بفتح بحث الشرح لان
فصاحة الكلمة وان كانت جزء من فصاحة الكلام لكن المنتفى فيما نحن فيه
وصف فصاحة الكلمة لانفسه **قوله** لانه مما ايضا اه توجيه للمخرج التثنية
لاننا لم ونوع المفرد اذ العرب في الكلام العربي اي القرآن وما ذكره من لفظ
التسجيل والشكود والقطاس يجوز ان يكون من اللغات المشتركة ولو
ذلك الوقوع بناء على ما تقرر من اعلام البناء سوى الستة كلها فجمية فلازم

فلازم ان معنى العربي الذي يوصف به القرآن في قوله تعالى انا انزلنا قراناً عربياً
عربي الالفاظ يجوز ان يكون باعتبار الالعام الاغلب فلا ينافي وقوع الالفاظ
القليلة بغير عربية لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة
الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه ما زال فيه الاقدام **قوله**
قوله مما يعصرونه يومهم نسبة للجهل او الجبر البه تعالى ولذا لم يقل بوجوب نسبة
الجهل والجبر الى الله تعالى فانه دفع ما قيل بجوز ان يعلم الفصح ويقدر على بناء
ومع ذلك لم يأت به الحكمة خفية لا تطلع عليها **قوله** بغير ظاهراً اللفظ
قد يكون ظاهر الدلالة على المعنى ولا يكون ما نؤسسه الاستعمال كورع وورز
وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه ما نؤسسه الاستعمال فمما
يجب ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمقصود نصب علامة تدل على التوافق
ليس بشئ ولفظ بغير بمعنى لا بقرينة عطف ولا ما نؤسسه الاستعمال فالتركيب
مع قيل قوله تعالى بغير المعصوب عنهم ولا الضالين **قوله** على المعنى اي الموضوع
له فلا يرد المشتبه والمثل والشكل لانهما يفرطان في الدلالة على المراد **قوله** ولا ما نؤسسه الاستعمال
اي استعمال العرب الغريبة فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملاً عندهم كما سبق
قوله فمنه ما يخرج او يبدى القسم من الغريبة يكون في الجوامد والمصادر المشتقة ثانياً
بما يبدى والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار حركاتها ووجه الاختصار ان اللفظ
اللفظ بغيره وحيثه يدل على المعنى فعدم ظهور دلالة اما باعتبار بغيره فصحاً
الى التفسير باعتبار حيثه فيحتاج الى التخرج **قوله** فهاجت به مره اي تارت الصغارة
فانتم عليه فوجب مجتمعين عليه قوم يعصرون ابرامه بيزول منه عند ذلك ويؤ
ويؤذنون في اذنه ليعلمانه حي او ميت فانت من الاذنان وهو الخرج **قوله**
اي شوا اسود نقاً مما للنسبة كلابس ونامر نسبة المشبه الى المشبه به **قوله** اي
كالسيف السري او دفعا مسرجاً المحمول سرجاً سرجياً او سراجاً بعمى الانى
بين المشبه والمثبه وبصفة التفعيل للجعل كفرحة او المنسوب اليها نسبة المشبه
الى المشبه به كتمنه ولا يخفى بعد هذا وقيل او الصاب كالسرجي او كالسراج او
سرجياً او سراجاً او اسراج على ان يكون صفة التفعيل لضرورة الفاعل كاصول

كفرس الرجل او اصل كجرت المراءه او ذا اصل كورق الشجر وفيه بحث وهو انه يجب
ان يكون مسترجعا على صفة اسم الفاعل والقول بانه مصدر يسمي بمعنى اسم الفاعل
ليس بشئ لانه اذا لم يجيء منه صفة اسم المفعول كيف يجيء المصدر منه على وانه وكذا
القول بانه يجوز ان يكون هذا وجه البعد ايضا لانه لا يكون محبي لا بعيدا **قوله** ولا
اي للمعنى الثاني قريب من هذا القول لان البريق واللمعان موجب للحسن مطردا في
الدرجة والاستقامة قد يوجبونه وقد لا يوجبونه والمقصود ترجيح التخرج الثاني بانه قريب
من استعمال سرج وجهه بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان اخذ المخرج من
السراج كاذن سرج منه فهذا الوجه موبد بتحقيق نظره في كلامهم في حاجة الى ما قد
اشترج وانما لم يجعل اسم مفعول منه انه وفيه ان قوله سرج وجهه اي حسن باي عن
هذا الوجه فانه بدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخرج سرج على الثاني بمعنى انه
كالسراج **قوله** وانما لم يجعله يعني اذا كان سرج بمعنى حسن مستعمل في كلامهم فلم
لا يجعل مسترجعا منه من غير حاجة الى التخرج البعيد بالوجهين **قوله** لم يعبروا
اي لم يطلع الجاهلون المسترجعا غربا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متخفا
في كلام العرب العرباء والحكم بالفراية انما هو لعدم الوجدان في الاستعمال اذ لا طريق
الى عدم وجوده الا عدم الوجدان فيكون غربا عندهم لم يجد ولم يكن غربا عنده
الوجدان **قوله** وان يكون او اي لاحتمال ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا واحدة
المولود من السراج واستعمله بمعنى النخبين ولا يكون في استعمال العرب العرباء
فلا يمكن جعل سرجا في قول النجاشي الذي هو من شعراء الجاهلية **قوله** على انه بعد
اه بمعنى لا يبعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غربا بان يكون معنى مجازيا له
مستعمل فيه المناسبة بالمعنى الحقيقي سرج على احد التخرجين المذكورين فلا يكون جعل
مسترجعا منه مخرجا من الفراية ويؤيد ذلك انه ورد سرج الله وجهه في الاساس من
الجاز وانما قال لا بعد لان قولهم سرج وجهه اي حسن ظاهر في انه معنى حقيقي
له مشتق من السراج المناسبة وجود البريق الواجب للحسن فيه **قوله** وانما لم يجعل
اللفظ اه عطف على قوله انما لم يجعله يعني صاحب الجمل جعل سرجا من سرج بمعنى
حسن فلا يحتاج عنده الى التخرج البعيد ولا يكون غربا وهذا ما عطف في حل معناه

هذه العبارة وللناظرين كمالا لا يخفى حالها بعد التدبر فيها وقع في قوله تعالى واذا كروا الله
لما عهد بكم اي على ما عهد بكم وانما لم يفرق بين ظهور المعنى مع كونه معناه في غرضهم
الفراية اذ لا مدخل له في بناء الال سنة اخر والفرق بين الفراية والوحشية وحاصل ذلك
ان تفسير الفراية يكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونه احض منه تحقفا ومباينا
مفهوما **قوله** وهي اي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال **قوله** والوحشية اي الكلمة
الوحشية **قوله** المشتملة على تركيب تنفر عنه الطبع السليم اي الذوق السليم من غير ان
يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يتنازع عن التنازع **قوله** فلا يحسن تفسيره اي الغريب
الوحشية لكونه احض منه صدقا فكذلك تعريف الفراية يكون الكلمة وحشية لكونه خفوا
منها تحقفا **قوله** بل الوحشية اه اضراب عن عدم حسن التفسير الى ان يعرف الفضا
بان قيد الوحشية امر زائد اى خارج عن الفراية ليس بينها ولا داخلها معبر في صفة
المفرد سلبا فلا يرد من ذكر الخلوص عنها في التعريف وان كان سلب الفراية مستلزما
لسلب العموم تحقفا لان دلالة الاستزمام مجعولة في التعريفات ولذا ذكر التنازع و
نحو لفظ القياس مع استزمام الخلوص من الفراية الخلوص عنهما فاندفع الاعتراض بان
لانهم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص
عن الخاص وقد نفى في دونه **قوله** فلانم الفراية اه حتى يصح تفسير الفراية
المحذرة بالفساحة بالوحشية بذلك المعنى **قوله** هذا اي كون المراد بالوحشية غير ما
ذكره واظهرهم الفراية عليه فقوله والوحشية نسما عطف على مقول فالمراد بالمقول
الاول لاثبات اطلاق الوحشية على غير ما ذكره والمقول الثاني لاثبات اطلاق
الفراية عليه **قوله** والوحشية اي في الجملة سواء كان عند العرب او غيرهم **قوله** الذي لا
يعاب استعماله على العرب اعلم ان الالفاظ ثلثة اقسام منها ما هي مستعملة مطلقا
كالارث والسم فلها يعاب استعمالها اصل ومنها ما هي مستعملة في العرب العربا غير
مستعملة في غيرهم فلها يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم ومنه غريب القرآن
والله بئس ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا فيعاب استعمالها على الكل فانه ما هو مكره
على الذوق والسمع كجئ منه ما هو غير مكره كجئ كائنهم واخر نفىوا واليه اشار
الله بقوله فيما سبأ في وجه النظر من ان المرشئ اما من قبل نكاحا كائنهم او من

جش فعله كما ذكرنا ان قوله والوحشية ليس المقصود من الخبر بل مجرد اطلاق
الغريب على الوحشية ثم المعبر في الفصاحة ان لا يكون اللفظ عربيا عند العرب العربا
لما يشير اليه قول الشيخ لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال بجز العرب بغير معبر
لا وجود او لا عدم ما فلا بد من دخول الغريب الحسن في تعريف الغريبة اذ المراد ولا مانع
الاستعمال عند العرب العرباء **قوله** مثل شيربث اي غليظ الكفني والرجلين و
براديه الاسد والنون زائدة بدل شيربث واشتمار ارتفاع وانظر الفرق بين
واسد وقر اجتمع **قوله** نفيل على السمع من بزان يكون فيه تنافر بوجوب
على ذلك **قوله** بخرطاهرة عطاف على قوله هذا ايضا اصطلاح **قوله** منع كونه
اي الوحشية والتذكير لكونه عبارة عن بخرطاهرة والحاصل ان القول بان على تقدير
ان يراد بالوحشية بخر ما يستعمل على تركيب يتفرع عن الطبع لا يحل الفصاحة فانه
لانهم فسروا الوحشية بما لا يكون ما نؤس الاستعمال اذ الفصاحة عندهم عبارة
عن كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بغيريتهم وبما حرمنا السؤال الجواز
ان دفع الشكوك العارضة لنا ظريفيهما كما لا يخفى على من تدبر وانصف **قوله** و
ما في حكمها اي حكم المفردات الموضوعه كالمسبوبة فانه يبحث عن احواله في الصرف
وليس بمفرد لكنه في حكم المفرد في كون باء النسبة كالجزء منه وكونه بمنزلة المشتق
وقيل المكيات النافعة ليدخل نحو مسلمي فانه يقع دون مسلمي وليس شيء لان
الادغام في الحكمين والتقاء الالكين فيها ليس من قواعد الصرف كما نص
عليه الشيخ الرضي في شرح الفقه والنقوا على ان الصرف يبحث عن احوال الحكم
الثالث بناءا وتغييرا من حيث الافراد فالبحث عن ادغام نحو مسلمي من قوانين
الخبر لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من انك بحث عن احوال الخمر من
حيث انها تسقط في الدرج دون الابتداء فهو ايضا يبحث عن تركيب كلمة مع
اخرى وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة لجزء المركب من النون
والخمر الجزء المركب التام فغيره اعتراف بالبحث عن احوال المركب في الصرف
قوله فكانه قاله فالقانون الصرفي مع الفاعلة مع المشتق **قوله** الاجل اقبل
الاجل ليس بكلمة فانه ليس بموضوع بهذه الوزن وفيه ان الاجل والاجل بناءهما

بناءهما واحد ووضعها كالمشتقات نوعي فالقول بان ليس بموضوع له لا معنى
له نعم ان هذا البناء بالادغام مستعمل في الفصحى وبخاصة منزهة كرم والمفردات الشعرية
انما تجوز اذ كانت ثابتة في الكلام العربي الموثوق بغيريتهم وتلك الادغام في
كلمة ليس منها **قوله** قيل انه فاعلة معاصر المصنف **قوله** فان اللفظ من قبيل اقبل فيه ان
انضم العام الى القسمين لا يستلزم انضمام الخاص اليهما والصواب ترك هذا
الاستدلال والاكتفاء بما في المتن لكن ذكره من بعده للايضاح ونزلة للوجه
الثاني للنظر **قوله** لانها داخل في الكراهة في السمع داخل في الغريبة بمعنى ان
الخصوص هنا يستلزم الخصوص غير الا انها داخل في مفهومها بطلان في نفسه وعدم
مساعدة الدليل على قوله لظهوره لذلك وما قيل ان الخصوص عن الغريبة
يستلزم الخصوص عن التنافر ونحوه القياس فلا حاجة الى ذكرها ايضا ففيه
ان الاستلزام ممنوع لان مستثنى من الاجل ليس بغير بين لعدم احتياجهما
الى التفسير والتحريم مع التنافر في الاول ونحوه القياس في الثاني على انه
الاعتراض بغير موجه لان الاصل ذكر جميع اسباب الاخلال هربا وترك الشرح
بعضها مختصا الى نوجبه ولم يظهر وجه توصيف الغريبة المفسرة بالوحشية فانه
ليس لها معنى سواء اقم للوحشية معنى سوى الغريبة كما مر **قوله** لظهوره انه يعني
ان الجزئي اما من قبيل الغريب الذي لا يكون كرمي على السمع فقبلا على الذي
المستقيم او من الغريب المكروه القليل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة
بقيد الخصوص عن الغريبة وانما لم يجرم ههنا بكونه من القسم الثاني لما جزم فيها
بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه النظر في المفتاح ما يدل على ان الكراهة لا
للاغربة حيث قال ولا يكون غريبة وحشية لشكوكه لكونها غير ما ثوف وقال السيد
قوله لشكوكه منه كاشفة لكن الحق ان الغريب قد لا يكون مكروها وعدم الالفة
لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لذة **قوله** وضعف اه اما الاول
فقد ورد منه الملازمة على قوله والا فلا يحل بالفصاحة واما الثاني فلان كون
من الاصوات مما اتفق عليه الادباء وكون بعض الكلمات مكروحة على السمع مما
لا يشبهه فيه سواء كان اللفظ من قبيل الاصوات او لا **قوله** لانه قد يعرض اه يعني ان

ق

وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون المراجعة في السمع من اسباب الاخلال لجواز
يمنعه من السببية مانع فيكون ذلك فيصح مع سبب الاخلال وما قيل انه ذكر
ان قرب الخرج ليس سببا للتنازع لو وقع في قوله ثم الم اعهد جوابه ان ذكره هناك
كان على وجه التاكيد لا للتاكيد فلا يبرر ورود المنع عليه وكذا ما قيل لا يصير
تعريف الفصاحة جامعا لجواز ان يشتمل لفظ على سبب الاخلال مع عروض
ما يمنع السببية لما وقع بيده في القرآن بمقابلة بعد مع انه لم يسمع ذلك لان
الكلام في فصاحة المفرد في ذاته هو ينبغي لوجود شيء من اسباب الاخلال فيما ذكرتم
من ان الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز ان الاسباب تحل حال الاخلال
دون التركيب لتحقيق مانع وهو التركيب **قوله** حال من ضميره ولا يجوز
ان يكون صفة مصدر مخدوف اي خلوصا كالتام مع فصاحتها ولا ان تكون مع
بمعنى بعد لما في قوله ثم ان مع العسر لان مقارنته لخلوص فصاحة الكلام
او كونه بعدا غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر ان يكون مقارنا بفصاحة
كلماته على ان القول بالخلوص والمجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز ان
يكون ظرفا لغوا لخلوص لانه يقتضي تعلق معنى لخلوصها ومعناها مع الفاعل
او الجور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر او خلوص الكلام
مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول مع صحة التمسك بالفعل اليه
لما ذهب اليه الاخفش او لم يشترط لما ذهب اليه كثير من النحاة وكل المعنيين
بالخلوص لا يجزئ **قوله** اي خلوصه اه ان يربط هذا التفسير الى ان المراد لخلوص المفيدة
الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يبرر ما توهم من انه يلزم ان يكون بيده
الله خلقه بدون بعده فيجاء به بصدق عليه انه خالص مما ذكر حال كونه كلمة
فيجوز وجود انضمام بعد اليه لان لخلوص المفيدة بانضمام بعد غير خلوص حال
عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا من ان التلطف حال الانضمام غير التلطف
حال غير الانضمام فلا يكون الكلام واحدا بالشخص لانه يتبين فلسفي لا يعبا عند
الاباء **قوله** لانه يستلزمه بناء على توجه النفي المستفاد من خلوص الى التنازع
المفيدة مع فصاحة الكلمات والشايع في ذلك توجهه الى التمسك بما كان للمفيدة

بأقبا **قوله** فافهم اشارته الى ما نفع عنه في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بطريق
الاولى لانا نقول لو سلم فيها اذا كانت الكلمات متناصرة الحروف مع ان مثله لم يقرب
في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير متفحمة ولا متناصرة الحروف فيصدق التعريف
وبالجمله اذا جعلنا حالا من الكلمات بقى الحد فابا على اشتراط فصاحة الكلمات في
فصاحة الكلام انتهى ومقصود التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنازع للبعد
بفصاحة الكلمات تحل ان يكون عدم التنازع مع عدم الفصاحة تحل هو خطأ
فتدبر فانه قد اطلال الكلام بعض الناطقين في هذه المسئلة زائما انه تدفيع **قوله**
ان يكون اه فانه اذا كان التأليف في الناحية للتنازع المشتهر كان فاسدا لا ضعيفا
قوله لفظا ومعنا المشتهر لفظا او معنا او حكما لما في المختار فالمراد بالمعنى ما يعم الا
حكما ايضا **قوله** اعني ما انفصل احراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول انفصل
والثاني المفعول والحيات الثاني في تحويزي وضرب زيدا فانه فيصح بالانفصال **قوله**
شدة اه ان الفاعل والمفعول به متساويان في انقضاء المتعدي لهما لخلوص
البيها في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل
يجوز في صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول به المتنازع والجواب وان ساد بنا في
انقضاء الفعل باجماع الا ان انقضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على انقضاء
المفعول لان نسبة الوقوع يلحظ بعد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في
الترتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول واما ما قيل من
ان انقضاء للفعل على انه فلا يظهر وجهه **قوله** والواو لئلا لانه المتساوي الى الفهم
ولمواخفة وحده فانه حال ومشاركة الورك للث مفهوم من لفظة معي مع
اجتماع العطف على الضمير المستتر في امده الثاني الى اعتبار تقدم العطف على
اعتبار الجواز لئلا يشترط والجواز الى حمل معي على اجماع زمانا فان المشارة
في المدح مستفادة من العطف وكلها خلاف ضما في اللفظ **قوله** على كلام غير
يصح اه لان امده جملة وهذا لا ينافي ما مر من اشتغال القرآن على كلمة مشتهرة
على سبب تحل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لوجود ما يمنع السببية لانه في الكلمة
دون الكلام حيث قالوا او كل كلمة مع صاحبها مقام ليس له مع الاخرى **قوله**

اي كون الكلام معقدا اه فسر به ذلك ليصير صفة للكلام مخلا بالعصاة معتبرا فلو
عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة ليجلج المصداق المبني للفاعل واما الاعتراض
بان ما ذكره تفسير التعقيد لا التعقيد فغير متروك لانه على تقدير كونه مصداقا للمفعول
يكون معناه المعقيد وهي عبارة عن مجعولة الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر
الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر راعى الهيئة
المرتبة عليه او يقال مبني على النسب بناء على ظهور ان المراد جعل غير ظاهر الدلالة ولا
ان يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جعله مصداقا للمفعول ولا الى
في صحة الحمل **قوله** على المعنى المراد بقصد المراد بمجاز التعقيد عن الغاية فانها كون الظاهر
غير ظاهر الدلالة على المعنى **قوله** لتحلل المعنى اه داخل في التعريف لا خارج المشقة
والجمل والمشكلان بغير ظهور ولا التزام ليس لتحلل في النظم او الانتقال بل
ازاده المتكلم اخفاء المراد بغيرها حكم ومصلح على ما تقر في محله وكلمة اما لمنع
الخروج وجه اختصار التعقيد في التلخيص ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق و
على هذا لا يكون التعقيد الا لتحلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع
المفردات وحيث انها التركيبية يكون ظاهرا او يراى غير فاما ان لا يكون بين المعنى
المطابق وذلك المعنى لزوم لا يفهم منه المراد اصلا فيكون فاسدا لا معقدا فانه
عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم ظاهرا فان كان
القرينة على عدم اذاعة المعنى المطابق فاهية فلا تعقيد اصلا وان كانت خفية او
كان اللزوم خفيا في نفس الوجود والوسطه يجعل التعقيد لتحلل في الانتقال وما قبل
انه لو دخل قوله لتحلل في النظم في التعريف يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحد من
شايح الاستعمال خلا في النظم فما لا يفهم به عاقل لان اختصار موجب التعقيد في
التلخيص يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلل النظم سرا كان قوله لتحلل داخل
في التعريف او لا **قوله** بان لا يكون ترتيب الالفاظ اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب
الالفاظ على رفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكره سابقا من كون الالفاظ
مرتبة المعاني متناسبة للدلالة على ما يقتضي العقل فان النظم في شايح من لغة
علم المعاني والبيان والتحليل فيه يشتمل التعقيد المعنوي والمطابق في تأدية المعنى **قوله**

قوله بسبب تقديم او تأخير ذكرهما اشارة الى كون كل منهما مستغلا بالاختلاف وان
كان كل منهما مستغلا بالاختلاف **قوله** يجوز انه يكون كل واحد منهما خلافا للآخر والاول
قوله فذكره في ادوار علمه التحليلي فان بينهما نحو ما من وجه فيوجد الضعف
به دون التعقيد في نحو اجتماع في احمد بالسور ويوجد التعقيد به دون الضعف
في صفة اجتماع امور كل منهما شايح الاستعمال ويجتمعان في بيت الفرد في **قوله**
اي ليس مثله ايعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني مطلقا **قوله** لا
اخته فاما ثمة الملك مع الممدوح جاء من قبل حكم ولذا الجلال يتبع الى **قوله**
بظهور النازل ونقل عنه لان العرض في ان يماثل احد وبقاربه وهذا يفيد في
ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضا
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفيد في ان يقال هذا السلب بناء على عدم
الحكم عليه وكفي بهذا ملحا انتهى اي ما قيل يفيد على الترجية الاول في المقارب
عن المماثل ونفي المماثل عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقتصر ولا مستلزم
له وهذا المقادير متدافع لاقتضا وجود المماثل والمقارب بناء على ان مقادير كل
حكمة ما نفي الحكم لا نفي الحكم عليه سواء كان انتفاءه بانتفاء الموصوف والصفة
معا او بانتفاء الصفة او بانتفاء الموصوف واقتضا عدم عدم وجود المماثل
على الترجية الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل بطريق
الاول وعدم وجود المقارب على الترجية الثاني ليصح استثناء ملكا عن بقاربه
وليس بنفي التذرع كون المقاربة بمعنى المماثلة لما ذهب اليه الساطرون فانه
مع عدم كونه صحيحا في نفسه ياتي عنه عبارة الشئ حيث عطف بقاربه على ما ثمة
او عطف المقارب على المماثل وما قيل انه لو لم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح
الاستثناء لانه يستلزم ان يكون الملك مماثلا غير مقارب او مقاربا غير مماثلا فاما
جبه لو كان ملكا مستثنا من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حي بقاربه اما اذا
كان مستثنى من بقاربه فلا **قوله** بدل من مثله بدل الكل او رده لافادة نفي المقاربة
التي موصوف بعد نفي المماثلة **قوله** لا يكون اه لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المراد
عند السامع لتحلل فصل في انتقال ذهنة من المعنى اللغوي الى مراد المتكلم بسبب

ابراد اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من ان التقيد المعنوي في الكلام هو ان
بعض صاحب فكر في متصرفه وشيئك طريقك الى المعنى وبوعر مذبحك نحوه
حتى يستقيم فكرك وينبعث ظنك الى ان لا تدري من اين يتوصل وبأي طريق
معناه يتحصل فافهم ولا يلتفت الى اعادة ذهن المتكلم وتاويل قوله وذلك يكون
لا يراهم اذ بانه ظهر ذلك بايراد اللوازم **قوله** اللوازم اي جنس اللوازم واحدا
كان او متعدد وانه على ان الجمع المعروف باللام اذا استحال ارادة الاستغناء
منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحمل لك النساء وكذا في قوله تعالى
عن جنس الواسطة المنتصفة بالكثرة بان يكون ما فوق الواحد دائما في اللوازم
بالبعيد والواسطة بالكثرة لان اللوازم القريب قدما يخفى لزومه ولذا اذهب
اللامم الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فخصه
اللوازم البعيدة المنفردة الى الواسطة لانه اغلب ويكون المثال المذكور من
هذا القبيل ولذا اللوازم والافقد يكون الخفي بسبب ايراد الملزوم وازادة
اللازم البعيد المنفرد الى الواسطة لمراد باللازم مصطلح علماء المعاني والبيان
فان كل شئ وجوده على سبيل التبعية لاحر يكون لازما للاحر عندهم وان كان
احض كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لا يراهم الملزوم ويكون المراد
الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فبشمل جميع صور الانتقال من الملزوم
الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم ما لم يكن ملزوما في الذهن لا يمكن
الانتقال منه لان الانتقال من الملزوم الى اللازم الذهني طريق واضح
لا يكون فيه حفا **قوله** فكم متعلق بعد لا بالدار والافان فكم فاعني بعد دار
منكم وفي اشارة الى انه لا يرضى بسببه طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه
قوله كناية اي جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء مستلزم للحزن عرفا وعقلا
فان احبا يجر اللآيم فوجب توجه الروح الى القلب فيصعد منه بخار فيصير ما عند
الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العبد لانه يستعمل الكبد في الفراق للمزمنة
بينهما وجعل الفراق كناية عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب بخلاف ما في العبارة
من غير ضرورة **قوله** من الفرح والسروى فاما في السروى والسروى

والسروى شاد كما كرون فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر اعني شاد ومانى لكنه احتفظ
به في الايضاح اراد ان يكتفى بما بوجه دوام التماس في السرور بالجمود فظن ان
الجمود خلق العيون من البكاء مطلقا من غير اعادة اعتبار شئ اخر معه واحط لان الجمود
خلق العيون من البكاء في حال ارادة البكاء فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون
كناية عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على ظن معنى الجمود
ما ليس بمعناه وانه بمعناه لا يتقبل منه الى المسرة اصلا وانما يتقبل منه الى البخل فانه
مثال للخلل في الانتقال لا للتقيد لاجل لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلا لانه غير
ظاهر فالمراد بقول الشئ لكنه اخطأ الخطأ في نفس الامر باعتقاد المصنف لا الخطأ في
في نقل البقاء على شئها على التقيد على ما وهم لعدم مسأعة الدليل وعدم مثالا
لما في الايضاح ثم ان رج بعد نقل كلام المصنف على غيره اورد عليه انما لا يتم ان لا انتقال
فيه اصلا حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجمود مستعملا في مطلق الخلو مكينا
عن المسرة لكنه ما بعلمنا عادة وان كان ينفع عنها في بعض الاحيان واجاب
بان هذا التوجيه يصح الكلام ويجزئه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج
عن التقيد المعنوي لفظ القرينة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو لفظا للزوم
بين مطلق الخلو والمسرة لتحقيق كل منهما بدون الاخر فثبت مثال للتقيد المعنوي
للخلل في الانتقال لانه لا يراهم اللازم البعيد المنفرد الى الواسطة مع خفاء القرينة لان
الجمود في الاصل ضد البقاء يستعمل في خلق العيون عن الدمع حال ارادة البكاء
استعمل في مطلق خلق العيون ثم كنى به عن المسرة فقوله المصنف كقول الآخر متعلق
بقوله واما في الانتقال على تقدير الشئ ومتعلق بقوله وذلك للخلل لا يراهم اللوازم
البعيدة اه على تحقيق الشئ هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام **قوله** فان الانتقال او
لما عرفت ان معناه خلق العيون عن الدمع حال ارادة البكاء فالا انتقال منه
الى البخل الدمع لا الى ما قصده ان عزم السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجمود
مطلقا للخلو فذكر ما يتقبل اليه لا ظاهرا عدم الانتقال لان عدم الانتقال الى ما قصده
مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى اخر ولا شارة الى ان الخلل في
الانتقال ربما يكون من ظهور الانتقال الى معنى اخر يجوز بين اللفظ والمقصود

على ما اتفق عليه الشارحون فإنه مخالف لما في الابطحاح ولما ذكره الشارح من أن ذلك
الجنس يكون بإيراد التواريم البعيدة أو مجرد عليه أنه ان نصبت القرينة الظاهرة على
نفيين المراد فظهر معنى آخر لا يحول بين اللفظ والمقصود وان لم ينصب كان عدم
الانتقال بواسطة حفاء القرينة لا يظهر معنى آخر **قوله** لا إلى ما قصدناه أو حين تحب
عليه أن ما ذكره في صدر البيت وقصد للقرن بالسبب قرينة وانتهى على المقصود
فلا دخل في الانتقال وليس شيء لأن نصب القرينة يكون بعد وجود العلة لا قبله
المصحح للانتقال **قوله** زاما الكلام دفع لما يرد على قوله والكلام الخالي إلى أنه من
أن هذا يقتضي أن يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان خاليا عن التعقيد
بل معقدا مع ظهور دلالة على المعنى الأول المراد **قوله** معنى ثان أراد به الاعتراض
التي يصاح بها الكلام كنفى الشك والناكار والخبر لا المعنى المجازي والكنايات
حتى يرد عليه أنه يلزم من ذلك أن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي
معنى مجازي أو كناية سافط عن درجة الاعتبار على ما وضعهم **قوله** فبعد هذا
إلى أن السبب للاستقبال **قوله** لا بدخلاه فيكون نكس معطوف على سبب طلب
قوله اكس عليه يدل عليه صيغة المضارع لا استمرار **قوله** فيه من التكلف والتعسف
بحيث جعل عادة الزمان والاختلاف ذلك وجعل سبب الدعوى مطلوبا بدوام عليه
فقط الله به ومن ابن هذا كذا نقل عنه **قوله** وهو ذكر الشيء إلا أن الكراحي
والكرار لا رجاء فهو يحصل بذكر الشيء ثانيا وبذكره ثالثا يحصل الكثرة المقابلة
للوحدة في البيت كثرة تكرار بلا بشرية **قوله** الشدة بذكر المعلوم وإرادة اللزوم
قوله وإرادته به يريد أن السبب في الأصل العدد وفي الفاموس سبب كمنع سببي
وسبابة عام يستعمل في قولهم فرس سبع وسبع بمعنى شدة العدد وانصب
فيه فالمراد منها هو المعنى الثاني لكنه روعي فيه المعنى الأول لأن مقام الموضع في
ذلك ولأن الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن البرى في العدد في شمس العلم
فرس سبع بعد وبعد البدين كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية المعنى الإضافي
في الحب حال العينية والظاهر حسنة البرى لتحمل ضمير الفرس الموث السامى
ودرجة التذكير تأويل بالجنس **قوله** وهي ارضاء في الصريح بالجنس المجازة و

المجازة والجنس يفتح النون وكسر الال موضع الجارة فما ذكره الشارح لا يوافق إلا أن
يتخلف بأنه بيان للمراد على الجوز بذكر الحال وإرادة الحال وإيقار بكسر الدال ونون
النون لغزورة الشعر وما قاله الفاضل الأسفاني من أن الجنس بالفتح وكسر الدال
وبضم الجيم مفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه الجارة فيجب أن يجعل
الجنس بكسر الدال لا مفتوح وان شئت نصيبه فلفظ شفاء من نصيبه عبارة
التي موس وقع فيه جنس كجفر ما يقدر المرء من الجارة وبكسر الدال وكلفظ الموضع
الذي يجتمع فيه الجارة فكذا ذلك الفاضل صيغة المضارع بالياء الجارة ومعطوف كلفظ
عليه وجعل تفسيرها الموضع الذي يجتمع فيه الجارة **قوله** في الصريح إشارة إلى أن ما ذكره
الزوراني من أن المعنى انت بحيث تزين سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال اللغة
وفي المحقرات غير صحيح عقلا ووجها أنه إذا كانت اللامنة تسمع صوت سعاد كان
الجواب عليها السكت لا السجع فإنه يخل بالسمع السمع إلا أن يجعل السجع مجازا عن
الشفط مع حفاء القرينة عليه ولا يمكن جعل كناية لا امتناع الاستعمال في المعنى
المعنى **قوله** لأن كلاه الفرق بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله وفيه
نظر بقوله الأول إنما أن أدت إلى التثقل فقد دخلت تحت التثاق والافترا بخل
بالفصاحة إذا شرطية الثابتة في ذلك الوجه مجرد ودعوى غير موثقة بخلها في
هذا الوجه فإنه موثقة بالوقوع في الحديث ويقول الشيخ عبد القاهر هذا احتفاء
ردا وبقوله **قوله** قال الشيخ عبد القاهر هذا القول نوطنة للقول الثاني المورود
لأنه يبد النظر وفيه أن الذي مأخذ من شرط الخوص من نتائج الإضافات قوله لا
قال صاحب إى ابوالفاسم سمع جعل ابن عباد الملقب بالصاحب سناد الشيخ عبد
القاهر قوله المتداخلة بعضها في جزم متواصلة كانت أو متفاصلة قوله مستعمل في
الربح إذا الموق من الذم فأبراد الفاظ التسمية أو حل فيه لأنه يحصل الذم لفظا ومعنى
قوله في جارة روى بالحاء المعجمة المكسورة والياء المثناة من تحت ومعناه
الغناء والكلام على القلب أى جارة في لغة روى بالحاء المعجمة المفتوحة والباء
الموحدة ومعناه الأراض الرضوة والحق على التقديرين ذم على بن حمزة بعدم النفع
قوله من السكراه أى سكره الذوق السليم بأن لا يكون مؤثرا إلى التثقل **قوله** ومنه

الاطراد وهو ان يأتي باسم المدح ويبرز على ترتيب الولادة من غير تحلف في الباء
قوله وما اورد المصنف هذا لاعتراضه في الا ان ما اورد المصنف من كلام الشيخ وهو
المذكور سابقا بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد من حيث انه اورد مشربا
المصنف جعل الضمير في المعطوفين الاتيين راجعا الى المصروف وجه الشرح ان المصنف اورد
الكلام المنقول عن الشيخ مستشهدا الوجه النظر وفي قوله على بن حمزة عدة اضافات
غير ترتيبية فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اعم من ان يكون
بينها فصل او لا ولا شك ان التتابع بهذا المعنى مخفى في الحديث وكونه من
قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما **قوله** من اشتراط ذلك اي للخصوص من كثرة
التكرار وتتابع الاضافات **قوله** في البيتين اي المذكورين في المتن **قوله** الحديث
سالم عن هذا فلا يصح التأييد للشريطة الثانية **قوله** وهما ايضا يعني ان السؤال المذكور
كلام على السند لا يحض لوجود سندا اخر للتأييد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شي
واحد وتتابع الاضافات المرتبة **قوله** متفارا به هذه العبارة متعارفة في مجاز
العلماء ونزجهم ان كلمة الاستشابة مع مفرد تقديره لا فرق بينهما الا بعد الاعتبار
وليست بتقديرية على ما ذهب **قوله** اعتبارا من حيث حصوله في شي اخر والمهنية بد
باعتبار حصوله اي في نفس **قوله** الثانية اه فيه انه يخرج الاصوات لانها اما آتية او
زمانية **قوله** ليدخله بناء على ان الفيد في جزئي يفتقد العموم **قوله** الكيفية لله
المقتضية للقسم وهي الكيفية المختلفة بالكميات او النسبة وهي الكيفية العارضة
للاعراض النسبة **قوله** بواسطة اقتضاها اي معروضها بمعنى اقتضاها لنفسه النسبة
بتبعية حكمها لانها فان اقتضاهما هو اقتضاء المحل فان لم يلائم لا اقتضاها بل قبول للتقسيم
والنسبة ومع **قوله** والاحسن اه وجه الحس ما في لفظ الهيئة والعارضة من اللغات
وان النقطة والوحدة وارتمان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات
فلا وجه لاجزائها وان جعلت من الالوان فقد خرجت بقوله لا يقتضي نسبة وان جعلت
من الكم فهو خارج بقوله لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والاتصال خارجا بقوله لا يقتضي
نسبة والاشاع يخرج الزمان بقوله لا يقتضي نسبة لانه نوع من الكم كذا نقل عنه
والمتعلق في الهيئة والعارضة بالنسبة الى الخط العرضي لان فيه خفا في انفراد الوجود

الوحدة والنقطة على تقدير كونها موجودين كما هو المشهور وعدم دخولهما في الكيف
يأتى على انهما ليسا داخلين في شي من ان من الاربعة واخران الحركة بناء على تقدير
عدم دخولهما في شي من المعقولات كما هو مذموب البعض وضوح الفعل الاعمال
والزمان بقيد مذكور بعد لا بنا في حيزها بقيد مقدم انما المستحيل خارج المخرج نعم
الاكتفاء بالاجزاء والى وهذا انما ذكره في وجه الاحتياط لادرجه الحسن **قوله**
لا يتوقف او احتراز عن الاعراض النسبة فان تصورنا يتوقف على تصور الغير والمراد
بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لان الجزء ليس عين الكل ولا ينفرد به
اصطلاح بمعنى قدماء المتكلمين والتعريف للكم المتأخرين ومعنى التوقف
ان لا يمكن التصور بدون اصل فلا يبرر الكيفية المركبة لان تصورنا يتوقف على تصور
اجزائها لا على امر خارج وكذا الكيفية الكسبة بالحد والرسم اذ لا يتوقف فيها بمعنى
عدم امکان التصور بدونها لا مكان حصولها بالبداهة لكن يرد عليه ان هذا انما
يتم فيما سوى الاضافة وغيرها على تقدير ان يكون النسبة جزء من مفهومها وهو مهم
فانها في المشهور مقالات معروفة للنسبة وتصور المعروض لا يتوقف على تصور
العارض فيل العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير اذ
هو الوجود في موضوع واجب ان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما مدق عليه
والعرض وانما يلزم من توقفه توقفه لو كان ذاتيا وقوله لا يقتضي نسبة اراد قبول
القسم الوصفي يخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله والافسمة يخرج الوحدة و
النقطة فانهما يقتضيان الافسمة وقوله في محله طرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي
والمعنى لا يقتضي القسم والافسمة حال كونه في محله وفائدة من القيد اشارة
الى عدم اقتضاء القسم الافسمة ليس باعتبار التصور كما هو حال التوقف بل
باعتبار الوجود والالم يخرج الكم لعدم اقتضاء القسم والافسمة في الذم من هو
ضروري ان تصورنا لا يستلزم تصور القسم والافسمة وبهذا ظهر اندفاع ان قوله
في محله على هذا المعنى قيد لا حاصل بمسألة **قوله** اقتضا او لبا ان ذاتنا قيد لعدم اقتضا
الافسمة من جهة في خرج المخلص فبده ليدخل الكيف الذي يقتضي الافسمة
لكن لا لانه كالعالم بالسبب الحقيقي فانه يقتضي الانقاسم لكن لا لانه بل بسبب

وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا وانما ندته في اقتضاء القسمه الاحتراز عن خروج الكيفية
المقتضية للقسمه بسبب عروضه للكيفية كما لبياض الفاقم بالسطح او بسبب عروض الكمية
لها كما لعلمين المتعلقين بالمعلمين فانها يقتضيان القسمه لكن لانهما لا يسببان
الكيفية العارضة والمعروضه وفيه انه لا اقتضاء صحتها وانما هو قبول القسمه بالنتيجة
واما ما قيل ان العلم الواحد والعلمين لا يقتضيان القسمه واللا قسمه في محلهما
اعني الذوات فمع قيد في محله لا حاجة الى قوله اولا فاما ما يرد لو كان في محل متعلقا
بالقسمه واللا قسمه ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا عدم انقسامه ووجودا
والالم يخرج النقطه مع انه جمل وجه الاحتمال **قوله** ان اخضت بذوات لا نفس
اي اخضت بين الاجسام العنصره بذوات لا نفس مطلقا ان قلنا بوجوه الصحة
والعرض في النبات واللا نفس للبراهنة ان قلنا بعدمها فيه **قوله** اشعاره لم يقبل
احتراز من الفصاحة الغير الراسخ لعدم الدخول في شئ سابق على قوله ملكه
ولانه لو ترك لفظ ملكه يحصل الاحتراز عنها بقوله عن اللق المعروف بلام الاستفراق
اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخ لا يقدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح
قوله اشعاره اشعار بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق اصلا
فليرد ان قيد الاقتضاء لا يحافظ عن خروج ما لا يجاد بوجه **قوله** اي سرا اي
ليس المراد ان يقدر مشعر بان المتكلم سمي فصحا في الحالتين دون بعبر لما هو الظاهر
فانه بطلان معنى بعبر الاطلاق اي بعبر في زمان من الازمنة لا بشرط الوصف
اي بعبر مادام بعبر فلهذا مشعر بان يسمى فصحا في الحالتين بل المراد انه يسمى حال كونه
من ينطق في البره وحال كونه من لا ينطق اصلا فهو نعيم للمتكلم باعتبار افراد
الانبياء باعتبار حاله **قوله** لا خض من ينطق بمن في الجملة وذلك لانه لا يكون
اللام في المقصود للاستفراق اذ لا معنى لقولنا بعبر في وقت عن كل ما يتعلق بقصده
بلفظ فصيح بل الجس فليرد ما قيل انه لا يصدق في علي من ينطق بمقصود فضل عن
ان يخص به اذ لا يصدق في عليا بعبر عن كل من يرد عليه بلفظ فصيح قوله لان
اللام اذ لا لفظ لعدم العهد الخارجي وعدم قرينة البعثة المطلقة لعدم صحة
الحكم على اللبس من حيث هو واما معنى فلانه لو لا الاستفراق يلزم ان يصح اطلاق

اطلاق الفصح على من لم يملكه يقدر بها على التعبير عن بعض المقاصد كالمصير والافتقار
على التعبير ببعض احكام **قوله** اي كلما وقع عليه قصد المتكلم ان ارب بالحق من المتكلم
فالاستفراق حقيقي وان اجري على طارفة فهو عري اذا المتبادر من التعبير عن كل من
كل من للتعبير كما هو في جميع الامور الصالحة وليس المراد بوضع الدرع في الزمان بل
وقوع القصد في اي زمان كان لما تقرر وان صحح الافعال اذ اذكرت في التوضيح
برادها لحدث الجرد عن الزمان مرج به الفاضل لا يرى في حواشيه على الفوائد الفاضلة
في تعريف الكلمة فالمعنى ملكه يقدر بها على التعبير عن كل يتعلق بقصده به في وقت
ما سوا كان تلك الملكة خفية او كسبية ويعلم وجودها بطريق الحدس من التعبير
المختلف الواقعة منه من غير كلغة كما يعلم وجودها بطريق الحدس كذا **قوله** سهر ظاهرا
اه لان مثل هذه الكلام يقال في عام بيان رجحان بعض القيود على بعض والرجح
يقضي صحة اتيان كل هذا ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ يبلغ لان البلاغة
ليست بشرط في فصاحة المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا كذا يقتضي انحصار العلة
فيه فيكون عدم القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فان عدم
صحة مع فرض عدم الشمول ايضا على تركه فيه ان اقتضاء لا لاخصارهم و
القول بان الذوات السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى **قوله** لصدق اه اي اذا كانت
هذه الصفات راسخة في محله لانه يصدق في كل واحد منها انها ملكة يقدر بها على
المذكور **قوله** لا نعم ان هذه السبب فان السبب ما يكون مؤثرا في الشئ **قوله** مط
مطابقة لمقتضى الحال اه اي مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطائفة صرح به في
التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الا ان يراد بقدر طائفة
المتكلم والمخاطب **قوله** لمقتضى الحال وهو المقصود به التي يبحث عنها في علم المعاني لمجابهة
عملية بان الشئ دون كبريات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ في بحث
في الكلام بدون رعاية كيفية الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤثرا
بالمعنى بلالات وصيغة اي مطابقة غير مختلفة بالوضع والحقا نعم اذا ادى المعنى
بدلالة عقلية مختلفة في الوضع والحقا لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالة ايضا
لما استقره فاقبل ليس المقصود خصوصا بما بحث عنه في علم المعاني كما يشعر

كلام الله بل اعلم من الخصوصية التي تطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي
تتكفل لا علم البيان فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس في كيف وانهم لا يفلتون
مقتضى الحال على كيفية دلالة اللفظ **قوله** الى ان يعتبره انما يبرهنا القسري الى ان
المتكلم بدون الاعتبار والقصد بغير معتبر عندهم والى ان لا يجب ان يكون المختص
من قبيل اللفظ ولذا اورد كلمة مع دون في الموضع للبرهنة **قوله** خصوصية ما في اللفظ
خصه بالشيء خصا وخصوصا وخصوصية وفتح وخصيصة ويمد ويحذف فخصه انما هي
والمراد الامر المختص جعله نفس المصدر مبالغة في ذكره الناظرون في تحقيقها كلاما اذا
قوله وهو مقتضى الحال اي تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى
الحال موقوفة على معرفة الحال فبرهنة ثم بين مقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي
نسبة بينهما وفيه اشارة الى ان في الحقيقة هي الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف في مقام
كل من التكرار والاطلاق او قولهم واما ذكره فكذا او حذفه فكذا واما ما يجي
من ان عبارة من المؤكدة المشتملة على الخصوصية فلغرض يدعي الى ذلك كما سيجي **قوله**
ومعنى مطابقة يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح المنطقين **قوله** فاجابة
يعني يريد ان الفصاحة شرط لتحقيق البلاغة لانه معتبر في مفهومه ولهذا لم يعبر
السكاكي وقال البلاغة بل هي المتكلم في تادية المعاني حداله اختصاص بتوفية خواص
الشركب حقها او ايراد انواع التشبيه والجزا والكناية على وجهها **قوله** وهما
مقتضى المتن من هذا الكلام بيان مقدار مراتب البلاغة ليستبين به ما سيجي من
ان ارتفاع شأن الكلام مطابقة للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل
قوله متفاوتة اي يجب الاقتصار على حيث الذات للبرهان على اختلاف
المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد يقتضى امور كثيرة تشبه واحدا ولا يذكر
خصوصية واحدة دواعي متعددة **قوله** باعتبار توهمه انه بهذا الاعتبار معتبر في مفهوم
المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم الحال فبرهنا متفان بهما ان هذا اعتبار متخذ
في القدر المشترك وهو الالزام الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقابل
المفهوم وليس هذا بيان الوجه السببية حتى يبرهن ان وجه السببية غير داخل في المفهوم
لذا يحصل التباين في المفهوم بسببها ووجه ذلك التوهم انما في مقتضى الالزام الداعي

الداعي انطباق الزمان والتمسك بالزمان والمكان **قوله** وايضا المقام اه ولهذا
اختار المصنف المقام على ما احوال فان تفاوتها في تفاوت ما اضيف اليه
اعنى المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال والتبعية على اتحاد المقام والحال **قوله** فعند
تفريع على قوله فان مقام الكلام متفاوتة **قوله** ضرورة اه اي معذرة المقدمة
ضرورية ولذلك لم يذكر المصنف **قوله** ان الاعتبار في الامر المعبر الا ان هو والخصوصية التي
هي نفس مقتضى المقام الا ان الحكم عليها بالتفاوت اذ الوصف من حيث انه لا ياتي بهذا
المقام ضروري لا خفا فيه بخلاف ما اذ الوصف من حيث انه مقتضى المقام **قوله**
واختلافها معطوف على قوله فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضى المقام يحصل
بالقسماء اليه المدعى على تفاوت مقتضى الاحوال **قوله** ثم شرع او معطوف على قوله
مستفاد منه قوله فان المقامات اه اي اجمل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تفصيلها
او كلمة ثم زائدة واما القول بان معطوف على متوهم فتوهم لا شاهد له **قوله** مقتضى
الاحوال اي اكثر ما ان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موضع انشائها وليس
وبعضها يتعلق بكلام الاستفهام التي ليست جزءا للجملة كما ذكره مباحث الانشاء **قوله**
كما سيجي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وفي الرضي الحاف الذي يدخل على المعاني
ثمثة احد ما تشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة وليس لراح متعلق من الفعل وشبهه
لانها لا تجزى المتعلق انما تطلب اذا كانت حارة ويجوز ان يكون لتعريفه في اللفظ
في قوله لما ارسل اليكم رسولا الى لما ارسلنا اليكم **قوله** ان مقتضى الحال اه المقام من هذه
المقدمة التنبية على ان مقتضى الحال معناه ما مناسب للحال لا موجه الذي يمتنع تخلفه
عنه ليعلم ان احاطة المقام الى التكميل وبغيره معناه مقام بناسبه التكميل ليدخل فيه
المستحق وانما اطلق عليه المقتضى لان المستحق كالمقتضى في نظر البلاغة **قوله** اما ان
يكون مختصا بجزء الجملة اصل في الخصوص وان كان دخول الباء على المقصور عليه
لكن الشايع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يجاوز اجزاء الجملة مثلا
مع ذلك الاعتبار فلا ينافي في تحقق ذلك الاعتبار فيها سوى اجزاء الجملة مثلا
فان دفع ما قيل ان ارب بالجزء المقتطع وهذا الذي يعتبر في النفا والجملة خرج
ونحوه وان اريد اعلم من ذلك لا يخصص في السناد والمسند اليه والمسند لا يخرج بالاول

والمقصر لا جزاء على تلك الاحوال لا قصر تلك الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى
المفعول ونحوه احوال المسند والمسند اليه ولو بسط وكذا انه في ما قيل ان الحذف
والاخبار ليس خاصا بجزء الجملة **قوله** اما الى نفسه كونه الاسناد جزء من
الجملة وهو النظم وعند الجملة من اقسام اللفظ اما باعتبار اكثر اجزاها او باعتبار
ان الدال على الاسناد ملغوظ اما اتصاله كالاعراب او بنوعها كالمهيشة الدالة عليه
بعضهم جعل الاسناد وشرط الجملة فالمراد بجزء الجملة اعم من الاجزاء او ما في حكمها
مما لا يتفق الجملة بدونه **قوله** تأكيد واحد اه تفصيل لقوله وجوبا **قوله** مخصوصا
صفة لقوله منكرا **قوله** صحيحا خبر بعد خبر لقوله كونه وكذا ما بعده **قوله** على المسند
اليه الذي سند اليه وهو المسند فصفة المسند مسند الى خبر المستتر الراجع الى الموصول
لا الى الظرف الذي بعده وانما لم يقل على المسند مع انه اظهر واخفى لمحافظة قوله
على ذكرنا فان المنبأ به من هذه العبارة هو المذكور بيته فلو قال المسند لا يصح لا
باعتبار تبديل لفظ المسند بالمسند اليه بخلاف ما اذا قال المسند اليه فانه صحيح و
ان كان لفظ المسند اليه في كل من المعنيين بمعنى مقابلا لآخر **قوله** كونه مفرازا
الافراد في المسند مقتضى الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد
المسند اليه فانه مما يتعلق به ان اداه اصل المعنى فلذا جعله شرط زائدا على ما ذكر في
المسند اليه مستشهد على ذلك ابراهيم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه
فما قيل المراد مفرد ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفردا غير منسحب في المسند
اليه ايضا ليشي **قوله** مفيدا بمتعلق التعلق انما يكون للفعل وشبهه بعد انساب
الى الفاعل في قولنا الضارب زيد عمرو وزيد مفعول للضارب المسند الى المصدر الموصول
والشديد اليه ضرب زيد عمرو **قوله** تفيد بمؤكد او اداة تقررنا ظرا الى الحكم والتعلق
او نابعنا ظرا الى المسند اليه والمسند او متعلق او شرط ان اريد به فعل الشرط فمرادنا ظر
الحكم بخوان ضربت ضربت والى التعلق بخوان ضربت زيد ضربت وان اريد به
اداة الشرط فمرادنا ظرا الى المسند وقوله او مفعول بزيد الاول **قوله** اي خلاف كل منها
بعد وجود التعلق بينهما فاندفع ما كتبه في الظنون من انه يقتضي ان يباين مقام
كل واحد من المذكورين لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان نصحيح

ان نصحيح هذه العبارة دون شرط القناد واما ما قيل ان الكلام على التوزيع ففيه
ان التوزيع لا يصح في كل الافراد انما ذلك في الكل المجزئ الا ان يفقد المصاق اليه
للشظ كل جملة من اى مقام كل الامور المذكورة ببيان مقام خلاف كلها فيصح
التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه
لا يرفع الشك الى الرجوع فغيره الى كل **قوله** قد اشار الى من نقل هذا الكلام
قد فانه قد اشبه على شرح المفتاح **قوله** فان مقام الاول جعل الخطاب مقتضى
المقام متباعدة في المفتاح حيث قال ذلك مقام الكلام مع الركن بنابر مقام الكلام
مع الغير فالمراد بالخطاب ما هو مطبوع به سواء اريد به المضمرة او الكلام المشتمل عليها
والمقام الداعي اليها هو الزكاة والعبادة تشبيهية قوله فان الركن في كلمة
كذا السارة الى الابجاز ولكن ان يجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الركن عبادة
عن المقام والخطاب بمعنى ومقتضاه هي المضمرة او الكلام المشتمل عليها وهذا
التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان مقتضى لزم
الاعتبارية هو الخطاب مع الركن لا نفس الزكاة وعلى تقدير بيان اضافة الخطاب
اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك غيره
تختص بحكمة او جزئها فان التبيين على عبارة السامع او فطنته يحصل بجزء الجملة ايضا
لما سيجي وما قيل فصل لان هذا باعتبار الغير وما قيل باعتبار نفس الكلام فانه
ان الاعتبار في كليهما تخففة في نفس الكلام والمقامات الداعي الى اعتبارها
باعتبار الغير **قوله** وكان اه لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر سائبا للقرينين
ما قيل ان بينهما عذما وخصهما فسر لتخلف البناء بينهما فان الزكاة تشبه
الى كتاب الآراء والافكار والخطبة بالقياس الى فهم كلام الغير **قوله** مع التفت
اشارة الى انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم الخاطب ما يرد عليه
وعدمه لا باعتبار الكتاب والافكار وعدمه **قوله** شدة قوة اه وغايتها الحد
القديم فلا ينافي ما في شرح الاشراف من ان الزكاة مجردة الحد ومفاد الذهن
قوله مع صاحبها في شرح المفتاح للشيخ النافع متعلق بالظرف الواقع خبرا متوقفا
عليه اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوصف كل كلمة مع صاحبها انتم من فروع

على وجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما ان في الوجه الثاني متعلق بالوضع
 المتعلق بالكلمة وانما لم يجعل صفة كلمة او حالاً منها لان المقام ليس للكلمة الالهية
 مع صاحبها او حال كسوتها معها بل الكلمة كاشق مع صاحبها فتدبر فانه ذيق
قوله صرحبت معها اي جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها يتضمن معنى الجمل
 الى ان المعبرة المصاحبة القصيدة دون المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة
 بتعدى الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحب زيد او جمع نحو صاحب مع زيد
 ولا بتعدى الى مفعولين احدهما بالواسطة والثاني بالواسطة **قوله** اه هذه الخ
 مستفادة من تقدم الجبر مع كون لفظ الفاعل في القيد اعني مع صاحبها كانه
 قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوز الى كلمة مع غيره صاحبها
 وانما قيد بالثرك لها في اصل المعنى لانه لو كان غير مشترك لها فيه لم يكن
 ابراه لا تضاد المقام بل لافادة اصل المعنى والمراد باصل المعنى القدر المشترك
 بين الكلمتين كالشرط والاستقمام المشترك بين كلمتهما **قوله** بالشرط اي بفعل
 الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقتضائه الاجراء او بادة الشرط فالمراد منه فعل
 الشرط **قوله** ممكن ان يقع اه فانه على ما ذكره من معنى كلام المص يكون جميع ما ذكر
 اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الزكي مع خطاب الغبي وقوله و
 لكل كلمة مع صاحبها في غير محو خبر ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيا لان
 خطاب الزكي بناسبة الجاز والكناية وخطاب الغبي بناسبة الخفية والثاني
 اشارة الى علم البديع فان اكثر الحسنات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطبا
 والتجنيس والقابل والسجع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان
 تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله فيجمع ما ذكره بحيث ان يكون للفرق
 وان يكون للتعليق كما لا يخفى **قوله** وارتفاع شأن الكلام اه معطوف على قوله
 وهو مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البداعة وكون بعضها
 اعلى من بعض ثم يقيد بعلو واسفل في المصاح وارتفاع شأن الكلام بطله
 في باب الحسن والقبول والخطاط في ذلك بحسب صراحة الكلام لما يبين به
 وهو الذي يسمى مقتضى الحال اي كلما كانت المصارفة اتم وما صارفة ليس

البي كان الكلام في مراتب الحسن في ثقت والقبول عند البليغ ارفع وعلى
 وكلما كان انقص كان اسفل الخطاطا واولى درجة واقل حسنا وقبولا
 فعنى المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع الكلام بالقياس الى كلام آخر في
 باب الحسن سواء كان باصل الحسن او الزيادة والقبول عند البليغ بقدر مطابقة
 للاعتبار المناسب والخطاط بقدر عدم المطابقة للاعتبار المناسب فالطرف
 الاسفل ارتفاع على الكلام الذي تحته وهو المنحني باصوات الحيوانات بقدر مطابقة
 للاعتبار المناسب وايضا باصل الحسن والخطاط بعدم ذلك القدر والخطاط
 بالا صوت وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة
 الى ما تحته والخطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التقابل
 في القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعبر في البلا
 مطابقة الكلام بجميع ما يقضه الحال بقدر الطاعة فاندفع ما قيل انه كيف يصور
 الارتفاع والخطاط والمعبر في البداعة مطابقة الكلام بجميع يقضه الحال بقدر
 الطاعة وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة سبب لاصل الحكم بالحسن لا لارتفاعه وعدم
 المطابقة سبب لعدم الحسن لا لخطاط لان ذلك انما يرد لو كان معنى المتن
 ان الارتفاع في الحسن سبب المطابقة والخطاط فيه سبب عدمها على انها لو سلم
 ان معناه ذلك وللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع الحكم في
 الحسن سبب المطابقة وان كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة
 مراتب متعدي بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل خطاط في
 الكلام في الحسن سبب عدم المطابقة وان كان انتفاء اصل الحسن ايضا بعدم
 المطابقة وقد يجب بان المراد الكلام الفصيح واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة
 عند المصنف فلا اشكال وفيه انه مناف لما يسمى من قوله واسفل وهو ما اذا غير
 الكلام الى مادونه المنحني باصوات الحيوانات الا ان يراد الخفة بالا صوت من حيث
 انتفاء هذا الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة **قوله** في الحسن اي
 في باب الحسن وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترتيب والتر
 فالارتفاع بهذا الوجه يشتمل على كثرة التصريح وكذا الاعلام عما في الواقع فانه

باعتبار الصدق الى غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان احوال الاخرة
قوله والخطاط بعد ما قال صاحب المصباح الارتفاع والاختطاط كلاهما بحسب
مصارفة الكلام لما يليق به فقال الحاشي وعدهما مقدر في عبارته قال الله لا حاجة
اليه لان الارتفاع والاختطاط بحسب المصارفة فقول المصباح والخطاط بعد ما
اشارة الى ان عبارة المصباح يحتاج الى التفسير واما بيان وايضاح المراد **قوله** والمراد
اه فالكلام من قبل قولهم العلم حصول الصورة اى الصورة الحاصلة اخبر هذه
للتبينة على ان الاعتبار لما نزم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار **قوله** واعتبار
هذا اه بيان لما يستفاد من قوله بمطابقة للاعتبار المناسب اى المعبر المناسب
من كون الاعتبار حاصل حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب هذا التعلق كما
في جاد الى الرجل الزاكي على ما قالوا ان كون مفرد صفة بمعنى في تعريف الكلمة
يقضي كون الافراد حاصل للمعنى حال تعلق الوضع بالسبب يعنى ان هذا الامر يعبر
فيل اللفظ ثانيا في المعنى الاول الذي يستوى فيه البليغ وغيره ثم يعبر في اللفظ ثانيا
ويتبع اعتباره في المعنى فالخلف والاثبات ايضا يعبر اولاً في المعنى الاصلى ثم يورد
اللفظ على طبقه وذلك ان تلفظ البليغ على طبق معنى المبر في الذهن والبيان قوله
وبالذات للمناسبة اى حال كونه متنسباً بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله
وبالعرض **قوله** واراداه هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام سبب المطابقة
وكل اختطاط في الحسن بعد ما واما على ما حرراه على طبق ما في المصباح فالمراد الكلام
البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها **قوله** لكونه اه
الى نكتة معجزة للمراودة يعنى ان الكلام المقيد بالمصاحبة المذكور فيما سبق فيمكن
حمل الكلام عليها للعهد فلا يرد ما قيل ان المذكور مرجح فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن
التعريف الكلام الفصح البليغ على ان الكلام المقيد بالمصاحبة المذكور مرجح
بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف **قوله** اذ لا ارتفاع اه علة الحكم الممثل
اشارة الى النكتة المرجحة **قوله** الداخل في البلاغة صفة كاشفة للحسن الذاتي اى
المراد بالحسن الذاتي ما يكون موجبه داخلاً في البلاغة اى غير خارج عنها وهو
المطابقة لمقتضى الحال فيصير عما حرراه **قوله** لكنها اى المحسنات خارجة عن حد

عن حد البلاغة اى تعريفها **قوله** لمقتضى الحال هو الا اعتبار المناسب معناه على
طبق ما في المصباح حيث قال وهو اى ما يليق بالكلام الذي نسبته لمقتضى الحال
ان يقال لمقتضى الحال هو الا اعتبار المناسب عندنا والفا للترافى في الذكر لان
مرتبة التفسير بعد ذكر الشئ الا ان المصوح جعل اعتبار المناسب جزءا لكون مقتضى
الحال معلوما والمطابقة به بالا اعتبار المناسب وفي المصباح عكس ذلك فان
ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطابقة تفسير لمقتضى الحال روح لا حاجة الى التفسير
الذي ذكره الله مع عدم ثمانية **قوله** بمطابقة اى المطابقة بسبب واثرا معه
الارتفاع وجودا وعدمه لما تعلقنا من المصباح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب
مصادقته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في المصباح ان مدار حسن الكلام
وبقحة الانطباق لمقتضى والا انطباق فهذا الخبر ان ليس مثل لا صولة الا بطلان
ولا صولة الا بالنية فان المراد بهما احص السببية في الجملة وليس التنا في بينهما
موتونا على كون كل من المطابقين سببا فربما على ما فهم **قوله** لان اضافة المصدر
لما في الرضى من ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا
استعمل ولم يفرق قرينة تخصه ببعض ما صدق عليه فهو في اللفظ لا استغراق الجنس
احد من استغراق كلا مرهم فعنى التراب يا بس والمأبار داي كلى فيه طمانان **قوله**
حاله كذا فتوفيق في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجنس لا ينقضها
لحان من تضال ذلك اللفظ انتهى نعم ان اللفظ فيما نحن فيه استغراق جميع
ما يصدق عليه الارتفاع فقط ما قيل انه يجوز ان يكون لاستغراق الانواع فلا يشا
وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة مقتضى الحال
قوله ان يكون المراد اى يكون ذاتها واحدا سواء اختلفا مفهومهما او لا قال بطلان
المراد بطلان الحكم بطلان حكم السبق منه لما هو المنبأ به في صورة التباين الحكمي بل
على تقدير صدق المحصرين بطلان الحكم السببي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى
الاخر وفي صورة العموم مطلقا بطلان الحكم السببي للمحصن في الاخص بسبب الحكم الثبوتى
للاعم فيما عدا الاخص فاذن ما توهم من انه في صورة العموم المطلق بطلان الحكم
ولا يتبع بطلان الحكم في الاخص بطلان الحكم السببي من المحصر في الاخص والحكم

ن

في

ن

الشؤون من المصنف في الامم **قوله** فوجدها لا يخفى اندفاعه بما قرناه سابقا ان كل من
المطابقين سبب بذور مع الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان دائرا مع الارتفاع
تتولد جميع افراده تحقيقا للدوران معه **قال** على تقدير صحة المقدمة بين فيمكن منع
المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف ليس نفسا في الاستقار والثانية بان قوله
المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقة مقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه **قوله** لا يلزم الا المتأخر
اي على ما زعمت من ان الارتفاع في الامم يوجب تناول جميع افراده **قوله** ليس مركبا فان
مثل هذا التركيب يوجب للاتحاد بين المسند اليه والمسند ولغير المسند على المسند اليه
ذكره صاحب الكثر في قوله تعالى اولئك هم الفخريون وانما قال مركبا لانه ظاهر في
الاتحاد بناء على ما لو ان الاصل في الكلام اذا لم يكن للهدف ان كان الحكم باعتبار
التحقق ولم يكن قرينة البعوضة فلهذا استقار والافلجس في الظاهر في قوله
الحكم على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان الغرض بان المطلوب
هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على ان لا على انه نص في قوله وهذا اعني هذه الجملة
وقعت من المعنى الا بصلاح في البين لمجرد افاودة الاتحاد بين النظم والتطبيق ولان
لما لا يتفرع عن الاتي وانما تفكرها لبيانها **قوله** توفي معاني الخوى اه اي المعاني التي
يجت عن في الخوى هي الاحوال العارضة للحكم والجل باعتبار تركيب بعضها مع بعض
كالترقيق والتكثير والتعطيل وتركه اعني الخصوصيات والكيفيات التي تترافى في المعاني
الاصلية او المعاني الاصلية من حيث شتمها على تلك الخصوصيات كما سيجي في كلامه
الشيخ الا انه الى الاحتمال بين وقوله فيما بين العلم متعلق بالتوفي ولم يقل في الكلام
اي انها تفرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على
الاعراض اي المقضي بالاحوال متعلق بالتوفي يتضمن معنى الوضع ووضوحها بزيادة
على حسب الاعراض في كلامه نفه ويحكمها عليها في كلامه الغير انما ينسب النظم لتوافي
مع ان الوضع المرتب عليه ان رة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوفى لا يعتبر و
الصوغ والقبالة زركرى كردن بهر اية شبه تأليف الكلام على حسب الاعراض
بعبارة التي لا يشترك في المعنى الاصل والامتنان بالخصوصيات كالحوائج المشتركة في كل
الفئة وامتنانها بالصورة المختلفة ومعنى لزا لاجدا لانها المقصودة من العلم عند

عند الكلام البعثات **قوله** وذلك لانه اولى التطبيق بين النظم المفصلة بالتوفى لانه
النظم على الوضعية المخصوص الذي هو عين التطبيق في التطبيق بنجد بالنظم المفصلة بالتوفى
لانه متحد بالنظم المفصلة بالوضعية المتحد بالنظم المفصلة بالتوفى لان المتحد مع المتحد
الشيء متحد به **قوله** ان نصه ككلامك اي كل واحد من مفرداته او مركباته في موضع
الذي يقتضيه الاحوال المجتهد عن في علم النحو باعتبار افاودة الاعراض المطلوبة منها في
فصل في التمثيل وذلك الوضع قد يكون باسبقة وقد يكون بجدته علم المعاني قوله
على ثوابه اي يكون تركيب ككلامك على طبقه او هو لا يتوقف على العلم به وذلك بان لا يكون
فيه ضعف ان ليف والنفه قيد النظم وانما لم يذكر المخصوص عن التعقيد المعنى لان
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل البعثة وهو يحصل بمجرد شتمها على الخصوصيات
والمراد على حسب الاعراض المطلوبة منها وانما ادبت المراد بدلالات مطابقة وما ذكر
الشيء من ان النظم عبارة عن ترتيب الالفاظ متسلسلة المعاني متسلسلة الدلالات
فتعريف النظم الكامل الذي يحصل به البلاغة الكاملة **قوله** في الخبر اي في خبر المبتداء
بقرينة الا المذكور في الامثلة اختلاف الاحبار مع اتحاد المبتدئ ذكر سلطان زيد على
ان يكون زيد مبتدأ وينطلق خبر مقدما منه مثال لتقديم الخبر وقيل على التفسير **قوله**
مثل ان اه اي ان تنظر الى سمية واذا و تكبيره وتذكيره وجمعه جملة وفعلية وتفسيره
وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية **قوله** فنعرف اه عطف على قوله تنظر الى
بعد النظر الى الوجه المختلفة التي تذكر في الخبر يعرف ان لكل واحد منها موصفا خاصا
عند تركيب الكلام باعتبار افاودة الاعراض المطلوبة منها اما بالسبقة او بالملكية كما
من تتبع علم المعاني ونجى كل واحد في موضع ينبغي **قوله** وتنظر في الحروف اه اي
النظر في الشرط والجزا كان باعتبار ما يعرفه وفي هذه النظر في الحروف باعتبار نفس
معناها **قوله** وينظر في كل النظر ان اب بقان كانه في المفرد والجملة وهذا نظر في
الجملة اي تنظر في الجملة التي تسج باعتبار العواض التي يجت منها في النحو من العطف
بالحروف المختلفة المعاني وتركه فقرف بالسبقة او علم المعاني من موضع كل واحد
منها يجب الاعراض المطلوبة منها فنجي به في موضع **قوله** ينصرف به هذه عواض ينز
تخص شي من المفردات فلذا انفصل **قوله** مكان اي مكانة الذي يقتضيه بحسب الاعراض

لجائيه بقوله ثم ليس هذه الامور **قوله** يجب اه متعلق بنوع بعد اعتبار ثلثة
بقوله بسبب لئلا يلزم متعلق حرفي جزم بمعنى واحد بغير واحد اي فرضي لاسباب
الاعراض يجب ونوع بعضها عن بعض متصلة به من اتصالية لما في قوله عم
انت متى بمنزلة معرون من موسى فلا يفرض لها حال الا افراد **قوله** وسؤال بعضهم
اثره الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقام **قوله** والى هذا اثره ان الله اي ما ذكرنا
من تمام التفصيل ان رايه اجمالا بقوله فالبلغة او وليست رايه قوله ثم ليس
هذه الامور المذكورة اه كما وهم **قوله** متعلق بافادته لا بالمعنى الذي يقصد به
بالتركيب على ما قيل لانه يوم كونه لولا بالتركيب **قوله** وذلك اه بيان لتفريقه
على ما تقدم من تعريف البلاغة **قوله** ضرورة اه هذا انما يدل على ان تحقق لا
والتمثال على مقتضاها لازم في بلاغة الكلام واما افادته اياها فاما مقتضاها
الاعراض وانما دلها والاثر يدل على المؤثر **قوله** لانه من صفة الاحيان ليس المراد
ان موصوفه الاحيان مقدار لان التام شرح واجب بل انه كان في الاصل صفة
للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ولذا لم يجعل مستقلا معش بعاد الظان
يقول لانه صفة الحيين **قوله** نصب على الظرف في الرضى مما يلزمه الطريقة عند سبويه
منه زمان اقيمت مقامه او اما بغير سبويه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة
الطريقة ولم يوجها انما انتهى فلذا احتج راسه كونه منصوبا على الطريقة ولم يجعله
لمصدر خذوف اى اطلاقا كثيرا لان التسمية عنها بمعنى الاطلاق **قوله** اى كثير
من الاحيان فيشار الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه مما لذلك
الا ان فيه ابراما يخلع الى البيان **قوله** وفي هذا اى في قوله فالبلغة صفة راجعة اه
قوله اراد اى اراد انما ليست من صفات الالفاظ والاثبات من حيث هي
قوله من لا تناقض اى في النفي عن الالفاظ والاثبات وكذا لا تناقض في النفي عن
المعنى والاثبات له لان المنفى كونه راجعة اليه نفي والمثبت كونه راجعة اليه با
بالمعنى **قوله** فكان لم يفتح اه وكذا لم يفتح من قال حيث اثبت لفظ الصفة
اراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث نفي عنه اراد منها البلاغة **قوله** ولا يشرع
فان الخوض من الصفات المذكورة مثلا وبالمعنى لفظه وان كان من التعقيد

مع التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى وبوصفه التفصيلي ثبت الالفاظ
قوله ان الكلام اه فالكلام الذي ليس له معيان لا دقة فيه ولا فنية له بل هو
مخرج بصوت الجواز **قوله** بدل بصفة الجبرول يشوبه قصد فان ما ليس بمقصود
وليس بمبدول عند مع **قوله** على معناه اى معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من
نفس التعريف والتعريف انه يدل على اللام والتوحي او من الاعراب كالفعلية
والمفعولية والافادة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالقديم
والخلف اعلم ان في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اراد بالمعنى الاول
المعنى اللغوي اى المدلول التركيبية وحي اصل المعنى مع المخصوصية على ما دل عليه
النسبة المنقولة من الشئ في هذا المقام بنا فيه مكسبان من قوله لما قدم انما
صفات للمعنى الاول المفهومة اعني الزبانية والكيفية حيث فسر المعنى الاول
بنفس المخصوصية لا بالمدلولات التركيبية وان اراد بها تلك المخصوصية بنا فيه قوله
هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي او فانه يدل على ان المعنى الاول هو المدلول
التركيبية وانما فسر بنفس المخصوصية تبينها على ان اصل المعنى اى ما يخرج به الكلام
عن النفي في حكم العدم عند البلغا او يقال اراد بالمعنى الاول المخصوصيات
وانما جعلها مدلول لغوي لان اللفظ يجب معناه اللغوي يفهم منه تلك المخصوصيات
واصل المعنى غير منطوق رايه عند مع **قوله** ثم نجد لذلك المعنى اه ان كان الهم للضرورة
فالذال هو المعنى والدلالة في تفسيره ثابتة باعتبار ان في المرتبة الثانية وان كان الجدل
فالذال هو اللفظ لكن يتوسط المعنى والدلالة في تفسيره ثابتة وهذه الدلالة بغير
ولو بالعرف والعادة والعلاقة التجيلية والادائية **قوله** على المعنى المقصود
اعني الاعراض التي يصاغ بها الكلام **قوله** فلهذا الفاظ ومعان اولاه وهو المقام
من اللفظ يجب التركيب وهو اصل المعنى مع المخصوصية من التعريف والتعريف
والقديم والتاخير والخلف والاضمار والمعنى الثاني الاعراض التي يقصد بها التكلم
من هذه الصفة اى جعل الكلام مستقلا على تلك المخصوصية من الاشارة الى مفهوم
والتعظيم والخصو ودفع الانكار والشك وغير ذلك وتخصيص الاعراض التي يورد
التكلم هذه المخصوصية لاجل هذا بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان

فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رتبة مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني
الجزئية والكثائية **قوله** على ترتيبها اي جعلها في مراتبها بحسب الاعراض المطلوبة منها **قوله**
انما تارة او بغيرها وذكر الشيء استلزامي والمقصود انما يحيط بها عند البليغ وذلك لان
الاعراض مدلولات المعاني الاول كما مر فكيف يقصد من ايرادها بغيرها **قوله** حيث
اه وقع للثاني اي اذا علمت ما يقول الشيخ فاعلم انه حيث ثبت اه **قوله** جعلت
مطروحة اه اي لا اختصاص لها باحد يقصد ما من ذلك انما المختص بالسلفا ثانيا
بالمعاني الاول **قوله** ولست انا احمل كلامه اه كلمة انا تأكيد للضمير المقصود والمقصود
ففي التجوز والسهو والسيال في ثقل الحمل من فقره وليس من قبل ما انا قلت لثاني
القصدي ما وضح كونه غير مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصير التقديري
والله انه مخرج به البنية لا لغرض **قوله** لترتيب المعاني اي لافادة ترتيبها **قوله** لانهم
اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهوم من الالفاظ والمعاني الثواني المقصود
المقصود منها وكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال والثواني مدلولات
بخلاف الالفاظ فانها لا خصوصية بالمعاني الاول كدلتها مدلولات لها بالذات ولا
يذهب الذين الى ان الالفاظ المطلوبة بالبلاغة **قوله** في المعنى اي في
المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات ولا اعتبار **قوله** وتكون صورة اه يعني ان اطلاق
الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه **قوله** عدم التسمية اه حيث قدم من اجزائها على
اللفظ انما وصف له في فقره ليس كذلك لانها وصف له من اجل امر عارض في معناه
او المراد انه لم يميز بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة اللفظ في فقرته
الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا الظاهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا ان معنى الفصاحة
قوله هذا في الحروف اي ملائمتها للطبع السليم وسلاستها اي سهولتها في النطق **قوله**
بانه والاشارة بحذف متعلق الدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها
تتبادر عن قولنا اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا فظهر ان قوله ثم تحذف الدلالة
دلالة ثمانية معناه بحذف اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثمانية **قوله** انه تنزه
البيان اه فقره وحاطه تمهيدا للشكال الذي باقي في عطف ما يقرب ويشارة الى
ان الطرف الاعلى دخل في البلاغة لان انتزاع الشيء انما يكون بكماله **قوله** وهو

وهو ان يرتقي اه اي لا يجاز عند علماء البلاغة والبيان ذلك وان قالوا على ان يخرج
الكلام عن طوق البشر في المفتح حيث قال وهو اي ما يليق بالكلام نسبة مقتضى
الى ان يقال مقتضى الحال هو الا اعتبار عندنا والقاء البشر ولذا اختلف في وجه الازالة
القران والتقييد بالبشر لانه المعبر في مفهومه وان كان اعجاز القران ثبت بالنسبة
الى الجحى والانس بقوله قل لستم اجمعون الخ والانس على ان يا تروا بمن هذا القران
يا ترون بمنته ولو كان بعضهم لبعضهم ظهير لم يقل ان يخرج مقدار اخير سورة
منه عن طوق البشر مع انه المعجز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة التي تسمى
لا باعتبار ما يتحقق فيه **قوله** فاما قيل ليست البلاغة سوى المطابقة فكيف
يمكن ارتفاع الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال المستفاد من هذا
ما يدل عليه لم لا يجوز اه وقوله ليست البلاغة اه بيان لمثل الاستفسار
وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى جدا لا يجاز واليه ليس لم يذكر من احد
البيانين لظهوره فصيح للجواب بالمتبع وفيه ان قوله فلم لا يجوز اه بظايره باي
عنه وما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لا على عدم كون
الطرف الاعلى حد الاعجاز الا بضم مقدمة خارجة **قوله** وعلم البلاغة كالفه اه اي
علم له مزيد اخفص بالبلاغة اعني المعاني والبيان كافي ببيان هذين الامرين من
حيث يتعلق بهما الارتفاع في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى وانما هو
الحج والعمرة لله وذلك لان علم المعاني كافي للمطابقة وعلم البيان كافي للخصوص
عن التقييد المعنوي وما عداه من الامور المعينة في الفصاحة لا يتعلق بها
في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والحرف
والجواز لانه خلاف المعنى المتعارف وبما فيه **قوله** لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في
ان المراد به المعنى المتعارف وبره عليه ان الخصوص عن التماثل لا يتكفل له العلم
المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافي بان تمام هذين الامرين والكمال وكذا لا يجوز
ان يقال معناه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كافي بان تمام هذين الامرين و
الكمال فلا بد اني توقف بعض هذين الامرين على علوم اخرى الذوق السليم لانه
لا يصح قوله في فقره واحاط به كما لا يخفى **قوله** قلنا اه منع للمقدمة التي ذكرها

ارتفاع

المستف على الترتيب فقول لا يعرف منع كماله وقوله فاما حال الاطالة منع
لحصول الاتفاق والاطالة للبشر وقوله وكثير من مرة اه منع لترتيب المعاني
على الاتفاق فتدبر فانه قد غلط فيه الناظرون **قوله** واما الاطلاق اه اي موحدة
عدد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبار بحسب المقامات
التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فاما آخره لا نعلم له بعلم
ولا يستفاد منه **قوله** ولو سلم اي كماله هذا العلم للاطلاع المذكور لما مر في قوله اه
يكشف عن وجود الاعجاز لتسارعا قوله ظاهر هذه العبارة اه لقرب المعطوف
عليه والمرجع قوله من المراتب العلية بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب
من مرتبة الاعجاز ليس واحدا بل هو كذا يكون من الطرف الاعلى **قوله** ولا جبهة اه
استيفان لرفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه
فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الرفع
انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما انتهى اليه البلاغة لعدم كونه بنهاية
حقيقته ولا نوعية فان النهاية بالجزئية تجري من جزئيات البلاغة لا جري في قوة
والنهاية النوعية نوع لا نوع فوته وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منها
قوله ان الطرف الاعلى يعني ان المراد النهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة والاعجاز
منتهى نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعي للكلام **قوله** والمراد يعني
ان الحد بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضة
كلما هما داخلان في الاعجاز الذي هو منتهى نوعي للبلاغة **قوله** لا يرجع الفضا لان
منتهى الشيء سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون مستعدا فلا يصح ان يقال ان الطرف
الاعلى اي منتهى البلاغة امران نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما المنتهى نهاية
الاعجاز والقدر المشترك بينهما وما قبله من اجزائهما على جزئية فافا منها
مقامين اذ كانا حكي للكل بلا شرط واما اذ كانا حكايا بشرط شي او بشرط
لا شيء فلا ينفصا فيهما فانه كونه منتهى حكم لم ينته الاعجاز بشرط الوحدة النوعية
وما قبل في وجه الفضا من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما
يقرب من نهاية الاعجاز اي المراتب التي هي قبل الوسط على المرتبة المنفصلة بالنهاية

بالنهاية ليس شيئا لانه يرد على المهرم ايضا وان خصص فيه بما لا يمكن معارضة فليخصص بها
ايضا على ان الظاهر لا يبادر ان المراد هو الفضا السابق وبما حرمنا من وجه الفضا فظهر
ما قيل في توجيه المتن ان المراد ان الطرف الاعلى مرتبة الاعجاز الحكم للبشر بان يبلغ مرتبة
لا يمكن للبشر الاتيان بمثلها وما يقرب منه اي من حد الاعجاز زاي الطرف الاعلى نوع تحته
صفان كلام بعجز البشر عن الاتيان بمثلها وقرب من حد الاعجاز بان لا يعجز الحكم
للبشر ولكن بعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثلها وكلاهما مندرج تحت الاعجاز وكذا
ما في بعض شروح الايضاح ان قوله ما يقرب عطف على الاعلى والمراد بحد الاعجاز البهية
في اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدارية او اثنين فكانه قال ولما طرفا الاعلى
وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر من ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقيا او نوعيا
ولا يتعد **قوله** ويوجه انما قال يؤيدون ثبت لان كون الحد في عبارة الكشف بمعنى
المرتبة لا ثبت كونه في عبارة المتن بمعنى لكن الظاهر لا يخاد ووجه التايد انه لو لم يكن
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضها من بنهاية كون بعضها
بالنهاية الاعجاز وكون بعضها غير معجز بل كون بعضها بالغا مرتبة الاعجاز وبعضها غير
عن تلك المرتبة وبما ذكرنا ان رفع ما قبل من ان التايد يبي على ان يكون الضمير في عنه
راجعا الى الظاهر لا يجوز ان يكون راجعا الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية ويكون قوله يمكن صفة
مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الجواب بالان لا اصل ارجاع الضمير الى المختلف
وح لا بد من القول بكون الصفة كاشفة **قوله** لكان الكثير منه اه لما كان وجه الاعجاز
عند على العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة وكان المقصود من الآية اثبات
ان القرآن كله وبعضه من الله ثم وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف ان
بان يكون البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكشف
وجدا متعبا الى متعولين وقوله كثير مفعولا اولا واختلاف بمعنى مختلف مفعولا ثانيا
فبصرف المعنى لو وجدوا الكثير منه مختلفا وانما جعل اللانتم على تقدير كونه من عند غير الله
كون الكثير منه مختلفا مع انه يلزم ان يكون الكل مختلفا انصافا الى الحكي قال في قوله
بصركم بعض الذي بعدكم وبما حرمنا انرفع ما اورد عليه من ان الكثرة في العلم بل مفعولا
وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضها بالفاصل الاعجاز ثبوت قدرة

بغيره على الكلام المجزؤ وهو باطل لما لا سلم ذلك فان المقصود ان الفرقان كلا وبعضا من الله
اي البعض الذي وقع به التحدى وهو مقدار اقص سورة منه ولو كان بعضا من العارضة من
غيره لكان لا وجه وافية للاختلاف المذكور وهو ان لا يكون بعضه بالغا حد الاجاز **قوله**
تماما لا يمكن معارضته يعني ان الموصول في ما يقرب منه للبعد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم
وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاجاز ولا يدخل غير ما ليس
المقصود انه ملحوظ بهذا العنوان حتى مر ان الحكم على طرف لا على مع ما لا يمكن معارضته
حد الاجاز لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاجاز سوى عدم المكان المعارضة **قوله** اي من الطرف
الا على ان نقل تفسيره ايضا لان عبارة المفتاح يحتمل ان يكون ما يقرب منه عطف على
ما هو في غير المعنى ان حد الاجاز ما يقرب منه الطرف الا على موافقا لما يستفاد من ظاهر
المتى وادخل عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر في المفتاح **قوله** اي الطرف الا على
مع انه احد الطرف حقيقيا واسما بمراد كلمة مع مرفوع الواو الى اعتبار العطف مقدما
على الاخبار ليصير المحكوم عليه كحد الاجاز كلاهما لا كل واحد منهما لما صرح بتأخر المفتاح
لان المقصود تعيين مرتبة الاجاز في نفس البيان ما يصدق عليه وبهذا يظهر ان تقدير
للمقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة مفقود للمقصود وانه لم يتوقف
البيان وما عارضه عليه بان سوق الكلام بدل على ان مراده بقوله وهو حد الاجاز بيان
الطرف الا على كما ان قوله في الطرف الا فضل وهو ما اذا عر **بيان** الطرف الا فضل على
بيان الله يشوب هذا المقصود بل ينبغي حد الاجاز بانه الطرف الا على وما يقرب منه
بجوابه ان الطرف الا على جزى حقيقى لا حاجة الى البيان لانهاية الحقيقة والمقصود
تعيين حد الاجاز بخلاف الا فضل فانه يحتاج الى البيان **قوله** ولا يخفى ان بعض الاجزاء
وقع لما مر من انه يترجم على هذا التوجيه كون الالباب متفاوتة في البلاغة مع بلوغها
حد الاجاز يعني ان بعض الابواب اي البعض المتحدى به اعلى طبقة من بعض بل
شبهة فلا حد في هذه اللازم وذلك التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات في البصير
كما وكسا وان كان كل منهما مطابقا لجميع ما يقتضيه الحال فان هذه المطابقة متروكة
لتحقق اصل البلاغة لما عرفت من البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا
التفاوت وبيانها وما يجب رعاية الاعتبار لانه كما عرفت فادخل حكمه مثل ان

مثل ان الخطاب عاجز عن فهمه فندبر فانه محال فيه الاقدام **قوله** لان طرف البلاغة
الانحصار على كون ما عبارة عن الطرف الثانية على كونه داخل في البلاغة كالطرف الا على
هذا حاصل ما نقل عنه **قوله** اي مرتبة هي في الفا مرس دون بالضم تقبض فوق فعنى
الى ما دونه الى ما تحته وهو ما يحصل به في جانب النزول وان غير المتصل تحت النحت
فيكون المعنى الى ما ذكره الله ويكون النزول داخل في مفهوم دون وفي شمس العلوم هذا
دونه اي اقرب منه وح يكون النزول مأخوذا بقرينة التحق باصناف الجوانب وعلى
التقديرين لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة الا على والوسطى **قوله** سوى المطابقة
فيل على هذا التفسير لا فائدة في توصيف الوجود بالاخيرة لانه معلوم من قوله تنوعت
ايها من ان المطابقة والفصاحة ايضا يتبعان البلاغة قلت الا فائدة الاشارة الى
الوجود ليست تابعة للبلاغة ولا زمة لها لكونه سوى الامرين اللذين تحصل البلاغة
بهما بل في الاعتبار بان يعبر عن الكلام بعد البلاغة **قوله** وفيه اي في هذه القولين
اشارة الى ذلك لان العلم بخبر هذه الوجود انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام
حسنا على وجوه بخلاف الاشعار الا في فانه مستفاد من لفظ تنوعا وامانة كبرها
الى قوله تنوعا في المختصر فان المراد تنوعا **قوله** ليست مما يجعل المحكم فلا يقال
في عرهم بعد ايراد المتكلم في الكلام السجع والطباق والتجسيم سجع ومطبو و
جنس كما يقال بعد التطبيق وايراد الكلام القصص انه يليغ ونصيح **قوله** كلام
بليغ اي اي كلام بليغ بقصد فان الشكوة الموصوفة نعم بحر الكرم رجلا عالما
اي اي رجل عالم كان يخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كما
لمدح دون اخر كالزم **قوله** لبيان انحصاره او طابع الكلام في بيان الامرات
بالاحرة اليه والبرغم من كونه قوله فاعلم غير هذا لما ذكر ان يكون تنوعا لجميع ما يستفاد منه
فلا يرد ما قيل ان الاسر الاول لا دخل له في بيان الانحصار بل لا يخفى **قوله** وانحصار
مقاصده خلاصة ان مقاصد الكتاب مختص في علم البلاغة ونوابرها الى مرتبة الخطبة في علم
البلاغة ونوابرها مختص في العلوم الثلاثة التي هي نفس الفنون **قوله** حيث لم يجعل ذلك
لانه فسر بلاغة المتكلم بنوعية خواص التراكيب حقا وايراد النوع المجاز والكناية على
وجهها ولا مدخل في ذلك لفصاحة وهو الخلق لان الفصاحة امر خارج عما اشار اليه

في تعريف البلاغة **قوله** اي ليس كلاما او بمعنى ان المراد بالحقس العكس للمعنى لا المنطقي
قوله ان البلاغة في الكلام في الايضاح وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان
 كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام لما يشترطه في سباني
 بقوله والاقتدار على ما **قوله** وهو ما يجب اه بمعنى ان المرجوع اليه على حذف والال
 اذ لا يمكن استنار الضمير في المصدر وما قيل انه ياتي عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاشارة
 فليس شئ لانه كما يصح ان مرجعها للاشارة باعتبار محققه فيه يصح ان يقال مرجعها
 عايد اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا مما يحلوه عن الاشارة التي ان
 هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشبه بالتوقف
 لما يشهد بقولهم مرجع الصدق والكذب اه وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع
 في المتن بمعنى المصدر وصير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام
 ليشي شئ او هو على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى
 اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه نفس المرجع
 ولان هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام **قوله** حتى يمكن ان كانا قوما
 فلا يرد ان الامكان لا يكون بالغير لانه الامكان الذات **قوله** مرجع الصدق
 اي صدق الخبر والخبر لان صدقه عبارة عن كونه بحيث يطابق حكم الواقع فلا
 يرد ان الطابق والملاطابق نفس الصدق والكذب لا مرجع **قوله** الى طابق
 اه اي عايد اليه ما عود الحكم الى جزئياته من حيث التحقق **قوله** الى الاحتراز عن
 الخطا اه ولا يدخل فيه الاحتراز عن التقيد المعنوي لانه خطا في كيفية التادية
 فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطا في كيفية التادية لا في نفسه **قوله** المعنى المراد
 هي الاغراض التي يصاغ لها الكلام اعني الاحوال **قوله** والافترجا الى ان
 لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز اي مرجع
 الخطا في التادية فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا سعة وكذا العيب
 الثانية فتدبر فانه قد زال فيه الاقدام **قوله** وساده وانصح لان الاحتراز مثلا
 انما يصح عرض العلم شئ واما كونه عرضا للمطابقة فلا معنى له وكذا الصهر وايضا
 كلاما فعلى المتكلم جعلها عرضا لكون الكلام مطابقا لا معنى له ولو قدرنا تعريف

التيميز

تأليف الكلام فيها ايضا ليسا بوضيحين من التأليف وانما الغرض اعادة المعاني
 على ما ينبغي كذا نقل عنه **قوله** يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما لانه يستفاد من
 التعريف ان بلاغة المتكلم سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل
 بالاحتراز عن الخطا في تادية المراد من ذلك الكلام ويميز كلماته الفصيحة من غيرها
 فتكون البلاغة مفيدة لهما ايضا وانما ملكة ومعلوم ان ملكة كل عمل تحصل بممارسة
 ومن ادله ان الم يكن جبليا فلكه الاقتدار على التأليف تحصل بتكرار التأليف فتكون
 المتوقف على الامرين او كلمة او للحراي المعلوم مما تقدم محقق في العادة والتوقف
 واستحالة الى كونها علم غاي **قوله** فالحاصل ان الكلام من كلام المصان ان البلاغة
 اي بلاغة الكلام **قوله** والاقتدار ما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون
 بلاغة المتكلم ايضا مرجعا الى هذين الامرين بالواسطة **قوله** وهو الاقتصاف بهذين
 الوصفين **قوله** فراجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم اما بلاغة الكلام فظا هو اما
 بلاغة المتكلم فتوقف الاقتدار على الاقتصاف والمختص من تلك **قوله** معرفة الى
 ليس المراد التميز الفعلي بين الفصيح وغيره فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه وان كانت
 متوقفة على فصاحة بل المعرفة المذكورة **قوله** فهذه مركب التيميز الاول راجع الى الخلق
 والثاني الى التميز والجملة اعني اجزائه تميز السالم من غيره فله لركب وانما كان مركبا
 لان غيره الفصيح من غيره انما يتحقق بجموع التيميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا
 يصدق على شئ منها انه تميز الفصيح من غيره لكونها اجزا خارجية له **قوله** اذ به يعرف
 او شئ كونه التيميز المذكور مبينا في علم اللغة انه يحصل بسبب امرين في تاسا
 يبين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التيميز بسا وجازي والمعنى منه ما يبين سببه
 وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التيميز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتمييزه في علم اللغة
 او غيره **قوله** منه ما يبين او اي بعض تيميز الفصيح من غيره تميزا يبين سببها
 في اللغة او في الصرف او في النحو او بدرج بالذوق فلكل ما لف يحمل وما بعده
 نشره والسابع في هذا النشر كلمة او لما ينبغي فلا يرد ان الصواب امر او الاول انه
 يبين في جميع العلوم المذكورة لاني احدهما **قوله** والتعقيد اللفظي فانه يحصل
 اما بالتصريف التأليف او لا جتماع امرين كل واحد منهما خلاف الاصل وكل واحد منهما

يعلم بالحق **قوله** او يدرك بالحس اي يتميز بذكر منفصله بالحس وهو التافؤ وعنه
لما يدل عليه قوله اذ به يدرك اه فلا بد ان يتميز بعبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس
ذلك يتميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل
بالحس اي بالذوق الصحيح الذي هو بالحس في الادراك **قوله** اي ما بين اه
فالضمير راجع الى ما المفسر بالتيميز المذكورة ليعلم الحكم عليه بما عدا التقيد المعنوي
والمعنى على تقدير المضاف اي ما عدا التيميز التقيد المعنوي **قوله** ومن هذا الكلام اي
قوله وهو ما عدا التقيد **قوله** فبين ما بين اي فبين التيميزات لما يشعير بعبارة
المتن باعتبار انما تبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وباعتبار انما يتميز بها
فما يجب الاحتراز عنه من سبب الاخلال بالفصاحة اي فبين ما يتميز بها عنه
ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك يفيد فبين تلك التيميزات بانها ما عدا التيميز
التقيد المعنوي وفبين ما يتميز بها عنه بانه ما عدا التقيد المعنوي ليعتبر
على ذلك العلم بانه لم يبين مما يرجع اليه البلاغة الامران ندون لاجل ذلك الامرين
علم البلاغة فقله ويحترز عطف على بين وضميرها راجع الى ما لكونها عبارة عن
التيميزات وهذا على طبق ما مر من قوله اجزاء يتميز السالم من غيره اه حيث رتب
على كل غير احتراز عن سبب من السبب فتدبر فانه قد زال فيه الاقدام وقيل ان قوله
يحترز عطف على فبين او على ما بين بتأويل المصدر اما بتقدير ان او بدونه لما في
قوله شمع بالمعنى خيز من ان غراه والمعنى الغرض من قوله وهو ما عدا التقيد
المعنوي فبين التيميزات التي تبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس والاحتراز
بتلك العلوم مما يجب ان يحترز عن الغزاة وفيما لفت القياس والتصف والتأخير
والتميز الفظلي ليعلم من هذا التيميز والاحتراز عن التقيد انه لم يبين ما عدا
عليه البلاغة الاحتراز عن الخط في التافؤ والاحتراز عن التقيد المعنوي وقيل
انه يحتمل ان يكون ما كناية عن التيميزات لما يشعير بعبارة المتن ويحترز عطف
على بين وضميرها راجع الى ما باعتبار المعين وما في قوله مما يجب كناية عن الغزاة
والحالة ويترد ذلك من يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهي معلوم لنا ان الامور
التي يجب الاحتراز عنها لم اى ليعتبر على ما في ذكر قوله ليعلم اه اذ يجر فبين

فبين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اي شئ ويحتمل ان يكون
كناية عن سبب الاخلال التي تبين في العلوم او يدرك بالحس ويحتمل ان يقدر
فيل قوله ويحترز كلمة ما كناية عن جميع سبب الاخلال ويكون المعنى الغرض فبين
التي تبين في العلوم المذكورة او يدرك وفبين امور يجب ويحتمل ان يحترز عنها
في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الباقي لم يكن لا بد ان يجر هذا التوجيه قوله مما يرجع
اليه البلاغة بل لما يجب ان يقول لم يبق من سبب الاخلال الا الخطا والتقصير ولا
يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة المطلوبة ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في
قوله ما بين لا يستلزم ما بقی من سبب الاخلال وكلمة ما المقدره ينبغي ان تشمل
جميع الاسباب والى جعل ما يجب من وضع المظهر موضع المضمرة والى جعل ضميرها
راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيد اعني المذكورة مع والى الحس لان ما بين من
اسباب الاخلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز عنه بالمعاني والى **قوله** اول
الامرين وادريته باعتبار كونه مذكورا في اول المقابل للثاني **قوله** فانه من مرزاق القدم
اذ ندفع فيه اغلاط كثيرة لانه فسر المرجع بالمدعى الغاية ولم يعرف معنى قوله بين
في معنى اللغة واشترط بانه ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته
الى ان يبحث عنه في الكتب المبسوطة او يحتاج الى تنقيه وجعل كلمة هو في قوله و
هو ما عدا التقيد المعنوي راجعا الى ما يدرك بالحس وحمل الاول في قوله وما يحترز
به عن الاول على الاول المقابل للثاني الذي هو تيميز الفصح **قال** الفصل الاول
علم المعلن قد عرفت تحق ان التام فيه للوحد ووجه حمل علم المعاني على الفصح
دون العكس وان الحمل مفيد بحيث تدفع جميع الشكوك التي عرضت لنا فانه
ثم ما ذكره الشرح من انحصار قصود الكتاب في العنون الثلاثة ان كان انحصار
الكلام في جريته انما هو الظاهر فالمقصود من العنون مخد ان اذ كلاهما عبارة عن
المعاني والالفاظ فصححة الحمل في قوله العن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حمل
المعاني على المعاني او حمل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظهر وقس في النظر
بان يكون احدهما عبارة عن الالفاظ والاخر عن المعاني يكون الحمل المذكور حمله
اللفظ على المعنى او بالعكس على سبيل التسامح بعلل ان الالبته والمدلولية مع

بالحس

على ان نظم المختصر في غاية الوضوح كانه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون
مستدركا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصرا **قوله** لكونه منه او كلمة من هذه شتى
انصالية لانه يفهم منه اتصاله بشئ مجزوا فحيث ابتدأته الا ان ابتدأته باعتبار الاتصال
كذا في حاشي شرح المفتاح للشيخ يعنى ان مجزوا ليس مبداء متعلق بنفس ما قبله بل
لانصالية فاما ان يقدر متعلقا فليس خاصا فان الشيخ الطيبي في شرح المشكاة في
قوله عليه الصلوة والسلام انت منى بمنزلة هرون من موسى عليه السلام ان قوله منى جبر
للجبرية من انصالية ومتعلق بالخبر خاص والبارزادة بمعنى انت متصل في منازل
منى بمنزلة هرون من موسى واما ان يقدر فعل عام لما ذهب اليه السيد الشريف حيث
قال في حاشي شرح المفتاح اى بمنزلة كائنه وانما شئ منى كمنزلة المفرد متصلا وانما
من المركب او لكون منزلة كائنه منه كمنزلة المفرد كائنه من المركب **قوله** بعد
رعاية اه طرف لا يبراد وليس المراد ان يعرف به الا براد المفيد بهذا الطرف فانه خلاف
الواقع بل ان ذلك الا براد انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة **قوله** ففيه زيادة
اه يعنى ان علم المعاني ليس معتبرا في علم البيان من حيث الذات والاسم حيث
المفهوم لكونه في مفهوم البيان اعترافه وهو ايد المعنى زايده على ما اعتبرت في
علم المعاني وهو مجرد المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا
الا اعتبار بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمة علم البيان
وهو الابه او المذكور معينة بعد ثمة علم المعاني اعنى المطابقة فيكون علم المعاني غنيا
ثمة متقدما على علم البيان باعتبار ان ثمة العلمين معرفتي الابد والمطابقة لا
انفسها ولا شك ان معرفة الابد ليس بعد معرفة المطابقة ولو لم فاللازم ان
تكون ثمة احدى من حيث الاعتقاد متحققة بعد تحقق ثمة الاخر ولا يلزم
وجها وجها لتقديم احدى على الاخر الا ترى ان ثمة الحق معينة بعد ثمة الصرف
ولا تقديم على احدى بل يؤخره لما في الكتب المصنفة فيها كالنفس والاشياء
للسبوطي وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التعريف اعنى الشافية ملخصة
بالكافية ولعل له لاحاجة الى جعل بمنزلة المفرد من المركب تشبيه لانه حصل
جهة التقدم والناظر في ذاتها **قوله** اشار الى تعريف اى تعريف علم المعاني

علم المعاني السائل لانه المراد في قوله الفهم الاول علم المعاني واختار لفظ اشار
الشامل لبيان القصد والتبيين لان اقل العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون
تعريفا للمساكن تبعا وان كان بمعنى المساكن يكون تعريفا لها قصد **قوله** زيادة
بصورة اى كل واحد منهما لان اصل البصرة حاصل بالضرورة بوجه السابق على التعريف
او مجموعهما بان يكون اصل البصرة والزيادة بالنبط **قوله** كل علم فهو اه في الرضى
وقد يدخل الفا على خبر كل وان كان مضافا الى خبر موصوف نحو كل جبل فله ذرىم والذ
الاول بالنظر الى نفس الشروع والثاني بالنظر الى غايته **قوله** باعتبار تقدمه
اى باعتبار ما يصح عداه واحدا وافرادا بالذويين ولذا اختار صيغة المضارع
على الجبهة المساوية لها سواء كانت هى الجبهة التى اعتبرها القوم من الموضوع والغاية
او غيرها كالجبهة الماخوذة من المجرى **قوله** ومن حاول اه كبرى القياس ومرة
ان طالب كل علم طالب كثرة بضطره اجرة وحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه ان
يعرفها بجبرته وحدة ثم يقول طالب المعاني طالب علم كثرة وكل طالب علم فعليه
ان يعرفه بجبرته وحدة نتيجة المطلوب **قوله** تلك الجبهة اى بالجبهة المساوية **قوله**
لتما يفتوته اذ ذلك لانه اذا لم يعرفها تلك الجبهة فاما ان لا يعرفها اصلا فلا يمكن
طلبها والحكام فبمعنى حاول كتحصيلها او يعرف الكثرة لاسم جبرته الوحدة بل من حيث
الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيل
تضييع وفه في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة او يعرفها لاسم
جبرته مساوية بل جهة اعم فهو وان حصل لها الا انه فاع الى الاخص لكنه يجوز ان
يقع بها الا انه فاع الى فرد اخر من ذلك الا اعم في تضييع وفه فيما لا يعينه وهو الفرد
الاخر ويفوت منه ما يعينه اعنى الاخص او يعرفها بجبرته اخص يفوت عنه بعض
ما يعينه وهو البعض الاخر من الاعم الذى لا يوجد فيه الجبهة الاخص فيضييع وفه
يقدر ما يحصل به الا اعم بخصوصه فانهم فانه زل ينادم الناظرين **قوله**
ملكة بتقدير براى العلم بطلق على الملكة المحصورة وهى الموصوفة بهذه الصفة
لانه معتبر في مفهومه حتى مردانه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف بها وانه لا حاجة
الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمراد بالادراك الجبرية الادراك المتعلقة

ج

بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل نفسية في التلويح حيث قال ملكة فبقية
 بها على ادراكات جزئية الاحكام والمثل على الالتفاتات الواقعة حال الاختصار مما
 لا يلتفت **قوله** مستنبطه او في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة ^{التي} **قوله**
 على الاختصار فاذا امارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن
 من استحضار ما من شأنه حصلت له مرتبة العقل بالعقل بصيرة عالميا بعلم المعاني بهذا المعنى
قوله بها يتمكن من استحضارها اشارة الى ان المعبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة
 الاستحضار لما صدر بعد تكرار المشاهدة والتمكن على استحضار ما بقي ليس بمشاهدة
 لان هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخر عن ملكة الاستحضار ولو اعتبر فيها
 التمكن على استحضار ما بقي ليزاد المراتب على الاربعة ولان العلم الذي سأل عن
 مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحضار ما بقي **قوله** ونقصها اي
 العلم بها مفصلة وهو الموقوف لقوله فهي مبدء التفصيل ما لم يقبل اي استحضار
 الفروع المفيدة للمادراكات الجزئية **قوله** جهني ادراك فان جهه الادراك وبسببه هي
 الملكة لا الادراك اذ الشيء لا يكون سببا لنقصه ولا المسائل لانه متعلقة الادراك لا
 بسببه **قوله** لا تزيد اى لا تزيد بالعلم الادراك ادراك جميع المسائل متعذر لعدم
 الاختصار وكذا المسائل وهو ظاهر بل يزيد ملكة الاستحضار وما قبل ان العلم يعني
 للملكة اسم جامع فلا يشق منه فعلي تقديره ينجم الاستغناء عن الجامع مدفع بانه اذا
 استعمل العلم بمعنى المصداق اعني الادراكات في الملكة لعلنا في السببية سرى هذا
 النقل في جميع مشغلاته من غير حاجة الى استغناء من العلم بمعنى الملكة **قوله** لا يكثر
 او اشارة الى ان اطلاقه بمعنى الملكة اكثر في الوصف من اطلاقه على الاصول كما صرح
 في التلويح فكل اللفظ عليه ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف
 به اى بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة نسبية بعيدة بالنسبة الى
 التمكن من ملاحظة وجه عدم التمكن على الادراك ايضا كما يشهد به الوجودان فان الاول
 هو الاستعداد والنام للاختصار المسمى بالفعل والفعل والثانية مشاهدة واستحضار على
 الوجه الاول المسمى بالفعل المستفاد فاقبل انه المنبسط ان الحالة الثانية خارجة عن
 العقل بالفعل وليس كذلك والا فتصير مراتب النفس في حصول المطالب زائدة

زائدة على الرابع وليس كذلك بالاتفاق ليس بشئ **قوله** فلا بد من تقديره اقول كما صرح
 به الشئ في تعريف البيان وذلك لان الاضافة الى المتعلق ما حذوف في العلم بمعنى الادراك
 لانه صفة ذات تعلق او نفس التعلق او حصول صورة الشيء فانه يقع ما قيل لا حاجة
 الى تقديره بل يبقى على اطلاق الالة في الواقع متعلق في الاصول قدس سره وحمد على
 الادراك جائز اياه والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق او من الوصف **قوله**
 يعرف به اى فان المعرفة بسبب التصديقات **قوله** قال الفاعل لتفصيل الجزئي المذكور
 مجتمعا للتفريع على ما هوهم **قوله** ادراكات جزئية الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات
 لكن لا يستلزم جزئية المدرك جزئية الادراك اقامه فاعلم اختصارا **قوله** كل فرد
 فرد في بحث الكل في الاقليد ان العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جهته
 وفي شئ البشري في بحث الحال وفي بحث نصب الثاني من المكر خلاف ذهب
 للزجاج الى انه تركبه واما حتى الى انه صفة لا اول وذمب الفاعل الى انه منتسب
 بالاول لانه لما وقع موقع الحال جازان يمين ورد منه ذهب الزجاج بانه لو كان تركبه
 لا ادى ما ادى الاول والمختارانه وما قبله منصوبان بالفعل الاول لان بمجرد احواله
 الحال ونظيره في الخبر هذا ملوحا معنى ولو ذهب ذهب الى ان نصبه بالعطف
 على تقدير حذف الفاعل كان هذا مذهبها حسنا انه فعليك بالا اعتبار في حال الجزئ
قوله يعني ان اى فردا اى المراد المعرفة بالفعل **قوله** امكننااه بقا على ان كل
 فرد ورد عليه عرفه فيحدس منه ان له المكان اى فرد يوجد **قوله** وجوده اما لا نهاية
 اى ما لا يتقطع وهو احوال اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار الاخره
 ايضا **قوله** ان اريداه يعني ان الاحوال جميع مضاف وحكمه حكم الجمع المعنى راجع
 الاربعة فاما ان يرد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون من ملكة
 يعرف بها حالا واحدا عالميا بالمعاني واما ان يرد به الاستغناء فيلزم ان لا يكون
 احدا عالميا واما البعض المطلق فيلزم ما يلزم على تقدير ارادة الجنس والظاهر
 لم يتعرض له واما البعض المبرهم اى العهد الخارجي اى البعض المعين في الذكر
 فلا دلالة لللفظ عليه فانهم قد ادركوا كل من الظاهر **قوله** فلا يكون اه لا يحتاج
 ثمة فيكون اه لحصول ثمة لا لصدق التعريف على علمه فلا يرد انه مجرد

راى

لا

حصول مسئلة منه لا يحصل الملكة حتى يصدق التعريف **قوله** لكل من عرف مسئلة
فان الاحوال الكثيرة تنبسط من مسئلة واحدة فمن قال اي مسئلة متضمنة لثلاث
احوال فقد سهى **قوله** مما يتوقف اه او يتوقف عليه صحة اللفظ وقصاحة **قوله**
وهو فربما خفية بخطر البال في وجه كون التعريف بالموصول المذكور مشروفا
الجيشية ما ينبغي في بحث العطف على السند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان التعريف
اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبت وجملة الامور
انه ما من كلام فيه امر بغيره على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض
الحاصل المقصود من الكلام وهذا ما لا سبيل الى الشك فيه فانه بمقتضى هذا الكلام
يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي يطابق مقتضى
الحال معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الجيشية
وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد اثبات
شئ لشئ او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات
الخطابية في نظر السامع لا في مقام التعريف واما ما قيل ان التعليق بالمشقوع
بالعبارة ففقيه ان التعليق بالوصف الصالح للعينية مشروفا بالعينية وفيما نحن فيه ليس
كذلك اذ الجيشية المعبرة عنها تقييدية لا تعليلية **قوله** ان يكون علم المعاني الى
ثمرته او يكون الملكة التي تقيده هذه المعرفة **قوله** مثلا اشار بذلك الى ان ذكر
التصور على طريق ضرب المثل وكذلك ذكر التعريف والتشبيه ووجه الضرر انه
لا يفهم من معرفة الادراك التصوري بانه ما هو او التصديقي بانه هل هو ووجه
غنى عن البيان كذا نقل عنه وما اورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم
الثلاثة فلما فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي يطابق
اللفظ مقتضى الحال ففهم لان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدئية فيكون
العلم الثلاثة فهي علوم والفرق بالجيشية فمن حيث انه ملكة يعرف به ايراد
المعنى الواحد في طرف مختلف علم البيان ومن حيث انه يعرف به وجه التحسين
علم الجمع وان كانت ملكات متعددة فالجمع امر اعتباري ليس بوجود
في النفس فاما عن ان يكون سبب المعرفة وهذا الايراد مطرد في جميع تعريفات

تعريف العلوم والدرج ما ذكرنا **قوله** فان قلت الاستدلال على ف والتعريف ففني
قوله فكيف يصح تدبيره لو منع للصحة او استغنى عن **قوله** وبني بغيره الاعيان
اه استدلال على جبرها بمقتضى الحال فيبينها للاعتبار المناسب المتخذه لان الاعتبار
المناسب نفس في كونه عبارة عن الاحوال كما **قوله** لما يفسح عنه اي عن كون الاحوال
المذكورة مقتضى الحال **قوله** فكيف يصح فانه يقتضي ان يكون سبب المطابقة مقايير
المطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتخاذ سبب المطابقة مع المطابق **قوله** ولا
مقتضى الحال اه وذلك لان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادته المعاني
التواني فلا بد ان يكون موضوعات المتشابهة راجعة اليه والاحوال ليست كذلك
واما ما ذكره الشافعي في المتشابه من ان قول السكاكي تطبيق الكلام على مقتضى
الحال انه بدل على ذلك فان المذكور حقيقة هو الكلام دون الاحوال فتايد ذلك
فالمناقشة فيه بان المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او نوعا والحكم عليها بالذكر على
التقليب فان الكثرة المذكورة لا يجدر كثره نفع واما الاستدلال بتعريف العلم حيث
فلا بد ان يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضي المغايرة ففاسد لان الكلام في صحت
التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لما
نصده على اللفظ لان هذا اصطلاح المنطقيين ولوجمل عليه بوجوب نسبة مقتضى
الى الكلام الكلي بالجزئي **قوله** واحوال السناد او دلت لما ينوهم من ان التاكيد
وعدمه والنجاز والمطابقة العقلية والتقصير ليست من احوال اللفظ مع انه
بحسب علمنا في ذلك العلم **قوله** مجرد اصطلاح اي ليس من الاحراز عن الجواز
بما الاحوال ايضا مثل ان يقال بيقام زيد زيد هوانته لسانه است بل مجرد اصطلاح
على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصل معرفة اجازة القرآن **قوله** تنوع
خواص تركيب اه التنوع الانواع شيئا شيا والمراد المعرفة بل الملكة او المسائل
المسببة والحق في جميع خاصية او خاصية وهي لا توجد في غيرها وكذا وبعضها والمراد
عنها على ما نسر السكاكي الا ان الضم الذي يجمع لها الكلام حيث قالوا اني في
التركيب ما سبق انه الى فهم ذي الخطرة السليمة عند سماع ذلك التركيب
مثل ما سبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعت من المعارف ببيان

الكلام من ان يكون مقصودا به في الشك او الالتحار او اختار التركيب على كلام الشارح
الى ان تلك المعاني محض عند التركيب سواء احدثت في المفردات او في المركبات
اولا او ثانيا وقوله في المفاداة طرف لتبع اي تتبع الخواص من حيث افادتها
التركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يتبعه على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك التي
يقول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديق بافاداة التركيب من حيث تعلقها على
المقصود لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها او المسائل المتعلقة بها والشارح ان
اتفقا على انه متعلق بمجواص حاله او وصفه لهما ويرى عليه ان معرفة نفس تلك الخواص
الجزئية ليست علم المعاني بل التصديق بان افاداة التركيب لها على الوجه الكلي اللهم اذا
اعني في الحقيقة اي من حيث انها مفاداة بها فالعلامة انه يتميز عن سببه للخواص فان
خواص التركيب تنقسم الى ما هو خواصها اذ هي المبينة في علم المعاني والى ما هو خواصها
ولاله وهي المبينة في علم البيان والى ما هو خواصها تنبينا وتنبينا وهي المبينة في
البديع وبهذا القدر تم الحد وحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق بحال
اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضمنا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالنظر
او بحال التركيب اذ ابا كالنحو واختلاف دلالة في الموضوع والمقا كالتبني ثم
ان منهم من جعل البديع علما على ضد كالمص ومنهم من جعله من ملحقات علم
البيان نظرا الى الحسنات اللفظية ومنهم من جعله من ملحقات علم المعاني كما
سلك في قدسية العلامة في شرحه فهو جزء جعلي من علم المعاني وليس جزءا منه مجزئ
اولا دخل في البلاغة كبحاثة الامامة في الكلام في اول ادراج البديع منها على
كونه يترد اخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتركيب اي بعضه لا يتصل باللفظ
الاصل اعني البلاغة اذ بالخواص اي قدس منها من الاسماء وبغرض من الاستنباط
الواقع في كلام البلاغة سحره منهم وقصد الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاخبار
والاخبارات والتمريض بالغير والخطبات فبعضها صاحب المعاني احسن من سائر
معرفة السمع في الطب اوليات بمثلها في موضوع وما قاله السيد السند في شرحه
ان حمل الاسم على الحسنات البدئية غير صحيح لان تلك الحسنات لا تدخل لها
في الاحتراز المذكور ولان في تفسير البلاغة فكيف يجعل جزء من علم المعاني وادراج

وادراج في حد مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما يقتضيه فطرة سببية والتسك بذكر
الاتصال المبني على التبعية وهم فان معلوما علم واحد قد يتصل ببعضها ببعض
فقد نوع بان الشئ العلامة فسر قوله على ما يقتضيه الحال ذكره اعلم ما يقتضيه الحال فاذا
او دلالة او تبينا على الاحتراز بالاتباع المخلوق بالامر لا يقتضي ان يكون لكل
واحد منها مدخل في الاحتراز يجوز ان يحصل الاحتراز باحد هما ويكون الاخر من
منها وممكنه ولم يتمسك بذكر الاتصال على ذلك بل جعله منها عليه ومعلوما علم
واحد وان اتصل ببعضها ببعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم
بانه علم البعض وما يتصل بذلك البعض فانه يشع بكونه ملحقا بذلك البعض في
كونه من العلم وقوله بجزء متعلق بالشيء اي ليحصل بذلك الشيئ الاحتراز المذكور
وزاد لفظ التوقف للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو كانت في حالة الذمور
بتركيبه يترتب له لا بد من حضورها **قوله** لوجهين اذ حاصل كلام المصنف في البياض ان
في تعريف السكاكي الفاظ ثلاثة التبع والتركيب والتبني وليس يستلزم شيئا منها
صحيحا في التعريف فذلك عدل عنه فلا بد ان الوجه الثاني يترجم عنه المصنف لانه
عرف البلاغة بالمطابقة وحمله على انه الزام لا يصير على تعدول المصنف **قوله** علم
فصل بمبشرين بين الحسن والحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تاييد
قوله بنونية وفي فلاننا حقه اي اعطاه واقيا اي تاما كذا في الفاموس **قوله** فقد
حالة الدور اي في تعريف بلاغة المتكلم حيث توقف مودته على معرفة المعروف وفي تعريف
علم المعاني باعتبار جزئية حيث توقف معرفة تركيب البلاغة على معرفة البلاغة
المتوقفة على معرفة تركيب البلاغة **قوله** فلم يبينه فقد جازيها في تعريف البلاغة
قوله المعرفة اي الحاصلة بالتبع المذكور المتزنية على تتبع الخواص الجزئية لان
المذكور انما يترتب عليه لا على المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة متباعدة للفظ
حيث قال واذ تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص التركيب **قوله**
اطلاق اذ لا ظهر اطلاق اسم السبب على المسبب لان اللزوم مقيد في جميع انواع
التي **قوله** مشحونة بالمجاز اذ وجدت القرينة المانعة وهو امتناع كون التبع
علما والمعينة هو تفسير علم المعاني في موضع اخر بالمعرفة **قوله** بعد تسليم اي لا

لانهم انه في التركيب البليغ بل في غيره الكيب من له فضل يتميز ومعرفة وتوهم
 وحينئذ كيب البليغ جملته مستأنفة لتعريف تلك التركيب **قوله** فاقول اي في الجواب
 عن جانب السكاكي لا يفهم انه اختيار للثنى الثاني ومنع لطلان فان ترك
 البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجواز وذلك انما يلزم اذا كان الكلام محتملا لغير
 المراد وتماخى فيه الاما هو المراد من هذا علم انه لا يكفي في الجواب جواز ارادة
 تركيب المتكلم لان مجرد الجواب لا يخرج التعريف عن الجواز بل لابد من ادخال
 الفهم في ان ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان من ان الشئ ما يقع له رفع
 باعتراض المصباح في تعريف فاسد لاستلزامه الدور والجواز فالاحتمال بسماط
 كافي وما ذكره من العباد في محله على المبالغة فيجب السند بجواز ارادة ترك
 البليغ خارج عن ستر الترجمة بسنن شئ محالا بحيث **قوله** الا ان يكون اه وذلك
 لان معنى ترفته خواص التركيب حقا اعطا حقا وانما وذلك لا يرد تركيبه
 كما يقتضيه الحق في وجعل غير عليه ولا يجوز ارادة لطل فليكون المراد بالتركيب
 تركيب البليغ لان بلاغة المتكلم لا يتحقق بالجل بل لابد مما لا يرد ارادة المعنى
 الشامل لهما فيكون المراد بالتركيب انهم من تركيب نفسه وتركيب البليغ لان
 قوله نادية المعاني باي عنه كما سيجي ولانه لا دخل في بلاغة المتكلم وان كان لازما
 له فيتعين ان يكون المراد الابه وهذا حاصل ما نقلت من في الحاشية بعن انه لا يفهم
 الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه من القرينة السابقة وهي
 نادية المعاني فانه يقتضي تركيبه بانه نادية على وجهها واللاحقة وهي ايراد انواع
 النسب والمجاز والكناية وهو ظاهر والخارجة وهي العلم بان البلاغة انما هي
 المقدرة على تاليف الكلام في نادية المعاني على ما ينبغي لا على فهم المعاني كما ينبغي
 من بوزان يكون الاقتدار على التاليف والتركيب ط وزاد لفظ يجب ان
 الى انه لا يلزم الابه بالفضل بل لاقتدار عليه فيقول معنى التعريف الى انما ملكه يقتدر
 به على تاليف كلام بليغ **قوله** لان خاصية خاتمة الشئ ان توجد في غيره وراو
 البليغ فانه فانها نفس المخصوصة في خواص ما يتبع خاصية بمعنى الى صفة اوصافهم
 جميع الخاتمة ولم يقل خاتمة ان زيد قائم في شئ او انكار لان الشك في ذلك

لا يفهم منه
 الجواز
 فاقول اي

والاختار ليست موجودة فيه بل مدلوله **قوله** وهذا بعينه معنى اه اي في الوجود
 وان تعاريفه مفر ما لانه لا يصدر من المتكلم الا فعل واحد يعبر عنه نارة بالتزنية وانه
 بالتطبيق معبر في كلام نفسه فكذا التزنية والالم تجد في الوجود فان قيل قد ذكرنا
 في شئ المفتاح ان معنى التطبيق اعم من الابرار والتمثل قلت المراد وهذا بعينه معنى
 التطبيق اذا كان بالابرار **قوله** كما يوضح منه اه اذ لا معنى لتأدية معاني الغير ولا
 لتأدية معاني نفسه تركيب الغير الا ان يرد من التأدية معنى مجازي كما يقتضيه الكشف
 او تقدير تركيبه ويراد بتزنية خواص التركيب مثل خواص التركيب البليغ اما على
 حذف المعاني او التحمل على المبالغة كما في قولهم فعلت ما فعلت وشئ من لا يفهم
 من اللفظ فاندفع المناقشة التي ذكرها السيد السند في شرح المفتاح بانه يجوز
 ان يراد تركيب البليغ ويكون المعنى بليغ المتكلم في تأدية المعاني به اليه جلالة **قوله**
 بتزنية مثل خواص تركيب البليغ حقا **قوله** الا ان يكون زادا للشيء اشارة الى
 ان المعبر الاقتدار على الابرار دون الابرار بالفعل ولم يقل بحيث يورد كل نوع مما هو
 الابرار بالسبب اشارة الى ان الابرار لا يتعلل الا بالاشخاص وان زبادة لفظ
 الانواع لا اشارة الى ان المعبر ايراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون
 نوع وليس المعنى على ايراد تشبيهها اه لا بالاشخاص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولابا
 اذ الانواع لم يخصها كما يقتضيه الاضافة **قوله** فليس تركيبه خواصه في شرح
 المفتاح للشئ ما حاصله ان خواص التركيب بالسبق منها التي فهم ذم الفطرة اللينة
 على تقدير صدورها على له فضل يتميز ومعرفة اه فعلى هذا لا نسلم انه ليس تركيبه
 خواص كيف والتركيب الصادرة عن جزاء بليغ لا تخلو عن التاكيد وعن التعريف
 والتشكيك والخط والاضمار والتقديم والتأخير الى غير ذلك وهذه المخصوصة دلالة
 على الخاص دلالة على المقتضى الا ان الغير بليغ لا يرد ذلك المخصوصة على وفي
 الخاص ولا يورثها حقا اذ لا اعتداد بها فيه اذ عدم الاعتداد بها لا يقتضي عدمها بل
 يقتضي وجودها الا على وجه الاعتداد **قوله** وان لم يسلم اه قد عرفت انه لا
 حاجة الى ادعى الاختار بين المفهومين وانه يكفي اني ادعى في الوجود **قوله** بانه
 لا فساده قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم ونجاراتهم اذ لا

لنوع

لها بخصوص **قوله** لم يفسر أه أي تقييد لا يلزم منه الدور بين الكفاي في تقييده بما يبرهن
من تقييد بلاغة المتكلم ويؤكد الكلام وفي فيه خواص انه اكبر حقاها واوردينه
انواع التبيين والجاز والكناية على جهرها ولا شك ان الاعتراض بان بحاله على تغير
قوله ويختص المقصود من علم المعاني كذا في الايضاح يعني ان الامور المختص
المقصود الذي هو بعض من علم المعاني اعني المسائل المختص بالعلم فالكلام
على حذف المضاف والتضمير راجع الى المقصود المشتمل عليه علم المعاني فلا يرد
اختصار ان التعريف وبيان الاختصار والتبيين داخل في علم المعاني لكونه عين
الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون
الثلاثة ويترك داخل في الابواب الثمانية واثني اشياء التمهيد وتعرف العلم
وبيان الاختصار **قوله** اختصار الكلام لان المقصود كل المسائل لما كل واحد
فانه جزء المقصود لا الكلي وان كان التفسير بالمقصود موهما لذلك تصدق على
كل واحد من ابناء على ان جزء المقصود مقصود **قوله** والا تصدق اى اى من الحجة
في الجزئية تصدق المقصود على كل واحد منها وتصدق المقصود عليه تصدق علم
المعاني عليه تبا على ان المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني لما اقر ان
حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فاندفع ما يحزير الناظرين في دفعه وتكفوا
بما يح عند السماع بان كلمة من اما صلة خبره عليه ان المقصود من الشيء خارج
عنه وتلك الامور ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما بتعيينه فيكون
للمعنى حصر الكلي في جزئية واما ببيانها فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود لان الامور
الامور الثلاثة تخرج من العلم كما تخرج من المقصود **قوله** فظاهر ان ادخل
عنه لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد وليست اجزاء
للملكة اه معنى ان ظاهر كلام المصنف **قوله** ويختص المقصود من علم المعاني
مشتمل على لفظ العلم الذي هو مرجع التبيين عبارة عن نفس المسائل لانه الملكة
لان الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل وان اختصار الكلام في الاجزاء
والمسائل ليست جزءا من الملكة وانما قال فظاهر لانه هذا الكلام لانه يجوز
ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع التفسير الى بطريق الاستخدام لكونه

لكونه مشتملا على المسائل او يكون المعنى المسبب في السبب او يكون المقصود
عبارة عن المسائل بان يكون كلمة من صلة للمقصود ومعنى كون المسائل
مقصودة عن الملكة انما وسيلة الى بيانها وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان
تلك الابواب اه لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات ويكون
المقصود من علم المعاني اى من تلك الملكة عبارة عن اختصار المسائل الذي هو
المقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب اختصار الكل في الاجزاء
لان الاختصار وهو الادراك من غير تجسيم كسب جديد تكون كلمة من صلة
للمقصود **قوله** احوال السناد الجبري مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف لما صرح
في الايضاح اى احاد احوال السناد الجبري وكذا ما بعده والجل كلها مذكورة على
سبيل التعداد والاقول بانه وما بعده محال بذكر الواو فيه مذكورة على سبيل التعداد
موقوفه الا وخر وكسر فيها هو ضاف الى ما بعده يرد يعطف الوصل على الفصل
والاطناب والمساواة على الايجاز **قوله** او اشياء فيكون لبيان احواله
المختصة باب **قوله** يشتمل على نسبة او اشتمال الدال على المدلول لاشتمال الكل
على الجزء **قوله** فابينة بنفس المتكلم اى يدل على نسبة بين الطرفين الحاصلين في
نفس المتكلم بصورتها فابينة تلك النسبة لوجوده الاصلية بنفس المتكلم قيام
بالجل لان المتكلم بعد تصور الطرفين بنسب احدهما الى الاخر لانه يتصور
نسبهما وهذه خلاصة ما نقل عنه لا شك ان تلك النسبة في الجبر هي ابقاء
النسبة والتميز انما في ضرب مثل طلب الضرب ففني قيام بنفس المتكلم كونه
لما موجوده فاما متصلا كسابر صفات النفس لانه معقولة حاصلة صورته
في نفس القطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الابطاع او الانشراح وبيان
الموجود في نفس من قال اضرب طلب المضرب واجابه لا مجرد تصور ما هو ثم ان
دلالة الكلام على النسبة الفابينة بالنفس لا يقتضي قياما بها في الواقع حتى يرد
ان كلام الشارح والمجنون ومن يتفن بجلاف ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم
قيام النسبة بانفسهم فلا يصح التقييم لانه تقييد للكلام باعتبار النسبة فلا يرد
من وجودها في الاشياء **قوله** فطلع احد جزئ الكلام اى مدلول الشغل

المذكور لبيان ما سبق ويصح التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان ايجابا او سلبا وقيل
 المراد بفتح احد جزئي الكلام بفتح السكوت الباطني عليه وهو خروج عن السوق
 لانه في الكلام اللفظي وعن اصطلاح اهل العربية **قوله** ايجابا او سلبا هما بطلان على
 الايقاع والاشترار وعلى الوقوع واللا وقوع لما ذكره الشافعي في شرح **قوله**
 ان كان النسبة اي النسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن خارج عن مدلول الكلام
 حاصل بين الطرفين مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه يحتمل لان نظرية
 النسبة وان لا تطابقه فخر وان لم يكن كذلك بان لا يكون له خارج اصلا كما في م
 الطلب فانها لا على صفات نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن
 لا يحتمل المطابقة والاماطابقة كصنع العقد فان لها نسب خارجية توجد بهذه الصفة
 وليست لها نسبة تحتمل لان تطابقه النسب المدلول اولاً لا تطابقاً وبما ذكرنا فله
 انه لا حاجة في هذا التقسيم الى كون تلك النسبة متعلقة بالخارج والذات عليه كما في
 المقاصد حيث قال ان للكلام اللفظي مدلولاً نفسياً وهي النسبة فاجبة بالنفس فان
 كان مدلول النسبة النفسية فقط فاشياء وان كان مع ذلك دلالة واشياء بان لا
 متعلقا خارجيا فخر ولا الى اعتبار الفقد كما في المختصر حيث قال او يكون نسبة بحيث
 يقصد ان يكون لها نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة حكاية عن الخارج
 كما في الاطول **قوله** والخبراه فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل من الاربعة من باب
 على جهة فحصل لها اربعة ابواب **قوله** لان الاشياء ايضا فيه ان عدم الاختصاص
 شئ لا يقتضي عدم التخصيص لجواز ان يكون للتخصيص جهة مع عدم اختصاص
 في نفسه ككونه اصلا واشرف واوفر للطايف **قوله** وكل من التمساده فلا بد
 من باب سادس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر **قوله** وكل جملة فرئت ان فلا بد
 من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام اخر وما سبق احواله في نفسه
 اما اربعة اء اما باعتبار ذاته او باعتبار مفرداته فلا اختصاص له بشئ مما ذكر
 فلا بد من باب ثامن **قوله** لا طائل من عندنا قد عرفت فيما سبق وجه افراد كل منزلة
 مفهوم من كلام المعاصرين مما ذكره الشافعي **قوله** فقف دلالة لاشياء
 على ما ذكره المصنف على انه لا طائل من عندنا اذ لا حصر عقليا ولا استقرايا لفهمه

يقصد بترديد اللفظ وتقليل الانتشار بل جعل مداره على اية المناسبة المقضية
 للجعل **قوله** بابا خامسا اي مقبلا لاربعة السابقة خمسا لاني مرتبة وكذا ما بعده
 فلا بد ان ما ذكره في الف لترتيب المقدمات الفصل والوصل فيه سابع والاشياء
 سادس والاطالب والايجاز والمساواة ثامن **قوله** لانه قد سبق ان معنى علم
 من قوله تطابقه اولاً لا تطابقه مفهوم المطابقة والاماطابقة والاختصاص بالخبر فخرها و
 الفهم يساق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا فالمدكور هنا الاستحضار للمعلوم
 لا التحصيل الجبريل تبيها لانه العقل **قوله** وقد علم انه هذا المقدمه الى عدم لزوم
 الدور في تعريف المقصود للصدق بقوله تطابقه اي الجزئية الواقعة حيث اخذ الخبر في
 تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لان الكلام المحتمل للصدق
 والكذب يعني علم مما مر في وجه الاختصاص بالخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا
 دور **قوله** عن الشئ اي عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي من ملبسته به او
 عن الموضوع على وجه من ثبوت الجبريل او انتفاءه بربطه به والاول اقرب الى
 المعنى والثاني الى اللفظ **قوله** انما هو وصفه المتكلم اذ قال الرضي في تعريف النعت
 انه تابع بدل على معنى في مبنوه لوقال او متعلقه لكان اعم له حول محور جلي فقام
 ابوه وقال السيد السند في جوابه كالا المعنى فطر الى ان كونه رجلا فاما ابوه معنى
 فيه وان كان اعتبارا بها النظر الى معنيين الاحتمالين ردة والمنهجم صدق التكلم
 في انه اما ان نفس صدق الكلام او معنى بباري موقوف تقفله وحصوله على صدق
 الكلام **قوله** قد سبق حقيقته لا ظاهرا لكونه جاريا على التكلم واذ كان صدق
 المتكلم صدق الكلام حقيقة من غير قيام معنى بالتكلم بالجزء عن الشئ على ما هو به
 تعريف الصدق الكلام فقد اخذ الخبر في تعريف الصدق الماخوذ في تعريف الخبر
 بغير الدور **قوله** قد سبق ان قد عرفت ان معنى حيث التعقل او صدق الكلام
 مأخوذ فيه ولا شك ان الكون بحيث كذا الاجمال فيه الا باعتبار ما تنضاف اليه
 الحسية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف الصدق الكلام وقد خذ
 فيه الخبر الماخوذ في تعريفه صدق الكلام **قوله** قد سبق وجوابه ان العلم ان خبر
 الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهران السكاكي استدلال على بطلان

الخبر المحتمل للصدق والكذب بانه دورى حيث عرفوا الصدق الجزئى الشئ
على ما هو والكذب بالجزء منه لا على ما هو به اجاب الشئ بانه لزوم الدور
مبنى على مقتضى اتحاد الجزئى فى التعريف واتحاد الصدق والكذب فيها وكل منهما
ممنوع ثم اورد للمؤمن كلاما ما ثبت به على تقدير تمام اتحاد الصدقين ورفع عليه
لزوم الدور اجاب السيد بان تفرغ لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدق بغير
صحة لجزان تعدد الجزئى كما يتيم ذلك لو اخذ الجزئ ايضا وهذا فى غاية الوضوح
فان دفع ما قيل ان اللواب الشئ ائنى قوله وايضا انه مبناه تسليم اتحاد الجزئ
فالجواب يجوز تعدد الجزئ بغير صحة لان ذلك انما يرد لو قال الشئ ولو سلم فالصدق
اه بل الشئ منع كل واحد من الاتحادين ابتداء من وقوع عدم لزوم الدور عليه
قدس كره لكن الجزئ متعدد فيهما نفي الاول المراد به الكلام الجزئى وهو ظاهر
وفى الثاني الاخبار عن الشئ اى الاعلام بالنسبة الى ما هو به اى كونه نسبة
معلوما به على ما هو به **قوله** قدس كره لو خسر الاخبار اى بان يكون نفي الاخبار
عن الشئ الايمان بخبره لا معنى الاخبار فقط اذ لا معنى للاتيان بالجزئى
الشئ **قوله** قدس كره الى وجه اخر بان يقال الجزئ المعلوم بوجه ما والا
امتنع طلبه والمقصود معرفة بوجه متغير عما عده وبساويه وهو المحتمل
للصدق والكذب وتداخله في تعريفها الجزئ المعلوم بوجه ما فلا يرد دور
قوله قدس كره واما على الثاني اه اعلم ان هذا الجواب انما يتم اذا كان معنى
قول المتكلم فانه لازم ان الدور في تعريف الصدق لازم لتوقف صدق
المتكلم على صدق الكلام المعلوم بالجزئ المأخوذ في تعريفه صدق الكلام وهو
المطابق لظاهر كلامهم على ما فى الكثر النسخ في ذكر قوله فلا دورين
مرة قبل قوله وايضا نفي لزوم الدور في تعريف الجزئ مرة بعد قوله وايضا فالصدق
اه نفي لزوم الدور في تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر كلام الشئ ادب محتمل ان يكون
الثاني اعاده للاول تبينها على ان كل واحد منهما مستقلى في نفي لزوم الدور
في تعريف الجزئ واما اذا كان معناه ان الدور لازم في تعريف الجزئ وهو مطابق
لنسخ النفي الكفى فيها بقوله فلا دور بعد قوله وايضا فلا يفتق في فقيه ما ذكره

ما ذكره قدس كره من ان صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم بل لابد من اثبات
انه لا يتوقف على الجزئ فذكر ان هذه الحاشية من المراتب لم زالت فيها اقدام الازكيا
قوله ان الكلام الذى اه قدم في ما قبله من الحاشية المتعلقة بقوله لانه لا يحتمل
يشتمل على نسبة ان تلك النسبة في الجزئ هى الايقاع والانتزاع وفى الثالث الطلب
فالمعنى ان الكلام الذى دل على حصول النسبة بين الشئين اما بالاثبات او بالنفي
فدلول الجزئ هو النسبة التى بينه وبين الايقاع والانتزاع وما وقع في بعض العبارات
ان مدلوله هو النسبة بمعنى الوقوع واللا وقوع فالمراد منه من حيث حصولها فى الذهن
فيخرج الى الايقاع والانتزاع قال فى شرحه للمفتاح اذا اورد الجملة الجزئية فهى للحالة
تشتمل على نسبة تامة جزئية حاصلة فى ذهن المتكلم مرتسمة من الجزئى ذهن السامع
فانتزاع فى ان مدلول الجزئ الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع او بمعنى الوقوع واللا وقوع
لفظى اذ الوقوع واللا وقوع من حيث انهما حاصلان فى الذهن عين الايقاع
والانتزاع **قوله** وجوده اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول فى
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال قالوا لشهد انك لرسول الله والله يشهد
ان المتكلمين للحاذرون لتوهم ان قولهم هذا كذب فوسط بينهما قوله والله يعلم
انك لرسوله ليحيط هذا الالهام **قوله** بشهادة اية فان هذه التاكيدات لازمة فائدة
الجزئ وبعملهم بهذا الجزئ فيكون تأكيد الجزئ الضمنى في شهادتهم من هذا يعلم وجه اخر
المراد به ان الكذب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازم فائدة الجزئ
لم يفرض له لان ما له الى رجوع الكذب الى الجزئ الضمنى **قوله** بل انشأ اعتراضا
منع كونه جزئيا لانه منع للسند وادعى ان الشئ ليس اثباتا للمقدمة المنع عنه و
هو رجوع الكذب الى المشهود به ولم يذكر الدليل على ذلك لظهوره اذ لو كان
اجبا راعى الشهادة فى الحال او على الاستمرار لا يقتضى وجود شهادة اخرى
لان هذا يكون اه هذا ايضا اثبات للمقدمة **قوله** لا كذا فى الطبى كذا
قال الراجح الشهادة المنعارة اصلها المنع بالقلب والذهن ثم يقال ذلك
اذا عبر عنه باللسان ولذا كذا معنى اطلاق لفظ الشهادة على ما يظهر فى اللسان
دون حصوله فى القلب كذا **قوله** فاشترطوا المواطاة ولاه قال شهادة

فيستغنى

الزور لكن قال القاضي في تفسيره الشهادة اجتنابا عن علم من المشرود وهو المفسر
والاطلاع **قوله** فبين المعنيين اي بين عدم المطابقة للاعتقاد وعدم المطابقة
للواقع في الاعتقاد بكون في الفاعل من البرن بالضم وبفتح مسافة ما بين
الشيئين **قوله** وبهذا يظهر انه وما ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه
الى المشرود به ظهر فساد ما قيل لانه فلهذا منع براسه وليس راجعا الى المنع
الاول وما قيل لانه فساد فيه فهاذا كلام النظام مبني على ما يكون التذليل
راجعا الى المشرود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر في اصل الجواب انما لان
ذلك الجواز ان يرجع الى الشهادة والنسبة او الى المشرود به بحسب اعتقادكم
فلا يرفع الفساد لان فيه اعترافا بانها معان احداهما راجع الى المقيد عنها
ذاته والثاني اليه باعتبار قيده وليست الثلاثة اسنادا للمنوع واحد **قوله**
ان الجواب الحقيقي وان كان في الظاهر ثلاثة اجوبة **قوله** في غزاة فردة بتوك
او فردة بنى المصطلق **قوله** ابن سلوك سلوك اسم ام غير منفرد للتأنيث
والعلمية وابن منسوب صفة عبد الله وابي بالتثنية **قوله** لعمري هو سعيد بن عباد
وليس ثم حقيقة وانما هو سعيد قومه الخزرج وعمه زيد بن ارقم الحقيقي ثابت
بن نيساب المجنة وزوج امه عبد الله بن ربيعة خنزرجي ايضا **قوله** فلهذا
بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن ابي وجمع باعتبار من هو له
وقع في رواية ابى الاسود فبعث رسول الله الى عبد الله بن ابي فساله خليف
بالله ما قال من ذلك شيئا **قوله** ما روت اى ما روت بهذا سرا الى ابى
قوله انكراد ابتداء الكلام ولذا ذكر موحدا والتقدير قال الجاحظ **قوله** اما مع
اعتقاده انه مطابق اه عكسا وقع في شرا العملة وفي الطب شيئا الكسائي في تفسير
سورة المنافقين في البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان كنتم صادقين **قوله** للواقع
اشارة الى ان غير مطابقة الخبر للواقع ليصح حكم على صدق الخبر **قوله** مع الاعتقاد
بانه مطابق يعني ان الظن مستغرق حاله من غير مطابقة لا من مطابقة
لسا يلزم وقوع الحال عن خبر المبدأ وان سلمنا الاعتقاد فلهذا في بفرقة
المقام لان المقام فيه للمبدأ والمراد فيه اعتقاد بانه مطابق فيلزم اختلاف

اختلاف المراجع والمراجع وانما لم يقدّر المنع كلمة له مع موافقة لبيان
الايضاح حيث قال الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية لما وقع في
عبارة الفهم كما في التحقق ولا يجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالمطابق
او المطابقة متعلقة بنفسه الى المفعول وقد يزداد اللام معه لعمدة القول والاقوال
طابق مع قالوا راجع والاعتقاد **قوله** ويلزم او اشارة الى ان ما وقع في
بعض العبارة من ان الصدق عند الجاحظ مطابقة للواقع والاعتقاد والكذا
عدم المطابقين راجع الى ما قلنا فلا يخالف ونوطنة للنسبة اللاحقة **قوله**
توافق الواقع والاعتقاد اي الاعتقاد بانه مطابق يعني اذا كان الخبر مطابقا
للواقع واعتقد مطابقة او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقة يتحقق التوافق
بين الواقع والاعتقاد المطابقة في نفس الامر وجودا وعدمه وما معلوم ان الاعتقاد
المطابقة به سلم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدمه لان العاقل انما يعتقد بالحكم الذي
يعتقده مطابق للواقع فيتحقق مطابقة الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان
اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا عدم الاعتقاد والمطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد فلما مر سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة
فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان الاعتقاد والمطابقة انما
يستلزم الاعتقاد بالحكم الذي يثبت على ذلك الاعتقاد فيتحقق مطابقة حكم الخبر
لاعتقاده في نعم الخبر والصدق عنده عبارة عن طابقته حكم الخبر للواقع والا
اعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بالمطابقة
في نفس الامر ليكون اعتقاده وحكم الخبر في نفس الامر يتحقق مطابقة الخبر
في نفس الامر **قوله** يقع الخط في هذا المقام اه حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما
بالقيد مطابقة الواقع مع اعتقاد الالمطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة وتركيب القسمين الآخرين اعني مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم
المطابقة بدون الاعتقاد **قوله** وفي تقرير مذهب النظام حيث نفى بعضهم
كون المشكوك واسطة عنده بواسطة انه ليس بكلام واما لزوم كونه واسطة
على تقدير عدم اعتباره فمخارضة لما **قوله** وقد وقع هنا في شبه المنعج اه

عبارة المشيخ مع المتن هكذا وعند بعض وهو لا يحفظ لا النظام على ما نقل الى طابان
الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر او ظنه والى لا طابان اى لا طابان الحكم المطابق
المطابق لذلك اى لا اعتقاد المخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب وسط
كون بعض الاخبار لا صدق ولا كذبا وانما ثبت الحكم بما ذكره لما استشير اليه في
هذا البحث اه سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا فلا ينبغي فيه
والشبهة العلامة في هذا المقام جنط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طابان الحكم
اشارة الى الحكم المعروف الذي هو المطابق للواقع وجعل فيه لا طابان الحكم الغير
المطابق مع انه عايد الى الحكم المذكور الذي نشره بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء
كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله نعم والله سبحانه المتألفين
لما ذبون ليس بظاهر بل بما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل هو مخاف
له حيث يسمى ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق
الواقع ولا الاعتقاد فخر المتألفين بهذا التفسير وسط لا صدق ولا كذب نعم
اخرج مذهبنا اخر ونفى الدوا وسطه فزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام النعم
وهو ان الخبر ان طابان الواقع والاعتقاد صدق والا فكذب ثم قال وهرنا
مذهب اخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابان الاعتقاد صدق والا فكذب
واطلاق المصنف الحكم وسياق كلامه يدل على انه يريد بهذا المذهب اه ان قوله والله
التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم المعروف حتى
يلزم تخالف الراية والمرجع بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الرابع بغير
المطابق كيف وقد وقع مثل ذلك من الشبهة ايضا في بيان قوله مطابقة للواقع
مع الاعتقاد او لا يعرف عن الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا
انه لا يغير في الصدق كونه الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه
سواء بغيره وفي يدة التبعين نظره في الاقسام الاربعة التي وسطه بينها وعن الثالث
انه لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقلل له لا يلزمه بل فرغ احبهم
الى التأويل على مذهب الجهر حيث قال لكن تكذبتنا للبهدي مثلها الى قال
الا سلام باطل وتصد بقنا اذ قال لا سلام حتى محسان بالواقع على هذا السبيل

على هذا السبيل ويسر جهان اى تصديقنا وتكذيبنا طلبنا وبل بقوله نعم اذا جازك
المتألفين اه وذلك لان الله سبحانه كما ذين في قوله انك لم رسول الله مع كونه مطابقا
للواقع لعدم اعتقادهم ذلك لو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان
نسبهم كاذبين لا على ما ينبغي واما قوله نعم اخرج مذهبنا اخر فمن عدم التيقن
هذه المذهب تحت الراية لما حقق في تفسيره ونقله الطيبي في شرح الكشاف في
تفسير سورة المتألفين والفاضي في تفسير قوله نعم ان كنتم صادقين واما قوله و
زعم انه المشهور ففرية بلا مزية فانه قال هكذا نقل هذا المصنف في جميع الكتب المشهورة
فان قلت لم يحمل عبارة المصنف اولا على مذهب الجاهل مع احتياجه الى تقييد الحكم
وفي لغة لفظ التبعين وحمله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره فان لكنه في
غاية السخافة كما اشار اليه المناسبة الذي ذكره السكاكي بعده حيث قال
بناء على دعوى خبر المخبر عن الكذب من ظهر خبره بخلاف الواقع واحتياجه لم يانه
لم يحكم على خلاف الاعتقاد والظن اى احتياجه الى دعوى التبعين بانه لم يحكم على
خلاف الواقع في اعتقاده فيعذر له ليس له ادانته لم يحكم على خلاف اعتقاده فانه
لا يكون له دليلا على ثبوت عن الحكم بخلاف الواقع وظاهر ما ذكرنا ان كلام العلامة
ليس ما يقتضيه العجب فانه ذكر التبعين بين و قد اورد احدنا له في هذه في الواقع
وبالنظر الى الدليل شنع الله على هذا الوجه ما يقتضيه العجب وكذا العجب اقامه
اى تجب منه كل التعجب حتى لا يبقى بل في الكل هذا اذا كان بمعنى الاثنا من قضى
تجبه ماث وظهره ففرض عليه قتله او من قضى حاجته ويجوز ان يكون من قضى
حكمه ويحتمل ان يكون بمعنى فعل التعجب من قضيت كذا فظنه او يحكم بالعجب
فقضيت كذا حكمه كذا في الاثني **فهم** لان الكفار حرموا اه ظاهر الآية يدل
على طلب تعبين احد على النبي عليه السلام المستدين في اعتقاده المشكك حين اجاب
بالحسنة وهو مستلزم طلب تعبين احد على الخبر والله تعالى فيها للتقرير مفيد ثبوت
احد الطرفين للخبر ولا شك ان ثبوت احد الطرفين لا يثبت الوسطه مالم يغير
تأثيرها وكذا انما يفرعها في الجمع لا يثبتها بل لا بد من تأييدها في الارتفاع يعني ان
خبره بالحسنة لا يخلو عن احد الامر مع المتألفين فيكون المراد بالثاني ما هو متا

وقيم الاول ومعلوم انه غير الصدق فليس الصدق عبارة عن مطابقة فقط
والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة له فيكون
عبارة عن مطابقة بقرتها وعدم مطابقة بقرتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر ان
لا اعتبار بالحرر على سبيل منع الحكم خلا في الاستدلال وان المراد بمنع الحكم المعنى
الاصح الذي هو معنى كلمة **قوله** يجب ان يكون بقرتها في التحقيق يجب ان يكون
حال الجوزن بقر حال الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل منع الحكم
قوله المصنف لانهم لم يعتقدوا صدقه ولا بد في السؤال بكلمة ام من اشتقاها
لا على التعيين ولذا يصح الجواب نعم ولا وحي لا اعتبار في عبارة المصنف **قوله** فقد
اظهرناه دفع لما يرد على المتن من ان عدم الاعتقاد وما يصدق لا ينافي الرد
بينه وبين بقرته يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يصدقون عن الصدق
خاتمة البعد بحيث لا يجوزونه فكيف يردون ذلك عند الظاهر تكذيبه **قوله**
ظهر ان يقال ولك ان نقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصولة
بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر انه السالبة فيقول المظاهر
بل على عدم ارادتهم اه لان قوله غير الصدق موقوف على قولهم وغير الكذب
فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة وليس جزم المبدأ فخذ في المعنى
هو الرجوع الى الثاني حتى يكون قوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الصدق
قوله فان قلت اه ان جعل الرد معارضة في المقدمة ثابته لجرم بقوله و
الثاني ليس في الكذب بان اعتبر قوله لانه نسبه مقدمة مدله بانه نسبه
للاقرار والاقرار هو الكذب فقيم وكان هذا السؤال متعالي لانهم ان القصد
معتبر في مفهوم الافة وانما ان المعنى اقصد الاقرار بقرتها ان يكون قوله فالأصل
غضبا للاستدلال الذي هو نصب المعارض بعد المنع وان جعل الرد متعالي
بقوله لانه نسبه كانه من قوله ولو لم يناء على ان جواز كون القصد معبرا
في مفهوم الاقرار وجوازا اعتبارا من خارج وكان السؤال المذكور اثباتا للمقدمة
المقدمة باطلان لانه من اظهر اتفاقا حرا بقرتها ان يكون قوله فالأصل
غضبا للمنع بعد تمام الاستدلال باثبات المقدمة المنوعة فالوجه ان يقال

مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان ان توجيه الرد لما ذكره غير مرضي لكونه
خلاف اللغة والاصل الاول ان يقال في توجيهه هكذا وحي يكون الجواب انما
لتوجيه السابق وبيان عدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره بعض الشراح
قوله في التقييد اي تقييد الكذب بالعدم سواء كان داخل في مفهوم الاقرار او خارجا
عنه مستقلا بمعرفة القارئ فهو جوهري عن كلا الارادتين اللذين اوردهما على
التوجيه الاول **قوله** ولا نسلم اه ايراد على التوجيه الثاني المذكور بقوله فالأصل **قوله**
قد سكر اذ اورد السؤال اه لا يخفى ان قوله الاقرار هو الكذب مطلقا ايراد على
اعتبار القصد في مفهوم الاقرار وقوله والتقييد اه على قوله فالأصل القصد الاقرار
فالسؤال مشتمل على ايرادين والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى له في السؤال
بين الارادتين والجواب بين المقربين **قوله** قد سكر حقيقة وان كان كلاما
صورة لا شغلا على المسند والمسند اليه والاشارة **قوله** قد سكر او الاحتصار ان
يقول ان كلام المجنون كلام حقيقة لكن احتصار الكلام في الجزوالاشارة باطل
عندى بل المختصر الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه **قوله**
قد سكر لافرق بينهما اصلهما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المتصل **قوله**
قد سكر انه لافرق بينهما وحي يكون الاستثناء منقطعا او من قبيل تأكيد المدح
بما يشبه الذم **قوله** قد سكر لان الاحكام اه يعني ان احتمال الصدق والكذب
من الاحكام السالبة لما به النسبة من حيث هي والمطلوبه وعدمها وكذا استقنا
من نفس اللفظ وعدمها عارضان وبالذات لا يزول ببديل العوارض وبهذا
اندفع ما قيل انه يمكن الفرق المعلومة داخل في ما به النسبة التقييد فلا
يجوز قطع النظر عنها بخلاف النسبة الجزئية وكيف يقال ان المعلومة التي
بالنسبة الى الخاطب مقومة للنسبة التقييدية التي لا اعتبار بوجود الخاطب
فيها فضلا عن معلومتها **قوله** قد سكر فظهر ما ذكرناه في ان الشك ضرب للفظ
على قوله فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر المذكور ابدال للفظ المطلوب
الى قوله ثم الصدق وهو ابدال للفظ المؤنة **قوله** قد سكر بلا اشعار اه لا يخفى ان هذه
المقدمة نظرية والفاعل لعدم الفرق للاستدلال والرجوع الى الوجود ان لا يتفقد في

جاء

دورها

في مقام البرهان **قوله** الى ما قصد الحكم اشارة او نفيه اي اظلالا رتبته وانقضاء
في الواقع فان النسب في بشور من حيث هو الوقوع نسب اخرى خارجية
فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية وانك لا تقصد
بفركك زيد الفاضل اعلام ان الفضل ثابت لمزيد بل اعلام ان زيد الفاضل
له كذا فان النسب في المركبات التقييدية لا يشار لها من حيث هي بل لوقوع
نسب اخرى تطابقها او لا تطابقها بل ربما اشهرت بذلك من حيث ان فيهم كماله
الى نسب جزئية مشعرة بالنسب الخارجية وهذا هو الوجه الذي افاده السيد
قوله او ما يجري مجراها وهو الجملة الواقعة في موقع المبتدأ او الجزر **قوله** بان مقدر
اه بيان للحكم اشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والاداء وقوع **قوله** لمفهوم الاخرى
اما باعتبار في نفسه كافي الطبيعية او باعتبار اتحاده وصدقه على شئ مما في الجملة
المعارفة وفيه اشارة الى ان الحكم محصور في الجملة والشرطية المنفصلة جملة والشرط
فيله بمنزلة الطرف والمنفصلة فضيلان **قوله** من اوصاف اللفظ او لان
اللفظ الاحوال والبحوث عنهما من حيث انهما كذلك انما يعرضان للالفاظ
كالذكر والحذف وكونه معرفة فمير او اسم اشارة وعلم ونكرة وكذلك كونه مستند
اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المستند
بالمستند من باب اجزاء المدلول على الدال فالمراد بالمستند اليه والمستند هو اللفظ
لان الفصل انما يقع بين اللفظتين وما في ان الخواص والمراد انما تقييد اول
في المعاني فالمراد بمصطلح اهل المعاني ان نسبة المستند اليه والمستند من اول
المعاني فليس ينبغي استلزامه ان لا يكون علم المعاني باحتمال احوال اللفظ
وانما ابتدأ ببحث الجزر مع ان تلك الابحاث لا تختص بالجزر **قوله** اعظم شانا
شرعا لان الاعتقاد بيات كلها اجنار ولفظ فان اكثر المعاني اجنار **قوله**
ينصوب بالقيود الكثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية **قوله** وفيه
يقع ادمه كونه ابتدائيا وطلبيا وانكاريا فخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه
قوله وفيه يقع اي يخص المراد بالتي هي النفاضة بين الكلامين **قوله** وكونه
عطف على قوله اعظم شانا وهو بالنظر الى معنى الجزر وهذا بالنظر الى اللفظ **قوله**

قوله كلاله والنهي لم يجعلها حاصلين بزيادة اللام ولا لان هذين المرتين لا تختص
بجمل الاجنار شاكله كلاله الغيل ولا ان فيه كصفة الامر فكل مجموع الامم والمضارع
وصيغة الزمان مجرولا والمضارع **قوله** انما يبحث كلمة انما اما للتاكيد واما للتحسين
الى اللفظ الغير الموصوف بهما والمراد انما يبحث في باهرهما وعلى اي تقدير لا يرد
علم المعاني يبحث عن خبر احوال المستند اليه والمستند ايضا فلا يصح المحرر **قوله** اي
من يكون اه الا خبا في اللغة الا علم وفي العرف الناقط بالجملة الجزئية مراد اياها
معناه وان لم يحصل بها العلم ولذا يقتضى الحق فيما اذا قال من اجزئي بقدرم زيد
فهو حر واجزوه على التعاقب صرح به الشافعي في الكشف في نفيه **قوله** وبشر
الذين آمنوا فالحجج ههنا بالمعنى القوي لا بالمعنى العرفي الا انه ليس المراد العلم بالغير
والا لما صح الترويد الا ان بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن مستغنى عن التوكيد
بل هو بصدق الاعلام **قوله** كثيرا ما يورد الجملة الجزئية اي مراد اياها معناه فان اللفظ
مطلقا لا يقال له الجزر **قوله** كقولهم رب فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا كلال
بل للتحسين فان اظلالا خلافا ما يوجوه يلزمه التحسين وكذا في الامثلة الباقية **قوله**
وليس باخبار اي ليس باعلام لكون الحكم ولازمه معلوما انه اشباح حتى لا يصح
شاع الشئ **قوله** المصنف اما الحكم سواء كان مدلوله الحقيقي والمجازي او الكشائي **قوله**
والمراد اه فان المقصود الاصل من الجزر افادة المخاطب وقوع النسبة او لا وقوعا
والابتناع والانتزاع وسبلة اية فان المخاطب يستفيد من الجزر يستفاد منه الى متعلقه
الذي هو المقصود بالا عدم **قوله** لا الابتناع اي ليس المقصود الاصل افادة النفي
اي ادراك الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان دلالة الالفاظ
على الصورة الذهنية وينسطر على ما في الخارج **قوله** ما كان لانكار الحكم معنى او معنى
ما يسجي معنى قوله وان كان منكرا وجب توكيده بيان لا احوال هذا الحكم واذا كان
المراد به الابتناع لا يكون لانكاره معنى لا امتناع للجزم بعدم نفي النفي غاية الامر
في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فان دفع الاشكال الذي حجة فيه السطو
وتحذره **قوله** فان قلت اه لا معارضة يعني ان دليلكم وان دل على ان المراد
بالحكم الوقوع لا الابتناع لكن عندنا ما ينفيه وهو انفقوا على حصر مدلول الجزر في

في الحكم وعلى ان يكون مدلول الثبوت ومعلوم انه لا يكون المقصود من الخبر الامدلول
حقيقيا او مجازيا او كنايةا فحصل مفهومان المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع
دون الوقوع فمقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما ذكره السبل
على تقدير تمامه انما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود الخبر لانه لا يكون
مدلوله ولا يكون مقصوده طائفي المجاز والكناية حكم الخبر لوجود المعنى اي الاول
الوقوع النسبة **قوله** على ثبوت المعنى اي وقوع النسبة بين الشبان في نفس
الامر **قوله** لما وقع الشك او بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فلا الشك في
تحقق مدلوله في الواقع **قوله** ولما صح ضرب زيد اي عند قصد معناه الحقيقي **قوله**
عن معناه الذي وضع له عند استقائه فيه طائفي المجاز في فلا يبردان اخلا اللفظ
عن معناه الحقيقي واقع طائفي المجاز انما الحال اخلاوه عن المدلول فالصواب عن
مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجوب الضرب لا يستلزم تحللا على المدلول
مطلقا بل عن مدلوله الحقيقي **قوله** وللزم التناقض اه عطف على قوله لما صح اي
لتحقق التناقض في الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين
لدلالة الاخبار بهما على ثبوتها في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع
فانه لا يلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين **قوله** قلت ظاهر
منه للدراسة الثالث المذكورة مما صرح به في شرح المفاتيح بسند ان العلم بثبوت
الشيء لا يستلزم ثبوت في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت وانقائه لا يستلزم
الثبوت في نفس الامر حتى يلزم الحاشا الثالث فلما فهم ارادوا به جملة مستأنفة
كانه قيل فما معنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والاتفا **قوله** وعدم الخروج
احتمال عقلي شام من كون دلالة الخبر وصيغته يجوز فيها تخلف المدلول عن
الدال **قوله** بقوله سمعته من فلان فان قلنا السماع به يقتضي وجوده قبل
علم السامع به فيكون مدلوله خروج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولما هذا
بصح ان يقال من اين انعم هذا فنقول سمعت من فلان كانه يستدل على
المطلوب بوجوب بين نسبة العلم اليه ونسبة السماع **قوله** ولو كان اه عطف
على قوله وظاهره ابطال الخبر الذي ادعاه السائل بقوله ان مدلول الخبر

الخبر انما هو حكم بوجود المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل الخبر كان معناه
حقا لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت والاتفا فاقبل ان الشبهة
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والاتفا ولم يقول قولهم انه يدل على الحكم
الى انه باطل لا يقبل ان يدل مشاؤه فلهذا **قوله** للحاكم مفهوم اه وذلك
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على الثبوت والاتفا في الواقع
كان الخبر كالاتفاق في الدلالة على النسبة الحقيقية فقط من غير اعتبار بالنسبة
الى جهة فيكون مدلوله الايقاع بمعنى قصور الوقوع لا التصديق بالنسبة
واحدة اذ لا دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينقل بالقضية بقصور وقوع
النسبة فتكون مفهوما جميع القضايا ثانيا في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت في
قضية اخرى من قضايا الثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الثاني
فهم هذه المماثلة **قوله** ثم الحق بعد ما ثبت ان المدلول الحقيقي في الخبر هو الثبوت
والاتفاق فالحق ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب شام من جواز تخلف
المدلول عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم
فقط فان الصدق والكذب كل منهما احتمال عقلي ولا دلالة للخبر على شيء
منهما فتدبر فانه قد زل فيه اقدام الناظرين **قوله** اي الحكم الذي اه اشارة
الى ان تسمية بانما يده انما هو بهذا الاعتبار فان الفائدة في اللغة جزى كذا
وكرهته **قوله** لما ذكر في المفاتيح بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان
الاولى لا تفك عن الثاني والثانية تفك عنه فتكون الثانية لازما للاول
دون الاول فليس ذكر المقدمة الثانية مستطردا بل وجه **قوله** اي اللازم الحكم
لا شك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عمومته فالظاهر ان
الحاكم هو الحكم اللازم فاما معنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال الشبهة انه
كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع والاتفاق فان خبرية المساواة لا
لها اما للاعم بحسب الاعتقاد فقط او لهما اللازم بحسب الواقع فلا مساواة
فيه فلا علم خبر عن المعلوم باللازم وفائدة الكناية تبيين الحكم للاعم بحسب
الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان فيما نحن فيه اعم بحسب الواقع ورد

عليه ان اذ خال اللازم الاظم بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه معلوما
اللا مساواة خلاف المتبادر من لفظ مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا
يتعلق العلم بمساواة اثباتا ولا نفيًا وانه فائدة للتعليم المذكور فيما نحن
فيه عنه وقال السيد في شرحه انه كناية عن اللازم الاظم وفيه ما مر وانه فائدة
في سلوك الطريق الكناية مع ايرامه خلاف المقصود والقول بان الكناية
ابدية من الصريح انما هي في المفاتيح الخطابية وتبين كناية عن اللازم الاظم بحسب
الاعتقاد فان مجهولية المساواة منها ان لا يكون مساواة معلومة والمقصود
منه التشبيه يعني ان حكم اللازم الاظم الواقع حكم اللازم الاظم الاعتقاد في ان اللازم
يتحقق عند تحقق المعلوم دون العكس **قوله** وان كان في احدهما بحسب الواقع
وفي الاخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني ليس بظهور
من الاول وتبين انه حقيقة فقبل الماد بقوله يمنع ولا يمنع الحكم بالامتناع والحكم
بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع
وتبين ان قوله يمنع ولا يمنع على ظاهره والمقصود التشبيه يعني ان حكم ما نحن
فيه حكم اللازم المجهول المساواة في الامتناع والامتناع وان كان في احدهما في
الواقع وفي الاخر في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في التشبيه وعندى ان الماد باللازم
المجهول المساواة معناه الحقيقي وانما اختاره على اللازم للاشارة الى ان المعلوم
وهو كون الثاني لازما للاول والاحتجاج الى اثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم
بمساواة الاول وجواز وجوده في بدون الاول ثم الماد باللازم الاظم بحسب
الاعتقاد وما يجوز العقل وجوده بدون المعلوم فتناول ما يفتقده عموم و
ما يكون خاليا عن اعتقاد عموم ومساواة وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواة
بحر زعم العقل وجوده بدون المعلوم فان بناء عدم الجواز المذكور على اعتقاد
المساواة قال الشيخ في شرحه للمفاتيح اذ الم يعلم المساواة لم يمنع عند العقل وجود
اللازم بدون المعلوم لان مبنى الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزما
ففي اتقي اتقي فافين قد انفي المعلوم المجهول المساواة فذاخره اللازم المساواة
في الواقع مع انه لا اعتقاد بالمساواة والمساواة بالاعينية منشأه فلهذا التدبر **قوله** في

في الحكم ولازمها اي المعلوم **قوله** ومعنى اللازم اي ليس لزوم بينهما باعتبار التحقق
لجواز تحقق الحكم من غير وجود الحكم والمخاطب فقها فضلا عن الجرح باعتبار الافادة
وانما اعتبر الشيخ في الافادة رعاية لسوق عبارة المتحجب قال لا شك ان قصد الجرح
بجواز افادة الحكم والمراد من الافادة من يرتب عليه اعني العلم لان الافادة بالمعنى المصدري
من من الاجابة دون الجرح وكذا الحال في الاستفادة فاللزم بينهما باعتبار العلم
قوله وزعم العلامة اه اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة ليس لعدم صحته في نفسه فان
اللزوم بين المعلومين باعتبار العلم وبين العلمين باعتبار التحقق بل لكونه غير
مرضى عند السكاكي لنتهجه بخلافه لكن يمكن ان يقال باستفادة الحكم المستفاد
بغيره من الافادة تبينها على انه انما يطلق عليه الفائدة مزجها بالاستفادة لا من
حيث **قوله** صرح به اه حيث قال فائدة الجزم لما كانت هي الحكم او لازمه ولان
الحكم وهو كون الجزم علما حكما ايضا فاعتبر اللزوم بين نفس الحكم وكون الجزم علما
به لا بين استفادتهما واطلاق فائدة الجزم عليهما بما للمعنى اللغوي والظاهر في ذلك ما
ذكره في بحث تعريف المسند اليه حيث قال واذا كان المسند اليه والمسند معلومين
فاذا استفيد ال مع فانا نقول يستفد اما لازم الحكم او الحكم فاطلق الحكم او اللازم
على المستفادين دون المستفادين **قوله** اي يمنع اه فانه صرح في امتناع الاستحالة
بين العلمين في الحصول **قوله** اذ التقدير اه اي المفروض ان حصول كل منهما انما هو
من نفس الجزم غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الجزم من نفسه في كل واحد منهما وليس
الماد تقدير حصول مجموعهما من الجزم نفسه على ما وهم فاورد عليه ان التقدير المذكور
ممنوع اذ لا ذكر له فيما تقدم **قوله** فبنته اه بنته المص في الايضاح وفي لفظ التشبيه
اشارة الى ان الحكم المذكور به يراه وحده المص ازالة الحقائق ولا يمنع عطف
على قوله يمنع داخل تحت التفسير **قوله** فان قيل كثيرا ما اه اعتراض اورده بعض
شرح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الجزم من الجزم كاف اه وعلى
قوله لجواز ان يكون الاول اه لعدم ذكره ليس عليهما في الايضاح اجاب عنه الشيخ
بانبات المقدمة الملم بالذي خصه سابقا بقوله فيه نظر منع وسند لما قرى في الحاشية
المنقولة عنه وبثبته الاكتفاء على تحقيق السماع بدون العلم الثاني من غير فرض

للعلم الاول وقوله وحل في الجواب الثاني بالمعنى المعنى بان ثبات المقدمة للمعنى
اعراضا على ما لم يثبت بطريق قوله او المعارضة لقوله والاول بمنع به دون الثاني
في قول الاول فلا مقدمة مدللة وان رجع الى منع دليله ان قول له لان علم حصوله
سماح الجبر من الجبر كان الجواب اعادة للمقدمة العلم ببعضها وقوله في نظر اعادة للمعنى
واما الثاني فلا لا يكون الجواب الاول من معان لقوله ولا يحظر بياننا ان فيمكن في
ذلك ان يقال لان ذلك والذم هو انما عزم العلم بالعلم ويكون قوله وفيه نظر من
للسند اذ لا يمكن حمله على ثبات المقدمة العلم كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني منها
للمعازمة المذكورة بقوله اذ سمعنا جزاء وحصل لنا منه او وليس كذلك لان قوله
وبهذا يتم مقصودنا من خرج في اثبات المقدمة للمعنى قوله ضروري اى لا بد من العلم
بديهى لان قوله لوجود علمه لا يثبت البداية قوله والذم هو ان بيان منشأ علم
السائل راجع الى الجواب والذم هو انما عزم العلم بالعلم وهو عدم التصريح بوجود
ما يقتضيه لا بمعنى عدم اثبات التصرف فانه لا حصول للعلم بالعلم قوله وفيه نظر لان
لانهم ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع علم مستلزما وهو علم اذ لا
بد منه من الثقات النفس واحضار الجبر والجبر قصد قوله ويمكن ان يقال اذ معنى
ان اللازم عبارة عن المعلوم والمعلوم العلم بالحكم على ما هو مقتضى السؤال حيث
اكتفى ببيان اللازم والمعلوم بينهما كما هو المتبادر من المعلوم اى كلى تحقق
العلم بالحكم من الجبر تحقق كون الجبر عالما وان لم يتحقق العلم به والقول بان المعلوم
نفس الحكم لكون اللازم والمعلوم على طريقة واحدة واعتبار العلم من
جانب المعلوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم فاعراض بان المعلوم
هو العلم اذ لا بد للمعلوم من طرف واحد من الوجود الى ربي والذم هو قوله وذكر
او ذكر اول ان اللازم في الافادة ثم رتب عليه ان المعلوم بينهما ليس الا باعتبار
الاستفادة وتعطف على العلم اشارة الى اتحاد السبل والتفاوت بالتعبير
وذكرنا مقصودنا من عدم المعلوم بزمي قوله باعتبار تحقق المعلوم بين
متعلق المعلوم انتهى العلم بالحكم ونفس اللازم قوله اراداه يعنى ان المراد من
حصول صورة الحكم الا ان المطلق لا يقتصر المقابل للتصديق قوله مستقيمة

مستقيمة لغة ولو جازا فلا ينافى ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير العلم
النازم المطابق خلاف الشيء والوقف والذم قوله اذ قلنا او هذا ظاهر اذ ان
افادة العلم بالحكم واما اذا قيل افاد بالجبر للحكم فالى ان معناه افاد به حصول الحكم
واما الاستفاد به فيستفاد من امور خارجة عن الجبر قوله وقد ينزل المخاطب اورد
السكاكى مع هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصا شرابا يراوه
ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلاف ان يورد الكلام لفرضه من كونه
ابدا ثباتا او طبييا او تارة على خلاف الخصوصية التي يقتضيه ظاهر الحال ونما نحن
فيه القاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يلقى به الافاء بتزويل منزلة من لا علم
من غير نظر الى كونه خاليا او سائلا او متكررا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
بالنظر الى كيفية الكلام وهرنا النظر الى الاصل وقوله وقد ينزل المخاطب اورد
معطوفة على قوله لا شك ان قصد الجبر والمقصود منه ان الافادة التي يقصد
من هو بقصد الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عالما بهما وقد
يكون تنزيها بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم بهما وما ذكرنا ظهران
ما قال السيدان الجاهل اعم من ان يكون خاليا او سائلا او متكررا والمراد ههنا ان
طائفة المفتاح والثالث داخل في قوله وقد يجعل غير المتكررا المتكررا والثاني معلوم
بالمقابلة لا ماس له بهذا الكلام وخروج عن مذاق المصنف ومن لم يتنبه لهذا
الذم فانه كان الاثنان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر في المفتاح الا ان
اورد المصنف جواب السؤال مقدروا هو ان يقال ان الجبر قد لا يقصد بجبره افاد
لحكم اولنا بان يلحق الكلام الى العالم بهما ويتذكر ان المراد بالجبر من هو بقصد العلم
ومن لا يقصد بجبره افادة الحكم اولنا بان ليس بقصد قوله ومثله اى مثل هو كذا
عصاى في جواب السائل العارف لعدم جبره على موجب العلم وهو ترك السؤال
حكمية وهو استحضار احوال العباد ليطهر القنوت بين المنقب والمنقب اليه وان
يكون فيه تنزيل المخاطب العالم بمنزلة الجاهل ولا تنزل المعلوم منزلة المجهول ولذا
قال مثله قوله وان شئت اى شاعدا على ما ذكر من التنزيل فليكن اى هذا الكلام
رب العزة وهو قوله ولقد علموا واللام الاول جواب القسم المقدور واللام الثانية لا بد

مفارقة يعلمون انهم اشتراها مبتدأ خبره ماله في الاخرة من خلاق والجزء في خبر مفعول يعلمون
والخلاق النصب ووزن زائدة لتأكيد النفي اي والله لقد علموا من يستدل كتاب السحر
بكتاب الله ماله في الاخرة شيئا من النصب واللام الثانية ايضا جواب القسم والجزء
قسمية معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية وماكرة مميزة للضمير اليهم
الذي في شي والمخصوص بالذم محذوف اي والله بشي شبيها شروا به حظوظ
انفسهم اي باعوا او شروا في زعمهم ذلك الشرا ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف
او منزل منزلة اللازم والجزء محذوف اي لو كانوا يعلمون مذمومة الشرا المذكور
او لو كانوا من اهل العلم لا متفوعا عن ذلك الشرا لمفعول يعلمون بعينه مضمون الجزاء التي
هي مفعول يعلمون اعني من اشتراها ماله في الاخرة من خلاق لان الشرا المذكور لما كان مجزا
للحرمان في الاخرة كان مذموما غاية الذمومية فاندفع ما قيل ان مفعول يعلمون
ما دل عليه بشي ما شروا به انفسهم اعني مذمومة الشرا ومفعول علموا ان لا نصب
لهم في الاخرة والعلم بانه لا نصب لهم في الاخرة لا ينافي العلم بمذمومة الشرا بان
يقفدوا باحده فلا تنزيل **قوله** كيف تجدوا له استيفاء جواب الامر من حيث المعنى
او حال عن ان علموا من مفعول الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعول الاول
والمعنى ضد كلام رب الوزة تجدوا واجداه واصفا لاهل الكتاب بالعلم بكيفية
واما من قال ان جملة كيف تجدوا وقع حال من فاعل الامر ومفعول اي مفعول في صفا
حقك او في حقك لم يأت بشي لان كيف معمول لما بعده وقدم عليه لتضمنه في الهم
معنى الاستفهام وان اسلم منه من هذا الجرد النفي **قوله** يعني ان شئت يعني مفعول
ان شئت تنزيل العالم مطلقا لا العالم بالفائدة ولا زمره وان كان سوي فبلا ان الاستيفاء
انما هو تنزيل العلم منزلة الجهل لاني خصوصية المتعلق به في تنزيل وجود الشيء منه
عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم **قوله** من فائدة او المستفاد من الآية تنزيل
العلم بشي خصوصية منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك الشيء في التنزيل
فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه ثبت فادعم المتعلق **قوله** خطابة اي تنزيه
الى الخطابة وهي صناعة تفيد الانتفاع لشركه من مفعول **قوله** بلوع عليه اثر الاصل
انما اول فلان هذا الخبر اعني ليس لهم علم لو فرض كونه ملحق اليهم فلا معنى لكونهم عالمين

عالمين بمضمونه كيف وقد نحقق في قوله ولقد علموا النقصه وهما ان لهم علم به وبعد
البيان الذي لا معنى لتزويلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان من اشتراها ماله في الاخرة
من خلاق لانه كان ولا يربني او يزلون منزلة الجاهل بان لهم علم بذلك وبالجزء
فهذا الكلام من الاصل بحيث لا يسبح المقال لبيان انهم انما لم يفعلوا عنه اقول الجواب
عن المشي الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لانه لو كان هذا الخبر ملحق اليهم الخطاب لرسول
الله عليه السلام وتوحيدهم ولذا اكد بالقسم فادفع الاعتراض على الترجيح الثاني ايضا
وعنه الثاني ان المستفاد من قوله تعالى ولقد علموا انهم انما لم يفعلوا حقيقة والمستفاد
من الخبري الملحق اليهم نفي العلم عنهم تنزيلا ولا ضافا بينهما وعنه الثالث ان العامل اذا
عمل بخلاف علمه كان عالما بانه بمنزلة الجاهل في عدم ترتيب ثمره عليه ومقتضى هذا العلم ان
يبتغوا عنه فاذ لم يبتغوا كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا العلم فاني
الخبر اليهم بانه ليس لهم علم مع علمهم به فتدبر فانه غاية الغرض والاشكال بلوح عليه
اثر الامثال **قوله** لا يراى ما في المفتح لانه مزج في ان العلم المبتدأ والمنفي هو علم اهل
الكتاب بمضمون انهم اشتراها ماله في الاخرة من خلاق وكلام الفاعل الاول مزج في ان
المعلوم الذي نزل العلم منزلة الجهل هو مضمون هذا الحكم وهما ان ليس لهم علم به فلا يفتنون
ويلزم ان يكون العالم بذلك هو الخاطي بذلك الكلام وكلام الفاعل الثاني مزج ان
المعلوم هو مضمون قوله ولقد علموا انهم اشتراها ويلزم ان يكون الخاطي به هو العالم بذلك
لذا انفصل عنه وقد عرفت ان فاعله بما سبق لان الخاطي بالعلم المبتدأ والمنفي بطريق
النفي يعني هو اهل الكتاب وكانوا عالمين بالعلم المبتدأ محققا ونفي العلم عنهم
تنزيلا وهذا في اليهم الخبر تفريضا ومعلوم انه ليس المقصود بهما لازم الفائدة فيكون
من قبل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل **قوله** اي ما ريت حقيقة لكون الامر المنزب
خارجا عن طوق البشر اذ ريت صورة مباشرة لسبب الرمي فاما جرحان النفي الرمي
اثباته والمنفي والمبتدأ امر واحد فلا بد ان لا يكون المنفي والمبتدأ واحدا والكلام فيه
قوله وعدم صحته اه الا ان يراد بالسبب مجرد مباشرة السبب لا ما هو المتعارف
اعني الخاطي للخطي فيكون المعنى ما ريت تأثيرا اذ لا تأثير في المعجزة لقدره العبد
اذ ريت باستعمال السبب فيرفع على رأي من ينكر الكسب **قوله** واذا كان قصده اوجه

ان فاء بنيت جزائية والشرط محذوف دل عليه الكلام السابق وقد صرح به في الايضاح
وجه الترتيب انه اذا كان المقصود افادة الخاطب كان اللائق رعاية حاله في الالف
فينبغي ان يقتصر التركيب على قدر حاجته ولا يكثر عليه حذر عن اللغو في الكلام و
لا يقتصر عليه حذر عن لغو الكلام فان الناقص لعدم افادته المقصود لغو قوله
الى تفصيل اي الاقتصار على قدر حاجته الخاطب قوله خالي الذهن اه المراد بالعلم التو
واللائق كما في السابق اعني قوله افادة الحكم واللاحى اعني قوله والتدوين فان
المراد بالعلم التو واللائق في الوقوع واللائق دون الابطاع والاشترع وكذا الاشكال ومضى
الذهن ان لا يكون حاصله انما هو الادعاء غاية فيكون المعنى خالية عن الادعاء
والخلو وكذا ان لا يستلزم للوجود في الادعاء والتدوين متافان
لا يستلزم للوجود احدهما الخلو عن الآخر فظهر ما سبق الى بعض الاوام وان
عدم التبيين بمعنى الخلو وان ما قيل ان مبنى كلام الله على الاستخدام بارادة الابطاع عن
لفظ الحكم والوقوع عن ضمير وعلى ارادة الخلو ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس
بشيء كيف وانه صرف للمعنى عن الظاهر لا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد غائب عن
لزوم الاستدراك قوله تعالى لا بد من وقوع النسبة اه غير بالركب التقيد مع ان المراد ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة للتخصيص على الاطلاق عبارة عن عدم تعلق العلم بالو
بالوقوع واللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من
تصور النسبة ولذا قال في ذلك النسبة واقعة او لا بتكرار استعمالهم عن حكم الاستفهام بعد
النسبة قوله ام منقطعة كان التردد يتعلل عن استعمالهم عن حكم الاستفهام عن حكم اخر
في الرضي قال سبويه ام في قولك اريد عندك ام عمر ومنقطعة عند سبويه ان زيد
عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال املا وانما عدا
منقطعة لانه لو سكت على قوله اريد عندك علم الخاطب انه يريد اريد عندك فلا بد
ان يكون لقولك املا فائدة مجتدة وهي تفسير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس
عنده وهذا معنى الانقطاع والافراب انتهى وان كانت منقطعة جازة استعمالها
مع عمل فانما تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فانهم ناء ذل فيه الاقدام قوله ولا حكم
بشيء اه فقد تخلف الخلو عن وجود التردد قوله وهو ان ادعاه لم يذكر القسم

عنه مع ذكر في صورة الاشكال ان الاستفهام عن هذه المؤكدة يستلزم الاستفهام عنه لانه
لا بد من ايراد بعض هذه المؤكدة قوله واسميتها للجزء اه اي كونها اسمية لا صورية
اسمية كما وقع فانه لا يشترط في التاكيد توكدا محدولا قوله وحروف القلة الزيادة
فان الغرض منها التاكيد وليست موصولة له والالكانت مترادفة لان معنى زيادة في
الكلام لا يتغير بالمعنى بخلاف ان فاء موصولة للتاكيد بتغيير المعنى قوله المراد به
الى ان لا حاجة الى هذه التغيير لكونها مذكورة في قوله وانما انحر قوله فله التردد
وقيل يجوز ان يكون النسبة حاضرة في الذهن اي ذهن الخاطب من غير التفات الى
وقوعه او لا وقوعه وطلب ايقاعه وانما اعلموا الجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة التي
الجزئية اعني النسبة المشعرة بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن لقوله بدون ملاحظة
الوقوع واللاوقوع نعم النسبة بمعنى الربط بين الشئيين يمكن ملاحظة حطتها بدون
الحكم والتدوين قوله فيمكن اعتبار الخلو خلاصته ان في صورة الخلو افادة اللزوم لازم
بيته لافادة الحكم فيمكن اعتبار التجريد عن التاكيد لافادة الحكم وافادة لازم بخلاف صورتي
التردد والاشكال ان التاكيد لا يصل الحكم لا يستلزم تاكيد العلم به الا بواسطة مقدمة
حتى ان اعتقاده بالحكم يقع مطابقة الحكم فاذا كان مطابقا مؤكدا فربما عده كان
اعتقاده به ايضا كذلك وبما حررنا اندفع ما قيل انه لا تفاوت بين الخلو والتردد
والاشكال ان شيا من لم يعتبر على وجه الامالة في اللزوم حتى لو اعتبر ذلك ما
اللازم فائدة ويمكن اعتبار كل من في اللزوم على وجه التبعيه قوله فبعد الفاء الجزاء
يريد ان الفاء الجزاء من غير تاكيد لا يتصور التردد والاشكال ان لا حاجة الى التاكيد
بخلاف صورتي التردد والاشكال ان فاء بعد الفاء الجزاء المؤكدة يتصور بقاء التردد
والاشكال ان فاء التاكيد فاندفع انه لا يتصور حلو ذم السائل عن علم المتكلم
بمعنى المعنى بعد الفاء لكنه يتصور قبل في صورتي التردد والاشكال ان فاهما يتصور
ان قبل الفاء ولا يتصور اولا بعده **قوله** ثم الظاهر اعني ثم اعلم ان ما ذكرناه من ان
الاحوال الثلث باغيا عن اللزوم خلاف ظاهر الحال لانه بطريق الكتابة حيث جعل
اعني ان في اصل الحكم كتابة عن اعتبار في اللزوم والظن اي ظاهر الحال انك اذا اعتبر
هذه الاحوال في اللزوم صار افادة اللزوم مقصودا جليا وافادة اصل الحكم مقصودا

تبعاً فيبقى على ظاهر مقتضى الحال ان يعتبر عنده بما يفيد مرجحاً فيكون فائدة الجزو بما
قرنا اندفع ما قبل ان قوله ثم الظاهر ان في هذه الحالة اعتباراً بالخبر بالقياس الى اللزوم
مناف للمادة من قوله يمكن اعتباراً بالخبر **قوله** وانت خيراه اعاده لما سبق من قوله على
انه اريد بعلم الحكماء الا ان فيه تفصيلاً ليس فيما سبق فلذا اعاد قوله حسن فقيهه
فيه اشار بان هذا في اقتضاء الموكد دون للمرتبة الاولى من اشارة كارتجى ترك لم
ذلك **قوله** قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر موافقاه قال في شرح المفاتيح ذكر
الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التأكيد اذا كان للسائل ظن في الطرف الآخر لل
للفظ الحسن صالح في جواب كيف زيدنا ثم في جواب فاعلم زيدنا فاعلم من غير تأكيد
انتهى افاده ان ذكر ان في عبارة الشيخ بطريق التمثيل به ليس انه ذكر صالح بدون
التأكيد ليعلم صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى فقيهه ان كونه علمياً في التأكيد و
مفيداً لغيره ممنوع كيف وانه قد يستعمل لغيره لا اعتباراً بشان الحكم من غير قصد
التأكيد بخلاف سائر الموكدات ويستعمل في جواب المتردد فلا يكون مفيداً لغيره
قوله هو الجواب تعريف لفظ الجواب ليس المقصود من قبل والدك العبد اي كونه
اكثر المواقف معلوم مشهور فقيه الفصل لتأكيد الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال
اكثر موافق ان لانه تدبيري لغيره لا اعتباراً بشان الحكم و نور المرتبة فيه **قوله** ظن
اه في تاج البهرى الظن ثمان برود فان ظن ههنا بالمعنى التلوي كما في قوله تعالى
وما تدري نفسي ما ساعة ان تظن الا ظناً وليس بالمعنى المصطلح اعني الاعتقاد
الغير الجازم حتى يرد انه اذا كان له ظن واخطا في المنكر ولو ادنى انكار **قوله** فاما
ان يجعل اه اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار بالشرط المذكور اما مقتضى ذلك
ان فلا ينبغي **قوله** لا يستقيم اي لا يكون وارداً على اصل ومقتضى اللفظ **قوله** مالا
فانك به كيف وقد في كلام الفصحى نحو قال في كيف انت قلت عيسى **قوله** فيه بحث
اه لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو عبارة بالجزء الجزئية الذي
على الحكم اعني الوقوع والا وقوع فال المطلوب والمفاد هو التصديق الا انهم اصطفا
على ان جزاء الحكم اذا كان بما باعتبار ان بعد العلم بالنسبة والعلايقا بغير صحتها
فهو لطلب التصديق واذا كان جهالة باعتبار احد الطرفين او قيد من قريدها

من قريدها فهو لطلب التصديق كما صرح الشيخ في بحث الاستفهام فبعد من حفظ الاصطلاح
فاورد له هذا البحث ولولم يلاحظ يلزم ان لا يصلح الجواب بصالح ايضا لانه فائدة
التصديق بثبوت الصلح والمطلوب التصديق قال قدس سره قالوا المطلوب اه يعني ان تقوم
نحوه في قولهم كيف و اين وامثالهم لطلب التصديق مع ان المطلوب به التصديق
بناء على ان التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتنع عن التصديق الحاصل فيه في جميع تلك
الصور الا باعتبار المقصور وقد عرفت انه لا حاجة الى القول بالتسامح **قوله** ثم ان
اشتراط الشيخ بقضي عدم الفرق بين الطلب لاصل التصديق وبين طلبه لخصوصه في
انه لا يحسن التأكيد بدون ظن الخلاف ويحسن معه والا الى ان يعرف بينهما بانه يؤكد
في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف او لا ولا يؤكد في الثاني للحصول
التصديق **قوله** فهناك يؤكد اه ينقض بقوله تعالى انك لا تعلم ان لا يجمع عظامه بين
فادرس على ان نسوي بناءه ويقول تعالى الست بركم قالوا بلى ويقول تعالى انها بقرة
صفراء في جواب ما لو لم **قوله** فلا حاجة اه وان جاز ابراده فظن الى كونه لطلب التصديق
بخصوصه فلا ينقض بقوله تعالى انها بقرة صفراء في جواب ما لو لم **قوله** اذ لا يلزم اه جواز
ان يكون مشروطاً بان يكون السؤال عن اصل التصديق وفيه يلزم ان يكون صالح في
جواب كيف زيد خلاف الاصل **قوله** اعتبار ظن اه في الاشتراط المذكور مجرد دعوى لا
دليل عليه وهو لا يسمع وما قبل ان الدليل عليه الاستفهام ليس شئ لان الاستفهام دليل
على كون اكثر موافق الجواب لا الاشتراط **قوله** وهذا القدر اي كونه السؤال عن اصل
كاف في الاحتياط للتأكد ولا يلزم ان يكون مستحسناً في جميع صور السؤال حتى يلزم عدم
صحته صالح في جواب كيف زيد **قوله** واما الذي له اه يعني ان الصورة التي ذكرها الشيخ
لا يبراد ان وهو ان يكون للسائل ظن على خلافه فلا يبعد ادخاله في المنكر وفيه لا اعتنى
في تلك الصورة فكيف يدبر في المنكر **قوله** سبب اه لان السؤال عن السبب الخاص
عن اصل التصديق كقوله ان النفس لا مارة بالسوء فانه جواب عن فعل النفس اما به
بخلاف عن السبب المطلق فانه سؤال عن التصديق بخصوصه كقوله لم يرد ثم وخرن طويل
فانه جواب عن سبب عليك **قوله** اذ كذبوا طرف للقول المدلول عليه الحكاية فانما نقل
قول الغير وفيه توفيق لصاحب الكتاب حيث قال فان قلت لم يقل اولاً انا انكم

هذا هو الجواب

مرسلون وانا اليكم مرسلون اخرا قلت لان الاول ابتداء والثاني جوب عن الثاني انتهى معني
ان الاول ايضا واقع بعد الكذب فيكون ابتداء اخبار لان الكذب في المرة الاولى موقوف
وفي الثانية اخرى فلهذا اختلف الكلام في التاكيد وفي شرح المفتاح الشرعي ان قوله ابتداء
اخبار للنظر الى ان مجموع التثنية لم يسبق منها خبر فلا تكذب لهم في المرة الاولى فيحمل
التاكيد فيها على الاعتناء والاحكام بالخبر انتهى وفيه ان المرسل التثنية كالتواضعين بالخبر
والكلام الخارج مع التاكيد لا يقال له ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار بالنسبة الى المرة
الثانية لاحقيقة وقيل معناه انه اخبار بمنزلة سبق باخبار اخر ولا يخفى ضعفهما وعندى
ما ذكره السكاكي معني على ان قوله تعالى فقلوا انا اليكم مرسلون معطوف على قوله فكذبوا بها
والفعل للتعقيب فهذا القول صادر عن التثنية بعد كذب الاثنين والتعريف ثلثا لما
هو طريق المتكلم واحد والغير متفق معه فلا بد ان شمعون كان سكتا محققا حاد كيف
يقال ان قوله انا اليكم مرسلون صادر عن التثنية فيكون كلاما مع المتكلمين في مؤكدا بان
وسميته للثنية وقوله تعالى ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بعد كذب التثنية المبين بقوله تعالى
ما انتم الا بشر مثلنا الآية في مؤكدا بالتاكيد وقوله صاحب الكذب معني على انه معطوف
على قوله اذ جاء المرسلون وانه تفصيل للتفصيل المذكور اجمالا بقوله اذ جاء المرسلون
الى قوله فخرنا بثلاث فالتفصيل بقوله انا اليكم مرسلون بيان لقوله اذ ارسلنا اليهم
اثنيين فيكون ابتداء اخبار صدر عن الاثنين فالمراد بصيغة الجمع تعريف الشان الخبر وقوله
ما انتم الا بشر مثلنا وما ائزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون لقوله فكذبوا بها وقوله
تعالى ربنا يعلم انا اليكم مرسلون وما علمنا الا البلاغ المبين بيان لقوله فخرنا بثلاث
فان البلاغ المبين هو اثنتان منهم الرسالة بالخبر او هو التعريف والغلبة ولا يخفى حسن هذا
التفسير لموافقة بالنسبة المذكورة في التفسير وملائمة لسون الآية فانه ذكر اول اجمالا
بقوله واغرب لهم مثلا صاحب القرية ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى اذ جاء المرسلون
الى قوله فخرنا بثلاث ثم فصلت تفصيل تاما بقوله انا اليكم مرسلون الى خاتمة وعدم
اجتنابه الى جعل الثاني قوله فكذبوا بها فصيحة بخلاف تفسير السكاكي فانه يحتاج الى
تقدير فخرنا الى التعجيد والله اعلم بأسرار كتابه قوله ليدعوه اه فيه بحث لان المذكور
دعوههم الى التعجيد والكلام يدل عليه قوله تعالى وما لي لا عبد الذي فطرني الآية اي وما لكم

وما لكم لا تعبدون بعد قوله ابتعدوا المرسلون قوله والظاهر لا يخفى كونه خلاف اللفظ الا ان
يدعى ظهوره بالنسبة الى قوله الشئ بناء على ان فيه بعدا من حيث اللفظ فاقوله لا حاجة الى
شئ من التاويلين لان رسل عيسى كانوا رسلا من الله تعالى وانه مقرر بان شريعة كقرون
المسي عليه السلام بدليل ظهور البعثة على ايديهم المحقق بالنسبة لانقر في الكلام وانما معني
للكذب بهم في كونهم رسلا من البشر وجهم بذلك قوله ان حكمكم فان فيكم قلب
للخدم على السلطان بقوله اعلى منكم فان السلطان داخل فيه وفي اضاف الحكم فذلك
عليهم والظاهر في التمثيل بقوله تعالى او لنعودن في مثلنا حيث غلب شعب عبد السلام
على قومهم في الخطاب وغلب القوم عليه في نسبة العود **قوله** ابتداء لكونه بمنزلة سبق
بطلب وانما **قوله** فان فيه موارضة للذين المذكور على ان مقتضى اللفظ احقيق مطلق
وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ذلك لكن عندي ما يفيقه فان الكلام المذكور على ان
مقتضى اللفظ اي على وفق امر ظاهر وهو الاتجار وليس على وفق الحال اصل لان الحال
ظاهر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد اصل المعنى ولا بد
للمتكلم صفة سوى الخلق الادعائي وهو مقتضى ترك التاكيد فيهما عموم وخصوص في
وجه لاجتماعهما في اذ كان الداعي هو اللفظ وتحقق مقتضى اللفظ بدونه فيما اذا كان
الكلام على وفق مقتضى اللفظ الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى
الحال الغير الظاهر وبمعنى المعارضة ان مقتضى اللفظ ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى
يكون احقيق مطلق بل عن مقتضى الامر الظاهر سواء كان حال اول او بما حاربا اندفع ما قيل
انه اذا كان مقتضى اللفظ عبارة عن مقتضى الحال كانا احقيقه ضروريا فلا ورود له الا
وان قول المعترض انه على وفق مقتضى اللفظ اي ظاهر الحال اعتراف بان مقتضى اللفظ
تكيف يقول انه على ليس على وفق مقتضى الحال مطلقا **قوله** غير بلغي لعدم كونه على
مقتضى الحال **قوله** اذ لا يترتب اعتبار المتكلم وعدم اعتبار التاكيد في كلامه وتركه
وان كان يعرف الاتجار وعدمه بعلامته دالة عليه او بانها المطلب **قوله** فيحمل ولا يخفى
ان الحمل ليس متأخر عن الاخبار فاما ان يحمل الاخبار في خارجها او يحيل
الفاء للتفصيل **قوله** اذ انما يدعى او قال في شرح المفتاح هذا الخبر الظاهر بالنظر الى ما هو
الشائع في الاستعمال ولا يمنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح انتهى كالا هتاهم

ض

الجزء لكونه مبتدأ والنتيجة على غرضه **قوله** اي للجزء فاللام زائدة لما في ردك لكم على ما ذكره
الرضي في معرفة المقدم واللاحق فان استعمال الفعل اذا كان بحرف الجر وبدونه كثير
مستعمل ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا فهو لازم وما ورد بدون حرف الجر في غير
الاحكام مستعمل بدون حرف الجر كثيرا فهو مستعمل وما ورد به حرف الجر في غير الاحكام
يجعل ضميره للملح مع عدم احتياجه الى توجبه اللام لان الفاعل فيه اللام بغير لام
استدراك **قوله** لا بد من كنى بالضم عن الحاطة بمعنى الحاصرة للبيان **قوله** هذا الكلام يتردد
بالجزء اي بخصوص مع قوله واضح الفلك لان ضمه للخاص عن فرق واما بدونه فملوح
الى جنس الجزاء كونهم حكموا عليهم بالعذاب ثلثي الحظران هذا الكلام يتردد بالجزء
تليها ما ويشعر بان قد حق عليهم العذاب **قوله** فصار المقام مقام ان يتردد الحاطة
ولم يطلب **قوله** اشارة خفية فان التبرج في اللغة الاشارة من بعيد واما كان المراد
لان في بعض الامثلة ليس التبرج الى خصوص الجزاء فان قوله تعالى وصل عليهم تليها اي جنس
الجزء وهو ان في صلوة عليه السلام منقولة لهم وفي قوله انفقوا بكم اي احفظوا انفسكم
عما يضر في الاخرة عقوبة على الاعمال من جعلها ان زلزلة الساعة الى الاموال التي في
ملك الساعة شئ عظيم **قوله** حتى ان النفس يقضي اي المراد ان يترك ما يريد عليها بما ذكره
تردد في الجزاء بغيره بناء على ان الحكم لا يوجد الا في فرد ما يكون نافذة اليه
كأنه مزدود في كنفه اي وتردوه وبما ذكرنا انه قد ما قيل ان سبق الملوح الى
جنس الجزاء مستند في يقضي تأكيده لا تأكيد الجزاء بخصوص هذا كنى ما ذكره ان خالف
عبارة المقام حيث قال تمثيل بين اقسام التبرج وبين اجماعه عنه لعدم التبرج به
اي النفس يقضي تمثيل اي تحلف ليس بين اقسام الحكم الملوح به لاجل التبرج وبين
اجماعه عنه لعدم التبرج به فانه يدل على ان الله وفي الحكم الملوح به بالنظر الى اعتبارها
الاهم الا ان بغير التبرج الى الجنس تليها اي الجزاء بخصوص تدير **قوله** جعل بالفتح علم النبي
عليه السلام وسمة مغيرة واما جعل بالتحريك فهو اسم عبد المازن كذا في القاموس **قوله**
واما على الارض في الناح العرض صوب به بها ناهي وشمس به بها ناهي وناهون
وفي سرت المفتاح للكاشي العارفين هو الذي يضيء السيف ويجزه على فذه عن ما فالاماد
بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على وهم ومعنى كون الرجم موضوعا على عرض ان

ان يكون عرضه الى العدو دون طوله اذ ان قبل عرضه وثقله واقع على الشئ بخلاف
ما اذا كان منوعا فان ثقل طوله واقع عليه **قوله** ان بني ثعلبة بنهم رماح وبعده
فصل احدث الدهر لنا نكتة ام هل رقت ام شقيق سلاح وقوله رقت من الرقبة
والمراد عن سلاح سلاحنا وقد حذف الضم في شقيق السلاح وقوله رقت من الرقبة
ان القائل داخل في بني عمه بنحاطة بهذا الكلام فظهر كونه القائل من الغيبة الى
الخطاب بل ريبه بل في جاستبقا ايضا التفات على رأي السكاكي وانه حكاية كلام
صدر من شخصي عند نجني شقيق لم يربني عمه وليس في عمه وليس في ذلك التفات
لعدم بين التبرج وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشئ **قوله** يستفاد ان
الحال لا يكون حالي الذهن عن تصور الذهن السلاح للعدو والمردود فيه لا يترك
التبرج للجزء ولا القفالة الى السلاح **قوله** لان غاياتهم اه لان المراد لا يكون معنى
والحالي لعدم تصور الموت والاحوال التي بعده لا اعتراض له عنه **قوله** ظاهر التبرج
اي المتبادر من ابراده بعد الفاعلة انه مثال **قوله** فان قيلاه ظاهره ابطال لكونه
تمثيلا لكون معارضة ويجوز ان يكون مناسبا **قوله** لكثرة المتباين فان
فيه متحقق في نفس الامر من المتكلمين معلوم للمحكم فلا يصح تقي الرب عنه في نفس
الامر باعتبار علم المحكم فضل عن ان يؤكد ان التأكيد له نفع انكار الحاطة بل الحكم
الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المحكم **قوله** مما اكد فيه الحكم بالتكرار فالحكم في كل واحد
من الحكمين مؤكدا بالآخر لا يخفى في المال وان كان اطلاق المؤكد في الامتطاح
على الثانية **قوله** ويكون على مقتضى الظاهر لورود الكلام تركه للشكر ولا ثم انه من قبيل
جعل المنكر كونه هذا ان قرر السؤال معا وان جعل معارضة فتقول والاصل ان يكون
الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقديرين ان يجوز ان يكون من قبيل تمثيل المنكر
مترلة المتردد والتأكيد لانه متردد فلا يكون على مقتضى الظاهر **قوله** بل مقتضى
على قوله التمثيل لا يبادر به واضراب عن السؤال الى توجبه المنى بانه نظر للقاعدة
السابقة وليس مثاله في كلام في قوله التبرج لاجل اي لاجل تبرج وجود الشئ
مترلة عدمه في كل منهما بناء على ما قبله **قوله** انما في الرب يعني ان ظاهر الكلام
بغير صحيح والتأويل لصحيح كونه نظيره كونه مثالا فاضراب عن السائل عن عدم صحة

يب

التمثيل الى صحة التفسير غير موجبة وبهذا علم ان اعادة ما ذكر في السؤال ليس مستظا
 لما وقع على ان مستظا و ايراد الكلام ينفع كلام اخر ولا يعلق للتأويل الثاني بالاول
قوله و لا يكون مثالا له قبل اذ انضم اليه باعتبار ارجحان يقال هذا الحكم اعني وجود
 وجود الرب بمثاله عدمه لما ينكره المرتابون لانكار وجوده والمزيل يجب التاكيد
 وتركه لتزليل المنكر مثله غيره فيكون مثالا لقول هذا التفسير غير معدوم للمزايير
 قبل انقلبه هذا الكلام فكيف يتصور انكاره مع اياه والقول بان انكاره مع هذا الحكم
 باعتبار مناه اعني وجوده والمزيل وجوب التاكيد فيه باعتبار وجوب التاكيد في مناه
 مما لا يضر به ما قل وما قيل في جوابه ان المثال لا يكون مثالا بخر وهذا التفسير
 وهذا لا ينافي كونه مثالا لانضم اعتبارا اخر معه فليس شئ لان المنى صحة كونه مثالا باي
 طريق كان وكذا الجواب بان بعد التزليل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح ضم اعتبار
 اخر يكون مرتبا على وجود الرب فان صيرورة معدوما تزيلا لا ينافي وجوده حقيقيا
قوله فاشاراه الاظهر ان يقال معنى ما اريد معنى الرب ان احد الابرئاب فيما انما
 الشئ اي انما المراد بالثاني كونه محلا للرب والتعبير بالفعل عن ارادة شائع **قوله** في
 حكم صحيح وخوطل به كل انسان بل الجح ايضا بصدره بالقرآن وبغيره كونه في عند
 الله وان الخي لم ينفى من تعلق الكلام هو النبي عليه السلام لما يبدل عليه الكافي في ذلك
 وفي قوله فما ما انزل اليك وما انزل من قبلك فانه قد وقع ما قيل ان الخاطب بهذا الحكم
 وهو النبي واصحابه وهم غير منكرين له فلا يجب تاكيد فانه مشاهة عدم الفرق بين
 معنى الخي لم ينفى في الكلام وينوجب اليه الكلام ويقصده منه كيف ولو كان هو
 النبي عليه السلام واصحابه لم يكن هذا الكلام لا فائدة للحكم ولا لازمه **قوله** بل يعني وبمعنى
 ان معناه ذلك لانه كناية عنه كما وهم فاعترض بان الكناية ببلغ من صريح فليكون فيه
 تأكيد على ان ايراد الحكم يعارض الكناية لم يبدوه من طريق تأكيد الحكم لرد الاحكام فان الحكم
 بلا يكون ارفع في الغلب كونه كدوى الشئ بالبينه لا اوك **قوله** وهو انه يعني ان نجما
 اجازة وليس وكون مزاني به صا فامس واما المعجرات و ليس اخر لان المجموع وليس
 واحد منها وليس مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل باعتبار كثرة المنكرين و
 لكل واحد دليلان **قوله** ما في هذا الجواب وهو ان احد الابرئاب فيه كما خرج به في حاشيته

في حاشيته الكافي فحق على هذا الوجه ان احد الابرئاب فيه **قوله** ان المذكور اي
 المذكور انه بمثاله التاكيد المعنوي وهو انما يمكن يكون لدفع التجوز من قبل التكرار
 اللفظي حتى يكون مفيد التاكيد للحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجمل المذكور لا
 بد ان تكون مقرونة للجمل الاول واللام كمن مؤكدة فان اختلفت معانيها كانت
 بمثاله التاكيد اللفظي فيقصر الحكم واجب في كليهما الا انه فيما عدا بمثاله التاكيد المعنوي
 باعتبار حاصل معنيهما وفيما عدا بمثاله التاكيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا
 ان يقال مراد الجيب انه لا يكون من قبل التكرار المفيد لتاكيد الحكم صريحا الا ان في رد الاحكام
 وما قيل ان الجواب الى اسم طاعة الاشكال السؤال ان يقال ان التمثيل على قول من لا يجعل
 لاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الوصل والفصل فيشئ على
 محتاره من ان لاريب فيه جملة مستقلة فليس شئ لانه على تقدير كونه خبرا يكون جملة ذ
 الكتاب لاريب فيه مستقلة على تاكيد الحكم لتكرار الاسناد كما زيد فربما سوا كان داخل
 في المقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ عبد الفاهرا ولا كما هو مذهب البعض فان قدس سره
 كما صرح به فيما بعد اقول صرح ايضا فيما بعد ان التاكيد في خبر جائي الرجلان كل واحد
 نوعم ان يكون الجائي واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سره او التحقيق ان التاكيد
 المعنوي بدفع السر هو المخصوص وهو ان يكون ذكر المتيقن سرهما عما يخالفه في الافراد والتشبه
 والجمع ولا بدفع كونهما سرهما عما يخالفه فيها مثل انفسه قولنا جاد زيد نف من رفعه ان
 يكون زيد سرهما من التشبه والجمع ولا بدفع عن كونه سرهما عن عمر وكذا كلاهما بدفع عن
 يكون ذكر للتبوت بطريق السر هو الجمع والمفرد ولا بدفع عن مثنى اخر غير المذكور وكذا
 عن ان يكون ذكر المتيقن سرهما عما لا جرد له ولا بدفع عن ذي جزه غير متيقن **قوله** فلان
 ما هو بمثاله قد عرفت الفرق بين تاكيد المعنوي وبين ما هو بمثاله في ان الاول لا يرفع
 السر هو الثاني بدفع كونه مقرا للحكم **قوله** لكن المذكور اه لعل المذكور في ذلك انما
 مبنى على الاضحية فيه راجع الى الحكم المذكور بذلك الكتاب اي لاريب فيه بوجه من الوجوه
 لامن حيث اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا غاية للكلام ببلغ
 من عدم الربيب فيه بوجه من الوجوه فيكون كسبا بالغاية الكمال فيكون تاكيد المعنوي
 لذلك الكتاب لا خلاصا من حيث المعنى والحل وجهره والتمثيل بكيفية الاحتمال ولا

لك

ولا يجب كونه نقابة **قوله** كناية عن الكمال لانه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام لا
المشتغل على المقصود وهو المقام الذي يناسبه بحسب ما مع عدم قرينة مانع عن ارادته بل
استعمل اللفظ فيه وقصد منه لتفصيل منه الى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب
منزلة المقام المناسب وهذا التفسير هو المقصود والاصل ومحط الفائدة والصدق
والكذب كما يوشان الكناية هذا ان اريد بالكناية المعنى المصدري ونفس الكلام الدال
على المقام المناسب اريد بها المعنى الاسمي **قوله** لان هذا المعنى اي تنزيل المقام المحقق
منزلة المقام مما يلزم اي يتبع ايراد الكلام مثله على الوجه المخصوص اي الكيفية المخصوصة
من التاكيد وتركه اي يتبعه في الكلام على الكيفية المخصوصة بناء على ان محط الفائدة
هو القيد لتبدل الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينقل منه الى تنزيل
المقام المحقق الغير المناسب منزله وليس المراد ان انقضى ايراد الكلام تابع لتنزيل المذكور
ولازمه حتى يرد وما اورد السيد من ان كون احد فعل المتكلم تابعا لفعل اخر لا يجب
صحة كونه كناية اصطلاحية **قوله** عن الكمال فقلنا الاسماء حتى كناية بلا واسطة عن
جعل انكاره كلاً انكار لان خلافاً له يدل عليه ترك التاكيد في ذلك القول يتبع
التنزيل المذكور وكناية عن وجود المزين بواسطة لان التنزيل المذكور يتبع وجود المزين
قوله لان سوق الكلام اه اي ذكره مع المتكرر مثلاً على ترك التاكيد الذي هو وصفة
الحالي يدل على الخللا دعائي الذي يتبع التنزيل المذكور وينقل منه اليه والى ما يتبعه و
هو وجود المزين نقوله الى هذا المعنى اشارة الى مجموع الجمل المذكور وينقل منه اليه الى
ما يتبعه وهو وجود المزين نقوله الى هذا المعنى اشارة الى مجموع الجمل المذكور ووجود
المزين **قوله** اذ ليس هناك اه فلا يخفى الكناية لابل المعنى المصدري ولا بمعنى نفس اللفظ
فان قيل ان هذا انزجبه كلام السكاكي على مقتضى تعريفه كناية ويمكن توجيهه على تقدير
كونه نفس اللفظ بان قوله ايراد الكلام الكلام المورد ومعنى قوله يلزم ايراد الكلام
معنى الكلام المورد ومعنى كلامه سوق الكلام مع المتكرر الكلام المسوق فعل هذا الابرار
اعتراض السيد بقوله ليس شئ لان مقصود السيد المباحث ان الشئ ما اثبت للزوم
الاجبة الطليعية وليس هو هنا استعمال اللفظ اللازم والاتقان انه الى ملزومه لانه لا
يصح هذا التعرّج به على تقدير كونه عبارة عن نفس اللفظ **قوله** يرد كلامه عبارة اه وال

وان امكن توجيهه بان يقال مراد ان اخرج الكلام على خلاف مقتضى اللفظ اذ وقع
في علم البيان بذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم فانه ايضا اخرج الكلام
على خلاف مقتضى اللفظ يسمى بالكناية وليس المراد ان المبحوث عنه هو هنا بطلان الكناية
ويؤيده تقديم الجار والمجرور اعني في علم البيان على ما يسمى وكون التسمية بمعنى
الوضع هو المبدأ ودون الاطلاق **قوله** والوجه اي البالغ في الوجاهة واشارة الى صحة
وجه الشئ في الجملة بناء على ما قلنا **قوله** ان ما منه يستلزم خلوه عنه وهو عدم جريه
على موجب العلم وانما قال ادعاء عدم الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر **قوله**
اعني عدم الانكار اي عدم الانكار المطلق اللازم للمدلول العرفي للكلام المجرد اعني لانه
لا عدم الانكار مطلقا المحقق في صورة الخلوه العلم حتى يرد ان يلزم ان يكون الغناء
الكلام المجرد الى العالم على مقتضى اللفظ فادع **قوله** واريد به ما يستلزمه ان اراد انه اراد
به ما يستلزمه بلا واسطة فيرد عليه انه لا حاجة الى التنزيل وجعل انكاره كلاً انكار مع
ان القوم مرخو بذكره وان المقصد المتكلم من الفا كلام مجرد الدلالة على وقوع
الحكم وعدم الاعتداد بانكار المخاطب لا مجرد الدلالة وعلى وجود الانكار المزيل وان
اراد انه اريد به ما يستلزمه بواسطة ان دلالة الكلام المجرد على عدم الانكار يستلزم
جعل انكاره كلاً انكار فهو غير ما ذكره الشارح والمراد بالاستلزام الاستبعاد بناء
على ان السكاكي يشترط في الكناية ان يكون الاستبعاد من التابيع الى الجنس وانما لم يقل
هو هنا ادعاء لتحقيق الاستبعاد في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لا وجوده من الانكار
يستتبع عدم الانكار **قوله** يستلزم انكاره ادعاء وان في الواقع ملازمة اماره
الانكار لازماً وتابعا ولا انكار والتابع المذكور بناء على ان وجود الامور الحقيقية
في العرف مبني على وجود امارتها ولذا يحكم بكفر من بوجه فيه امارته الكفر وبإيمان
من بوجه فيه امارته فانه قد ما قيل ان الاستلزام هو هنا بالنعكس **قوله** فهو اعراض
اصليه كما مر سابقا متفوقا من الشئ ان المعان الاول مطروحة في الطريق وان كان
الكلام الذي يسوقه معنى ثان ملحق باصنافه لثبوتها وكونها من مستنبطات التركيب بعد
اعتبارها بما فيها الاصلية لا ينافي كونها اعراضا اصلية كما دعي في قوله في اعراض
اصليه اشارة الى ان اخرج الكلام على مقتضى اللفظ كناية عن الصفة كما صرح به في شرح

المفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم وعدم التردد وعدم الانكار لا غير النسبة كما وضع
من قوله مع بقرينة ذكره سابق **قوله** ونظير ذلك انه قال في المفتاح وتقرير كون
الاخراج على مقتضى الظن كناية عما لم او حام حوله احد الا انه ذكر صاحب باب الامر
في شرح قول الشافعي فاستفدت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام لا
لا ينبغي الى اخر ما انتهى ويعلم منه ان تقريره كونه كناية على وقوع عبارة صاحب
السبب اشارة الى ما هو محل لغيره من هذه العبارة بل تفاوت فان صح احدهما
صح الآخر والا فلا وانما قال في نظيره ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه الاستدلال
الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وان الجملة
المستأنفة الغريبة مخرج الى السؤال وصلاح **قوله** ولما كانت الامثلة او اشارة
الى ان قوله ومثله اعتبارها النفي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارها النفي وذلك
لان الاعتبار المذكورة فيما سبق لا يخرج الكلام على مقتضى الظن وعلى خلافه غاية التخصيص
بشيء من باب الاشارة الى اوجه التخصيص في الامثلة نعم الامثلة لرفع توهم اختصاصها
بالاعتبار بان ثبات سببها اذا فهمت ايراد مثال النوع واحد من النفي وما ذكره من كون
لما في الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارا بالاثبات ونسب عليها اعتبارا بالنفي كقولك
ليس زيد او ما زيد مطلقا او مطلقا او ما ينطلق زيد او ما ينطلق زيد او ما كان
زيد مطلقا او ما كان زيد ينطلق ولا ينطلق زيد ولى ينطلق زيد والله ما ينطلق او
ما ان ينطلق زيد انتهى حيث اكتفى بايراد الامثلة **قوله** وكذا الجواب عن ان كيد اي كيد
ان يكون كل واحد من المخاطب على بينة بقوله وقد يترك تأكيد الحكم **قوله** او دلالات
اي تحققي او متعدي **قوله** ولا يجب كل كلامه نعم بعد التخصيص بان الزيادة اعتبارا
بما لا **قوله** ان يكون الفرض منه رد الانكار او اي نفيا شك او رد الانكار بقرينة
ذكره فيما سبق بعبارة من صفة الاحتمال **قوله** للدلالة او من استبعاد وقوعه في
بإدخال ان وليس المنطوق فيه حال المخاطب اصلاح ثم انه يتولد من الاستبعاد التخصيص
والخبر بالبرية وبذلك مما يناسب المقام وهذا معنى قوله انه لا يشاء الخسر
والخون لانه موضوع له اولاً يؤكد الاشياء بان قوله كان في الحكم كان الاصل
نافعه جزاء انه لا يكون والاخر بان تامة ان كيد الفعل **قوله** كان في الامر

ما يرى كان تامة ومن الامر حال من نرى بيان له وليست نافعه ومن الامر خبر لان
من بيانه ولم يجره كونه خبرا صريحاً في شرح المكشاف **قوله** جزائي ما ترى بد
من جزائي او بيان له او مفعول ثان بفعل يتضمن معنى الجملة **قوله** ان خبر ان لا وجه
الحسن ان خبر ان لا يستعمل مقام الاجمال ثم التخصيص لا اعتناء المتكلم بشان الحكم
وتقريره في ذهن السامع وان المفعول للتأكيد او خبره **قوله** بل لا يسمع عطف بحسب
المعنى لا بحسب به واما اصل بل لا يسمع في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المنفية
بشرطية او غلبة ثابته عليه التمثيل وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وهذا لا
فلا يرد بخلافه احد على تقدير كون الخبر للشان **قوله** ثم يثبت الشكوه او لان كلمة
ان كونه مشبهة ومتضمنة لمعنى الفعل تقديمه كقيد الفعل فيصح وقوع الشكوه بعد
كالفعل **قوله** مبتدأ اي محلا للمنافاة حيث اللفظ يكون اسماً ان **قوله** او لم يجز اي
بل لم يجز وانما اورد كلمة قطعا للمنافاة كذا اقل عنه يعني ان مقصد الشيخ بالجرم بعد
الجواز بدليل ما بعده من قوله لانها الخاصة له والمكلفة وبذلك والمرجحة عنه الا انه
رد كلمة او دفعا للمنافاة بانه ان لم توجد القرينة لا يجوز الخلاف وانه وجوب
يجوز في غير ما ايضا وليس الملام ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان بمعنى بل
باقية **قوله** وقد يترك او بيان كلمة المذكورة بقوله ولا يجب في كل كلام متروكة او على
ترتيب اللفظ لئلا ان كلام الشيخ بيان لقوله لا يخبر فائدة او وحاصل ان تأكيد
وتركه كما يكون اجمالا الى ان يربط يكون اجمالا الى المتكلم فالتأكيد لا يظهر من خبره
وكونه رجحانه بلفظ السامع بالقبول ويعني اليه بشرا به او فالفهم خبير بالان
وترك ان كيد بعد ما **قوله** غير معتقد اي الحكم واذا لم يكن معتقدا لا يكون له دفع
واعتماد عند المتكلم فلا يفقد تأكيد وتقريره وانما ينكلمه بضرورة وبهذا ظهر ان
ان يكون من تنزيل المنكر على ما وجه لان التبريد المذكور اعما يكون لادعاء ان ذلك الحكم
بين لا ينبغي ان ينكر بوجوده المزيل فهذا اعما يكون في حكم يكون للمتكلم مزيد اعتناء
بشانه **قوله** على لفظ التأكيد بخلاف ما اذا اورد غير متروكة فانه لا يقول **قوله**
ويؤكد الحكم المسلم بين المتكلم والمخاطب فلا يمكن جملة من ليس جعلت المنكر منزلة
للملابسة اعادة الانكار فانه بعد العلم بخبره لا اعتداد بالماضي **قوله** ليس ما خاطب

عبارة الكشاف فان قلت لم كان في طهرهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشيا طهرهم بالسنة
محقة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين اه فقولهم لانهم في ادعاء حدوث الامانة
وليس في طهرهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الامانة والمفيدة بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث واما ترك التاكيد المستفاد من قولهم بالجملة الفعلية
فقط فمجرد تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محقة بان فذلك قول لان ادعاء انهم او
حديثون فيه **قوله** جديرا بالقوى الكلامية نقل عنه يعني ليسوا في ادعاء معنى يكون
جديرا بالكلام القوي المؤكد فكيف بالاقوى الاؤكد والظان لم يقصد بالاقوى
التفصيل على كلام قوي برشدك الى هذا جعل في طبة اخوانهم مظنة للتحقيق و
مسنة للتاكيد انهم يريدون ما يريدون ان الفعل المقتضى يقتضي اشتراك الكلامين
في القوة مع انه لا قوة في قولهم امنا وشهد بان في طبة المؤمنين جديرا الكلام
القوي والدليل يدل على كلام عدم كونه جديرا بالكلام القوي وحاصل الترجية
الاول ان النفي المستفاد من ليس متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فالاندفع البار
الثاني واختار صيغة التفضيل لكون قولهم انا معكم اقوى حيث اني بالاسمية الحقيقة
المحقة بان مع التاكيد بقولهم انا نحن مستهزون وان الفعل المضاف مستعمل لل
للزيادة المعلقة بشيئا به بقوله بالاقوى الاؤكد حيث لم يذكر المفضل عليه الا بالاقوى
على ما اضيف اليه فلا يقتضي الاشتراك في اصل المعنى كما بين في تحريرونا نرفع الابرار الا
وحاصل الترجية الثاني صيغة التفضيل مجردة عن معنى التفضيل وصيغة المضاف بحيث
بمعنى اصل الفعل نفسه عليه في التفسيرين وشرحه للعلامة المهرى والدليل على ذلك
انه اثبت في في طبة الشياطين مجردة القوة والتاكيد الى الزيادة في زمانه في الابرار
مع **قوله** لان ادعاء انهم اجدون فيه لم يقل لاني ادعاء تخفى الامانة وتقررو
مع ان المستفاد من التاكيد اشارة الى ان تخفى الامانة وتاكيد كناية عن كونهم او
حديثين فيه مفارقيين عن اخوانهم في تلك الصفة بدل عليه قوله لاخوانهم انا معكم
قوله اما لان انفسهم اه وليس في الادعاء المذكور وهو محل ستمشها والشجب فيهم
منه ان ترك التاكيد فيه لعدم المساعدة او عدم الرواج **قوله** واما في طبة عطف
على قوله ليس ما خاطبوا به **قوله** بالاثبات على اليهودية اشارة الى وجه ابرار الامة

الاسمية قوله فهم فيه على صدق رغبة والجملة خبر في طبة والاعاءة في اي زمانا وفيه متعلق
برغبة فهم في ذلك الخاطبة على صدق رغبة في الاختيار بالاثبات على اليهودية **قوله** مظنة
بكمرة الظاهر مكان والقياس الفصح كسر واما فاجبه وبين المصدر اي في موضع بظن في
التحقيق **قوله** مبينة للتاكيد اي موضع يقال فيه ان يؤكد في الاساس نلان مبينة لخر
اي يقال فيه خبر وفي الفائق وحققها انها مفعلة من معنى ان التاكيد غير مشقة من
لفظها لان الحروف لا يشتق منها وانما صممت حروف تركها لا بصلاح الدلالة على ما
فيها والمعنى مكان بقول القائل انه كذا ولو اشتق من لفظها بعد ما جعل اسما كان قولها
انهم ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم عدم انفكاك من غير حيث
اظهرت الكلمة ولم يقبهوه بما علة **قوله** وقد يؤكد اه اي قد يكتفي بالخبر
بالنسبة الى لازم القاعدة **قوله** وعليه قوله في التاكيد لكون الرد موافقا للردود **قوله**
لذلك الامر اه اي لردفه ايهام رجوع التاكيد المدلول بقوله نعم ان المناهقين الكاذبين
الى كونه رسول الله لان قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم القاعدة اي والله يعلم اننا عالمون
مصدقون بانك رسول الله لانك يكون تأكيدا لقولهم نشهد بانك لرسول الله فلا يصح
عطفه بالادعاء عليه **قوله** ثم التمساد مطلقا اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال لسان المشتاق
والصدر في تعريف الحقيقة والمجاز والاصل ان يكون المقسم مطلقا والنوع في جميع الخلق
والاشياء لردفه توهم تخفيضه او الماد بالخبر اعم منه ان يكون عربيا او غريبا **قوله** اه
لذلك بعد اه يعني لو ذكر المفسر لكان مقتضى الرجوع الى الاسناد والخبر لانه المذكور عربيا
فدل عنه الى لفظ لكون هذا العدول قرينة على ان الماد به غير الاول وقولهم المعرنة اذ
اعيدت موقفة فان الثاني بين الاول ليس على طائفة بل مفيدة بما اذا خلا عنه في المعنى
نفس عليه التوكيد ويحيى في بحث النسبة ايضا **قوله** لان من التمساد اه يعني لو قال بكلمة
اما لان ادعاء الطرفين التفسيرين وليس كذلك فاقبل انه يجوز ان يكون كلمة اما المنع للجمع
لانه في الكلام مشاؤه عدم العلم بفائدة التفسير على انه يكفي في العدول توهم منه الخلو
لا يجب ان يكون نصا فيه **قوله** بعضه حقيقة اشار الى ان زينا وبطل البعض مبتدأ وما
بعده خبره لانه محط الفائدة كما حفظ في شرح الكشاف **قوله** يعني اذ يدع ما يبرأ
من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة من مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى

قوله

غيره مما يكون مستقداً من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل مسبب الى
 قضية المتكلم ومغرضاً اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجازاً والعائد الى الواضع تعيين المتكلم
 وانه اثبات الحدوث المفترق بالزمان للفاعل قوله انه من الاحوال المذكورة اه يعني انهما
 من الاحوال التي مطابقها للفظ مقتضى الحال كالتأكيد والتجريد فتذكر احداهما في المعاني
 دون الاخر فكلم قوله لان علم المعاني اه يعني انه يكون من الاحوال المذكورة لا يكفي في
 ادخالها في المعاني بل لابد ان يكون البحث من جهة المطابقة كما هو البحث عنهما ليس
 من هذه الجهة اذ لا بحث في الوجود المعقبة لا براء الحقيقة والمجاز **قوله** والاي وان
 لم يعتبر للشيئية لم يدخل التعيين ايضاً في المعاني **قوله** اسناد الفعل اي نسبة مطلقاً
 نافعة كانت او مامة خبرية او انشائية خفية او مقدرة صريحة الفاضل للاركان في
 توقيف الفاعل على اسناد اليه الفعل فيدخل نسبة المصدر والاشتغال الى فواعلهما **قوله**
 اي شئ نسبها بفكرة لان التعيين غير مقصود ولذا قال في الجواز اي ما ليس له متعلق
 بالقرينة الفاعل **قوله** توضح ما ذكره هذا التوضيح مناف لما سبق في قوله الشبه و
 جوابه ان ما عند المتكلم اعلم من ان يكون عنده في الحقيقة او في الظاهر بدل على
 عدم تبادر كونه في الواقع فالعرب الى يقال ان ما هو له بحسب الامر ان يكون
 محوله في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم تبادر نصاً فيما
 عنده فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد بحسب الامر ان يكون عند المتكلم
 في الاعتقاد في الحقيقة وان يكون في الظاهر فيعتبر التقييد بقوله في الظاهر نصاً وادخل
 فيه ما يطابق الاعتقاد في الحقيقة **قوله** بان ينصب ادنى مدار الحقيقة والمجاز يعني
 نصب المتكلم للقرينة وملاحظة امر احق بامتناع الامر على وجوده فلذا اعتبر بانه نصب
 القرينة وقارة بوجودها كما سياتي من قوله لوجود القرينة **قوله** ووصف له سرّاً كان قائماً
 به كاللا وصفه الموجود او منزهة عنه كاللا وصفه الاعتبارية **قوله** وحقق ان سنده
 اليه اي نسب اليه سراً في حمل عليه او لا كما مر به ففائدة دفع توهم حمل الوصف
 على التميز **قوله** وبطابق الواقع فقط لا الاعتقاد ولكن يكون مطابقاً في الظاهر
 كما يشهد به آخر كلامه **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها اه اعني القيد لانه اذا كان
 الخاطب عارفاً بحاله او يكون المتكلم مغفراً حاله لم كان كلامه المذكور مجازاً غير ان

من الاعتقاد والتعيين فبين عدم العرفان والاعتقاد عموم من وجه ادعاهم عرفان الخاطب
 بجامع اظهار التكلم وانهما المتكلم بجامع عرفان الخاطب فاحد القيدين لا يعني غير الآخر
 كما وهم **قوله** وهذا المعنى غير المذكور في المتن فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة هي
 العقلية مختصة في الاسم الثلاثة لكون المقام مقام البيان قال المصنف في الايضاح بان
 الحقيقة العقلية اربعة اضراب واورداً امثلة الاربعة وعندك ان هذا المثال مندرج في
 المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يجزى انت مقتضاه لم يجزى
 سواء كان مطابقاً للواقع او لا فيكون مثلاً للقيدين ما لا يطابق شيئاً منهما وما
 ما يطابق الواقع دون الاعتقاد والاشتباه الا بصلاح حيث صرح في بيان الرابع **قوله**
 الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون الخاطب وانت ان الاثرين بالمتن الاخطار
 والادراج **قوله** بتقديم المسند فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي قد يفيد المحذور
 احرازهما اذا كان ادنى نسبة تامل لان الخاطب اذا لم يكن عالماً بانه لم يجزى يجوز ان
 عالماً بان المتكلم يعتقد انه لم يجزى فالمشايخ من المجاز لوجود القرينة الصارفة اعني
 علم الخاطب بعلم المتكلم انه لم يجزى ولا دخل في القرينة لكون الخاطب ايضاً عالماً بانه لم
 يجزى موافقاً للمتكلم قوله هذا انما بينهم اذا كان المراد بقوله انت تعلم انت تعتقد
 كان للواقع او لا **قوله** وقد علمت ان يكون المثال المذكور داخل في هذا المثال
 والث لا يرتفع ويريد بالمعنى المشهور في المعبرية المطابقة بما لا يوضح ويحجب
 علم الخاطب بان المتكلم عالماً بانه لم يجزى مستلزماً لعلمه بانه لم يجزى لان العلم بطبيعة
 الحكم للواضع يستلزم الاعتقاد بذلك الحكم فلا يمكن علم الخاطب بان المتكلم عالم بانه لم
 يجزى **قوله** لوجود القرينة الصارفة وعلم الخاطب بان المتكلم عالم بحجبه وقد عرفت ان
 نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون المتكلم عالماً بان الخاطب
 عالم بان المتكلم عالم بانه لم يجزى تحقيقاً حاله منه فيكون السناد الى ما هو له بحسب الظاهر
 نصب القرينة **قوله** انما يكره من قوله العقل والكياسة وكثرة الباطنة والخاتمة **قوله**
 في المشهور فيده لانه في اللغة العقلية يقال سري عن شئ اذا غفل عنه وذهب قلبه الى
 غيره كما في الفاموس **قوله** يتصور في الثانية حاله ثالثة هذه الحالة انما يتصور بالظن
 الى حال الخاطب لانه لا يعلم حال المتكلم ولما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلم

الاختصار

بف

الا سواد النسب او الموضع ان المتكلم عالم بانه لم يجز قبل الشك في خبر قوله صلى الله عليه وسلم
اه اى المركب الذى انيد به عند المتكلم من نسبة فيه سواء كان ثامنه او غير ثامنه كذا في شرح
المصنف الشريف يشتمل الحقيقة العقلية التى باقية امرت قوله كل جملة وضعها اى بها
على ان الحكم اى النسبة المفاده بها كاش على الوجه الذى هو كاش على ذلك الوجه عند
العقل وقوله واقع موقعه جز بعد جز لا شارة الى وجه التسمية اى ان الحكم المفاده بها
واقع موقعه الذى له عند العقل قوله محال لا يلتفت اليه اذ يترك قيد في التعريف فحل
بناء على ما فهم مما ذكر في تعريف مقابلة لا يليق بالترديد نعم ذلك يكون في الخطايا
والخاوية **قوله** اعم من ان يكون اه اى ما عند المتكلم بحيث ان يكون معناه ما عند المتكلم
في الحقيقة ويجوز ان يكون ما عند في اللفظ وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى
يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر يتم الجواب عن عدم المناكحة والافرا
بقوله بل دلالة لرفع لزوم الابرار في الخلا واثبات دخول ما ذكره في الحد فعني قوله
اعم الشمول على سبيل البدل وليس معناه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده في الحكم
الحقيقة اعم من ان يكون في اللفظ او لا وكذا ما عنده في اللفظ اعم من ان يكون في الحقيقة
او لا فيسما عموم وخصوص في وجه وان كان شاملا لهما يلزم ان يكون ما عنده
في الحقيقة فقط دون اللفظ اذ خلا في الحقيقة مع انه مجاز وبحسب الحاجة الى انه لو رددنا
عليه ضرب عنه بقوله بل دلالة ادلتا وجه فانه اعتراف بالسند انك التعرض للعموم في
الجواب **قوله** في انصف من نق اه الا انصاف لفظ ما بعد عند المتكلم لا بد الا على ثبوت
عنده وحصوله في ذهنه في الجملة واما كونه معقدا اياه فانما يستفاد من كون اللفظ
عنوان الباطن وهذا كان رسول الله عليه السلام يحكم من تعلق بكلمة التوحيد عالم به
نفاذ **قوله** يفهم هذا الفهم مستفاد من كون الفاعل مجزعا بينا لا ادى اليه راية لا
من اللفظ عند ان حقيقته **قوله** لا يفرح اه لم يجز الشك عدم الاطلاع وبل على
عدم التبادر مطلقا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه **قوله** يفهم اه الا انهم كل
لمحت فانه كالتفهم العيني الى الجارية والابرة فانه ترديد في المعنيين وليس هو انهم
يقرب الى مشترك ليحصل الاتفاق كالتفهم اللاحقة الى المجردة والحدود والمطابقة قوله
على معنى ثالث اه وهو ما يطلع عليه هذا اللفظ ولا يخفى انه تكلف **قوله** نسبة ايهما

تبادرهما والنبادور بامر خارج عن اللفظ لا يدل على كونه حقيقة في التبادر **قوله**
المجاز العقلي اما اسناد اه لا يترجم هذا السؤال عندي فانه مخرج في المصنف بان المجاز
العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المفاده بها عن موضعه في العقل بفرض ان
ولاشك ان الحكم المفاد بقوله انما من اقبال وادبار وهو الحكم بالاخذ بين الناس
والاقبال والادبار كما نراها ونحسب فيها فهو مجاز لا شبهة فيه فقول السعدان
المجاز العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند
الاصحاب غير صحيح وكونه عند المتكلم كذلك لا ينفع لان الشك مفروض على تعريفه للحقيقة
بانه يدخل فيه ما هو مجاز عند القوم وهو غير مانع **قوله** قلت اه خلاصة الجواب ان الثاني
يتم ما هو له بهذا السناد المحلى وان كان ما هو له بالسناد اليقيني وفيه ان التبادر
ان يستدل الى ما هو له الى غير ما هو له كونه ما هو له ويترجم ما هو له بالسناد **قوله** كما نراها
نحسب اه فالحكم المفاد بقولنا خلا ما عند العقل فيكون مجازا عقليا **قوله** عبارة عن
الملازمة اذ لا معنى لاسناد العقل الى ما قلنا به اصل **قوله** اى الى فاعل او مفعول اى
الى فاعل كخبري بما جئنا به من المبتدأ بقوله هو له اى الفعل كاش له وحقق ان يستداه
فخرج المجاز لانه اسناد الى فاعل او مفعول كخبري بما هو له وحقق ان يستداه **قوله** على
ما صرح به اى القرينة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قال فاسناد الى
الفاعل والمفعول به اذا كانا مبيها حقيقة واما ما قيل لا يلتفت الى امثال ذلك
في التعريف على ما سبق توهم منشأ عدم التبيين لا سببي **قوله** وقد اشار الى نفسه
التعريفين بقوله ولم يلابس شي فانه اذا كان تعريفا لهما كان من تميزها وكذا ما
فيل ان اللازم مما صرح به ان السناد الى الفاعل او المفعول حقيقة لا ان كل حقيقة
اسناد الى الفاعل فانه يحل مما صرح به قرينة على ارادة الفاعل او المفعول به من كلمة ما
واما كون كل حقيقة اسناد الى الفاعل فلازم من مساواة اللفظ للحدود وكذا ما قيل
ان المراد فيما سبق الفاعل او المفعول به الحقيقة لان السناد الى الفاعل والمفعول
به الخبرين مختص في المجاز ايضا وحررها الخبرين ليخرج المبتدأ خلا بفتح كونه قرينة
لان المراد بهما فيما سبق الفاعل والمفعول به الخبرين كما هو المتبادر وسببي بيانه
فقد برهانه فندرك فيه الاقدام وخطب فيه الاقواس **قوله** والسناد الى المبتدأ اه قيل

وبل

ان كان قول الشيخ حجة على المصنف فلا يندفع الاعتراض بان الاستناد الى المبتدأ ليس
بحقيقة ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله وكذلك وكذا قول
الشيخ اه وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف عليه وليس بشئ لان ما سبق سند له
عدم تسمية القدم لقولنا الاستناد جسم حقيقة ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية
في التسمية وترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف على رأي القدم واما قولنا
فالمقصود اثبات عدم تعريف به قول بعض المجازات فيه وذلك انما يتم اذا
كان قائما بكونه مجازا بغيره مخرج بخروجه عن الحقيقة والمجاز **قوله** واما الثاني اه يعني
ان ضميره راجع الى الفعل فالمبتدأ وان يكون ذلك الفعل فائما به ووصفا لما
اليه يندرج خروج الخافق المنفية لعدم كون الفعل فائما به فيها ووصفا لما
لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اراد العلم من ان يكون نفس الفعل ووصفا او من حيث
النفي ليشمل تلك الخافق كون الفعل من حيث النفي ووصفا لما يستدل به نفي المجاز
الحقيقة في تعريف الحقيقة **قوله** وحاصل الاشكال اه اراد في الحاصل عموم المساواة
ليست في ان يقال ان التعريف المذكور للخافق المنفية لانه قال ان يستدل وليس
في الخافق الحقيقة الاستناد بل نفيه **قوله** معناه ظاهر وهذا اثبات الفعل لما هو
له **قوله** نفي الفعل عما هو له فاذا اراد ما هو له الفعل ووصفه خرج الخافق الحقيقة فلا
اريد ما نفي الفعل وصف له دخل المجازات المنفية **قوله** وجوابه اه اعتبار الشئ الاول
والمراد ان الفعل مما وصف له خروج على تقدير التجرد عن النفي والاداة واخراج
الاثبات نفي عنه هذا الجواب هو الظاهر وما للحق في اشتراط اليه بعض كتب
وهو ان يظن ان نفي وما ينضمه في معنى الفعل فاذا كان استناده الى ما هو له حقيقة
وان كانا اليه نفي من قولنا ما ربحنا نفيهم مضمون خسرنا نفيهم فيكون
مجازا بخلق ما اذا قلت ما ربحنا نفيهم بل الشاخر نفيهم فان ذلك ليس بقصده
النفي ومضمونه بل بقصده استناد الرجوع وكذا اذا قلت ما نام ليلى بل انما نمت في ليلى
وعلى هذا افسس انما هو خلاصة ان في صورة النفي اذا اراد نفي الاستناد نفي تضمن
استناد النفي كان مجازا لما ربحنا نفيهم ان اراد نفي الرجوع فقط كان حقيقة و
ان اراد اثبات الخسران كان مجازا وكذا امثاله وانما كان المذكور هو جوابا

جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا باعتبار انما هو خلاف
الجواب الحقيقي فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجازا في نفسها لكن باعتبار
الامكان لو اقر انه يلزم على الجواب الظاهري ان يكون مثل قولنا ما ربحنا نفيهم بل
الشاخر نفيهم مجازا لان اثباته مجازا لا نالنا ثم ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجازا
ورد على اثباته فهو حقيقة كاذبة قال شئ في شرح الكشاف ان الاستناد الى المجاز
في قوله ما ربحنا نفيهم عدم الرجوع كناية عن الخسران لانه ينسب الفعل ثم يدخل
النفي مثل ما ربحنا نفيهم بل الشاخر نفيهم لانه ليس في المجاز في شئ مثل ما ربحنا
ما صام نهارا بمعنى افطر وما نام ليلى بمعنى سهر فهو مجاز بخلاف ما صار النهار
وما نام اليه فقد استلزم النفي الصوم عن النهار ونفي النوم عن الليل فندبر فانه من المراد ان
ذلك في الاقدام **قوله** وكذا الكلام في سائر الاشياء فانما مجازات لانها مفعول الاجزاء
التي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك انما ربحنا نفيهم ام لا كان مجازا او
كان المقصود انما ربحنا نفيهم ام انت كان حقيقة وليس بشئ اذ لا معنى للاستفهام
عن صوم النهار والتدبر فيه بخلاف ما اذا صام نهارا بل انما فان النفي فيه صحيح
مطابق للواقع لكنه لا يندفع فائدة جديدة وكذا قال في التبيين والبرج والوضوح
القسم **قوله** مجازا حكى اي منسوب الى حكم العقل والحكم الذي هو اشتراط افراده والطلب
اولى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة ومجازا في الاثبات او في النسبة مطلقا
لكونه في النفي فرع الاثبات واستنادا مجازيا اي منسوب اليه النسبة بوقوعه فيها او الي
اشرف افراده **قوله** اي استناد الفعل الى نسبة الفعل الاصطلاحي او معناه نسبة لفظة
او نامة جبرية او اثبات حقيقة او مقدرة طام في تعريف الحقيقة ومن هذا يعلم ان
المراد بالملايس الملايس الاصطلاحي اعني المفعول الملايس الحقيقي اذ لا تعلل للفعل الا
الاصطلاحي الا باعتبار المعنى وحيث بلغه ذكره او معناه **قوله** اي غير الملايس فسر الموصول
بالملايس رعاية لسياق الكلام حيث تفرقة ما هو له بالملايس واللاحقة اعني قوله
ملايس شئ والسار الى ملانته المجاز وهو استلزامه في الملايس لا للاحتراز عما لا يكون
بملايسا لم هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بغيره الى الملايس **قوله** يعني الفاعل على ما
نقرر من ان ما هو له في المفرد هو الفاعل لكون النسبة بغيره في القيام مأخوذة

في مفهومه وان ما حصل في الجهر هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه
مأخوذة في مفهومه قوله متعلق بالسند على التقرينة والبال للبابية او البسية او
الالة على الاستقرار على ان يكون صفة مصدرية تحت وفت اعني اسنادا متبنا بتاؤل
او على الحال كما قيل فان فيه حرفا وفردا بالحال عن المبتدأ من غير ضرورة قوله وحقيقة
اي المعنى الحقيقي لتاؤل الشئ اي الاسناد غير عنه بالشئ اشارة الى ان النسبة
الى الاسناد محصورة ليست بمأخوذة في التاؤل **قوله** تطلب واختار تطلب على طلب
لازدواج تاؤل وللانتماء بان التطلب لا يلزم ان يكون واقعيا بل مجردا **قوله**
لدلالة على التكلف **قوله** من الحقيقة بيان لما اي فيها كتحقيقه اذ لا يكون تاؤل كل
شئ تطلب حقيقة وهذا اذا كان للجواز حقيقة كما في انت الله البطل **قوله** الوضع
اه عطف على الحقيقة اي تطلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا
لم يكن له حقيقة كما تقدمت بل على حق اي قدمت بل على كحق بل عليك
فانه لا حقيقة له في الجواز لعدم الفاعل لانه موقع لكل محل من جهة العقل والقدرة
للحق وسبب حقيقة هذا هو الموانع لمذهب الشيخ فانه لا يلزم للجواز العقلي
ان يكون له حقيقة ونيل في حل هذه العبارة ان معنى تاؤل تطلب المال المال
يجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول اليه على حذف **قوله**
وان يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤول اليه **قوله** او الموضع هو
على قوله ما يؤول اليه وقوله من الحقيقة بيان لما ومن العقل متعلق بتطلب ومن
ابتدائية وفيه انما لا تخم ان معنى تاؤل تطلب المال بل طلب الاول وانه لا معنى لاحد
المكان في معنى الفعل وان التاؤل ان يقال او الموضع الذي يؤول اليه فيه وانه اخره
للتظيم عما هو المتبادر منه من العطف والتعلق بالقرب مع خلوه من الفائدة
العظيمة وهو النسبة على مذهب الجواز لما لا يخفى **قوله** لان اولت اه دليل على ان
حقيقة طلب ما يؤول اليه يعني انه مأخوذة من الامر والبناء للطلب فمعناه طلب
الاول الى الاخر والرجوع وطلب الاول طلب ما يؤول اليه **قوله** وحاصل ان متعصب
عطف على حقيقة تاؤل اه اي معناه الحقيقي ما ذكره وحاصله على سبيل الكتابة
نصب القرينة لان طلب ما يؤول اليه رديف وتابع لنصب القرينة اي وجوده

لما عرفت ان مدار النسب هو الوجود فقوله جري الزهر عند قصد اثبات الجري له حقيقة
كلام لقوله لا يصدر عن عاقل فضلا عن ان يكون صادقا او كاذبا واذ كان التاؤل متعلقا
في معناه الحقيقي ونصب القرينة معناه الثاني لا يكون ذكر قوله ولا بد للجواز قرينة زائدة
بل نصري كما علم فتمنا حكمنا به والتاؤل لصحة الجواز اذ لو لاه لا يجوز الاسناد الى غير ما
هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحته بدو ما فانه في الشكوك التي عرفت لبعض ان
قوله اي مختلف اشارة الى ان اختيار صيغة الجمع الجرد موافقة المصروف **قوله**
المصدر اي المفعول المطلق وبهذا يظهر ان المراد بالملازمة الاصطلاحية دون الحقيقة
او ليس المصدر بمعنى الحدث ملازمة بل بنفس **قوله** بلا بس الفاعل اه بلا واسطة حرف
الجرح كفي بالله ومررت بزيد وعزبت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا قلنا قبل المفعول
فيه اوله لانها انما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام في المشعر خلافا لما في
اي اللام في الفعل بما لا يعقل الاله فلا بد من المكان والزمان بلا واسطة حرف الجر فيه
لما ومع وما ذكرنا ظهور وجه ترك المص الجواز والجور والسبب سواء كان مفعولا او لا
لما في بني الامير المدينة **قوله** ونحو من المستثنى والتمييز **قوله** فلا يسند اليهما اصل الا
الفعل المعلوم ولا الجهر بل بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه الفعل الجهر لكنه
يسند اليه المعلوم كما مثله اخرج وفي التميز خلاف الكسائي فانه يجوز اسناد الجهر
اليه فقال طاب ربه نفسا طلب نفسه كذا في الرضى **قوله** ما سنده الى الفاعل الى ما هو
فاعل او مفعول به عنده في الظن حقيقة والمراد الفاعل والمفعول به الاصطلاحيا
فيخرج قوله الجاهل انت الله البقوة حقيقة لانه ليس سنده الى ما هو فاعل عنده
في الظن ويدخل في الجواز كونه سنده الى غير الفاعل لاجل الملازمة فاقم **قوله** فقولنا
تربفاه اشارة الى كون هذا الكلام نفسه التعريف الحقيقة **قوله** من الامثلة للحقيقة
لا الاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه انه لو لم يكن بذكر سبب فاما مثالا للاسناد
للمفعول الى المفعول **قوله** والى غيرهما جاز فذكر المص امثلة الجواز لسند الفعل المعلوم
ولم يذكر امثلة الجواز لسند الفعل الجهر لاداء احد اعني ليس مقوم فانه اسند فيه
معنى الفعل الجهر الى الفاعل فقول سنده الى المصدر لا يكون مجازا نحو طرب فرب
شديد وسنده الى المكان والزمان ان كان بشرط في مفعولة او مفعولة حقيقة

طرب

تخفى الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاشياء باجرائها مجرى المفعول به في اعتبار
وتنوع الفعل عليها كان مجازا كخرب يوم الجمعة والدار والمفعول لا يستدعي الفعل
المجهول وسأده الى سبب بجزء المفعول مجاز فلا جمل اخرج منها والمجهول الى المكان
والزمان متوسط في نية قوله الى غير هذا بقوله للملكية ولم ينعض له حوله في الحقيقة
وقد يقال ان في صورة الاستناد متوسط في مفعولة او مقدرة استناد الى مصدر الفعل
حقيقة فان معنى قوله خرب في يوم الجمعة او في الدار او وقع الضرب فيه فانهم **قوله**
ولا مجاز وقع نزعهم من قوله لما استعير له جمل الشجاعة استعير في شئ **قوله**
تشبيه هذه الحالة ان لا تشاركها في ان استعير في كل من المثلثات بينهما وليس بينهما
اصطلاحية لانه ليس هو لفظ استعمل في بزمها وضع **قوله** ليس هو التشبيه لانه تشبيه
مقصود بالافادة بخلافها فان تشبيه يترتب عليه القصد بالافادة **قوله** من انتم
لم يفلح من نعم الماء الا ما لان الماء ليس بمفعول له الا فاعل بخلاف السبل منتم للزاد
قوله فهو بمعنى المفعول بحسب المعنى المتبادر وان صح بالمعنى المصدرى ايضا فلذلك قال
المصنف الاول وتبيرا على شافعية لدلالة على حال بحيث يحدث منه اخر **قوله** ومثله
انما قال مثله لان الحساب اس ما لا جملة القيام حقيقة لكنه يشبه في ترتيبه عليه **قوله**
على ما مر من استناد الى ما هو له ذكره سابقا لا بطلان في تعريف الحقيقة وعونها لا
عكس تعريف المجاز **قوله** فان المبنى للفاعل بيان لخرجه عن تعريف المصنف **قوله** لكن
لا المفعول لان الحكم مشتق من حكم بالضم اي صار حكما مستقلا لا مفعولا في الصحاح و
في النج في باب ضموم العين في الماضي والمستقبل الحكاية بحكم كاشدن فهو لازم **قوله**
وكلامه قد مر ثابته لا بيان الاخراج معطوف على قوله فان المبنى للفاعل اي كلام
المصنف في تعريف المجاز هو قوله وله ملا يشئ ظاهرا كذا **قوله** وكذا اى اخرج
من تعريف **قوله** من افعال فاعله اى فاعل ما استند الى المصدر **قوله** مثل جده
التشبيه في مجرد وصف الفعل وتبيل التمثيل في كونها من قبيل الاستناد الى المصدر فان
العذاب هو الالم الفادح والفضل يستعمل بمعنى البعد فكأنه قبل الالم وبعد بعيد
وقبل لا مجاز لان اليم والبعد بمعنى اللولم والبعد ورواه الكشاف بانه لم يسم فاعل
بمعنى مفعول **قوله** ليس عنده لان المبتدأ ليس من ملامت الفاعل او معناه **قوله** والمعتبر

والمعتبر به معنى المعبر عنه في المجاز العقلي ليس ما استند اليه بالفاعل ولا تلبس الفعل
فلا شدة السابقة داخل في تعريفه من غير تكلف **قوله** ان المجاز العقلي يقرر لوجود
المجاز في النسبة الالباقية والاضافية ليدفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي على
بطريق المجاز المشابهة بالمجاز العقلي وخصه الجواب بتخصيص المعروف او تعريفه
بجمل الاستناد على ما هو اعلم من ان يكون صريحا او مستلزما والمجازات المذكورة واذا لم
يكن استناد صريحا لكنها مستلزما لها فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة وليس
المراوانا يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى يرد ان لا يكون التعريف
المطلق المجاز بل للمجاز الاستنادى فانهم فانه قد غلط فيه والظاهر ان مراد بالاستناد
مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قيل انه يندم ان يكون النسبة الالباقية في ترتيب
زيد المجاز كذا نسبة المبنى للفاعل لا مجزاة لان تلك النسبة ليست للملكية **قوله**
في قوله سل الحمد اذ لم يكن بتقدير في فان هذه النسبة الالباقية الصريحة المجاز
كناية عن نسبة الالباقية مجازية ملزمة لذلك النسبة اعني نسبة الحرز اليها المقصود
من هذه القول لانه تقدير باصالة الحرز البليغ للمنى طب حتى صارت محذوفة مجزوة
قوله فنحو قول الدعوى فيه بحث اما اول اطلاق هذا المنع كما صرح به وعلى حركته
شعره للمفصل بان الزمنا امر مومم خضر صا اذا كان له امتداد طويل كالربيع فلا يشتر
منه ايجاد الامور الخارجية كالنباتات والمنع لا صورة له في العقل كما تقرره مؤلفه
فلا ثبت له عند العقل فلا يكون متدرجا فيما ثبت عند العقل واما ثانيا فلان معنى قوله
ما حصل عنده ونبت في نفس الامر لا مكان اما الاول فانه المتبادر كما ذكر في بيان
قيود حد الحقيقة واما الثاني فلا مكان تصور الكواكب اى ما يحكم العقل بجزا ثبوت
في نفس الامر فقول الدعوى لا يحكم العقل بجزا ثبوت في نفس الامر فيكون داخل في
خلاف ما عند العقل ولا يكون الحد مطردا واما ثالثا وهو ختار الشئ فلما سيجى في
بيان قوله وج يندفع الاعتراض الاول واما ما تقرر في الجواب ان حاصل كلام السكاكي
ان اقره خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه ثابته ان الفائدتان فلا يصدق في ذلك
حصول احدهما بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول المجاز هل فيه لانه لا ثابته في
جميع ثابته الفائدتين لان الباعث على العدول وليس الا احدهما وان اعادته

في قوله لتلايمتنع عك بدل على استقلال كل منهما في العدول وان نجح الغائبين
اعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس يترتب على العدول من غير حاجة الى
التأويل بقوله **يخرج قوله** والنظر توجيه العبارة المفصاح حيث يدفع اعتراض
المصنف والمناقشات المذكورة **قوله** المراد بما عند العقل انه بحث اما اولاً فانه اتيد
مراد السكاكي ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه انه لا معنى للعدول
عز عبارة القوم لا جعل فساد معنى الازد من عبارتهم ولا يفهم منها لغة ولم يصرحوا
ان اريد ان مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانياً فانه لا
شك ان لا يصح ارادة هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة لانه ظرف مستور
فان رتبته بان يعتبر متعلقه الثبوت ويحل على المكان الثبوت الذي بلا ريب ان لا يمتنع
منه بعبارة التوجيه المستفاد من عبارة الشرح **قوله** لما عرفت **قوله** لما عرفت
ح في خلاف ما عند العقل كما لا بد من خلاف ما عند المتكلم فلا يبطل الطرد **قوله**
واما الجواب هذا اعادة لما ذكره سابقا وصرح ايضا ما يدل عليه او بقوله ما يرد
عليه انه منافي او من غير فائدة **قوله** فاما يتم المحرر متنع ولا يدل عليه والحق ان التلايمتنع
قوله فلا يكره التغير عنه اذ لا دلالة للعام على الخاص فلا يكون مراداً منه وفيه ان
المبادر من قوله هذا عند ان حينه وعند اصل السنة التي يرد ذلك ان ذلك مرادهم
ومقتضى عقولهم **قوله** وح اي حين كان ما عند العقل اعم ارفع الاعتراض الاول
وهو من بطلان الطرد كما ان دفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس لانه
اذا كان اعم كركسي الخليفة الكعبة واخلافه فلا يكون واخلاف ما عند العقل
فلا بد من تبديله بقوله بخلاف ما عند المتكلم ليدخل كركسي الخليفة الكعبة في الحذف وبعد
التبديل حصل بقوله ما عند المتكلم فائدة مخفية فلا بد من ذكره لاجل تلك الفائدة
وهي احوال كركسي الخليفة الكعبة وبقوله بغيره من التأويل فائدة خاصة لا بلاطلا
من ذكره وهي اخراج الاقوال الحاذية وحصل فائدة مشتركة وهي اخراج قول القائل
لجاهل وح يصح سناد اخرجه الى كل واحد منهما كما يكون حصراً لهما من احدهما اي
واحد اعتبر الاخر اخرج به مقصوداً بالذات ومنه الاخر بالتبع لتلايمتنع اخرج المخرج
واذا كان الامر كذلك لا يخفى ان يقال لا يتم بطلان الطرد ولم يقبل عند المتكلم به

بدخوله لخرجه بغيره من التأويل لان ذكره لاجل الفائدة المخفية لولاه بطل عكس
لقد وهذه الفائدة المشتركة من رتبة على ذكره فقوله لتلايمتنع طرده غاية من رتبة على قوله
وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لتلايمتنع عكسه على ما عرفت
عليه فانهم فانه لغرضه حتى على السيد ولم يجرأ بعده **قوله** ولا يكون هذا تكراراً من رتبة
لدفع التوهم لادخله في الجواب **قوله** وعلى هذا كان الانسب ان لا يترتب على التبدل
المذكور الخرج لا للطرد فانه حاصل بقوله بغيره من التأويل وان يتبدل قوله ما ذكرت
من تقرير كلام المصنف اذ لفظ التفسير لان المذكور سابقاً ليس كلام المصنف بعبارة وجه
الاستعارة ان المصنف حكم بانه تعريف المجاز العقلي المتفاوتة خلاف ما في نفس الامر بغيره من
التأويل مطرد ومنعكس التعريف الذي ذكره عرفت ما يخفى في المثال فهو بغيره بغير ما يحول
في نفس الامر ولم يرد ذلك بل اعم واحضرت بطل طرد التعريف او عكسه فتدبر **قوله** و
بالجملة او لما كان شعراً خفياً قال وبالجمل اي سرّاً كان كلام المصنف مشواً بما ذكره ولا
قوله بقرينة ذكره يعني لما ان ما هو له مفيد بذلك الطرفين يكون الغير مفيداً بهما لتقابلهما
بدل عليه قوله اعني المتأخرة في الواقع عند المتكلم اذ وصرح به في الخضر وليس المراد ان
ما هو له مفيداً بهما في تعريف الحقيقة فيكون مفيداً بهما في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقاً
مطلقاً والامر ان يكون الاسناد الى ما يغير في نفس الامر ما هو له في نفس الامر دون
اعتقاد المتكلم كقول الدهري انت الربيع البقل مجاز وحمل لفظ الغير على معنى ليس
بجائز ما صرح به سابقاً اي بغير المتكلم الذي هو له وقول المصنف سناده الى غيره مجاز و
لاحقاً ان المفهوم من قوله اعني المتأخرة في الواقع او عدم صحة في نفسه لانه يقتضي
ان يكون المجاز الاسناد الى ما ليس لا يكون فاهوله اصلاً لا في نفس الامر ولا عند
المتكلم ولا في الحقيقة ولا في الظاهر بناء على دخول المفيد في جبر النفي **قوله** وح كقول الجاهل
والاقوال الحاذية اريد بهما ما ذكره اخر في السؤال بقوله فقد خرج كقول الجاهل
والاقوال الحاذية عمداً ويقول المعترض ما معنى تعريف الحقيقة كقول الله الافعال
كلها مخفية **قوله** فاهولاً بقوله بناءً على ان التأويل للمجاهل ولا لم يتعد الكذب ولا
للمعترض الخفي حاله **قوله** ولان مثله لم يجعل المشار اليه شرطاً للتأويل رعاية لغير المشا
اليه وكونه مذكوراً في قول الصلحان في الفاموس الصلحان قوله سواد عبيدي ورضي

ونهاى العبدى نسبة الى عبد القيس وبغال له عبسى **قوله** اى على اسناده والكلام
محمول على حذف اى لم يكن اسناد كقوله او على الاسناد المجازى او على التجوز
اجزاء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على الاسناد اثبات واقعى مجاز
فان العبارة لاسناد **قوله** مادام لم يعلم ليس ملو ان لفظة دام مقدرة فانه
لا يجوز حذف افعال الناقصة سواء كان اسما حذف بعضه من بيان حاصل المعنى
بجعل ما مصدرية ثابتة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأثور معنى وصلته اى
لم يحل على الجازمة انتفاء العلم والظن اذ الخفى احدهما يحل على المجاز **قوله**
اولم يظن اعادة كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفي وان المقصود انتفاء العلم لان
انتفاء ما احدهما من مناهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير الكلمة لم حتى يكون الترتيب
الترتيبى لا متفائلا فيختل المقصود **قوله** ان فاعله لم يرد ظاهره لم يعلم لم يقتض
كفى المفتح لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي بل لابد من العلم والظن بعد
ارادة الظاهر بنسب القرينة **قوله** بل حمل على الحقيقة لانه ساد الى ما حوله عند الحكم
في الظن وما في شرح المفتح الشريفي من يرد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا
او حقيقة كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم بيقين انه اذ لم يعلم ايمان شخص
ولا كفره يحكم بكفره في الظن فقيه ان المعبر عن الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان لا عدم
العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه بغير ما حوله في الظن فغير
قوله ولم يستدل بشئ ففعله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم والمز
بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبداهية فلما برهان عدم ارادة الظن
قد يكون بداهية كاستحالة قيام السند بالسند اليه **قوله** قد اصبحت ام الخير تدعى اه
اصبح بمعنى الحقيقة وام الخير اسم امرة وتدعى خيرا صبح وكذا بالرفع ليفيد عدم النفي
المناسب للقيام لا بالنسب المفيد النفي العموم ولان الكل المضاف الى النفي لم يستعمل
الا تأكيد ومحو للعامل المعنوي ومن ان رأت مفعول والا صلح الذي انخر
شوراء والمعنى ان هذه المرأة اصبحت تدعى على دنيا لم اتركب شيئا منه لثبوتها
راسي كراسي صلى فان النساء يفتن الشيب وبطعن الشيب وميزة عنه جملة
مفسرة لرؤية راسه كراسي الا صلح مبنية لوجه الشبه اى سلب عن الراس والقرينة

والفتنة بضم الفاف والراء ونقهما وكسرها وكجندية وقذف الشعر حوالى الراس
لذا في الفاموس **قوله** اى بعد نزع اشارة الى ان عز بمعنى بعد ثاني قوله نزع لتركيب طفا
عز طبق **قوله** اى معجزا في النجاء الجذب كشيدن فالمعنى جذب الليالي بعضها البعض
والمراد لازمة اى معجزا ومجي بعضها لانه الموجب لتغيير الفانزع عن الراس والقناء
وعبر بالليالي عن مطلق الازمنة لان العرب تدرج الشهادة بالليالي والاشارة الى
شدة كثرة النوم بها **قوله** وفي الاسراء فالمعنى مضى اكثر الليالي اى من عمره **قوله** مقولا
فيها من الناس وحقا حين السرور والفاحة ابطى وحين التغير والضيق اسرى ومن
الشاعر لانه لا يبالي بعد التغير المذكور عنها **قوله** او كون الامراء والتغير للذلة على انها
ما مضى بامره ثم محضات حكمي في يخفق دليل اخر على كونه مرصدا **قوله** يجوز ان يكون
منقطعا اى لفتنا فاعلى طريق الالتفات **قوله** اى امره وارادته فسر القيل والبالا **قوله**
اطلى فانه مفعول ليقول ان كان مصدا او يلا او عطف بيان له ان كان اسما وكذلك
لفظ الامر كجمل ان يكون مصدا وان يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الماد
لعدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند الفاضلين بخلاف كون بعد الارادة فالامر
بمعناه الحقيقي لان اطلق بمعنى طالعا **قوله** حتى اذ اذراك اه حتى ابتداءية ولذا دخل
على الشريطة وهى تقتضى ان يكون ما قبلها متبعا مرادبا الى ما بعدها فالقول بان معنى
اطلى تحرك بجمع نوع حتى بعده ليس بشئ ونما على مر من بعض الخواشي بان ثبت على انه
تدوم فافتحى الخطاب لأم الجبار والمهجوع النوم ومن هذا ظهر تفسير اصحبت بصارت
قوله فانه يدان فان سدا والثناء الى ارادته ثم شأن الموصود وان كان هذا الاسناد
ايضا مجازا ولا يكون اسنادا فنى مجازا ولما ميز حقيقة فان جملة اثناء قبل الله بينة لقوله
ميز عنه اه **قوله** والمراد بشباب الزمان اه في الفاموس الشباب الضنى وقد ثبت بسبب
وجمع شباب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه لارادة جماعة الفتيان وامانته الى الزمان
لا دنى ملابسة باعتبار حصول الكائنات والفساد آتية فيجمع حمل الازد بآد عليه ولا بد
ان الشباب صفة الزمان والازد بآد صفة الضمى فكيف يصح تفسيره بآد ولا يحتاج الى كلمة
ارثية الناظرون والمعنى صبح تدى الارض وحدث لها رزقا ازديا ونورها النامية
والروح اى الخلق **قوله** وانحصر الاقمام والكناية داخل في الحقيقة المطلقة في

شرح المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح فيها وقال الله في شرح قول السكاكي الحقيقة
في المفرد والكناية واما الكناية فلما كان في انه لا يراد بها معنى واحدا وانما الكلام
في انه صريح يراد مع معنى المعنى ام يقف المراد على معنى المعنى مع جواز ارادة المعنى
على انهم لم يثبتوا في الحقيقة الاستئصال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع
فلا ومنهم من فهم وجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية تحمل ما ذكره من اشتراكها
في كونها حقيقيين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فهما من غير إطلاق للحقيقة
على الكناية وهذا الاصطلاح محال مجده من القدم واما ما قيل من ان اللفظ اربعة
انف وسند اليه الفعل ومعناه كان مجازا في ذلك سرتني ليلي اذا اردت لفظ
فانه مجاز لان المسند لفظا وليس طرف اعني ليلي حقيقة ولا مجاز لان اللفظ
اذا اريد به لفظ لا ينصف بالحقيقة والمجاز كما هو حواء فليس شيء لان السرور انما
من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لا من حيث هو قوله مفرد يستعمل فيه
بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز **قوله** لا اسناد للجملة او فان
الاسناد الى المبدأ ليس عنده حقيقة ولا مجاز **قوله** ففيه اشكال اه لا اشكال فيه
لانه صرح في اخر كلامه في بحث الكناية ان الكلمة اذا استندت فاسنادا واجب رآي
الاصح دون رأينا اما ان يكون على رفق عطفك او عطفك او لا يكون والاول هو
الحقيقة والثاني هو المجاز انتهى فانه صرح في الحقيقة والمجاز العقليين صفات
لا اسناد للكلمة الى الاخرى لا الاسناد للجملة الى شيء ففي قولنا زيد صائم نهارة المجاز
في نهارة فانه من اللفظ والمخالف دون رأينا لان رآيه رد المجاز العقلي
الاستغارة بالكناية **قوله** لم يقدر منه اهل اورد به طريق النعذ ولذا لم يعطف
ما بعده عليه **قوله** ابراما لا تفاس وروما لا اختصار مع ان المناسبتين الكثرة
وحوا ايضا من الخسائر وان لم يعد ومنها عدم الاختصار فيما ذكره **قوله** والمفرد
اه والتبعية عليهم راجع الى التضمن والمردح مومنا وقبح المجاز فان من اشكال
بانه كيف يصح الزيادة بالقياس الى مكرى وقبح المجاز فانه يقتضي حصول اصل
بترجاة الى ان يقال اصل اللفظ به حاصل ببعض اللفظ والزيادة باخر فانه خلا
ما هو الظاهر من الزيادة الى ههنا الى ان يقال الزيادة قد يراد بها الامر الزائد

الآ

الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه **قوله** على انه مفعول به اه اعلم ان اصل
تقون لا تقون من الوفاية وهو مظهر في النسبة متعلق بمفعولين والاول حذف
والثاني ملوما على حذف المضاف اي عذاب حذف لفظا عنه والمعنى كيف تقون
انفسكم عذاب يوم قد يستعمل الانفا بمعنى الحذف ومع متعلق بمفعول واحد
ويجوز ان يكون يوما مفعولا به لكن في المعنى فكيف يجعل لكم الوفاية و
الحذر ان كفرتم رجعتكم يوما يجعل الولدان شيبا في الدنيا اي كيف تقون يوم
القيامة اي في يوم القيامة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به
على حذف المضاف وليس بدلالة يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل في تفسير معنى المفعول
به لانه لا يخالف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي في تقون وفسر قوله
ان كفرتم بان يفهم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار **قوله**
الى مكانه اي الى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى
الظرف او المعنى واخرجت من الارض لاني الارض **قوله** فيه اشكال اه لعل وجه الاستدلال
من ايراد كلمة من فانها مراد في الخبر لكن من التي مراد في التمييز بينية كما في الرضى او
تعيينية كما في شرح السهيل او ارادة عند بعض وكلمة من مفعول ابتدائية كما لا يخفى
يخفى **قوله** لاني ذاتا والتمييز ما يمنع الابهام الذي **قوله** فان الاستحالة لازمة في ان
الاستحالة محال شدة وانما موس كل ما يقهر من الاستحالة الى الاعوجاج فقد سئل **قوله**
لا العنصر يعني ان التمييز من النسبة الى الفاعل مزال عن الفاعل فيلزم ان يكون الفاعل
مستحيلا ليس كذلك والجواب ان ذلك الكثرى ليس بلازم في السهيل والتمييز للجملة
منصوب منها بفعل بقدر ما لا يفسد به مضاف الى الاول في شرحه مراد به بقدر
استداده اليه فاعلم فان قلت طلب نفسا فهو منقول عن الفاعل والاصل طلب نفسي
واشار بقوله غابا الى المنقول عن المفعول نحو وجرت الارض عبيدا الى ما لا يصح
لا سنده اليه ولا لابقائه نحو امتلا الكوز ماء وكفى بآبته شهيدا وما احسن الحكم
بجلال في التخصيص شرح المعنى والقرام بعضهم في كل مبرز رفع عن النسبة في الجملة
ان يكون في اصل مسند اليه تكلف اذ هو يترتب في نحو قوله امثلا الكوز ماء
ونحو طلب زيدا حيث يراد الا زيدا نفسا لا باما الجواب بان العقل فاعلم

ما يتضح الاستحالة اعني الحالة لما قالوا في امثال الكرماء انه فاعلا الذي يتضمن
امثلا ففيه ان من التزم ان يكون التمييزا على النفس الفعل او لما يتضمنه الوباء
يتضمن مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في خبرنا الارض عبدنا اي التجرع غيرنا
والاحالة ليس مطاوعا ولا مستحالة ولا مطاوعا **قوله** كانت مصدرا مضافا الى مفعول
في الرضاضة المصدر الى المفعول انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولا
مجموعا تابع بعده منصوب المحل اذ يجمي الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك
في انتفاء القرينة ههنا **قوله** فلا يصح ان يجعل فاعلا وما قيل في انه تمييز عن النسبة
الفاعلية المفعولة لا يبرى الى قوله في حكمية الكشف انه يجوز ان يراد الحال **قوله**
الفاعل المحذوف للمصدر فبرده انه قياس في اللغة وان ما ذكره الشافعي بما يكون الفاعل
محذوفا مرادوا فيما نحن فيه ليس كذلك **قوله** اي استحالة عقلية او حادثة بيان للحاصل
المعنى والافعال لا تقدر على العقل او عاده **قوله** اذ القرينة المقدره اي بتقدير غير الظرف
ظرفا واضمارا في وصدقنا بها ان في امثال هذه الكلمات يقال هذا فيجوز في السمع
وفي العادة وفي العقل وشرعا وعادة وعقلا والام في قوله في العقل والعادة زائدة
لخصيص اللفظ لا عهده ولا استغراق ولا تعيين الجنس فلا يبرده انه لادالة على تقدير
العرف **قوله** لان العقل اه في بعض النسخ بلام الجارة وان وفي بعضها بحرف النفي
وان فعل الثاني عطوف على قوله يعني يكون اه اي المراد بالاستحالة العقلية ما ذكر
لان حكم العقل بشرط التحلية بالاستحالة لا بصير قرينة على الجواز استثناء الشرط
وعلى الاول فليس لقوله لا بدعي اه اي لا بدعي احد جواز ذلك القيم لان العقل طلقا
من غير اعتبار امره من نظر او عاده او احساس او تحية او غير ذلك بعده لا محالة
فقدله اذ اخلى رايه للتقييد على الثاني وبيان لا طلاق على الاول **قوله** مما يستحيل العقل
في نفسه بدون اعتبار امره معه **قوله** ومعه حقيقته ولم يقل وحقيقته للتخصيص
على ان المراد الظهور والخفاء يجب العلم لا يجب الوجود **قوله** بربده يعني ان المراد
بالحقيقة ما يصير حقيقته بالفعل اذ خلافه في انه لا يجب قبل مجاز حقيقته **قوله**
فعله او مفعوله لم يقل بقرينة سنده الذي اذا استعمل يكون حقيقته كما انضبه
السوق لان السناد لا يتصرف بالظهور بل بالخفاء لا باعتبار الظهور فاعلم او مفعوله

او مفعوله وخفاء **قوله** اي بربده الله حسنا في وجهه اي من حيث الظهور لا من حيث
الوجود فانه غاية الكمال في نفسه لكن لدفعه بغيره بعد التامل والنظر **قوله** سرتي وتبين
معه القول فجازا اريد منه حصول السرور عنده ووجهه اذا اريد المروية موجبة للسرور
فرد حقيقته **قوله** اي قد منى انسى قدم السكاكي في حقه المثال الفاعل النفس وبنما عدا
الله سبحانه بناء على ان الحادث الذي يظنه فاعله بنسب اليه والذي لا يظنه بنسب الى ذاته
لكن لا يخفى ان الفعل الصاور مخرجا هو الخدوم واعتبار النفس الناطقة مقدما
للبدن فكلف بارد بغير منغارت عند اهل اللغة وكذا جعل النفس فاعلا باعتبار التوكيد
مع جريانه بصيرته فكلف **قوله** بهذه الحالة اه جعل في شرح المفتح قالوا ومزيد في
ثاني مفعول بصيرته بالخال او الواو للخال والخال قائم مقام الجرد والعبية بصيرته
صوتك مفعول وبالي المثل في الهمك انترس وعبارة عن ثمرنا مشوة بالوجهين مزجيت
جعل مفعول الحالة مفعولا ثانيا وبغير عنه بالحالة **قوله** دل عبارة الفاعل الشواهد
من انها تحمل الوجهين **قوله** وهما بغير المثل بالشيء المجنبي وبغير المثل بالشيء
الا انه قدم المعطوف على المبتوع والعامل كما في تركك عليك ورسمة الله السلام وما
سبحي من ال جوازه مشروطة بان لا يقدم على العالم كما في الرضى فليس ذلك محذوف
مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح التسهيل عند تعداد شرائط جواز تقديم المعطوف
مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفقة والمختلفة فانه ان ابيت ما جعل المفعول
مفسرا للعامل المحذوف فعد ما يروى المجنبي بالياء فهو بدل منبني **قوله** نزع خفاء
لكثرة الاسناد الى الفاعل الجازي وتركه الى الفاعل الحقيقي **قوله** في هذا اي في مجاز
العقل **قوله** صارت اه اي النسبة حقيقته لكون الفاعل قوله فالك لا يجد نفس لقوله ليس
بواجب اي اذا قلت عنده ومنك الحق اذ منى حتى لا يجدك في قصدك فاعلم لا قدم
سوى الحق فانك صورت القدم بصورة الاندام والحق بصورة القدم مبالغة في كونه
واعيا للقدم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لما خفقا ولا موعود ما فعلت امر السناد
اليه والفعل عنه **قوله** وكذا لا يستطيع اه بناء على تصوير الصورة تصويرا والازدياد
ولا تغيير لزيادة **قوله** فلا اعتبار بقرع على ما قبله اي اذا لم يكن للعقل في المجاز الحق
فاعل بناء على اتفاق الفعل وكونه جنس خفا لا اعتبارا في مبالغة عن الكذب ان يكونا

المعنى الذى هو مقصد الحكم من الكلام ونحو الفاتحة موجود في الجواز بخلاف الكذب فانه
لا وجود له في معنى بله ان لم يكن القدم محققا كان او كذبا وان كان محققا
بحاجز عقليا قوله **قوله** واد كان اه عطف على قوله ليس بواجب اذ بيان المناط يكون
الكلام بحاجز عقليا وهو انه اذا كان المعنى الذي وضع له اللفظ موجودا على الحقيقة
بان يكون مستقلا فيه مراد منه لم يكن بحاجز في ذلك اللفظ نفسه فكونه مستقلا في معناه
الذي وضع له وان كان موضوعا للفظ اقدم اذا كان مستقلا في معناه الحقيقي فانه
كان مرصدا ما يكون بحاجز في الحكم وان كان مستقلا في معنى لميل على القدم كانه بحاجز
في اقدم والاسناد على حقيقة وان كان الحق مستقلا في المقدم بطريق الاستدلال
بالكناية فتخلص من كلامه ان مثله معنى بله ان حق يحتمل وجوبا ثلثة مجاز في الطرف
ومجاز في الاسناد واستعاره بالكناية وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي طرقت للكتاب
الذين لم يثبتوا على كونه جواهر مقاصده ضحوا بعبارة **قوله** هذه الجملة اي القابضة
للحاجز العقلي واحسن ضبطا فانه مما شبه لفظ كالكسائي والمصدر والامام حتى يكون
على بصيرة في مستخرج الخبر ثبات منها **قوله** وانت تعلم انه قد الحق الله جوب السكالي
بحيث يظهر منه كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ
حقيقا ولا يستلزم كونه مجازا في معنى اخر يظهر منه كلامه غايه الامر ان مدلول اللفظ
وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصد المقصد ثبت ما هو
المرجح كالقدم مثلا انتهى وخلاصة ما حررناه سابقا في حل عبارة الشيخ فكان الغرض
للحق فان الله حقق المقام بما لا ينافي فيه **قوله** بل هو في الحقيقة اه فيه بحث لان السكالي
انما حذر على الشيخ حيث يقول ان هذه الامعان موهومة لا فاعل لها واما انما تكون
بازا موجودة قد نقل الاسناد من فاعلا للحق في الجازي فلا شك ان عليهم ولذا قال
الله لا يكون ج اى اذا كان هذه الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة بكونها ما اذا
كانت موجودة وبهذا يظهر وما قبل ان اول الحاشية بوجوب رجحان مذهب الشيخ في
تحصيل ان الافعال المتعدية المذكورة في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها بغير الاسناد
اليه حقيقة واما اخر الحاشية في شكاى على جميع الفاعلين بالجواز العقلي ولم يذكره
انه جميع مذهب الشيخ **قوله** اذا نظرت اه الفرق بينه وبين الاستعاره بالكناية

بالكناية ان المقصود بالذات في الاستعاره المبالغة في نفس الحق يجعل مقصدا واما في هذه
فالمبالغة في المبالغة وان كان كل منهما يستلزم الآخر **قوله** ثبت او فيه ان الثابت مما ذكر
انه لا حقيقة مطلقا فالوجه ما حررناه لاقدم في قصد الحكم اجلا وانما حذر في صورة
القدم بصورة الاقدم وسنده الى الصواب بالنظر في مقصد الحكم اذ ليس المقصد الى اقدم
وتفسير الى القدم وجوه **قوله** استعاره بالكناية اى فيها استعاره بالكناية **قوله** وانما
السكالي وقال ما عندكم الجواز العقلي عندي داخل في الاستعاره بالكناية لانه في الجواز
العقلي باضمان الاستعاره حتى يرد ان الاحتمال لا يكون ثابتا **قوله** من التوازم اى من
المراد في منطق كانت او لازمة **قوله** المساوية للمثلية بامثلة المحقق اما مطلقا او
بالنسبة الى المثلية بقرينة لاحق كلامه حيث قال بعد قوله من لوازم السبع ما لا يكون الا
له وكان على ان ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مطلق الاستعاره
ان تذكر احد طرفي الشبه وزيد الطرف الاخر مدعيا دخول المشبه في المثلية والى
على ذلك باننا لم نثبت ما يخص المشبه **قوله** ثم نفرد بالانذار من ارادة التثنية والى
شعاره **قوله** الفاد المختار بعنوان هذا المقدم لا ريب حيث حضوره فانه قد يظن
ان ادعاء كون الربيع ذاته شرا كيك جدا بخلاف ادعاء كون مدبنة الثبات بالربيع
عين مدبنة بذاته **قوله** هو المدبر لاسباب الهزيمة لا الجيش كخصمه حتى يكون
امرا كيا **قوله** خلق من شخص به نفع الما لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان
لما به لا يدبر سابقا اعنى قوله فلينظر الانسان من خلق ولا حقه اعنى قوله يخرج من بين
الصلب والفراب لا بيان اصل الذي نشأ منه كما في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
قوله كالاستخدام او رد حرف الشبهة لان الاستخدام من الحشا وهي مرعى بعد المطابقة
ووضوح الدلالة وما نحن فيه من الاستعاره وهي متعلقة بوضع الدلالة لكونها مشاركة
من حيث انه اريد باللفظ معنى معنى وبالصبر معنى اخر والجملة مختلفة **قوله** لان المداه
فيكون الامر ايضا لا لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تثنية او عطف وما
قبل انه يجوز ان يكون الامر لها مان بان يأمر الله بالثبات فانه خروج عما نحن فيه
لاننا نحن الجواز في الطرف حيث ايدى بالامر **قوله** لما ذكرنا حيث بين بعد كل
ملازمة بطلان لازما **قوله** وجعل اسم المثلية اه هذا لا دخل له في دفع الاعتراضات

فانما مستدقة بحجج لجزء اربعة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سؤال اورد السكاكي و
اجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء السبعة وانكار ان يكون شيئا وراءه
بنا في التبريح باسم المشبه كالمثبة لانه كالاغتراف للقطع بان لم يرد غير معناه الموضوع
له وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه في اسم المشبه به يجعل سماته فسمين متعارف
وضع بارأ المشبه به حقيقة كالسبع وغير متعارف وضع بارأه ادعاء كالمثبة فالثمة
باسم المشبه لا بنا في ادعاء كون نفس المشبه به وانما بنا في قول لم يكن هذا في اسم المشبه
على ما لزم من ادخال المشبه في جنس المشبه به **قوله** يدخل في جنس السبع فانه يخرج بان
المراد بالمشبه الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يقابل القوس
وهو يفرق بين النافع والضرر سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت
فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المثبة موضوع له حقيقة
فيكونان كالمترادفين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه اطلاق
العام على الخاص واذا قال السكاكي ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الرافض كيف
يصح منه ان يضع لفظين حقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين ففيهنا شئ ذكر
الشئ في مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمشبه الموت بادعاء السبعة لم يكن
منفيا عن القول بكون السناد مجازا لان حتى الابطال مثلا بسند القادر دون
الزمان المشبه به بالقدور المنصور بصورة القول اذا كان مبنى الاستعارة على ادخال
المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا وراءه كان اثبات لازم المشبه به كاثبات
مثلا بنا على هذا الادعاء فان سنده سنده الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ان لم
يكن الى ما هو له عنده في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا الكتاب واما ما اوجب
به من ان وثنية الاستعارة تخيلية عنده فان المراد بالمشبه المثبة مثبت بطلان
سورة وهيئة شبيهة بالمشبه في الحقيقة حقيقة وحقة ان بسند اليه فليس
شئ لانه مبنى على كون الفرية للاستعارة بالكتابة عنده مخفية في التخيلية وليس كذلك
فانه اذا كان الجاز العقلي داخل فيها كان الفرية في مثل اثبت الربيع البصل مثلا قوله
في معناه الحقيقي وسبب الشئ بما سبأ في بان كل واحد من الاستعارات التخيلية والا
ستعارات بالكتابة من فلكة عن الاخرى عنده قوله اعتراف فرق وهو ان لفظ السبع

ح في الاستعارة التي هي مستقلة بما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة
التي هي مجاز وادعاء السبعة لا يجدي مقعلا ان ذلك لا يخرجها عن كونه موضوعا محجرا
تحقيقا في شرح المفتاح الشريف في بابها بذكر بان ما ليس بجازع عن الموضوع له
او اعتبر معه امر خارج صارت خارجا عنه فيكون لفظ المثبة مستقلا في غير ما وضع له
وخلص ان المراد بالمشبه الموت مع وصف السبعة وذلك بغير موضوع له لا اعتبار
امر خارج مع الموضوع له **قوله** ولما يتفنى حاصل الاستدلال السكاكي فاشبه
الشئ بقوله والحاصل ان كل جازع عقلي فهو ذلك للمشبه به بواسطة الفرية وكل ما هذا
فهو مستقار بالكتابة فانه من صفاته مستدابة بلزم المحال وهذا لفضله بالتخلف
فان ولد يجرى في الجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرح في الاستعارة بالكتابة لا يخرج
بعدم ذكر المشبه به فذكر فانه ذل في فقرته الاقدام **قوله** ان نحو رأيت ابني البزير سواء
كان بالباء او بمن والمعنى رأيت برؤية فلان اسد او لغيت من مدققة اسد **قوله** على
وجه شئ عي المشبه وفي قولنا نراه صائمه ولبه قائم ليس كذلك لان الاضافة له
تعيين المشبه المستعار لان المشبه بالمتخصص لا يختصص لمطلق الزمان وانما
يكون طرف المشبه مذكورين لو كان الاضافة بيانية فانه معنى الجاز للمبالغة في التبيين
كما في الجين الما فانه منع ما بين الفرق بين الجين للادوار صائمه يجعل احدهما
مشبهما دون الاخرى تحكم لان في كل منهما حكم اضافة غاية الامر ان نراه صائمه
اضافة المشبه الى المشبه به وفي قوله جين الما بالعكس **قوله** هو شخص صائمه مطلقا
فلا ذكر للمشبه به اصل والمراد بالزمان معناه الحقيقي بادعاء القوم له فلا يكون من اضافة
العام الى الخاص على ما وقع **قوله** من غير كونه صائما او غير صائمه انما قال هكذا ليكون
ابعد من كونه مشبه به لانه اعتبر في المشبه به كونه صائما **قوله** من لم ينف على مراد السكاكي
وزعم انه مذهبه في الاستعارة بالكتابة اراد المشبه به حقيقة وكان اللفظ ان يقدم
هذا الكلام على قوله دلالة ينقض او لكونها اجوبة عن قوله لا يستندم لكن اخرها
الى عدم انهما م يشاء وانما غير مستند قوله والمعنى فراء وذلك لان الاستعارة
اذا كانت في ضمير رافضة والضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما بعده فبان المراد
من الضمير العيشة المشبه بصاحبها فغير العيشة المذكورة في المعنى فان كانت من

من حيث اتحاد اللفظ مع جماله فالقيد بره هو عبثه راض صاحب عبثه اي عبثه
راض صاحب العبثه بره يصح وفرعه صفة العبثه المذكورة في قول المعنى الى ما ذكره
المجيب وما قبل انما قد مر مع ان المقصود يحصل بان يقال في عبثه راض صاحبها على
صريحه الكاشي فنجما لسان العبثه فانه بقيد عبثه بره نفس بره بخلاف ما اذيل
فهو في عبثه راض صاحبها بره والصاحب من هو فيه فالمعنى انه راض في العبثه
التي هو فيها ولا يلزم من ذلك ان يكون مما بره نفس به ففيه ان الكلام في كيفية ان
هذه التركيب ما قدر عليه على تقدير كون الاسفارة في الضمير لان **قوله**
من باب اضافته العام الى الخاص ولا يلاحظ في الحكم عليه بانه صائم فوجب
اتحاده بالخاص لا من حيث اقصاه بالصوم لئلا يفتوا الحكم ونيل ان المراد
بالصائم المضاف الى شخص والحكم به ما يصح ان يكون صائما وفيه ان المنبه
به التماس ليس من يصح الصوم منه **قوله** من اضافته المسمى الاسم فالضمير في راء
راجع الى الاسم كانه قبل الشخص المسمى بره صائم وانما لم يقل من اضافته الاسم
المسمى لعدم جبره وعدم كونه مشيئا به وعدم صحة حمل صائم عليه **قوله** من الله
التمحاض قد عرفت التمحاض بما ذكرنا **قوله** لا حقيقة ولا جازا لان المراد بضمير
مع العلة فيكون التذات لهم اذ لا يجوز تعدد الخطات في كلام واحد نعم يكون
الخطا ما من مجازا لكن لا امر مسمى اصلا **قوله** ولم يجوز ان يرد ان لو كان هذه
التركيب الصادقة عن البلفاسفارة بالكناية لكان الحكم بصحتها وادعى على
اعتقاد التوفيق وعدمه فيصح عند من لم يعتقد ذلك وليس كذلك فاما هذه التبر
التركيب شايعة من توقف عن احد في الحكم بصحتها فاندفع اعتراض السيد كما
لا يخفى **قوله** اي الامور العارضة قبل الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى
لان اي يكون سببا قريبا لها حتى لا يرد الرافض فانه عارض للسند اليه من حيث انه
مسند اليه ولا حاجة اليه لان المقصود ان الامور المذكورة في هذه الباب عارضة
للسند اليه باعتبار كونه كذلك لان كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور
فيه فان كنه او الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القدر الى الفعل
ولم يدون **قوله** لانه متعلق بالراجعة يتضمن معنى العود الى الراجعة اليه العارضة

العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العود ولذا عطف قوله بواسطة الحكم او
المسند فلا ينافي كونها عبارة لذاته لاجل كونه مسندا اليه فانه واسطة في الثبوت ومن
هذا يظهر ان قيد الحبيبة للتقييد اي العارضة لذات المسند اليه حال كونه مرصدا فليكن
مسندا اليه فلا ينافي كونها اعم لا للتعليل فلا يرد ما قد عرفت ان احوال المسند اليه من حيث
انه مسند اليه لا يوجد في غيره وقد ابرجه حال يختص به على ان المبحث في الباب
حذف المسند اليه وذكره ونقوله وتكرره الى غير ذلك لا مطلق الخذف والتكرير مثلا
فيكون اختصاصه **قوله** اولى بالتقديم اي في الذكر فيكون بيان احواله اولى ما
بالتقديم **قوله** لانه عبارة اي في الاصطلاح وان كان اللفظ من حيث مفهومه اللغوي
اعني الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الايمان ولذا اختير على لفظ التكرير اشارة الى كونه
ركنا اعظم كانه اسقط **قوله** وهو مقدم على الايمان والاثبات مقدم على سائر الال
لكونها كالتمصيل **قوله** والخذف يقتضي الخذف الذي ما نحن فيه وهو ما يكون ثوبا
في التقدير لان الخذف الذي يكون نسبيا كحذف فاعل المصدر وفاعل الفعل المسمى
للمفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مراد **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا
اي متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل **قوله** لوجود
القرائن صفة الجمع بالنظر الى تعدد الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوص
باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كما في خلاف ما حذف ليدفع السامع كل من ذهب
مكن **قوله** الداعي اي سواء كان حاملا عليه او غايه منبهة عليه فاللام في قوله فلا خفاء
للتعليل المطلق الشامل للحاملية والعرضية **قوله** ايضا اي كما هو معلوم مقرر في العلم
وان لم يذكر فيه صريح والظاهر ترك لفظ ايضا **قوله** اشارة ضمنية كما يدل عليه قوله
قوله البعث فانه مشعر لوجود القرينة **قوله** بناء على الظاهر في الحقيقة الركن الاعظم
فذكره لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالمذكور في
التخصيص على ما هو المقصود الا عرفت ان في شرح المفتاح ذكر المسند اليه لا يكون عبثا
على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء من الكلام بل العدة فيه فلا يرد ما قيل انه
لامنا فانه بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكونه عبثا لتحقيق القرينة المتعينة
قوله وقبله عبثا او وقال في شرح المفتاح وقيل المراد ان يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة

المفيدة عنه ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا اذا فادى المعنى وقد حصل كونه يجوز
ان يتعلق موضع شئ حقيق من الاعراض المنسوبة في بيان ذكر المسند اليه واما
السيد في حواشي شرحه انما اعتبر خفاؤه لانه لو ظهر لم يكن ذكره عبثا في الظاهر
ايضا فالمراد بظاهر القرينة الامر الذي يقتضيه القرينة وهو الانشاء عن الذكر وبما
لحققة في قوله واما في الحقيقة ونفس الامر اي يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره
معرض في فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المحببة عنه وما اقتضاه ظهور ان ما قيل
ان المراد بظاهر القرينة الظاهر الذي هو القرينة والمعنى القرينة ان ذكره عبثا فظرا
الى القرينة واما في الحقيقة اي في نفسه فيجوز ان يتعلق به معرض فلا يكون عبثا ثم
الاغراض عليه بانه اذا افعل بذكره معرض كان المقام مقام الذكر والكلام في مقام
الحذف التبرم الا ان مراد بالعرض معنى الفائدة خروج عما قصده الشارح رحمه الله على
انه يريد عليه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي هو القرينة لا حاجة الى بناء على الظاهر لان الكلام
في مرجح الحذف بعد وجود القرينة قوله من حيث الظاهر لانه يفهم من اللفظ كونه لا يفهم
دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالاحرة على العقل قوله على لانه
العقل لا يستدل بالعقل بمعونة الفرائض على المحذوف قوله الدال على المسند اليه فاما
فالاعتماد الاول والآخر اعلى العقل وان كان اللفظ مدخل ولذا لم يفسر عنده مدخل
من حيث هو اللفظ قوله مستقلا بالدلالة في الجملة لما في العقيدة الضرورية وان كان اللفظ
هنا مدخل قوله فانه يفهم اي في جميع المواد قوله واما قال تجيب معنى ان العدول
ليس محققا لان كونه محققا توقف على كون من العقل واللفظ مستقلا من الدلالة
عليه وليس كذلك قوله هو اللفظ اه فيه الفصل لمجرد التاكيد وتحقيق ذلك ان
لفظ مدخل في الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالفرائض هو اللفظ
دون ذات المسند اليه وليس للضم فانه مطلقا لف قوله من حيث هو اللفظ و
لقوله فلا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ قوله فلا يكون الاعتماد او لا عند الذكر
ولا عند الحذف ولذا لم يفهم من معنى قوله مثل بينه ام ان هذه منقطعة
على امر خفية فاقيل المنسوب اليه ام لا ليس بمتروك على ان ام المتصلة
يجوز مع بل على قوله الثاني الرضى قوله او فبینه اما لان المسند لا يصلح الاله او كذا

او لكلام فيه بحيث لا يسبق الذم الى غيره او كونه متبعا بين المتكلم والمخاطب
وهذا وان كان يجمع الاحراز عن البحث لكن مدار الدواعي المقصبات على
القصد وقصد التعيين بقصد الاحراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد
يقصدان معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذ لم يكن هوها ثنائ **قوله** او يجمع اوقاف
بان يكون ذكر المسند اليه واجب التأخر ويكون الفاعلية او السمع لفظ المسند
مع حركة ما قبله فاذا ذكر المسند اليه يحصل الاتصال بينها وبفوت الفاعلية اوضح
قوله لا يسمع اما لعدم الفهم او لا بفهم والسامة الحاصل الصبا عن طلب الصيد **قوله**
من غير السامع من الحاضر من الصواب من غير الخاطب من السامع **قوله** كالمسند اليه
اه الفرق بين الانباء عين ان في الاول يكون الكلام في المسند اليه واحدا سواء كان
الاستعمال قبا سا او لا وفي الثاني الكلام الثاني غير الاول ولا بد ان يكون قبا سا **قوله**
وقد يكون اه اي قد يكون المحذوف من غير ضرورة فاعل الفعل يترتب عليه فلو لم
يكون استاده قبا لفي الاول خرج كخاخرين واخرين واضربوا القوم فان حذف
الواو فيه ضرورة النفا السالكين بانامة للركة مقامه وبالفعل الثاني خرج كخاخرين
المرجع البطل وجاد ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي وبالفعل الاخر الفاعل
المحذوف للمصدر **قوله** وح يجب استاده الفعل لا المفعول الا اذا واخر ما ضرب
الا انا وبذلك اي راي وانما يجب ذلك لان الفعل لا يدرى فاعل او ما يقوم مقامه
ولا يتبين ان هذا من حذف الجملة بجزء اخرى فكيف لان هذا ليس بتدليل المسند
تغيير حقيقة ولذا سمي لكل واحد منهما صيغة الماضي **قوله** فانه الاصل اي ما يتبين عليه الشئ
او الفاعلة **قوله** ولا مقتضى للعدول عنه يعني كونه اصلا لا يكفي نكته للذكر لانه متحقق
في حال الحذف ايضا فانه من عدم مقتضى للعدول ليكون مرجحا للذكر على الحذف و
المراد عدم مقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلما برز ان الكلام فيما قام القرينة المعينة
للمحذوف لما يدل عليه سابقا فلا حاجة للاحراز عن البحث وتجبيل العدول متحقق
في جميع صور الذكر **قوله** لا مقتضى للعدول عنه منصوب وسقوط الترتيب لكونه مضافا
والام زائدة على ان سيرة في الكلام لك واما تبشيرا بالانصاف كما قال الشيخ ابن
الحاجب **قوله** زيادة الابيض اي ايضا المسند اليه وزيادة شبيهة في ذهن السامع

فخص الابضاح والتقرير حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادة
لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية **قوله** ومنه اولئك هم المفلحون
اي من زيادة الابضاح والتقدير لكن لا الابضاح المسند اليه وتقريره ولذا اورد
لنظرة منه بل لا يوضح غرضه بل يكرر المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين
بشرى الايمان من نارون بكل من الاثريين وكل منهما يعني غيرهم قال ايضا هذا
الغرض ذكر المسند اليه ولم يحد بحذف بحسب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يفتح
الكبر كمال الابضاح ولا يفتح عن الغرض كمال الابضاح وهذا ظاهر من قول
ليس الاية من قبيل اخبار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدر
بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول لان الغرض انه لو ترك وتجب
القرينة على تركه لم يحصل زيادة الابضاح وان دفع ما قبل ان المسند من قوله ومنه
ان التكنة في ذكر المسند اليه في الاية الابضاح لا مع انما شئ اخر كما يعلم من قوله
اه وذلك ظ كذا بل كمال الظاهر عبارة الكشاف ان التكنة المذكورة لتكرار الاسم
الاشارة وعدم الاكتفاء على الاول وحاصلا انه لو لم يكرر لا حمل ان يكون مجموع
الاثريين غير المزمع فاعدهم لاكل واحدة منهما وبالكبر **قوله** في كل واحد من
لهم فالمراد بقوله زيادة الابضاح الاحمال والتقرير اللفظي الثاني تعريف
المصباح بما ارداد وضوحا على **قوله** كما ثبت لهم الاثر اذ في موقع المصدر لقوله
ثابتة والظاهر في من زائدة كما ذكره الشارح بقا في شرح الكشاف وفيه ان التكنة
ليس بمقتصر في المقام وان زيادة الفاعل يجوز سببه وعندك ان الخاف للفرق
في الوجود وما كان في قام زيد قد عمرو وصل لما دخل الوقت والفاء للسببية كما
في قوله زيد فاضل فالكرم والجمل في محل الخبر لان اي تبيها على انهم بهذا الحالة وهي
انه كما ثبت لهم الاثر بالهدى فانه في الوجود وثبوت الاثر لهم بالفتح مسبية
منها وفي هذا حال التنبه لمن عداهم الى الايمان والاثر افتح الهمزة والثاني التنبه
بالفتح تعلق بالآثر المدلول عليه بالضمير والمثابة المرجح وفي غيرهم متعلق
بجاءت وفيهم نفدت وكنت للآثر وفيه المصدر المحذوف اي كفت فيهما اي كفت
المثابة على حالها اي افراد ما وصله حاله المحل بمعنى الطرف قال قد سره فكيف

فكيف يكون اه قال الشرح في شرح المفتاح كما ان المحذور عند السامع ومعرفة
القصد اليه كناية عن عدم القرينة فانه في البحث لا يراعى السكاكي عبارة عن ذكر الما
الملازم اي التامع واردة المعلوم اي المتبع بحيث يحصل الاشتغال منه اليه
في الجمل ولا يجب بهذا له ولا شك ان عموم النسبة واردة التخصيص يتبعها
انتفاء القرينة مطلقا وينقل منه اليه وان لم يستلزمه كطول الجاه وكثرة الزمان
يتبع طول القامة والضيافة فالمراد بقوله تفصيل انتفاء القرينة انه لا يزم له
تفصيل لكونه مركبا من امرين وتخصيصه لان الكناية كدعوى الشئ بالبينه وليس
المراد انه تفصيل وبيان له حتى يرد ان انتفاء القرينتين المحصورتين كيف يكون
تفصيل وبيان لا انتفاء القرينة مطلقا والجواب في السبب ان انتفاء يكون انتفاء
السامع للمسند اليه وعرفانه فصدق اليه في قوله واما الحالة التي يقتضي على ذكر
المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحض اعارفا شك القصد اليه عند ذكر المسند
اليه اشارة الى وجود القرينة المحذوف ومنع عنها كون العموم واردة التخصيص
كناية عن انتفاء القرينة حيث قال في شرحه ومن زعم ان عدم نسبة الخبر بمعنى صلا
في نفسه لتعدد واردة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فقد سري لان انتفاء
قرينتين محصورتين لا يستلزم انتفاء مطلقا اذ لها افراد اخر كقدم الذكر في الد
السؤال ويجزى وبما حرقنا لك انه في ما اورد على جواب الشارح رحمه الله اذ
كان عموم النسبة واردة التخصيص بيان لا انتفاء القرينة كان الذكر لا انتفاء
القرينة وذلك وظيفة المحذوف المعاني لانه ليس المراد بالخواص الزائدة
على اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة والكناية يجوز فيها
ارادة اعميين كان الذكر معنا عموم النسبة واردة التخصيص مع انتفاء القرينة
فلا يكون البحث عنها وظيفة المحذوف قد سره وقيل انه في توجيه عبارة الشارح
بحسب لا بد عليه عرض المص وقد اشار في شرحه بالتعبير ليس للاشارة
الى ضعفه قال قد سره وعلى هذا يكون عموم النسبة اه فيتم جواب الشارح ولا
يرد البحث المذكور عليه وان كان التمثيل بقوله خالق كل شئ فلا يهل في ان المراد
عموم الخبر في نفسه وقد اشار الشارح في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى

في الجاه

الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اسناده
في نفسه واسناده اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة قال قد سكره انها موضوع
او قيل فيه انه يلزم ان يقع الالتفات الى الافراد المتعينة الغير المتعينة
ولا شك ان اذا سمع انما لم يلاحظ الافراد واحد والآخر ان موضوع لكل
واحد بشرط الافراد غير الاخر فلا يقع الالتفات الا الى واحد قال قد سكر
اذ لم يستعمل فيها وضعت على انها في بحث لان المراد بقولنا انها موضوعة للمفهوم
كل ما يستعمل في جزئياتها انما موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحفة في جزء من
جزئياته لان ذلك المفهوم من حيث هو يكون استعماله في المفهوم الكلي من حيث
هو مجازا وبهذا يظهر ان الاختلاف بين المسمى لفظي لان في قال بالوضع
العام ارادة المفهوم الكلي لا الملاحظة الجزئيات ووجه المعتبر هنا وقد تقرر
في موضوعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة علم لوجه الشئ بناء على اتحاد العلم
والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم
و من حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فالوضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار
المفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده
بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات
اذ لا علم له بتلك الجزئيات لا من حيث هذا الوجه وهذا امر ادفعه قال بالوضع
للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في جزئياته فندبر قال قد سكره فان هذه الضمائر
كلها تكرات او لا ينبغي عليك ان التكرار المختص بوصف ادعك لا يخرج عن كونها
تكرار وان قل شيوعه فان اعني المبرمج اليه يكون التسمية المراجعة الى التكرار التكرار
ايضا موثقة في الفرق حكم قال قد سكره طويلا على غيره وغير التوب كسره الاول
يقال طويلا التوب على غيره اي على كسره الاول وهو كناية عن عدم ارادة
الكشف والاطلاع قال قد سكره وانما المقصود التسمية او لا يخفى عليك ان لم يلاحظ
ما نقل المراد بالذات والخارج وتذكر قد سكره في كلمة التسمية اراد بالذات
المعنى المستقل بالمفهومية الذي يصلح ان يحكم عليهم به وهو معنى الاسم فقط
فان معنى الفعل لا يتم له على التسمية المختصة خارج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي

ثم لا ينبغي ان المشارية الى الخارج هو اللفظ الدال على الذات وانما سبب ايرادها مجازا
انتهى وكتب في نسخة اخرى وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس شئ لان
المقابل للذهن اما الاعيان او افعال الامر ولا يبرهن في ان المعرفة لا يجب ان يكون
المشارية بامر موجود في الاعيان او في نفس الامر كشرط الباري والمعدوم المطلق
تخلف هذه الحاشية اولى من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله المحققون من ان
حقيقة التعريف الاشارة الى ما يبعثه في طبعك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين
اي معلوم عند السمع من حيث انه كذلك والكل ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته
ولا يفهمه ملاحظة تعينه وان كان متينا معروفا في نفسه فان بين مصاحب التعيين
وملاحظة فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني في الافاظ انما هو بعد العلم
بالوضع فلا بد ان يكون المعاني مميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى
فان كان كونه تسمية معروفا عند السامع متحققا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان
لم يكن متحققا معه يكون تسمية ثم ذلك التعيين المشارية في المعرفة ان كان مستقفا
من جهة اللفظ فهو علم اما جسد ان كان المعهود وجسا واما متحقق ان كان
حصه والا فلا بد من معرفة خارجية مستقفا ومترا ذلك فان كانت الاشارة لطيفة
فهي اشارة اشارة وان كانت الخطاب اي توجيه الكلام الى الغير فهي المضمرة
وان كانت نسبة فاما الجزئية فهي الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى
وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما الاسم فهو المعروف
بالاسم ثم المعروف بالاسم ان اشير الى حصه معينة من مفهوم مدخولها فهو
المعرف بل اسم العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما الفسمان
الباقيان فهما فرع الجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ما هو العلم لا كان تعينه
مستقفا من خارج فغيره نوع عدم فلا بد ان يقال انها موضوعة لمفهومها
كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون
والثاني واما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة امر كلي فالوضع
عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالفاضل وعصا الدين والبيد
الشريف وان الوضع في المعارف اسم من الافراد في ثانيا فيما سوى المعارف

دا

باللام والتركيبى او المنزل منزلة الافرادى ثانياً المعرف باللام فان لام
التعريف حرف وضع المفهوم على هو فمعين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات
او تلك الجزئيات على اختلاف الرايين واسم الجنس موضوع لمعناه اعني الماهية
او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع موضوع بالوضع التركيبى والوضع
المزول منزلة الافرادى لمعنيين عند السامع هو مفهوم مدخوله او حصته منه بشرط
الاستعمال في الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلاً من حيث
انه معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم العلمى وهو مفهوم مدخوله المعين عند
السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات او تلك الجزئيات اعني هذا المفهوم وذلك
المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له اللام الكلى شرط
الاستعمال في الجزئيات او تلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعرف بلام
الجنس مشكك وان الوضع في المعارف اعلم من الشخصى النوعى سواء كان بنفسه
ثانياً المعرف باللام المستعمل معناه الحقيقى ومع القرينة ثانياً المجازات المعروفة باللام
تحوّل لقب الاسد في الجم فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى لمفهوم كلى اعني
الرجل الشجاع يستعمل في شئ معين عند السامع وبما حررنا لك ان الكشف لك ان
توحيى المعرفة بما وضع يستعمل في شئ بعينه واما وضع الشئ بعينه على اختلاف الرايين
لا بد منهما من اعتبار الهيئة اى من حيث هو بعينه يخرج التكرات وان الشئ
في التعريف الاول اعلم من ان يكون نفس الموضوع له ثانياً العلم او فرد منه ثانياً
في سائر المعارف وان الضمير المراجع الى التكرات وعلم الجنس وسائر المعارف له
داخل في الحد وان معنى قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث
يشابهها الى خارج اشارة ونسبة معناه جعل الاسم بحيث يشابهها الى ارضاء
عما ثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوماً عنده اشارة بكونه
لوضع مدخلها في ذهنه بقوله الى خارج التكرات كلها وبقوله اشارة وضعه كذا
اذا اشبه بها الى غير اسم الذى طلب من حيث انه كذا فان ذلك يكون فيها بالقوة
لا بالوضع فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في التكرات والمعرفة
والى الخارج تحققة بالمعونة فبغيرها استلزامات اشارتان وضعيتان يشترك

بشراك في احدهما التكرات وبخالف بالآخرى وليس المراد بالخارج ما مرادف
الاعيان فانه يلزم ان لا يكون المعرف بلام الجنس وكذا المعرف بالاشارة
للجنس بل اذا كان مدلولها متمنع الوجود والضمير المراجع الى الماهية من حيث
هو والمراجع الى التكرات الموصوفة بلام العهد الخارجى اذا كان المشار اليه الجنس
او التكرات والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظ والشيخ للذكور
وان قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن الذم هو سواء كان
في الاعيان او في الذكر فانه وان داخل المعرف بلام العهد والضمير
المراجع الى التكرات والجنس في التعريف المعرف وهو بلام الجنس وعلم
الجنس والعهد الذهني لا يضر لانه غير داخل في المعرفة عنده كمن لا يستعمل
الموصوف الذى اريد به المتمنع نحو قولنا الذى هو شريك البارى متمنع وكذا
ليس معنى عبارة جعل الذات مشاراً بها بمرسطة خارج وحد الفقرة انما
وضعت فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المجهول في هذا المقام وللغضاض
مذنبات وتحقيقات تركها مع زيادة نسخ الى خارج الاطاب **قول** لان الـ
اى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المستدبان المقصود بغير
مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع **قوله** فقوله جواب شرط
محذوف اى اذا علمت معنى التعريف والمعرفة فقوله كذا في بيان التكرات
العامة للتعريف اشارة الى ارتفاع شأن الكلام وان لا يفضل عن تكملة العلم
لعدمه ومن تكملة الخاص بخصوصه والمص اقتصار على بيان التكرات المختصة به
بافهم التعريف في هذا الكتاب مع النقص تكملة العامة له في الايضاح به
التف باشارة الف - عاطفة في قوله فبالاضمار فانهما للتفصيل فيقتضى تقدم
المجمل كانه قيل اما تعريفه فلما فادة المخاطب انتم فائدة وبالاضمار كذا وبالجملة
لكذا ويست جزئية بان يكون تعريفه مهما يكن من شئ فقوله بالاضمار كذا
لان الفاصل بينهما وبين اما الفاهم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من
اجزائ الجزأ اما هو ملزم في الذهن والتعريف ليس ملزوماً لكونه بالاضمار كذا
لما قيل ان الصريح ترك التكملة العامة ظناً ان العام لا يتحقق الا معنى

فكلمة الخاص يكفي لبراد العام دون الاول وانما تعريفه فلان اه شانه
عدم التنبه لا اختيار للمنهج **قوله** كان بعد بشرط ان لا يوجب البعد من حد
الوضع **قوله** تحقير اراد به ما قبل الشروع الذي في الكثرة فيتم الاستفاد
ايضا لئلا يرد ان قولنا جاء في كل عالم بعد من جاء في زيد مع عدم التحقير
في الاول **قوله** اذداد الحكم بعد بالنسبة الى الحكم على الشائع بالشائع فلا يرد
ما قيل انه قد يكون المستند من الدوازم البينة للمنداه كقولنا الاثنان زوج
اول فلا يكون مفيدا بعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب **قوله** كما
نرى اه تنبيه للقاعدة البديهية بالمثل **قوله** لانه وضعي اي يفهم من نفس لفظ
المعرفة بالوضع بخلاف التحقير الحاصل للكثرة فانه يفهم من ملاحظة الحفا
الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشروع بان فلا يرد ان تحقير الكثرة با
لوصف ايضا وضعي بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف **قوله** ثم التعريف
اه اشارة الى ما ذكرنا من ان الفاء لمطفة المفصل على الجمل **قوله** لان المقام له
للكلم اه اي للتعبير عن التكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب
والغالب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا او تفهيرا او حكما فلا يرد ان
مقام التكلم متحقق في قول الخلف امير المؤمنين بامر ك بكذا مع عدم الاضمار
وان الخطاب اعني توجه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب على
نقول في حصة جماعة كل ما اي لا يخاطب به واحد منها وان التنبه وهو كون
الشيء غير متكلم ولا في مخاطب لا يستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب
قوله واصل الخطاب اي اللائق به والواجب فيه بحسب الوضع **قوله** او اكثر فالواجب
بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصفة التنبه الاثنان معينين او بصيغة الجمع
الى عدة معينة او للجموع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم فان الشمول للاستفاد من
بين التبيين الى حاضر اي من حيث انه حاضر بان يكون المارة فيه الى حضوره لما
عرفت **قوله** وتنبه ك او قيل انه من اخرج الكلام على مقتضى الظاهر عند التحقير
من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو نرى الخطاب بوجه ولا نرى كلا احد

كل احد فذكره ههنا بكل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس
ههنا شيء داع الى ايراد الخطاب لمعين معنى فاجرى الكلام على خلاف ذلك
الاداعي الظاهر وادعى مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما
وضع له داع وهو فهم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى بهذا القدر في كونه
خلاف مقتضى الظاهر ان يكون جميع المحاررات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر وكذا
ليس وضع المضمير موضع الظاهر مجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مفيد يصلح لذلك بل
ان يكون المقام مقام المظهر فافهم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل
مقام الخطاب **قوله** وتنبه ك اللفظ ان يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشئ راى
قرب المرجع اعني الخطاب مع معين فالاشارة في شرح قوله وحق الخطاب
ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال مخاطبه وهذا الخطأ
له لا خطاب معه والخطاب به انتهى وفيه ان الشاعرا بما يدل على ان الخطاب
متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للنفوة ولا يستعمل بكلمة مع وما في المشا
انما هو متعلق بكونه لا بالخطاب واستعمال الكون بجمع شائع يقال كثر مع
زيد وفي التنزيل يا ايها الذين آمنوا فانور نور اعطيلها وفي شرح المفتاح شرح
لوقال مخاطب معين لكان اظهر فان قوله ك حصل الخطاب له اشهد في المعنى من
قوله ك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اشهد لان الكون والحصول
لا يتعلق به كل جار ولذا يفهم من مقتضى الظروف المستقرة كلها معنى عبارة
الشئ على وفق ما في المفتاح فذكر الخطاب لخاص لمعين اي الصالح اليها
لا الى غير المعين وانما جعل الشئ ضمير مركب راجعا الى الخطاب دون المعين لان
الكلام فيه وغير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا بهامه انه قد يترك الخطأ
الى غير الخطاب كما في قوله او المقصود امانة الخطاب من المعين الى غير المعين فما
قيل ان الانسب ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين
في الخطاب الى غير المعين بتخفيف للتقابل بين المترك والمائق به ليس بشئ
قوله تقطع اي بيان فظاهرا حالهم من قطع الامر بالضم اي اشهد شانه **قوله**
حالههم القطعية اي حالهم الشد يد الشناعة والمراد ما طرأ عليهم في وقت

نحوه الرأس لا جل الخالة والخرى من اهل القبيلة من رثاثة الحبشة واسود
الوجه ولسرة وصفته وغير ذلك التي هي في غابة الشائعة والجزء المحذوف
اي لم ايت امر فظيها وما قيل ان المراد بحالهم القضاء وقد وصفها
بالظنية من قبيل شوشا مر والكل م على حذف المضاف والحبيبة مرادة
مع كونه تكليفا لا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ لا يتعلق به الروية ولا يعلم
تقدير الجراح لم ايت امر فظيها ثم ان اعتبار صحة روية كل من ياتي منه كان
في كون حالهم في غابة الظهور ولا يحتاج الى وقوع الروية فاقبل ان صدق هو
الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلمة لو بدل على متناع وفوقها فلا يدل على
كون حالهم في غابة الظهور وفي غابة السقوط لان تحقيرها في نفسها وكذا
في غابة الظهور لا ياتي متناع روية المخاطب بها لكونها نظيفة بحسب قوله
على حذف المضاف اما قيل ضميرها او قبل مخاطب قوله الكرم اليه الظاهر اسقاط
البراه قوله او احسن بكلمة او نظر الى كون كل واحد منهما له شرط جزاء على حده
وفي الايضاح بدو التعريف العطف بطريق التقاد في بعض النسخ بالواو وهو
ظاهر قوله لفساد المعنى لان الاخراج في صورة الخطاب بفيد الخصوص والعدم
انما هو لاجراجه عما يفيد صورته فغير فانه قد دل فيه الاقدام قوله بامراده على
اشارته الى ان العلم مصدر متعد ومناه جعله على والجمع لا يبراد قوله وهو
ما وضع الشيء مع مستخفا امارات الشخص لا مرجية لان الشخص هو الوجود
موجود على النحو الى من احواله تبعه او بقائه والاعراض والصفات كالشكل و
الذيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في قوله تبدل الشخص لا
يجب تبدل الشخص وانما لم يقل مع شخصه لانه انما يتم على القول بكون
الشخص اشد على الماهية وجد وبالجمل ما اذا كان نفس الذات او امر اعدا
فانه لا مفارقة في الاول وبلزم اعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف
يعلم طريق احصاء الشخص بان يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لشخصه
ان علمه وان كان كلياً لكن المعلوم به جزئ لعدم مطابقة ما سوى ذلك الجزئي
فاندفع الشكوك التي عرضت لنا ظهري هذا المقام قال قدس سره بخرج من

عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موصوفة لنفس الماهية الحاصلة في الذهن
كالعرف بلام الجنس ان التعريف بها والاشارته الى معلومتها مستفاد من جوه
اللفظ وفي الموضع من الامام والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخص ليد
العدد بها وان لم يكن شخصاً بمعنى امتناع فرض الاشتراك ولذا قال المنطوق
الطبيعة في قوة الشخصية تكلف قال قدس سره مع جميع الشخصات الذهنية
فان الماهية الحاصلة في الذهن بوضع لها عوارض في الذهن فان العشرة
الانسانية الحاصلة في ذهن زيدية الحاصلة في ذهن عمر وبالشخص والمراد
بالشخصات تعريف العلم مطلق الشخصات اي ما يكون يفيد الشخصية في الجملة
سواء كان في الخارج او في الذهن لا التي رجعية فقط ولا الذهنية فقط ولا
جميع الشخصات الذهنية والتي رجعية قال قدس سره لاستطراده وذلك لان
مع الشخصات الخارجية بيان الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهنية والتي رجعية
ولا يجوز اطلاق واحد للبيان على الاخر لا حقيقة وهو فلا يجازا لا بعد
اعتبار ثلاثة صحيحة بينهما واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد التي رجعية حقيقة
باعتبار مطابقة للماهية ويجازا اذ اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق في
المفيد لا باعتبار العلاقة بين المفيد بتدبير فانه قد خفي على الناظرين فلا ندس
سره بل بالا علميتها بتدبيره هذا ما ذهب اليه المرحوم من ان علميتها لفظية ولا
فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال واذا كان لنا ثابث لفظ
كقوله وبشرى لفظية لكسر فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما بالام
في اشترى اللحم وان باكله اذنب واما في العلمية فحاشي اسامته انترى فليس ان
داع الى ايراد العلم الجنسي لا مجرد التوسط في اللغة فعلية خارجة عن كونه حقيقة علم
المعاني فاندفع ما قيل فيه ان نظر الفقه شامل للشكوك المتعلقة بالعلمية سواء
كان تحقيقية او تقديرية قال قدس سره لضرورة الاحكام من منع الصرف ونزل
او خال للام ونجى الاحوال والوصف بالمعارف قوله وقد مر اي تدم العلمية على
بقية معارف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف
من موصوفها قوله بعينه قال في مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وذاته

هـ

المعينة وفي تفسيره بقوله لشخصه إشارة الى انه مظهرها بغير المعنى الذي مر
في تعريف المورثة فانه بمعنى المعين مطلقا بقينا جنسيا او شخصيا وهذا
كما تقول اريدني طالبا بعينه ولا بعينه كذا في شرح المفتاح **قوله** بحيث او لور
باعتبار خاصته متساوية ليجب يمنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن
وبهذا يظهر ان يمكن احضاره في بعينه في الذهن بان يحضر باعتبار كونه واجب
الوجود خالق العالم **قوله** عز احضاره اي المستداه بعينه فلا حاجة الى تقييد
التقدير الثاني بالراجع الى العلم كما قيل **قوله** بالتفسير الغائب فانه لا يمكن احضاره
بابتداء لا بشرط تقدم ذكر المرجع لفظا او تقديرا **قوله** فانه يمكن احضاره
او ما في الثلاثة الاول فطر امان في الاخيرين فلذلك الشرط فيها تقدم العلم به
لان تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار مرة ثانية بان ذكر اول
مرة ما يغير عنه باحد المعارف الستة المذكورة لكنه تقدم ذكره ليس بشرط في
شيء منها قال من كره لتوقف كل منهما اه لتوقف في التفسير الثاني مسلم ولذا
قال الشيخ ابن الحاجب في تعريف المصنف ما دفعه للكلم او ما طلب او غائب تقدم
ذكره لفظا او تقديرا وفي المدف بلام العهد يمنع فان مدلوله المصلحة الحقيقية
المعبر وفي بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرهما او لا ومنشأه عدم التفرق
بين المخبر والاحضار قال قدس سره في اشياءه فيما بعد اي في ضمن لا يقال
لكنه يبرز مسلم عند السامع ولذا خصي الاحتراز بقوله ابتداء بالضم الغائب قال
قدس سره اي يجب وضعه فعلى ابتداء في اول حاله قال قدس سره واما بجسرها فلا فيه
ان جميع معاني المشترك يحضر عند سماعه يعلم بعد العلم بالوضع انما الزود و
التوقف في تعيين المراد قال قدس سره اهم من ان يكون بقرينة او لا بدخل فيه
المعارف التي سوى العلم ويخرج بغيره باسم مختص **قوله** لان الاسم المختص
بشيء معين او اي شخص وانما اعتبره لان الكلام في التفسير عن المسند اليه المعين
كما اشار اليه بقوله ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين لانه اعتبره مع
قوله باسم مختص من برد ان الكلام في كون التقيد الاجر مغيبا عن الاولين
فاعتبار التعيين بغير مناسب واما المختص شيء مطلقا فليس العلم وحده

وحده فان المدف بلام الجنس مختص بالجنس لا بطلان على غيره بحسب وضع
واحد واطلاقه على الفرد الذي اوجبه الافراد انما هو بالقرينة فاما قبل المراد
بالعين اعم من التعيين النوعي او التكرري ولوحده لكان ادنى ليس لشي
قال قدس سره هذا الخصر في شخص او ابتداء كالشخص او بالقرينة كالمرتب كان
اسمه مختصا به في الظاهر لا بسنن في غير ذلك الشخص ولا يحضر بعينه في الحقيقة
من غير قرينة لكونه بغير موضوع له وانما كان هذا الجوابا فكيف لان المراد بالاختصاص
الاختصاص الرضي كذا قيل وفيه ان الظاهر الاختصاص اعم وكونه في العلم
بحسب الوضع لا يقتضي رادته وليس وجه التكليف انه لو كان عرض الشرح
الاحتراز عنه بقوله بعينه لغرض له فانه لحفاة احق بالتوضي **قوله** موقوف على
اه كما يدل عليه قوله بوسطه تقدم ذكره وقوله بوسطه العلم بالصلة **قوله** يكون
هذا بعينه اه اي في المال فان لا لا احضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم
المختص ما لهما واحد وما قيل ان الاحضار بنفس اللفظ محقق لتفسير الكلام
والمخاطب وليس بالاسم المختص نزع لما عرفت من انهما يحتاجان الى قرينة الكلام
والمخاطب وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة القلبية **قوله** وبعد اللتا والتي البنا
افتح اللام وجاء بضمها لتفسير التي في الرضي التزم حذف الصلة مع اللتا
معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدواعي بغير حذفها ان الداعية الصفية و
الكبرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن سره ولا بدخل حد البيان فلذلك تركنا
على ايمانها بغير مبنية بصله اي بعد ووالداعية الصفية اعني كون ابتداء بمعنى
بنفسه ثم تفسير بنفس لفظه ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء ثم تقيده
بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرائن المفيدة لاحضاره بعينه وبعد
الداعية الكبرة التي هي لزوم اتخاذ بقوله باسم مختص وانما كانت كيرة
لانها معنوية والاولى لفظية او بالعكس بان يكون التفسير للتعظيم و
الاصل فيه ان رجلا تزوج امرأة فبصيرة ففاسي منها الشدايق فكان بغير
عزها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة ففاسي منها ضعف ماناسي من الصفة
فطلقها وقال بعد البنا والتي لا تزوج ابدأ في اجراء شرط الحذف

قال قدس سره يزول احد البعدين اعني الداعية الصغيرة وكذا يزول مطالعة وجه
التخصص وانما لم يتوصل له لظهوره واما الكبيرة فتوارده لانه اذا خرج بهذا
الفيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة قوله ان الوجه ما ذكرنا
لان فيه حمل الاجزاء على المتبادر وعدم اعتناء الفيد الاول عن الثاني قوله اصله
الا لا يخرج المكشوف في ذلك لانه الاصل القريب وفي تفسير القاضي انه بالتكثير
للمسحح لانه لا يتراءى في الالف واللام خارج عن اصله انما التراءى في انه الله او
لاه وقد فصلنا وجه رجحان المكشوف في حواشي التفسير قوله حدثت الرخصة اما
مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط
الفيد القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد ولمهما سلكي و
اما ينقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام بغير قياس لان المحذوف و
القياسي كالشائب فلما يكون المختر كان المتجاشي كلمة واحدة من كل وجه
وان اعتبر التوفيق ايضا فعم لم يقل يلزم الادغام بعد العينية كان قياسا
لان الاعلام لا يتغير فيه خلاف القياس لكون الاسم مطابقا للمسمى قوله
وعوضت اي عبرت عوضا منها ولذا بدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بالي
قطعا قوله ثم جعل اي لم يكن قبل التوفيق والادغام للذات المحصورة بل اسما
للمفهوم الكلي اعني المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا فها كان ادخلا
هكذا ما اختاره الشيخ في شرح المكشوف وقال السيد انه قبل الادغام كان
من الاعلام الغالبة لانه لم يبق بطلق على غيره في اطلاق الجمع على غير التزياد بعد
الادغام من الاعلام المختصة لا بطلق على غيره في اطلاق والتحقق انه قبل الادغام
وبعد من الاعلام الغالبة المختصة بذاته تعالى لانه قبل الادغام غلبة الحقيقة
لتحقق مسقار الاله في غيره في وبعد الادغام غلبة تقديره وقد فصلنا
في حواشي التفسير وفي توصيف الذات بالواجب لذاته الخالق لكل شئ اشارة
الى طريق احضار الذات لمعينة المعنى اعني اللزوم المساوي في أقصى الامر وان
كان كتابا عند العقل قوله كلمة توحيد اي بفيد التوحيد فتدل عليه فان الاله
من ان الاله واجب الشرع دون اللغة ان ارادوا انها على التوحيد يجب

بجسب وضع الشرع فليست شئ للقطع بان الشرع لم يقبل هذه الكلمة في الشرع
اللفظي الى معنى اخر وان اراد ان افادتها لكون الفاعل موحدا بجسب الشرع
ثم لكن ليس كلاما فيه قوله على اعتبار عهد زود معروف من لفظ الله قوله لا
استثناء الشئ من نفسه اما اذا كان لفظ الله اسما للمعبود بالحق فظا لا كما
المستثنى منه مفهوما واما اذا كان اسما لواجب الوجود فلانه لا معنى للاستثناء
من حيث المفهوم فان الاستثناء من حيث الصدق والمعبود بالحق واجب
الوجود مخد ان صدقا سواء اريد بهما ما هو معبود بالحق وواجب العقل
او بالامكان واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه وواجب
الوجود بالعقل من المستثنى فما لا وجه له قوله موجودا نقل عنه روح شبه الى ان
الاستثناء بدل من اسم لا على المحل والمبخر محذوف فان قلت لا قدر الامكان
ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان محذوف على خطأ
المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجبر
قرينة الوجود دون الامكان ولان الترجيح هو بيان وجود وفي الوجود
لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان الاستثناء مفردا
وانما موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الله سوى الله على نفي محذوف
مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالحل المحل البعيد اعني الابتدائية لا المحل
القريب اعني النسب والادخل البديل تحت النفي ولذا لم يجوز النسب
المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه المذكور وبرد على قوله لا
على نفي مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الشبهة ولا اله ينكر فندبه قوله وفي
التشديد غير السلوب لان العلم مضاف اليه في اللفظ ومسند اليه في الحقيقة لا
ذكر ابدي كناية لما في قوله تعالى بما قدمت يدك اي ما قدمت فعمله تعالى ثبت بدا
الى لخب دعاء ونوله نب خبر وقيل المراد اهلاك بدبه لانه اخذ جبر ابديه
لهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي لا يكون العلم مسندا اليه حقيقة ايضا
فيكون نظيرا ويكون معنى نب هلك كل كذا افاده السبع قوله جهنم انما قال
بالاستعارة فلو كان قال اي جهنم وقيل عدل عن اسم عبد الوهي لاستفحال

لا سمه وقبل شهره كنهه وقيل كني بذلك الذهب جنة واسماتها فذكر كنية
نمكها وبافتحها به بذلك فنده وجوه ثلثة اخرى كذا في حواشي شرح المفتاح
الشريفي قوله انسابه الى النار كما انساب الباب الى الولد بدل على ملازمته لا ولا
وملازمته لها يستلزم كونه جنة لزمها عرفيا والالم يستلزمه عقلا فانه جنة
النار ملازمون لهما وليسوا بجنتين في انتقال من اللوازم قال التلازم بينهما
في الجدة متحقق في الخارج والذهن قوله وهم يعتبرون اه فابرهج باعتبار
الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينقل منه باعتبار وضعه الاصل الى مواضع
الذهب ينقل منه الى جهتي كناية عن الصفة بالوسطه قال في شرح المفتاح
لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بالذهب لكن ينقل منه الى معنى ملازم
الذهب ينقل منه الى الجهتي وكذا ابرهجل كناية عن الجاهل وابرهج كناية عن الجزل
وقال السيد رح ابرهج معناه الاصل ملابس الذهب ملازمة لان
لفظ الاب ملحق في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلق ابرهج على
الشخص المسمى ولو حظ معناه الاصل اعني ملازمة الذهب ينقل منه الى ملازمة
وهو كونه جهتي انتهى فنده كناية بلا واسطة لان ابا لهج معناه الاصل
ملابس الذهب ملحقا مع معناه العلمي ولا كناية في ابي جهل وابرهج كونه
مستقلا في معناه الحقيقي والحق مع الله لان ابا لهج مستعمل في الشخص المعين
المعالم بناء على اعتبارهم المعاني الاصلية في الكني ينقل منه الى المعنى الاصل
ثم ينقل منه الى الجهتي ولا بلا حظ معه معناه الاصل والالها لفظ ابا لهج
في قوله ثبت بدا الى لهج مجازا اسرا لو حظ معه المعنى الاصل بطريق الجزية
او التقيد لكونه غير موضوع للبحرغ المقيد وما قيل ان المعنى الحقيقي لا يكون
ففسره في الكناية وان مناط الفائدة والصدق والكذب فيها هو المعنى
الثاني ومجربا نف الذات المعين فليس شيء لان الكناية لفظ ابرهج به و
لازم معناه مع جواز اراوته مع فجزء ههنا ان يكون كلا المعينين
في المفتاح اقترح بان المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعا
في سببي وقد تكلمنا لندعه بما لا يرضى بسماحة الاذان بان المعنى الثاني

الثاني هو الذات مع الوصف بكونه جهتي دون مجرد وصف كونه جهتي
وبان الكني عنه في نظر البليغ هو كونه ملابس الذهب ينقل منه الى الجهتي
وليس بمقتضى الذات وتعد الش حيث قال فان هذا من مزال الاقدام
قال قد سحر صا كونه جهتي مما يفهم من هذا اللفظ فيه بحث اما اوله فان
الكناية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اراد منه مفهوم من اللفظ بل ان يكون
ذلك المعنى الثاني لازما للمعنى الاول ينقل منه اليه للضرورة لم فاذا كان الشح
ملزوما لكونه جهتي يجب ان يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص لتحقيق
الضرورة نعم لو ادعى ان لزمه لا كما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره لزم كونه
مكافئة واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون الكناية في ابي لهج وامثاله موقوفة على
اشتهار ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينقلون من الكنية الى
ما يلزم سمائا باعتبار الوضع الاصل في غير توقف على شهرته قال الشافعي
ابا الحاسن كي اراه المسترق كان يجده شئ اليه فلما ان رأيت انت فردا ولم
ار من بينه ابدا به قوله والمفهم الصالح اه ولا بد منه قال في شرح المفتاح في
جميع هذه الاعتبارات لا بد من تصحيح ومرجح لكنه قد يفصلها لكثرة المرجحات
فكان في الوصول واسم الاشارة وقد يحملها كما في المصنف والعلم وبنو السيد
رح وكتب في حواشيه فلا بد في المصنف صحة احصاء المسند اليه بطريق الاثبات
ومنه ان ينقل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه محكما او في طائفة ثمانية
مذكورة او في حكمه ونفس على ذلك حال العلم والالم يكن في هذا التقيد مزيد
فائدة اعرض عنه بخلاف التقيد في الوصول واسم الاشارة فان المصحح بينهما
مفيد والمرجح معنى آخر واما في المصنف والعلم فكان المرجح هو المصحح انتهى ولا
يجوز عليك تخالف الحاشية والشرح عليك بالاعمال في التطبيق قوله الى مشار
اليه اي الى مدين عند الخ طيب بشار اليه باعتبار فقيهه عنده واما الجدة الواقعة
صفة فهي معلومة الانساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده الا يرى انه لا يقع
صفة الا للضرورة كذا في الشرحين قوله ويكون معرفة على صفة الجهر من التعريف
اي محضرة بعينه في ذين السامع بعد ان الصلة قوله تفصيل الباعث على التلازم

المشاوول للغة التي يقصد حصولها بمراد الموصول كزيادة التقدير والاباء الى
بيان الخبر والحاصل الذي يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستحسان قال
الشرح في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الاعراض قد يحصل بغير المسند اليه الموصول
مثل الشيء الذي حارث السرية منه وراودة المرأة التي هونت بينها والله الذي
سلك السبيل وكذا ذلك فقد عرفت ان على ان ليس لوارد بناء على ان ليس المراد
بالافتضاء صفها الا مجرد الملازمة من غير اطراد ولا انعكاس **قوله** لعدم علم الخ
بالاحوال المحققة هذه التكمة موجبة لا يراد موصولا لانه اذا لم يكن معلوما
للمخيط شي من احواله المحققة الا الصلة لا يمكن ابراده بشي من طرف التوفيق
سوى الموصولة وادراجه نكرة خروج عما نحن فيه لان كلامنا على تقدير كون
المسند اليه معرفة وما قبله ان يتنقض بمثل قوله مصاحبا رجل عالم فلا بد من
امراة من جنس فليس شي لان طريق الاضافة غير طريق الموصولة لان الاول جدد
احضار للمعبر بعنوان النسبة الاضافة المفيدة لاخصاص المضامى بالمعاني
اليه الثاني احضاره بطريق النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصول به كالم
ذلك في بيان انهم المعرفة فتدبر فانه ذل الاقدام **قوله** لفظا جدي هذا الكلام
لان المفروض ان لا علم للكلمة بشي من الاحوال المحققة به سوى الصلة فلا يمكن
الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قبل الجدوى لان
الاعلم بالعلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخيط علم بما سوى الصلة فان المتكلم
يجوز ان يكون عالما بالاحوال المحققة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كغير الخبر
وما قبله ان في قوله الذين في بلاد الشرق وحاد فائدة ثامة فليس شي لان
فيه العلم للكلمة بحال يخص بهم سوى الصلة وهو الزهد **قوله** او استهجانا
النصرح بالاسم هذه تكمة مرجحة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس فلا يرد ان
استهجان النصرح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولة لجواز ان يعبر بطريق آخر
لا استهجان فيه **قوله** اي تقرير العرض اه اختاره على تقرير المسند والمسند اليه
انبا عالما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتبسيط يوسف
عليه السلام من الفخاء **قوله** وكان المعنى خادعة اي ارادته المكروه من حيث

من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادوة مجازة عن الخادعة اذ لم يكن مخي
وذنا دمنها بطريق الاستفارة السبعية والاستفارة المنبيلية ومعنى من نفسه
لاجل نفسه يقال بخاتم فلان عن فلان **قوله** وفعلت عطف تفسير وفيه اشارة
الى انه لم يتحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته عن المرافقة **قوله** عن
متعلق بالخادعة اي لاجل الشيء الذي لا يرد صاحبه ان ان يخرج به يده تحيلا
جمله مبينة لقوله فعلت فعل الخادعة ولذا نزع العاطف اي بحال الخادعة على
صاحبه ان يغلبه وبأخذ ذلك الشيء من صاحبه **قوله** وهي الخادعة عبارة عن
التمحل اي الاحتيال ليجامع يوسف بالخيا **قوله** لا حراه لثا يقع بين الحكاية وما
يتعلق به من استهجان النصرح فاصل اجتنى **قوله** تشرهم من الهم ما غشهم النعيم
من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعا من العذاب ومن حيث الكيفية
لسرعة في النسيان فان الماء المجمع بالفساد ارسل على طبقة كان في ثابته
السرعة ولا حاطة لهم بجوعهم بحيث لم يخلص واحد منهم **قوله** انهم كسحاب واد
جهم والعقوبة ويكسر لاذي القاموس **قوله** اي تمكروا اله الصرع الالفاء على الدرس
وهو ما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث **قوله** على خطاهم حيث رتب على
تحقيق الصلة ما هو منافي لا يعلم منه انها منتفية **قوله** كان فيه ايماءه بقى الكلام
في كون الالباء رتبة الى التنبه على خطاهم وسبب بيان **قوله** او الالباء الى روجه بناء الخبر
هذا المطلب من المداحض فنقول ما عندك في بيانه انه قال السكاكي او ان تومي
بذلك اي بالموصول الى روجه بناء الخبر الذي تنبته عليه اي على ثبوت الخبر الذي
تنبته لذلك الموصول وفيه ايماء الى ان الالباء يحصل بعد ان ثبت الخبر وان ذلك
الخبر الذي تنبته لذلك الموصول وفيه ايماء الى العلية له بحسب اعتقاد المتكلم
كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الشرط
الذي له صلح العلية ايماء الى علية له نحو السارق والسارقة فاطعوا ايدهما
فنقول الذين امنوا الصم ورجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم
لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يفرع على هذا اعتبار لطيفة اي بعد حصول
الالباء قد يكون مهور المقص منه كما في المثالب المذكورة ولما في قوله من ان الذين

يستكبرون وعزوا في سبيل خلود جهنم واخرجوا فان المنى منه مجرد التعليل والحوار
والوعيد على الاستكبار من غير ان يرسل به الى معنى اخر وقد يفرغ عليه اعتبارا
اخر يرسل منه اليها ويكون على المقصود منه ربما جعل ذريعة الى التعريض
بالتعظيم بيان تلك الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من الالفاظ التعريض
بالتعظيم ولا يكون الالفاظ مقصودا بالذات كقولك الذي يوافقك بسحق
الاجلال والرفع الذي يفارئك بسحق الاذلال والصفح فانه ليس المقصود
من هذا الكلام مجرد الالفاظ الى كون موافقة الخي طبع سببا لاستحقاق الاجلال
ومفارقة سببا لاستحقاق الاذلال بل التوسل الى العظمة حيث بسحق موافقة
لاجل موافقة لذلك وكذا لك في المفارقة ومنه اي مما جاء الالفاظ قولهم جاء
بعد البناء والنسب الى التعظيم وسمايتك في فضل الالفاظ معناه حيث قال وقول
العرب وبعد البناء والنسب يترك صلة الموصول ببار للابحاز بينها على ان المشا
اية بالبناء والنسب وهي المحنة والشدة بلغت من شدتها وفطنتها شأنا
بلغا يشبه الواصف منها حتى لا تحسب سفا او بالاحسان لما اذا قبلت
الجبر في الصورتين اي قلت الذي يوافقك بسحق الاذلال والصفح الذي هو
يفارئك بسحق الاجلال والرفع وربما جعل ذريعة الى التعظيم شأن الجبر كقوله
ان الذي سمك السما بني لنا بيتا في الجنة وناثمة اخر واطول فان فيه ايماء
الى ان علما بنوت الجبر اعني بناء البيت باعتبار القيل الذي هو محط الفائدة
كون بانيه رافع السما بناء على تشابه اثاره يؤثر واحد والمقصود من هذا الالفاظ
التوسل الى تعظيم البناء وتفه لا مجرد الالفاظ الى التعليل وربما جعل ذريعة الى تخفيض
الجبر اي جعل محققا تابعا كقوله ان التي ضربت بيتا مرة جرة بكوفة الجند غالب
ودعا عدل اي زالت جنة بعد ان ضربت لان المما جرة بوجوب بيان الاجنة
فان المنى من الالفاظ الى التعليل ثبت زوال المجبة وتقرير بالتوسل بذلك الى
التخسر والتأسف وليس المنى مجرد الالفاظ وربما جعل ذريعة الى تنبيه الخي طبع
على خطأ كقوله ان الذين تروهم اخوانكم شقي ببلد صمد وروهم ان تضرعوا
فان المنى من الالفاظ الى ادعاء كون ظن الاخذ عليه لمحصل شقا انفس التوسل

التوسل الى ان ظن الاخذ باطل الترتيب ما ينافيه عليه وهذا التعليل الادعاء في
لحاني قوله في قول ان الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم جعل الفار علا لعل
ادعاء بترتيب عليه بطلان اعتقاد ان الفار نافع منه او على معنى اخر اي تنبيه
الخي طبع على معنى آخر كقوله ان الذي به الوحشة في داره توتسه الرحمة في حده
فان فيه ايماء الى ان الوحشة في الدنيا والفقر لا ينافيان الرحمة في القبر وفي ذلك
نسبية للفقر في فقره وان كان هذا القول تعزية للمصاب ويكون المعنى ان
الذي مات وحصل الوحشة والنجاة في داره يوتسه رحمة الله تعالى في كده انشاء
فما المقصود من الالفاظ نسبية المصاب وحمله على الصبر بان موته سبب لحصول الرحمة
فلا يجزى عن اعلى موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وانت بعد احاطتك
بما ذكرنا حتى الاحاطة بظهورك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه
شي من الاعتراضات واما توجيه الشرح فيرد عليه سوى ما اوردته السند روح
انه ان اراد ان نفس الصلة تسمى الى جنس الجبر المبني ثم لظهور ان نفس الالفاظ
لا يوصى الى ان الجبر من جنس الثواب وكذا المكفر والاستكبار كيف والصلوة في قوله
ان الذي يوافقك بسحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذي يفارئك
بسحق الاذلال والصفح عند قصد الالامة واحدة والجبر المبني عليه في احد القولين
مناف للجبر المبني عليه في القول الاخر ولا يكون الشيء الواحد موزعا الى الجنبين
المتناقضين وان اراد ان الصلة بمجموعة المقام وسوق الكلام يوصى الى جنس الجبر
المبني ثم لكون من اربيع يعلم ان ذلك الالفاظ حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حا
حاملان السوق والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ اخر وبلا حفظ
المقام والسوق يحصل ذلك الالفاظ قال قدس سره وليس بناء اجناسا
مختلفة اي في نفسه وكونه اجناسا مختلفة بحسب اختلاف الجبر لا بدفع الاستدراك
لما لا يخفى قال قدس سره لعل جعل البناء اه هذا التوجيه انما ينافي في عبارة المنى
دون المصطلح ولانه دفع فيه بناء الجبر المبني عليه ولذا قال الشارح في شرح
المصطلح يعني بيقوم من المبدأ الذي هو الموصول بالصلة بالفكر والناظر ان
مطابق بناء الجبر عليه طريق اثبات الثواب بمعنى الاثبات واعتبر فقد عطف بعد

طرف الخبر كمن هذا لما يرفع الاسد راك والاختصاص قال قدس سره لما يشهد كلام
السكاكي في تعريف المسند السببي حيث قال هو ان يكون مفهوم المستثنى
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي يبنى عليه مطلوب الغيلين بقية ما يبنى
عليه ذلك المسند فليق اثبات لذلك الغير برفع ما او فليق بغيره برفع ما
او يكون المسند مفعلا بسند في مساده الى ما بعده فيطلب فليق ذلك المسند
على ما قبله برفع اثبات او نفى لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما
قال اول كوزيد ابو ومنطلق والثاني كوزيد ضرب اخوه انتهى فجعل القسم الاول
مقابلا للقسم الثاني الذي فيه تقديم المسند قال قدس سره على تقدير محتمة
اي لانتم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن التثنية او
الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخر في تعريف السكاكي مستفاد من المقابلة
قال قدس سره والاختصاص لان الخبر وان كان موصوفا بالتأخر لكان لادخل في
الاباء **قوله** كالارصاد والفرق بينهما ان الارصاد من الحسنات اللفظية وان
هذا من النكاح المعنوية لما يدل عليه تفسيرهما قال قدس سره لا نزاع في كون
هذا الكلام مستلزما له لا يخفى على المصنف الاباء في هذا الموصول انما هو ان يكون
الخبر المذكور بعده تاما لم يرفع مناسبة برفع السماء والا لما احتاره اما انه من جنس
الرفعة والبناء فكلما حتى لو قيل ان الذي رفع السماء ارض الارض كان كل ما
يلحقا قال قدس سره الا ان ذلك الاباء لا مدخل له اه قيل ان قصد التعريف
بالعظيم من نفس الموصول فالاباء لا مدخل في ذلك لان الاباء الى جنس الخبر الذي
بناءه مشعر بالعظيم اباء الى العظيم وان قصد التعريف بالعظيم من مجموع
الكلام المشتمل على الموصول والصلة والخبر فالتعريف بالعظيم حاصل من صفة
نفس الصلة من غير مدخل الاباء فقدم الموصول او اخر ومقتضى الشرح هو
الاول وفيه ان التعريف بالعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة
الخبر فالحاجة الى اعتبار حصوله من الاباء مع خفاء واي فائدة في ذلك قال
قدس سره انما لما في نفس الصلة لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول **قوله**
نفي اباء الى ان طريق اه فيه بحث لانه قال الله تعالى الذين كذبوا شيعيا كان

كان لم يفتوا في الذين كذبوا شيعيا كما يؤمن الخاسرون فرض على صلة وجدة
امرين كل منهما داخل تحت جنس فله فرض الاباء فيه بالمعنى الذي ذكره الشارح
كان اباء الى القدر المشترك بينهما اعني كونهن مسجوطا عليهم مطلقا سواء كان
بالهلاك في الدنيا او بالجنة والخبر ان في الاخره قال قدس سره وسبب حامل
عله باعثة اه فيه انه ليس المراد بالعلية الباعثة العلية العاقبة وهو خطأ وليس المراد
من الاسناد الاستلزام بل انه لولا استلزامهم لما اسند المتكلم الدخول اليهم وكذا
الحال في الامثلة الاخرى فالحاصل ان ايراد الموصول للاباء الى انه لولا انصاف
الموصول بالصلة لما اسند المتكلم الخبر اليه وفيه انما لانتم ان الموصول اباء الى ذلك
ذلك نعم انه مختص في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الاباء فان كل مسند
اليه معرفة او كلفة على اسناد المتكلم الخبر اليه كونه على الوجه المختص من التعريف
او التكبر قال قدس سره ثم ان ذكر علة البناء لا يخفى ان كلامه مهمل وفي شرحه
للمفتاح مزيج في ان ذكر الصلة قد يجعل ذريعة الى التظيم والامانة والكلام
في ان الاباء الى علة الاسناد قد يجعل ذريعة الى ذلك ومقتضى البحث الذي او
رده على الشرح قال قدس سره فان لم يسترطاه دفع لما يقال ان التعريف
بالعظيم وغيره حاصل من الموصول او اخر فلا وجه لتخصيص البناء بوجه الرفع
قوله بواسطة الاشارة اليه ختم الى مرجع الخبر او اشارة حتى ينفذ
الاشارة المناسبة على ما في الرضى الاشارة باليد او بيارحة اخرى **قوله** الى مشاهد
اي حاضره مشهده اذا حضره قال الفاضل في تفسيره واصل التركيب يدل على
المصدر محسوس اى بصره احس اذا ابهره على ما في الفاموس فالمعنى اى حاضره
عند المتكلم يتمكن من الاشارة اليه بالبصر وقد صرح به الرضى بعد رده فلا جرم لم
يثبت بها اى باسم الاشارة الابناء يمكن مشاهدته وايضا من الحاضر والمتر
لا في البعيد الغائب فما قال السيد الاول ان يقول الى محسوس مشاهد وحمل
المشاهد على المبحر والمحسوس على ما يتناول المحسوس **قوله** الى محسوس غير
مشاهد اى مبحر غير حاضر كقولك الى **قوله** او الى ما يستحيل احساسه اى ابصارا
عادة كذا ذلك الله وذلك لما علمت ربى كذا في الرضى ويزاد الشرح ومشاهدة

اي حضوره تنبها على ان ما يستعمل البصار يستعمل حضوره ولا يمكن حضوره
والا لجاز ان يكون بحضورنا جبال لا نراها فاقبل الطال الظاهر او كلمة اراد من
لفظ مشاهدته ليس بشئ **قوله** اكل تميز وهو التمييز بالقلب والعين فانه
لا تميز اكل منه ولا يحصل ذلك الا باسم الاشارة قال قدس سره هذا جار
في الالفاظ كلها اه المقصود والدواعي التي يتبين في العلم المعاني بعضها مع
مدلولها ووضعية الالفاظ كالشك والخطاب والتعينة والاحضار بعينه وبعضها
من مستغنى التراكيب بدل عليها الالفاظ بدلالة عقلية ولو توسط الذوق
السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية اورد الالفاظ الملائمة
بالوضع وجروا الكلام عن الكيفية الزائدة وكان الدواعي البراء افادته
معانيها الاصلية وحي معنى زيا دترها على اصل المراد ان اختياره هذه اللفظ
اللفظ بخصوصه على لفظ اخر شريك له في افادة الحكم على ذات المسند
اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المختص بعينه واذا قصدنا
المختصات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفية مختصة في الالفاظ
كالتحقير والتعظيم والتبني على البناء وتبر ذلك كان معنى زيا دترها على
اصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المختصة على تحريمها
لا فائدة تلك المختصة فظهر ان ما ذكره الشارح لا يجري في الالفاظ كلها
وان قوله وهو زائد على اصل المراد ليس مسندا كانه قد برقانه من القاش
وفي شرح المفاتيح الشريفة انه ان جعل القرب والبعد والترسل داخل
في معاني الاسماء الاشارة كان هذا بحثا قريبا وان جعلت خارجة عنها
بقصد البلاغ يجب مناسبة الالفاظ في الصلة والكثرة والترسل كما
من علم المعاني انتهى ولا يخفى ان اعتبار الخرج امر خارج عما اتفق عليه
ائمة اللغة قال قدس سره اجرا للامور العقلية مجرى اه فيكون استعمال
اسماء الاشارة بغير بطريق الاستعارة المبينة على تشبيه الامور العقلية
بالامور الحسية في تفاوت مراتب قال قدس سره ذلك ان تقول اه وح
يكون استعمالها في لغة المحل وتمامها بطريق الجواز المرسل قال قدس سره

قال قدس سره قال نجم الائمة المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما حمل الشارح
فان قوله ويجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول
الله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره اشارة بلفظ قد الى ان الاصل فيه
الاشارة بلفظ القرب ولم يذكره هربا ولا لعله وقوله بخلاف المعنى الغائب
المذكور الى قوله اذا كان عين تفصيل لقول الله واخط ذلك الى قوله وقد يذكر
المعنى الحاضر والتفصيل المذكور فيه لانه محكي عنه غائب حاضر لا بد ان يضم اليه انه
لتقدم ذكر صار كما المشاهدة قال قدس سره الى المعنى الحاضر اراد بالمعنى ما يقوم
لغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا
بلفظ وعدم انفصاله عما بعده وان كان مقتضيا في نفسه قال قدس سره
بخلاف المعنى متعلق بقوله ويجوز ان يشار الى قدس سره وهكذا الحال اي
كل المعنى الغائب حال العين الغائب قال قدس سره واسم الاشارة اه هذا هو
الكلام لاثبات ما هو المفهوم مما تقدم من استعارة تقدم الذكر في جميع
الاسماء الاربعة بل جمع التبعين بها باسم الاشارة **قوله** هو الذين يؤمنون اي
الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة داخل في الصفات خارجة عن المشا
اليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا بعد الايمان من الاوصاف والشا ظرون لم يشهد
بهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطراد في التبعين ذكر الموصول بدون
الصلة والمراد هو الموصول فقط قال قدس سره المناسب ان يقال وهو
المستقرون اه فيه بحث لان الذين يؤمنون ان كان موصولا عن المتقين فجملة
اولئك على قدر في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون مع خبره
جواب سؤال كانه قيل ما بال المتقين حصر بالهدي وهو لم احف بذلك
فاجب الذين يؤمنون اه فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون
ليربط الظنم ويصح الجواب وان كان موصولا به صفة له فجملة اولئك على قدر
استئناف لا محل لها وهو نتيجة والاحكام والصفات المنقذمة او جواب سؤال
كانه قيل ما للمؤمنين بهذه الصفات اختصا بالهدي فالمناسب ان يكون
المشار اليه الذين يؤمنون لقرب كونه مجرى عليه الصفات المذكورة بالذات

واما المتقون فانضافهم بالصفات المذكورة لا تخادهم بالذبح يؤمنون قال قدس سره
طاهر ج به فيه ان المصريح بالاجمال لا المذبح يؤمنون قال قدس سره ان ظاهر المقام
اه فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي ايراد المضمرة فانه لازم في الموضع بطام العهد الخارجي
وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه غائبا عما هو وانه يقتضي ان يكون ايراد
اسم الاشارة من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك كما عرفت منقولاً عن الرضي
على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في انعام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الاشارة
لاستدعاء حال التمييز وهو ما حصل بالصفات المقدمة كان ايراد اسم الاشارة
بمجرد ذكر المشتق يشعر بعبية الالوهية لا اوصاف لما ارجى عليه قوله الى حصة اه
يعني ان المراد بالمعبر والحصة المعبره لانها الحاملة في المعبرية ولو فروع في مقام
نفس الحقيقة والافان الاشارة الى المعبره متحققة في لازم الجنس ايضا والحصة
والفرد عند عدم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح
المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر وانما اختار لفظ
الحصة لان المساوية الفرد الشخصي الواحد والمعبر الخارجي فديكون نوعا وقد
يكون اكثر من واحد قال في شرح المفتاح واما الحالة التي يقتضي تعريف المسند اليه
فهو مني اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة
مما قوله واحدا كان اه كما اذا قيل لك جاد رجل او رجلا او رجال فنقول لهم
الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح المفتاح قوله لتقدم اه وهذا التقدم شرط
الشيء استعماله في الغير الغائب لانه فريفة لارادة الحصة على ما هو لانه يلزم
ان يكون الشيء المعروف به مجازا مع ان كمال التعريف فيه والمراد بالكتابة ما يقابل
التيج لا المعنى المصطلح قوله رب اني وضعتها انثى الفيمر مع كونه راجعا الى ما لانه
دار بين الجمع والحالة التي هي بمنزلة الجبر اعني انثى من عابية الجبر او في قوله لك انثى
يعني بغير الحال انثى محررا صار تخفضا بالذكور لان المراد من كلمة ما الذكر قوله في
في وصف السادى اه هذا على تقدير ان يكون السادى هو المعروف باللام كما اوى
اليه الشيخ اجمالا لاجب بقوله واذا اردت المعروف باللام قيل يا ايها الرجل فيكون
السادى هو الرجل المعبره وحضره المستفاد من هذا لا يحتاج الى تقدم الذكر

الذكر واما على ما ذهب اليه الرضي من ان السادى هو اى والوصف لارادة الابرار
وبيان الماهية فالتعريف للجنس قوله واسم الاشارة اذ ليست شقوى ما معنى
كون اللام في هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضي في بحث السادى انه لا يوصف باسم
الاشارة بالاسم الجنس لانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في
الشيء لفت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان
نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفوس الفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة
فلم يبق الا التطابق المطلوب بين الفت والمنفوت واحضر التي التعريف
هي اللام اذ هي اقل من المضاف اليه قوله الى نفس الحقيقة اى مع الاشارة الى
حضورها في ذهن السامع قوله ومفهوم المسمى عطف عليه للحقيقة لانيه على
ان ليس المراد تعريف المعنى المشهور اى الماهية الموجودة واصنافه المفهوم
الى المسمى بانه لان المفهوم قد لا يكون مسمى بان وضع له الاسم والمسمى قد لا
يكون مفهوما الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فلهذا قيل في شرحه فانه لفظه قوله
مع غير اعتبار ما صدق اه عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه بل بالجنس
متناول لام الطبعة كذا الانسان نوع واللام الداخلة على الموصوفات قوله
وقد بانى لم يقل ولم يقصد لان الوحدة المبرهنة مستفادة من فريفة الى رتبة و
لم يقصد من المعروف باللام قوله باعتبار عهديه اما اى الفرد المبرهنة باعتبار
مطابقة للماهية المعلومة صار معهودا اى معلوما فلهذا عهديه بهذا الاعتبار
بشيء معهودا ذهينا ومعنى المطابقة اشتمال الواحد عليها او صدق الماهية
عليه قوله للحقيقة المتحدة اى الموصوفة بالوحدة في الاعمق فالوحدة خارجة
عن الموصوفات وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف الموصوفات على الموصوفات
للحقيقة اعني ما وضع يستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن امر
واحد لا تعد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود قوله باعتبار
ان الحقيقة اه لا باعتبارها بخصرصة والكان مجازا من باب اطلاق المطلق على
المقيد من حيث انه مقيد قوله فناء التعدد المستلزم لابرار من حيث الوجود
لا باعتبار الوضع بخلاف الشكوة فان الابرار فربا باعتبار الوضع قوله والفرق

بينه او لما علم مما تقدم ان المعروف بلام العهد الذي مستعمل في فرد من الحقيقة و
الكثرة ايضا كذلك بين الفرق بينهما دفعا للاشبهة وتعميدا لقوله ومطابقا في
المعنى كالكثرة بان الفردية في الكثرة مستفادة من نفس اللفظ وفي الموضع المذكور
من القرينة الخارجية واما الفرق بينه وبين اسم الاجناس التي لا دلالة فيها على
الفردية فواضح وكذا الفرق بين اسم الاجناس المعروف بلام الجنس وغير المعروف
بلامه والاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية معلوم مما مر فلهذا لم
لها قول المستعمل في فرد اي الذي اطلق على فرد لانه مستعمل في الماهية المتحدة
في الذم والفرديتها انما جاز من خارج الا انه سبحانه معهما اعتمادا على ما سبق
قوله ضمنا اي بتعاسب اعتبار الوجود لا فسادا من لفظه بحسب الرفع **قوله**
بالنظر الى القرينة فيد لزم اللام **قوله** وان كان يجري او لم يجر تقدير عدم اجراء
المعرفة عليه في اللفظ الثاني ولقد امر على التيمم بسبب كونه في المعنى كالكثرة الاولى
وليس المراد انه تعريف افطري لما ان اللام فيه لا اشارة الى نفس الحقيقة ولا
الفردية خارجة من قرينة خارجة **قوله** اضطررهم الى الحكم بكونه موهبة فالتعريف
فيها تقديرية دل على اعتبار اجراء الاحكام المذكورة كالمعدل في عمر وليس
المراد ان الاحكام اللفظية اضطررهم الى اعتبار اللفظ فيهما وليس في معناها تعريف
فانه خلاف مذهب القدم وانما ذهب اليه الشيخ الرضي قياسا على الثاني واللفظ
والسبب اللفظية **قوله** حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا ان اللام فيه لا اشارة
الى نفس المفهوم والفرديتها انما جاز من خارج وان العلم بالجنس موضوع للماهية
المتحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس **قوله** لا توجب فيه هذا على تقدير
ان لا ينسب اليه التيمم عليهم بقدم مخصوص قال قدس سره مراد عليه انه
ان جواب الشبهة على ما يقرر عندهم من ان المعروف بلام الجنس حقيقة في الماهية
من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لوجود الحقيقة
فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما بينه في الفن الثاني من ان استعماله المطلق
في المفيد من حيث انه ما يقصد في عليه لا باعتبار خصوصه كالمطلق في الاشياء على
زيد واما ان المعروف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي

حتى بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام العهد آخر لا يتعلق به بل
قال قدس سره بعد لا بعد فيه فانه قد اعترف في الخامسة التي بعده بذلك في الموضع
بلام العهد وقد صرح الشيخ الرضي وبغزه بوضع المركب بالوضع النوعي سوى وضع
اجزائه المادية قال قدس سره لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريفين او هذا انما يتم اذا
لم يكن النسبة الى الخارجين ما حوذة في مفهوم كل منهما لكن المعنى انما ما حوذة
فيه تكون المعاني الحرفية نسبة جزئية غير مستقلة بالمفردية قال قدس سره
ان معنى التعريف مطلقا لا ميا كان او غيره قال قدس سره لان معرفة الجنس
بغير كافيته يعني ان المعنى في العهد الخارجي تعين مطلق وموهبة السامع لها بغير
مما لا يحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق فان المعنى فيهما معرفة
الجنس من حيث هي وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مستفاد
من قرينة خارجة غير مدلول اللفظ قال قدس سره ثم الظاهر ان السامع بكونه مجازا
من باب اطلاق اسم الجزء اعني اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر
لان القول بكونه مجازا ولو لم يذكر قرينة خلاف الظاهر لان طالع التعريف والتعريف
فيه قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك اي القول بوضعه اخر في الانسب انفسه بل
يكفي فيما وضع الاجزاء وذلك لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام
لا اشارة الى حضوره في ذهن الخاطب والفرديتها لاما او بعضها مستفاد من خارج
هذا وفيما ذكره بحث اما اوله فانه اذا كان الاسم الذي دخله لاسم العهد موضوعا
بوضع اخر للمعهود الخارجي فذلك فاسد لانه موضوع للجنس وبعد دخول اللام
لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان يجمع الاسم واللام موضوع بوضعه اخر غير
وضع الاجزاء للحكمة المعينة كان اللام فيه بهذا الوضع لا اشارة الى الحقيقة بل
المعينة كما كان اللام قبل هذا الوضع لا اشارة الى الماهية من حيث فيكون الاختلاف
في مدلول اللام في المعروف بلام الجنس لا اشارة الى حضور الماهية وفي المعروف
بلام العهد لا اشارة الى الحقيقة المعينة ولا يكون معنى اللام متخذا فيهما والاختلاف
باعتبار معروضي التعريف واما ثانيا فلان القول بالوضع العام فيه لا يوجب
لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظا محصورا والموضوع له الجزئيات الملاحظة

بوجه شامل لها وهذا هو حفظ الموضع بوجه كل معنى الاسم الذي دخله اللام
وضع باعتبار الهيئة التركيبية للمحضة المعهودة بين التكلم والمخاطب من
ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تخففا او تقديرا فهو موضع النوع كسائر الكلمات
نعم اللام الداخلة عليه موضوعة بالتوضيح العام بكل واحد من جزئيات حضور
الحضة المقدم ذكره قال قدس سره اذا جعله متعلقا بقوله وضع آخر الجمل
ما اذا جعل موضوعا للفرد المنتشر فان الحال بعكس ما ذكره ولا حاجة الى القول
بوضع اخر للاسم المعروف في المعهود الخارجي بل وضع الاجزاء كاف فان اللام قيد
نفي ذلك الفرد ولا بد من القول في الموقف الجنس لئلا يلزم كونه مجازا من
باب اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** وهذا المعنى اه او الفرق بين المعهودة
والشركة مع انه يصدد الفرق بين الموقنين اشارة الى جواب سر امقدر
وهو انه اما ان يكون الحضور الذي معبر عنه اسما الاجناس الشركة او لا
فعلى الاول لا يكون فرق بينهما وبين الموقوفات بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم
ان يكون الخطاب برا حقا بما لا يعلمه و اشار الى دفعه باننا نختار الثاني
ولا نسلم لزوم ما ذكره لان اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه فليس عدم
اعتبار الحضور في سماء الاجناس الشركة باعتبار عدم الحضور فيها حتى يلزم
ما ذكره وبعض الناطقين فرروا الامة اض مكلذا وهو انه لما كان الحضور اطلاقه
الذي معني غير معينة في اسم الجنس ومعبر في المعروف بلام الحقيقة لم يجد ادخال
لام الجنس عليه لانه جمع بين المتناهيين ف اشار الى دفعه بان عدم اعتبار
الحضور ليس اعتبار عدمه والمنافاة انما هي بين اعتبار الحضور واعتباره
عدمه لا بوجه ولا يخفى ان المناسب بهذا القول ان يترك الشارح رج قوله
هذا المعنى غير معين في الشركة لان المفترض معترف به وان براد بالشركة ما
ليس فيه الا التعريف لا ما فيه تبيين التكرار لانه بدخول اللام بسقطه
التبيين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتناهيين وان يقال
ليس اعتبار الامة على ما في بعض النسخ دون ما في كثير النسخ من قوله ليس
باعتبار عدمه **قوله** وهو ان به او مما يتناول اه الا ان ياتي شرح المصنف

للمنفرد الشريفي لان الاستدلال الوفي ما بعد في الوفي شموله واحاطة مع خروج بعض
الافراد ووجه العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شموله لجميع الافراد بحسب نفس الاسم
فلا واسطة بينهما اصلا وما على ما ذكره الشرح فلا بد ان يقال ان ذكر الامة بغير
التعريف والمراد بحسب اللغة والشرع والا اصطلاح اعم من ان يكون بحسب المعنى
الحقيقي او المجازي **قوله** بمعنى الحدوث اي الدلالة على الزمان **قوله** اتفاقا فيه
اشارة الى عدم الاعتبار بقوله من قال ان اللام فيه ايضه موصول لما في المعنى
قوله باني للاستدلال فان الموصول كالمعروف باللام كجملتان اربعة والاصل
فيه العهد والجنس **قوله** واستدلاله لا تعدد فيه في ذاته متعدد بحسب الآلات
والالفاظ المفيدة له فالعقبة اما شحبة او كنية وهذا الحكم بحسب اصل الوضع
والنظر الى المدلول المطابق في ثلثياتي تخلصه في بعض الصور بمجموعة المقام او
بحسب مستلزام الحكم على الكل الحكم على كل واحد او بالعكس فلا يرد ان قولنا
لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال وهذا الجزء يشيع كل رجال اشمل من قولنا لا
يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الجزء يشيع كل رجل ولا ان قولنا
جاني كل رجل ليس اشمل من قولنا جاني كل رجل برشد الى ما ذكرنا فاعليل
الشرح بقوله لانه يتناول **قوله** انما يتناول كل جماعة اولان الاستدلال معناه
شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صفة الجمع للجماعة **قوله** وانما هو متناول
البيان اه لا يخفى ان عبارة المن ليس لقائي لا التي في الجنس فيجوز ان يكون
في كل الموضفين لا المشبهة بيس او الاول في الجنس والثاني المشبهة بليس وما
دفع في الايضاح والمفتاح من قوله بدليل انه لا يصح في الرجل في الدار في نفسه
تنفيس الجنس اذا كان في رجل او رجلان ويصدق في رجال في الدار فيجوز ان
يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في نفي الجنس احراز انما اذا استعمل في نفي
الوحدة فانه لا عموم له كما مرح به السيد ويؤيده انه قال في نفي الجنس دون نفي
الجنس قال قدس سره وجاز في مجرد الجمع اه فيه بحث اما اوله فلا ان اراد
بالجمع الجمع المستقر في سوا كان بحرف التعريف او بالانفاد او بغيرهما
في سياق النفي فلا يتم الملازمة لاي البيان كخص بالواقع في سياق النفي

وان اراد الجميع الواقعة في سياق النفي الظاهرة في الاستفراق فالملازمة مسلم لكن
لا ينبغي ابصار ثبوت المدعى بذلك لان المدعى انهم في الواقع في سياق النفي وبغز
اما ثانيا فلان اللازم مما ذكره ان يكون الاستفراق المنصوص في المفرد اشتمل في
الاستفراق المنصوص وبغز المنصوص في الجميع ولا يلزم ان يكون الاستفراق الظفي
المفرد اشتمل منه ولو اراد البيان بطريق الاول لوجب ان يقرأ لارجال بل
التي لنفي الجنس ولا رجل بل المشبهة لبطل اشتمل في استفراق الظفي المفرد في
الاستفراق المنصوص في الجميع فليزم اشتمل المنصوص في الجميع فليزم اشتمل
المنصوص في المفرد على الظاهر في الجميع بطريق الاولى والحق ان كلام الشافعي يخرج
الى صفة العناية فان مقصوده ان الاستفراق بلا النفي لنفي الجنس راجع غاية الزيادة
فلا يستلزم ادراكي لكونه مضافا في المقصود وان ابصار ثبوت المدعى حاصل بهذا
البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستفراق للحاصل بجزء النفي وبغز وبين الظ
والمنصوص في مفهوم الاستفراق انما الفرق بين ادوات الاستفراق وبين اجتماع
نفي الاستفراق وعدمه قال قدس سره لا يوجب تحقيقا ١٥١ اما على مذهب الجمهور
من الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على كونه واما
على مذهب من جعل المستثنى منه مستقلا فيما سوى المستثنى جازا والاستثناء
قرينة عليه فلان التحقير فرع استعمال اللفظ في المعنى العام والاستفراق هنا
فيه واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه
بالوضع التركيب كانه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد والمنصوص وعشرة الاثنية
ايضا فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زائد لا معنى له ففصل
عن التحقير هذا خلاصة التحقيق الذي اشار اليه وقد لم ينبذ قال هذا انما
يتم على اختيار الرضي انه تحقير في الحكم لا مدلول المستثنى منه قوله ففي واحد لا
يبينه اي نفي الواحد لا بشرط شي من اجتماع مع اخر وعدمه قال قدس سره لا
يف بخلاف لارجال بل الجسبة فانه نص في الاستفراق لقسمه من الاستفراقية و
لا يستلزم بالرجع الثاني المناقشة من الاستفراقية قال قدس سره نفي الواحد من
حيث هو واحد اي بشرط عدم الاجتماع قال قدس سره وليس هذا من عموم

من عموم اي الشمول والاحاطة او المعنى نفي الواحد من حيث الاتحاد ونفي عموم
على سبيل البدل اذ يجوز ان يكون ذلك الواحد المنفرد زيدا او عمرا او بكرا حتى قال
فيه مناقشة فانه يفيد فردا موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا او عمرا او
يبرز ذلك فتحقق عموم لم يأت بشي قوله ولما ذكر ان يقول اي معنى ان المدعى ان
استفراق المفرد سواء كان بجزء التعريف او بغيره اشتمل في استفراق الجميع والبيان
الذي ذكره المصنف الا في الشكوة المتقدمة فلا يتم التقريب فهو من غير الاستفراق لا دليل
المذكور للمدعى ويتم بقوله فلا يتم ذلك في المفرد باللام وقوله بل للجميع المحلى اه اعراض
عن المنع واثبات المساواة بينهما مستلزما لقوله من المفرد اي المفرد بلام الاستفراق
في كون كل منهما شمول في فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى من
المفرد المستفراق الا الواحد ويستثنى من الجميع الواحد والاشين والجماعة في الرضي
في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله نعم ان الانسان نفي حصر الا
الذين امرا اي الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا
الزيدين معا او الا تلتكلم معا واما الجميع فنصحه مستثنا الواحد والمستثنى والجميع
منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والازيد او ذلك ان الجميع المحلى باللام في مثل
هذا الموضع يستعمل بمعنى مكر مضاف اليه كل مفرد وبغز فهو لقيت العلماء الا
زيدا اي كل عالم وكل عالمين انتهى والسر في ذلك ان الجميع المستفراق مستعمل
للجنس المطلق من غير اعتبار معنى للجمعة قوله ولذا صح او بلانا وبلا مائة في ثمان
من الرضي والعصا ترك لفظ القوم لان الكلام في الجميع صفة والقوم مفرد
اللفظ جمع المعنى فانه اسم الجماعة من الرجال خاصة فاستفراقه يكون بمعنى كل قوم
فلا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار ان مجيء القوم يستلزم مجيء الاحاد وقد نصي
في التبرج ان الاستثناء في جاني القوم الا زيدا باعتبار ان مجيء الجميع كل يستلزم
كل واحد قوله مع امتناع قوله جاني في غيرنا وبطل لعدم شرط الاستثناء
المفصل وهو دخول المستثنى في المستثنى من لولا الاستثناء لان زيد ليس
بجماعة واما الثاني وبطلان براد كل فرد من كل جماعة لان مجيء الجماعة يستلزم مجيء
افرادها فيصح طان قوله انه على عشرة الا واحد اي كل جزء من العشرة وفي قوله

فثبت زيدا الا راسه الى كل عضو منه **قوله** فان قيل او استغنى لما ذكره في الكسفا
بقوله بل الجمع المحل باللام اه اي كيف يصح ما ذكره الاثمة المحدثان والحال ان مقتضى
القياس خلافه وليس هذا اثباتا للمقدمة المنعومة فان المنع واراد على استدلال
المصريح وهذا اعادة للدليل المذكور في الشرح الا ان يقال ان اعادة الدليل
السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره المصريح شاهد
صدق على ذلك لوقوعه في الاستحالة فعدم ثبوتها منه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشرح
قال قد مر يستلزم تكراره وفي شرحه للمفتاح مع بشرط ان لا يتبدل الجائز
واجزاها حذرا من التكرار وفيه ان **الجمع المستغرق** وضع اخر غير وضع الاجزاء
استلزم عدم التداخل زائد على ما يفيد وضع اجزائه وما قيل لا فساد في هذا التكرار
فانه لم يقع ذلك في الخارج ولا يلزم ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى
ان كل فرد من المحكوم عليه مما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا على الوجوه
المذكورة اعتبر الحكم عليها في جميعها فالجواب ان المراد لزوم التكرار في مدلول الجمع المستغرق
مع قطع النظر عن الحكم عليه عن الحكم عليه في الخارج او في الملاحظة العقلية ولا شك
ان الوضع حكم لا يعتبر التكرار في مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان هذا وقع في الترتيل
محمدا كل ضرب بما لديهم فرحون وكلمة التي فيها فرح وكلمة امن لغت اخيرا
لان المراد في الآية المذكورة الجماع الغير المتداخل بقرينة الاحكام التي ثبت اليها
فان ما لدى الاخر وما التي فيها مرة غير ما التي مرة اخرى وكذا الامة الداخلة من غير
الامة الداخلة اخرى قال قدس سره كان بطراة انما قال كان لان الجمعية انما بطلت
في جانب الكثير واما في جانب القلة فبقي حتى لا يجوز تخصيصه الى الواحد كما سيجي
قال قدس سره كما في قوله للرجال عندك درهم لعل على الاستغراق العرفي والآن
فاظ ان العهد الا لا محنة لقولنا بجمع رجاله بناله ودرهم قال قدس سره والحمد
الطرفة اي بمنزلة المفيدة بالاجتماع مع اخر وعدمه قال قدس سره ظاهرا في استوائه
لعدم الاستغراقية قال قدس سره الوحدة المقابلة للعدد اي الوحدة بشرط
عدم الاجتماع مع اخر قال قدس سره وطلب اي سوا كان مع الجمعية او قال قدس سره
في لافق ادالبا باعتبار انه لا يصح الاستشهاد من لارجل الا الواحد بخلاف لارجل

لارجل فانه يصح استشاد الواحد والاثنين والجماعة على تباين ما عرفت في المحل
باللام قال قدس سره معينين في الجنس وفي الوحدة المقابلة للعدد قال قدس سره
ثلاثة معان في الجنس وفي الجمعية ولا يخفى في الوحدة العارضة للجماعة لما فانه
بكمية من الوحدة **قوله** فان زعموا اي فاما زعموا ان دخول واحد مع اثنين لا يفتي
بثبوت الحكم لكل واحد منها لجواز ثبوت الحكم للجمعية دون كل فرد بل هو اول المسئلة
لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها **قوله**
نظير اد اي اذا ثبت ان الجمع والمفرد متساويان في التزم **قوله** لصحة اه متعلق به
بمخدوف اي اذا لا يحصل بصفة الجمع **قوله** وذلك لا قالنا سلم قيل اذا كان مبنى
كلام المقتضى ما ذكره الشرح كان باطلا واما اذا كان مبنيا انه قد يقصده الجمع
المعنى باللام المجموع من حيث هو مجموع فلما كان ضمن العظام كجمل هذا المعنى
فقد يتقابل العظم ككثير المعنى قطعا فلا بطلان ان **قوله** ارادة هذا المعنى قصد تشبيه
عن كل ما غايه البعد لانه فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق
الجمع جث قال وفي هذا يعرف لطف ما يجلبه الله تعالى من ذكره يارب الى ونحن
العظم منى دون ونحن العظام جث لوصولها بخيار باختصار اللفظ الى
اظهار المعنى **قوله** وهذا المعنى بمناسب للمقام لان المقام مقام التعظيم والاه
والا بهزال فالمناسب له ان الوصف اصاب لما هو قوام البيان واشد ما يرب
منه فكيف ما عداه لان الوصف اصاب كل العظام ولم يخرج منه واحد منها والآن
كان البيان متساويان لكن متفاوتان في القصد فتدبر **قوله** ونزعم بعضهم
مبنى هذا التزم كل لفظ كذا في قول الكشاف على معنى مجردا فيكون معناه
لوجع لكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه الوصف و
ان بعض عظامه مما لم يصبه الوصف ويرد عليه ان الجمع الموقوف على تقدير جمل
على الكل من حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من ان يكون باعتبار جزء
او باعتبار بعض الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى
ان بعض عظامه مما لم يصبه الوصف والجواب ان هذه الافادة مبينة على ما مر
من ان القصد في الكلام ناظرا الى ما يقابل والمقابل لكل من حيث هو كل جزء

لبيدانه لم يجب كل عظم **قوله** لا منافات بينهما وان كان بينهما فرق فزجبت انه
حل السكاكي الام في العظم على الاستواء وصاحب الكشف على الجنس **قوله** لا منافات
كل جنس بخلاف ما اذا قيل يجب على الجنس فانه يجعل الجنس اي ماهية الجنس
ولورث فرد وهو ليس صريحا في التناول **قوله** على معنى انه بناء على ان العموم السلب
لا سلب العموم **قوله** ما سمي بالعالم اي ما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك
معنى لا لفظا **قوله** لتوضيح او بمعنى لرافد العالم وعرف بلام الاستواء وان
فان يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعا لان العالم يطلق على مجموع ما سمي
الله وقد غلب استعماله لهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لالف النفس بالجنس
فيجوز ان يترجم ان يكون المراد بقوله العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون
اللام للاستواء بل للعدم بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الجمعية
صارفة عنه فلا بد ان يراد كل جنس بلفيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا
الكلام حواشينا على البيضاء **قوله** لانه اذا لم يكن الجمع او لما يدل قوله ان المفرد
وان كان اشتمل فانه اذا كان العالم اشتمل من العالمين كان اشتماله باعتبار انه
يدخل فيه كل ما سمي بالعالم وهذا الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز ان يخرج
منه واحد واثنان **قوله** فبتناول الجمع دون المفرد لانه يتناول الافادة المتضمنة
فمنه قوله ليشمل كل جنس بخلاف الاخر في الماهية **قوله** بكلام صدره وهو ان
المفرد اشتمل من استوائ الجمع **قوله** نعم انه اراد بالجمع المفرد بلام الجنس المستوف
لانه حقيقة وذلك لانه ليس الماهية مزججت معى ولا بعض الافراد لعدم
الاولوية فحينئذ هو على ما بينا في الاصول وحاصل الفرق ان المفرد المستوف
صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضه الى الواحد بان يخصه حتى يبقى
تحت واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازال العدم فلا بد من بقا
اصل المعنى وهو في المفرد الحقيقة مع الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي الجمع
الجنس مع الجمعية وانما ثمة او اثنين على اختلاف الرأى فلا يجوز تخصيصه
الى الواحد والى كان سمي بالجمع لا تخصيصا كما ذكره الله في التبريح وعليه
اظهر ائمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكنه فرق بينهما

بينهما في جانب الفلته واما قوله فخر قوله ان منعنا اذا التفرقا بالجمع المفرد بلام الجنس
اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لسانا فانما الجمعية فخر قوله ان بركب
الجنس معاني فيه بالجمع الواحد ومثل قوله لا يجعل لك النساء وقوله لا يزوج النساء
حيث هو جوابا لم بحث بنزوح واحدة مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية على ما مر
به ائمة الاصول وقالوا انه لا يمكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستواء فائدة
اذا لا يركب كل جنس ولا يمكن نزوح كل امرأة فتعنه يكون لقوا فلان الجمع بركب
لان الجنس فيه ايضا الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة ولولم يجعل على الجنس
وبقي الجمعية يبطل اللام بالكلية وابطال الجمعية من وجه اولي وبما ذكرنا فظهر ان ما
قيل ان هذا بيان للفرق بين المفرد المحلى والجمع المفرد بلام الجنس المستوف و
ذكره ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستوف بناء على ان لام المستوف ايضا لاما
للشخص مخالف لسوق كلام الله باطل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه اخر
حيث وصف الوجه بالاخر شامحا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين ما تقي الفرق
بينهما بوجه غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المفرد بلام الجنس يبطل عنه الجمعية وبما
منه الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الجنس لا يمكن ان يكون على تقديره
امتناع الاستواء على ما مر به في التبريح حتى لو قال بنزوح النساء يحصل البر
بنزوح واحد في نفسه سره الظاهر كلامه اه الظاهر ان اراد لفظ المجموع الاحتمال
الاول ومن فوقيه الثاني على ان استواء المفرد اشتمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين
متساويان وليس احدهما ظاهرا من الاخر **قوله** افراد الاسم يدل الاسم المفرد لكونه
في مقابلة الشبهة والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى ان لا يكون اخر منه
مثل واستواقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وان مع اخر مثله
فيهما تناف كتنا في مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنا
بينهما على ان المفرد بمعنى الكل الافرادى اي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون
مع اخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع اخر معه لا الكل
المجموع الى كل فرد بشرط اجتماعه مع اخر فيكون منافيا للوحدة لا اعتبار اخر
مثل مع وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار اخر

أما لا اعتبار بعدم إخراجهم منه مثله وإنما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب
الاول اننا سلمنا الثاني بينهما لكن لأم الاستغناء في المقيد للتعدد وإنما يدخل عليه بعد
تجزيده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين إنما يلحقه بعد تجزيده عنها و
هذا مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم إخراجهم وهو الظاهر لانه
في مقابلة المثني والجمع فكما يعينه فهما ان يكون إخراجهم كذلك يعينه المفرد
ان لا يكون إخراجهم ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجامعة وبما ذكرنا ظهر لك
ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وإنما قدمه إشارة الى رجاءه قال
قدس سره اذا قيل لا يخفى ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس ولا شك في دلالة
على الوحدة لكنه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس وصلا اسم مع قطع
النظر عن الافراد والتثنية والجمع موضوعا للملاحظة او افراد المنتشر لادخله في
هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس والمفرد بناء على ان رجلا مثلا
اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس يشمل المثني والجمع دون
المفرد فبا اعتبار قيد الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس قال قدس سره
حقيقة معرفة اى بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول بان المجموع المركب
موضوع باراء الحقيقة وصفا اخر بعد قال قدس سره في ضمن فرد منها في بحث لان
الاحكام الستة جارية عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد او افراد كل واحد بعضها
وخلاصة الجواب ان الوحدة وان لم يكن مدلوله بحسب الوضع لكنها مدلوله
في الاستعمال قوله كما انه مجرد او يشير الى ان ليس معنى التجزئة عن الوحدة ان يكون
التجزئة قيدا معه فيكون مدلوله للجنس بشرط عدم الوحدة بل ان لا يعبر عنه لما
يعينه التعدد قوله وإنما امتنع لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول اللام متعديا
فالمجموع كان القياس جواز وصلة بعت الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز الرجال
الطول يجوز الرجل الطول اشار الى انه بان امتناع وصلة مطردا وقد انشأ
على الشارع في شرحه للمفتاح للمحافظة على ان كل اللفظي بين المنفرد والجمع
اذا كان وصفه بحال نفسه لكونها متحدتين بالذات وإنما قلنا مطردا لانه جاز
وصلة بالجمع في حكم الناس الدنيا الصفة والدرهم البيض ونحوها في القوم

القوم الطول نظرا الى التعدد معنى قال قدس سره اذ ليس فيه ملاحظة وحدة و
فردية الصواب ان يقول اذ ليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى قال قدس سره
فاذا لم يكن هناك اما فيه ان الوحدة مدلول للفرد كما للتثنية والجمعية بصفة المثني
والجمع والقول باستغناءه عن عدم ما يدل على ازيد من الوحدة تكلف وتدعى
تحرير الجواب بما هو الحق فندبر قال قدس سره والا لكان كل رجل طولا فيه انه لو كان
كذلك لامتنع وصف الجمع ايضا لان الجمع المحلى باللام كالمفرد في انه لا يستغنى عن
كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغناء في الجمع بعد تربيته بالجمع بخلاف المفرد قال
قدس سره فلم يرد كل فرد لا يخفى ان الحكم في قولنا هؤلاء الناس الدنيا الصفة والدرهم
البيض ليس باعتبار الحصة المخصوصة خارجا ولا باعتبار الطبيعة لعدم انفا
بالصفة والبياض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة فهو باعتبار تحققها في كل فرد
فالمنع هو ان الناس كل فرد منها غير محقق اهلاك بفرد دون اخر قال قدس سره
فالاولى اذ الصواب ذكره معها لبيان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس
لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكنه على وفق
القياس إنما الختاج هناك بيان امتناع اطراده وقد عرفت ذلك قوله اهضر
طريق اى باعتبار المفهوم الذي قصد الحكم احضاره باعتبار كونه هو باللفظ
زيادة التحصر فطرف الاحضار الذي احضاره وهو احواء وهو اى وهذا اخر
وفي قوله وهذا احضاره الذي احضاره إشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء اخر
من جميع طرف التعريف كما ذهب اليه بعض النافذين قوله معرى كرمي بالاشارة
الى ان الحكم في كثر النسج وفي بعضها بحد فها والاكتفاء على الكثرة مع الركب اسم
جمع الركب وبما بين جميع بمان اصله بمعنى حذف الباء لا لبقاء الساكنين
قبل النون على خلاف القياس نصارى ما لا يحدفت الباء لا لبقاء الساكنين
لذا قالوا والاطراة حذف بالاشارة وموضع عن الألف على خلاف القياس لكثرة
الاستعمال والتخفيف ومصدره اصعد في الارض معنى فالصلة محذوفة بقرينة
المقام ومبني على بعيدا لا سفار فهو بيان للمعنى المراد واهب في الارض بيان
الاصل المعنى وفراة على وزن مكرم غلط لان ابعد لا يخفى لازما وفي قوله

حجب اشارة الى انه ذهب اكراما ولم يرض بمفارقة اختياره ويجوز ان يكون هو
اي بمعنىه بان يكون ذاتا به باعتبار ذاتا به محله وهو القلب **قوله** اول نصها اه الا
باعتبار المالكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة **قوله** ومنه
قوله ثم ولا نقار اي من الخريف لكن على الاستعطف لا نقار فربا بالفتح على انه
منه وبالنظر على انه في المعنى على النهي والبناء بجمل المعلوم والمجهول فان كان
بمعنى تقر بان يكون اليها معلوما والباء صلة اي لا نقار الوالدة ولها للبيانية
والمفعول محذوف لا نقار الوالدة الوالد بسبب ولذا فيكون الاضافة للخريف
على الاستعطف ظاهرا وان كان بمعنى معلوما كان او مجسما والياء للبيانية
فلان مفارقة كل منهما للآخر في الخصانة والاتفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل
الاستعطف **قوله** بخزان رسولكم فان اضافة فرعون الرسول الى المخاطب
منع انكاره لرسالة والازدراء بحالهم بغير الاستعانة بالرسول **قوله** او
اعتبارا لطيفا مجازيا في شرحه للمفاتيح في بيان لطائف قوله في بارض ابي ما
ما كذا ظاهرا كلامه اي السكاكي انه اراد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال
بالارض بالانصال الملك بالمالك بناء على الامدلول الاضافة في مثل هذا هو
الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تفرجة اصلية جارية في التركيب الاضافي
الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبني الاتصال
والاختصاص عليها فالاستعارة تفرجة ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بان
اللامية مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة على ما هو عليه وعلى غير ما
هو له مما يعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين واختار منهما
في شرحه للمفاتيح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونه مجازا حكما فلا اختلاف
في كلامه في قال اختل كلام الشارح في بيان كونه مجازا فاختل كلامه **قوله**
مخدوكب الخفاء اضيف الكوكب اليها بسبب اللابنة البعيدة اللطيفة **قوله**
لا طريق الى اه اي لا يعلم المتكلم والمخاطب سوى اختصاصه بشي بطريق التمكن
او ما في حكمه فلا يمكن اختصاره ابتداء بالافسان فانه في اعتراض البديان
الافاضة المعلومه مشبهة الى نسبة خيرية فيمكن التفسير بالموصول فانه بعد اختصار

اختصاره بالنسبة الافاضة وارجاعها الى الجنة **قوله** واما تكبيره اي ابراده شتمه على
الشيء فلما زاد اى جعل المسند اليه فردا لطفة اليه فان التكبير يدل على الرعدة
شخصا او نوعا **قوله** بغير ما تجارته الناس يجعله لاهلهم وسيد الى الجاهل وكذا الى الجاهل
عدا ما من العظم والتخفير وغير ذلك وقامه ان لا يثنى الى طبعه **قوله** ويعلم
انه بغير الازلة لعدم مفرقة **قوله** بين الادراك ادراك الابات الدالة على وحدانية
فان الخواص الات الادراك **قوله** حاجب المحجب يستل بين قال الله تعالى كلا انهم من
ربهم يومئذ مجبورون فالثاني على امر وعدم الحاجب عن طلاب للوقوف كناية عن
ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التفسير اي عن احسان
الحاجب والثاني صلة محذوف وفي كل امر طرف مستقر صفة لحاجب اي لحاجب
عن الارتكاب في كل امر يشبه وهو السبب اي عن الارتكاب وفيه اشارة الى ان
المبايع لم هو كونه شيئا لا ادراك **قوله** ولم حاجب حفيوه وهذا اولى من القول بغير
الكثرة المنقبة لطابق الاول ولكن المقام قابلا للتخصيص بخلاف هذا **قوله** و
من الله اكبر اي رضوان قليل اكبر من كل نعيم في الجنة لان كل ما سواه من نعمته وهذا
المعنى اولى مما قيل اي رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول
الرضوان العظيم الكبر لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى حال
كبريائه والوعد لا يطرق الجرم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه عنى عز العباد
قوله اعتبار الكمية اي العدد كما هو مصطلح اهل العربية والمعدود اشارة الى
ما يوضع له العدد بالذات والمزونات الى ما يوضع بالواسطة فيمثل الموصوف
والمتشبه بهما الى ما لا يوضع بالذات ولا بالواسطة بل تشبها كالقوة
والكثرة للرضوان فتدبر فانه قد اشكل على بعض الناظرين **قوله** لعدم علم المتكلم
عدم علم المتكلم في نفسه او بالقياس الى المخاطب بحجة من جهة التعريف وفيه اشارة
الى ان مجرد عدم الداعي الى التعريف كاف في التكبر وما قيل ان اتفاق جميع
جرات التعريف ثم لانه لا بد من العلم بمشأه والا لا يمنع الخطاب فيصير تعريفه بلام
العهد الداعي ليس بشي لانه لا بد من صلاحية المقام لتكبر المقام الصالح لان
يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي الى تعريفه وتكبره ولام العهد الداعي

ن

انما هو تعريف النفس لا الفرد قوله مانع كإرادة الالهية من السامع الثاني
التكثير لدى الحاجة والتحرر من الخطر بالاسم لذي قيمة او غير نقل فيه قوله
لم يقل عينية او ما يوذي معناه اي العرف بلام العهد لان في كل منهما تفكيك
بنية السامع الى عيني المدح واما غيرهما من طرق التعريف فليس المقام
صالحا له قوله اي بعد تعبير لقوله في لفظة اي معناه لفظة على هذا التقدير
وهي بدل على التحقير لانما نسيم ضعيف على ما في شرح الكاشي وكذا قوله اي وجه
وحاصل الاعتراض المصريح لان المتكلم انما يطلب الداعي الى التكثير والتعريف
بعد اعتبار اللفظ الدال على اصل المعنى ولفظة النفخة بدون التكثير بدل على التحقير
باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير باعتبار اللفظ والقول بالتحقير داخل
في اصل المراد وراى عليه مما لا يقدر الذوق نعم لو كان المفيد التحقير المراد امورا
منعدودة علم كونه شديدا كالتاكيد المستفاد من الموكدات وبما حرمنا اندفع جواب
الشرح قوله للفرق الظاهر لانه في تحقق الفرق بينهما باعتبار الابهام والتميز
انما الشرائع في اعادة التكثير التحقير قوله لفظه اذ به يخص الاب وان كان مخلوقا
من لطف الاب والاهم لكونه مستورا به في تفسير الثاني اي ما حرمه مادة او
ماء مخصوص من النطفة تكون تنزيلا للغالب منزلة الكل اذ من الجواهر انما يتولد
لا من النطفة وفيه ما يتعلق بذاته وليس صلة تخليق قوله وبهذا الجمل في
المرضى وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الاشكال كقوله ثم ان
نقل الاطلاق كحل الشارح انما هو لهذا المثال على تقدير كونه للشيء والاشكال
انما هو في المفعول المطلق الواقع بعد التاكيد والقول بان لا يقع المفعول
المطلق للتاكيد بعد التاكيد اصلا بطان قوله ما اعتبره الا انما لا ليس
القصدي الى نوع من الاعتراض حقير او عظيم قوله وح الحاجة بان
المفعول المطلق الواقع بعد التاكيد قوله فكانت قلت وفي هذا التسمية اشارة
الى التشمير بتحقيق بناء على توهم ستمثال لفظ الغريب لما هو اعم منه ولذا تركه
في ضرب فرما بالذخيرة توهم ارادة غير الغريب لان التشمير متوهم فانذره ما قبله
السيد في حواشي المرضى في ان ما ذكره من الاحتمال لا يشبهه فيه وانه يظهر فائدة

فائدة التاكيد واما الاستثنا فلا بد فيه من التشمير ولا يكفي فيه الاحتمال فضلا عن
التوهم قال قدس سره انه خلاف الواقع اي ان اربعة اختصاصات نوع النطفة بالفرد
باعتبار خصوصية اذ ليس كل نوع محفرا في فرد مستعدا جدا الى اربعة اختصاصات
باعتبار فردية لانه خلاف المبدأ قوله او بربطها عطف على بعضها فيما قبله يعني
مترابك امكنه اذ المار بها داخل تحت النفي وكله او لعدمه والمعنى ان تاركه لا يمكن
اذا انشئ كلا الامر من المصادمات وارتباط الموت واذا تحققت احدهما لم يتحقق
الترك وقيل بمعنى الى او الا وان مقدرة بعد ما دللنا على ضرورة الشرع باجرا الوصل
يجري الوصف او يكون ان المصدرية المقدرة جازمة لما في بعض اللغات وادله
لم يكن مذري ثوابا في وحال عقد صانع حراما وحال عقد الجاهل كناية عن
العهد وجرمها عن عدم الرعاية قال قدس سره ثانيا وبالعرض فان الكشف والبيان
فانتم بالثبوت وذكره انما يتصرف به باعتبار انه متعلق له كحركة راكب السفينة فلا
وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات وهذا قال قدس سره اظهر في المراد لان
الثبوت شائع في الشايع المخصوص ولان الثبوت المذكور سابقا في عبارة التسم
بمعنى الشايع وان لا يتغير الاسلوب وذكر الثبوت بعد ذكر الموصوف بشعوبان
المراد به غير ما اراد بالوصف فانه في ما قيل في ان الوصف في اللغة بمعنى ذكر الشايع
فكذلك لفظ الثبوت فلا تفاوت وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالشايع فلا وجه
لكن احدهما اظهر في المراد من الاخر قوله صار جدا في تعريفها كما يشعر به اخر كلامه
وبما يجري مجرا ما يكون مستندا للتعريف كما في الذي يظن بك الظن كان قدرا
وقد سمعنا انه تعريف للمعنى باعتبار لانه وهو كونه مصبيا في رايه قوله على
المعزلة والحكي فان المراد به المهند في الجهات الست والجسم موصوف بالفعل واما
تعريفهم بالقبائل لا باعداد الثلثة او ما يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة فلا راد منهم
بالابعاد المخطوط المفروضة فيه فيه او اطرافه الا ان ما صدق الجسم عند المعزلة
محمور الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذي يملأه وعند الحكمي التعليم والطبيعي
وكلاهما يحتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي بل لعل
المكان بالتحليل والتكافؤ مع بقا الجسم الطبيعي بحاله وانما قال عند المعزلة و

والحكماء لان الجسم عند الشاعرة ما يتركب من جوهرين فصاعدا كل ما ذكرنا ظاهر
على من وقف على كلامهم **قوله** لا يتصور الا في مكان واحد الجواهر الفردة عند البعثة
فخرج الى الجبر كما ذكر في محله **قوله** وليس فيه اه فالصمد لا دلالة على الوحدة و
الكثرة فغير كونه راجع الى مطلق الصف المذكور في نفس الوصف بجزءه ان يكون
الكثرة متعددة **قوله** ومنهم من قال لا يخفى بعد كل منهما والثاني ابعد من الاول لانه
يترجم ان لا يكون للطوبى والعربى مدخلا في الكشف وان يكون ذكرها استطراد
قوله لانها قلت الاشتراك مطلقا حيث وثقت الاشتراك اللفظي وبقى الاشتراك
المعنوي في افراد معنى واحد وهذا يظهر كونه محتملا **قوله** ليس معناه فان استعمل المطلق
في المفيد بخصه مجازا **قوله** انما يشاء من اللفظ دون المعنى لانه جزئي الاشتراك فيه
الا ان اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية او المعنى طلي بشرط استعماله في الخصر
قوله امور مخصوصة اراد بها المعاني الجزئية المندرجة تحت امر مشترك سواء كانت
جزئيات انانية كما في المشقات او حقیقة كما في اسما الاشارات والخرافات
قوله وعين اللفظ اما بخصوصه كما في الضمير والميراث او باعتبار امر كلي كالحرف
باللام والمضاف فان الواضع عين كل لفظ موقوف بلام العهد وقد لاحظنا
ان موقف باللام لكل حصة مما يدخل عليه او بجنبه كذا المستفاد من قوله كل
متأخر على وزن فاعل لكل ذات قائم به مصدره وليس موضوعا لمفهوم متاخر
به المصدر والالجاب استعماله في هذا المفهوم فالموضوع ملحوظ بالمرام وكذا القول
له فاشمل فان فيه غير متاخر في الازدحام قال قدس سره فالعبرة في الوصف مفهوما
عام سواء كان اللفظ حصة الوصف له او موضوعا قال قدس سره وهذا معنى كونه
عام اي ليس معناه ان له افراد متعددة بل ان له تعلقا بالمرام وهذا كما يقال
هذا الحكم عام بمعنى ان له تعلقا بالعام اعني الموضوع فالقدس سره ولا يجوز اطلاق
اد ان يظن ان الحقيقة لعدم كونه موضوعا له قال قدس سره كان كل من الموضوع اه
لذا ذكره في حاشيته شرح الاصول وقال لا يهرى انه اذا وضع لفظ واحد باراد
معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا والوضع العام
يكون اذا كان الامر العام اللفظ حصة امر بخصوصه ووضع اللفظ كل واحد

منها قال قدس سره فغير معقول في حاشيته على شرح مختصر الاصول لان الجزئي ليس وجها
من الوجود الكلي لئلا يوجب العقل اليه فيصوره اجمالا وانما الامر بالعكس قبل قدس سره
سره كون الاخص معقولا لا عام فلم لا يجوز ان يكون الجزئي مرادنا للاختصاص الكلي وفيه
ان الجزئي كونه حاصلا من طريق الخواص كيف يكون اللفظ حصة ما حصوله بطريق
العقل والحق ما اختاره السيد رحمه الله اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم اللفظ
فلان يكون عمومها باعتبار عموم الموضع له اولى **قوله** ان المقصد منها الى الجنس او معنى ان
لفظ دابة وطائر عام للمعنى للجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان المقصد
الى الجنس فغير عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اي وليس المقصد الى الجنس
مع الوحدة فيجمل ان يتراد الوحدة النوعية فغير عموم افراد النوع واحد بان يراد به دابة
ترفع وطائر يصعد وبهذا الاعتبار اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس يتم جميع افراد
وليس له اختصاص بنوع انما زيادة النعيم على النعيم الذي كان بجنس دون الوصف
هذا ما اختاره الشافعي في شرح كلام المفتاح ونسب العلامة في ذلك فيكون ما كان كلاما
المفتاح وصاحب الكشف في محله وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال ووصف
الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس والمطلوب المطابق للفظ لبيان ان المقصد
الى الجنس فيقتضي تأكيد الشمول والاحاطة ووضع نعيم للخصوص وهذا اما قاله
صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة النعيم والاحاطة كانه قبل ما زاد
فظ في جميع الارضين السبع وما من طائر في جود السماء من جميع ما يطير بخارجها
امم امثالكم قال قدس سره بفيد العموم والربط بين النصوص بواسطة الاستدراك
فلا يخلو عدم الاستدراك اصل لكنه يخلو التأويل بان يراد الاستدراك العرفي وبعد الوصف
لا يخلو وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف كان نصا في الاستدراك وبعد الوصف صار
محكما مفسرا قال قدس سره لان كل فرد او معنى ان التكثير اما للفردية او النوعية وعلى
التفريق لا يصح الحكم بفردية ام لان الفرد ليس كجائنة والنوع ليس كجائنة
وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امه بل نقول الامه بكل جائنة في
كل زمان فبدله نوصف امم امثالكم اذا المراد بكم افراد النوع الانسانية فالتناسب
تنبيه النوع بالنوع في كونها محفظة الاحوال لا تنبيه الصنف بالنوع او تنبيه جائنة

ووثق بالبرهان قال قد علمت ان هذه النكحة مراد من مجموع
والاختصاص في مخالف السابق اني قوله ما في رواية قط في جميع الارضين اه واللاحق
اه اني قوله اه فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار اللازم كما في قوله اه فانه يدل على ان
الحكم وكل في تلك يجوز فلا بد من العينة بان يقال مراده ان النكحة من حيث الاجابة
عنما محمولة على الموضع لانه مراد منها قال قال قدس سره القصده ان لفظ رواية و
ظاهر حامل للجنس والوحدة فليبان ان القصده من حيث هو دون الوحدة والكثرة و
صف بصفة لازمة للجنس من حيث هو اي بلا شرط شي منها والاستقواء المستفاد من
النظر الى ان الظاهر من زيادة كلمة من الاضافة بالافراد ايضا فكيف يمكن على الجنس
من حيث فلا بد من تأويل عبارة المفتاح الى ما هو مراد المكشاف قال قدس سره لان الجنس
مفهوم واحد لان المراد بالجنس من هو اي بلا شرط كما عرفت فاقول ان كون الجنس مفهوما
واحدا انما ينافي زيادة النعيم والاحاطة اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد بالجنس
من حيث الوجه في ضمن جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث هو لم يصح
الحكم بكونه . ثم قوله التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو بلا شرط وبينه
شرط لان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول قال قدس سره والسابع توهم اه
كلام المفتاح يحتمل المعنيين كما عرفت وماه اختاره السيد ذكره الفاضل الحاشي
وما اختاره الساج ذكره العلامة فالقول بان هذا الكلام في توهم في الكلام في
الترجيح وليس ما اختاره الساج اولى نظر الى انه يفيد شمول علمه وقدرته لكل فرد
مترجيا وما ذكره السيد نظر الى عدم لزوم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله وبهذا الاعتبار
فيه رمز الى انه لا اعتبار اخر قال قدس سره لا يفيد بحيث ذكر زيادة النعيم والاحاطة
وهو الوجه الذي ذكره السيد واليه اشار كلامه في التلخيص حيث اورد في بحث
التحقيق بالصفة كلام المكشاف اولا ثم ذكره كلام المكشاف اولا ثم ذكره كلام المفتاح
ثم رد على الترتيب فانه يشترط ان يقول بان هذا الكلام منقطع قوله ويجب صحة وقوع
المفرد من غير سواء كان امسرا كما في مرات برجل فام ابوه اي قائم ابوه اولا
ثم مررت برجل ابوه زيدي كاشي ابوه زيدي كما في بعض قوله والمفرد الذي يسبكه من
الجملة نكحة والنسب ان يفسر في حال ما يسبكه منها قوله باعتبار الحكم اي الحكم ببلانه

لانه يسبكه منها لا بمعنى الوقوع والافتقار ادلا سبكه منه نعم ان لا دخلا في السبكه قوله
نعم اني طلب اه لان الاصل في الوصف التميز وان كان بقصد به معنى اخر مع كون
التميز حاصلا قوله ليست كذلك اي معلومة الثبوت قبل انكر لان الاشياء اعلام عن
النسبة القائمة بنفس الحكم من حيث انها قائمة بها قوله بتقدير القول فعلى زيد اقر به
مقول في حقه اقر به ان يستحق ان يقال في حقه ذلك قوله مراده ان الصلة اه
ان لم يقبل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطال منهم
وتقدير القول يفيد استحفاظ قول الجملة القبيحة والاولى بل في مدحهم ولان تقدير
القول انما بصاربه اذ لم يصح كون المذكور جوابا قال قدس سره بانها مدينة عليه
والجواب ان كون السدرة مدينة لابنائها كون بعض ابائه مكينة فان كونها مكينة
مدينة باعتبار الاكثر وكذا كون تلك السورة مدينة اتفاقا فان معناه ان لم يقبل
انها مكينة قال قدس سره وايضا اه والجواب ان معناه ان المصدر يباينها الناس
خطاب للمشركين وان المصدر يباينها الذين امروا بظلم لاهل المدينة لانه
نازل بمكة او بمدينة قوله دون الصفة فان قوله ففرقنا بينهما ما هو موصوفه يدل على انهم
لم يكونوا عالمين بها قبل الاية ويعلم منه ان العلم بالصفة قبل الذكر ليس بشرط كما
ذهب اليه شذوذه قوله قلنا يمكن اه يعني لا نسلم دلالة كلامه على ذلك لان اللازم
ما ذكره ان المشركين عرفوا منها ما عرفوا من صفة ولم يعرفوا قبل الاية لان التي يكونون
بها لم يعرفوها قبلها واللازم في الصفة علم التي طلب بها قبل ذكرها دون السامع و
التي يكونون بها انهم المشركون قد عرفوا سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وخلافه لجزا
ان التي طلب في كل واحدة من الاليتين عالم بانصاف الناس بالصفة والصلوات الا انها
جاءت في اية البقرة موصوفة لتقديم ذكرها في اية سورة النحر موصوفة بهذه الصفة
فكان المقام مقام التوفيق العهدي بخلاف اية سورة النحر فانه لم يتقدم ذكر
النار الموصوفة لا مريحا ولا كناية في المقام مقام التذكير وهذا كما يقال
بان رجل فاضل يقال الرجل الفاضل فانه اورد رجلا اولا ثم ذكره لعدم سبق الذكر
وان كان معلوما انصافه بالفضيلة واورد ثانيا موصوفة لتقديم الذكر والحاصل
ان تقديم الذكر مريحا او كناية شرط في توفيق العهد وهو محقق في اية البقرة دون

بأنه المحرم ويترتب ما قلنا أنه ذكر صاحب الكشف في بيان أن المسألة المذكورة
ففي معلومة للمخاطب قلب ثلثه وجود سماعهم من أهل الكتاب أو من النبي أو سماعهم
أية التحريم والكسفي في الجواب عن السؤال تعريف النار وتكثيرا بعلومهم بما رواه سورة
التحريم فقط لتحقيق شرط التعريف القوي من أقدم المذكر وما حارنا اندفع
اعتراض السديح بقوله وقد يقال أو كالا يخفى وما قيل أن ما ذكره ترجيح التعريف
النار في آية البقرة وأما وجه تكثيرنا في آية التحريم فبمذكور في كلامه فساد
على فساد عبارته الكشف حيث قال فإن قلت فلم جاءت النار الموصوفة بهذه
الجملة مكررة في سورة التحريم وهما معرفة فانه خرج في السؤال عن الأمرين فلو
الجواب جوابا عن التعريف فقط كان ناقصا **قوله** أي تقرير المسند إليه أي كتحقق
مفهومه فالكلام بعد تقرير لفظ المسند على حذف المضاف أو الاستحداً أو
إقامة الدال مقام المدلول وعطف مدلوله لا فائدة أن ليس المراد تقرير معناه
لأنه يفي بما سبق إلى الفهم من لفظ المفهوم من ما يدل عليه وإن كان معنى مجازيا
كما في رمي الأسد **قوله** أي جملة ما يعني بمعنى ليس المراد تحقيقه في نفس الأمر
وإزالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالقياس إلى إزالة احتمال النية عن سماع لفظ
المسند إليه الشاغل شغل سمعه **قوله** أو عز وجل أو أي غفلة السامع عن حمل المسند
إليه على معناه شاغل شغل قال قد سره فربما كان مقصودا بلفظه مع قطع
النظر عن حال السامع أن يكون الاعمى من شأن المسند إليه كما نقل في مكان
بشرف وجود الأسد رأيت الأسد الأسد **قوله** وذكر العلامة في شرحه وفي
المفتاح وأما إلى التي يقتضي تأكيد فهي إذا كان المراد لا يظن بك السامع
في حكمك ذلك تجوز أو سرها أو شيئا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرفت
زيد أو نفع أو غيره وربما كان المنع إلى مجرد التقرير كما بطلت عليه فصولها
التقديم والتأخير مع الفعل انتهى أقول هذه العبارة مركبة في أن مراده تقرير
الحكم حيث اعتبر دفع قل التجوز والسرور والبيان فيه فقال في حكمك ومراد
من الحكم الهدوء والأشياء لا البتة لأن التأكيد إنما يدفع التجوز والسرور فيه
ولذا أنشأ إلى كافي الخطاب فالتأكيد ربما يكون المقصود منه مجرد تقرير الحكم

بمعنى الاستدلال يعني أن المسند إليه قصد المنكح من المذكر لا غيره وهذا لا ينافي ما هو
به من أن التأكيد لا يكون لتقرير الحكم بمعنى البتة وتقوية فإن المقيد بتكرير الاستدلال
لا تكبر المسند إليه فاندفع الاعتراض بالخالفه قال الفاضل الكاشي أن المنكح إذا
قال جازبه فقد حكم على زيد بالمجيء فإذا أكده وقال مرة ثانية زيد فحكم على زيد
مرة ثانية بالمجيء فتقرير الحكم بسبب تكرره وقال الشارح المضي في تفسير التأكيد نافع
بقرارة المنوع التكرير لفظا أو معنى بقر ما يتعلق بالمنوع من انقضاء بكونه منوعا
إليه الفعل والفاظ التكرير لا بقر ما يتعلق بالمنوع من انقضاء بكونه ما نسب
إليه عاملا لاجراءه شاملا وفي المفتاح في بحث النقوى أن أنت في نحو لا تكذب
أنت صهيان تأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه لا غيره لا تأكيد الحكم فتدبره وفي
قوله فتدبر إشارة إلى الفرق بين كونه تأكيد الحكم على نفي الكذب اللازم لكونه تأكيد
للمحكم عليه بنفي الكذب وبين كونه تأكيد النفي للكذب وقد أورد الشارح هذا الفرق
في بحث النقوى ثم أنه لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من غير أن يجعل سبلة
إلى أمر آخر حقا أحالة إلى ما أوردته في الفصل المذكور من أنك إذا أردت التأكيد
في أنا كفت مهلك قلت أنا كفت مهلك لا يخفى ووحدي وفي موضع آخر بعد
إذا قصدت التأكيد والتقرير في زيد عرفت قلت زيد عرفت لا يخفى ووحدي
صهيان مجرد التقرير من غير أن يكون وسيلة إلى شيء آخر ولما كان الجواب ظاهرة لم
ينعوض لبيان العلامة وهذا ما عندي في حل كلام المفتاح والعلامة في هذا ما يحل
اعطيتك وكفى من الشاكركين **قوله** فإن تدرى دفع مخالفة ذكر العلامة لما
مرجوه **قوله** أنه لم يرد التأكيد إلى السكاكي لم يرد بالتأكيد في قوله أما الخالصة
المقضية لتأكيد التأكيد الاصطلاحي وهو أن يقع المخصوص كيف وقد ذكر في كل
رجل عارف وكل شأن حيوان فيكون معنى قوله وربما كان المقصود مجرد التقرير
أنه ربما كان المقصود من التأكيد الاصطلاحي التقرير فيكون نفسه بتقرير الحكم بخلاف
ما مر حواه من أن التأكيد الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بمراد مجرد التكرير أي
تكرير المسند إليه بحسب المعنى ليشمل التأكيد المعنوي أيضا سواء كان تأكيد اصطلاحيا
أو لا فيكون معناه ربما كان المقصود من تكرير المسند إليه مجرد تقرير الحكم ولا شك أن

تكرير المسند اليه في نحو ما عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقوية عندهم
فانه دفع المخالفة **قوله** لا نسلم انه ان قلت ان تقديم المسند اليه بما يفيد تقرير الحكم
اذا كان بوجه يستلزم تكرار الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذ كان مستلزما لتكرره
فما الفرق في كون احدهما مفيد له دون الاخر قلت ايراد المسند اليه مقدما مع
توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد بخلاف تكرره
فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض الصور **قوله** على ان السكاكي
يعني لا يرفع الحواشي على هذا الترجية لان افادته عرفت للتقوى وتخصيص لم
يورد السكاكي في الفصل المذكور بل فيما قبله الخ بحث تقديم المسند ففي قول
الشيخ في بحث تأخير المسند اليه شراح بافادته اللازم مقام المذموم **قوله** ولو
سلم انه ادى لا يتم انه اراد بان الكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ولو سلم انما
ذلك فليكن معنى قوله ربما كان المقصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم عليه
فانه اذا كان التاكيد الغائي مفيد لتقرير الحكم عليه لصدى ان تكريره ربما كان
مفيدا لتكرير الحكم عليه وليكن قوله كما بطلت اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث
وه ان لا تكذب انت يفيد تقرير الحكم عليه فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير
الحكم غاية الامارة بغير ارادته وهذا الخبر موافق لما نقل عن الشيخ اى لا يتم ان المراد
المراد التاكيد الغائي وانه يفيد تقرير الحكم ولباردة الشئ لعل التسليم به
بالمنع المذكور في الجواب من الاشارة الى البعيد قال قد سره بضمي الحكم بان الحواشي
او فيه بحث اما اول فلان المرجح انما تصدى لدفع مخالفة ما ذكره العلامة لما حذر
به اما الحواشي فمرساة عنه كالعلامة واما ثانيا فلانه لا يتم انه بضمي الحكم بان
الحواشي ليست على ظاهر الجواز ان يحل الحواشي على ما يشبه او على ما ذكره انت بقوله
والاظهر واما ثالث فلان الغائي المذكور موجه لكلام العلامة ويكفي لترجيحه ان
لا يكون في كلام السكاكي ما ينافيه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالتاسيس منع كون
الحواشي حواشي على خلاف الظاهر لا منع ارادته ذلك واما رابعا فلان الموجه ادعى ان المراد
بالتاكيد مجرد التكرير ولم يفهم دليلا عليه فلم نركن منع هذه الارادة مع انها مذكورة
مربحيا واما خامسا فلان حاصل العبارة كون الحواشي عدم صحة الحواشي على الترجية

على الترجية المذكور فالائق بعد ان يقال ولو سلم صحها بناء على التوسع فليكن اولها
الارادة **قوله** ولو سلم اى لو سلم ان المراد بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الحواشي
ليست على ظاهر **قوله** كان ينبغي ان يتوضا بان يقول وربما كان المقصد مجرد التقرير
والتخصيص **قوله** لانه يعتبره فانه قال ان تقديم ما لواه واذ كان فاعلى انى كيد
معنى يفيد التخصيص كما عرفت اذا اعتبره كان في الاصل عرفت انما **قوله** والظاهر
اى في بيان الحواشي سرأجل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم وانما كان اظهر لكون
الحواشي جارية على ظاهرها والخاف في لما بطلت التشبيه وعلى الترجية بين السابقيين
بمعنى على لى لا يخفى على القاضى انه لا فائدة في هذه الحواشي **قوله** ولهذا غير الاسناد
حيث قال ومنه كل رجل عارف **قوله** الى حمل كلام المعنى اى في الابضاح وهو قوله كما يشاء
على ذلك اى على ما حمل عليه كلام المصنف لانه غير تابع له في جميع امثاله هذه المفاتيح
بل فيما هو صحيح جيد عنده **قوله** وهذا اى بما ذكرنا من انه لا حاجة او معنى كلامى
كلام المعنى **قوله** غلط فاحش اما الاول فلما عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من
التقديم لانه التاكيد واما الثاني فلان انما ليس للتقرير بل للتخصيص واما وحده
ولا يخفى فليس بتاكيد للمحكوم عليه بل للتخصيص **قوله** لتسايرهم ان يمسوا الخطع
الى الامر مجازا اى ابا في الطرف بان ذكر الامر واراو بعض علماء في السببية بان اسند
فصل ذلك البعض اليه وكما هو بدفع بالتاكيد المعنوي والمفطلي لما عرفت من كلام
الرضي ان التاكيد اللفظي والمعنوي بقرامر المتبع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرر
النسبة ايضا واما الجواز بان ذكر الخطع وارىد الامر به فلا بدفع بتاكيد المسند **قوله**
ولا بدفع هذه التوهم اى توهم وتوقع مفرد اخر موقفه سرأ سهر او اما دفع الشئ
او الجوز في موقفه سرأ يتدفع بهذا التاكيد فلا تدفع بينه وبين ما يسجي من قوله بل
الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجواز في واحد من الاسناد اليها انما دفع سرأ
قوله على انهم فيه كون حكم شخص واحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم
والى كلهم وما قبل الاظهر ان يقال بان على البعض بقرامر المتبع فاما بناسب الجواز
الافرى قال قد سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة او قد عرفت انه فاعلى بما
نقلناه من الرضى من ان الفاظ الشمول بقرامر القصاص المتبع يكون ما نسب اليه

عاما لاجزاءه شاملا بخلاف كل القوم فلو افاد فيفيد الاحاطة والشمول في احاد القوم
لاني النسبة قال قدس سره اما في الهيئة التركيبية ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفظ
مع الفاعل موصوفة للنسبة بطريق القيام يستعمل في النسبة بطريق الوضوح فيه
في لفظ الفعل ان قلنا ان النسبة بطريق القيام شبه بها النسبة بطريق الوضوح فيه
ويعتبر صفة الفعل فيها والترديد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة
التركيبية او في صفة الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الالوية وهي
في اسم الاجناس وما يجري مجراها وفي التبعية وهي الحروف والمستفاد بانها
معانها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار
مدلولها التي هي النسبة او الزمان كما في الماضي المسفل بمعنى المستقبل فلم يصرحوا
بذلك قال قدس سره لا بد من هذا الجزر قد عرفت انه بدفعه بما نقلت من الرضى
قال قدس سره هذا انما يصح اذا اريد ليس مقصودا للبحث على المصنف بانه
لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لانما عدم الجزر عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد
بانه انما يتم اذا اريد بالجزر الاعم الشامل للفظي والعقلي اما اذا اريد بالجزر
العقلي على ما يدل عليه عبارة المصنف فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء
بذكر الجزر بان يراد المعنى الاعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان دولي التاكيد
لا ينافي البحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض **قوله** واما ما بيانه بالمعنى المصدرية
اي كشفه وايضا به والمداد كشفه **بمعطف** اي بقرينة المقام **قوله** اي بقرينة
المسند اليه او بيان حاصل المعنى قال قدس سره مغايرين لاولئك انما اعتبرنا في
بينهما ليحصل اجتماعهما الالبصاح فانهما لا يبعدان الا على ذات واحدة بخلاف
ما اذا كان واحد من التثنية السمين بزيادة **شمار** كماله في كسنة المشتركة بين
عنه بن فانه لا يحصل الالبصاح من ذلك المشارك قال قدس سره وفيه لفتة الاشتراك
فيها **قوله** لا يخفى في الالبصاح اه وان كان لازماله ولذا عرفوا بانه تابع بغيره
يوضح بغيره فاقصار المصنف عليه لانه الغالب **قوله** للمدح اذ فيه اشعاره
باعتبار الوضع الذي كسبي الى كونه محمادية اتصال والفرق لمن النجاة اليه وان
كان مستغلا عنها في معاد العلم ولذا جعل الجمع عطف بيان لما قبله انما

انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موطئا للكعبة كما جعل قرانا عربيا حالاموطئا
فهو ضمير انزلناه ليس بشئ واما البديل فلانه في حكم تكرير العامل وليس المقصود
تكريره نسبة للجمع اليه ولا النسبة الى الثاني مقصودا لصياغة قوله لا لبصاح لان الهيئة
اسم يخص بيت الله لا يشارك فيه شئ **قوله** وما تدنه اه في الكشاف قوم مقرر عطف
لما فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه
برسم هذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان
عادة لان الاولي القديمة التي هي قوم مقرر والقصة فيهم والاخرى ارم ارم
فالجواب الاول مبني على انما عاد اسم يخص بقوم مقرر كما ذكره السيد وهو القول
المرجح ومعنى قوله في عاد الاولي على هذا القول عاد القدماء اي المتقدمون في
الهداك بعد هداك قوم نزع والجواب الثاني مبني على ان عاد عادات فاعطف البيان
للابصاح ودفع الابهام المحقق وكان الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع بقوله
البيان حاصل بدونه والاول تسليم له اخرا اشارة الى رجحان الجواب الاول لانه
على القول الرابع وما ذكره صاحب الكشاف من انه ينبغي ان يجعل قوله ولان
عادة على وجه مستقل لان السابق غير مبسوط حتى يجعل البيان لازالة البسوط
هو منتهى الوجه السابق وانه في مثل هذا المقام ينزل ابعد الاحتمال كما لا يخفى
المحقق ويزال تاكيد الافادة معنى الرسم ففيه ان عطف البيان موضع رافع
للابهام المحقق بالنظر الى نفس المبتدأ بالنظر الى السابق والقرينة الابرار ان عمر
في قوله انهم بالله ابو حفص عزرا لالابهم المحقق في ابو حفص لا يشارك فيه لا
النظر الى سابق القصة والمقام وانما لا نسلم ان السابق غير مبسوط لان كون القصة
في شأن قوم مقرر لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله في الا بعد العاد تخصا بهم لانه
ان يكون شاملا لهم ولغيرهم ثم ما ذكره من ان عاد الاخرى ارم ارم موافق لما ذكره
في سورة البقرة فخالف لما ذكره في سورة البقرة من ان عقب عاد بن عرض بها ارم بن
سام بن نوح بل لهم عاد كما يقال لبي ما شتم ثم قيل لما ولين منهم عاد الاول
وارم نسبة لهم باسم جددهم ولمن بعد مع عاد الاخيرة وكانها ما قولك نقل كلاني من
والاولون للنقل وهو الذي ذكره في سورة البقرة كما في الكشاف وفي الكواشي انما

الاولى قدم حدود وعاد الاخرة قوم ثم واد الله اعلم قال قدس سره وشبهه بقولك اه وجب
ان المنظور اليه في العراض هو الوصف في العراض الذي يكون من اجزاء الموصوف
على الحقيقة في الحقيقة قبل قدس سره فيه استعاره وذلك لان التقدير بيان المعنى المبهم
بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بيانا وايضا حال للصفة فلا بد ان يكون
انفا فيه تلك الصفة معلوما كمالا بلزوم قسمة المبهم بالمبهم قال قدس سره فاستارته
مع ما ذكره الشارع يفيد ان كونه عطف بيان احسن اذا قصد الابضاح وانما
المذكوران وما ذكره صاحب الكشاف يفيد كونه بدلا احسن اذا قصد تكثير النسبة
والابضاح معا فالبدل تحت رتبة النسبة الى مجموع التكتين واذا قصد الثانية فقط
فالاحسن عطف البيان لانه اخر في التفسير وقيل بخلافه البديل على كل حال لان
اصل الصفة ان يجري على موصوفها ويفاد بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاول
ان يجعل الذات المذكورة مقصورة بالنسبة قال قدس سره في تأكيد النسبة بل تأكيد النسبة
والمسبب اليه لا يخفى قال قدس سره وابلغ وجهه وادركه اي على وجهه مبالغة وادرك
من ان يوصف مراطهم بالاستقامة اما اولها فبشيء ذكره بشيئ المشهور في ذم
السامع واما ثانيا فللمفصل بعد الاجمال واما ثالثا فتكثير العامل قال قدس سره
اذا كان واردا في مقام لا يخفى ان التفسير المذكور لا ينفذ في عبارة الكشاف
واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه قلب المقصود من التبيين اعني ابضاح المشبه
فالاولى ان قوله لا تقول اصل او كن متعلق بقوله والشعار بان العراض المستقيم
بيانه وتفسيره مراط المسلمين فقط وليس متعلق بمجموع قوله فائدة التأكيد لانه
من التبيين والتكثير والاستعار لا يخفى يكون زيد عطف بيان للكرم الا فضل وشبه
البديل به لكونه اعرف في التفسير فيكون كلام الكشاف موافقا لما ذكره الشرح
قوله وكذا كل صفة المشابهة المشبه به الحكم المذكور بان الظاهر بيان والمشبّه الحكم
المتفاد من قوله وكل صفة اخرى عليها الموصوف اه دخل الفاء على الخبر لتضمن المبدأ
معنى الشرط اي مثل الحكم المذكور هذا الحكم فقوله كذا خبر لمجموع قوله كل صفة لا يتناول
هذه الحكم فتدبر فانه قد اشكل على الناظرين وتكلف في حله قوله لا للتأكيد وانما
يحل المسألة فانه ادخل التأكيد قوله اي يقرره ويحققه في حق الوصف من المبتدع

من المبتدع ولا يؤكد ويقرر امر الشيء في النسبة او الشمول قوله بتكرير لفظ المبتدع اما
بصفة او بما يوافق معنى على ما في التفسير كذا جبر وانزل من ال وخرت انت قوله
على انهم البعض من ان كلام المتصاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الابضاح
الى انه صفة وكلام الكشاف الى انه تأكيد قوله على ما نقلناه فان ما نقلناه وان كان
في بيان ان التوقيفات النحوية حدود وان ما اعتبره فيها ذاتيات الا انه يستلزم
ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره الشرح في الحاشية المنوط على قوله على ما نقلناه عن ابن
الحاجب فيه اجماع الى ان في النقل خلافا واما ذكر عبارة ابن الحاجب في شرط الواجهة
التي لا يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن يمسك قوله اقول ان اريد به تحت الشئ
الثاني ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في مبره ان يكون المقصود
من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المبتدع ليس بذكر التخصيص او التوضيح او
المدح او الذم او غيره ذلك وذكر اثنين واحد ليس الدلالة على حصول النسبة ولو
في موصوفين بل يقين المقصود من خبرهما فلا يكونان صفة قوله كما ان الدبر اه ذكر الدبر
لبدل على حصول الدبور في الامس ثم ينوسل بذلك الى التأكيد وكذا في الوصف الخفيف
بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض قوله لانهم ان البديل الخ في الرضى لانه يمكن البديل
معنى في المبتدع حتى يحتاج الى المبتدع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المبتدع
لما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستفاد لفظ اي صالحا لان يفهم مقام التبرع
الغنى ولا يخفى ان محنة اقامته بهذه المعنى لا يقتضي ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد
ما اورده الشرح قوله الا الله وشركاء له لا يكونان مفعولا مشركا ولا يلحق
ولله متعلقا بشركاء منه وان كان الخ اي فطلقا فانه عليه وان كان مفهوما مع مقابله
كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلمة الوصل لان ما صدق عليه اثنين اه وان كان
مفهوما بعفائه مفهوم المعنى قوله بطل العطف اي البديل لاجل العطف او التدارك
العطف او بدل العطف اعني البديل من قوله والا عليه ومتقابلا له اي من حيث النسبة
التعديلية كما فعل السديد ناقلا عن المبرر لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا يتفاضل
الشوب قوله وهو من اضافة الخ الزيادة بجبي مصدرا وجمعي الى اصل المصدر وعلى
الاول الاضافة لامية اما الى الفاعل والمفعول لان الزيادة بجبي لازمة وشبهة

ولذا اختار لفظ المعجول وعلى الثانية بيانية قال قدس سره بقوله فصار الله نظر الفيت
الارض بالصاد المهملة والتخفيف اذا عاشرها كذا في الاقليل قال قدس سره بما يجمل
بغيره بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظم كناية عن الظلم او كذا في المضاف
من ظلمه الظلمة اي اعظم والثاني ان قصد الملازمة بين الامر ونفك فهد بدل التخل
والامر بدل غلط قال قدس سره ابلغ في المعنى الخ لانه جعل التثنية الاول غلطاً وقصد
التثنية الثاني ابتداءً من قدس سره ولذا ذكر اى المفصل مثلاً ما وقع في كلامهم طارداً
شرح النسب قول علي رضي الله عنه ان الرجل يبصلي الصلوة وما كتب له فصفا
ثلاثاً الى عشرين وانما قال اولى لان قوله وهذا المعتمد الشعراء كثير بمثل ذلك المثال
له قال قدس سره بدل كما على ذلك عبارة حيث قال سابقاً وهو في حكم تكرير العامل
لانك ثبت ذكره مجزئاً او لا ومفصلاً ثانياً فلان المتبع فيه اى من حيث انه نسب اليه
الفضل كما قصه السديد **قوله** كما مر اى قوله والاشعار بان العراطة المستقيم بيان الخ
قال قدس سره كانه قيل اعجبني شئ من زيد فيه اشارة الى رد من زعم انه يجوز في النسبة
فتحقق ان ما هو له قد يبدل من المجاز فيجتمع في كلامه مسند وجازي بالنسبة الى البلد
منه ومسند حقيقي بالنسبة الى البلد فانه وهم اذ في المسند والمجازي لا يكونان الذهن
شرفاً الى الفاعل الحقيقي ولا يذكر بعده الصل والافات المقصود من المسند والمجازي
قوله من يرد لاله او انما قال نفرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل مع ان تفصيل
الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان ودواعي العطف انما هو باعتبار
اختلاف حروف العطف في اقسامها فيكون كل منها مختصاً بما يقيد وتحققاً بمعنى كونه
قوله للجمع المطلق مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئين كما كانت او اما بالمطلق
ان لا يبدل عن صدره لهما في زمان واحد او في زمانين واما الثاني الى ذلك لقوله
اي ثبتت الحكم **قوله** واحترق بقوله مع اختصار الخ في شرحه للمفصل قد ثبتت
فيها معنى انه لو لم يقيد في الصريحين فكان مستقيماً لانه مع التقييد انهم وابعدهم
الشيء انتهى واشاد بقوله قد ثبتت الى ما ذكره سابقاً في قوله واما الى كلمة المقيد
اعطى المسند اليه ان المناسبة هي المقيدة في هذا الباب وليس له لازم ان لا يحضر
الغرض الا بهذه المقيدة **قوله** بعد وبيوم اوسنة لم يرد بها تبيين مدة بل المهملة

بل المهملة فكانه قال بعده بمهلة وفي شرحه للمفصل بعده متعاقبا او متزاحبا
فلما يرد ما قبل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقامه العطف حتى يكون
الاختصار داعياً الى اختيار العطف عليه وكيف وشئ من الفا وتتم وحتى لا يفيد
التعقيب بوم اوسنة فلان في العقيب بلا مهلة مقام ما يقتضي الفا ولا
فاوة العقيب مقام ما يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه لاختصاص
قوله ما يقتضي شيئاً شيئاً الخ كلمة التي ليست متعلقة ولا يقتضي حتى يغير المعنى
من الاشياء التي يقتضي شيئاً شيئاً الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون سمي بن
متعلق بالاشياء اما حال ما قبل او جزئ بعد جزلان اى منتهى ما قبلها او منتهى الى ان
يبلغ ما بعد ما في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها مما يمتد حتى شيئاً
فيكون متبوعاً واما اجزاء يكون الحكم متعلقاً بما ندرجها بخلاف ثم فيجوز جاني زيد
ثم عمرو والثاني ان يبلغ ما بعده فيكون مدخولاً داخل في الحكم السابق وبهذا
يمتاز عن حتى الجارة فان يراها اخلافاً لجرم المخشعي بالمدخل مطلقاً اى سواء
كان جزءاً ما قبلها او مطلقاً لاخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم المدخل مطلقاً
وقال الشيخ عبد القاهر بالمدخل اذا كان ما بعده جزءاً او بعده اذا كان مطلقاً
لاخر جزء منه وما ذكره الدلالة على الامرين في حتى العاطفة للمفرد واما في حتى العاطفة
للجمله على الجمله وبسبب الابدانية وانما بدل على تعظيم ما بعده او تحقيره **قوله** والتحقيق
الى اى تحقيق ان الانقضاء الذي يوجب بغيره في حتى انه يعبر بحجب العقل دون الخ
وكذا المهملة **قوله** قرب الاجزاء الخ فيه اشارة الى ان ما بعده حتى العاطفة يكون جزءاً لما
قبلها اما حقيقة كانه قدم الحاج حتى المساد او جزءاً منه بالاختلاف نحو ضربني
الساعات حتى علمتهم او جزءاً لما يلزم ما قبلها نحو اعجبني الجارية حتى حبتني بخلاف
الجارة فانه يجوز ان يكون جزءاً لما قبلها وان يكون اجزاء منه **قوله** على كلام فيه
تقييد او فيه دلالة على ان يكون النفي مستحياً على التقييد ولا يكون التقييد متعلقاً
بالنفي وهذا هو الاصل وقد مراد في المقيد فقط او التقييد والمقيد ما هو اسطر
الظنية **قوله** من يرد تفصيل المسند لعدم تعدد المجيء فضلاً عن ان يكون متعدد واجب
الوقوع في الازمنة **قوله** ليس من عطف المسند اليه حتى يكون الفا لتفصيل المسند

بل من عطف الجمل التي هي صلات لالاف واللام بعضا على بعض وانما اعيد اللام لشدة
 الاقتران مع الصلة ولذا اجرى اعرابا على الصلة **قوله** ولو سلم انه لا يجزئ ان الاكل
 بجميعه الذي ياكل قال لم يعتبر التقابل الا باعتباري بين الموصولات يكون من عطف
 الصلة بعضا على بعض والا اعتبر يكون من عطف الموصول على الموصول **قوله** من الخطأ
 في حكمه اه اراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله لنفي الحكم عن التابع بعد الجواب للمتنوع
 والظاهر الحكم به من حيث نسبة الحكم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف للخطأ
 والصواب والنسبة والحكم بمعنى الابطاع نفسه خطأ أو صواب شي قال الصواب ان
 يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق كدونها
 فسمي له لا بالخطأ في الحكم لانه يشوبان الخطأ والصواب صفان للحكم لا يتبدل
 حتى التبدل **قوله** وتحققه اي بيان حقيقة وطوره وان **قوله** لمن اعتقده المراد
 بالا اعتقاد ما يشاؤن الظن الضعيف بل الوهم ايضا على ما قاله السبكي او انهما
 جاءا جميعا بمعنى لا يجزي بغير القلب والافراد ولكن لغير القلب فقط وانما
 التبيين فلا يجزي له شيء من حروف العطف **قوله** لكونه مثل لاه وليس لكن معنى
 زائد على المراد الى الصواب فكل من لا ولكن مثال للمردف يترقاوت فلذا اكتفي
 ههنا على مثال واحد بخلاف الفاتو ثم وصفي فانها وان كانت مشتركة في بعض
 لكن يعتبر في كل منها خصوصية ليست في الاخر فلذا ذكر ههنا كلا **قوله** والمذكور
 او خلافا لابن مالك رحمه فانه قال في التسهيل ان كلمة بل في قام زيد بل عمرو
 محكم ما قبلها ويجعل ضد لما بعد او قال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال ان
 لكن بعد منها او نفي كبر فالصواب والسكاكي موافقان لابن مالك في كونه لغير
 القلب وانما لم يذكره في طريق العطف فيبحث القصر لا اختصاص بغير القلب
 والبحث معقود ابيان طريق القصر الجارية في جميع اقسامه وفي جميع المعرلات ولذا
 لم يورد فيه تعريف الجزر وضمير النص **قوله** في ما جاني زيد لكن عمرو وحقق مثال
 النفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فهي للاستدراك بالانفاق **قوله** وهو دونه
 توهم الى انه يستقيم الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع
 وان كان دافعا لتوهم على تقدير تحققة فليس كذا للقصر اسلافه مبني على حال

على حال الخطاب **قوله** شبهها بالاستثنا في كونه اخرجها لما بعد لكن عما قبلها توهم وان
 لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها **قوله** في انه انما يقال اه اي على تقدير
 استثناءه في القصر انما يقال لمن اعتقده الشك في عدم الجبى قبل انقضاء الكلام المنعز
 عليه لا قصر القلب على ما قاله المصنف ربح والسكاكي قال قد سكره وعلى هذا لا
 يبعد اه هذا بعيد بل فاسد اما اوله فلان القصر مبناه رد اعتقاد المخي طلب وهذا
 الكلام ابتدائي واما لو كان لا صلاحه وتسميه لا مرد اعتقاد المخي طلب واما ثانيا
 فلان القصر مشتمل على حكمين الاثبات والنفي والحكم بعد توهم المخي طلب اشرا
 في انتفاء الجبى عنهما لم يلاحظ الا بالاثبات نعم يكون مجموع الكلام فقرا اذا
 فرض ان المخي طلب قبل الحكم كان معتقدا لا انتفاء الجبى عنهما فان قدس سره
 وهو منقوض اه خلاصة ان استقال لكن في قصر الافراد في الاثبات كما يستلزم
 استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استقال لا في قصر الافراد في الاثبات يستلزم
 استدراك الجزء الاول بل افرق توهم الترجية المذكور يلزم ان لا يستدل في قصر
 الافراد بالقول بانه فرق بين الماديين لانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاني زيد بل
 لكن عمر ونفوا ولا يصح الاكتفاء بل عمر حتى يكون جاني زيد نفوا لا ينفع في دفع
 النقص كما لا يجزئ في **قوله** فيجى جاني اه فكلمة بل للعرف سواء كان بعد الاثبات
 او بعد النفي واختار باب القصر انه اذا كان بعد النفي بغير القصر يتبع السكاكي
 بناء على ان ما ذهب اليه ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وقيل بغيره انتفاء الحكم عن
 المتبوع قطعاً قال قدس سره انه حكم اه فان الاخبار عن مجي زيد اذا كان غلط
 اي غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع غلطا اما لسنن اللسان او لسنن السبب
 لا ينافي كونه للعرف وكون المتبوع في حكم السكوت عنه وفيه فربما للشارح بان
 قوله وفي كلام ابن حاجب ناسخ عن سورة القزيم وحمل كلامه على ما يروى عنه عبارة
 ولا يجزئ ان كلام الشرح فيما سباني من قوله كبدل الغلط حيث شبهه ببدل الغلط
 صريح في انه حمل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المبني من منه لا على عدم كونه مطا
 للواقع فلعل الشارح اطلع في كلامه على ما نقله وعدم وجدان السبكي ذلك في
 كنهه لا يدل على عدمه وفيروانه صرح ابن الحاجب بذلك في اما ليه قال قدس سره ولا

كما

بغا

والى ما بعد بل والا كان كلمة بل لغوا قال قدس سره فاوت ثابته النفي السابق اذ لا
يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا فائدة نفي الحكم عنهما ولا الى ما قبله لاستلزام نفي النفي
الثبت بغير ثبوت الحكم بهما وليس كلمة بل مستلزمة للنفي عنهما معا ولا ثبات لهما
معا قال قدس سره كذلك بعده ولكن مقرر الحكم ما قبلها ويجعل منه ما بعده عنده
لما مر قال قدس سره بجعل اثبات الجي لعمرو بان يكون معنى بل عمرو بل جاعل عمرو
وجعل نفي الجي لعمرو بان يكون معناه بل ما جأى لعمرو على قياس الاثبات فان فيه
صرف الميث الى التابع ووجه صرف النفي اليه قال قدس سره وهذا مبني اه اى الترتيب
المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له مبني على ما
نرفع الشك من كلام ابن الحاجب والا فالمراد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه
صريح بان الغلط في اسم المتبوع كما نفي عليه الرضى دون الحكم النفي قال قدس سره وجعل
الاول في حكم المسكوت عنه وبهذا الاعتبار كان صرفه بخلاف قول من يقول ان الجي
منفي عن المتبوع ثابت للتابع فان فيه ابطالا لاول وثباتا لثاني **قوله** بان بل
في الميث مطلقا اى عند الكل فانهم متفقون على انه في الميث لعرف الحكم عن المتبوع
الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق النفي لما نقله الشارح عن
ابن الحاجب كذا عند المبروفانه لعرف النفي من المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في
حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التعليل باسم المتبوع على كلا التقديرين
من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف النفي على مذهب الجمهور فانه
لنفي الحكم عن المتبوع وثباته للتابع فانه يكون للانتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا
يكون شئ منهما غلطا تدبر فانه مما غلط فيه بعض الناطرين **قوله** بما ذكر بعض المحققين
شرح به الشيخ الرضى في شرحه **قوله** او لشك او موضوعا لاحد الامرين والذات المتقدم
لا يرادو شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجردا بها
الحكم عن قطع النظر عن حال المتكلم والسامع **قوله** او للتخبر او للاباحة هذه الاقوال
بعد الامر ولذا قد ينبهون الاباحة والتخبر الى الامر وقد ينبهون الى كلمة او وانما
ترك المسكوت لان كلامه في الخبر **قوله** لا طائل تحته اه اذ لا يختلف المعنى في الثبات
قوله اى نفي او بيان الحاصل المعنى وبعبارة اخرى على حذف الحذف الى ايراد الفصل

الفصل قوله لانه في المعنى عبارة عنه عند من يجعل له محلا من الاعراب سواء كان مبتدأ او
ثابته او بدلا وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه **قوله** انه لتخصيص المسند اليه
يمكن ان يوجه بان مراده انه لغير المسند على المسند اليه اذا عبر بعبارة شاذة بحرية بها
لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه اولا بلا واسطة
واعتبار المسند ثانيا وبواسطة اليه فيكون له تعلق ثابت بالمسند اليه على المسند فلذا جعل
من احواله فلا يرد ما اوردوه الشك المفتاح ولعل لذلك قال اولى **قوله** يخص المسند اليه
هذا المقصود **قوله** نعم لكن اه قال الشيخ في شرحه المفتاح والكشف الاول الاستحسان الى
والثاني هو الثالث مع العربي **قوله** وجملة من بين الاشياء صاه عبارة مركبة في ان التخييد
بمعناه اى جعل الشئ تحتها لكن البأليست صلة له حتى يبين الاول تحضا والثاني تحضا
به بل هو بقاء النسبة او الالة فيكون مدحول البأليست ليعبر سببا او الة لتخصيص
الشئ الاول وحدها من كلام السيد رح ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا
عن التسمية لكنه لا زام له او من تعيين معنى الامتياز فيه وفي كل الترتيبين تكلف
اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاه انما جاز مشهور حتى صار حقيقته بحرية
يخرج الحاجة الى القرينة مالا دليس عليه والنسبين كجناح الى قرينة لفظية على اعتبار المعنى
كما صرح به الشرح في شرح الكشف وبما ذكرنا فظهر ان ما ذكره الناطرون ان عبارة
ليست مركبة في افادة ما قصده فلذا قال منية ايان يثبت له المسند لكان اظهر من
عن مداني الشارح **قوله** من زعم اه اطلاق الزعم بناء على انه لم يجزى الى الاستحسان ضمير الفصل
لغير المسند اليه على المسند لا على انه اخطأ في اخذ من عبارة الكشاف وان كان في نفسه
حقا كما قال بعض الناطرين **قوله** حيث قال اه افاد الى الكشاف الى التوقيف في المحرر
اما للعهد بان يكون المراد حصه معينة مما يصدق عليه مفهوم الفلاني انغى الذي يملك
انهم مقلدون في الاخرة وح اما ان يلاحظ اتحاد المنقبين بملك الجماعة فلا يكون ضمير
الفصل لا قصر بل لتاكيد والفرق وطرا لظاهره اذ لم يعهد تعريف العهد بلام العهد للفصل
واما ان يلاحظ لغيره من حيث المفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للفصل اما لفظ
شركة النقب بهم في المسند اوله فمع انقطاع القلب والرد على ما جزمه السيد
في حواشي شرح المفتاح واما للجنس اى للاشارة الى معنى المفاهيم الحاضرة وحق كل

وحكم الحكم بانحاء المتقنين لطبيعة الفلجيين من حيث هي كمن صحت هذا الحكم
مشرطة بتحصين مفردهم المتقنين من انهم كل ما عدا ذلك لا يوجب اعم والعلم اليقيني بتحقيقهم
وتصويرهم بالصورة التي يبينون الحقيقة حتى نفوذ المائل بذلك الحكم ولا يتركه
لانه حكم بانحاء المفرد مع الحقيقة وح لا يفرض الكلام لانه فرع التباين ولا تفايزها
فقوله ان حصلت شرط جواب فهمهم والحكمة الشريفة صلة الذين وصفه المتقنين
بعبارة عن مفردهم لكونه وصفا للذات وتحققا عطف على حصلت من تحققت الشيء
ينفثته وما هم على استقراية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقفة المفعول الثاني له
لتحققوا والمفرد وان تصور الشيء جعلت له صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة
صفة لصورتهم والضمير الاول من فهمهم للمتقنين وان في المتقنين وفي عدم ايراد
الضمير للموصول اشارة الى ان الموصول مقم للتبني على ان هذا مجرد وهم وتقدير
للبالغة في وصف المتقنين على ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه ليس ما غلب
على هذا القرب الموصوف من الذي وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامر
الثبوتية على ان انكار هذا الحكم منشأ انشاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى
قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى دقيق يكون المائل عنده بعنف وبكر ومجادلنا
ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه من جنس لكنه مشروط باعتبار امور رابعة
عليه كالاستقراي والفرع المزعوم وكونه معدوم الانصاف بالسند وقوله لا يصدق
الى المتقنين فتمت المقامين اي متحدة بتلك الحقيقة تأكيد للحكم بهم وهم هذا
ما عني في حل هذه العبارة لانه التي لم يمتدح لهما اشارة الى ان هذا الحكم
الناظرين في هذا الكتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل حيث قال في
فصل وفائدة الدلالة على ان الوارد بعده جزء لا صفة والتوكيد واليجاب ان
فائدة السند ثابتة للسند اليه دون غيره قال الشارح اي توكيد الحكم لما فيه من
زيادة الربط حتى قال الحكم ابو نصر الفارابي معنى قولنا زيد هو ان اول زيدا است
عادل يست وما قيل انه تأكيد للسند اليه لانه بمنزلة زيد فقد العاقل يستش
قال قدس سره بوجه ان هناك اذ فيه ان التعرض للفظ الحقيقة بدنية ذلك اذ
القدرة بقضى القاب كلف والقوة اما قد الموصوف على الصفة او على وهو ليس

الجنس

ليس شيئا منها ما المقصود انه متخذه وقد اكده بقوله وهل تعرف حقيقة زيد
هو هو بعينه فعبارة الشيخ اظهر في افادة الاتحاد من عبارة الكشاف قال قدس سره
كما اوضح عبارة الكشاف لفظ لا بعد وانه وان اوضح المقصود لفظ تلك
الحقيقة بدنية قال قدس سره وتحقيق المقام اي زافه وليس فيه دفع البحث
السابق اذ خلا منه ان كلام الشيخ لا يرد له في افادة ما قصده الشارح على كلام
الكشاف فقد افادة فيه وبهذا التحقيق لا بد في ذلك كما لا يخفى قال قدس سره
وظاهر ان هذا المعنى او ظاهر ما سبق كونه معنى التعريف بالجنس اما بعينه فكلا وقد
ذكرنا في السابق وجه الفرعية قال قدس سره فان قلت قول الشيخ انه ابطال لكون
مراد الشيخ الاتحاد بانه مناف لكلامه كما ان الاعتراض الثاني ابطال لكونه معنى
تعريف الجنس **قوله** بخبره هو افضل ترك مثال المعروف باللام لما فيه من احتمال
ان يكون القصر فيه مستقفا من لام الجنس **قوله** هو للتحقيق بمعنى ان الله يقبل التوبة
لا يخرجه وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم لفظ الله على المسند الفعلي للتحقيق فانه
سيجي ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذا لم يل حرف التاني قد يأتي للتحقيق
وقد يأتي للتقوى **قوله** وان تأكيد اي تأكيد الحكم بدل عليه عطف قوله وان الله من
شأنه قبل التوبة فانه عطف اقبيري للتأكيد **قوله** وقد يكون لمجرد التأكيد في الجرد
تأكيد الحكم من غير افادة للتحقيق المسند اليه فيكون الفصل مستقفا في جزء
معناه فان كان الحكم بطريقه المسند الى المسند اليه اذ تأكيد وان كان بطريق
فقر المسند اليه على المسند اذ تأكيد وهذا معنى قوله في شرح المفتاح ان الاظهار
في الجمل الموق باللام انما يفيد تأكيد التحقيق حاصل بدون سواء كان قصر المسند على
المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الزان او بالعكس مثل الحكم هو التقوى
اي لا كرم الا التقوى انتهى الا انه مستعمل في تأكيد التحقيق فغير الفصل لا يستعمل
الا للتحقيق المسند اليه او لتأكيد الحكم على الوجه الذي افاد الكلام ولا يستعمل لقصر المسند
اليه على المسند اصلا وما ذكره السيد في شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأكيد الحكم فالحكم
اذا كان لقصر المسند اليه على المسند لا بد ان يفيد تأكيد والا خلا فيه الفصل عن
الفائدة المعنوية **قوله** كذا الحكم هو التقوى فان قصر الحكم على التقوى افادة تعريف

الحكم باللام ولا معنى لفعل التقوى على الحكم فغير الفصل تأكيد الحكم التمثل على
فقر السند اليه على السند وكذا في المثال الثاني **قوله** قال ابو الطيب يستشرا
على مجيئ الفصل تأكيد الحكم لفصل السند اليه على السند اذ لا حال لفقر السند
على السند اليه فاستعمل الفصل كلام هو لفقر السند اليه على السند اليه دون
العكس فيفيد تأكيد قال قد يحرم الخبز الاول اه يعني ان التقديم في صفات
اللفظ ونسبه الى المعنوي واللفظي باعتبار تخفيف معنى التقديم وهو نقل
المشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني كقسيم الاضافة التي هي من
صفات اللفظ البرها بما يعتبر تحقيق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية
دون اللفظية وقيل الاول معنويا لكونه مفيدا لتغير المعنى بالاختصاص غالبا
بخلاف الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكي اصلا وان افاده في الجملة عند
غيره تسمى تقديم اللفظي والاول انشبه بالاضافة المعنوية المفيدة للتشريف او
التخصيص والثاني باللفظية المفيدة لمجرد التخفيف اللفظي والاول اظهر
قال قد سكره فلا نسلم انه لابد من تحقيق الحكم عليه والجواب ان المراد منه الوجوب
الاستحسان بقرينة ان الاصل بمعنى الرابع والاولى دون الواجب قال قد سكره
فلا نزاع فيه اذا كانا اه لا متناع قيام الموجود بالمقدوم بخلاف ما اذا كان
كلما عدهما وهو شرط واذا كان المحكوم به عديما وكان الانصاف ذاتيا فانه
لا يجب تحقيقه في الخارج فضلا عن التقديم وان كان الانصاف خارجيا فالواجب
تحقيقه في الخارج قبل الانصاف به لا قبله واما كون المحكوم به موجودا خارجيا
والمحكوم عليه عديما فغير ممكن قال قد سكره الا ان ترتيب الالفاظ اه فالواجب
ان يكون وضع الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في العقل والجواب المستحسن
ان يكون تفعل المعاني على ترتيبها في الخارج وبذلك يحصل المقصود وهو كون الرابع
والاولى تقديم السند اليه **قوله** اهم اي من ذكر السند وان كانا جميعا مهمين لكونهما
ركني الكلام واهم اهل التفضيل من هم الامر هما اخرته وبترتبة عطف بعينك على
بمعرك في عبارة شرح المفتاح الشريفي او من هم السقم جسمه اذ به واذهب لجه
لذلك كناية عن كمال العناية به ولا يجوز ان يكون من معيت الشيء اذ لا بناء بمنزلة

صفة التفضيل للفعل او القول بالاسناد المجازي اي هم صاحبه **قوله** جازيا مجري
معناه ان جميع الدواعي التي يذكر التقديم كلها راجعة اليه رجوع الفروع الى اصله المستند
منه الا انها محتاجة الى كونها مقضية للتقديم الى راجعها اليه في شرح المفتاح الشريفي
ان جعلها مالات مقضية للتقديم بلا واسطة الاضحية او لي من جعلها من اعتبارات
الاضحية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكرا اهم وليس للمصداق
روما لا يثبت **قوله** اذ لم يكن ما يقتضي العدول منه فانه عند تخفيفه بذكر تقديم السند
اليه لانه اولى وبذلك الاولى عند تحقيق المقضي بخلافه فتدبر فانه قد غلط فيه وقيل
ان اللازم من وجود المقضي للعدول الفارض منه وبين ما يقتضي التقديم **قوله**
حصول الشيء اي المترقب لما بنا في ما يقال ان حصوله في غير مرتبة الذي هو
كمرزق لا يجب **قوله** بعضهم يقول به وهو الرادى كما يدل عليه قوله بان امر الله
جعل الحشر من امر الله وقوله بعده اللب من ليس به ان مصيره الى الفناء اي فساد
المزاج وعدم النجاة **قوله** او لتجيب المسرة او المساواة للتقال او النظر اي لكونه
للتقال او النظر بغير المسرة او المساواة وتقديمه لتجديدا واثار بزيادة لفظ
التجيب الى ان ما وقع في المفضل واما لان اسم السند اليه يصلح للتقال فتقدمه الى
السامع فتسره او تسره ومعناه تسره او تسره وابتداء واما ما في شرح المفتاح
من انه اذا كان الاسم يصلح للتقال فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على السند
للتقال به فيحصل المسرة او مساواة وذلك لان التقال والنظر انما يكونان في
مستهل الكلام لا بما يركب في انشائه فبطل ما بين ان التقال حاصل قدم الاسم او
اخر فالمتقضي للتقديم لتجيب المسرة او المساواة لتجيب التقال فقيه بحث اما اوله فلان
لانتم ان التقال او النظر انما يكونان في مستهل الكلام ففي الاساس التقال ان يسجد
الكلمة الطبية فيمنع بها وفي القاموس التقال ضد الطيرة كان يسمى المريض بالم
باطل با واجد وفي الطبي شرح المشكوة روى ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا عدوك ولا طيرة وتجنب التقال فالواو ما التقال قال كلمة طيرة واما ثانيا
قلنا ان اراد بالكلام في مستهل الكلام الجملة على ما هو مذهب النحوي فلانتم ان التقال
والنظر انما يكونان بمستهل الكلام فانه فقل انه لما اشهد فبعثني يوم المهرجاء عند

لا تغفل بشرى ولكن بشرى مرة الراعى وبوم المهرجا قال الراعى لا بشرى لك يا فخرى
 فظهرت بشرى مع انه ليس في مستهل الجملة والارادة الحديث والعقبة ففرقا
 في دارك سعدا وسفاح بفيد النقال والظهور اذا وقع في مستهل القيمة سواء قدم
 المسند اليه واخر ثم التبع ان السبوح كتب في حاشية الشرح ان النقال قد يكون
 باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعدا وسعدا مثلا وهذا هو الذي يفهم
 تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقد يكون بحضور الكلام كما في قوله سعد في
 دارك فانه قد يقال يكون سعد في داره وهذا النقال حاصل سراء ثم المسند
 اليه او اخر فلا يقتضي تقديم على المسند وكل صاحب الايضاح يشبه عليه الفرق
 بين النقالين فيبصر ان لا تغفل انتهى والحال ان عبارة الايضاح مركبة في
 النقال لكونه اى المسند اليه صالحا للنقال لكونه بمسند الكلام فكيف يحصل
 بفردك سعد في دارك ما لم يعبر بعده كلام اخر وان اعتبر بعده كلام اخر فلك
 النقال الحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند بقرينة
 في مستهل ما بعده **قوله** مثل ظاهرا فيظن اى التعظيم الى اصل بلفظ المسند اليه كجوه
 لفظ كجوا ابو الفضل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بوصف كجوه جليل فالحق
 في التعظيم المسقا ومنه وهذا كما قال الاصريون ان في النص زيادة وشرح بالقباس
 التقديم لاظهاره ولا زاد لفظ الاظهار ولم يبق لتعظيم او تحقيره فلا حاجة الى ما
 قال السبوح في شرح المفتاح ان ابناء التقديم من التعظيم والشرف على المتأخر
 متعارف لما ان المتأخر هو الجبر ويان شرف البناء عليه مما لا يلتفت اليه لكافة
 اراد ان الاقتراح بها لما كان على سبيل تلك الطريقة ابناء من تعظيمه في الجملة فانه
 مع كونه تكلفا انما يتم في الابناء من التعظيم دون التحقير فلا بد من الفصل بان المراد
 ابناء من التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا كجوه او بالاضافة او
 بالتوصف **قوله** اولان كونه متعينا اه هذه العبارة لا دلالة على الاستمرار ولذا قال
 السبوح في شرحه ان اقصاه بحضور الجبر على الاستمرار بحيث يقدم المتعظيم
 المتعبر به يكون هو المظن من الكلام لا مجرد الاخبار كجوه له والوجه ما قاله الكاشي

حاصل بلفظ المسند اليه لكونه
 صالحا له واضماره يحصل بتقديم
 بان يدعى على انه سبق الكلام له
 ففيه اضمار تعظيم

انما شئ اراد ان هو صفة المسند اليه بحضور الجبر هو المطلوب دون وصفية الجبر
 وبما اعتبار ان مثلا زمان الالة قد يقصد الاول لما اذا كان الكلام في الزاوية وانه حصل
 بنصف بالشرب يقال المراد بشرب وقد يقصد الثاني لما اذا كان الكلام في الشرب
 وانه يقع وصفا للمراد يقال بشرب الزاوية انتهى وخلاصة ما في حاشية الاصل الا
 على الواجبة شرح الحاشية في الفرق بين فام زيد وزيد فام اذ اوصيه زيد يثبت القيام
 يقال زيد فام واذ اوصيه فام بسند الى شئ يقال فام زيد **قوله** لا سلم ان التقديم اه لو
 قيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع اذا وجد والحدث وبسببه الجبر
 ولست على الدوام الا انه لما كان الجبر فعلا اذات الاستمرار الجبر دى اندفع المنع
 واجبة الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي جزءا فعل وبين الفعلية في دلالتها
 على الجبر فخط كمن للمنى احق ان يمنع **قوله** جمع حاش في شرح العلامة والظاهر
 انه جمع خفيف كظروف وظريف **قوله** واجب بمنع او ليس هذه الجواب متفالا
 يصبر متفالا للسند بل اما اثبات للمقدمة المنع او ابطال للسند على رجم المسان
 وان كان للعبارة مركبة في المنع **قوله** انصرح ائمة التفهيم لا بد من يجب عليك ان
 ما مر به الائمة انما هو من ما اذا كان المسند اليه بلى حرف النفي والكلام فيما لم يلى
 حرف النفي فلا ولى ان يستشهد بقوله انها كلمة صرفة فاما قوله نعم بالاضافة نعم
 كافرون فانه مرص في الكشاف بالحرف فاما **قوله** غير مناسب للفهم اذ الظاهر انه لم يقصد
 انهم خفوف لا غيرهم بل المناسب للتقريب **قوله** واجب ايضا اه يعنى لم يرد التحقير
 في الشرح اعني القصر بل التحقير في الاثبات وهو التحقير بالذكر **قوله** وهذا
 سديد اى القول بان المراد التحقير المذكور **قوله** نوع خفاء اذ التحقير المذكور
 لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يمكن حمل اضافة الزيادة الى التحقير على البينة لما
 لا يخفى **قوله** فيبعد تحقير الجبر فعلى اى تحقير به سلبا كما في ما انا قلت او الجا كما
 في انا ما قلت واما سبب فلا بد ان المثال لا يوافق المثل له ولا ما قاله السبوح انه
 لو ارد ان النفي الفصل مقصور على الكلام لم يبق الفرق بين ما انا قلت واما ما قلت
 بحسب المعنى وذلك لان في ما انا قلت نفي القول مزجج النفي وفي انا ما قلت
 فصر عدم القول فالاول سلبية والثانية معدولة وبسبب في بيان عطف **قوله** والا

رى

فقد باني للتحقيق ما يتعلق بذلك فالقدس في هذا هو الذي اى انظر الى السبب
افادة التقديم المحر والاعتماد فيها على الاستدلال فلا بد ان يكون
التقديم في نحو زيد عرف مفيد للتحقق ان السكاكي لا يقول به لانه يكتفى في تحققي
الشيء وجوده المقتضى بل لا بد من تحققي الشرط وارتفاع المانع فالقدس في قاصدا
بذلك اشارة الى انه لا بد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة
من الحالت المقتضية فالقدس في الامور الوجودية بخلاف الامور العقلية فاما وقوع
الخطا في معاني الجوامد اى الحقائق كثير فالقدس في ذلك فلم يفت اه فترك التوضيح
لا فادة التقديم فيها المحر اقلها لا لعدم افادتها فالقدس في ذلك ورجحما يصح بهما
طائفة العطف والاستثناء فالقدس في ذلك وعلى كل تقدير يكون تخصيصه لا يكتفى
ان التخصيص لا يشمل على النفي والاثبات ليس له خصوصية بما اثبت له ولا بما نفي
عنه وكذا التخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يوضع له التخصيص باعتبار انشائه
الى شيء لا باعتبار نفي نفسه والانشاء انعم من ان يكون بطريق الشرط او بطريق
النفي نعم ان تخصيص الفعل ببناء منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك
لا يقتضي ان لا يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بمعونة المقام فالمراد بقول
المصنف تخصيصه بالسند الفعلي كتخصيصه به مطلقا وما قيل ان يحصل الاعتراض
ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينبغي ابداله ما اثبت له الفعل للتأنيق فيه لا
الى من نفي عنه فالمناسب سناد التخصيص الى مثبت له هذا الفعل اعني غير الحكم
دون من نفي عنه اعني الحكم نفيه ان قولنا ما جاءنا القوم الاريد التخصيص في
الجميع عن القوم لا تخصيص الجميع لزيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق فالقدس
تأويله ان انفي الحكم على حذف النافي فيكون نفي الفعل ثابتا للسند الوجودي
بغيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن الثبوت يكون متصفا في لم يكن فرق بها
ما انا قلت وبين انا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما تخصيص السند اليه بغير
السند المنفي وحيث انه انما يلزم عدم الفرق لوقولنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل
تخصيص السند اليه بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان
معناه تخصيص السند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون النفي عنه دون غيره فالفرق بان

فالفرق بان يكون احدهما موجبة معدولة المحرل والثانية سالبة وهذا هو الفرق الذي
الذي سياتي وبهذا يظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما حيث المعنى عدم
الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستلزم التخصيص واما ما قلت لا يستلزم
للتخصيص فذلك يستلزم لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى مطلقا
قوله لانه قد نفي المترتبة اه الفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح والوجه الذي ذكره المع
ان الله قال النفي عام يكون الاثبات عاما والمصريح قال ان المنفي اى ما ورد عليه
عام فيكون الثبوت عاما فيرد عليه النظر المذكور وهو انما لا يتم وسياتي انه يمكن ارجاع كلامهم
الى ما اختاره الشارح قوله واعتذر عنه اى انه ترك لفظ كل قوله به لانه لو اوبان يكون
محررا لفظا وهذا حرازا عن احد في قولهم الله احد فان المراد به معنى واحد يستعمل
في الايجاب بدونه قوله الامم كل او قبل لا يستعمل في الايجاب اصلا وبهذا اصرح في التلخيص
قال قدس في الاستدلال المعنوي بان يراد من يعلم ان يخاطبه المفهوم فالقدس في ذلك
الفرد المشترك فان الفرد المشترك على قول الصحاح يتخص بذكرى العلم وعلى ما قيل من
ينصف بالوحدة فالقدس في ذلك على انه اللفظي بان يراد من يعلم ان يخاطبه ما يصدق
عليه هذا المفهوم من الواحد والاثنتين والجماعة قوله واذا كان مقدما ثابته للاعتذار
الثاني قوله جاني محواه معللا بجملة واحدة وهو كون المنفي عاما على ما سيجي في كلام الشرح
فلا بد وما توهم من انه يجوز ان يكون الامتناع في هذه الصورة معللا بهذه العلة وفي
سائر الصور بجملة اخرى قوله وبهذا يجوز ان يعلم ما ذكرتم ان لا يكون على ذلك
التقدير مستفاد من ان الشيخ الرضوي صرح بالامتناع في كل ثمة وقعت في سياق النفي
قوله والحاصل اى حاصل النظر المذكور على ما قاله المعنى انه بعد ظهور حساد حمل الكلام
على ترك كل والا عند ابي المذكورين صار حاصل النظر المذكور جاريا في كل ثمة وقعت
في سياق النفي شاملا للفظ واحد وبغيره قوله وتخصيصه اى تحقيق الجواب ان اختصاص
اللزوم بالشيء اى قدره كغير السبب الكلي على التكلم لا يستلزم اختصاصا لازما وعمر
عليه كغير السبب الجزئي على التكلم بغيره ان تقيضه وهو الايجاب الكلي ثابت لغير الحكم
بلزم الحال كذا نقل عن الشرح قوله وقال القاضى العلامة اه عطف على قوله قال المصنف
والمقصود من نقل كلامه مع انه عين الوجه الذي اختاره الشارح بخلاف نقل كلام

قوله
بني على اعتبار الاستثناء من الاثبات ليس بمقتضى عدم عام لانه يجب
و حزل المشتق فيه ايضا واما ذلك الالباب اعتبار عمومته وبتفاوته بجميع افراد جنس المشتق
فان اعتبر الاستثناء من الاثبات لاجل من تقدير كل احد فتكون ما ورد عليه النفي عاملا و
يلزم بمقتضى التقديم ان يكون المبتدأ للقرع عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي لاجل ان يكون
النفي عاما يصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي والاثبات يستلزم عموم
المتنفي والمبتدأ يصح قوله فيجب ان يكون المبتدأ كذلك اي عاما على كل التقديرين و
يصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح من قوله وقد سبق ان ما
يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور وهو ما نفى عنه المذكور فلا يرد ما تقدم من موقعه من ان
ما تقدم هو ان التقديم نفى الفعل عن المذكور و ثبوته للغير وان كان عاما ضام واما
كان خاصا فيص لانه المتنفي ان كان عاما يكون المبتدأ كذلك فانه مبني على ان قوله لما
تقدم اشارة الى ما ذكره السارح بقوله فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور و ثبوته للغير
على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص على انه لو سلم انه اشارة اليه فقد عرفت
ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المتنفي والمبتدأ وبما خزننا لك ظهرا انه لا يرد
ههنا النظر المرد في ما انا رأيت اضافة انما لانم ان المتنفي ضرب كاحد سواء
حتى يكون المبتدأ للغير كذلك بل المتنفي ضرب ضرب واحد من سواء لانه لا بد من تقدير
المشتق منه عاما اما قبل النفي او بعد النفي فتدبر حتى التدبر حتى يظهر لك ان دفاع
جميع الشكوك التي عرضت لنا طريق قوله وفي هذا اه اي في التعليل المذكور المنقول
عن الايضاح اشارة الى الرد لانه كما في الف السكاكي الاجمالي بقصده الرد وكون الدليل
المذكور المنقول عن الايضاح مع دليل الشك في مذكور في الايضاح صريحا لا يثبت
ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المعبر وهذه اشارة
الى الرد فان التقديم افظ لهذا يفيد المحقق ان عمله الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره
الشيخ فليس شي لان كلمة هذا في المتن اشارة الى كون التقديم مفيدا للتحقيق و
لا خصه به بل دليل المصنف فان دليل المعبر و دليل الشك في ايضا مبني على كون
التقديم مفيدا للتحقيق قوله بان نقض النفي اه تفيد الشك في محقق بما اذا ائتم
الاستثناء من النفي عن النفي بخلاف ما ذكره المعبر فانه عام كما عرفت لانم ان ائتم

ان ائتم الضمير واما ذلك انما لم يستثن على ما عرفت قياس الاستثناء المرفوع في
ما ضربت الازيد فانه لا يقتضي ان لا يكون زيد معزوبا بواسطة عموم ما ضربت فالحكم
بالنفي بعد الاستثناء فكذا لك الحكم معهما بنفي الضرب على المسند اليه بعد الاستثناء
و خلاصة الجواب ان صورة التقديم لا يقاس على سائر الاستثناءات المرفوعة فانما
بمقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور بعينه اي مع جميع خبره المذكور في مسمى
النبوت بخلاف سائر الاستثناءات المرفوعة كما بينه العلامة **قوله** لان النفي الفعل كما في
سائر الاستثناءات المرفوعة **قوله** ان التقديم يفيد ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي
ان يكون المناظر في الفاعل فقط في الوصف ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار
الاستثناء من بين يلزم كون زيد معزوبا للكلمة وعدم كونه معزوبا له ولا يفهم
على ذلك احد **قوله** ان ضرب معين اي مفيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز
ان يكون متفيا باعتبار البعض مبثبا باعتبار البعض الاخر فلا تناقض **قوله** لا
يقال يجوز ان يكون ادعى كما انه يتأتى التوفيق من ما ضربت الازيد باعتبار
تقدير الضرب بجوز اعتبار تقدير الضرب معهما بان يقال اميل الكلام ما ضربت انا
الازيد فيكون نفى الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لمزيد ثم قدم انما يفيد
التخصيص في الجزء الاول فقط بان نفاء المتكلم عن نفسه وابنه لغيره فلا يكون
زيد معزوبا بهذا الضرب ومعزوبا بالضرب اخر فلا تناقض **قوله** المنقضى بالاه يعني
الا يمكن القول صراحة بنقد الضرب لان المنقضى بالاه الضرب المعين الذي
وقعت المناظرة فيه وهو ضرب من عدد زيد وذلك لان المنقضى بالاه الضرب
المذكور قبل المذكور قبل بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعني ضرب من عدد زيد و
اذا انتقض نفى ضرب ومن عدد زيد باخراج زيد منه يكون ضرب زيد معزوبا بذلك
الضرب يلزم التناقض وبما قلنا من ان المذكور قبل بمقتضى التقديم اه اذ في ما
قبل ان هذا الكلام انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيد اشارة الى نفي ضرب
من سوى زيد ويكون المنقضى بالنفي ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي
كل ضرب من سوى زيد بنجام الكلام وان المنقضى بالنفي الضرب المطلق لانه
في التقديم اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى **قوله** وبغدي ان قوله

بعضه عندي ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصله لان مقصود الشرح من
تفريع عدم صحة ما انا ضربت الازيد على ان التقديم يفيد التخصيص ان من ثمرات
افادة التقديم كتحصيل المسد اليه بالنفي وبغيره الى لا يصح مستقاة من هذا النفي
لاستلزام نقض ذلك النفي بالاثبات في بخلاف ما ضربت الازيد فانه يصح المستقاة
على ما في هذه العلامة فاذا جعل الاستقاة من الاثبات لانه النفي فقد ثبت مدعا
من انه لا يصح الاستقاة من هذا النفي قوله فيقال ان النفي لم يترجمه اه فكل السيد
في شرح المفاتيح وقد سمي في ذلك اما اولاً فلانه ادعى في ما انا رأيت احداً ان الازيد
منجبة على وجه التزم في المفعول فيجب ان يكون ثابتاً للغير كذلك واذا لم يكن
منجياً بالقياس الى المفعول وكان النفي مقصداً على الفاعلية لم يصح ذلك الا
وكان الازيد هناك بثبوت رتبة احد من الناس لا بثبوت رتبة كل واحد منهم فكانه
قيل رتبة احد من الناس منجبة على ثبوت رتبة غيره واما ثانياً فلان الاثبات في ما
انا ضربت الازيد ليس بتمام لان المقدار احد الازيد انما يجوز ايضا ان يقال ما
انا ضربت احد الازيد ولا يتناول زيدا فلما يصح ان يستثنى منه الا ان يقدم مع
احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا مع وجوده والكواب
عن الاول ان عبارة ان في ظاهره فاما ذكره كذا مراده بقوله ان النفي لم يترجم
الى الفصل اصله ان ليس المقصود على هذا التقديم نفي الفصل بمعنى انه لم يتحقق في
الخارج ليكون الازيد انما نقض لذلك النفي ويكون المعنى ليس ضرب احد صار
منى الا ضرب زيد بل المقصود هو نفي كون المنكح فاعمل للفصل المذكور واما
عدم المنفي بقاء على التقديم يرجع لان الكثرة وانما في سياق النفي على كل ما لا
ان لا فرق بين ان يقال ليس ضرب احد متحققا من سوى زيد وبين ان يقال
ليس ضرب احد سوى زيد بل يفرق في كون المنفي عاما فيهما انما الفرق في
ان الاول نفي الفصل بمعنى عدم كون الفاعل فاعلا له خبر وعمر الثاني بوجهين
الاول ان كون الاستقاة من الاثبات انما يثبت من كلامهم في توجيهه ان تقديم
الضمير والياء حرف النفي فينتفع ان لا يكون زيد مفعولا حيث قالوا مثل هذا
الحكم انما يكون له الخطا في فاعل فعل معين فقرر هو الضرب لغيره

لكن ناعلم بخبري لا انا فلا يكون مفعولا بل لا يفكر فظ ان كون الضرب الواقع على
علا زيد مسلما مقرا بنا على الاستقاة من الاثبات لانه النفي خاص الاعتراض الشارح
انكم لما جعلتم الضرب الواقع على زيد مسلما مقرا جعلتم الاستقاة من الاثبات
لانه النفي فلا يكون من استقاة النفي بالان في شئ اثاره انه لا مرجح لكون المستثنى
منه احداً بل المستثنى منه في المفعول عام من جنس المستثنى منه كان او متفيا فيجب ان
يكون المستثنى منه كل احد طالما ان المستثنى منه في وقت الا يوم كذا على انك قد عرفت
في الجواب عن الاعتراض الاول ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات
للغير يجب ان يكون على طبق النفي فالثبت للغير ضرب كل احد الازيد قوله والمعنى
ان والى اذ اشارة بشير الى ان قوله ان ولي حرف النفي شرط محذوف لجزء اعني انه
يفيد التخصيص **قوله** فطعا الى من يترجم احتمال للتقول وجوزع الشرطين بيان للجملة
السابقة عليها الخ وقد تقدم ليفيد تحقيص الجذر الفعلي ولذا ترك العاطف
في قوله ان ولي وليس حراؤه ما دل عليه قوله وقد تقدم او اذ لا معنى لقولنا ان
ولي المسد اليه المقدم حرف النفي قد تقدم ليفيد تحقيص الجذر الفعلي لان المقصود
ان ولي المسد اليه المقدم حرف النفي فهو التخصيص فقط الا انه ان ولي قد تقدم
للتخصيص ولان افادة التخصيص غير تخصيص بصورة الولي فاقبل انه معطوف على شرط
قوله وقد تقدم ليفيد تحقيص الجذر الفعلي ان ولي حرف النفي ليس بشئ **قوله** وان لم
يل حرف النفي او وما قبل ان ههنا احتمال اخر وهو ان يكون المسد اليه بعد
النفي مع فصل لا بد من التوضيح لانه قد فهم ان الكلام في بيان احوال المسد اليه بالقياس
الى المسد اليه بالقياس الى متعلقاته فانه بحث اخر سيجيء والفصل بحرف زائد للتأكيد
كقوله انا فلعله فهو كعدم الفصل وقد يقال انه بخلافه في كلام السلفا او
فقبل فلذا انكره **قوله** والدال مرجيا ومطابقة لاجد من ضم مقدمه وهي ان وفيه التهمة
انما يحصل بالدال عليه مرجيا ومطابقة **قوله** لتفريق الحكم لم يقل لتفدية الحكم مع ان
مناسبة لفظ التخصيص بفتح ذلك رشابة لما هو المشهور فيما بينهم **قوله** وكذا اذا
كان اه عطف على محذوف اي هذا اذا كان الفعل مثبتا والشارع اليه بلذا البيا
المذكور في انما سبغت في ههنا يعطى الجذر بل لا يثبته عند عدم الولي للتخصيص والتفريق

حتى يرد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختلفا عما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا
الكلام **قوله** ولم يمثل المصنف اي لم يبين التخييل الا بالتفويك لانه لم يرد مثالا
التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما **قوله** يفي الكذب الباطل متعلق بالمدلول
عليه بلفظ المحكم فالمدنى الذي حكم عليه يفي الكذب هو الضمير لا غير الضمير اي
ليس بغير الضمير فحكم ما عليه وليس معنى ليس بغير الضمير موصوفا يفي الكذب **قوله**
فليناسل حتى يتبين لك الفرق بين التخصيص فان لا تكذب انت تخصيصا
وفي انت لا تكذب كتحصيل الثبوت **قوله** وليس اذا قلت اد اى اذا لم يكن قابل
معنويا او كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص وورد خطأ فاعلم بذلك ان التخصيص
فيما ذكر مستندا من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشأن واذا قلت خلاف
له وجب جزؤه وانما يفي الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما تقدم ويكون
ثامنه واما علم ان مع اسم الذي هو وجود وجوبه اه اعني عند السامع وقد وقع
صفته سمي وفي بعض النسخ بالواو حال عنه وقوله فيقصده عطف على يكونا وقوله
يخرجه شرب حال من السعي قيل فيه سماجه لان انما والتثبوت بهذه الامور مثبتة
الفاعل الذي هو المذكور لا للسعي وقوله صح جواب اذا قلته **قوله** لانه محل التبيين
لوجود الفاعل المعنوي فيهما والثبات بالتقديم والتأخر فعلى هذا محط الفاعل
قوله ابتدا وقوله يخرجه شرب اه بيان للواقع وان الفرق بين انما سبقت وسبقت
انما عدم صحة وتبع الاول ابتدا دون الثاني بخلاف توجيه العلامة فان محط
الفايدة فيه قوله يخرجه شرب بخبر اه وذكر قوله ابتدا بيان للواقع ولذا اعلم الحكم
في انما سبقت اي سواء كان في ابتدا او لا ابتدا فانه مشوب بخبر اه وسواء
شأن امام السامع او من المتكلم قال قدس سره واداه دفع لتوهم الاطالة
في عبارة الشرح بان بركة لفظ لا يخرجه ويقال انت لتأكيد المحكوم عليه يفي
الكذب هو الضمير من يخرجه من يخرجه وسواء في الحكم بين ان مقصود
من ايراد تفسير الاشارة الى تخصيص عبارة المفتاح وانما اوردده صاحب
المفتاح اشارة الى ان منشا عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص
الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر واقتدى به الشارح قال قدس سره على

على ما يقتضيه كلامه حيث فسره الترهيع بعدم العلم وان كان في الترهيع عبارة عن
رد الالمع من المدرك **قوله** يكون مجازا بناء على ان المعاني الثواني في المعاني المتقدمة
عند البقاء حتى يلحق الكلام بانها في ما يخرجه من الخبرات والجموع والمعاني الاول من ادراك
قال قدس سره ووجه قوله يخرجه شرب اه فيه امر صريح بانه حال من وجود السعي اي مفيدا
اياءه والحال انه اي وجود السعي يخرجه شرب بخبر اه وانما اورد في بيان الفرض للتبيين
عني ان محط البقاء في هذه الامور دون قيد الا ابتدا ولذا افترض بيان حال انما سبقت
في ابتدا وانما ابتدا ولم يفرغ حال سبقت انما لا في ابتدا لان قيدا ابتدا لبيان الواقع
قوله كان بخبر اه لم يقل كان مجازا على طبق ما سبق لعدم سريان اللفظ من المجاز لفظا
عنه كونه في غير معناه بل فيه مجازا على المعنى المعنوي حيث نسب الى الفعل اليه اليه لما جله
وعدم المباهلة فلا يرد ما قيل ان كونه بخبرا ينافي كونه كونه الخطا فان المجزاة لا يقال له
انه لم يخط **قوله** من التخصيص المذكور من قوله ان دلى الى ههنا كالتخصيص المذكور بقوله لا
فقد بئى اه لانه قال في الايضاح هذا الكلام اذا جئنا الفعل على موق بلفظ التاكيد **قوله**
تخصيص الجنس اي ما يعم الفعل والكتبه على ما هو بالمعنى الشائع عندهم ولذا صح دفع
الكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص باهضفة **قوله** ولم يدرجه اي مرد وجهه والاشرف
بقوله ارجل ام امرأة فيكون فخر يبين **قوله** اذا اعتقد انه امرأة فيكون فخر قلب
وفي المحرر اشارة الى انه لا يبيح لفقر الافراد **قوله** بشرط ان يفهم اه اما اذا لم يفهم
شئ منهما بان يحمل الترتيب فيهما على التعظيم والترهيل او غير ذلك لم يفهم التفويك
ولا التخصيص بل ان اذ التخصيص بالوصف المستفاد من التكبير المصحح لا ابتدا **قوله**
فلا يكون للتخصيص البناء اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي مستفاد
منه التخصيص وورد عليه انه مجزاة استفادة التقديم اللفظي لما ذهب اليه الكشاف
في قوله نعم الله بسط الرزق كذا في شرح المفتاح الشريف وله ان يشرح ان التقديم
اللفظي يفيقه الاصل **قوله** بافتان الحكم بين الصور الثلث اي الكرة بخبر جبروت
والظاهر المورثة بخبر جبروت والمفخر بخبر معرف في ان الحكم في الاول للتخصيص و
في الثاني للتفويك وفي الثالث كجملتها **قوله** على سبيل القطع اه لا يخفى ان ارجاب
الاحتمال المرجوع من خبر ضرورة وجوه اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعروف

على انه فاعل مع في مقابلة الراجح ان الخلل على الابد كالمعدوم فلهذا الحكم بانه لا يجهل
التخصيص وان كان في نفسه محتملا لم يرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يمانى
هذا اما في المفتاح وشرحه فانه ان يترد في محتمل الاعتبار بين كل على السواء كونه
عرف **قوله** ان جاز تقدير كونه اه ذكر الجواز شرط على جهة مع ان التقدير يستلزم
كلا يحمل التقدير مجرد الوضو والتفصيل المذكور بقوله والا اه فان قيل قد مر ان
السكاكي قابل بالتخصيص في كونه انت علينا بعرض مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتناء
التقديم والتأخير يكون فاعلا معنويا اجاب عنه السيد في شرحه للمفتاح ان الصفة
بعد النفي مستقلة مع فاعلا ككلا ما تجاز ان يقال ما عرفت انت على ان يكون انت
تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل اليه على عرير بعد تقديم انت وجعل مبتدأ وفيه
بحث لان الصفة بعد النفي انما يستقل ككلا ما اذا كانت رافضة اظاهر والجواب
ان يقال ان هذه الصفة في المعنى كالفعل ولذا تم بقاء ككلا ما ولا يصح قول
يرصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع نص عليه الرضوي فانت جريز في الحقيقة ما
انت عززت فبعد اعتبار التقديم والتأخير فيصير المبتدأ اليه فاعلا معنويا وهذا
كالصفة التي هي صفة الالف واللام ويقال المراد بكونه فاعلا معنويا ان لا يكون
فاعلا لفظيا لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير لا ان يكون تابعا وبعد
اعتبار تأخر انت في ما انت علينا بعرض لا يتعلق كونه فاعلا لفظيا لجواز كونه
مبتدأ كما تقر انه اذا طابق مفردا جاز الوجهان **قوله** كخز يد قائم اي المظهر
الموقف **قوله** لما سبكه من انه يلزم تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز **قوله** واخرجه
اه اشارة الى ان الاستثناء بالمعنى اللغوي اي اخرج السكاكي المنكر من حكم افاذه
التقوى بان اخرجته عن عدم جواز التأخر في بيان جملة بدلا عن التغير المستلزم
وارتكب الوجه السبع **قوله** وهذا مع **قوله** الخ اي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي
والاخراج عن حكم افاذه للتقوى بالاخراج عن ضابطة المعنى واستثنى السكاكي
المنكر عن حكم افاذه التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخر بجملة بدلا عن التغير
والمراد المنكر الذي لا يثبت الحكم عليه حال تنكيه فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص
واما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير بخز يد فاعلا

تكم وكوب انقض الساعه ووجوه بومئذ ناظرة الى مجرد ذلك فلا حاجة فيه الى اعتناء
التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا يغيره **قوله** لثا يثنى التخصيص اي المصحح لوقوع التثنية
مبتدأ اذ لا سبب له جهتها سوى التقديم او الحذف اذ لا سبب للمصحح سوى تقدير كونه
مؤخرا وهذا السبب للسابق واللاحق **قوله** واذا اتفق التخصيص اي التخصيص المصحح
او الحذف لم يصح كونه مبتدأ فيه اشارة الى ان قوله بخلاف الموقوف متعلق بما يفهم من الكلام
السابق وليس متعلقا بقوله لثا يثنى التخصيص او بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى
لقولنا بخلاف الموقوف فان التخصيص فيه غير متصف او سبب التخصيص فيه غير متحقق
سوى التقديم **قوله** من غير هذا الاعتبار البعيد اي جعل الضمير المبرهم فاعلا للفعل
ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما ابدال من المستر والاية بجمل وجوبا اخر
من كون الواو علامة الجمع فقط وكون الذي منصوبا او مفعولا على الذم وان يكون
مبتدأ تقدم عليه الجبر **قوله** ثم قال كلمة ثم جهتها وفي جميع ما سبأ في الجبر والترتيب في
الذكر والتدريج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولي ثم الاولي دون اعتبار الزمان
والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان كما ينحس في فانه قول
السكاكي اذ لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء **قوله** ان لا يمنع من
التخصيص مانع توطئة فبيان اتقا التخصيص في قولهم شرهه ذئاب وبيان وجه
التزنيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع امر بين مستغنى عن البيان **قوله**
اذ ظهر الجبر الى لان المراد بصوت الكلب عند نأيه وعجزه عما يوذيه **قوله** واذا قد مر
الخ متعلق بخز يد اي لم يترك وجه اذ قد مرح الائمة كذا ذكره الشارح في شرح
المفتاح وقد يقال اخرج اذ جري ان المواضع اياه من الهك والسكون وعدد الخروف
فادخل الفاعل جوازه لما في قوله نهي واذا لم يأتوا بالشهد فاولئك عند الله هم الكاذبون
قوله فالوجه ففطرح اه بخم عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شرهه ذئاب مقابلا
لفظيهم شأن الشر كانه الباب والا فليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه وان كان يكون
راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها اخر مصححا لوقوع المبتدأ كونه مع انهم
اوردوه باللوكة المحض **قوله** عنده بدل الخ فيه ان كون التقيد بالوصف مقيدا عند
لغوي الحكم عما عداه لا يصح المحذوف في كلام الائمة ما لم يثبت ان الائمة يقولون نعم

بمقتضى الوصف والمسته حلا فيه اللهم الا ان يقال ان السكاكي زعم ان الائمة فائزون
به ثم يرد على هذا الترجيح ان الصحيح للابدائية هو اعتبار الوصف دون الخبر فاما ذلك
لازم له ففي قول الائمة في نصيحة ابداية شريفا ودية ما هو ذهاب الاشتراك ما بين
وهو النصريح بالوصف واخذ ما لا ينع وهو المحرقة اي فيما ذهب اليه الخ لما كان المذكور
سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه اشار بمطوف واجتبه الى ان نسبة النظر
الى المذهب يجوز والمراد النظر فيما اجتبه به عليه ومذهبه ان المظهر المتقدم كجمل
التخصيص والتفوي والمظهر الموقوف لا يحتمل الا التفوي والشكر لا يحتمل الا التخصيص
واجتبه ان المظهر كجمل التقديم لانه فاعل معنوي فان اعتبر كان للتخصيص والتفوي
والمظهر الموقوف لا يحتمل التقديم لانه فاعل لغظي لا يارتاب وجه بعيد ولا ضرورة
اليه لوجود شرط صحة الابداء فلا يسار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة بتركيب
ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع مانع والمصنف مع منع او لا احتمال الفاعل المعنوي
التقديم دون اللفظي وثانيا يحقق الضرورة في المنكر وثالثا وجود المانع في المثال
المذكور والمنع الاول موجه والثاني والثالث ليس شئ مما يسبغ **قوله** لا يقال
ترجيح باعتبار الشئ الثاني **قوله** بوجه لبقا الفعل بدون الفاعل لان ذلك اى عدم
احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقاء بدون الفاعل لجواز ان
التقديم مقامه مفارنا للشيخ **قوله** ويجوز اوجوب سؤال وهو ان يقال عدم احتمال
الفاعل للتقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل الفسخ بخلاف التابع فانه يحتمل ولذا تقدم
قوله حكم اذا الفاعل بغير لازم لذات الفاعل كالتبعه فالقول حكم **قوله** فلا قلت
اه ترجيح باعتبار الشئ الاول ولما لم يكن في عبارة المشايخ اشارة الى ان الضمير ان
نت ورجل في رجل جاني مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه حمل صاحب الترجمة كلامه
على انهما بايتان على تابعتها وان السكاكي يجوز ذلك وان كانا في الفا للمهر
وقاص الجواب انه لا يمكن حمل كلام السكاكي عليه لانه مكابرة محض **قوله** ليس عند
عند السكاكي في ان امره ان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاني لغات شرط الابداء
تكيف يقال انه بطل اصطلاحه عنده وكذا الكلام في غيره اقول عبارة المشايخ هذا
فلا يتركب اى الوجه البعيد عند الموقوف وانما يتركب عنده المنكر لغات الشرط هذا

وهذا يدل على انه يتركب في المنكر لان الوجه البعيد لعدم شرط صحة الابداء او ما ارتكبه
ذلك الوجه البعيد للشيخ الابداء ليس في كلامه اشعار بذلك اذ يجوز ان يكون ارتكابه
ليكون تابعا مقدما ثم يرد عليه ما اورد والسيد في شرحه للمفصل من ان اخذ الترجمة
من ان ما ذكره السكاكي في اوائل الفن الرابع من ان كثر عليك ورحمة الله السلام بدينه
ان يكون عديم النظر وان لا يسوغ الائمة التقديم والتأخير قائم معها اى في
انما في رجل جاني وهو التباس التاكيد والبدل بالابتداء **قوله** واما تقديم الخ فوض
لما هو المنى بالتفاني فان ما نحن فيه من هذا القبيل والا فاللائق بما سبق من جواز تقديم
المعطوف بالاحرف للمنه في ضرورة على المنبع فقط ان يتوض كجمل الاحتمال الى اصل
بأنها القيود المذكورة فيما سبق **قوله** ثم لان الخ عطف على مدخول اذ اى فيه نظر اذ
لم يسم **قوله** لا لا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخر اذ المقدر التأخر لا التقديم و
وجه صحة ان المراد من التقديم هو القسم المنبأ ديمه وهو ما يكون في الاصل مؤخر ثم قد
ولا شك ان فرض هذا التقديم ان هو لغرض التأخر فقدر **قوله** لا يقال الخ اثباتا للتقدم
المترتبة على بدل عليه **قوله** فلا بد منه بحال مع ابطال السند في ان التكرار لا يدل على
اعتبار معنى رائد على الجنس بغير نوعا ولا يفيد المحر لا يستفاد الا من تقدير
التقديم اذ لا مفيد له هنا سواء ثبت ان التخصيص منفردا لا اعتبارا التقديم فان ذلك
سره هذا كلامه قد عرفت ان التخصيص في المتن يجوز حمله على صحة الابداء وعلى المحر
بل الثاني السب فلا وجه لما ذكره قدس سره قال قدس سره والاولى اما ما قال ذلك
الاكتفاء على جواب السليم صحيح الا ان الاولى الاستيفاء **قوله** قد ذكرنا المنع المحر
من كل ما في **قوله** ولا سيما استيفاء من تقدير التقديم لجواز استيفاءه من الوصف
الا انه ادعى الوجوب مباهة في قوة السند **قوله** والا فلا ترجح كلامه اى الكلام صحيح
المفتاح حيث لزمه امتناع تقدير التأخر لا يخص المنكر بالوصف فلم يقد ان
المحر مستفاد من الوصف لا بناء في الترتيب بين كلامه وكلام الائمة حيث تأولوا بما
اوردنا من التاكيد انما هو بل الجواب اه اضراب من **قوله** لا يقال اه اى لا يقال
في جواب منع المصنف التكرار انما يدل على الجواب هذا **قوله** قال الشيخ الخ تأييد لمصلحة
المصنف وقوله الشيخ حجة على السكاكي لانه المصنف اليه في هذا النص كما صرح به في

في المتنازع قبل هذا بناء على ان كل خبر والشرع على اطلاقه اي ما يكون في الواقع فخر
ان يقال شرع ذائب لاجل لان الخبر الواقع قد مره لتأثيره منه وليس المراد
الشر والخبر بالنسبة الى الخطاب وفيه انه على تقدير حملها على الواقعين لا معنى للشر
ايضاً لان الخبر صورة الغير المتباد على ما في الصحيح وبقره وذلك بتسامح به وكفى
عنه لسوء ولا يكون الا شر وهو سلم عند اللوب كما صرح الفاضل الكاشاني رحمه
والتحقيق ان صحة الضم وعدمه مبني على معنى الخبر فان كان معناه البيان الغير
المتباد فلا محذور اذ هو معلوم عند جميع اهل ما يشاء وتوقع الشر وان كان معناه
مطلقاً الصواب على ما في مقدمة الزمخشري فهو يكون خبراً وقد يكون شراً فيصح
الضم ويكفي ان يقال في توجيه منع المصحح كلام الشيخ اما مقصود فقال ان
الضم حقيقي وليس اضافياً حتى يكون زوال الاعتقاد المخاطب ان الخبر قد يكون
خبراً وهذا اذ لم يأت في كلام الشيخ حيث اعتبر الضم مع قطع النظر عن حال المخاطب
فيل هذا مثل يضرب لرجل فري ادراكه الخبر في حادثة من الفاموس انه يضرب في
ظهر امارات الشر ونحوه لا سمح فانه هو يراشفق من طارقي شر فقال ذلك
نقطتي عند نفسي مستند اي ما شر ذائب الا شر انتهى ومن هذا ظهر ان الشر
والخبر ليس بالنسبة الى الخطاب وان الضم ليس بالنسبة الى الخبر بل الى غير الشر
مطلقاً ثم قال عطف على قال الاول والثاني وقد عرفت ان ثم في جميع الواقع
للمجرب والنتيجة في الذكر والندرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد
الاول في الزمان بل ربما يكون مقدماً كما في قوله ان من ساد ثم ساد به ثم قد
ساد خبر جده فلما يدان قوله ويقرب اه مقدم على بيان التحقيق في كلامه
واما ما قيل من انه للترتيب في الاجار فلما لا يعقل الطبع السليم الا فائدة في ذلك
قوله ويقرب اه يعني ان في هو قائم تقدي من خبره بغيره وبقائه فيه تقدي من
شبهه عدمه فيكون قريباً منه في افادة التقوى وانما قال من هو قائم مع ان
المناسب زيد قائم لفظاً وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده باعتبار
القرب اليه اولى من اعتبار القرب اليه اهر كجمل التخصيص ايضاً فانه يوصف ان
زيد قائم ايضاً كجمل التخصيص لان المذكور في كلامه قبل قوله ويقرب بيان انه

بيان التقوى في المقدم **قوله** لم يتفارت في الخطاب الخ اي في كون ما جرى
من طبا او من كل او غائباً او في الاحوال التي يستحقها عند الاجراء على مرصده
قوله وهذا معنى قوله وشبهه اه لا يخفى ان المستفاد من كلام السكاكي ان مشابهته
بالخالي بوسطة عدم التفاوت بسبب نقصانه في التقوى وعدم كونه نظراً فالتساوي
الكلامه ان يجعله اقل من دليل القرب لا معطوفاً على قال كما اختاره الشافعي ان
المستفاد من كلامه انه مشابهة لانه جملته مشابهة له كما يدل عليه صفة التفصيل وحمل
على بيان المشابهة لا بساغة المقام **قوله** على انه مفعول معه في صاحبه اما الضم
والعامل بينهما معنى العلة المستفاد من الامام اي على القرب بالضم مع الشبه اما الضم
فالتضمن بمعنى الاشتمال اي لاشتماله على الضمير مع الشبه **قوله** المقاربة في التقوى في تاج
البر في المقاربة القصيدة الامور ومنها قاربته في البيع مقاربة وفي بعض نسخ المفاخر
بالندى وعلى التقديرين ارفع ما قال السيد ان الاظهر احدهما بثبوت التقوى لان
المقاربة كالقرب يشتمل على امرين **قوله** ولا يخفى ما فيه من النصف اقل منه احدهما جعل
الاول الذي اصل العطف بمعنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تقييداً لما هو غير مذكور وهو
ان ليس فيه حال التقوى وكلامه ليس شئ لان الواو بمعنى مع كثيرة في الكلام الا انه
كونه نجي زاجتاج الى القرينة ومنه جزالة المعنى فان جعله عاطفة ليس نصاً في كون العلة
بجميع الامرين بخلاف كونه بمعنى مع وعدم مثال التقوى مذكور ضمن كثرة اهل التقوى
وتجوزهما معنى القرب فيقول بمجموع الامرين وقيل لا يلزم ان يكون التضمن متعلقاً
بامر من احدهما لفظاً وهو الضمير والثاني الخ المشابهة وفيه ان الضمير في رتبة تقوى
وهو معنى حقيقة لفظ حكم او ان التضمن هو ما بمعنى الاشتمال ولا شك في اشتماله
عليهما على انه لا يتم على تقدير كون صاحبه التضمن وقيل لان المفعول معه سماعي عند
سببه وفيه انه ذكر في السرايل وبقره ان الصحيح ان المفعول معه قياسي وقيل ان قوله
الواو بمعنى مع يكون مقصوداً بالنسبة ومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل ما يقع فيها وفيه
ان اكثر امثلة لا يجري فيه ذلك المجبى استواء الما والمثنية وسرت والليل وجئت و
طلع الشمس كيف والواو به بمعنى مع وهي للمصاحبة فتدخل على التامع كخبر الامير
مع الزبير وقد تدخل على السبع كخبر الامير مع العسيرة وفي المفصل شرط ان يكون

معنى ج

بدل تاج

الشمس مشتركة بينه وبين فاعله فاعله قد يكون اوضح فيه ان العطف برسم كونه كل واحد
منهما على القرب بخلاف كونه بمنزلة مع فاعله فاعله كونه بالجمع على له وهو المقصود **قوله**
حيث اعراب الخ اي جعلوا مختلفا في الاحوال الثلث مع تحل للضمير فاعله من
معامله الجملة كان مينا موبا محلا لا لفظا نحو عرف في زيد عرف وانما قلنا انه موب
مع الضمير لان الاعراب الذي اجرى عليه اعراب يستحق مع الضمير المكسب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فان الخبر والصفة مثل فاعله مع الضمير وانما قائم بدونه فلا يخفى
الاعراب لعدم تحقق عامله فاعله مع الضمير حكم المفرد نحو فاعله وبصرى بخلاف خبره
في زيد يقرب فاعله يستحق الرفع بدون الضمير لاجل عامله المعنوي والاعراب الذي
يستحق مع الضمير محلي ومنزعم ان الخبر والصفة هو قائم وحده لانه فاعله لزمه ان
يقول ان الخبر والصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يميزه عن غيره من
علم الاعراب ونحوه ان نحو فاعله في جملة مبنية مع اجراء الاعراب الذي استحقها
على خبرها الاول اعني فاعله وليس شئ لانه في حكم المفرد اجرى الاعراب على خبره الاول
لعدم فاعله باقية الاجزاء في الرضى لانهم منزهة الى في معنى المفرد لان ما مثاتها
فانت الجملة مقام المفرد واذت موداه واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الخبر
الاول اعرب للمفرد الذي قامت مقامه وما قبل ان البناء لازم اعم للجملة وثق
المزوم لا يستلزم انتفاء اللازم فلا يلزم من عدم كونه مبنيا فاعله لانه لم يستدل با
الجملة على انتفاء البناء بل على بشرية بالخالي امر من عدم الحكم بكونه جملة وعدم بناء
قوله نحو زيد عارف ابوه الا انه اورد المبتدأ ليكون الكلام تاما والمقصود بالتخييل
عارف ابوه **قوله** اي جعلنا بما العارف الخ لان معنى لا يستلزم انتفاء الضمير اكثر ولا كثر
في عدم الاستدلال **قوله** اذ لا حاصل لهذا لانه اذا استدل اللفظ فلا وجه لتثنية
وتجوزا لفضل فلا حاجة الى جعل افراده بالتهنية وايضا الافراد محققا في مقابلة الجملة
كما ذكر سابقا لان فاعله التثنية والجمع **قوله** ونما يرمى في الناحية الروية والروية يدين
ودانسان ويند انسان والصفة كجمل الحكم المعلوم والمجهول الغائب **قوله** لفظ
مثل وغيره فاعله بالذكر لانها المتكلمة في كل منهم والقياس يقتضي ان يكون ما مينا
كالمثل والنحو والشيء والظن كذا كن مثل الامر كجمل على المادهم والاشرب فاعله

فاعله لم يقصد ان يجعل احدا مثله **قوله** ويجري باكثر فاعله معلوم انه لم يرد ان اخذ
مضناك وصفه بانه يتحد وتماه ان فاعله اجسوا واحد ثرا شجع ثاني قولنا مثلك
لا يوجد مثال للمنه اي كما يقصد في قولنا الخ فاعله المقصود مثل المني طب **قوله** ويجري
بني فان اخذهم المسند اليه معينا للتحقيق بجمع التثنية سببا المستند فيكون كالحكي
التي والاثبات مؤيد ما في المطرف ولا يكون احدا كناية عن الاخر فاعله
قد خفي على بعض الناظرين وجعله من قبيل الكناية في النسبة اي ان لم اجن ثاني خبرك
باكثر الخ وفي المحكوم عليه بان مراد منه مفاثر معين اشهر بوصف مفاثره المتكلم
لكن لا اثبات للحكم له قصد بل يتقرب الى ملزومه الخ في الكناية عن نفسه فاعله وهم
لما عرفت ان مقصود الشاعر كمال الحكمين من غير ان يجعل احدا وسببه لاخر لان
مقصود الشاعر تمثيل للنفي لا التثنية كما يدل عليه قوله فان التقديم ليس كاللازم او **قوله**
من غير ارادة اه اي عدم التخصيص على ما يستلزم من الفاعل من الناحية والمراد بغير
المني طب المعين كما يقتضيه عبارة الاشارة وبه من الشارح في شرح المقام
فالمنه من غير ارادة عدم التخصيص بالغير المعين للمني طب واذ بان لا يراد المعين اهلا
في مثلك لا يوجد ويجري جنى على احد الاحتمالين او اراد المعين ولم يصحح به بان
يجوز عن ذلك المعين بالمثل او لا يستلزم ربه او ان يجعل الاضافة للغير وعلى التثنية
الثالث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قبل ان التثنية بلفظ الاضافة
الاصطلاحي غير متحقق في شئ من الاحتمالات الثالث لكون الكلام موجها الى المثل
او الى غير المثل الاستقانة وان اراد به المعنى اللغوي فاعله انما يتحقق على تقدير ارادة
المثل المعين او الغير المعين بطريق الكناية في المحكوم عليه واما اذا اراد المثل او الغير
او اراد المعين بالاضافة المبهمة فلا فاعله فاعله ما خفي على اكثر من الفضل **قوله** مماثل
له او غير مماثل نعم للمني طب للاشارة الى ان الخبر المتين ليس مماثل للمثل كما في قوله
لفظ مثل وغيره والا لكان الواجب ان يقول من غير ارادة التثنية بلفظ المثل الخ
او غير بل ان اعم الشامل للمثل وغير المثل وليس افا وشرا بان يكون مماثل متعلقا
بمثلك وغيره مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد ان اللفظ يترك لا يختص بغير المثل فالعبر
مماثل له او غير المني طب مماثل او غيره **قوله** حال كون فاعله مستفاد من قوله حال من قوله

وير

المضاف اليه نحو وفتح لانه يمكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف واختاره له غاية
المخاطب فانه في القول دون النحو ويجوز ان يكون حالاً له نحو ويكون ذكر المخاطب
بطريق التمثيل **قوله** اي لم يشأه ذنب فان كونه ناشياً بما يغاثر ارادة التعريض به
ان لا يكون ناشياً من ارادة التعريض **قوله** لما في غيري لا يجوز ويجوز في كل اى ان
لا الخبز وانما لم اقله وهذا هو الوجه القوي السابق الى الفهم اذ التكلف فيه وقال
السيد شرحه للمفتاح ان كلمة غير بمعنى لا اى ناشياً من ارادة التعريض ولم يرد
ان لا يكون ناشياً من ارادة التعريض وفيه حرف لفظ غير من معناه مع كونه مدحول
حرف الجر وقبل من زائدة في الاثبات لكونه في معنى النفي كما في قوله لا من ارادة التعريض
وبغير وقع حالاً له قولك اى حال كونه غير ذى ارادة التعريض اى مراد به التعريض
وكذا ضرب من غير ذنب ضرباً يغاثر الذي ذنب وفيه زيادة في الاثبات وتأييد
النفي وحذف المضاف وعدم سبق الذم الى **قوله** فهذا مقام آخر اى غير المسند اليه
قوله يستعمل فيه على سبيل الكناية كما يستعمل المسند اليه كذلك قال قدس سره على معنى
اشهره وقد بطلان عليه باعتبار الاضافة العهدية في ليس في الكلام كناية لا
في الحكم ولانه الحكم عليه لكون كل منهما مصراً به ولا نقض ايضا ذلك ان
قال قدس سره وكان ذلك تعريضاً له كما في ذلك الشخص المعروف مما تملك لا
يجعل يفهم منه بطريق خطابي بمعنى المقام انك سيجعل كما يفهم من لست انما
بطريق التعريض كون المخاطب زانياً قال قدس سره باسناد غير معين اذ لا
للتعريض به المعين قال قدس سره ولا بالمخاطب لا بعدم الجمل وعرفوا ولا بالجن
قال قدس سره وفيه بعد اذ لا يقال في وصف الشخص المعين الموقوف بميزة المخاطب
بعدم الجمل قد يقع في تعريض المخاطب بالجن اما لا يقال في وصف الممثل عطف
بعدم الجمل الى الجمل المخاطب فيبعد ان السابق الى الفهم منه عدم التضاف بالجن
قدس سره كما يفهم من سابقه حيث قال وعليه **قوله** في كثر من هذا ان سجد
فانه معلوم انه لم يرد ان يوضي بواحد هناك فيصفه بانه مجتهد بل اراد ان ليس من
يخرج من كثر من دون الاطلاق اى لم يكن التعريض موجوداً حين ارادة المثل
والغير مطلقاً **قوله** قدس سره كما يدل عليه اى على وجود استعمال المثل للاطلاق قال قدس سره

قال قدس سره فيجمل التعيين والفظ الاطلاق وخلاصة ما حصل من بسطه وبيان ان
الاول اسقاط لفظ التعريض في المتن يستعمل جميع الصور التي يستعمل فيها لفظ المثل
والغير لا على سبيل الكناية وقد عرفت شمولها ما ساقها بما لا مزيد عليه قال قدس سره
مؤكد انه لا عرفت ان الاستعمال على سبيل الكناية لا يجعل التعريض في المخاطب قريباً
او بعيداً قال قدس سره وعرض به ليس مثلاً لا يخفى ان مراد التعريض بغير المخاطب
بالحكم الذي اجري على المثل والغير ايجاباً او نقيضاً التعريض بعدم المماثلة والغايرة
بفتح عنه عبارة الايضاح قال قدس سره اللهم الا ان يقال اه يستثنى من قوله ان
لا يكون الاستعمال بطريق الكناية قال قدس سره لا معنى للتعريض في المخاطب اى اذا كان
لفظ الغير في المخاطب او التكلم مما لا يجعل التعدد كناية الا مثله المذكورة **قوله** اعون
من الاعانة وبناء الفعل التخصيص من باب الافعال قياسه على سبويه وقيل سمي لا
من العون على ما قيل لانه اسم على ما في الفاموس لكن وقع في شرح الشرح للمصري
ناظراً بعض الكتب انه مصدر **قوله** اعون على اثبات الحكم اه فيه دفع لما يرد على
قوله برك تقديمه كلاله من ان المخاطب ان كان شكر الوارث ومرتداً فقديم واجب
او حسن وان كان خالفاً فقديماً به جازاً وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود
منه تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما هو المراد من لفظ مثل وغيره افادة الحكم
على وجه المنع فان كون الحكم المبح ليس للرد اذ لم يقل احسان ثوباً زيدا اسد
لله على المخاطب ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وبغيره مع التقديم اعون
منها على المراد بهما مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا اعانة في التأخير
قوله لانه لم يقع اه متعلق بقوله اى قلنا ان معنى التثنية المشعر بعدم اللزوم انه يجوز
التأخير لان التأخير واقع على النكرة لانه لم يقع استعمال على خلاف التقديم اصلاً
كما يدل عليه كلام النسخ **قوله** فيل وقد يقدم الواو في الحكم وعلى اما للعطف على
ما قبله في كلام القائل او للاستئناف وما قبله معطوف على مقول قول عبد القادر
عطف التلخيص كما يقال ساكر منك فيقول وزيد اى قد وزيد فليس شئ اذ لا معنى
للتلخيص هذه القائل للشيخ بهذا الكلام وايضاً لا يطرد في قوله عبد القادر وقد بقا
المسند اليه لتخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه عطف التلخيص **قوله** السورة بكل الخ

او ما يجزى مجزاه في افادة العموم جميع الافراد وانما اشترط ان يكون مفردا بكل اذن
 لم يكن كذلك لا يجب تقديمه كونه لم يقيم ولم يبق زيدا لعدم قوة العموم وكذلك
 اذا لم يكن المستفاد من الجوف النفي لا يجب تقديمه كونه مطلقا لكل انسان وكل شئ
 فام لتلك العلة بعينه لكن في شرط آخر وهو ان يكون المستداليه بحيث لو
 كان في علم بخلاف قولك كل انسان لم يقيم اياه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم
 اياه كل شئ قوله لانه وال ال ال دلالة المقتضى على المقتضى فهو غاية منزلة على التقديم
 وان اريد قصد الدلالة كان علة باعثة ثم المقتضى ان كان عبارة عن احدى الخصائص
 فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمعنى لان المستداليه
 للمسور بكل دال على العموم اى شموله لكل الافراد **قوله** بخلاف ما لو اقر كلمة ما راحة
 لما في قوله نفي مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية جزاؤه قوله فانه يفيد في الحكم او
 ان جاز وقوع الاحتمال جواب لو كان في المعنى ومخدوف ان لم يجز لما في الرضى اى لم يدل
 على العموم وقوله فانه قيل له وانما لم يقل بخلاف التأخير فقيضا على بيان مخالفة
 حكمي التقديم والتأخير **قوله** عز وجل الافراد اى رتبة ال ايجاب الحكم لا النفي عن كل مجموع
 فان كل المضاف الى الشكوة لعدم كل فرد لا عموم الكل **قوله** يفيد عموم السلب لما كان
 عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك المحذور كحال سلب العموم فانه لا يستلزم عموم
 السلب فاورده بطلان المحذور **قوله** ممنوع اى لا تسلم كثرة احتماله في التاكيد فانه مشروط
 بان يكون مضافا الى الضمير في مجرور عن العوازل اللفظية **قوله** اصل الدعوى اى كون تقديم
 المستداليه المسور بكل عموم السلب وتأخيره لسلب العموم **قوله** بالاستئصال اى احتمال
 ابطاله كذلك والاستئصال دليل اللفظ **قوله** بيان السب اى السب الباعث للرفض
 على هذا الطريق **قوله** اعمل فربا جملة مستأنفة لما ثبت كونها مهيئة **قوله** لان حرف
 السب اى هذا وجه افطى للفرق بين المعدولة والسالبة في تقريره موضعها
 في قوله لم يقيم انسان ايضا انه سالبة على ما بين والتحقيق ان الحكم ان كان
 سائبا الربط في سالبه وان كان الربط السلب في مبدؤه ففي انسان لم يقيم
 لما كان الجزئية شاملة على الضمير يكون المحذور مجرور عن ضمور الكلمة اى سلب القيم
 المنسوب الى النافع فيكون الحكم على المبدأ بالاجاب وفي لم يقيم انسان سلب سببه

نسبة القيم عن انسان فيكون سالبه وهو موقوف هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل الطوسي
 في شرح الاشارة وما قال صاحب المحامات انه لا يستفاد من قوله زيدا قيام الا الحكم في
 زيد في قوله قام زيد والقول بان الحكم به في الاول هو مجموع الفعل والفاعل **قوله**
 امر لا تعلق له بالمعنى وانما اعتبره النجاة صيانة لفاعله من ان الفاعل لا يتقدم الفعل فليس
 بشئ لان الفرق بين الفعل وبين مخفوفه العرب الفخ حيث يستعملون الاول للنفير
 دون الثاني ولول تكرار الاسناد لما افاد النفي كيف والفاضة المذكورة انما اخذ
 من استحقاقهم بالفرق بين الغالبين وبطراية قول الكوفية لجواز تقديم الفاعل في
 بيان ذلك بحث النفي **قوله** وللهذا اى اجل ان الواقع كذلك جعل معدولة جزئية
 والافادة سالبة بحسب الضمان لعداها بل هو اظهر لعدم الاجتناب الى قوله ان
 المرجية المهيئة للمعدولة في قوة السالبة الجزئية وما قيل ان الضمير الراجع الى الشكوة
 ثمرة في صريح في الرضى فالضمير الذي في لم يقيم في المعنى ثمرة واقعة في سياق النفي يفيد
 للعموم السلب فلو كان بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فليس بشئ
 لان عموم الضمير يستلزم في لفظه الراجع بالمرجع فلا يكون عاما كخارجا رجل لا يعلم
 شيئا **قوله** يكون معناه نفي القيم اى اى يحصل معناه والافاء ثبوت استحقاق القيم
 لجملة الافراد واشارته لظهور لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس على هذا البيان
قوله بمقتضى انهما متلازمان في الصدق بيان للرافع والافاء ثبوت المدعى كقوله مستدرك
 المرجية المعدولة للسالبة فقط **قوله** ولما كان اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم
 بقوله لورده موضوعا في سياق النفي وعدم تعليل كون المرجية المهيئة للمعدولة هو
 في قوة السالبة الجزئية فلا بد وما قيل ان الحكم بان كل منكرة في قوة الجزئية لا ينافي ان
 البعض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الله ان كان الحكم بان هذه اللفظة
 في قوة الكلية منافية لقولهم ان المهيئة في قوة الجزئية اشارة الى بيانه كيف وما ذكر
 المصنف ليس وجه الجمع بينهما **قوله** سلب العموم اى باعتبار لازم معناه والافاء
 الصريح ثبوت القيم لما صدق عليه الاستلزام لكنه يستلزم السالبة الجزئية **قوله** اى الى كل
 ثابت الضمير لان المراد اللفظية قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المستداليه هو ما
 اضيف اليه كل وكل بيان كبد افراد المستداليه ولذا يوصف بالمضاف اليه فالنفي

فرج ساه

عنه الجدية او عز كل فرد لا يستفاد الا من السناد الى ما اضيف اليه وايضا ما ذكره لا
يجري لوضع لام الاستفراق في موضعه كل لان المفيد في التصريح السناد الى
امر واحد فاللام ان كيد ما يفيد السناد ونقيره اقول ما ذكره من ان السناد اليه
هو ما اضيف اليه كل ان اراد ان ذلك سند اليه المعنى فسلم ولكن مراد المصنف
كل سند اليه في اللفظ وان اراد ان سند اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف المراد
لان المراد بالابتداء لفظ كل لاما اضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاني دون
جائز واما ان ما ذكره لا يجري في المعرف المستغرق فغيره من الهمم مانع بكيفية
عدم جريان الدليل اعني لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس في صورة اعني السند
اليه المسري بكل على ان المعنى وجهه في ذلك **قوله** ولا كان اه اشارة الى دفع ما
يحتاج ان الجواب السابق من ان لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلامه في التأسيس
تأسيس لا تأكيد ويقتضيه هذا الجواب ان كل تأكيد لا فائدة ما افاده التركيب
قبل دخوله وخلاصة الدقة انه جواب بغير ما منع في الاول وتنبه عليه المصنف
في الابتناء حيث قال وان سلمنا انه سمي تأكيدا **قوله** هو التاكيد الاصطلاحي
كلمة هي مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيدا اصطلاحيا وليست فصلا
او ليس قطر المسند على المسند اليه مطلقا بهما **قوله** والى اصل الالهي حاصل التأسيس
في الثاني للمصنف **قوله** لا يقال اي في جواب هذا الاعتراض **قوله** بطريق الالتزام
مدلوله المطابق للسبب الكلي ومترسبب من رتبة الايجاب الكلي **قوله** فلا يكون تأكيدا
لعدم اتحاد الدلائل **قوله** فان لم يشترط اه اعادة هذا الشق مع انه معلوم من
السؤال لا فائدة التعميم الذي من قوله سواء جمل اه **قوله** لزم ان يكون كل فرد في قولنا
لان الاول مدلول التزامي اقرن لم يفهم انسان والثاني مدلول مطلق في معنى
منه يحمل لم يفهم كل انسان يلزم التاكيد **قوله** لان دلالة انسان لم يفهم اه دلالة كل
انسان لم يفهم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لرجل في
العدم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس **قوله** بل الجواب عن اعتراض المصنف **قوله**
واما اذا جعله تنفي عن جملة الافراد اي لزم الايجاب الكلي على الوجه المحتمل
للمعبره الثانية المذكورة وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخر المذكور فيما سبق

فما سبق على وجه **قوله** لا يقال او مبشأ هذا السؤال ما هو المشهور من ان السناد لفظ وال
على الكنية والجواب مبني على التحقيق من ان ما يفيد كنية الافراد فهو مصدر **قوله** يجوز ان يكون
هيئة القضية وكون الكثرة الواقعة مستقلة لعدم التعميم لما في رجل بل رجلا انما يتبين
كونه لقائه التعميم لا دلالة له عليه مما قيل كون هيئة القضية للتعميم انما يتبين قيم لم
يصح للخرينة وهو لم يفسر شي **قوله** فلما مررنا به لان اسم الجنس لا يستعمل في التعميم الا
معرفا باللام او ما في حقه في الاضافة او متونا **قوله** فالاقرب اه الاقرب الاظهر ان يجعل
قوله او متولا بتقديم الضم معطوف على اخره وجموع المعطوفين يفيد تقييما للدخول
في خبر التنفي بناء على ان التبادر منه ان يكون مذكورة بعده ويجعل ان خبره على ظاهره
اعني اللفظي اعم من ان يكون متولا للفعل المنفي او لا وكذا متولا اعم من ان يكون مترغرا
او لا فيزعمون مجموع وخموص من وجهه وكلمة اولية الخلق فقوله كل ما جنسي المراد مثال لا في
الناجزة من متولا للفعل والافئلة المذكورة بعد قوله او متولا اه لافراق المتول
ولا اجتماعهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والتعميم من وجهه بعد لم يعلم وجه
بعده فان كلمة او لاحد الامرين سواء جاز الاجتماع بينهما او لا وما ذكره الشارح من
تقييد الناجزة بما اذا لم يكن متولا للفعل المنفي وان حصل المبانيه الكلية بينهما فنحن
من اللفظ وكذا ما قاله السيد من تقييد الدخول بكونه فان قدس **قوله** وانما كان اقرب الى
ولا يخفى ان ما ذكره من وجه الاخرية مستفاد من كلام الشارح بلا خفاء حيث اورد كلمة
الفاء اي اذا علمت ان العطف على داخل او اخره لا يخلو عن نفسه من لزوم عطف
الى صرحا اخر وجه على التعميم فالاقرب ان يجعل عطف على اخره وحقق الناجزة
فاذكرة السيد تكرار ثم انه يجب الحفاظ بقوله وكذا ان في الدخول بالناجزة اخطا او
رتبة لانه بعينه معنى الدخول مطلقا فان قدس **قوله** ولونيل المراد اليه لافرية على تخصيص
الدخول بخلاف الناجزة فان الشارح رتبة على تخصيصه قال قدس **قوله** مع انه لا اشكال
لك في انتشار ضابطة التقديم والناجزة ويحتاج الى ان يفهم قوله والاما ان لم يكن
داخلة ولا متول بخلاف ما ذكره الشارح فان نحصل الضابطة الدخول او عدم الدخول
قوله لا يتقدم متولا عليه لانه يقتضي العدة كرف الاستفهام بخلاف لم ولي ولا فانها
بخطا ما العامل اعلم فلا مترجعا بالعامل بغير معناه الى الماضي واما ان فلنكونه بغيره

سوف التي لا تخطأ العاقل واما فلكثرة الاستعمال حيث يقع بين الحرف ومجمله نحو
كثرت بلا مال فتوسع بجوار عمل ما بعد ما فيها قبلها **قوله** اذ ثبتت الفعل اي مدلوله و
كذا قوله اوله وصف وقوله في الاضافه اليه وفي الكلام توسع باقائه الدال مقام المدلول
فان دفع ما قبله ان اراد بالفعل المصطلح فلا ثبت له الا على الجوز وان اراد به
الحديث فلا حاجة الى قوله والوقوف والمراد بالفعل والوصف المستدل كل
فلا يرد التفتيش بقوله ما زال كل انسان متفاسا وسائر الافعال الناقصة لانه
لا يفيد اصل الفعل بل ثبت فعل وراء الفعل في الخبر لان الافعال الناقصة ثبتت
مستندة اليها بل مع قوله لا حجاب المستند اليه في سببه **قوله** او الوصف الذي حمل
اي الوصف الذي جعل خبرا عن الوصف الذي جعل عاملا فيها بان يكون الوصف
مبتدأ وكلمة كل ما علم له سادس الخبر وهذا الوصف وان كان محولا في الحقيقة
لكنهم جعلوه فسادا من المبتدأ فلذا خصه بالذكر **قوله** وفيه نظر اي في قوله لا يصح الا
حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن فانه صريح في كونه الحكم والرداب ان مقتضى
الاستعمال ذلك والابا معروضة عن النظر ليس خافيا حتى لو لم يلاحظ الدليل كان
مفادا سلب العموم ولذا قال الشارح في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الابطال بعد
وحول كل فلا يكون كلمة كل داخل في خبر النفي حقيقة وان كانت داخل صورة
فلا يتحقق الضابط بهما **قوله** وان لم يكن داخل في خبر النفي فهذا النفي منزهة الى
القبلة فقط فيفيد ثبت اصل النفي فلهذا علم النفي كل فرد **قوله** انقضت الصلوة اما الصلوة
الظاهرة والعصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقول بانها احدى العتبات
ومع شأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلوات العشي والمراد صلوات وقت
ومع من الزوال الى المغرب **قوله** كل ذلك لم يكن فيه دليل على ان من قال يا سبأ لم يزل
وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكل ما اناسي ليس بصادق ولا كاذب
وقيل المراد لم يكن في ذلك وجه وجهه وقيل كناية عن لم يشعر ان رسول الله صلى الله عليه
بعد ما عمل عملا كثيرا ونكاه عمدا بنى على صلوة وصلى ركعتين وسجد للسر ففقال
الا وراي ان التكلم عمدا بما فيه مصلحة الصلوة لا يفيد لكن في الاشكال بالمثل
الكثير وقيل ان الرسول صلى الله عليه وسلم واهل بيته ذلك التكلم العمل في حكم الناس

الناسي اما الرسول صلى الله عليه وسلم فلهذا عفا عنه الصلوة واما الصلوة فلا تخطأ العاقل
وفيه انهم من ذلك لان الصلوة مزدوجة في انه لم يقع لم يقع الاكتفاء على ركعتين فكيف
يقال انهم من حق الناسي للصلوة على ان عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل بما ثبت
في حق الناسي دون من هون حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمه التكلم في
الصلوة وفيه ان حرمه التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى وتوهم الله فاني في
الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان رابعه ابو هريرة رضي وكان حاضرا في
ملك الصلوة ثابدا عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوات العشي
رواية عن صحابة اخر بطريق الاسال الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابة اخر روى
عنه ابو هريرة مرسل او يقال المراد بضمير التكلم جماعة من الصحابة سوى ابو هريرة او
يقال انما كناية عن ام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا يخرج عن
تكلف لكن يدفع الاشكال من غير ان يحاسبهم بينت في الشرح بخلاف ما سبق وعندي
ان البشارة ملك الواقعة كان بالوحى وهذا اظهر واسم **قوله** من الذنوب اشارة الى ان
الذنوب التي ذنبا للعموم وان كان في الاثبات **قوله** والشارح فيه اشارة الى جواز
الرفع فيه على ما نقل من سبويه في التحقيق شرح المغني والبيهقي قوله ونظيره ما ذكره
سبويه **قوله** ثلث كلهن **قوله** الخ فلو كان النصب او يقع لو كان النصب مفيدا
الرفع بغير مفيد لما اختاره الرفع على النصب لكن الثاني بطل فلهذا المقدم وهو افادة
النصب وعدم افادة الرفع فثبت ان الرفع مفيد دون النصب لان افادة العموم
مخففة لما يدل عليه قوله وسياق كلامه فلا يرد ان بطلان عدم افادة الرفع للعموم
لا يقتضي افادة اياه لجواز ان لا يفيد شيئا منهما **قوله** لم يعدل الشاعر في المضي ان
البيت يروى برفعه كله وبنيه وفي المغني ان الشلوبي بسود ان الرفع والنصب في
المغني لكن الحق ما ذهب اليه الباقون **قوله** لم يستعمل في التحققة ان الغالب فيه ذلك
قوله ونظيره اي نظيره مستدلال المصنف والاعراض عليه مستدلال سبويه على جواز حذف
الغير العائد من الخبر في السنة واعراض ابن الحاجب عليه **قوله** لما استعمل في التحقيق على
ان ما مصدرية او موصولة او بالتشديد على ان طرف الاستعمال واما ما خبره اي عن
المستدلان الكلام فيهما وما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى ما خبر عنه ما يقتضيه

عليه فانه قد قيل انه قد يقضي واع تأخيره في نفسه قطع النظر عن المسند كالنظر
والتركيب وكونه حقيقيا لا بظن الخاطئة **قوله** هذا كله مقتضى الظاهر قبل هذا مبني على
التقليد لان ترك الخطاب مع معيين الية من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكر
وقد عرفت فيما قبل ان دفاعه قد ذكره القول بالتقليد مع وجود لفظ كل تكلف
قوله كقولهم اي مثل الرضع في قولهم واعتبار الخواصين تقدم المرح في الضم
البرهم حكما ليكون ضابطهم ان تقدم المرح شرط في المضمر الغائب كله لا يقتضي
كونه من مقتضى الظاهر كما وقع لان مقتضى الظاهر التقديم حقيقة قال قد سكره واجب
بان المراد ليس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيادة مثل فالصواب هو ان
هذا العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالمخصوص قال قد سكره
فالبرهم موجود فيه انه ان اريد الجنس في حيث هو فلا يبرهم فيه بل الاطلاق وكذا
لو اريد في حيث تحفقه في كل فرد فان العزم بغير البرهم وان اريد باعتبار وجود
في فرد بغير معين فبغير العزم الرضائي قال قد سكره فالمراد جنس التثنية فيه ان المقصود
مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجلين لا مدحهما في حيث لا
الاثنيتان قال قد سكره وزيادة مباينة لا يخفى ان المباينة انما يحصل لمصر مستند
الجنس في المخصوص او اتحاده به ولا حصر صحتها ودعوى الانحاد انما يتجه على تقدير
كون المخصوص جنسا متبدا واما على تقدير كونه متبدا فاللازم حمل الاسم على الخاص
وهو لا يفيد المباينة **قوله** اعني من غير تعيين حصوله بشي ان المراد بالعدم الظاهر
قوله بالفاعل اي التفسير المستتر **قوله** في مثل نعم رجلا السيلطان اذا لم يفسر رجلا **قوله**
لنا كيد اي مجازا وان كان وضع التميز لمرح الابرام **قوله** ذرعا سبعون ذراعا
على ان يكون المراد من ذرعا ذراعا واما اذا كان المراد منه ذرعا فالتميز على
بنيته **قوله** ولم يسمع تعريفه بالمع وما قيل ان كلام المصنف مبني على القياس بوجه
لفظ قد لم يسمع **قوله** قدجا تقديمه او انما الزام كون الفاعل مبه عام مع تقديم المبتدأ
لان تقديمه كانا در بالنسبة الى تأخيره **قوله** ابو موسى اه جلدك بدل من ابو موسى
والفائدة قد مرح بزيادة الفاعل في التفسير والمفهوم وهو المخصوص وكذا الحال
في شيخ الخاكن وهذا احد الظواهر لا خلاف فيه والناسب في قصود السامع وصف

فوصف الممدوح بكونه كريم الطيف وما قيل بان جلدك خبر ابو موسى بزيادة الفاء وكذا الخ
خبر شيخ الى وانحصر ممدوح في حواء كتاب الحذف في بديع اليه وكذا ما قيل ان ابو
جبر متبدا محذوف اي جلدك ابو موسى والمقدمتان الثانية محذوفتان اي ابو موسى ممدوح
من الشكل الاول جلدك ممدوح وهو من جلدك نعم جدا وان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر اي
ابو موسى جلدك وبضمها مع المقدمة الثانية المحذوفة منه شيء ما ذكره الشكل الثاني ان
وهو بزيادة الفاء الى عالا برضى به الطبع المستقيم **قوله** ليس بسيد يمكن ان يقال
مراد الله يمكن ان يحسن السان ما يقص به العلم بالشيء والعلم بالشيء لا يخصر شيئا
المفسر لكونه ان يعلم بالفرقة ولعله لذلك لم يقل ليس بصحيح **قوله** وصف الى اي بنا كيد
لما سبق في الروع الا اخل لنا كيد ومعانيه للموصوف بجل الابرام المسفوف من التكرير
الكمل فكانه خبر ليس عاقل كامل العقل قال قد سكره لان احقق المسند اليه فيه او فيه
ان مراده من كونه عبارة عنه انه يصدق عليه انه يدعي اي انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي
عدم ثباته واتحاده به فغير ما وكذا مراده من قوله ومنه كونه بدعي اي ضد ما ينبغي ان
عليه هذه الوجه المقتضى هو فالوجه ان يقال المبتدأ من اختصاصه بكم بدعي ان يكون ال
الحكم بدعي **قوله** عطف على حال الغاية لتمييزه وان كان اسم الاشارة مقبلا وفيه توبيخ
لصاحب المفتاح حيث جعل التكم داخل تحت حال الغاية مقبلا للاختصاص بالكم بدعي
قوله لانه الذي بعد اليه اشار الى انه عرف السيد لا فائدة الحصر المطلوب بخلاف احد فانه
نكرة لانه الاصل في المستند مع عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فافهم بعضنا طريق
وفرق في العلم وعدم العلم ليس شيئا **قوله** انا بالحكمة اي المراد من الحق الحكمة الداعية الى
الترالم وحيثما لم يعل صلاح المعاش والمعاد لا نرا حق ثابت في الواقع وتقديم الجار و
الجرر للحص قال القاضي ولعله اراد به نفع اعتناء البطون في اول الامر واهله **قوله** او
خال الروع الروعة الخوف وكذا المأبذ والمفهوم منها عرفا هو الحالة التي تكون في قلوب
الناظرين من الملوك والسلاطين ولذا قال تربية اي تهيئة وازد باده بخلاف الروع فانه
اكثر يحصل ويحدث منه في بطونهم كذا في شرحه للمفتاح **قوله** ثم ابراهيم يكون الميم على اجراء
الوصل مجرى الوصف كذا في شرحه للمفتاح **قوله** الخ افضل الكلام الخ في السكاكي اسم الاشارة
بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم من ان مراد قوله فتدبر كل على الله ومن قوله الخ جلدك

العاصم مثلا لا يوضع المظهر موضع المضمرة ايضا وقوله فنقول على التمام غير مختص بالمسند اليه
 والنسخ بما علم من ليس من التكرار فافهم انه لا فائدة لقوله غير مختص بالمسند اليه لا في
 كلام المص ولا في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه من خبره فنقول على الله ليس
 بشئ لان المفهوم صريح بما ذكره عدم اختصاص وضع المضمرة لعدم اختصاص نقل الكلام
 من الخطابة الى الغيبة **قوله** اي النقل في الكلام حذف بقرينة العطف والمشار اليه بهذا
 النقل المقيد وفي ضمنه النقل المطلق فيصح ان النقل المختص غير مختص بالمسند اليه باعتبار
 التقييد وانه غير مختص بهذا القدر باعتبار المطلق **قوله** في العبارة او في الشارع اما
 بالذات او بجهل عدم اختصاصه وحيث كونه نقلًا من حيث خصوصه ولو لا الشارع
 لم يصح اذا لم ينع لثبوت اختصاص الشيء بغيره وفي قوله باللام في النسخة المصححة والباء
 فيصحف في النسخ الوقف ساو وارشدن فاللام صلة له ووجه الاوافية ان التميم
 في قوله بكل من التكلم في اللام بم التخصيص المستفاد من الترجمة الثانية اللهم الا ان يحمل
 كلمة بل على الاضرب عن هذا المقصود المعنى ان يكون وضع ضمير غائب موضع التكلم
 الا هم الا في ان مله وغيره **قوله** فالاف م سنة اه فيس م م افهم اخر كالانتقال
 من التذكير الى التانيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة الذي لذي
 العلم الى ما فان لم يحمل التثنية فيكون من ملحقاته وليس بشئ لان المعبر عنه فيها ليس
 بواحد لان الذكر في الف للمؤنث بالذات وكذا الجماعة للواحد وكذا اولى العلم بغير اولى
 العلم بخلاف الاف م السنة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار الخطاب و
 الغيبة والتكلم **قوله** مراده اه باي معنى يحمل من المعاني الاربعة **قوله** ويجعل اه عطف على
 زيادة **قوله** في الالتفات الى في النسخ الالتفات والتكرير وابداء الواو للاشارة
 الى اشتراكهما في كونهما من الالتفات لان مجزئهما ما اخذ في مقدمته اذا الواو المطلق
 لا للمعينة **قوله** على العلوم التثنية وكذا على المعاني او البيان كما مر في اخر المقدمة واختاره
 في شرح المصباح لانه كان فيها محذور المقصود واختاره من اطلاقه على الثانية لانه
 منه قال قدس سره من حيث انه يشتمل ثمانية المذهب على المعاني على كنهه عامة او خاصة
 خاصة الله كيب في الافادة قال قدس سره من حيث انه مراده اه فانه من خلاف مقتضى
 الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر باب الكتابة كما مر تحقيقه لكن يكون في من جزئيات

مظهر موضع

قوله

من جزئيات ما بحث عنه في علم البيان لا مر من سائده وانه المشار في شرحه للمفتاح حيث
 قال وكونه من الاحراج لا على المقتضى الظاهر المندرج تحت الكتابة لا لوجوب كونه من حيث
 البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت فدا عده قال قدس سره من حيث انه يحسن
 الى اي حسانه يحصل من افتنان الكلام من غير انظر الى ما يقتضيه ابراهه **قوله** في
 الدلالة الى مر جى لقوله لانه مر جى فلما بنا في حصول الدلالة على مذمبه في صحاحك وقد ذكر
 لانه لم يصرح بذلك فيهما وان المشار اليه بقوله فالتفت في البين في قال السيد عده
 الدلالة الى قوله الا ان النسخ بان في قوله لم يكن التثنية اذ دل على هذا المعنى ان
 اراد به الاعراض على الشارع بان الدلالة على مذمبه متحققة في غير هذا البيت ايضا
 فلما يكون وجها لتحقيقه المنفك بالذكور لوجه له لان المراد الدلالة مر جى بقرينة الد
 التعليل وان اراد تحقيق كلام الشارع فهو مستقيم قال قدس سره فذكرت اه فانه في
 باقى وصلها قد تغيبا والمخبر تذكرك زبيب وذكر ان اباد بهيكل اي بشبه ذلك و
 جدك على مفارقتك ابا ما وصار ما بين من وصلها قد تقطع الكلام خبر ومعا وكسرو
 تحزن على ما فات من الوصل قال قدس سره مع ان الرواية الى انما قال ذلك لانه لو كان لا
 بالتكلم يكون الالتفات في بعض من التكلم الى الخطاب قال قدس سره في الخبر ذلك من الالفاظ
 التي اوردها امثلة للالتفات قال قدس سره وهو امثلة للالتفات في قوله من هذا ضرب واسم
 الحر كناية عن سعاد والمواعيد مفعول ثان لا خلفك وللكلام خبره ومعا وكسرو قال قدس
 ولا بد له على المقصود من عدم اشتراط سبق التغير في الالتفات لان المقدر كالمحفوظ **قوله**
 وهذا بشعر الى يسبح ما يشعرون من كلام المعنى في الافحاح وبيان الاشعار ما ينفع على
 به فيما بعد في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب لا ان تعلم او ينع ما ذكره من
 التكنة العامة فيحذف اعتبار هذا القيد فيه اع كونه على خلاف مقتضى الظاهر وتزبد
 ابراهيم الالتفات في ما بحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **قوله** كذا انما يذكر في
 حكم بالاسم الظاهر على غير المتكلم او المخاطب فان المعبر عنه بهما واحد ضرورة اتحاد المادتين
 انما ورد مثلاً وفيه الالتفات من التكلم الى الغيبة وتعاثر ذلك المستلحق لذلك المستلحق لا يفتا
 فانه مدلول انما من حيث انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم لا لوجوب التغير
 في الغيبة عنه والالم يكن الالتفات في رضى الله الصواب **قوله** كذا انما يذكر في ما يذكر

سرد

نحوه

اولا بالاسم المظهر ثم بغير الخطاب على عكس السابق قوله وفي الترتيب اي كان المناسب
ايروا فها سبق لان فيه التثنية في الخطاب في الغيبة اوردوه صحتها لا يشترط في كون المظهر
مناوي قوله لان الاسم المظهر طريق غيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء وان كان
حق الحكم بعد تمام المناوي الخطاب قوله كذا من هو عالم المقصود منه التفسير
الموصول المناوي في صلة بطريق الغيبة فانه انتقال من الخطاب الذي حصل للمناوي
بحرف النداء الى الغيبة التي في العائد اليه لا التغير عنه بعده بصيغة الخطاب فاحقق
لانه داخل بهذا الاعتبار في ما زيد في الآلة جمعها في الدليل اختصارا بعد تمام المناوي
فالمناوي الموصول والموصوف وان صار نحو طهي ظاهره بضم طاء حرف النداء ليعا
نحو طهي حقيقة لعدم تمامها بدون الصلة والصفة وكونها معصية حكم المفرد
واذا تمامها شري الخطاب اليها فيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة
لان اسم المظهر اظهر كمالا غيبا وبعد ذكره يكون الاسلوب الخطاب فكل في الغيبة
المستفادة من العائد والخطاب الذي يحمي بعد ذكره في تنقيح اللفظ فلم يتغير كون
التعريف الثاني على خلاف مقتضى اللفظ في التغير ان التغير بالعائد والتغير بالخطاب
بعد ذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب الى الغيبة والثاني
من الغيبة الى الخطاب فتدبر فانه ديني وبما ذكرنا ظهر ان ما في شرح الشرح الشريف من انه
لا بعد ان يجعل مثل الذي سمي اي وبما فيها الذين انتم من الالتفات من الغيبة
الى الحكم والخطاب وينبغي بعض الناظرين بعد لان الغيبة انما يحصل بجميع الموصول
والصلة لا بالوصول وحده حتى يقع ان يقال انه انتقال من غير الى غير آخر قوله في
الحكم بالجمع فيجوز بالردود وانه قد وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو
انصت من تكلم بالصا ووصلت اليه عليه وسلم روي خبرين مطم عن النبي صلى الله عليه
وسلم اما محمد واما محمد واما الامام الذي يجوز ان يكون الذي يحسن الناس على
فدي واما العاقبة ومقتضى عليه ونقل عن سيدنا انت الذي نقل على الخطاب
وحرر ما الخزيين كذا في شرح الكشاف للشيخ الطوسي في تفسير قوله مستكبر ام كنت
من العاليين والحق ما في الرضي من ان الموصول والموصوف اذا كان خبرا عن متكلم
فان ان يكون العائد اليه عائدا وهو الاكثر وجاز ان يكون متكلما محلا على المعنى

قوله

على العكس وكذا في الخطاب كذا الذي قال كذا وهو الاكثر وقت كذا استل على المعنى وان
الماضي قال لو لم اسمع لم اجوزه وكان التثنية في اختيار هذا الاسلوب وترك التثنية
الكثير لانه على اختصاصه بمفعول التثنية وانه مما لا يخفى على احد حاله كذا في ما اورد به
العاقبة فانه بدل على الاخبار بانها مع الشخص المضاف بمفعول الفعل مثلا لو قيل
انا الذي سمي امي حيدرة انا الذي سميته امه حيدرة كان معناه انا ذلك الشخص المعهود
للمخاطب يكون مسمى بذلك الاسم ونفس على ذلك الحديث المذكور قوله بعض ما ذكرناه هو
المذكور بقوله ومنها كذا انا زيد وانت عمرو بكذا ما ذكر بقوله ومنها كذا زيد بقوله
ومنها كبر الطريق فان التفسيرين منهما في الحديث قوله فكل من يفتح الحان وان
كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب او مستحق للعقاب الا يركب ان وقع لم يرد
بالندبة وبات ثامنه تحت اقام ليل وثل بتمام اولم يتم فلا ياتي في لم يرد وبات اما انما
وله جزء او ثامنه وله حال وكيفية اما حال اخرى ومفعول اي كيثونة ليل ذي العار لانه
والاريد اخذ صفة من رمد عنه اذا لم يفتح وعطف بابت على باب عطف المبين على
المباين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المقيد على المطلق من حيث المعنى والضمير
في خبره مفعول مطلق قال الرضي في ابناء بناء ان البناء اسم من مخرج اقيم مقام المصدر
لان مثل الابناء التخيير متعد الى المفعول الاول بنفسه والاعضاد الثاني والثالث
وحده بالياء ولك ان يجعل الضمير مفعولا به على الحذف والابصار على قول من يجعل ذلك
قباسا قوله فيصح ان يقال انها حملت كلام الكشاف على ذلك لئلا يكون في الفاها
ومعجب اليه الجهر بهذا السؤال مستغنى محض وما قيل انه معارضة للاستدلال بالخطاب
عبارة الكشاف على موافقة المفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول الجهر راوي بالياء
مع توجيه العبارة في الياء فالسنة في الجواب الثاني موجه وليس شي لان الشئ او غير
عبارة الكشاف في الموافقة لانها من جهة ان الالتفات التثنية على سبيل التوزيع
والفائ انما اثبت جواز حملها على مذهب الجهر بتأويل ان يراد ان الالتفات التثنية محض
متخفة في مجرى الايات الثلاث قوله انا لانه يعني ان الترجمة الثاني انما يتم اذا
كان الخطاب في ذلك وقع لنفسه قطعا لكنه يجوز ان يكون خطابا لمن ياتي اليه الكلام
اي باخذه وبسمه فلا يكون للغير عنه واحدا فلا يصح الحكم بطريق الجزم بانه قد انت

لم يرد بانها طلب مطلق الكلام واحداً لان اتحادها في التعبير غير ظاهر عند القوم ايضا
والا لم يخفى النكتة العامة للالتفات لان عدم اتحادها في قول جبر غير معلوم
بل انظر اتحادها لانه يلقى الكلام في الحقيقة فان الحقيقة في مدخله بل راديه فيكون
مخاطبا بالحكم المستفاد من كلامه فلا شك في ان مخاطبا بل في قول جبر بهذه المنة فان
الامر بالشفقة لا مرارة والامر بالاعادة للحقيقة فافهم فانه غلط فيه بعض الظن
قوله انه اقرب اه لان ام مقطوعة فبعد الاعراض عن الحكم الذي هو شرطه بنزولها بقوله
هذا جبر حكم لا اجبار **قوله** ام ليس ينبغي في ذلك اولئك اه بل عدم الرسالة فيهم
ولا يمكن بنزولها مخاطبا بالاجابة لان اسم الاشياء عبارة عنهم فلا يكون مبررين
بحال الخطاب **قوله** انسي يوم اني الصالح انذكر بحال ان عرف في العارض كسر الراء
الانسان على الفضل المذكور في الصلح وبغيرها صفة الخلد والشيعة تفضل للجبية النزاع
القصوي والبش من شجر سكاك والاسقف في البيت للتحسين والذليل على ما فات من
وصف الجب **قوله** فاجاب اه بقوله وفي الباس راحة اعتراض لدفع ثوبهم شأنا من
السابق او يستبان بالوارد من طريقت الشرب اه اذا علمت به عملا صالحا كان
جديدا **قوله** تجددها للتعريف الثوري وقوله احداثا بيان للمراد فان احداثا هيثة اخرى
لازم لتجدد الشرب ولم يذكر معنيان شره للضاح من كونه طرا بالهمة بمعنى الورد
فالعلم ايرادا واحداثا لان بناء النظرية من طرا مجرد قياس غير مذكورة الكتب المشهورة
من اللغة واللام في قوله لتشاط لتقوية العمل لان النظرية مستندة في قوله بالاشياء
للتسليم ومقول الايقاظ اي السامع ولك ان تعلم ان الموضوعين بمعنى واحد فبعد
المقول للنظرية اي النظرية الكلام لاجل كثرين سرور او بعد المضاف للاسماء
اي ايقاظا لاهل الاصناف **قوله** وقد يخصه بصيغة المعلوم او المجهول فانه يحكي
لازما ومتعدا يقال اخصه فاحض **قوله** اي قد يكون لكل التفات اه اشار الى
ان اختصاصا هو اقرب كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهرا في الترميم ناد
اختصاص كل الالتفات والمراد كل نوع من انواع السنة فلا ياتي جزئية الحكم المستفاد
من كلمة **قوله** على طريق الاستسقاء اه باجرا المفعول لم يحرك المفعول فيكون مجازا
في النسبة الايقانية **قوله** والمفعول محذوف اه اي نسبيا نسبيا مخاطب قولهم فلا

فلا ان يعطى اي بفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المفعول كما للمعقول كانه في ذلك
يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقانية واجب
بان قولهم باري القبل فعل الدار مشتمل على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي ونحوه
جعل المفعول به بدلا بعده والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البديل كما في قطع
زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا الفاعل والمفعول محذوف بربيه ما كان مقولا
به قبل الاستسقاء وصار بدلا بعده وفيه ان اصل الدار مفعول فعل محذوف اي انرا
اصل الدار وان جعله بدلا غير بدل التلطف لا يصح ويحفظ بدلا التلطف من ان التلطف
المطلوب في الاستسقاء اي الدلالة على التيمم وان القول بان الجمع بين الحقيقة
والمجاز غير قليل في البديل باطل لان معنى قطع يده قطع شيء من زبد وحده و
لذا بدل اشكال وكذا افان لوانه لا بد فيه من شئ في السامع الا ذكر البديل وانه بعد
التقريب حصل الحكم اولاً ثم فسر قوله دلالة على التيمم اما علمه لحذف المفعول اي سبا
نسبيا دلالة على التيمم لانه بنو س من الاطلاق في المقام للخطابة في اليوم كذا يلزم
الترجيح بلا مرجح كما يحكي واما علمه لا يضيف على الاستسقاء لانه اذا جعل الزمان
وقع عليه الملك اذ اشتمل الملك لكل ما فيه الدلالة العقلية كيث لا قبل التخصيص
بجلائ ما اذا قيل مالِك الامر كله في يوم الدين **قوله** بان العبارة او لبيان التخصيص
اي التخصيص بهذا الطريق وليس من التخصيص الا لزم تخصيص المخصص **قوله**
ليستام الكلام اه اي يكون كل واحد من الجمل اثنتا عشرة اخرى هذا ما اختاره
صاحب الكتاب واختاره الفاضل تيمم مفعول الاستسقاء وبيان وجه ترجيح حد
الوجهين على الاخر فطلب من حواشينا على تفسيره **قوله** فاللطيفة المختصرة اه
اشارة الى ان ما ذكره المعه فامر لان حاصله ان اجرا مكله الصفات موجب لوجود
الحركة الذي يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيقي ولا تفهم نكتة الخطاب الذي في
في كل معنى فلا بد من فهم مقدومه وفي ان العبد مأثور بقرأة الفاتحة فبعد تنبيه على ان
العبد ينبغي ان يكون قرأته بحث بجدة ذلك المحرك لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقفا
قوله وطريق الكشاف اه لدلالته على كمال قيمة ثمن العبادة به كغله بالاشتغال بشئ
بعينه ذلك التيمم الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب فليس كالم العبادة كالم

فيلخصك بالعبادة لتبينك تلك الصفات **قوله** واحملها اي العبادة لانهم عزموا
حتم سلسلة الخوفات فهو تحقيق بعد التيميم بظهر ترب قوله فانصرف نفس الحكة اليه و
لذا انصرف العبادة في بيان معنى الرحمن الرحيم وما كان يوم الدين **قوله** بتناهي وضوحه ادقني
لخطاب اشارته اليه انما سبب هذه الصفات واضمح غايه الوضوح كالمشاهد سبحانه في
بذاته على ذاته **قوله** فيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون اوله فلا يجرى منك
الصفات عليه ان العبد في شمول قدرته وارادته والظاهر في امر المعاش والموت محتاج
اليه في جميع فعلاته بغير خارج عن تحت قدرته في حين من الاجتهاد فيجب ان يكون حاضرا
في قلبه كالمشاهد سبحانه في حال العبادة حيث وقع الخطاب بها فانما حالها في
بها فاللطيفة التي ذكرها الله متضمنة لثلاث لطائف كما لا يخفى **قوله** ولما اخرج كلامه اه
كان كلامه في احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر والجره لكن ان ذكره خلاف مقتضى الظاهر
المسند اليه فان وضع المضمون موضع المظهر وعكسه كما اورد في المسند اليه ولذا قال في ما ليس
منه ونظيره في غير هذا الباب اورد عدة اقوال مشهورة منه وان لم تكن في المسند اليه
ولذا قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه تكمل بل باحتماله وفيه اشك الى ان اقتسم
لا تحضر فجاد ذكره فان الجواز والكتابة ايضا خلاف **قوله** سره ظاهر لان غير ما يترتب عليه
المشكك في مقابلة كلامه التي طلب غير مطابق له ظاهرا وانما مطابقه بسبب حمل على خلاف
مراده للتبني على الاول بالارادة للتبني على الاول بالارادة ما صدر عن المشكك
في مقابلة كلامه مثلا فنقول القبيضي في مقابلة وعبد الجاني ليس مطابق له فانه كلام
في مقابلة الوعد للتبني على ان الاتق بحاله ارادة الوعد لا الوعد او الاتق بحاله ما
صدر عن القبيضي وما قيل في دفعه انه يمكن ان يراد بالقصد والارادة الترتيب
فالمن للتبني على ان الغير اولى بالترتيب وان يراد بالغير غير المراد في كلامه ياردا
ليس قصد المشكك التنبه على ترتيب التي طلب ما يحمل التنبه على ان يريد ما يطابق كلامه
وكذا ما بين ان قصد السيد لبيان مراده الله وليس عرفه الا عراض عليه فان
مقتضى كلام الله ان الصحيح رجوع المميز في خلاف مراده فاما من الغير في كلام الله خلا
مراده وجعله راجعا الى غير ما يترتب عليه فاحر قوله في سره ظاهر فانه بعد عن
العبادة غاية البعد وبالي عنه الحكة الآتية وقيل في وجه السرير بريد ان خلاف مراد

مراد الجاح مثلا انما هو افرس وغير ما يترتب حمل القبيضي في كلامه على خلاف
يترتب حمل الادع على مراده اعني القيد ولا ريب في انه لا معنى القول بانه اولى بالارادة و
فيه انما لا يتم ان المترتب حمل الادع على القيد بل على المترتب الكلام الذي يطلب حمل الادع
على القيد فيترتب المترتب الكلام الذي لا يبطأ به وقيل ان غير المترتب الكلام الذي افاده لا
حمل كلامه التي طلب على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذي افاده القبيضي اي
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه اراد به ان المترتب نفس الكلام فمنع لان الكلام انما
يترتب باعتبار مدلوله وان اراد به الكلام باعتبار مدلوله حمل كلامه التي طلب على خلاف
مراده مدلوله الا انه المتزامي وهذه القدرة في النقص لا يفتقر كون ارجاع التنبه الى
الغير المترتب سره ظاهر **قوله** سئل عن السبب اعلم ان ما سئل به عن المسئول
عنه صفاته حقيقة امر الحلال وشانه قال اختلاف شكله في الترتيب ثم عودوا الى ما
كان عليه وذلك الامر المسؤول عنه حقيقة كحتم ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه
وعلمه سبب الترتيب لا احتجابا بل باحتماله وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يفهم
سبب اختلاف الاحكام وان يفهم لها ما حكمه الاحكام فاحتمار صاحب الكشاف والزم
والقاضي انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اهتاجا للكلام على مقتضى الظلال لانه
واختار السكاكي انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا يستحق السؤال عنه بل هو
من الاسلوب الحكيم فان قلت الاصل في جميع الامور وهو الترتيب البسيط او ثلث لفظا لانه
يدل على انه سؤال عن تعدد الاحكام وكثرة الجواب بيان حكمه التعدد لا على انه سؤال
عن اختلاف تشكيلات القمركت السؤال المذكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد
ومقتضى للسؤال عن اختلاف التشكيل لان تعدده تبيح اختلافه فانه لو كان على
شكل واحد لم يحصل التعدد كما ان شأن الترتيب صريح في السؤال عن اختلاف
التشكيل مستحب للسؤال عن التعدد حيث قيل ثم بعد ذلك بدأ **قوله** بيان الفرق بين
الحكمة الظاهرة فانه الاتق في البليغ العم واما الحكمة الباطنة مشكوك في اختلاف
التشكيل سببا عارضا او جعليا لاختلاف المراتب كما بين في محله في ما يطلع عليه كل احد
قوله توفت او اي بعين برهان من امور علمية فهو بيان للواقع التي باختيارهم
قوله في الاشارة الى المراتب التي غير الله تعالى للعبادة في الوضعية الا انه حقيق بالذكر

كونه ادعى شي الى الوقت لما انه يحتاج اليه اداء وقضاء **قوله** على ان الاولى اه على
 تقدير وقوع السؤل والا فالاولى بحالهم ان لا يستدلوا بالحكمة ايضا لما ان الفاعل
 المتخار يفعله ما يشاء ولانه معلوم انه حكيم لا يفعل شيئا بدون حكمة **قوله** لانهم
 الصواب لانه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والشيء عليه السلام انما بعث لبيان ذلك
 لانه يدل على ان سبب الاختلاف ما بين في علم الحجة وطريقا بطل عند اهل الشريعة
 مني على امر لم يثبت شي من ثبات الامر انهم يخلو كما وافقه لما ابدعه الحكيم المطلق **قوله**
 تشبها على تحقق وقراءة وفيه اشارة الى ان النجبة عن المستقبل بالماضي كونه مستغارة
 بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه لم يثبت انه الداعي
 اليه التنبه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي ان هذه المستغارة في الشئ باعتبار
 الرتبة ولم يذكر القدم في مباحث الاستغارة **قوله** لواقع بفتح فاءة لهم الابتداء
 امران ثا كيد ضمن الجمل وتخلص المضارع للحال فاللام في الواقع وفتح كيد
 لمجرد التاكيد كما في قوله وسوف يعطيك ربك فترضى كجب العارضا اى استعمال
 الطارى على الوضع وبهذا يخرج عن حد الفعل لان المراد فيه الاثران كجب الوضع
قوله على كل الوصف وثباته اى حصول الوصف للموصوف وكونه ثابتا له والوقت الزمان
 المستقبل لانها ومن الذات المنصفة بالمصدر اما ثابتا بها او واقعيا غيرا كما في الرتبة
 فالنسبة المعبرة في مفهومها تقيده فاذا جعل خبرين عن شئ افادته بالذات
 المنصفة المصدر فان كان النفاذا في الاستقبال كذا المستقبل فان النسبة فيه
 مائة مقصودة بالافادة فاذا استدل على شئ يقيد انه سيقف بالمبدأ في الاستقبال
 فحق زيد ضارب انه ذات منصفة بالطرب ولو في المستقبل ومعنى زيد يضرب انه
 سيقرب منها بلا على تحقق الفاعل ووقوعه والمضارع على انه سيقرب فاستعملها
 في معناه للدلالة على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر فقد مراد الله من قوله
 ان شئت فقل اناه وعلى ما قرناه انه في ما قيل في وجه النظر انما لا علم انما لا بد
 على التمكن والاثبات فان الشيخ يقضي على ان زيدا مطلق لا يدل على كثر من قيمه
 الانطلاق في زيد وحصوله ولعلنا ندلله على التمكن والاثبات لا يدل على استمرارها
 في المستقبل كما في الدلالة على اثبات لا تثبت كونه مستقبلا واما وجه اندفاع

يتحقق ما يحتاج اليه

اندفاع الاول فظ لانه لم يرد بالتمكن والثبت الاستمرار والدوام بل مجرد الحصول
 واما الثاني فلان المقصود ان ثباته دلالة على حصول الوصف والاثبات به ولو
 في المستقبل بالتعبه عما لم يحصل في المستقبل بل على حصول خلاف مقتضى الظاهر
 ووجه النظر فيه ان اللازم مما ذكر ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع
 في المستقبل ان قصد الدلالة على انه سيقرب غير بصفة المضارع واذا اريد الدلالة على انه
 متحقق الوقوع في المستقبل غير بصفة اسم الفاعل والمفعول **قوله** فالمعنى ان تخلف
 بغيره عن كل مني بما يدل عليه وضعا وليس شي منها على خلاف مقتضى الظاهر ثم انه انما يدل
 هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل او وحاصره ان اسم الفاعل والمفعول
 فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع نجانا بالانفاق فان سئل فيه كان مستغارا في غير
 ما وضع لا يكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم ان يكون ثابتا على الزمان
 كجب الوضع فيقتضى تعريف الاسم والفعل طرذا ومنعاً وانه يلزم من ذلك ان
 يكون مجاز خلاف مقتضى الظاهر والجواب انها موضوعتان ما وقع في الحال او الماضي لا
 انها موضوعتان لم الحاضر والماضي وثبتان بينهما وان الله يقضي في شرح المقام
 بان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعتبر عن كل معنى بما وقع له خلاف
 مقتضى الظاهر ثم ان المجاز بناء على ما مر في باب احوال الاسناد ان خلاف مقتضى الظاهر
 كناية قال قد سكره بدل الجواب بعبارة او لا يخفى انه يشترط ان الفرق بين الجوابين
قوله كما اذا وقع اه فانه ليس كذلك في كلام العرب في الجز واما في الاستفهام فقد
 انفرد في من ابرك على ان من مبتدأ وابرك جرد وما في ما اذا صفت اذا جعل ما
 بمن الذي ان ما مبتدأ والذي جزء منه في باب الجز ايضا ورد قوله ان اول بيت
 وضع للناس فذكر بكه مباركا ذلك ان يجعل من باب الفاعل كذا في شرحه للمفتاح
 وقال السبكي حواشي شرحه ان القول بالاتفاق سهل فانه مذهب سبويه ومذهب
 جزمه ان من جزم لا بعده ولعله مراده انفسه على جواز كونه من مبتدأ بدليل انه صرح في
 بحث الاشياء يكون الاسماء المنصفة للاستفهام اخبارا لما بعدهما عند البعض ثم الجواب
 في الاستفهام انما هو في الاسماء المنصفة كما سيجي في بحث تنكير المستفهام هذا
 الكتاب ويشير اليه عبارة في شرح المفاتيح حيث قال فقد انفرد من يكون

ومن ان يقول فقد افقوا فيه فلا بد ان اذا جرد ذلك في الاشياء فلا يكون نظري
 كان امكن ام تمار من باب القلب من جهة اللفظ **قوله** بكان المقدره وامكن جبره
 يكون الاسم الواقع موقع المبدأ المكونة والخبر معرفة وذا منتهى الاستعمال فيجب ان
 يجعل على القلب وان الاصل كان طبيبا ام كان حمارا **قوله** لان الاستفهام اذ اى انما خبر
 وجوه تقديره كان لان الاستفهام بالفعل اول **قوله** فوجده كعدمه اى اعتبار
 لفظ الاصل مع الاستفهام كعدمه من حيث العقل لان المقصود المعادلة بين
 الطبيعى والحمار مطلقا لا مقيدا بزمان الماضى **قوله** والضمير معرفة اه لان فيه من التعيين
 والاشارة الى المرجع اليه ما ليس في المظهر المكونة ولا معنى للتعريف سوى التعيين
 والاشارة ولولا مبرهم **قوله** جعل احد اجزاءه اى من حيث انادته للعين التركيبى
 فلا بد من الدار زيد لان معنى زيد الدار ومن الدار زيد **قوله** والاحر مكانه
 خرج كخوض زيد فانه وان جعل المفعول مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل
 مكان المفعول **قوله** معناه اشارة الى ان الفرض مطلقا لا يقتضى ذلك كخوض
 الاسارى على السيف انما يقتضى ذلك المعنى المقصود من العروض وهو الجلب
 الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتحرك على العروض
 عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى الجوارح فقال العروض اظهار شئ قال ان
 كلا من القولين على الاصل وهو الحق فان كلا الاختبارين خارج عن مفهوم العروض
قوله اطبا كان امكن او تذكر خبره كان باعتبار المرجع على وفق البيت وان كان
 امكن يقتضى التثبت **قوله** المقصود التسوية او التسوية بين الطبيعى والحمار
 كونه فافهم الفرق بين المعين كالفرق بين زيد المطلق والمطلق زيد **قوله**
 يان اودية لتباعد وترى **قوله** وفي السزيلة او قال انه شئ وكلمة قرية اهلكت
 فجاءت اسما وقال خلفه وقدره اذ لم يزل الجنى واللقى يبرادتهما **قوله** من طينت السطح
 اى اصلحت وسويته بالطريق **قوله** بالقدح بالتحريك الطين والساع بفتح السين
 وكسر الطين مع التين وقيل بالكسر **قوله** ولم اصب بمعه اه لم يوجد في القف
 المتداوله الاضحية بمعنى الجراحة وفي الغاموس وغيره الاضحية ضد الاضحية والانيان
 بالضم وب واراوه الرجاء والاحتياج والتفجيع وذاو شمس العلم والنجاة البين

البين يعني سجدت فلفظ معنى الجارى من التفجيع او من البين **قوله** لان قوله وقد اصبحت بمعنى
 جرح اشارة بقوله بمعنى جرحه الى كونه قرية مبيتة على ما سلمه الجيب من ان اصبحت
 بمعنى جرح جرح لم يوض ببيان معناه فلا بد وما قيل ان كونه قرية انما يصح ان
 كان نفاذ ذلك المعنى الجارى لم لا يجوز ان يكون بمعنى تلك لما قال المرزوقى **قوله**
 على انه لما جعله قال الرضى ان ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يمتد
 متعديا الى المفعولين لا يمتد في تقديره اليهما فلا يجعله حال **قوله** والجوب المضى او انما
 كان مضى لان الجوب مقدم حرف النفي الى الشيد والظان يعرف الى دخل عليه الخبر
 الفصل طالع الجرب **قوله** ولم يتناولوا ما اوردوا منى او قال اسناده لم اصب
 فلفظه لا جعل هذا الاضحية بمعنى الجرح **قوله** وانما قال اه في النجى الترك دست برداش
 والحذف يفكدهن نفي الاول اشارة الى عدم الانبان ابتداء وفي الثاني الى مسطاط
 بعد الانبان **قوله** امسى بالمدينة رحله اه اى اما مسند الى ضمير من وجوه بالمدينة رحله
 خبره ان كانت نافسة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله جى زاو بالمدينة خبره
 او حال **قوله** من الثاني اه لانه الاول لان لام الابتداء لانه دخل على خبر المبتدأ **قوله** بافرا
 ليس هذا خبرا احترازا لانه اذا كان متنى او مجرعا لا يصح كونه خبرا عنهما ايضا
 في المثال المذكور بل النصيب على ان الافراد لا يجمع كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعزى
 مرصوفة فولا اللفظ متعديا الى جميع **قوله** لا تمنع العطش او لا يلزم من توارد
 عاملين ان والا ابتداء على محمول واحد وهو الخبر بخلاف ما اذا منى الخبر فانه
 بقدر للمعطوف خبر آخر يكون مرصوبا لا ابتداء اما اذا لم يعبه عطشه على خبر ان بل
 عطش المبتدأ فخط على اسم ان فظاهر واما اذا اعبر معطوفا عليه فلا يكون معطوفا
 على عطشه لانه اعبرت في حكم عدم فكان الواقع اسما وخبرها هو ابتداء ويكون
 الكلام من قبيل عطف المفرد على المفردين فانه في ما قيل انه اذا قدر للمعطوف
 خبر يكون معطوفا على واحد ان دون لفظه لتجد عامل المعطوفين ان اسم ان
 وخبره والعطف على خبر ان لم يوجد في كلامهم قال فذكرى عطش الخبر على
 الاشارة اه في المعنى ان عطش الخبر على الاشياء وبالعكس خبره السبويه والصفار
 وجماعه وهذا القدر يلقى في التمثيل **قوله** في التثنية على الغربة او تقديره على التثنية

مع النسخة وفي بعض النسخة عز بدل على قول بحسب الظاهر في الحقيقة لكل منهما خبر على
حدة قوله وحده الوجه هو الذي عطف الجملة ويكون المسند اليه مقدما في الجملة ان
على خبر ان في قوله في سورة المائدة برفع الصائرين وتقديمه على الفاعل واما
في سورة البقرة في نصب الصائرين ولا شك في قوله ايمن المذكورين ضلالا لكونهم
ما لم يكن عن الايمان كل ما ذكرين عابدين للملك او الكواكب قوله في الظن في خبرهم
نفي البيت لشئ بك في الخبر بحسب الظن يفيد النسبة في الخمسة الآية يفيد الحكم بها عدا
الصائرين بطريق الاولي قال قد سجدوا اشارة الى ما فيه عطف المفرد فيخرج عطف
المفرد على المفرد بكونه الاصل لكون المعطوف من جنس التواضع والناحية على ثمان بامراة
سابقة بانه لا يلزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه لانه بقدر خبر الثاني مؤخر
عن خبر الاول وارجح عطف الجملة على الجملة بان العطف على المحل خلاف الاصل لا سيما
اليه الا لضرورة وبانه يلزم عطف المفرد على المفرد الفصل بين المبتدأ والخبر كبر ان
ان فقد مؤخر او تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان قدر مقدما بخلاف عطف
الجملة على الجملة فانه لا يلزم الا التقديم على بعض المعطوف عليه وان جاز العطف
على محل اسم ان يختلف فيه فلا يجوز عنده بشرط وجود المحرر الى الطالب لا عراب
المحل عطف قد بطل لان التواضع لاسم ان محلا خبر الخبر وقد بطل دخول ان والخبر
عند من لم بشرط وتفصيل في المعنى قال قد سجدوا محل يجوز ان يكون خبرا او لا يجوز لان
لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ الا اذا تقدم عليه نحو القائم زيد قال قد سجدوا محل
يجب ان يقدم مؤخر او لا يجب ذلك لان احد الامرين لازم اما تقدم المعطوف
او الفصل وكلاهما خلاف الاصل قال قد سجدوا فان قدر الخبر مقدما لانه راجع لشي
من التقديم على الاخر لكونها واقعين في الشرح كما مر في قوله السالك وساكته في
سبحار وقوله عليك ورحمة الله السلام قال قد سجدوا لما اذا قطع او بينه في الكشف
حاصلة انه لو عطف على محل اسم ان يلزم توارد العاطلين ان ان والابتداء على خبر
ان قل ان العامل في المبتدأ هو العامل في الخبر واختلاف العامل في المبتدأ والخبر
ان قل ان العامل في الخبر ان فقل واورده عليه شرح فاطمة بانه انما يلزم ذلك
اذا لم يفيد المبتدأ خبرا واما اذا قدر خبره قدما على الخبر المذكور او مؤخر الفاعل

لانه يكون ح محل وان والابتداء خبر على حدة والوجه ان كلامه مبني على عدم تقدير الخبر
واما اذا قدر الخبر فهو في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة لانه عطف المفرد على المفرد
اذا لم يشرك في شئ من اجزائ الجملة انما الفرق بين الوجهين انه اذا اعتبر الساند بين
المبتدأ والخبر مقدما على العطف كان من عطف الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف مقدما
على الساند كان من عطف المفرد على المفرد قال قد سجدوا محل ان يكون اعتراضا او خبرا
الذي في بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما جعله
جاريا مجرى اه لانه باق على حقيقة العطف وانما ازاله من مفرد للمعنى الذي افاد
بقوله وناحية التقديم اه قال قد سجدوا لا يجوز ذلك اه كانه اشار الى وجه اختياره
حذف الخبر عن الثاني على حذف الخبر عن الاول ليكون الثاني قرينة اللاحق دون العكس
ولان الآية مسوقة لبيان حال اليهود والنصارى فهم احق بالحجاب المذكور وفي المعنى
والذي عليه صاحب الكشاف على انه جعل المذكور خبرا لساكن وجه الصائبين محذوف
مستويا به التاخير مع ان مذهب سبويه في زيد وعمرو قائم ان المذكور خبر الثاني و
حذف عن الاول وهو الظاهر لانه يلزم الفصل والحذف ما ذكره من المعنى فانه لا يمتنع
الا ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ما ذكره صاحب الفوائد من ان رفع
الصائرين من قبل العطف على الترفع لما في قوله بدلي الى البيت مدرك ما مضى وكما في
شياء اذا كان جاتا كانه توهم انه قال ليس بمدرك ما مضى وكانه قيل في هذا الوجه
امروا وادوا الى ما قبل ان الصائرين منصوب وبقي النصب بالواو في بعض اللغات
والى ما قبل ان عطف على الخبر المستتر وادوا ولا يخفى ضعفه في خبر الاول محذوف
اه في المعنى وقد تكلف بعضهم في عدم ان نحن للمعظم لفرق ان راض خبر عنه ولا يخفى
بمثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصائرون وانا نحن المبشرين
واما قوله رب ارجعون فاذا تم جمع فلا بد من المبتدأ والخبر لا يجب لهما من الظاهر ما
يجب لهما من خبره الذي اه اي ان كان من حيث انه عامل فيه ان لا يصح كونه به با على
النصب خبرا لانه في من عطف المفرد واما ما في العطف مع ان المعطوف لا ياتي
صيغة التي طلب لانه وقع تابعا وبقدره الباع مالا يفقر في المبتدأ او على سبيل التعليل
قوله والخبر محذوف اه والكلام من عطف الجملة على الجملة على خبره تقديم به شأنا

المحذوف مؤخر عنه قوله والجمع افعال متفرقة او لفظ كان بينه بتقديم مرثا او تقديم
المحذوف مؤخر عنه المطلق عليه الجرح والتمسك بالنسبة بين الجملتين في النسخة
قوله لم يكن بعيدا في اشارة الى ما ذكره الجرح والمؤخر في فيه بعد لان الاصل في الله
المعطف ان يكون عطف المفردات وان يكون السابق قرينة الا حتى دون العكس
قوله اي وعمر وكذلك اه ان جعل من عطف الجمل وقد حذف المسند من الجملة الثانية
وان قصد عطف عمر على زيد وعطف مطلق المحذوف على مطلق المذكور فقد
حذف في المسند ايضا ولا ينافي كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا ذكره في المشايخ
الشريفي وفيه ان المسند المسند اليه لا ينطلق في الاصل على السماع قوله بدل
على مطلق الوجود او فانه وجود بعينه قوله ثم قد بدل اذ يقع حذف الجرح الخاص
او الاول القرينة على المخصوص قوله للسببية اه اي للسببية من غير عطف بقرينة المقابلة
كما في قولهم الذي يطير يغضب زيد الزباب وح يكون العامل فيها محذوف الجرح سوا كانت
زمانية او مكانية اه اي في زيد موجود في تلك الوقت اذ في ذلك المكان في اشارة قوله
لزم اه اي اصدق ما بعد ما انما يربا من غير مهلة لا كونه سببا عما قبلها قوله فيكون
مفعولا به اه فقيه ان اذا ظرف بجزء تصرف على الاصح قوله لا يكون مضافا او مستلزما
اعمال المتأخر لفظا ودرية في المقدم فيها ولا يجوز ان يكون جزا لما بعده لان قوله
الزمان لا يجزبه عن الجثة الا بتقدير مضاف اي في ذلك الوقت محصور زيد قوله
فيجزي ان يكون محذوف المسند اه في الجواز اما بالنسبة الى انه يجوز ان يكون مفعولا
به لافاقا وفيه ان مقابلات المكان لا معنى له واعتبارا بان وجود زيد فيه ركيك
واما بالنسبة الى جواز ان يكون ظرفا للجرح المحذوف وفيه انه اذا كان جزا فمرفق
الخطبة ظرف للجرح المحذوف والظرف سادسة والفرق بينهما بالسند وعدمه
انما يتم لو وجد ظرف مستقر محذوف العامل العام في غير السند فالصواب ان يقال مع
يكون اه اي لا يمنع اشارة الى انه على تقدير الزمانية بحيث كونه جزا لمبدأ الا بتقدير
المضاف قوله اذ لا معنى لقوله او والقول بالبدل تعسف اما مؤخر لعدم انسيان
الذي هو اليه واما ما حفظه فلا بد من اعتبار اعادة الجان في المبدل منه والقول بان
جرحه من بيت العكس اما مؤخره فمقتضى عدم التعدد في الحكم واما لفظا

واما لفظا فلانه تعلق متولين بعامل واحد بجرح واحد من غير عطف قوله اذ
اسم جمع لان فعلا ليس ابيته للجمع قوله لا رجوع لهما اه الى مواظمتهم قوله ونحو على قوله
اي فمهم انك من قوله ان محذوف المحذوف بدل على عدم الاقامة فيه كغيره لظرف
فقطاه بخلاف في فاذا زيد فانه ليس لظرفا قطعا في وقد وضع اه ثابيد لكون المحذوف
مظروا قوله لم يحسن الحذف اوله بجزء اي لم يحسن عند العربيين عند ابياتين لما بدله
التعبد بقوله لانه لما خبته اي لما فطنته من حضي الطائر بينه اذ ان في النسخة تحت جبابه
قوله تقديره لو انهم تملكون او في المقابلة التقدير لو تملكون تملكون ان الفائدة
التاكيد ثم حذف الفعل الاول اختصارا لدلالة خبره عليه المذكور بعد ذهاب الفعل منقضا
وقال الشرح في شرح ما ذكره كون التقدير تملكون بالتركيب لتاكيد وكون الدال
على المحذوف معرفة المحذوف مخالف لما عليه الجرح من كون ان في النسخة لا يجمع بينهما
فظ لا لتاكيد وان الدال عليه كلمة لولا المقابلة للتعريف في قيام المذكور مقامه اقول
وفي في شرح الشرح ان في نحو زيد فربما التقدير ضرب زيد اذ في في نحو زيد امرت
به لتقدير جازيت زيدا امرت به انما قد ركب لان الحذف مشروط بوجود القرينة ولو
قد تملكون بدون التكرار لم يوجب قرينة الحذف فلا بد من التكرار التقدير مكررا فيكون
الشرح قرينة على حذف الاول اختصارا مع حصول التاكيد لان المقدر المحذوف
يؤيد ما سيجي في قوله المصنوع واما نحو زيد امرت لتاكيد ان قد المفسر في المصنوع
فغول الشرح لوجود المفسر اشارة الى تخفيف القرينة ومعناه ما يصح ان يكون ذلك
الجمع بين المفسر والمفسر ثم بعد ما حذف صار مفسرا لحصل الاثر من المحذوف والتفسير
من افعال الشرح ومعنى قوله اذ المني من الاثبات بهذا الظاهر اه فان المفسر بالاد
بعد حذف الاول من الاثبات بالظاهر تفسير المقدر واما جعل التفسير والا على المحذوف
فما عتبار انه لولا التفسير لكان لود اخلت على تملكون فلا دلالة لرا على الفعل المطلق و
لا تملكون على خصوصه وبما حرمنا ظر عدم مخالفة بين الجمهور والسكاكي وان صرح به
الشراحون قوله لانه لم يعمده لان فيه قلب المفعول من افعال الفروع وليس طائلا اصل
قوله هم المحضون اه لانه اذا كان الامساك لا يما لهم على تقدير حصر ما يمكنه خراش
الرحمة فيهم كانه غاية الجمل الظاهر الامساك فان فيه ما قيل ان كونه في صورة اه

الاجابة انما يفيد عدم الملكية فيهم لاحد الشئ وانما فسر بالجنس الظاهر لان الباطن لا يغني
بالملكية فانه ملكة متصرف بها الشخص ما كان اوله واليه الجليل هو الذي لا شكوك
فيه الثاني او وان كان فيه شكوك في الثاني كما قال به قوب عليه السلام انما الشكوك اشكر
وحزني الى الله واليه الغير الجليل ما فيه شكوك في الثاني قوله ورجح حذف المسند اليه على
المسند المذكور لا مطلقا فانه لو قدر له لا يجرى فيه ما سوى الوجه الاول قوله فكثيرا ما
كونه محجب عن السؤال كيف حاله امرى صير جميل فيكون التوفيق على تقدير المسند لا يثبت
ذلك لان المقصود في ما قيل ان لا فريضة على تقدير المسند قوله ولان المقصود من قوله
صير جميل اجلاء في الصالح الصبر حسن النفس في الجرح وفسر الامام في الاجابة الجرح بظلال
داعي المحوى فيمن يرضى الصوت وحزب الخرد وشق الجيوب والمبالغة في الشكوك
واظهار الحاجة وبغير العادة في البس والمصح وهو على ندر عين جيل وهو الذي لا شكوك
فيه في الثاني وغير جميل وهو الذي فيه شكوك في الثاني لكن لا جرح فيه ولا مبالغة في
الشكوك او اعرفت هذا فان علم ان اذا قدر الجرح اجملا لا بد من المفضل عليه والمفهوم
الظاهر من قيد الصبر بالجميل ان المفضل عليه صير جميل فيكون الحق في صير جميل اجملا
في هذه الواقعة من صير جميل وليس الحق على هذا في فهم منه ان المقام كان مقام
الصبر الغير الجليل الا ان به قوب عليه السلام صير صبرا اجملا في هذه الواقعة لانه اجملا ولا
يخفى ان لا تناسب محال مدح عليه السلام بن المعنى ان الصبر الجليل في هذه الواقعة اجملا
من الجرح وثبت الشكوك يشعرون المقام مقام عدم الصبر وبه قوب عليه السلام صير صبرا
جيلا فيقيد محال تمدح هذا ما اراد ان يقول لان المقصود من ان كانت بعد اطلاق
بهذا تعلم ان الابحاث التي اوردنا الفاضل الجليل بعيد عن المقصود بمراحيل تدبر قوله
كقولك انما عندك ام عمرو او في شرحه للمفصل لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
ام عمرو عطف على زيد عطف مفرد على مفرد للشاركة في المسند المذكور محال قوله فانه زيد
وعمر ومن غير ان يحمل ذلك على ترك المسند اخر من هو موافق لانه في حق الباب حيث قد
ان زيد في الدار وعمر وجاز ان يكون الخبر لهما معا والعرض بان له لوجاز ذلك في
قائلان وعمر في تقدير زيد وعمر وقائلان واجاب بانه ان سلم منه فليصح اللفظ و
هو مشف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست في الرجال طلاق

طلاق لا ينفرد ذلك على الاكرام وخالبا فاذا ذكره السيد في شرحه للمفصل وهو شبهه من
زيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان يكون من عطف المفرد على المفرد لم يحمل الطرف صير زيد
قد يحمل صير عمر ونعم يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او متوقفا على ما لفظ لما لفظنا
ولعل منشأ الفرق انه اذا كان الخبر متوقفا او مقدما يكون العطف مقدما على الاخبار
فهر خبر في الحقيقة من احد من فحمل لصيره واما اذا انوسط الخبر فيكون الاخبار مقدما
على العطف فيكون الخبر محمل لصير المعطوف عليه فلا يجوز ان يكون محملا لصير العطف
الشرع اذا اعني العطف مقدما على الاخبار وذلك تكلف في السعة بخلاف الشو
فالشاهد الذي اوردته صاحب المعنى لا يفيد المدعى واما ما ذكره صاحب الخفة
وتبعه ان ظرون من ان الامتناع انما هو اذا عطف بالواو واما اذا عطف بالواو
ام ثلاثة لا يكون جزا لاجل في لا يشهد له عقل ولا نقل اما العقل فلان في
العطف بالواو يكون جزا لكل واحد من زمان الحقيقة ثمانية في العطف بالواو واما
يكون الخبر في الحقيقة من احد من امان في النقل فلان البيت الذي يستشهد به في
التي من قبل العطف بالواو والجراب من حيث ان جواز كون المثال من
عطف المفرد لا يثبت في كونه مثالا لحذف المسند على تقدير اعتبار عطف الجمله على
الجمله قال قدس سره في هذا غرضه الحكيم وفيه الدغنة انما يحصل اذا كان البيت
بطريق الضبط فقول بعد ام اما فرد من متصل والاغلب فيما قبل المجرى وقد
جاءه واما جمل فان لم تكن مصدرة بالهمزة فمقطعة وان كانت مصدرة
بها فان كان بعد ام في الجملة المذكورة بعد الهمزة نحو حاشي زيد ام لا في منقصة
وان كان بجزء فان كانت الهمزة لتسوية متصلة وان كانت لانكار منقطعة
لانه في معنى الخبر وان كان للاستفهام فان لم تكن الجملة من مشتريين في شئ من
المسند اليه والمسند فالتاخر وان على انها منقطعة والشيخ ابن الحاجب والاندلسي
يجوز ان كونها متصلة وان اشتركت في جزء فان لم يقدر على البقاء مفرد مقام الجملة
فمن منقطعة وان تقدر على ذلك فان كان بينهما تناسب فمن متصلة ولا يجوز
كونها متصلة ومنقطعة قال قدس سره ان القرينة هي ذات السؤال اه لا يخفى ان ذات
السؤال مالم يترمه وصف السؤال لا بصير فريضة على تقدير شئ في ذات الجواب اذا كان

بين الكلامين يجب فانه حتى يكون احداهما قرينة الاخر انما صار قرينة بواسطة كونه
سؤالا فيجب مطابقة الجواب له **قوله** والجواب انه عن النظر المذكور باعتبار الشق
الثاني وضم مقدمه اخرى وحاصله ان تقدير المبدأ وان كان يؤدي بهذا المعنى
لكنه فيه كثرة الحذف فلاحتراز عنه اولى بل واجب محض ان يكون كانه المعنى وان
القرينة وان قامت على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل لكن الموافقة لما وقع
عند عدم الحذف يقتضي تقدير الفعل وليس جوابا للمعارضة المذكورة بقوله اللول ^{الاول}
لان المعارضة لا تعارض **قوله** الزيادة فيه ان الـ على غير مزية في الحكم والسؤال
انما هو لا قرار الجيب بالحكم والتفريق لا يناسبه والمطابقة اللفظية وان كانت
تحصل لكنه يفوت المطابقة المعنوية التي هي اهم لما ينبغي ان يكون قد ورد في محروا
به فيما اذا وضعت اه جت فالوا ان قد راي شئ ضعف بان يكون ذا رائدة
وما هو مفعول ضعف فالجواب الاكرام بالنسب اى صنف الاكرام وان قد
اى شئ الذى ضعفه بان يكون ما مبتدأ وذا معنى الذى فالجواب الاكرام بالرفع
اى الذى ضعفه الاكرام قال قد ورد في الجواب اه وهذا حق لان الاسمية التي
جاءت عليه هي حقيقة عند علماء المعاني والذات فيجد الاله انه اورد في صورة الاسمية
لكنه معنوية كانه اذ التفرق والتحقيق او لفظة كقضية الاستفهام لكنه بيانه
بان الاستفهام بالاضطرار اولى فامر لانه برده عليه ان المعادلة بين مدخل ام والمرة
اولى لما بينه سابقا بقوله واعلم ايضا ان المقصود اذ اولها مفقود اه وان الاصل
ان يلي السؤال عن المزمع ومعهما السؤال عن تعيين الفاعل وان شئت تخفى
المقام فاستمع ان السؤال عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من
جاء ان اسند اليه الفعل وعنه الفعل من حيث انه اسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم
الاخر انما الشان في كون احد معانيهم من الاخر ففقد قوله شئ وليس سألهم من
خلق السموات والارض الاية سؤال عن الفعل لانه الحق منه الزام المشركين والجنة
على اني اشتهر بانكم اعترفتم بان لما الذي هو مناط العبادة مفقود فانه شئ فكلون
العبادة تختص به كما يدل اخر الآية الحق قوله شئ قل الحمد لله الذي يعطي الزام الجنة
عليهم واذا كان كذلك قوله من خلق بركة فعلية قدم فيها المفعول وجعل مبتدأ

مبتدأ لفظة الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل يكون ايضا محروما عن
اسناد الحق اليه حتى لا تقدير المبتدأ قال اخاف في سورة لقمان في تفسير قوله شئ فخرين
الله بوضوح الدليل المانع من اسناد الحق الى غيره بحيث اضطررتم الى اذعانه وفي الكشاف
في تفسير قوله شئ خلفه عز العليم لتبين خلفه الى من بعده الصفا وبسند اليه و
لذا اكمل وفيه مكملا للجواب في الترتيل وفيه بتقديم الفعل الا لئلا يكون كانه في قوله شئ قل
الله يجيبكم لانه اذ افقر قال الله شئ خلفه عز العليم ما اذا حل لهم قل احل لكم
اطيبا من جبي العظام وحي ربهم قل كبير الذي استأنا اول مرة واما المطابقة
اللفظية فانما يراعى بعد حصول المطابقة المعنوية **قوله** لاجل الحضرة اه اى حضرة
الغزوة وكجمل ان يكون اللام للرفق وح كجمل حضرة وحضرة بخره **قوله** ليس
بقوى اه لان هذا الكتاب كما فرق لاجل الحضرة مع انما ليست سببا قريبا للبيان
قوله من غير وسيلة اه اى من غير عطف وسابقة حتى يقال اخطبني فلان في اصله من خطب
الشجرة اذ اخبرتها ضربا بسفط ورفها **قوله** والطوايح جمع ملحمة اه على حذف النون
الزائدة كما يقال اى شئ فهو غائب ولا يقال مطلق على الغياب **قوله** كلوا في
جمع ملحمة اه يقال رباح لواح اى السحاب ولا يقال ملحمة الا افاح السحاب كره
قوله اوبى المقدرا اه قال المولى الجاني من حواشيه على شرح الكافية وتعارفه بين المقد
جاءت يا سلف الشجر لانه لما بين سبب الفاعل فاسب ان يبين الاحتياط ايضا
قوله اهلاك المنافاة اه والتعريف المني بالمشايخ اما باعتبار السبب او لاجل قوله
فقد علم اه في الرضى بما كان جوابا لما مضى مفقودا بالحق اى يبيح ضار اه
في المفضل ان التقدير ليكية ضار وهو البين بالمعنى كما ان يبيح ضار اه وفي لسؤال
من يبيح كذا في شرح المفتاح **قوله** بسلامته عن الحذف اه فيه ان الحذف لئلا لا
يرجع على الذكر فلا يرج **قوله** الضعف التعديل على القرينة اه يعني ان وجود القرينة يرجع
للحذف لا يرجع له فان عدل على ولا لها حذف وان لم يقول عليها احتياطيا بناء
على ان الخاطب للمفضل عنها ذكر وان كان الخاطب والكلام في الالباب واحد ولكن
تخصيص الحذف اذا اسند الحق الى الله تعالى الاشارة الى اسناده اليه في غاية التوضيح بكيفية
اولى بقطر بخلاف اسناده الى ذات له تلك الصفات فانه يحتاج الى زيادة تدبر و

وملاحظة ان الخلق على هذا النمط لله تعالى والنظام الحكيم لا يتصور بدون القدرة التامة
والعلم التام **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله فان السرائر كلها على ان المستل على
الهمة والفعل ستر البشوت لما يدل عليه اسم الاشارة فكان مقتضى الظن ان يقال بل
كبير مع الاله فقد التبيه على غياوتهم بانهم لا يعلمون كونه فاعل لذلك الفعل علم بغير
قوله فيفيد البشوت اه اي مرجعا على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على
كونه اسما او فعلا فعند الحذف ايضا افاد البشوت او التحدد مخففة وان لم يتم
القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف اصلا والمراد بالبشوت حصول المسند للمسند اليه من
غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتحدد وانما الزمان **قوله** او ان يدل على قصد التجب
اه يبقى ان فرائض الاحوال من حضور الاسد وتلويح سيفه زيدا وقوية بالدم وتحو ذلك
وان دل على انه مقاوم الاسد لكن ذلك قصد تجب السامعين من حال زيدا وما هو
بصدده كذا في شرح المفتاح ثم ان الداعي الى ذكر المسند التجب وهو باعتبار قصد
علمه حاصله باعتبار الحصول غاية مرتبة خافية في المفتاح **قوله** او قصد التجب
نقص في العبارة واشارة الى ان هذا الداعي كجمل كونه حاملا وكونه فاعلا
وحصول التجب على ان في ما في الايضاح لا يحتاج الى تقدير المضاف اي حصول التجب
قصد التجب كما ذهب اليه بعض النظارين **قوله** وحصول التجب اه دفع ما
اورده المصنف في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول التجب بدون الذكر
عند قديم القرينة انه مما على جعل الفرض قصد التجب واما دلالة ذكر المسند
فقط على انه قصد التجب دون افادة التبيه وان قامت القرينة على تفسير المسند
فيم اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة التبيه طلب الفعل فائدة وكان قصد التجب
مناسبا لجمل عليه ومنهم من زعم ان المراد ان التجب الحاصل بالذكر لا يكون به
بدونه واظن هذا كلامه الغليل الجدوى انتهى وذلك بمنزلة ان يقال الداعي
الى الذكر التعظيم الحاصل بالذكر لا يكون والاستدلال الى صلبه والتبيه على التوجه
الى صلبه **قوله** كونه غير جملة اه لا كونه غير مثنى ولا جمع او غير مضاف ولا مشابه
له او غير مركب له او المزدود قد يطلق على ما قبل كل واحد منها لكن المراد بالافراد
محض هذا المقابل الخاص وهو كونه غير جملة بقرينة المقابلة **قوله** واما نحو

على القرينة بغير التجب دون افادة التبيه

زيد قائم اه يعني انه داخل في ضابطه الافراد واما عدم كونه سببا وظاهرا واما عدم
افادته التقوى لانه قريب مما يفيد التقوى لانه ان اعتبر تقضيه للتفسير الموجب للذكر
الاسناد المفيد للتقوى كان مفيدا وان اعتبر شبهة بالخالي عن التفسير لم يكن فيه تكرار
فيدخل في عدم افادته التقوى لان المتبادر منه ان يكون افادته بلا شبهة وما قيل ان
المراد بالتقوى المعنوية لان المطلق يحرف الى الكمال وهو لا يفيد التقوى المعنوية
فليس شي لان قوله وهو قريب منه اه بآياه ولعدم انقسام التقوى الى قسمين
واعلم انه لو فسر الافراد بآراء المسند المفرد اي غير مركب وجعل كذا زيدا قائم مسندا
الى الضمير او الظاهر كان خارجا عنه لانه خارج عن الجملة موافقا لما هو المشهور
من ان اسم الفاعل مع فاعل ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضيه
ايراد ه بناء على انه يعلم مسندا الى الضمير او الظاهر دواعي الافراد والجملة لاشتمالها
على شئها لم يخرج الى التكلف او خالف ضابطه الافراد بافتات انه غير مفيد للتقوى
في صورة الاسناد الى الضمير وانه غير سببي في صورة الاسناد الى الظاهر قدس سره
ولم يكن المقصود اه والتفاير لغطي المفتاح والمصداختار لفظا لانه وان كان
المقاديرها واحدة قال قدس سره فيقول لقوله اه لانه فاعل لمقدور وهو علم لعدم
القول اي انما لم يقل مع قصد التقوى لانه يتقضى ضابطه الافراد لشمول عدم
قصد التقوى صورة التحقيق مع ان المسند في جملة وهو التوجيه الذي اشار اليه
ورجما بترجم ان فاعلا قال قدس سره فيكون المعنى اه يدل على ذلك قوله فاعله كونه
يفيد قال قدس سره ليشمل ما ذكره اه اي عدم افادة التقوى والافراد قال قدس سره
وقد اسهر من طغيان القلم اه فانه اراد ان يكتب يخرج واخص فكيف بطريق
السهر ليشمل واعني بطريق السهر وفي قوله من طغيان القلم اشارة الى انه سره لاشج
يشمل من العاقل وما قيل في اصلاح من انه اراد الشمول والعموم من حيث الاخراج
فهو اصلاح السهر بعد الوقوع وليس بخبر عنه كونه سره اذ التعبير عن الاخراج
بالشمول ومن وجه الخصوص بالعموم لم يوجد في كلامهم قال قدس سره راجع الى عدم
قصد التقوى اه لا الى عدم افادته التقوى او الى الافراد قال قدس سره بدونه ما ذكره
من انه خلاف ما يقتضيه سوق الكلام قال قدس سره وباب غير هذا المعنى اه لانه يدل

على حدوث الثمور وشمول عدم قصد التقوى لقصور التحقيق ثابت وانما قال بالتقوى
ايضا وان لم يكن مقصودا بناء على ان نفس الحكم سلم الثبوت بغير محتاج الى التقوى
قوله وعرفنا طائفة من اهل ان الشايع من حيث انه تابع لا يقدم على المشرع فضلا
عن عامه الا في المعطوف ضرورة قال قدس سره لا قصد ولا تنجاة الصواب لا اذ ان و
لا تنجاة وهذا الاعتراض انما يرد لو اريد بالمقصود بما يتعلق به المقصد بطلان
الغير فيكون هناك قصدا انما اذا اريد ما لا يتعلق به المقصد اصلا وانما يتعلق
بما يستلزمه كما قالوا في معنى للركن بالبيع فلا ورواه كما لا يخفى قال قدس سره ولا يور
التركيب انما انما يور مقصود منه التقوى بغير مقيد له ايضا فيكون ضابطة الافراد
منتقضا بصور التحقيق سواء قيل مع عدم افادة التقوى او مع عدم نفي يكون
للعقول فائدة قوله لكن هذا غير مفيداه يعني ان بيان تعريف المسند الفعلي لا
يصدق على السببي لا يفيد في ضابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق على الجملة
الواقعة خبر المبدأ سواء سمي سببيا او لا قوله وصف اعتباري انما ان الاطلاق في
معنى غلبة الاب والاطراف الاب اي اب زيد وصفه اعتبارية لزيد كما اخبر
في تعريف الدلالة قوله فلما اراد عطفه اذ اي لو اراد السكاكي في تعريف الفعلي
من الثبوت الثبوت بالفعل لا بالقرينة حقيقة لوروسا والجملة ليست ثابتة
للمبدأ بالفعل لا شئنا على النسبة التامة المناقبة لا رتبيا لا شئ بل بالقرينة
بما ولى بالنسبة التقيدية او ثابتة له بالفعل قدس سره باعتبار مسئلة اما لما اخبرنا
في سابق ان قوله بالفعل لا طائل تحت لانه يتفقد بكثرة المسند الفعلية الا
عبارة وهي المسند الانزاعية كالا مكان والوجوب والامتناع اذ لا يتقيد
لها بالفعل بالقرينة بعد انزعاع الفعل او بطريق التوسيع باجزاء تجري الامور
الحقيقة لكن انما دبرها على طريق واحدة وانما قال بغير لان الامور الاعبائية
التي يكون الاتساق بها في الخارج فالتبني ثابتة بالفعل حقيقة وبما حررنا
فله سطر الجواب الذي ذكره السيد بقوله واجب عنه اذ لانه ان اراد ان
لا اسناد للجملة الى المبدأ اصلا فباطل لانهم يصفون عليه المسند وان اراد ان
لا اسناد بالفعل حقيقة فسلم لكنه يخرج بغير تعريف الفعلي كثيرة المسند

من المسند الفعلية الا عبارة طائفة فالجيب لم ينب لم اذ انما فاجاب بما اجاب
قوله وانما كان انه عطف على قوله فلا بد من الحكم بثبوت قوله وما ذكره او عطف الفاضل
من هذا الكلام او خال منطلق زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد باعتبار كونه فاعليا
واخرجه عن ضابطة كونه جملة وانما ادخله باعتبار عدم افادة التقوى في كونه
ليس سببيا او لعدم كونه جملة والمسند السببي جملة قوله ثم المذكور اى ما ذكرناه من
مراد السكاكي من ان المنطق زيد منطلق ابوه ليس بفعل في مخالفة لما ذكره المذكور
في قسم الخوف ان يقتض ان يكون سببيا قوله في الجملة عبارة المعنى اى يعنى بغير سببي
الوجه من عبارة السكاكي اى فعليا لدخول زيد منطلق ابوه في عبارة المعنى بغير سببي
بجلاء عبارة السكاكي قوله نحو الكرم اليرسين او من اليرسالي من غير سببي فالمسند
فعلي بخلاف الكرم اليرسين فان المسند فيه سببي لان سببي بعد اسناده الى الير
علق الكرم بوسطا العامة قوله لعدم اعنى والظرف على شئ او فان قيل لم لا يجوز
ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون الظرف متعلقا به من غير نيابة عنه في الفعل
قلت لان معنى الفعل العام واجب الحذف لا يجوز اظهاره اصلا فلا يقال زيد
حصل في الدار في نيابة لازمة فلا بد من القول بعلى الظرف بدون الاعنى وعلى تقدير
الفا عليه قوله لم يصح التركيب او لا لفظ لعدم وجود الرفع المسند ولا معنى
لكون النسبة بغير تامة لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد ولانه عند الاحتش
وهذا صحة التركيب على مذهب علم العلامة قوله وجميع ذلك اى المذكور من السؤل
والجواب جيب لان منبأ ان يكون الاصل المسند المفرد وليس كذلك فانما مثله
للمسند الفعلي في المكان او جملة على انه حمل الكرم اليرسين على تقدير اسم الفاعل
ورخ الدار خالده على تقدير الفعل وعلى مذهب الاحتش انفس قوله مفرد كان
او جملة اى بقي ثبوت الاول ان قوله ان التقدير استقرار حصل فيها يشوبه
لولا تقدير كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير اسم الفاعل ايضا
فعلي وجوابه ان السكاكي انما اورده هذا التقدير ليعلم ان الحق عنده ذلك لا لانه
على التقدير الاخر لا يكون فعليا كذا قال الفاضل الكاشي وقال السيد في شرحه
بقوله اذ التقدير استقرار حصل عنه ولو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا

بل لما كان المعبر في السند هو الثبوت الحقيقي او استقائه ولم يكن في قوله في الدار
اراد تقديره بما يكون ثبوته للسند اليه ثبوت حقيقي الا انه قد مر في المختار عنده
ولا يخفى ضعف الجوابين اما الاول فلان كلمة ان التعليلية بآباءه واما الثاني
فلان كون الطرف مقدر بالحصول والاستقرار مما افترق التحويلات لاحقا
فيه فلا اعتراض في ذلك لم يتوضعت الجواب الثاني انهم ذكروا ان اللفظ اذا
كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه اجاب الله عنه في شرحه بان علم
الامتناع الالهي بالفاعل ولا التباس بينهما لعدم بقاء الاعتماد قوله لا شك
انه لان الفرق بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في الاول سببي دون الثاني
مع اني وسمي في المعنى **مكمل** قوله ونفس ضبطه لان السند السببي اربعة اشياء
جملة اسمية يكون الجزاء فعلا نحو زيد ابوه انطلق او اسم فاعل نحو زيد ابوه
منطلق او اسم جامد نحو زيد اخوه عمرو وجملة فعلية يكون الفاعل فيها منظار
نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الضابط اتى به منصرف ولذا اورد السكاكي كلمة
او في التعريف ليس بعائدة او لا اتحاد المبتدأ والجزء فلا يحتاج الى الربط وكذلك
ليس سببي ولا فاعلي لانها في اذ انقابر المبتدأ والجزء فلا يرد انه اذا لم يكن سببا
كان فعليا فيدخل في ضبط الافراد مع انه جملة فالنفس كونه لانهم جعلوا كون
السند فيه بحث لانهم جعلوا كون السند سببيا في مقتضيات كونه جملة فوق من
الجزء حيث قالوا الجزاء يكون والجملة ما تضمنت كليات بالاسناد ووجدوا الكسائر
المفصلة من التعريف والتبكي والحدف والذكر بوقوف في الخرد وادعوا
يعرف في هذا المعنى فلما توفقت لمونة كونه جملة على كونه سببيا قوله هو او يكون
السند في شرح المفتاح لله هو اي السند السببي ذو وان يكون على حد في
المضاني **قوله** عندهم المصداق سرأ كان فعلا او مشتقا او جامدا فيدخل فيه
زيد ابوه انطلق وابوه منطلق وزيد اخوه عمرو **قوله** مع الحكم عليه بانه ثابت
او كان الفاعل مع الحكم الذي ثبوته مبنى عليه الا انه زاد لفظ عليه للاشارة
الى ان كل جزء من اجزاء الكلام حكمه عليه فثبت بما هو له وقوله مطلوب الثبوت
بالنسب جز يكون وتعليل اثبات منسوب على المصدرية وقوله او يكون

او يكون عطف على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على يكون ووصف الفعل بمتعلق
الاسناد مع ان كل فعل كذلك لفظا كونه جملة وانما قال بجزء اثبات لانه ليس اثبات
حقيقيا بل اعتباريا وقوله لكون ما بعده او متعلق بطلب اي انما يطلب تعليل
ذلك السند بما قبله لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب الغير الراجح اليه اذ لو لم
يكن بينهما تعلق كالسند جملة مع قوله برأسها فلم يحصل من جملة واحدة
فان قد مر في بحثه نحو انطلق ابوه او اي جملة في هذا لفظ فان قد مر ان السند
متعلقا به اي لان السند في هذا التركيب المعنى انطلق ولذا ذكر لفظ السند ولم يقل
لانه عزاد متعلقا لفظا ليس فعليا لما تحققت من ان الفعل ما يكون فهو من محكم
عليه بالثبوت لشي من غير ملاحظة اختياره الاخر وانطلق كذلك فهو خارج
عن الفعل لانطلق ابوه اذ انطلق الاب ثابت فزيد من غير ملاحظة اختياره
الشي من غير فعل وليس المقصود من التركيب التقوي فيكون داخل في ضابطه
الافراد مع انه جملة فلا بد من زيادة قيد لا حرج به بخلاف ما اذا كان داخل في
السببي فان قيد الفعل يخرج لعدم الوسطة فان قلت كيف يخرج مع هذا
تعريف الفعل عليه لما قلت قد مر ذلك منهم في ان السببي محل هو الجملة او
السند الذي فيها فافعل ما يكون محكما عليه بالثبوت لشي من غير ملاحظة
اختياره مطلقا لا بنفسه ولا بما فيه اشي اخر لتحقيق المقابلة بينهما ولا يجمع
في زيد انطلق ابوه لتحقيق ضابطه الافراد والجملة فيه معا وليس كذلك الفاعل
ان يفسر الفعل هكذا لانه يلزم الوسطة بين الفعل والسببي لان انطلق ابوه
ليس سببي عنده ولا فاعلي بهذا التفسير والسكاكي لا يقول بالوسطة ولا يجعل
اسم الفاعل السند الا لفظ في حكم السند الى الضمير في الافراد لما مر هذا غاية السفي
في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من محقق لانه اذا لم يكن فعليا كان خارجا
يقيد الفعل فان قد مر لا يقبل طبع سليم او فان الطبع لا يسبق التقدير الزمان
او جعل ان يكون حصرا اجنبيا فان قد مر في معركتيك اذ ليس المقصود الحكم
بالحد والوقتين فان قد مر في معيار السند او اما ضمير فهو من فليس راجعا الى
السند السببي ولا لزم اخذه في الحدود بل المطلق السند فلا يرد ما قيل

من تبادر التعارض على هذا التأويل مع ان كلام السكاكي هو ان يكون مفهومه بالصغير
محل بحث وادعى البناء مع ذكر الصغير دون ائبته شرط **الفناء** **قوله** للسيد اه اي
للمحدث لانه حقيقة لا الاستناد على ما وقع يدل عليه تعريف الفعل بما دل على معنى
نفسه مقرون باحد الازمنة الثلاثة كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل غير مستقلة
بالمفهوم منه فكيف بفعل انزاعا بالزمان ونذكره بذلك المولى الجليلي في شرح الحاشية
قوله قبل زمان تكلمك او بغير عبارة المفتاح اعني الذي انت فيه بزمان تكلمك ولم
يرد الاضيق دائرة الحال والماضي اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربما يكون زمانا
فعل آخر وكذا الماضي ولعل ذلك لان الكلام في ايراد المسند فضلا لماضي والحال
والمستقبل انما يحدهما النسبة الى التكلم فيلزم ان يكون في كل طرف زمان او وكذا ذلك
بعد تعريف المستقبل انتهى بذكره عنه قال قدس سره فيلزم ان يكون للزمان زمانا
لاستحالة فيه عند التكلم في فناء عندهم مجدد فيقول طلوع الشمس مجدي
زيد وجا زيدا عند طلوع الشمس كما دل على الزمان مستقبل فيه ان الاشغال المذكورة
في التوقيفات مستلزمة للزمان قال قدس سره فيلزم ان يترتب وجود المستقبل
في المستقبل اه لان المستقبل الذي هو مدلول بترتيب في نحو طرف للترتيب طرف
لوجود المستقبل ايضا اذ لا معنى لترتيبه في الماضي والحال فيكون المستقبل طرفا لم
لستقبل فيلزم احد الخدورين فيندفع ما قيل ان ترتب وجود الزمان في زمانا
آخر لا يستلزم ان يكون الزمان الاخر طرفا لوجود الزمان الاول لا يبرهن ان ترتب
وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح ان لفظا يترتب ان جعل
لاستقبال فانت معنى الترتيب اذ لا معنى لترتيب المستقبل في الاستقبال فان قدس سره
ويلزم احد الخدورين اه ويلزم ايضا ان لا يكون الزمان المستقبل بالحال في المستقبل
اذ لا ترتب في الاستقبال وجوده في الحال قال قدس سره لان هذه التوقيفات ينبغي ان
يريد ان ائبته الزمان وانفصاح الى الماضي والحال والاستقبال والتمييز بين
الثلاثة معلوم لكل احد تجوزون بلا في كلامهم وفي التوقيفات المذكورة
لفظة قصد ما ازاله الحاشية لا كقصد الجبريل وقهرهم المقصود منها كل احد
من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها واما تدقيق التعليل في تحقيق ما هيته فلا

نكت الا قسم فترتب علوم بلا حظ فيها جانب المع فبغير فيها غير المتقدم بابل
وغير المتأخر بالبعد ويقال بالماضي الزمان المتقدم على ما انت فيه تقدما لا كجاء
المتقدم للمأخر سواء كان بالذات كما في اخر الزمان او بالوقوع في الزمان
كما في الزمانيات وكذا المستقبل قال قدس سره دون الاضواء اللغوية اه في ان
وبعد طرف زمان لازم الطريقة والطريقة لا تقع ههنا فافيد ان قرأنا لرفع
لا يلزم طريقة الزمان للزمان ليس شيئا ثانيا على ما ذكره السيد **قوله** هو اجزاء
اه كلها وكل منهما يطلق عليه الحال فلا بد وان تفسير الحال لا يستقيم في اجزاء الزمان
واتسائه وان لا تكون الامور اثنائية واقعة في الحال **قوله** كذا زيد قائم اسن وقيد
بالقضية اللغوية اشارة الى ائبته المستفادة من القرينة العقلية خارج بقوله لا ينفذ
فكالتقدير لان المراد منه التقيد المستفادة من اللفظ وما قيل ان اسم الفاعل حقيقة
في الحال اتفاقا ولما في عند البعض فيكون مفيد للتقيد على اخروجه فقد عرفت
انه فاعله حقيقة في الذات الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لا انه في الحال
وان يلزم ان يكون قيدا لا كيدا وقيدا مسوقا بخبرها في افادة الجند اه اي الجبريل
بعد ان لم يكن فان مدلول الفعل لا يقتضي شيئا فشيئا واليه اشارته بعطف قوله
عليه **قوله** يقتضي تجدد الكل اي تجدد وكل مفهوم الفعل ما سوى الزمان لان معنى ائبته
بالزمان حده وانه تجدد اما باعتبار المعنى الحدوثي او باعتبار النسبة والفعل في الماضي
امادة الله وعلم الله وما ذكرنا من فائدة اختيار لفظ الكل على لفظ الحدوث وانتم في
اعراض السيد ثم ان بيان الشافع لان كون التجدد لازما للزمان وكون تجدد الجزء
مقتضا لتجدد الكل لا يقتضي ان يكون لفظ مفيد له عالم يضم اليه ان التجدد لا
يقع للزمان وتجدد الكل لازم بين التجدد والجزء فاذا افاد الفصل للزمان افاد تجدد
المقتضي لتجدد مفهومه اقتضا بينا وفيه ان حصول اللازم البين لا يستلزم حصول
ذلك اللازم وان كان بينا الا اذا كان محظا بالبال وبهذا يظهر ان افادة التقيد لا
افادة تجدد المفهوم لجزء ان لا يكون الواسطة وهو تجدد الزمان محظا بالبال فا
قال السيد في شرحه للمفتاح من ان ذكر افادة التجدد وتحقيق المقام لا يقتضي الاحتراز
محل بحث قال قدس سره فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يفارقه فيه انه مخالف

لما ذكره في حواشي شرح حكمه العيني من ان مقارنة الشيء بالزمان ليس الا حادثة معه
ويؤيده ما قالوا ان الله في ليس زمانا وان كان مقارنا معه في الوجود او مقارنا
الحادث ما مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم وهو مقارنة القديم مع القديم
سواء كان قدس كره وما ذكره لا يدل انه بان يقال من غير ما ذكره ان جده والجزء من جده
مقارنهما الفعل يستلزم جده وكل جزء منه للمقارنة بينهما فيلزم جده الحادث فان خرج
ما قيل ان قوله فان جده الزمان لا يستلزم اه **قوله** ان لو فرض ذلك الاستلزام لا بد
من الاعراض في الشئ فان مدار كلامه على مجرد الجدة والجزء الذي هو الزمان قال
قدس كره لا يدل مستعمل على المطلوب اه حتى يرد ان جده الزمان لا يستلزم جده
ما يقارنه قال قدس كره من هذه الجبينة اه وان كانت حقا في شئ لا في
معناها بالموضع له في الحادث والزمان والشيء فان قدس كره والاصوب اه في
بيان افادة الفصل الجدة وقال قدس كره خصوصية او كالا لطلاق **قوله**
لا يجمع اجزائه اه فيكون كل منهما حادثا فيلزم حدوث ما يقارنه وليس
المراد ان اجزائه مقضية **قوله** يحاط اه في الفاموس كغراب سرق بغير اه
بما كثر والطائف كانت تقوم بطلان الفقرة وبستم عشرين يربا كثر
فيه قبائل العرب فينظرون الى تفاخرون وينشدون **قوله** كثر منه
اه بيان للمعنى المراد المسماة بجمعة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التمر
سواء مطلقا **قوله** جناية بالكسرة الاصل هذه التمرة من الشجرة ثم نقل الى فعل محرم كذا
في المبوب والمراد المعنى الثاني يعني ان على كل قبيلة قدس كره احداث **قوله**
فان افادة عدمها اه لم يقل لعدم افادتها كما يشعر به عبارة المفتاح حيث قال
انما الحالة المتفقية لكونه اسما في اذ لم يكن المراد افادة الجدة والاختصاص باحدة
الازمنة الثلاثة اه لان عدم الافادة لكونه عديا في نفسه لا يمكن ان يقصد في اللزوم
بل انما يقصد من افادة شئ والاعلام به ففي عبارة المفتاح سماع ولم يقل لافادة
البشوت مطلقا من غير اعتبار التقييد والتجديد وعدمهما لان ذلك مدلول ربط
المستند بالمستند اليه ثم ان اسمية المستند تدل على افادة عدم التجديد والتقييد **قوله**
بناء عدم على ما يدل عليها فيه فالافادة المذكورة مدلول التزامي لاسمية الجاه

لما ان التجدد مدلول التزامي لفعلية **قوله** بل لافادة البشوت والدوام اه ليست بل
للاغراب حتى يلزم ان يكون كل جرة اسمية دال على البشوت والدوام بل للتشكيك
لا يقتصر كونه اسما على افادة عدمها بل قد يكون مع ذلك الافادة الدوام والبشوت
فانه اذا انشئ الدلالة على الحادث والاختصاص بالزمان يمكن ان يستفاد منه الدوام
والبشوت بمعونة المقام قال قدس كره الاسم كالم بدل اه اي بدل باعتبار التسمية
المأخوذة الى الذات البهيمية في علم اي حصول مطلقا من غير فرضي لحدوث
اي حصوله بعد ان لم يكن سوا كان ذلك الحادث على سبيل يقتضيه او لا على سبيل
التقصي وما قيل يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار التجديدي لما يجوز اطلاقه على البشوت
والدوام بمعونة القرائن بما تفاوت فان كان كل منهما مع بعض معنيين بالتوبة
ولم يقل احد بذلك اصل فليس شئ لانه لما كان الاسم غير عدم التجدد ولا يمكن
قصد الاستمرار التجديدي قال قدس كره دون الصفة المشبهة اه فانما تدل على الاستمرار
في المشهور وعلى البشوت المطلق عند التفتي **قوله** من اثبات الانطلاق اه هذا مبني
على ان الالفاظ موضوعة للقصر الذهبية وتقول المفتاح الدلالة على البشوت مبني على انما تميز
للاصوات في رتبة فلا يخالف قال قدس كره واما فترهم اه حيث قالوا اذا قصد بالصفة
المشبهة لحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال حس حس الان او عدا
في ضبط ما بين قال قدس كره جار بار في اللفظ اه مراد قوله عد والحروف والحركات والسكا
قال قدس كره بخلاف مطلق اه الظاهر البشوت مطلقا كما يدل عليه **قوله** ونفي الاختصاص
بما في ثبوت لاعم قال قدس كره بمراد اه اي ايراد ذلك الفاعل البشوت مقابلا للتجدد حيث
جعل مقتضى الفعلية التجدد ومقتضى الاسمية البشوت **قوله** والنظر بدو وجه الجمع المذكور به
انما يجمع لو كان المراد بالتجدد والمقتضى في قولهم لكن الظان المراد به مطلق الحادث
اي الحصول بعد ان لم يكن سوا كان على المقتضى او لا **قوله** قال الشيخ عند الفاعل اه نقل
منه انما نقلت كلام الشيخ تبعا على ان قولهم الجملة الاسمية تدل على الدوام والبشوت
ونفي ذلك ليس على إطلاقه اذ الاسم والفعل يشتركان في ان كل واحد منهما يدل
على ثبوت مفهومه وانما يدل على الدوام والبشوت اذا كان مقتضى المقام الفعلية
فعمل الى الاسمية وكذا ذلك التزمين يعني انه لما كان ما ذكره سابقا من ان الدوام و

نه

والشئ يستفاد من الاسم بمعرفة المقام في اللفظ المشهور من دلالة اللفظية
على الدوام والشئ في كل كلام الشيخ الذي على الاسم لا يدل على كثر في الشئ بل في
ان دلالة الاسم على الدوام ليس تكون اسما فيكون بمعرفة المقام **قوله** يحصل من جهة
او لان حقيقة اللفظ لا يكون كذلك لان حقيقة المضاع فيكون ذلك **قوله** وما يشبهه او
لان ذكر الفعل يشترط ذكره بناء على كونه متصلا به متفقا في اكثر الاحكام **قوله** والاشياء
او اي المستثنى قال الذي بان المنسوب اليه بفعل او شئ به هو المستثنى مع المستثنى
وانما الحرب المستثنى بها يقتضي المنسوب دون المستثنى منه لانه الجزء الاول المستثنى
صار بعده في جزأه فالحرب بالفتح وبهذا يظهر كونه قيد للفعل وانما
ما قيل ان المستثنى من شئ المستثنى منه فهو من تحت الفاعل والمفعول او غيرهما
فلا معنى لتقييد الفعل به **قوله** فترتبة الفائدة او الاول بالفائدة ما يشمل الحكم ولازم
فلا يرد ان المفعول به ليس لترتبة الفائدة لتوقف فهم الفعل المتعدي عليه **قوله**
ازداده التقييد على نفس الفائدة يوجب ازدياد الخصاص لان اصل خصوص الفائدة
كان بذكر السند والسند اليه ويشمل المفعول المطلق الذي قلنا كونه لان التاكيد
على اصل الحكم **قوله** مستثنى من هذا الحكم او اي جزء داخل فيه وهو الموافق لما في الفتح حيث
قال لم اذكر الجزئية نحو كان زيد متطلقا لان الجزئية هنا هو نفس السند لا تقييد السند
انما تقييده هو كان فلا يرد ما قيل ان الاستثناء يقتضي ان يكون في المستثنى من الفتح
التقييد بالمفعول وكذا والآخر في ترتيب الفائدة والمخرج من التقييد المذكور
فلا يرد ان جزءا من جزءه ان جزءا من جزءه ان كان داخل في جزءه لكنه لا يرد
كثيرا افضل الا انه ليس قيد للفعل فلا يكون داخل في قوله واما تقييد الفعل
فهو مستثنى من الحكم الذي هو التقييد وفيه بحث لان عبارة الشرح في انه مستثنى
من ترتيب الفائدة فالاولى ان يقال انه وان كان داخل في تقييد الفعل بنحو مستثنى
من حكم ترتيب الفائدة لانه في الحقيقة ليس قيد للفعل بل الامر بالعكس **قوله** دلالة على
زمان النسبة ان هذا الوجه جار في الافعال واما المشتقات والمصادر فتزاي
قوله اي جملته وتبينه او كذا في الرضي فهو من فقر او ثابت ولكن لما في الفا
مدرس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى ينبغي ان يفسر ولا يصلي ولا يتفاد في ليس

في ليس والظاهر مصدر مبنى للفاعل ومع التثنية والاثنية ادراك ثبوت الشئ ايجابا او
سلبا يشمل ليس اي الثبوت الحاصل في الذم على وجه الاذعان على ما قررنا في محله
وهذا بناء على ان الالفاظ غير مضمرة للصور الذهنية فيصح كون المقرب موضوعا له
انما دفع الاشكال بان معاينة ثبوت الفاعل على صفة او انتفاءها لا التفرع سواء كان
مصدر الفاعل او المفعول **قوله** كذا المركب ان تسمى او اشارة الى انه لا فرق بين مركب
التقديم والتأخير كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزء اللفظ كما هو رأي المرفعين
وان المقدم وال على الجزأ كما هو رأي المرفعين **قوله** نفس او لما ان قوله في الفتح
على خلاف ما هو عليه في الخبر قال قدس سره لعل غرضه او اي غرض ثبات كون الافعال
الناقصة فريد الاخبار باعتبار كل جزئي معناه في الزمان والحادث فان ذلك
يحتاج اليه اي الشيخ الرضي حيث قال كان ينبغي ان يقول على صفة مصدر ثانيا فان زيدا
في ضرب زيد ايضا متصفا بصفة الضرب وكذا جميع الافعال الناقصة فان ذلك
فانما وضعت لتقرير الفاعل على صفة في مصدر ثانيا ومنها وضعت لتقرير الصفة
على الفاعل لان نسبة الحدث الى فاعل ما حادثة في خبره من لا تقرير الفاعل على الصفة
قال قدس سره ان ذلك المعنى موضح له فيه ان التقدير المذكور ليس بموضح له لتلك
الافعال بل حصول الحدث المخصوص والزمان معناه والى ان هذا التفسير للتقدير
المشترك بين الافعال الناقصة التي يمتاز بها عن سائر الافعال ولا شك انه بالنسبة
الى العدد المشترك فيهم الموضح له وانما هو جزئية بالقياس الى الكل الواحد منها وانما
في اعتبارها على الفوائد الثبانية فان قدس سره قد كان معناه احرى به فيه ان هذه الامور
انما يتم لو كان التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف فليس كذلك لان الظرف قيد للفرض
المستلزم دون النسبة انما ثبوت السند للسند اليه فانه مطلق فالسند المقيد بالزمان او
بالمكان ثابت للسند اليه بقولنا احرى به يوم الجمعة اخبار ثبوت الضرب الواقع
فيوم الجمعة للمحكم فلا يرد في صدقه من تحقق القيد والمقيد معا واما الشرط فهو قيد
بثبوت السند فحينئذ ان ضرب زيد ضربته لا حيا بثبوت ضرب المحكم لزيد في
ثبوت ضرب زيد له فتدبره لا يتوقف على تحقق الشرط والجزء بل على ان يكون ثبوت
في وقت ثبوت وان لم يثبت فالاشارة شرحة للمحتاج فتوكل ان يضرب عمر بغير

ف

زيد حكم نسبة الغضب الى زيد في وقت وقوع الغضب من عمرو وعلى تقدير وقوعه
اخر فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليل حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرطية معنى ذلك في الاشياء وكيف استنع في الشرط دون الجزاء قلنا
الحصول قد يكون بثبوت شيء او نفيه عنه كما هو مدلول الجزاء وقد يكون لترجيح الطلب
او التخييل كخروج ذلك مما هو مدلول الاشياء فيعلو ذلك الحصول مضمون الشرط
المفروض الصدق فمن ههنا استنع كونه اشياء فاصل ان جاءك زيد فاكرمه اني
على تقدير صدق ان جاءك اطلب منك اكرامه لا يجمع الاجبار بالطلب بل بمعنى
اشياء او انتمى كلامه فهو صحيح ان الشرط قيد لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه في الجزاء
ولطلب شيء او نفيه او ترجيح الاشياء واليه اشار ههنا بقوله وصدفها باجتماع
لكم بثبوت الوجود للزجاج اي حين طلوع الشمس فان قلت في الفرق بين اهل
العربية والميزانيين فان المال واحد قلت الفرق ان الشرطية عند اهل العربية
تخصيص الجزاء ببعض التقديرات حتى انه لو لا التقدير بالشرط كان الحكم الذي في
الجزء عاما لجميع التقديرات مفيد فيكون فيكون التقييد لمفهوم الخافعة كما ذهب
اليه الكافي وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء الخافعة
الجملة لا يتبع الحكم اصل فلا يكون الشرط مخصوصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يفسد
مفهوم الخافعة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الخافعة قال قدس سره فقل ان
الحكم الاخباري ان ثبت شيء ان كيف ينبغي هذا الاختلاف والحال ان ثابت بين
الحقيقة وان نسبة كما فصل في التوضيح ومع الاختلاف المذكور ان الميزانيين
قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة في استمال العرب معنا الحكم بلزوم شيء شيء
قال اهل العربية معنا ما ثبت الحكم للجزاء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا في الاول
مذهب الخافعة والثاني مذهب الكافي وليس معناه ان الميزانيين وضفوا
الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره بقوله كيف وهم يصعدون بيان انهم قد استدلوا
المستدل قال قدس سره وفيه اشارة فيه ان كون الاول سببا للثاني يقتضي
ان يكون تخففي مضمون الاول حاصلا في تخففي مضمون الثاني سواء كان
الحكم الشرطية بالارتباط بينهما او بالتقييد لا اختصاصا لشيء منهما **قوله** الشرط

للشرط في الاستقبال او اي تعليل حصول مضمون جملة بمضمون جملة اخرى في الاستقبال
كما صرح به الشرطية شرح المفرد فلفظ الشرط الاول يجمع المصديري وفي الاستقبال
متعلق بالحصول الثاني الذي يفتقنه لفظ الشرط بالتعليل لانه في الحال ولا يابا
الحصول الاول لانه متعلق بالحصول الثاني قوله من التاويل او بتزويل الجزاء من منزلة
الشكوك لثبوت قوله كما انه بشرط في عدم الجزاء لك ان تقول المتبادر من عدم
الجزء بالوقوع في الوقت الترددية في المعاني المحتملة اه اي الوقوع واللا وقوع ونفيه
الامر المشكوك اي غير المتيقنة عند التكلم فان الشك في اللغة خلاف اليقين
كما في القاموس وليس من المساوية الطرفين لما في الرضي ان ان يستلزم الشك
بل لعدم القطع في الاشياء جازم وقوعا وعدم وقوعا وفيه ايضا ان ان لا يكاد
تلاستعمل الامر المتيقن المقطوع به وقال الشافعي في شرح المفرد وقد اطلقا
على ان انما يستعمل في امر غير ذي بين ان يكون وبين ان لا يكون **قوله** لان التفرقة
اه نص على ان الايضاح حيث قال اما ان واذا فهما للشرط في الاستقبال لثبوتها
بفترقة في شيء **قوله** فليست اهل ليعطرك ان كون عدم الجزاء باللا وقوع في ان
سبب الترددية في ابد سطة الجزاء بالوقوع لا ينافي اشتراكهما في عدم الجزاء على ما
وهم **قوله** وكذا ذكرناه فاكتم في بيان معناه على ما هو الفارق ونسب في المثال على
اعتبار عدم الجزاء باللا وقوع ايضا حيث قال لم لا **قوله** وكذا ان لاه اي ما اية نسبة
في المثال قال انها **قوله** ان لم يكن لك اياه مبني على تنزيل الخطاب منزلة الجاهل
بلا وقوع الشرط الذي انتفا ابوك له مع جازمك بانك اب له عالم بحقيقة الا
لا يجوز على موجب علمه من انما حقق فله في عالم كذا في شرحه للمفرد قال قدس سره
ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزء اه قد عرفت في بيان قوله في المعاني المحتملة
المشكوك ما يدل على ان المراد بالجزء معناه الخفي وان لا واسطة بين محل ان
واذا كما هو الظاهر فان السيد مراد بالجزء المرجح الشامل للظن وانه
واسطة بين موقع ان واذا فلا بد له من واسطة من كلام القدم واما قوله ولذا
كان المظهر موقعه اذا وان انما ثبت استتمالة المظهرين على الحقيقة
دون التزويل ودون شرط الضمان قال قدس سره اقرب الى كونه اه لان رجحان اللا وقوع

اقرب الى الشاوي منه الى رجاء الوقوع لكونه وسطا بينهما وفيه انه ضد لكل منهما و
لوسط الشاوي تجبلي قد بر قوله كالحب والرخا او والها في بيان الحنة
اشارة الى شمول الحب والرخا وغيرهما او دلالة على في تفسير الشارة
الى ان المراد من النوع منها قوله ونحن مستحقوا له اشارة الى انهم اخصاص
الحنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحنة لم تكن مختصة بهم
قوله لان القطع اه فيه ان هذا الدليل انما يقتضي انهما في قطعة الحصول
لان كثرة الوقوع اذ وقع الجنس وتخففه في كل نوع على سبيل الشمول والاحتياط
ووقوع نوع ما في ضمنه نوع واحد على سبيل البديل لان معنى نوع ما نوع معين
في الواقع مجهول عندنا مع والى ما ذكرناه اشارة العلامة في شرحه حيث قال
نفسه في وان فهم حنة اي نوع منها كحسب او غيبة وظرف يوم بدراوت
الكاف او وكذا قوله ولئن اصابكم فضل من الله اي نوع منه كفتح او غيبة انتهى
ولا شك ان وقوع النوع المعين الواحد المبرم عند السامع اقل من وقوع
الجنس **قوله** اللهم اني ان يقصد به اي او اشارة الى ضعفه لان ارادة النوع
المعين في الشارة وجعل شارة للتعليم او للتذكير خلاف المتبادر وبين الله النوع
المختص في الابن في شرح المفتاح بان المراد بالحنة في قوله وان فسر حنة
الحب والرخا لان الآية نزلت في اليهود حيث تشاءوا برسول الله عليه السلام
فقالوا منذ دخل المدينة لقتل نهارا وتحت اسماها وبان المراد بالفضل
في قوله لئن اصابكم فضل فهو الفتح والقبلة لوقوعه في مقابلة فان اصابكم
معية اي نزل وعزيمة بدليل ما قبلها ايها الذين آمنوا فخذوا حذركم فانهم
شبهات او اقربوا جميعا وان منهم من يبطن ايمته وانت تعلم ان شأن التزل
لا يخفى خصوص الضرر فالحق ان ليس في الابن قرينة على ارادة النوع الذي
المختص **قوله** والحق قد قطع بذلك اه فيه انه ان اراد الله قد قطع بتعريف
الجنس في الآية فهم لان المسافة من المتن ان الحنة المطلقة لكونها
مقطوعة عما عرفت بتعريف الجنس ولا بدل على قطع لعدم صحة كونه للعهد وان
اراد الله قد قطع به على تقدير كون المراد الحنة المطلقة فسلم لكن الرد على المفتاح

على المفتاح انما يتم لوجوه كونه تعريف العهد على تقدير ارادة الحنة المطلقة وسيظهر لك
انه ليس كلامه دلالة على ذلك **قوله** تعريف العهد على مذهب الجمهور تعريف العهد
عند الجمهور اشارة الى حصة معهوده الذكر وعند السكاكي اشارة الى معنى معهود
حاضر في الذهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها فتعريف الجنس عند قسم من
العهد وقسم له عند الجمهور ولو سلم انه تقدم ذكر الحنة تقديره باننا على ان اكثر قوله
قوله وانما وجود **قوله** ولقد ران المراد اه اي مقدار السكاكي ولد نقل عبارة
قوله وبهذا ظهر اذ اي بما ظاهرا ان المقدران المراد الحنة المطلقة فظهر ان الوجه
الذي ذكره الرمزي في بيان كون العهد اخص حتى البلاغة فكره بناء على ارادة
الحنة حيث جعل الحنة المعهودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يلحق
بالحنة لكونها قليلة بالنسبة الى الجنس **قوله** فهذا يعني تعريف الجنس اذ لا يصح
مقابله في قوله ذابا الى كونه معهودا او تعريف الجنس **قوله** وبهذا يبطل اه اي
بما ذكرناه ان هذا يعني تعريف على مذهب بطل ما ذكره العلامة لكون العهد
لان قوله بغيره المعهود والظاهر في قوله ولا يلزم ذلك في الجنس بل على
ان الضرر في الذهن غير في العهد غير معتر في الجنس عنده فلذا حكم بكون العهد
اخص منه وقد عرفت انه خلاف مذهب القول بانه اوسع العلامة ان العهد
على ما اختاره اخص من تعريف الجنس عند القوم كما اختاره السيد توجية عبارة
المفتاح وذكره في الحاشية بقوله واجب اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل
للجنس كما يدل عليه عبارة ليس اخص بل اعتبار الجنس على مذهب اخص من اعتبار
على مذهب القوم وما ذكر السيد بقوله لما كان مختاره راجعا الى العهد غير عنه به
فما لا يرضى اليه الطبع السليم فان قول السكاكي ذابا الى كونه معهودا وتعريف
جنس بانه يكون الحنة معهودا او حسا لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار
المعهود في الذهن وعدمه والناظر ولا جعلنا قوله وبهذا يبطل اشارة الى قوله و
المقدران المراد بالجنس المطلقة اه وح يكون الواجب تقديمه على الشئ الثاني
من الترتيب ويكون قوله واذا جعلت الحنة الواقعة الموجود اه تكرارا اعتدوا
علا الاول بان تقديم الشئ الثاني لما اثره في الفاصل بين شئ الترتيب بطلان

وعنه الثاني بان اعادة ترتيب عليه قوله وح يظهر ان ما قبل ولا يخفى ما فيه من مزيد
 الظلم وانهما من خلاف المقصود ولزوم ركائز عبارة الله فان نظم الكلام ج ان يرد وشفافا
 لزيد من مصلحين ثم يقال وبما ذكرناه ان المقدرا ان المراد الحسن المطلق يظهر ان
 ما قبل وما ذكره العلامة وما قبل قوله انهم اذا ادعوا ان لا يخفى ان جوده استحقاق
 الجنس لا يقتضيه دخول المعهود لجواز ان يكون استحقاق الجنس بغير المعهود
 ثم اختصاصه لا يقتضيه دخول المعهود لكن قد عرفت سابقا ان ادعائهم اختصاص
 الجنس بغيرهم لنا بهذا باعتبار الاستحقاق لا باعتبار الرفع **قوله** واما من حيث
 فتمنع ادعاءه لم يرد العلامة بالجنس حيث هي في الماهية بشرط ان لا يمتنع
 وقوعها بل الماهية لا بشرط شي ولا شك في انه لا يلزم الرفع **قوله** واذا جعلت
 او عطف على قوله وخرج جنس الجنية ليس اه اعتراضه على العلامة بان ما ذكره
 خلاف المقدر **قوله** والحاصل اه اي حاصل الاعتراض المقع على السكاكي وفيه اشارة
 الى ان ذكر الشئ الثاني لمجرد الاستقبات وان عبارة لا تبيح لوجود كلمة او
 فيها على عزت **قوله** ويمكن الجواب اه فيه انه ياتي عنه عبارة الفتاوى فان قال الله
 فاذا جازم الحسن فالوانا هذه بلفظ اذا والماضي بحيث اريدت الحسنه لانزع
 منها **قوله** صحة ما ذكره او لا يبدل من قوله ابعد من الانكار وادخل في الالتزام من
 كونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته دون ما ذكره العلامة لانه يدل على مغايرة المراد
 على تقدير العهدة لا اريد على تقدير الجنس كما لا يخفى وفي لفظ صيغة المجهول اشارة
 الى ذلك عند انا اخر عبارة المفتاح بحيث يطلع عليه صريح الحق وفيه من المسبب
 واقول اني بلفظ اذا جاءت الحسنه حيث اريدت الحسنه المطلقة اي جميع ابد
 فانه يجزى بمعنى حين في الرضى الحسنه المطلقة اي جنس الحسنه لانزع منها الا نزع
 واحد منهم منها واما اريد النزع المعين منها فابرا او اذا والمافى لا يشترط فيه لكونه
 محتقن الرضى معهودا عند الخاطي لكون حصول الحسنه المطلقة فقط عاب
 اي بالحصول كثره وقرينه تميز اي مقتضى كثره وقرينه ومفعول له اي لكثرة وقرينه
 وانما في ان شاء وجوده ولذلك اي لكون الحسنه المطلقة تطلق بالحصول لكثرة
 الوقوع عرفت الحسنه لها بالكونها معهودا او معرفة تعريف الجنس فان

فان من نظر في قطعية الحصول وكثرة الوقوع بالذات المحتقة ذهب الى تعريف المعهود
 واراد بالحسنه المعينة كما نقل الامام في التفسير الكبير عن ابن عباس رضي الله عنه انه
 اريد بالحسنه الخصب والرخا وازيادة الثمرات والصحة والعافية ومن نظر الى
 انه لا تقدم لذكر الحسنه تحقيقا محل التعريف على الجنس وهي ايضا قطعية الحصول
 في ضمن الحسنه والا اول افعي الحق البلاغة من الوجوه الثلاثة التي نقلها الله لانه اذا
 اريدت الحسنه المعينة في حقها ان يشك في وقوعها جعلها كثره الوقوع قطعية
 الحصول ادل على فضل الله تعالى وكان ابعد من الانكار وادخل في الالتزام وكان في تعريف
 المعهود دلالة على انكارهم عظام الحسنات وترك الشكر عليها بخلاف الجنس لجواز
 انكاره بالانكار فحقير وترك الشكر عليه في ج يكون المراد بالمعهود ما يقابل الجنس
 اي الحسنه المعهوده وانما في اعتراض المص لا يفهم من عبدة انه قد اراد الحسنه
 المطلقة بل وجه ابراد اذا عين ارادة الحسنه المطلقة كما لا يخفى فتدبر حتى التدبر
 واحفظه فانه المواهب **قوله** بالنظر الى نفس المسمى به قيل انه منافي لما ذكره في
 بحث تكبير المسند اليه فانه لا دلالة للفظ المسند على القلة والجواب ان المنقح
 دلالة لفظ المسند على ارادة التقدير العذاب فان استقال مع العذاب لا يلزم
 شايخ لانه ينشئ عن القلة في الاصابة **قوله** فلان الضمير في منه اي يقع ان الظان
 يكون الضمير لصلى الانسان لكن الذي تقتضيه البلاغة ان يكون للانسان المعهود
 بالجزاء **قوله** اعرض واما بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه الى ابعدا
 عن رتبة سائر الناس تكبرا او غفلا كذا في شرحه للمفتاح **قوله** في مقام الجرم بوقوع
 الشرط اه قيد الجرم بالوقوع على طبق الابيض رعاية لسوق الكلام حيث قال سابقا
 واصلا ان عدم الجرم بوقوع الشرط والا فاستقاله في مقام الجرم باللا وقوع ايضا
 يكون على خلاف اصله لشك **قوله** استقلت لئلا اه عدد من طلبة بني خياسي
 فان الاستفعال يحكي للحسب والعدد والاستعمال الغنى للاستقال هو التزام في
 الفا موص طاول واستقال بمعنى واحد **قوله** نزلنا اه الدل تحرك الحزن او خطاب النفس
 عزنا والضمير الضلن **قوله** لمن يكذبك اد اي يجوز كذبك يكون مفهم ستقال كون الخطأ
 متردنا **قوله** وتفسير ان المقام اه وربما يحذف الضمير بدون الترخيص ثانيا في قوله

عظام الحسنه

ان كان اباك كلما تردود لان فيه احتمال المقام على صدور الابداء من الخاطب بفتح الشرح
عز اسهل لكن نرجح على وقوع الشرط قوله طابعه المحال اذ يقع طالع الاستحالة ان في
الحال المحقق الثالث مع كبر احتمال صحتها في المحال المقدر قوله اي منكم اه ندر المعطوف
عليه نفع المكشاف رعاية جزالة المعنى وليس مذهبها صاحب الكشاف وجوب التفسير
في امثال هذه العبارة وان خرج الرضى بذلك بدليل انه جزء من قوله نعم ان من
اهل القرى انه عطف على اخذناهم فهو الكفرى عند قوله اعراضاه على الاول قول
مطلق من غير لفظ وعلى الثاني مفعول له اي اعتبر لا مراصم لنحو فاعل وفاعل الفعل
المعقل وعلى الثالث حال بمعنى اسم الفاعل قوله نعم قرأ بالكسرة فيكون حرف شرط
ولا جزاء له لانه في موقع الحال اي معروضا كونكم مسرفين او جزاء وتحدو في بقرينة
المتقدم واما على قراءة الفتح فهو قليل لا تقدم بتقدير اللام قوله نعم الاضام اه و
التعبير بتقدير العقل على اعتقاد المحال الغير للالوهية المستلزمة للعلم نهك بهم قوله
ان المحال اه واستقال ان في فرض المحال شايح مثل لو الا ان لا اشرح في ستم
ان ههنا مع تحقن الشرط اشارة الى تنزيه منزلة المحال فاعل الى وجوده ما يقطع
فان دفع ما قيل ان ما ذكره الجنب مضمع لا احتمال ان في هذا المقام لا القولهم ان
الاستحالة للتوحيج او للتفسير المذكور اذ التفسير انما يحصل لو كان ان مستقلا
في فرض المحال مثل لو قوله لان كان فهم اه هكذا ذكره المصنف في الابيضاح فيكون الا
بغير المتناهي من الارتياب لهم قوله والاشكال المذكور اه بقوله لا يقال المستحيل في
المحالة او قوله ههنا اي في تعقيب الغير المتناهي على المتناهي والحوادث المذكورين
جاء ههنا لما لا يخفى قوله لا يقال اه ايراد على قوله لان عدم الشرط لا يكون مقصودا
به واما باعتبار التعقيب فلان الشرط يجب ان يكون على خط الوجود وغير محقق
الوجود في المحال فلا يقال لزيد القاتم ان قات اضر بك فاندفع اعتراض السجد قوله
طاهر ان ليس المعنى اه لان التجدد في بانيه فان قدس ولهم اليه يسار كما اه هذا
انما يلزم لواريد بالاحداث المستحصلة الاحداث المستفاد من اخبارها اما اواريد
الاحداث المستحصلة التي هي مدلولها من الانتقال والدوام وغير ذلك فلا يلزم من كثر
له في ذلك قوله نعم اه او ليس له دلالة على الحدث المخصوص لما يدل عليه التعقيب فاب

فابله وجرود الدلالة على الزمان المخصوص فلو تجرد عنه كان ذكره بحثا الا انه لا يدل على
الحدث اصلا على ما وقع فيقال انه في لفظ الزمان دلالة على الكون المطلق قوله
وبجزاه بناء على كون الحسن والقيح عطفين قوله في الزمان اه بقوله فاعرض عنهم
حتى يجوزوا في حديث غيره قوله هذا الاشكال او اي الاشكال الوارد على التعقيب
قال قدس ولان اللازم او يريد ان يستقال ان في المحال لتتبرك منزلة المشرك فيشار
خطابي بخلاف مقتضاه في مطلق عدم الذي ليس بما حال فانه لم يكن مستقلا فيه
بتنزيه منزلة المشرك فاندفع ما قيل فيه بحث لان فيما سبق كونه محالا بالتنزيل
يستلزم القطع بعدمه وممضا كون المتناهي غلب عليهم بغير المتناهي يستلزم القطع
بعدم الارتياب فلما تنزل ثم اولا الشرط بمنزلة المحال ثم يجعل ذلك المحال بمنزلة
المرتد فيه فكذا ههنا يجوز ان يغلب اولا بغير المتناهي على المتناهي حتى يصير بغير
متناهي بالتعقيب ثم ينزل منزلة مالا قطع بارتياهم ولا بعدهم للتبكي على انه لا
يكون مستقال اذ في مقام الجزم بالوقوع للتعقيب فيه بل للتبكي ولا دخل لا اعتبار
التعقيب فيه اذ يكفي ان يقال لما كان بعضهم متناهيين وبعضهم بغير متناهيين منزلة
الحل منزلة من لا قطع بارتياهم ولا بعدهم للتبكي فان قدس كره وفي ذلك زيادة
مبالغة اه لا يخفى انه اذا اعتبرت الاناث داخله في القاتنين بحكم التعقيب للمشرك
في القنوت كانت مريم رضي الله عنها داخله في الاناث لان الذكر حتى يستفاد المبالغة
نعم لو اريد بالقاتنين المذكور فقط كانت دخولها فيهم تقييد المبالغة المذكورة
المرم الا ان يقال لان ايراد صيغة الذكور وان كانت شاملة للاناث فرفع
لكنه يستلزم المبالغة المذكورة في حق كل القاتنين وهو لا يليق بمقام مدحها قوله
لان الغرض اه اي الغرض مدحها باعتبار الحب لا باعتبار النسب قوله بانها صدقت
اه اشارة الى مضمون الآية الواردة في شأنها فان الله تعالى ومريم ابنت عمران التي احضت
فرجها ففطن في مزلو حشا وصدقت بكلمة ربها وكنت من القاتنين قوله ثانيا
الخطاب اه وليس لاية من الاثبات من الغيبة التي في قوم الخطايا على ما فهم
او ليس المراد بقدم قدم موسى عليهم حتى يكون المعبر عنه في الكسرين واحدا بل
كل حمل على قدم عليه السلام قوله لكنه في المعنى عبارة اه اي لا يخداه معرفهم بالحمل عليهم

قوله ويشق ان يغلب الاخف لان الحق من الغلب التحقيق فنجتار ما هو ابلغ في القوة
قوله وعبر الميزان او في الصحاح في الميزان عين اذا لم يسو بها قوله ولو سلم اه اى به
باعتبار الاشياء في المعنى في التثنية والجمع فذلك فيها اذا كان حقيقة فليكن خرابا
مجازا فيها قوله من الجواز اه قوله من انتم قوم تجرولون من الجواز باعتبار ما كان فان
الخطاب من تجرولون باعتبار كون القوم من طوائف التفسير بانتم فلا يراد اللفظ
لا يستعمل في الجواز ما وضع له ولا البنية التركيبية فيما يستند الفعل الى جزاء محموله فكيف
يكون مجازا فيها قوله لان اللفظ لم يستعمله يعني ان هذا القدر معلوم فلفظا نظائره
ان ذلك الاستعمال يكون لعلنا وان كان خطأ فيكون مجازا وان لم يعلم خصوصية اللفظ
وهذا معنى قوله في شرحه للضاح واما بيان مجازية الغلب وبيان العلاقة فيه وانه من
اى نوع منه فما لم ارا احدهم قوله ان الثاني اه اى باعتبار هبة قوله لم يكن
في ملزمهم لان ملزمهم الكفر والابتناء عليهم المصمومون من الكفر قبل البحث وبعد
اتفاق قوله مخدات وانت فعلك اه فانه لم يثنى المتكلم ومجرعه فلا بد من اعتبار كل واحد
من احاده شكلا فيا فلو اذنه موضع للمكلم مع الغير معناه مع الغير الذي اعتبر
مشكلا قوله فيمن قرأ بنا الخطاب اه واما قراءة النية فالمراد منه الامة اذا لم يحس الغلب
الغالب على المكلم والخطاب قال قدس سره اللفظ ان لفظ غيرهم اه فيه ان الاختصاص
من يدرك العلم اب عن هذا التعميم الا ان يعتبر فيه غلب او يجعل جميع ما فاللفظ ان
المراد من غيرهم اصل التمييز بين المتكلم كالنبي والى تبيين ولان قولنا لا يجمع
في لفظ واحد بل على انه لم يكن فيما سبق اجتماع الغلبين قال قدس سره كانه يجعل
اولا صالحا للخطاب اه اى ترجيح الكلام اى اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لان
تغيير المذهب من الغلبة الى الخطاب فرع الصلاحية لترجيح الكلام قوله للث اه في
قوله لم يذكروا به حيث في غلب فيه الى طرول على غيرهم والا ليد بذكركم واما جرح
وغلب العقل على غيرهم والافعال بذكركم واما كى ولقد احسن من قال غلب
الى طرول على غيرهم جى بالكاف لا بالراء والغلب العقل على غيرهم جى بالميم لا بالزاي
قال قدس سره واعلم ان خصوصية اه وفيه ما يترجم من قول الشافعي بلفظ بالعقل
بان المراد باختصاصه بالعقل من حيث كونه خطابا لا من حيث خصوصية وليس

وليس فريدا لث على وجه اذ ليس كلامه تعرض لكون الواو في مقدم الغلب
العقل على غيرهم قال قدس سره لان العبارة منهم ليست اه لانه ان حمل التقوى على
المرتبة الاولى اعني الانفا عن الشرك فمقدم على العبارة شرط لا وان حملت على المرتبة
الثانية اعني الايمان بالطاعة والاجتناب عن المعاصي فهو عين العبادة وان حمل على المرتبة
الثالثة اعني الانفا عما سوى الله تعالى فهو لا يناسب لعدم الخطاب بقوله بايتها التماس
اتقوا ان مل لغوم المؤمنين والكفار اذ لا يفهم تلك المرتبة ولا يرغب اليه الا واحد
من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثبوت والتخلص من العذاب وهذا اختيار الشافعي
في تفسيره تعلقه باعبدا وقضيت رجائه ودفع الاعراض التي اوردت عليه
في حواشينا عليه قال قدس سره الارادة اه شيع الكثرة فالمراد بها الطلب لان معنى
ارادته فعل غير الجرح عند المعتزلة طلب منه ولذا جازوا واختلف المراد عن الارادة ففى
لعل استقارة تبعية شبه الطلب مع حصول ادواع الطلب بالرجاء فاستعمل لعل فيه
قال قدس سره كان لفظ لعل حقيقة اه ليعبر الاسفارة فانها استعمال اللفظ في غير ما
وضعت له لمشابهة لما وضعت له قال قدس سره بلفظ استعمالها فيه اه اذ غاية الاستعمال اما
رات الحقيقة قال قدس سره جميع الغاية اه فحق لعلكم تتقون لكن تتقون تشبيها للغاية
بالمعنى في كل واحد منهما مطلوبان قال قدس سره وهذه الوجوه لا تجزى في امل اذا جعلت
اه لان طلب العبادة منهم ليس لارادة التقوى وطهرها ولا غاية لاداء لا يصح ان يقال
اعبدوا ربكم فربما انكم تتقون او لكن تتقون ولا معنى لقولنا شبه حالنا بالقياس
اليهم في ان اطلب منهم العبادة او قدس سره على التقوى وغلب لهم الدواعى اليها
والمراد جرح تركها بحال المرجح بالقياس الى مرجح منه بخلاف قولنا شبه حالنا بهم
بالقياس اليهم فان خلقهم واقدس سره على التقوى قال قدس سره هذا التقدير اه اما غيرهم
الشافعي في ايراد تمييز للراجع الى صاحب الكشاف وصاحب المفتاح وغيرهم واما
بيان صحة ابزاده بان صاحب الكشاف مصرح بذلك وصاحب المفتاح موضح
له في القول بالغلب فكانه ايضا فاعلم بذلك التقدير قال قدس سره لكنه لا يتحقق
اه لم يقو الشافعي انه يقتضيه ذلك بل قال وعلى هذا اى على ان يكون الخطاب مخفيا
بهم لكون التقدير هكذا والفرق بينهما ظاهران قدس سره وودكرنا في الاقدم اه فيه

بدون

انما بان كونها متعلقة بالطلب
لانها متعلقة بالطلب فيكون الطلب متعلقا بها

انه ذكرنا في الاقسام على ذلك التعديل بحيث منفعة لهم فالتدبير بشهيد به الذوق ان يقال
كونها متعلقة بالطلب فيكون الطلب متعلقا بها لانها متعلقة بالطلب فيكون الطلب متعلقا بها
فلا بد من اعتبار خصوص الخطاب بهم والاصل ان قوله فيكم وقوله في بذروكم فيه بيان
لحكمه خلق الناس ازواجاً وخلق الاقسام لاجلهم ازواجاً لتحقيق البلاغة القرآنية ان
يكون للخطاب في بذروكم تحفظ بالناس ليكون اشارته الى خلق الاقسام ازواجاً لجلهم
وفي قول الله خلقكم في ارض و منافع تاكلون او يفرح بما قلنا قال قدس سره ولا يخفى
اه عدم القدر مسلم لكن تقديره ان يقتضيه تخصيص الخطاب **قوله** وهذا انشأ بضم
الحكم اه لكن قوله من الاقسام عطفاً على القريب مع حال التشابك بين المعطوفين
بجمل في توجيه الكشاف فانه يكتسب الى ان يفرع عطفاً على كونه قدس سره والاولى به
اوراجه لا يخفى ان المتبادر من تعقيب الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلية ذاتهما
تارة شعبة على السهم والذين اموراً معه وفيما نحن فيه القلة والكثرة باعتبار وهو
المراد بالابدى فان الانسب ان يجعل من تعقيب الواو جرحه على ما وقع بغير هذا
الوجه قال قدس سره ان مثل قولك اكرم زيداه فيه بحث اما اولاً فلا يلزم ان يكون
صفتها الامر والاعلى زمان الحال والاستقبال مع ان الفعل مبدل على احد الازمنة الثلاثة
واما ثانياً فلا ان المصارع يدل على تعقيب ثبوت الحدث للفاعل في الحال والاستقبال فالحال
ان الامر يدل على توجه الطلب الى متعلقه في الحال والاستقبال فان الطلب فيه مدلول
الربط لما ان ثبوت الحدث مدلول الحية في المصارع فلا يبعد في شرح الخبر
في مسأله ان الامر يدل على النظر لان صفة الامر لا دلالة لها الا على الطلب في خصوص
الزمان وفي خصوص الطلب من المادة واما ثالثاً فلا يلزم منه ان يكون الامر متعلقاً
في الزمان واما رابعاً فلا يلزم ان يكون الامر المتعلق بالمتعلق بالشرط مثل قوله
ان كنتم جنباً فاطهروا للطلب في الحال فيلزم اما القول بتخلف الوجوب عن الواجب
ان قلت بعدم الوجوب حين الطلب او القول بكون الامر اذا ما قبل تحقق
للشرط عما صيغ لترك الواجب ان قلت بالوجوب عليه حين الطلب واذا لم يكن
فما وهذه المقدمة ظهر كذا وما بين عليه قال الله في شرح المصارع اما حاصله
في الشرطية التي جزاؤها فيه فتلحق بالحصول ثبوت شيء لشيء وان فيه من الشرطية

فرد الطلب التعليل

وفي الشرطية التي جزاؤها انشاء فتلحق بالحصول توجه الخطاب او التمني او نحو ذلك مما هو
مدلول الانشاء فالحاصل ان جاء كزيد فاعلم انه على تقدير صدق انه ان جاءك اطلب
منك الاكرامه لا يجمع اخباراً بالطلب بل يجمع انشاءً قال قدس سره ثم الفاعل اي ان
كلمه الجازات تدل على مسيبة الجرازة الشرط فلا بد من فهم المسببة ومع ملاحظه لا يبعد
ذكرنا لكن ملاحظه مسيبة الطلب من انه مستفاد من صفة غير ممكن وان كان في نفسه
مستباً عن الشيء باعث للطلب للطلب عليه وذلك لان الطلب من حيث انه مستفاد
من صفة الكرم ملحوظ من حيث هو هو بدون اعتبار ذلك لان الطلب من حيث هو
وصف معه كالجود والحصول والتعليل والاستحقاق والشيء من حيث هو من غير اعتبار
وصف لا يمكن ملاحظه كونه مسبباً عن شيء واذا اعتبر الطلب باعتبار وصف كماله
ماؤلاً بالخبر والخطاب عند الجواب ان كلمة الجازات امر صريح للتعليل في شرح الشرائع
ادوات الشرط كالم وضعت لتعليل جملته بجملة يكون الاولى سبباً والثانية مسبباً
فلا يلزم على السببية كدلالة له على الاستتاع ولا شك ان نفس الطلب قابل للتعليل
لما انه قابل للتقديم بالظرف وهذا لا يقتضي ان يكون ملاحظه السببية باعتبار
نفسه فحجز ان بلا حظ السببية باعتبار ملاحظه وصف كالحصول ونحوه بسببي
بيان سببية الطلب ومسيبة في بحث الامران في الله تعالى وقال بعض الفاضل في بيان
قوله لكن من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظه كونه مسبباً عن شيء لان الحكم
لكنه مسبباً عن الشرط وملاحظه لا يتصور الا بان بلا حظ طلب الاكرام من حيث
انه مفروض برأيه ويجعل ملحوظاً في نفسه والمفهوم من الكرم هو طلب الاكرام الملحوظ
من حيث انه حال من احواله وفيه انه يلزم ان لا يكون الامر مستقلاً بالمفهومية لا المطالبية
ولا التقني مع ان المفردان مدلول التقني للفعل مستقل بالمفهومية وبغير مستقل
انما هو مدلول الخطاب في اعتبار النسبة الداخلة فيه قال قدس سره وينبغي عليه اه
فانه ان اول كان الحكم بين الجزأ والشرط بالاتصال فيجوز الصدق وعدمه وان لم
يقول كان النسبة الانشائية مقيدة بالشرط غير محتملة لهما قال قدس سره هذا حكم
باعتقاف الشيء مقصود الله ان تأخر الطلب لكونه جزءاً من الجزئية لا التقني
الا كونه معاني من مقرر الصدق في الاستقبال وهذا متحقق في الطلب ولا يعتبر في الجزأ

كونه مفروض الصدق في طاعة الشرط فبما من امتناع كونه جزءا على امتناع كونه شرطاً وليس
 مقصوده الاستدلال بانساق السبب الخاص على انتفاء السبب فربما حصل من ان يقوم
 في حقه ذلك بل بيان الفارق بين الشرط والجزاء واما اثبات ان في الطلب امر
 آخر يقتضيه عدم وقوعه دون التأويل فلا بد من اثباته ووجه شرط القضاة وقد
 حال ما بينه به عليه قال قدس سره وفي بعض احواله وعلى التقديرين لا يمتنع من اجتهاد
 او استره وفاعل فعلت ضمير راجع الى الابل وان قرئ بصيغة التكلم فصدره بالاب
 والنون فاعل فعلت قال قدس سره ينبغي ان يفيد انه لا يخفى ان في قوله الله وهذا
 اشعار بذلك حيث لم يقل مثال لها قوله لا علم ان الشرط المحرم في ان لا يكتف
 الاصول من قسمهم الشرط بالمعنى المذكور في عقلي وشرعي والقوى وهو المذكور بعد ان
 وانه يستعمل غالباً في السبب شرط سببية الا ان يقال ان ذلك المذكور اعم من ان يفيد
 ان وانه يستعمل غالباً في شرط كتب الاصول ان ضحية والمنع مبني على مذهب الحنفية وما
 ذكره من قولنا ان كان هذا اشتراطاً فهو جيدان فهو باعتبار العلم فان العلم بالاول
 سبب للعلم بالثاني من غير توقف على شيء اخر قوله على شرطه انه لا خلاف ان بعض ان
 الدلالة على المفهوم الخالف مشروط بان لا يكون للتفريق فائدة اخرى فافترضنا محله
 وبما فيه يجوز ان يكون الفائدة اظهار الرغبة فيه وكون الحادثة التي نزلت فيه كذلك
 قوله معناه يحرمه على خلاف سببهم ان من حلول الترتيب عدم الفصل والكف عنه قوله
 فالخطاب بمحمد عليه السلام وليس عاماله وجميع الانبياء عليهم السلام بقرينة ما فيه على ما فهم
 ان الحكم المذكور موقوف على كل واحد منهم لا ان مجموعهم فيكون الحكم واحداً منهم خطابه على
 حدة فيه وعدم اشراكه مطلقاً به في جميع الازمنة لان الانبياء عليهم السلام معصومون
 عن الكفر قبل البعثة وبعده فلكون الجزاء استقبالياً نزل الحكم منزلة المشكوك لتقرير
 ان في المقام ما يقتضيه من اصله فكان المقام - فقام ان شكك لكن جاز بل حفظ المانع
 وان كان المعنى على ما ثبت لابرار لا اشراك الله الخلق في النبي موقوف على ما حصل على
 سبيل الفرض والتقدير للتفريق لمن تحقق من الشرط بانه قد ضبط اعمالهم لتحقيق
 موجبه فيهم ولا معنى للتفريق لمن لم يصدر عنه الشرك بانه قد ضبط اعمالهم لعدم جبر
 منهم والحكم عليهم بانه سيجب اعمالهم مستقداً من النص بطريق خفي للخطاب كما نزل

كما في قوله تعالى فلا تقل لها ما اف فان الشرك من النبي الذي هو بكمال من الدين اذا كان جازماً
 للخطاب كان مع عدم موجب له بطريق الاول ومنه ظاهراً ان صفة المضارع لا تقتضي الترتيب
 لمن صدر عنهم الشرك لان المضارع لا يكون مستقلاً على اصله ان وقع الشرك من النبي
 عليه السلام في الاستقبال بطريق الفرض وهو لا يرتد ورتب الخطب على الارتداد ولا
 يفيد التوفيق لمن صدر عنه الشرك ابتداءً قد ضبط عمل بل يكون توفيقاً لمن ارتد
 بخلاف الماضي فانه ظاهر وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ابرار
 له في صورة الحاصل توفيقاً لمن صدر عنه الشرك بانه قد ضبط عمل هكذا ينبغي ان يكون
 فهم هذا المقام فانه قد حقق على ان طريق هذا الكلام **قوله** فانه من الحق والصف
 او اما الحق فقط هو حيث ذهب الخلق الى انه توفيق لمن صدر عنه الشرك ولمن
 لم يصدر عنه بناء على عدم الفرق بين خفي للخطاب والتفريق وان المضارع
 يفيد ايضا بناء على عدم الفرق بين معناه الماضي وتحقق الشرك ومفاد الخطاب
 وهو الارتداد واما الضعف فلا ان التوفيق لمن صدر عنه الشرك امر متفاد من
 التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع صورة ولا حاجة صورة ذلك الى ابرار
 الشرك الغير الى اصل من النبي عليه السلام في معرض الحاصل بطريق الفرض وان
 سئل الاول **قوله** هذا التوفيق اه لا مطلق التوفيق الا لا يجزم ذلك في قوله تعالى
 لئن اشركت ليجعلن عملك فان المقصود منه نسبة الخطب اليهم على وجه المانع قوله
 لان كل من سجداه فعلى الاول المتصف بمعنى الحاصل على القول بالانقياف وعلى الثاني
 متصف صاحبه **قوله** حالتي العداوة اه مستفاد من سببه المبالة فان الاعداء جمع
 نحو **قوله** فمما ان ترتدوا اه اشارة الى ان لو صدرت بقرينة وقوعه بعد الدواعي
 واليه ذهب كالفرا والبوعلى والبولاق وغيرهم والرداد بمعنى التخلي لان وقوع الآية
 من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون بياناً لخالص المانع ومفعول ودواخذ
 ولو سئل طية اي ودوا اردادهم لو كفروا وشروا كما هو مذهب الجمهور **قوله** وهو
 المذكور في الكشاف اه المعلوم مما ذكر فيه فان عبارة هكذا فان قلت كيف اورد
 جواب الشرط مضارعاً مثله ثم قال ودوا بل حفظ الماضي قلت الماضي وان كان يجزم
 في باب الشرط مجزى المضارع في علم الاعراب فان فيه تلميحاً لما في قوله ودوا فليس كل

في هذا المقام

بين مفاد الماضي

وف

شيء كقولكم وارتدادكم ولا تعرض فيها الكون وواجبها للشرط لاني السدال لان حاصل
 انه كيف جاء ودوا ما مضى بعد ان ووجه الشرط مضارعا فاعلموا الاصل سواء كان
 ودوا جريا او لا في الجواب لان خلاصة الوداد وان فرض كونها جارية مجرى المضارع
 بان يكون معطوفا على جواب الشرط فيه نكتة وهي الدلالة على واداءتهم للمعقول كل
 شيء وانه اذا لم يكن جارية مجزاه بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء كان النكتة
 المذكورة فيه بطريقين الاولى لما هو مدلول ان الموصلة وذلك لانه لا يكون ودوهم
 مقيدة بالشرط المذكور فيدل على تحققها قبل كل شيء يربطه من مضار الدنيا والدين
 فانها حاصل لهم وان يتفقكم بخلاف ما اذا كان جارية مجرى المضارع فانه يكون
 بمعنى المضارع مرتبا على الشرط لكون ابراده بالفظ الماضى يشعركونه حاصلا قبل زمان
 التكلم وابراد الشرط والجزاء المذكورين بلفظ الماضى يدل على حصولهما بعد زمان
 التكلم فيكون لفظ الماضى دلالة قبلية واداءتهم للمعقول كل معقولة يربطه وانه
 حاصل لهم وان يتفقكم اذا لا شك ان الدلالة على تقدير عدم الاجزاء تظهر
 لكون الماضى مستقلا معناه بخلافه على تقدير الاجزاء فان الدلالة في مجرد التعبير
 بالفظ الماضى وما ذكرنا من تغيير عبارة المكاف معصية في تفسير القاضى حيث قال
 ونجسته وحده بلفظ الماضى للاستمرار بانهم واداء ذلك قبل كل شيء وان واداءهم
 حاصل وان لم يتفقكم وبما حرضا ظهر وجه تخصيصات قوله بان قلت اذا
 عطف على جواب الشرط اه **قوله** سوى وجه المذكور وهو المذكور في المضارع اه ولم
 يتعرض لوروده على وجه الكثرة لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط ثم ان
 واداءتهم المكف اذا كان قبل كل شيء يربطه كان لزوما للفظ اوضح بالنسبة الى الماضى
 والبسط فيدل وجه الكثرة الى وجه المضارع ولذا قال في شرحه وهذا حاصلها
 ذكره صاحب الكثر ان لزوم اذ يعني ان الماضى اذا وقع جزاء وان كان يجرى
 المضارع لكن التعبير بلفظ الماضى يشعركونه مفهومه ولا شك ان المتعلقين بالشرط
 الذي هو على خط الرجعة في ارادته في الجمل على تحقق لزومه ولا شك ان
 المتعلقين بالشرط بالجزئية وقرنه جزاء او قال السيد شرحه للمضارع انما يدل الماضى
 على تحقق اللزوم لان الجزاء يتعلق بالشرط فانه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه

مفهومه جزئيا على تقدير الشرط وقبه انه يتوقف على اعتبار الماضى بعد الجزئية والظان
 مقدم وان تحقق مفهومه جزئيا على تقدير الشرط لا يدل على تحقق لزومه من غير شرط
 لجواز ان يكون اتفاقا في غير لزوم كما في قولنا كل كان الانسان ناطقا كالميل
 ناطقا **قوله** او عطف اه خرج بهذه الفيد كون الجموع في حيث هو جزاء لا يشك بان
 العطف على الجزاء بل مقدما على وقوعه جزاء على ان الماضى قوله على وجهين انه يدل
 على وجهين والاستعمال بان يكون الجموع جزاء لا يدل له من شاهد حتى يمنع المحر
 قال قدس سره وح لا يبراه فيه بحث لان المراد بقوله لكون الجموع لازما واحدا ان
 بجميع الثالث بالترتيب الذي بينهما اللزوم يكون لازما واحدا بالقياس الى الشرط
 كانه قيل ان ثمة قدكم يكون لكم اعدا الملزوم لا يسطوا اليكم ابد بهم والسنتهم
 الملزوم لا يرد وكفركم فلا يكون هناك لزوما متعددة بالقياس الى الشرط حتى
 يصح ان لزوم الشك للشرط اوضحه بالنسبة الى لزوم الاولين له **قوله** لانه حاصله
 لهم انتهى فيه بحث لان التضمن على ما سيجي في بحث الاشياء طلب الشيء على سبيل
 المحبة فيجوز لا يتحقق طلب الاخر منهم قبل البسط وفي تفسير المكشاف ودوا بقوله
 ونتموا ان تريدوا اشارته الى ما قلنا قال قدس سره ويظهر مما فرنا انه ان يقضى للشيء
 بانه لا وجه لتخصيص لزوم خطه التقييد عن الفائدة بما في المضارع وقد عرفت انه فانه
 فيما سبق قال قدس سره فتم لوقيله لا يخفى ان التزويد المذكور انما يستقيم لرثبت
 في الاستعمال وقوع الجموع من حيث هو جزء وان لم يتوقف بعض اجزائه على الشرط
 فان قدس سره وعلى كل تقدير يبطل اه اما على تقدير ان يكون الجموع لازما واحدا
 فلعدم تعدد الملزومات فلا يصح كون بعضها اوضح واما على تقدير ان يكون كل جزء
 من لازما بل لا يسلط او يسلط فالحال التقييد بالشرط المذكور او المقدر عن الفائدة
 ولا يخفى عليك ان التزويد بين الجموع وكل واحد منها قال قدس سره نحن نراه لانه
 لم يقل بتعدد الملزومات والحال من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من اجزاء
 لازما فلا يخفى التقييد بالشرط عن الفائدة **قوله** انه من القرب الاول دلالة على
 المتبادر الى الفهم **قوله** والمراد به قد عرفت ان المراد بالوداد التضمنية ان
 يكون التضمن بهذا اللفظ فلا حاجة الى التاويل وكذا في قوله نحن يكونوا لكم اعدا

ليكون لازما

لان المراد خالص العداوة والخصومة لا يظهر له فانه لا يخلو عن شئ من المنة
 الباطنة **قوله** بظنهم كفا را اى بظن المشركون المؤمنين كفا سبب ارسال الكفرة
 اليهم واظهار اسرار النبي عليه السلام **قوله** هذا انما بينه في ان اخبار المرأة التي تملك
 مكتوب خايب بما جرى له من احواله يكتفى في ظن المشركين للمؤمنين كفا منهم ولا
 يتوقف على وصول المكتوب اليهم **قوله** فرضاه متعلق بحصول الشرط اى حصول
 فرض او مفروض او من حيث الفرض لا بالتعلق لكونه محققا وكذا في الماخ متعلق
 به حال **قوله** مع قطع اى الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانقضاء منه **قوله**
 اللازم منه اتفاق الجرائم السبب فيه مدلول لوقوع لولها التعلق المذكور مع **قوله**
 وهو مذموب للبرور وقال الشريفي وابن عصفور واخبره القاضي في تفسير
 قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسهمهم وابصارهم انما هو لحد التعلق بين الخصمين
 في الماخ من غير دلالة على امتناع الشرط من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد
 ذلك من قرينة كالمسوق كذا في المفتح **قوله** في امتناع الاول اى هو داخل
 في مفهوم **قوله** على سبيل القطع اى قال العلامة انه متعلق اى التعلق ما هو مفهوم
 اتفاقا و قطعيا بامتناع غيره للدلالة عليه على حلية امتناع الاول لا بامتناع
 الثاني لان الاستدلال على اتفاق الثاني لكونه معلوما لا يتحققه الشرع وقيل ان
 الاظهار متعلق بامتناع غيره لانك فتنى امتناع الاكرام بالا متعلق بالقطعي
 للبحر يجمع جملتها على ان التعلق مجاز عن السبب لانك اذا قلت ان
 جنتي اكرمك و علفت الاكرام بالبحر فقد جعلته سببا والحق سببا والا
 فالظ ليس بمسبب فبم اذا است كلت لو لتعلق الامتناع بالا متعلق بالتعلق
 بالحصول **قوله** لان تعلق اى هذا الجزاء فلا اية ان تعلق الحكم بالمراد
 مشعرا عليه وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بان لا معنى لقوله انه
 بلما تعلق ما امتنع لاجل امتنه اذ ليس الامتناع علما للتعلق **قوله** لتعلق
 الامتناع اى قد عرفت ان جعل الشرع التعلق مجازا عن السبب وعندنا انه
 لا حاجة اليه لانه تعلق لما و ما له السببية فمع قوله لو جنتي اكرمك
 ان ثبت لبحر ثبت الاكرام لا انتفى الاول انتفى الثاني **قوله** والمال واحد لان

اذ لا ينفصل عن التعلق

قوله لو جنتي اكرمك
 قوله لو جنتي اكرمك
 قوله لو جنتي اكرمك

لان التعلق بالحصول الشرط للدلالة على ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول **قوله**
 وان اريد به التعلق الشرطي او قد عرفت ان التعلق الشرطي كالتعلق في لما
 وقد عرفت به في شرح المفتاح فقال يحصل ما ذكره انما يدل على معنى قول
 لا انتفى الشرط انتفى الجزاء بانقضاء فرجع الى ما هو المشهور من ان لا انتفاء الثاني
 لا انتفاء الاول نعم انه ليس بتعلقا شرطا بمعنى تعلق امر لا على خط الرجوع كما
 في ان قال قد عرفت وان مفهوم لوهو التعلق او لا يخفى ان كل التعلق مفهوم
 لو وكون الاول مفهوما مطلقا بقاء والثاني لازما ما لم يثبت كون المقصود ان
 امتناع الثاني لا امتناع الاول بدلان على ان مفهومهما جميعا الامر على كل منهما
 داخل في قوله قد عرفت فيكون التعلق اولا بد في هذا الترجيح من تأويل الامتناع
 بالامتناع في الموضوعين ومن تقدير الحصول فيهما اى تعلق حصول ما امتنع حصول
 ما امتنع مع انه خلاف الظلان المتبادر من قولنا ما امتنع تعلقه من حيث الامتناع
قوله سواء كان اى اشارة الى دفع ما توهم بعض من شراح المفتاح من ان قوله لا
 امتناع الثاني لا امتناع الاول لا يسمي الاصره واحدة وحي ما اذا كان الشرط
 والجزاء متبنيين مع ان الاستعمال في الوارد صور **قوله** والسبب قد يكون اعم اى
 اكثر في نفسه وفي الرضي والسبب قد يكون اعم اى تحقيقا **قوله** اما الاول فلان
 الشرط اى قد عرفت سابقا ان الشرط المحمى معتبر فيه مع السببية ولذا قال الاصوليون
 شبه السبب وقال في المفتح ان لودالة على عقد السببية والسببية بين كس السببية
 معتبرة فيها للعلية سواء كانت في الواقع اولا وفي قولنا لو كان الزمان موجودا
 فالشمس كاللغة السببية باعتبار العلم على انه لا يلزم على الشئ دعوى العلية حتى
 يرد عليه ما ذكر بل يكفي ان تكون الجزئية فمع قوله ان الاول سبب والثاني مسبب
 انه قد يكون سببا وسببا **قوله** انه يستدل بامتناع الاول اى فان كلا الامتناعين
 معدلان في حد قولنا لو جنتي اكرمك **قوله** على ان انتفاء اى قد حصل جميع
 الشروط والسبب لوجود الثاني كالاكرام سوى مفهوم الاول كالجمل لم ينتفد الاكرام
 الا انتفاء الجمل كما منقول من الخبر بد والعصدي **قوله** فقد جعلوا اى جعلوا هذا
 الاستعمال اصطلاحا واحذوه مذهبها كالشريفي وابن عصفور الا انه لما شاء

استحقاقها يكون انتقامها فطفا فالتوازي لا يحتاج الى ذكر استثنائات في خلاف
استثنائات المقدم قال قدس سره بفهم من ظاهره هي اه الاول مفهوم من ظاهر القول والى
من القول الثاني لكن برود على الاول ان المحر المستفاد من قوله اما هو يجب الاوضاع
الاصطلاحية لا باب المعقول بل المفهوم منه انه مع حقيقته عند عدم لاصطلاحهم
على ذلك مجازي عند اهل اللغة لكونه جزءا مما وضع له وعلى الثاني ان المفهوم منه
ان الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لا على وفق مقتضى اصطلاحهم حتى يرد
انه يفهم منه انه فرع من الاصطلاح ولولاه لما وجد قوله فيكون وانما اه اذ لا واسطة
بين المقتضيين وما توهم من انك تقول لو ضربني الامير ضربته فقصده وجود
ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه لو ضربك السلطان
ضربه فذبحه الا انه ليس مما نحن فيه لانه ليس فيه نقض الشرط بل عدم ضرب
الامير انشأ والحق بالجزا ان هو من باب التوقيف فندبر قال قدس سره هذا انما
بنائي اه خلاصة كلامه ان اذا كانت لولا مركبة من لوجود الشيء كان معنى انه
التعلق بما فيه فبقيد استمرار الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه اذا كان
تعلقه بالشرط مستتبدا واما اذا كانت كلمة برأسها كان معناه ان وجود الاول
مانع عن تحقق الثاني فلا يقدح استمراره قال قدس سره واما قوله اه يعني انه لا
فرق بين لولا ولم فانه مركب من لولا ولم قطعا فممن تدل على التعلق بقيد استمرار
الجزا في المثال المذكور **قوله** ان الارباب طاه ولذا قالوا ان رفع المقدم لا يجب
رفع الثاني ووضوح الثاني لا يوجب وضع المقدم ولو اعتبر الارتباط لا يتجلى
قوله فلو قدر اه بان يكون مستقلا على اصلا **قوله** وبنا نقض اه ان يحصل ان نفس
بين ثبوت نفى النفي المستلزم لثبوت العيان وبين ما اريد نعم العبد صحيح
لانه سبق للرد بعدم العيان **قوله** وهذا هو اد قبل وكان الشيخ مستبعدا لثبوت
بالنفي لانه بنائي عموم النفي الصريح ففيه مزيد تكلف ليس في ثبوت المبتدأ وح لا
يتجمل ما ذكره الله والجواب ان مزيدا في اعتبار الارتباط من مفهوم الجزا
ولا شك انه لا فرق بين المنفي والمثبت انما الاستبعاد اذا كان التقييد بقرينة
خارجية عن مفهوم الجزا **قوله** واما قوله في ولو علم انه فهم خبره لا سمعهم الآية اه

الآية اه اول الآية ان شر الرباب عند الله القسم اليكم الذين لا يعقلون ولو علم الله
اي لو علم الله في الكفرة القسم عن سماع الحق اليكم من نطفة سعادة كتب لهم او انما
بالابان لا سمعهم سماع القسم **قوله** واجب اه في المعنى والجواب بثلاثة اوجه اشان
برجوان منع كونه قياسا وذلك الاختلاف الوسط احدها ان التقدير لا سمعهم
سماعا فافا ولو سمعهم سماعا غير نافع لتولوا والثاني ان يقدر وسمعهم على تقدير
علم عدم الخبر منهم والثالث ان منع استحالته النتيجة بتقدير كونه قياسا متحد الوسط
اذ التقدير ولو علم الله فهم خبرا وقتما تولوا بعد ذلك ولا يخفى ضعف الجواب الاول
لانه لا قرينة على تقدير لولا سمعهم بالسمع البقية النافع ولانه محقق فهم السماع
الغير النافع الا ان يقيد بالسمع بعد نزول هذه الآية وكذا ضعف الثالث
لان علمه في الخبر ولورثة لا يستلزم الزوال بل عدمه واما الجواب الثاني فهو
قوي لان الشرطية الاولى قرينة على تقدير ثبوت السماع وفي الشرطية الثانية بتقدير
علم عدم الخبر منهم وهذا احتيايا في تفسيره حيث قال ولو سمعهم وقد علم
ان لا خبر منهم لتولوا ولم يتفقدوا به وارتدوا بعد التضييق والقبول **قوله** وانما
يتجلى اه اي اللزومية لما يدل عليه قوله وهذا محال لان الحال مستلزام على خبر
للزوال لا توقفا في الوجود **قوله** والمحال جاز ان يستلزم المحال وانما
يتجلى لزومه اذا كان من لزوميتين وليس المراد ان الثاني مطلقا انما يكون من
لزوميتين فان القياس للمركب من الاقنانيين ومن اللزومية والافتقارية فيجوز
للافتقارية تقبيل في شرح المطالع فلا بد مما قيل انه على تقدير كونه الاولى والثانية
لزومية اذا سلم كونه كليهما يجب ان يتجلى لما لا يخفى على من له دراية بصناعة البرهان
فلا يصح قوله انما يتجلى اذا كانا لزوميتين **قوله** رخصي اه اي لا فم استحالته
لكم باللزوم بينا المقدم والثاني وان كان الطرفان محالين فاشبه اي استحالته
على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر في استحالة
في نفسه فلا تدفع بينهما فاش من سوء الفهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وان
لم يوجد عللا فمعلقة على ما هو التحقيق في عدم استمرار العلاقة في استمرار المحال
فان تدفع ما قيل لا كلام في جواز استمرار المحال للمحال لكن لا ريب في استحالة استمراره

الزومية
الافتقارية
اللزومية

الحال لا كلام لما يستحيل تحققة عند تحققة ووهن كذلك قوله وهذا اي المذكور من
السؤال والجواب غلط اما السؤال فلان لو لم يستعمل او اما الجواب فغلط
فكيف يقع ان فيه تسليم كونه قياسا ومنع كونه منجى وكيف يصح اعتقاده وقوع
قياس في كلامه ثم اتممت فيه شرائط الانتاج وان لم مراده قياسية وما حاربا
لك ان دفع كلاً اعراض السيد اما الاول فثلاثة الى اراد بقوله بل اراد كونه قياسا
منجيا منع قياسية فباطل لان الشرائط المذكورة شرائط الانتاج لا شرائط
التفكيكية قياسية فثلاثة لا تنفي القياسية وان اراد منع انتاجه فقيس تسليم كونه
قياسا الا انه غير منجى لا تنفي شرائط الانتاج واما الثاني فثلاثة مبنى على ان
يكون لفظه هذا اشارة الى الجواب وتكون لفظه لو لم يستعمل اعراضا على
التسليم الاول عليه بقوله وسلم وقد عرفت انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب
بما غلطه كون كل منهما على ترتيب الالف قوله ثم ابتداء كلاما اخر اذ يقع انه
كلام منقطع عما قبله والحق منه تقريره في جميع الازمنة حيث ادعى
لزومه لما هو منقطع لا يفيد ثبوته على تقدير الشرط وعدمه فحق الاية انه انفي
الاسماء لا تنفي علم الجبر وانهم ثابتون على تنويع في الشبهة الاولى الزعم يجب
نفي الامر في الثانية اذ عاين فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قيل
ان الاشكال بان بحاله اذ لو كان ثانيا الشرطيان حقيقين لكان مستلزما
علم الله بعد الاسماء ومستلزما الاسماء للثباتين وبل يتم منهما قياسا
انفرا في نتيج الحال قوله يجوز ان يكون اذ يقع ان التولي بمعنى الاعراض عن الشيء
كما هو اصل معناه لا بمعنى مطلق والتكذيب والانتكار غير الخوف في جبره ان يكون
لجميعه المشهور ويكون الحق منه الاخبار بان انتفاء الثاني في الخارج لا في
الاول في كاشرة الاولى ولا ينضم منها القياس اذ ليس الحق منهما بيان
استدلال الاول للثاني في نفس الامر استدلال بل باعتبار رتبة الضرر لتعلم السيرة
بمعنى الاتفاقين المتعديين في الخارج قوله وعدم الانتفاء اذ كالعطف الذي
التفسير كذا قبله لا فائدة ان الاعراض منها عطف لا مسمى قوله لم يتحقق منهم التولي
والاعراض اذ لان الاعراض عن الشيء فرع تحققة قوله ولم يلزم من هذا التحقق

تحقق الانتفاء اذ لان الانتفاء للشيء وعدم الانتفاء له ليس على طرفي التقبض
بل كالتعذر والتخصيص لجواز ارتفاعهما بعد ذلك الشيء قوله لانهم اذ لا يكون
ان يكون ذلك سبب عدم الاعتناء للاسماع وحدها مضاف واسر عظيم قال
الله تعالى فذكر ان افقت الذكرى قوله ليس جزءا فيه وان كان جزءا فلا يكون
تجافا لما هو المشهور ان الامم المتحدة ان تعذر قال قدس سره في بحثه اذ والحق بان
في الاية الاولى كما ذكرهم ونوحيهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولي
سببا لتوليهم بناء على ذلك على دعوى وتفسيرهم الاصلية والاستعداد كانه قبل جميع
اسباب التولي وشرائط تحققت فيهم الاسماع ولو سمعهم لتولوا فان قدس سره في كتابه
دوام التولي اذ يقع بخلاف ما اذا جعل من قبل لم يحق الله لم يعبه فان المدلول
في دوام التولي وهو يفيد كما ذكرهم قال قدس سره فان قلت اعمدا انما يريد لو اريد
لتولوا اعماسمهم اما لو اريد لتولوا عن الحق والكموه فانه متحقق على التقديرين
لانهم هم كيم ثابتون على التكذيب والانتكار واسمهم الحق اولم يسموهم اعماسمهم
عدم الاسماع فقط واما على تقدير الاسماع فلا يلزم بكونه عاين قال الله تعالى وجحدوا
برأوا سميتهم انفسهم قال قدس سره لا يسموهم للعطف بهم او فسر الاسماع بالعطف
وهو ما يقرب العبد الى طاعة الله ويبعد عنه المعصية لانه لا يمكن تفسير الابلال
على الاسماع لحصوله ولا تخليق الاسماع فيهم بالجبر لانه لا يعتبر في الشرع ولا يترتب
عليه الجحود ولا يتوسط اختيارهم لكون الافعال الاختيارية مختصة للعبد عند المعصية
فالمراد خلق سباب الاسماع وهو اللطف قال قدس سره لما يقع فيهم اللطف او ان
ثبت على التكذيب والانتكار كما نوافير اللطف فلا بد ان عدم نفع اللطف
فيهم فرع تحققي اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير اللطف وعدمه
فان قدس سره قلت هذا ايضا محمول على الاستمراره لا ينبغي ان لا حاجة على هذا الوجه
الى الحكم على الاستمرار بل هو محمول على استعمال المشهور يعني انه لو سبق عزاء اذ قد
عز المؤمن لا تنفي اللطف وحق الاية حتى لو تحققت ويمكن حمل على طريق الاستدلال
فانه يتحقق لو علم الله فيهم انتفاء اللطف لا رندا ولا سيرة في صحة واما الجواب
الذي ذكره السيد فكيف لان التكذيب وعدم الانتفاع منه ليس مطلقا بل هو

ان الله لم يزل ينادي
على الخلق بالانقياد لللطيف

مفيد بقوله بعد ذلك فكيف كان حاله وان التقديري بناء على الكذب
والتمثيل بالانكار المعذب خلافا لفظ قال قدس سره واليه اشار اه اي الى كونه مراد
قوله وما قدله في قوله جعلناه الاية في تفسير القاض وقالوا لولا انزل عليه ملك
نزل معه ملك بكننا انه بشر كقوله لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا انزل
ملك اقبح الامور جواب لقوله ثم وبانه لما في هذه المانع ان نزول الملك والملك ان
الملك لو نزل بحيث لو عاينوه لما اقبحوه لما في هذه المانع فان سئل الله جرت بذلك
فمن قبلهم ثم لا يظرون بعد نزول طرفة عين ولما جعلناه معها لجهنم رجلا
وللبسنا عليهم ما يلبسون جواب ثانيا ان جعل اليراء للظلمة وان جعل الرسول
فمنه جواب اقتراح فان فانهم نارة يقولون لولا انزل عليه ملك وقارة يقولون
لو ان ربنا لا انزل ملكا في هذه المانع لو جعلناه قريبا ملكا بما ينزل والرسول ملكا لما
لمشاه رجلا كما مثل جبريل عليه السلام في صورة دحية بن عبد الله فان القوة البشري
لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما رآه الافراد من الانبياء عليهم السلام
بقوتهم القدسية وللبسنا جواب شرط محذوف اي لو جعلناه رجلا للبسنا
اي لخلقنا عليهم ما يحيطون على انفسهم فيقولون ما هذا الا بشر مثلكم
انتهى ولا يخفى عليك بعد التدبر فيما نقلناه ان كلمة لو هي من لجراد الربط و
التعليق ليفيد ابتداء المانع عما اقبحوه ويكون جوابا لما اقبحوه وما قاله الله
من انه لا استمرار الجبر على تقدير اي الشرط وعدمه فلا مدخل في جواب اقتراحهم
وكذلك كونه على اصله اعني امتناع الثاني لا امتناع الاول وبالعكس اذ ليس
المعنى محتملا بيان السببية بين الاتفاقيين المعبرين ولا الاستدلال باتفاقا ليس
على اتفاق كونه رجلا ومنه على اتفاق كونه ملكا فان جواب اقتراحهم يحصل بجراد
ابداء المانع ولا حاجة فيه الى اعتبار امتناع الثاني ليفيد امتناع الاول قوله
فيهم عدم الثبوت اه اي عدم ثبوت الشرط والجزء اما عدم ثبوت الشرط
فقط واما عدم ثبوت الجزء فنذكره معلقا على الشرط الغير ثابت والتعليق لا بد
على عدم ثبوت شيء من امالنا لا يقتضي كونهما على خطر الوجه لا يعطيه بعدم الثبوت
قال قدس سره واليه اشار اه اي كونه مراد قوله ولو كان بالعين اه والتعريب

والصورة والوجهين في وقت قال قدس سره كانه اه اي البار في غيم بظلمته البرق
بغداد بطريق الوصف اي في غيمهم او الضعف البصر باصليين ومالي فيجب
بما ذكر عليه الكلام اي طريقا فاحذت مسلكها وهي لا تسلك ثم اعاد ما ومعنى هذا
الى ان قضيت نركزة معا وولي وسندة مدافعها النجيب فربها صغرية
عزلا ونمت ورغبت عن الضربة ومن حاضرة حولها ثراب لها دعا على الابل ان
لا شرب الماء بعد بلها بدل الماء الشراب ابنين وبتال بيان للضمير في قوله
ولاية بعد اذ اي كنت في ولايتي بعد اذ فاني عطشان الى وطني فصل جلت اليراء
البرق فقرة من مابلدي هي المقرة قوله في الجهد والهلاك اه يقال فلان نفث فلانا
اي طلب ما يؤذي الال هلاك كذا في الكشاف فالهلاك مأخوذة في مفهوم التفت
فلا بد ما بين ان الصواب اولان الفت معناه الفت والشفقة والهلاك وانتم
على ما في القاموس ولا يجوز ارادة معنيين من لفظ واحد قوله لقصده استمرار اه
الاشارة الى استمرار الفعل لان اللفظ يستعمل فيهما معا اذ الجزاء ما في قوله لا يلبس
الماء في المضارع وقتا فوفنا لان المضارع يدل على استمرار الجهد في الجهد واليراء
الاستقبال قوله لانه كان اه وفيه يعكس الامر بانه قصد الاشارة الى ما ارادوا
نوعا لهم عليه استجابه ولا عبرة عن المرافقة بالاطاعة وانما قلنا ان اللفظ ليس
بمستعمل فيه بل هو مستعمل في التركيب بايراد صيغة المستقبل كالنوع يقضي قوله
نقلنا ان اسركت ليجب على مملك بايراد صيغة الماضي لان المعنى من الاية نفى الاطاعة
في الكثير لا في استمرار الاطاعة في الكثير قوله به ليس قوله نعم اه متعلق بقوله كان
ارادتهم فوجه الاستدلال ان المراد من الكثير الحوادث التي يحتاج الى الرأي وهي
كثيرة في نفسها وان كانت قليلة بالنسبة الى الحوادث التي لا تحتاج الى الرأي
فالمنع لو بطيكم في الحوادث التي لا تحتاج الى الرأي ان يعمل على رأيكم وهذا
هو استمرار على ما ياب تصويرون قوله بعد قوله اه وانما قال ذلك ليظهر ان مقتضى
الظن انه مستمر على عدل في المضارع لا فائدة استمرار الجهد في الله مستمر في
وان كانت دالة على الدوام بمفهوم المقام الا ان استمرار الجهد في اليراء قوله يكون
المعنى اه هذا بيان الى اصل المعنى وما يؤيد اليه كذا في المفاتيح كما عرفت من ان المعنى

منه

انتفاء عنكم سبب انتفاء طاعتكم في كثير من الامور وذلك لان الطاعة في كثير من الامور
تستلزم استمرار الاعادة وان اعتبر الاستمرار فمما على الشيء كان ما لم يمتنع انتفاء
استمرار الطاعة ووجه هذا ان كان في كثير من متعلقا بطبيعتكم كان ما لم يمتنع انتفاء
استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بالشيء المستفاد من لو كان ما لم يمتنع انتفاء استمرار
امتناع طاعتكم قال قدس سره فظاهره لان استغناء المعاني من الالفاظ على وجه
ترتيبها قال قدس سره واما موافقة لا يخفى ان موافقة باتم اما بالوجه او بالاعتبار
وهو ايفاء وجه عند من يجوز له لا يثبت عليهم السلام لا امتناع تقريرهم على الخطاب
وعلى كل تقرير لا موافقة لرايهم فالنهي مستلزم على امتناع اطاعتهم ولو اطاعوا في
شيء لو فزعوا في العت والامر بالمساواة لم يوجب قطب قلوبهم **قوله** ولئن في ايضا
وجه اه بناء على ان البليغ ينصير المعاني اصلية او لا في الذهن ثم يغير فيها
الخصر صيغ والمزب فالتفي والاثبات قدس سره في الاعتبار على الاستمرار وعدمه **قوله**
المخاطب او في التحقيق نسبة الرسول عليه السلام وفي التعميم تفصيل لهم لظهور
شفاة حالهم على كل احد **قوله** اردناه قال الزجاني قوله في اذ وفقر على النار
يحمل ثلثة اوجه الاول ان يكونوا قد وفقوا عليه او في خبرها يقع بغير انهم وقفوا
فوق النار على الخطا وعلى هذين الوجهين وقفوا وقفت الدابة والثالث
انهم عرفوا ما قد وقفت على كلام فلان علمت معناه **قوله** وجواب لو لم يردوا
وكذا مفعول نرى اي لو نرى الكفار في وقت وفهمهم ولا يجوز ان يكون اذ منقولا
لانه اخراج لا ذو الروية عن الامام الثالث في اعين الظرفية والادراك البصري من
خبر ضروري **قوله** لم يثبت امر في نفسها تفصيل عبارة عن تصويره قدر المانع على طين
الكشاف رعاية مقتضى الظاهر له وموافقة لقوله في بطيعة في كثير من الامور
لكن **قوله** فلهذا الى اه اي رعاية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله فاستدل
لو قال السيد في شرح المفتاح وهذا مالا مورد انما يقع في الاخرة وفي تفسيره في الكسبة
بقوله يقع وفهمهم على النار وكوثرهم ناكسوا رؤسهم وكوثرهم مودعهم عند
ربهم امور مستقبلة لوجه عدم القيمة لكنها الخفية وقد علمت منزل
الماضي المقطوع به فاستدل فيها لروا في الاختلاف بالماضي كان قبل هذه الاحوال

الاحوال قد تحققت واقفقت وانت ما رأيته ووجه كان المناسب ان يقول
لوراثت لكنه عدل الى صيغة المستقبل شيئا على كنهه اخرى حتى ان اللفظ المستفاد
الصادق عن لا خلاف في اجزاء بمنزلة الماضي المعلوم تحقيق معناه انتهى برؤية
ان هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضي التغيير عنها بصيغة الماضي وادخال اذ عليها
لا يستحال لو كانت انما يترتب على تنزيل الرواية المستقبلية بمنزلة الماضي وانما لان
ان المناسب لكون تلك الامور متحققة ان يقال لوراثت **قوله** فذا انقطع هذا
الامر اه اي رؤيتهم في تلك الاوقات **قوله** وهكذا به يعني ينبغي ان ما هو منزل
منزلة الماضي هو اصل الرواية لتحقيق وقوعه والذي فرض وقوعه وادخل عليه
هو الرواية بالنسبة الى المخاطب لما يدل عليه قوله لكن ما رأيته وفي شرح المفتاح
وانت لوراثتها الرايت العجب فاندفع ما يقال ان الصادق يدل على تحققة
وما فرض الصادق فلا لان المفروض انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل
الرواية فقد كونا على وجه الفرض فدخل لوجوب اصل الرواية المستقبلية بمنزلة
الماضي وكذا انه في ايضا ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة الماضي في التحقيق
ينافي دخول الدخيلة على الامتناع لان الامتناع باعتبار الاسناد الى
المخاطب والتحقيق لاصل الفصل فذكر لو يدل على ان الرواية بمثابة من الظاهرة
بمنتهى معارضة المخاطب **قوله** في احد قول البصريين اه وهو لزوم وقوع المانع
بعد رب ذون القول الاخر لهم وهو جواز وقوع الحال والاعتقاد بعدها
بدل على ذلك تعريف على ما تقدم بقوله بما يود الذين اه **قوله** الفصل المنع
به محذوف اه لان لا يجوز نقله بيود ولا بد له من فعل يتعلق به على ما ذهب
الى الجمهور من كونه حرف جر واما على مذهب الاخفش واختاره الشيخ الرضوي من كونه
مبتدأ لاجزله والمفعول فل او كثر والذين كفو او لا حاجة اليه **قوله** من التقصير
اه لان المعنى على تقليد ود واهم لا على تقليد شيء بيود واه الا ان يردب شيء
بيود واه من حيث انهم بيود واه **قوله** او من النظم اه اي قطع قوله في لو كانا
عما قبل **قوله** رب هذا التقليد نسبة اه في قوله لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه
حتى يقول في كان من المسلمين فيدخل الجنة فيمنون السلام **قوله** لتقليد النسبة

اي نقيل النسبة الى اصل زمان ذهاب عقلم من الدهشة **قوله** مسافة للكثرة
اي مسافة بالنسبة الى اصل الوضع وان شاع استعماله الكثير حتى النحوي
بالحقيقة **قوله** ففقت من التظليل فان التظليل في الماضي يلزمه التحقق في
على انه لو اده متعلق بمحذوف اي بناء على ان لو التفتي والجلد في موضع الحال اي قا
فانين لو كانوا مسلمين ويجوز ان يكون الشرط والجواب محذوف اي لو كانوا
مسلمين لجزاء العذاب **قوله** بعد فعل يفهم منه ادخ المنع والكسر وقيل
المصدرية بعد وة ويلو و قد تقع بدونها **قوله** او لا يحضر الصورة اه واه
ان استحضار الصورة بغير حكاية الحال فانه احضار الصورة في غير قصد الى الحكاية
والنقل فلا ياتي هذا ما في الرفع في بحث اذا واذا فانه لم يثبت حكاية الحال
المستقبلة كما ثبت حكاية الحال الماضية **قوله** ولا تكذب اه قرأ بالرفع اي تخن
لا تكذب وبالنصب اي وان لا تكذب **قوله** متفاديين اه تلك المفايا اي
يقول الذين يستضعفون الذين يتكبروا لو لا انهم لكنا مؤمنين الآية **قوله** كقول
نحو ولو انهم امنوا الآية في تفسير القاض مشوية في عند الله جواب لو واه
لا يشبه مشوية في عند الله خبر لهم في شروا به انفسهم فحذف الفعل وركب
البيان بجملة اسمية **قوله** لنزل على نيات المتبرية اه والجزم بجي منها وحذف المنفصل
عليه اجلالا للمفضل ان ينسب اليه انتهى وفيه بقوله واصلا السكاكين لفظ
وهو ان جواب لو انما يكون فعلية ما صرية ومعنى ومعدان خبرية المتبرية
ثابتة لا تعلق لها بايمانهم وعدمه ولا جل هذين الاشكالين قال بعض النحاة
ان اللام جواب قسم محذوف والتقدير ولو انهم امنوا وانهم الكان خبرا
لهم والله مشوية في عند الله خبر واللام وصاحب الكتاب اختار انه لجزء التفرقة
البيان مع قوله المحذوف الماضية في جواب لو انهم من ان يكون حقيقة او لا وبلا
ومع قوله وركب الباقي بجملة اسمية ان النصب لما كان والاعلى الفصل والفصل
على الحديث عدل عنه الى الرفع وركب جملة تعدل على ثبوت المتبرية فان القول
لدلالة على انما يفيد حدث مدلوله على الحدث وحدث النسبة ايضا لتكثرة
لنا منهما فاذا عدل الى الاسم نقضا لغير الحدث لينتقل بمجوعة المقام الى

الى النبات والادام كان مدلول الجمل الاسمية نبات المتبرية ونبات نسبة الخبرية اليها
الا انه لما كان المقصود ههنا نبات المتبرية وادام يحتمل الهم على صفة من المتبرية
الدائمة ومن غيرهما من عداهم في الامكان الكافي ولم ينحصر الى انبات نسبة الخبرية
اليها فانه قد ما قيل انه لا يدل على نبات المتبرية بل على نبات الخبرية لانه وامان
تكره اه اي ايراد المسند تكرر وهذا في مقام يصح للمحكم ايراد تكرر ومعرفة ولا
ذلك الا بالتعريف باللام او الاضافة وحقق كيان الجنس والعهد والتعريف
الجنسي وعدم المقابيل التعريف العهدي واللازمة قد نقض المحقق بالتكرير يكون لا
رادة عدم المحرر المستفاد بالتعريف العهدي والمادة اراة عدمه فقط فان الاما
قد يكون دليل النقيض فلا يرد ان ثبوت البطل الحامي وواله كن البعد اراة عدمه
محقق مع تعريف المسند فان المراد في المثالين شئ زائد على اراة عدمه وهو
الاتحاد والاشتهار ولان محققه او اراة المسند معناه او هم اراة او علما او
موسدا مع عدم التكبر على الاطراء والانعكاس بغير لانهم وانما لم يقل مع عدم
ارادة لان عدم الارادة ليس مقفيا شئ فان غير البليغ يورد التبرية لادان
المنع مع عدم اراة شئ منها **قوله** ويدخل فيه اى في قوله واما تكبره فلا راد
الحكاية المتكررة حيث انه منكر لان الحكاية نقل كلام الغير مع استيفاء ضرورة
ولا شك ان استيفاء البليغ الصورة السابقة عن التكبر مع علمه بحجة التبرية
انما هو الاستيفاء مع الذي قصد المحكم من التكبر من اراة عدم المحرر والعهد او
التحقيق او التحقيق او غيره ذلك وفيه تعريف لصاحب المفتاح حيث جعل قصد حكاية
المتكررة مقفيا برأيه بان مقفيا حكاية كل شئ مقفيا ذلك الشئ وليس الحكاية
امر مقفيا البليغ بانه انما يقصد الاستيفاء ذلك المقفص فالمراد بقوله فلا راد
عدم المحرر والعهد والتعريف اعم من ان يكون ابتداء حكاية لو كان حكاية مقفية
بأسر لوجب ذكر ما سائر الاحوال فانه في اعتراض السيد بان كل واحد من القصة
مستقل باقتضا التكبر فلا وجه لادخال احدهما في الاخر قال قدس سره ومنهم من
ذهب اه هذه العبارة الى مذهب سيرة زائدة لانه في هذا كما لا يخفى قال قدس سره
وبالجملة ليست المسند اه لا يخفى ان ما نقله عن الرضا من ان الكلام بالاولوية يدل على

جواز كون كم مبتدا وما بعده جزؤه فاعلم الجواز متفق عليه انما الخلاف في الوقوع
 قال قد ذكره وانت تعلم انه في شرفه للمضارع ان السكاكي ان يجعل قوله في ان اول
 بيت وضع للناس للذي بينك وقرئك مرتين برجل افضل منه ابوه على القلب **قوله**
 مستدام الحكم اه بنحوه ان يستلزم ان يكون الاصل في المحكوم به التعريف لان
 الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومنشأه علم عدم الفرق بين التعريف والعلم
قوله ان العلم بحكم من احكام شيء اه من حيث انه حكم له او حاله احواله **قوله** وهذا هو
 اه خلاصته انه ان اراد الشيعي من حيث المفهوم فلاحم وجوده في الاسم الذي يخبره
 الرصيف وان اراد الشيعي من حيث الوجود فلاحم استفاضة في الفعل وما يندرج
 دونه من ان الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة فلا يشترط
 فيها لانه فرع ملاحظة الوحدة السابقة بخلاف التكرار فانما تدل على الوحدة الثانية
 تناسب الاول لتقييد التكرار مطلقا عن الوحدة والتكرار بل عن جميع القيود ونسب
 الثاني التحقيق الدال على نقص الشيء المفهوم من دلالة على الوحدة المبرتبة فلا
 يدنو اعتراضي له لان الشيعي ليس لازما للوحدة التي في التكرار في الذهني بل
 في الخارج وكذلك مفهوم الفعل فان قيل لان الفعل يستلزم اولاً واولاً النسبة
 الى الفاعل جزء من مفهومه والنسبة لا المخرج خارجة عنه قال السيد ثانياً لان المسند
 هو المفيد والالكان الحقيقي بالاضافة او الرصف بيان تقييد قد ذكره وهذا
 التقيد ولا يلزم وجود التميز في جميع افراد الاسم **قوله** يجب الذات اه اي
 الذات التي يصدق عليه واحد في الوجود الخارجي اي الاصل مع تغيرها يجب
 المفهوم في الوجود الذي هو اي الظلي كما ان في محله حال كون اه يشير الى ان الجار
 والمجرور وقع حالاً عن عمر المطلق لكنه مفعول به بمعنى المماثلة المفهومة من لفظ
 نحو والحاجة الى ما قيل اه حاله المعطوف على المضاف اليه خبر المبتدا في نحو حال
 من المبتدا وعن المعطوف على خبر المبتدا ونوع في عبارة المضافين نص عليه في شرح
 الكافي في سيرة الامم ان على ان يشاهد ان لا توافق دعواه في التقييد ليس التقييد
 احسن انما قال قد ذكره مناف لانه الاطلاق او عدم المناقاة بين عبارة ايضاً
 فلا لانه قال قد ذكره مناف مع حكاه على امارة بغير هذا انه قد يكون في معنى



لشئ صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالماً بانفساد واحد مما دون
 الاخرى فاذا اردت ان تجزئه انه متصرف بالآخرى فقد ادى اللفظ الدال على الاول
 وتجعله مبتداً وقد ادى اللفظ الدال على الثانية وتجعله جزاء فيفيد ان ما كان بجزء
 على اضافة الثانية كما هو السامع انه يسمى زيدا الى اخر ما نقله السيد فاذا
 كان هذا تقييداً لما قبله كان ذلك الاطلاق مفسراً لهذا التقييد فلا منافاً ولذا
 انفسرنا على ايراد عبارة النجاشي عما يشعر به عبارة الايضاح وانما قال ياتي
 لانه يمكن ذلك التفسير قال في بحره وحكمه بانه بمنع او مراد المصنف من قوله على انه لا بد
 الى طب اصلاً من لا يوفق الى طب بالرصف الذي جعله عنواناً اصلاً لا بخصوصه ولا
 بوجه ما لا شك ان عدم معرفة الخاطب للمحكم عليه بالعنوان الذي جعل مراداً
 لا حصاره بوجوب امتناع الحكم عليه فلفظه ران دفاع هذا البحث لم يتعرض اليه
 قال قد ذكره في المعناه لان اللفظ فانه يجري عليه احكام المعرفة كما في المؤدى لاني
 مدلول اللفظ فانه مدلول الجنس المعروف باعتبار مطابقة لفرد لا بغيره بخلاف
 الفكرة فان مدلولها فرد لا بغيره قال قد ذكره فلا منافاً بين ان يكون اه لان معرفته
 باعتبار مفهوم الجنس المتعارف وعدم معرفته باعتبار مطابقة فرد ما في الخارج قال
 قد ذكره لان المسند في الحقيقة اذ يعني ان المسند على تقدير عدم معرفته بان لم
 اخاف في الخارج مفهوم اخوك انما ذاتاً موصوفة باخوة الخاطب دون الذات الموصوفة
 في الخارج وذلك المفهوم معلوم له بقا عدة الله فيكون التعريف الاضافي متحققاً
 فيه وهو الاشارة الامر معروف عند الخاطب وان لم يعرف ان معناه ذاتاً موصوفة
 بذلك المفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظن اللفظي كون المسند ملك
 الذات الموصوفة في الخارج بناء على الشايع استعماله فيما اذ عرف الخاطب ان له
 اخاف في الخارج قال قد ذكره واما ذلك اخوك زيدا فيجوز ان يكون مستأنفاً وان
 يكون معطوفاً على مفرد مفهوم من السامع اي هذا يعني جواز ارادة المعنيين
 انما هي زيدا اخوك واما اخوك زيدا فلا يراد به المعنى الاول اذ لا فائدة في حمل
 المعنيين على المبرهم لان كون المعنيين وصفاً له ولا كونه متجداً به بل تعيين ارادة
 المعنى الثاني فلا بد منه من معرفة الخاطب بان له اخاف في الخارج فنكون الاضافة اشارة

لا بد من ان يكون
 فيكون اطلاقاً ايضاً
 لا بد من ان يكون
 فيكون اطلاقاً ايضاً

ان يعتبر في جانب الموضوع الافراد والمجمل المفهوم **قوله** على طريق ان الرجل ابيض
على طريقة واحدة في الجمل على الاستزاف وافادة القصر وان كان الاستزاف في الاول
جميع الكل الافرادى وفي الثاني بمعنى المجموع في الرضى من الجوامد الواقعة صفه قياسا
لفظ كل ما يوصف بالجنس مضافا الى مثل منزهة نحو انت الرجل كل الرجل والورث
بهذا اللفظ لا ناكيد للفظ فلا يقال انت زيد كل الرجل اذ ليس زيد من الرجل
حتى يتركه بكل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خصال الجنس ما تفرق في جميع
الرجال وبما ذكرنا فلفظ ما قيل ان كل الرجل معناه كل رجل فانه قد يحكى المضاف
الى الموصوف لا حاطة الافراد كما في قوله في كل الطعام كان حلالا لبي اسرئيل وذكروا
عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق الممتد اذ لا معنى لتوصيف الرجل بكل رجل
سواء اراد منه الجنس او كل فرد على انه باثني قوله في شرحه للفتاح على طريقة تعميم
كل القدم بام خاله **قوله** الاجت بصديق على زيد وعمراه لفظ الازيد وعمرو
اذ لا صدق له ما في شئ قلنا قد ذكره وان كان موضوعا للماهية بقيد واحد مطلق
او لا يخفى ان مفهوم فرد هو الماهية مع واحد من الخصائص على سبيل البدل وهو
حصة من الجنس واتحادا لا يفتقر اتحاد الماهية مطلقا بخلاف الموصوف بلام الجنس
فان مفهوم الماهية بلا شرط فاذ اتحد مع شئ يجب ان لا يوجد في غيره والى ان
الماهية متحدة به بل حصة فليس قول الجيب بانه لا يلزم من اتحاد فرد في افراد
يزيده من باب تشبيه المعارض بالمعروض كيف وانه فائدة الجواب ان المجمل
مفهوم فرد خلاصة جوامه ان بلام الجنس بدل على الماهية بلا شرط واتحاده شئ
يستلزم انحصاره فيه والمنكر بدل على حصة منها واتحاده لا يقتضي المحر وبما ذكرنا
انه في الوجه الاول وكذا الثاني لان صدق فرد من الازيد على زيد الجنس المستلزم
صدق حصة منه لا صدق ماهية وكذا الثالث لان الجيب فان باقتضا صدق
الماهية بلا شرط الاتحاد لا الصدق مطلقا وكذا الحال لانه لم يقل بان الاتحاد في
الوجود الخارجي يستلزم اتحاد المفهومين او سواهما بل قال بان اتحاد الطبيعة
من حيث شئ يستلزم حصة فيه وايضا هذا في ذلك ولعل وجه النظر الذي استأ
اليه ان ما ذكره الجيب لا يخلو من المصادق لانها لا اتفاق موضوعه للماهية

ان كل واحد من الجبر

لما حجة من حيث هي لا افراد على ما صرح به في شرحه للفتاح في بحث تعريف
الجنس فليزم ان لا يكون فرق بين الموصوف والمنكر من في افادة القصر والجواب ان
افادة القصر في القصر لبيان الاستعمال وما ذكرنا به مناسبة معونة بينهما كارتكاز
الربية وبهذا الجواب بسقط وجه النظراى وجه نظر السيد في ذكره نفقة صفه
الصناعة فصرح انه كون معنى للحد اتحاد التعابير من ههنا في الخارج ليس له اخفاء
بصفة دون اخرى فانه متفق عليه ولذا قال الله لظهور ما متناع حمل او بسقط
الظهور قال قدس سره والى يخفى ان لا ادرك ما وجه هذا الاتحاد ولزوم صياغ التوضيح
للجنس منوع لانه يفيد الاشارة الى القصور الذي هو في تمامه بغيره لوضاع ههنا ايضا
في كل حرف بلام الجنس لافادة النكرة ما افادة وقد ظاهر لا يجدي نقضا على ان ما
ذكره لا يجدي فيما اذا كان الموصوف المذكور مبتدأ فان معنى الاتحاد بمفهوم الجنس
انما يوجد في الاستعمال في الجبر الموصوف باللام مع بغير ما ذكره فان قدس سره يعني ان لا يجي
فقرانه لا يخفى الخ لا يكون ما ذكره فاجبها الكلام القوم فانهم صرحوا بان افادة
التعريف قدس سره احتمال ان يكون المبتدأ او لا نشأ بهما الا حقا ليس فليكن الكلام
مفيد الكلام القصرين وقوله فيما اذا اتحد احد ههنا اخر الا ان اراد عدم التمييز
من حيث المفهوم او من حيث الدلالة فظاهر البطلان لان المفهومين متمايزان
والدال عليهما التعريفان وان اراد عدم تميز احد ههنا اخر الا ان اراد ان مراد الحكم
احد ههنا او راد المبتدأ والجبر كليهما موافا باللام فنقول انه منقوض الى الفرائض
كسائر المجمل فلا حاجة لهذه الاستفسار قال قدس سره فله المبتدأ على الجبر وظاهره
يخفى انه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الجبر كقولنا الناس العالم واما اذا
كان الجبر اعم من المبتدأ كما في قولنا العالم الناس فلا اذ لا حاجة لقصر الخاص
على العام فلا وجه لجمله مقابلا لفرد وقيل انه والسواب ان يقال انه اذا كان
اعم فهو المقصود واما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وبفرض الفرائض
وان لم يوجد فرقة فلا يظهر فله المبتدأ على الجبر قال قدس سره ان المعنى كل فرد على
الله لا يخفى على المصنف ان من يقول الكل على الله لا يقصد العموم اذ لو كان
والاحاطة بل يقصد ان حقيقة الكل ومفهومه على الله مع قطع النظر عن

ع

ي

وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره بلالة اللام على الاختصاص في
المعنى للام الجارية احدية وعشرون معنى احدها الاستحقاق وهي الرافعة بين معنى وذا
كذلك الحمد لله والمنة لله ونحوه بل للمطففين والمكذوبين والذين هم في الدنيا ضالين ومنه
والمكافئين النار اي عذابها والثاني في الاختصاص نحو الجنة للمنفقين وهذه المصير
للمسجد والسرور للذابة اه فلم يجعل اللام في الحمد لله للاختصاص بمعنى القصر بل لا
استحقاق وهو الاظهر حيث يفيد قصر استحقاق الحمد على الله تعالى وانه لا يستحق في غيره
قال قدس سره ونحن بما قرأناه لك اه قد عرفت حال ما قرره الله **قوله** ليس معناه
الفرق بين المعنيين ان المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل كل ما سواه من منزلة
العدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة متعلقة بما سواه من منزلة العدم
ولا شك ان ليس بمقصور بهذا الكلام بيان كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود
قصر محبة عليه وانه ليس بغيره فبمعنى منها ووقته هذا المعنى ليس لان صفة القصر
الجنس الخاص لما هو السيد لان المتعارف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في
غير المقصود عليه اما انه لا يوجد جزء منه في غيره لانه ذكر المحبة مطلقا واردة
محتاجة نفس حافظة له فبمعنى **قوله** زيد المطلق اه في ارادة العهد الاله في انت الجلب
نوعى ولذا قيل كان اللام للجنس وفي زيد المطلق شخصي **قوله** وهذا اسقط اه
لكن كل واحد من القصرين مخالفا للآخر من الكلام **قوله** ان ثبت اه العبودية اه
فيه اشارة الى طريق استفاضة هذا المعنى وهو ان يفترق سائر الجبر الى المبدأ قيل
تفريقه باللام فيكون اشارة الى حضور الجبر المبدأ في الذهن **قوله** لان القصر
وعدمه اه فيه تشبيه على انه في لا يقال بما لا يعقل فيه العدم عدم المقصر ايضا
لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة **قوله** مما يعقل فيه العدم او بان يكون العدم
عند نفسه مفهوما مما يجوز فيه صدق على مقدر لان القصر عبارة عن تخفيف الامر
والتخصيص في العدم في نفسه ولولا ذلك لما اعتقد الخاطي الشك في ادا القلب
والفرد وليس مراده ان لا بد ان يعتقد الخاطي العدم والله كنه حتى يرد ما ورد
السيد من انه لا يوجد في قصر القلب والتعجب في **قوله** وقيل لاسم اه فان اللام
الرازكي والجزء عطف على محطته ما فهم من قوله فلان اذ السامع كما على امر

عن

على امر معلوم او فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحد طرق التعريف سواء كان اسما
او صفة بطرح ان يكون محكوما عليه بامر اخر مهمهم اسما كان او صفة فكان
قيل هذا الى صحة كون الاسم والصفة الموقوف محكوما عليه عند الجبر هو وقيل الاسم
متعين للابناء والمراد بالصفة صفة ما دل على ذات مهمته باعتبار معنى قائم به
فقابل له الاسم ما دل على الذات فخطا او المعنى فقط والذات المعينة باعتبار
المعنى كاسم الزمان والمكان دلالة على امر شئى وهو المعنى القائم بالذات **قوله**
لكونه منطوقا به او لانه قد يجب تأخير **قوله** ومثله المعنى اه اي في الجملة
الجبرية كما سيجي **قوله** ورد بان المعنى اه يعني ان تعين الاسم لا ابتداء والصفة
للجبر انما ثبت بالذات لانه كذا دلالة الاسم على الذات او الصفة على الامر
الشئى وهو مهم لان المعنى الشخصى الذى له هذه الصفة صاحب هذا الاسم
فما قيل ان الشارع على تقدير المعنى لفظي وهم **قوله** وجوابه اه يعني ان الاحتياج الى
التأويل المذكور ناشى من خصوص المثال المذكور لا من كون الجبر جامدا لان المقصود
الحكم على الذات المعينة المعلوم بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملحظة باعتبار فعل
بجهد انصاف الذات به كما يلزم من الشئ على نفسه **قوله** لان الجبر في الحقيقة اه
لكونه متصلا بالوجود الذى هو طرف الميل والحكم بالاخذ انما يصح من جانب ما هو
موجود بالشيء بما هو موجود بالاصالة وان كان الاخذ من الجانبين **قوله** لان الجبر
هذا الوجه لاجل الاباري والثاني للسكاكي والثبت عنده اعلم من الوجود والمعنى
ان مفاد الكلام الالجابي المركب من المبدأ والجبر فقر الجبر وحصوله لتبدأ سوا
الطراف من الموجودات والعدد والممكن او الاول موجود او الثاني معد وما تجل
المعنى فانه لا يتصف عند شئى وانما حصل البيان بالحكم الالجابي لان السبب الالجابي
فان يصح كونه جبراً الالجابي لم يصح في السبب ايضا وطريق الاستدلال ان الجبر ثابت
للمبدأ اي مدلوله ولا شئ في نفس الامر من الاشياء ثابت لغيره فلا يكون الجبر اشياء
اما الصورى فخطا لان مدلول الكلام المركب من المبدأ والجبر ذلك واما المبرى
فلان الاشياء اي مدلوله ليس بثابت اي متقرر في نفسه اي مع قطع النظر
عن المتكلم لانه معاني عارضة للمتكلم وكل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون متقرا

في غيره فان النفي العرف لا يمكن ان ينافي شئ به فان قلت لا تعرف نفس الحكم فليكن
الاجابة قلت الكلام فان المعنى لا يشأ لا يمكن الاجابة لانه بعد ثبوته و
حصوله لا يمكن الاجابة فلا يقال زيد طالب للضرب وبما حذرنا فليزاد فاع ما قيل
ان اريد بالثبوت في قوله الجز يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ قيامه به بتقصي الامر
الاعتبارية وان اريد ان يكون محمولا عليه موافقة بتقصي الجمل الواقعة
اجابة لانه اريد به الحصول والانتفاء سواء كان حقيقيا او افتراضيا وما قيل
لا نعم ان الاستثنا لا يثبت له في نفسه فان الطلب الذي مدلوله ضرب ثابت
فانتم بنفس الحكم وبغير الثابت انما هو متعلقه لان المراد بالثبوت في نفسه
تفرده مع قطع النظر عن الحكم وكذا ما قيل لا نعم ان ما ثبت له في نفسه لا يكون
فانما لغيره كما تقرر ان ثبوت شئ لشي انما هو فرع ثبوت المبتدأ لا ثبوت المبتدأ
تحريرا عما لان ذلك انما هو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى القوة
ضرورة ان المعنى لا يثبت له شئ وكذا ما قيل انه منقوض بالاجابة الجارية
المستحبة فانما يثبت ثبوتها في نفسها مع ثبوتها لغيرها لا في صورة اليجاب
ولست بثابته حقيقة ضرورة ان النفي العرف لا ينصف شئ نعم مرد عليه
ما ذكره الش من ان ثبوته وحصوله للمبتدأ انما في الخبر الذي هو جزء القضية
دون مطلق الجز بل للارتم فيه ان يكون مستندا والسند اعم من الثبوت فانه مخفي
في قولك ضرب زيد انه غير حصول طلب الضرب للمخيط وانصافه في ذلك في زيد
ضرب لا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرار افعال الضرب
على زيد بخلاف الاول كما ذكره السالك ان قولك زيد عرفت او عرفت بالرفع
يفيد تحقيق الما عرفت زيد فان قدس سره على معنى انه يجب اه اى لم يرد به وقوع
النسبة حتى مرد ما ذكره الش من ان هذا الرجوع مختص بالقضية الموجبة بل اريد
به النسبة الحكمية اى يجب ان يكون الجز مرتبطا بالمبتدأ بان ينصرف حصوله سرا
كانت مرفوعة بالا يكون الحكم بالسبب او مرفوعة بان يكون الحكم باليجاب
او شكلا كما في بان لا يحكم شئ من غير شئ جميع صور الاجابة وهذا قد عرفت
فيما حذرناه انه يمكن ان يرد في الواقع كما هو المتبادر بان على ان مفاد الحكم المركب

المركب من المبتدأ والجز ذلك قال قدس سره مما لا ينبغي ان ينزع فيها وقد عرفت مما حذرنا
انه يمكن النزاع فيه فان الواجب في الجز الاستناد اما كونه على وجه الثبوت والانتفاء
فكلما سوا فسر الثبوت بالوقوع او بالنسبة الحكمية فانه بكل المعنيين انما يجب في العرف
في القضية الموجبة قال قدس سره ليست اليه اه فيه انه ان اراد ان يكون مدلوله العرف
حالة من احواله فيجب ثبوته بالجز الجز الواقعة جزئا فجزئا كما هو في قام ابو له لان الله
القيام قيام الاب ليس حاله من احواله زيد وقد اعترف به السيد في تعريف الدلالة
وان اراد انهم من مدلوله الترخيم والنفي فلا شك ان قولنا زيد ضرب زيد على كون
زيد بحيث يتعلل به طلب الضرب لما ان زيد قام ابو له بدل على ان تختار ان لما
سببي في تعريف الدلالة ان فهم وان كان صفة المعنى انما ان فهم المعنى من اللفظ
صفة اللفظ في زيد ضرب وان كان طلب الضرب صفة للكلمة لكن طلب ضرب
زيد صفة لزيد وحال من احواله قال قدس سره وبهذا قد عرفت ان لا فرق بينهما
الا باعتبار دلالة الثاني على التحقيق دون الاول ولو سلم ان الثاني يفيد مستندا
حال من احواله قال الحال اعم من ان يكون صريحا او ضمنا قال قدس سره ولذلك صرحوا
اه هذا التصريح انما هو في الجملة الجزية الواقعة جزئا والى معرفت بانه لا بد من الثبوت
فيما انما النزاع فيما اذا كان الجملة الاستثانية جزئا فلا بد من جسطا وفيه افظ ضرب
اولا يخفى ان استحفاظ قوله ضرب لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب
ضرب وح ظهوره كانه تقدير مسخى لان يقال فيه ضرب لان مقصود القائل من قوله
زيد ضرب تحقيق طلب ضرب زيد لا فاده كونه مسخفا للقول المذكور فان قدس سره
بعض النقاد اراد به الشرح الرضي قال قدس سره واشار به الى ما نقلت من ان وقوع
الاستثانية جزئا كبرى كلامهم والتقدير نفس قال قدس سره وقد عرفت ما فيه
من انه ليس نفسا محضا ولا بد من التقدير ليكون الجز حاله من احواله المبتدأ قبل
قدس سره انما مانع محض صاه وهو كونه معروفا او مختصا للمبتدأ قال قدس سره
فما يجب التأويل به يقع انه اوجب التأويل فيها مانع غير ما ذكره في الصفة
والسنة فليكن في الجز ايضا مانع اخر اوجب التأويل كوجوب كونه حاله من احواله
المبتدأ **قوله** ليس بثبت للمبتدأ وهذا الكلام يدل على انه حمل الثبوت بغيره قوله

يجب ان يكون ثابتا على الثبوت الذي يذمه الابقاع اعني الوقوع اذ الثبوت الذي
يعبر به المبدأ والجذر اعني النسبة المحكية حاصلة ابن زيد والى لك ومتى القائل
وان لم يكن موقفا **قوله** انتم لا مرجع اليكم في الكفر يقال لمن يدعوا له حسابك
اي اثبت رجبا من اهل ولا ضيفا ورجب بلدك ثم ادخل عليه لاني الدعاء السراء
انتم مني والجملة الدعائية جبر لانتم **قوله** زيد كانه الاسماء اذا اريد ابتداء
النسبة او الشك فيكون الخبر جملة انشائية بخلاف ما اذا قصد النسبة فان
خبرية **قوله** وثم الرجل زيدا فان جملة انشائية للمدح العزم وفي خبر الزيد **قوله**
ان تقدير القول في جميع ذلك نصفه شفع لفظ الجميع بان الفاعل بعد صحة
وقوع الانشائية جبر تقدير القول في خبر ابن زيد على ما صرح به في شرح المفاتيح
قال بل بآياه المعنى في كثير من المراتب سيما في باب البدء والدم فحين جعل المحقق
مبتدأ ونش الدعاء كقولنا نحن بذا انتم لا مرجع اليكم وفي مثل ابن زيد ومتى القائل
وكيف الحال وقال السيد في شرحه واما مثل ابن زيد ومتى القائل فليس مما نحن
بصدولان الاستفهام مهيأ واضر في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر
المقدر لا على الخبر وحده انتهى وقصر الخاتمة بقوله فالمعنى السيد ازيد حصل في
الدارام في السوق الا ترى انه قد اذ قد راسم الفاعل كان الاستفهام داخل
في المبتدأ حقيقة وقولنا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ
اعني زيدا طي في قوله زيد ابن عمرو فيه بحث اما اول فلان هذه الكلمة مرفوعة
لطلب التصريح اي المتصور ومفاد على ما حققه السيد ان الحاصل بعد التمرال
نبيين السند واذا كان كذلك كان الاستفهام مستقفا ما عرفت فبين المبتدأ والنقد
زيد حصل في السرق او في الدار لان نسبة الموصول الى زيد واما ثانيا فلان لا
نم انه لو لا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ لانه ليس
المراد بالمغيرة في قوله مغير الكلام يجب تصديره مغير للنسبة بل ما يحدث في
الكلام معني زائد على اصله طي في الخبر **قوله** ولا لام الابتداء لاولي يحدث كونه سرا
وان في ثانياه وليس مغيرين للنسبة **قوله** فلي هذا بخلاف التقدير الاول لانه
اذا كان مستندا الى خبر المبتدأ لا يصح لان يستند الى المبتدأ ولا يكسب الحكم

الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره فاقبل ان يخص
الضمير بالسند المبتدأ يخص بلا قرينة والظهور وان الظاهر حوله في التقوى لانه
في فصل اعتبار التقديم والناج مع الفعل ونظير قوله انا عرفت في اعتبار التقديم و
زيد عرفت او عرفت بالرفع بقيد تحقيق انك عرفت والنسب بقيد انك حضرت زيد
بالرفع فان قوله بالرفع بقيد تحقيق انك عرفت يدل على انه بقيد التقوى ليس بشي لان
القرينة كذا على علم وكونه نظرا لانا عرفت في افادة التحقير لا يدل على انه مثله فان
التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس داخل في التفسير الذي ذكره
السكاكي للسند السببي ثامنه ضابطة الافراد لانه داخل في التقوى على ما هو في
فاورد عليه الاشكال لان احد معي انه انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان كونه جملة
ناشئة من قصد التقوى وليس كذلك لانه لو لم يقصد التقوى وجب كونه جملة لا
سند الفعل فيه الى غير المبتدأ او ثانياه اذ كان زيد ضربته داخل في التقوى كان
زيد ابوه منطلق ايضا داخل فيه مع انه غير سببي على نفسه فلا يصح المقابلة بينهما
على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله او كونه سببيا من الخبر والى ما قال ينبغي
ليكون ضابطة الافراد والجملة مطروحة منعكته **قوله** سبقت الاشارة اه حيث نشر
السند السببي في ضابطة الافراد وكلمة علققت على المبتدأ بها ثامنه وصرح بدخول زيد
ضربته فيه **قوله** معني عن العوامل اه في الحال او في الاسل فيدخل فيه ما دخل المراجع
خبر ان زيد قائم وزيد قائم **قوله** فهذا اه اي القول بزيد كالتوسط للسند واليه
قوله فاذا قلت قام او يحتمل ضمير زيد دخل السند ودخول الما فوس لان امراد قائم
محملا للضمير حقيقة ان ذكره كان فوطنة ومقدمة اذ لو كان المقصود جبر والى
بقام زيد كفي قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر محملا للضمير خبر زيد است فان دل
ذكر زيد او لا كان الحكم عليه اذ لا يطبق له سواء وبطل كون ذكره فوطنة ومقدمة
فان دفع اعتراض السيد وما قيل في جوابه ان نورية المبتدأ عن العوامل ليس الذي الخبر
الفعلي فان النورية تفتي تحقيق العامل ولم يتحقق في زيد است وزيد قائم ما
يصلح للمحل زيد حتى يكون في تقديمه عليه نورية له عن العوامل بخلاف زيد قائم
تقديم زيد عليه نورية عن العوامل وفيه بحث لان النورية انما تعلّم بعد ذكر الخبر

انما هو المبتدأ داخل في التفسير

بأنه يصح علمه فيما تقدم تقديمه يكون قوية أو لا يصح فلا يكون قوية وهذا مناف
 لقوله فإذا قلت زيد كثر أو لانه بدل على أن ذكر المبتدأ فقط لعدمه ونقول ليس
 الإعلام بالشئ يثبت كلاً إعلام به بعد التبيين عليه والتقدم **قوله** يجب أنه لم يوض
 ذكر الشئ في شرحه للمفتاح وفقاً على ضابطه كونه جملة أربع صور أحدهما خبر عن
 والثانية صور التحصيل والثالثة جملة كمية وقعت جبراً وليست فيها فعل
 مشتق كزيد احزنك وعمد غلامك فإنه ليس مفيداً للتقوى ولا سبباً عند السكاكي
 لما عرفت من نظيره والرابعة زبدية والمفعول لا لم يفسر سبباً أمكن أو حال الثالثة
 والرابعة في السبب بالانفصال التفسير الذي ذكره الشئ فيما سبق والفرقة الأولى كونه
 مشهوراً واحداً معاً كانه مذكور في الصورة الثانية فأورد القضي بها فيها وجب
 عنه وهذا الجواب لا يتم من قبل السكاكي لأنه قال وأما الحالة المقتضية لكونه جملة
 فهي إذا اراد تقوى الحكم أن لا يراد التقوى في صورة التحصيل **قوله** هو داخل في الشر
 اه لان معنى قوله فالتقوى فلا تشمل على التقوى والإمام للسببية لا للفرض بل
 ان المفعول كونه جملة لا يراد والاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح على نفقة الحكم
 بنفس التركيب لا بتكرار المسند ولا بالموكدة أي حاصل في جميع صور التحصيل ضرورة تكرر
 الاستدلال فيها وما قاله المسند سابقاً من أن يأتى رجل للتحصيل فقط معناه أنه يستعمل
 للتحصيل ولا يستعمل للتقوى لانه يشمل عليه ولا يفيد **قوله** واعتبارها أي
 التقديم والتأخير من زيد وعرف بأن يكون الأصل حرف زيد على أن زيد لا يفر
 المستتر فيكون فاعلاً مع كونه في تقديم المسند إليه **قوله** وكيف لا اه أي كيف
 لا يكون صورة التحصيل واختلاف التقوى وقد ذكر أن كل تحصيل تأكيد لاشتماله
 على الحكم على المقصود وكان تأكيداً لأصل الحكم المسلم عند السامع وبشتماله على
 التبيين عما عدا المقصود المستلزم لثبوته للتفسير عليه تأكيداً للحكم الشرقي المتفق
 من العلم به وبما إذا كان كل تحصيل تأكيداً على تأكيداً فإذا استفيد ذلك من نفس
 التركيب فإنه صورة التحصيل كان تقرباً مطلقاً فتدبر فإنه ما خفي عن أن
قوله وبهذا يظهر فإداه لان اللازم من قوله وبعد تسليمه أن لا حاجة إلا أن
 كيدوا ليس أن لا يكون مراداً إلا أن يكون مفاداً على أن عدم الحاجة بالنظر

لا يرد جملة ج

بالنظر إلى السامع لا يستلزم عدم الحاجة مطلقاً لجواز تحقيقه باعتبار أنه يكون
 الحكم نصب العين وترتب الأحكام على ثبوته والتعريض لعبارة من **قوله** مع
 تقر به بان المسند اه أي لم يذهب إلا ما قاله بعض من أن انما تكدم مقدم والمسند
 مفرد **قوله** واسمها اه أي المشتق لا براء والجملة مطلقاً أما المشرك أو كونه سبباً
 والمقتضى بخصوصها كونه اسمية أفادة الثبوت وكلاً ففعله أفادة التجدد و
 كونه شرطية أفادة التقييد بالشرط **قوله** لان الأصل اه لكونه حدثاً فلا بد من
 الفاعل والمفعول والزمان والمكان **قوله** ثبت فمكناً بالفضل قطعاً اه و
 ان كان المقصود المصنف من وقوعه صلة أو جزأ بخلاف مطلقاً باسم الفاعل فإنه
 لم يثبت في موضع أصلاً والذي جاني فله درهم أي حصل له لان الجزأ لا يكون
 الأجله تنبع في ذلك ظاهر عبارة المك في حيث قال في تفسير قوله تعالى في ظلمات
 نادى فلان فم أرفع ظلماتك بالظرف على الاتفاق لا اعتماداً على الموصوف فإنه
 يفهم من ظاهره ان تبيين جهة الرفع على الفاعلية متفق عليه كما مراده ان رفعه
 بالفاعلية لا خلاف فيه لاجته الرفع لا خلاف فيه إذا ما منع من كونه مبتدأ متقدماً
 الخبر **قوله** لم يوجد في بعض النسخ وحط عليه في بعض الرضى قال ابو علي انه يجب
 عليها إذا الظرف إذا اعتمد على موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي
 فإنه يجوز ان يرفع الظل التقوية بالاعتقاد **قوله** لان الأصل في الخبر في الرضى مانع
 ان يمنع ذلك لنفسه الجملة الحكم المطلوب من الخبر كالمفرد **قوله** لا سائر المفرد اه فيه ان
 أصالة الأعراب لا يقتضي أصالة الخبرية على أن أصالة الأعراب إنما يتم ذلك
 لو كان الأصل في الأعراب اللفظ ولم يحدف مع الفعل لانه يؤكد خبراً فوأي عند
 الدهر جمع ويعطف عليه نحو عليك ورحمة الله عليهم ويقع إذا حال نحو في الجنة
 خالد بن برمك قال السيرة حذف مع الفعل فالجبر عند من هذه هو الفعل المحذوف
 كذا في **قوله** اه لانه لو قصد اه ثبت القصد أو بالنظر في تغير الجملة إلى الفعل ونفاً
 فانياً نظر إلى عدم القول المذكور فلا مسافة بين اثبات القصد ونفيه على وجه **قوله**
 لان معناه ليس هذا معنى التقوى لان التقدير المنعدي بالباء معناه الشريعة
 يقال قد رتب الشئ بالشئ إذا استرنبه به كما في الفاء بول كنفسيه وبما دل

بصاره من المخرج

بالجمله فانه اذا كان بعد تقدير الفعل ما وبها بالجمله كان في التقدير جملة مؤثرة به و
قبل التقدير بمعنى الفرض والبارزايته اي مفروضة جملة او للابسة اي مفروضا
ملتبسا بالجمله تلبس الجزئي بالكلّي **قوله** لا معنى لعبارة الله اه او لا يجعل الجمله الظرفية
مختلفا ما اذا ارد فعل **قوله** ان حملت على ظاهرها اه بان يراد الضمير الجمله الظرفية
بمختلف ما اذا ارد منه الظرف فانه يتدفع بهذا **الفتا** **قوله** فكان ينبغي او اي لدفع
هذا الفتا واما الفتا الاول فيرد منه دفع او لا معنى لقولنا يجعل الظرف في التقدير
فعل **قوله** لما قرأه في ضمير الفعل من ان الباء داخل على المفعول وهو استعمال اللفظ
البايع **قوله** ان عدم القول اه اعتبر الانصاف او لا تابعه لمعاجب المقام
في قوله ان حسابهم الا على ربي لو استوعبوا ليطهر كونه من فقر الموصوف على
النسبة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل لا الانصاف
والحصول اذ لا قرينة عليه واعتبر الفقر بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه الماني
من الفقر على النصف والحاصل ان معنى الانصاف يكونان في جملتي الانصاف
بظرفية جزئية فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف يكونان في جزئية
مع ابراهمه ان الفقر على الانصاف بالحصول لا على نفس الحصول ثم اعلم ان
كلمة لا ههنا النفي للنسب ولو وقع الفعل بينه وبين الاسم بالجزء وجب النفي
والنكران والقضية سالبة ومقتضياتها اعتبار السلب في جانب الموصوف
والجمل ان النفي مترجعا الى المفيد الحكم فالنفي مقيد بالفقر وليس مترجعا
الى الفيد حتى يكون النفي الفقر وهذا كما يدل عبر فيها بسبب من قولنا بان على
عدم اختصاص الرب بالقرآن الا ان القضية معدولة حتى يرد عليه ان لا
البقرة موصوفة لنفي الجزئية المبتدأ بالنفي احدى في نفي وان كانت كلمة جزئية
من الموصوف لا يبع الفصل بينهما بقوله فراء انه لو وقع النكرة مبتدأ فخرج من
مبحث المساواة بان تقديم الجزئية مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص لكونه
مصححا لو وقع النكرة مبتدأ ولا شك ان اذ كان قوله لا فيها غرض معدولة
وكان تقديم الجزئية معصيا فلا يكون فيه الاختصاص بخلاف اذ كانت سالبة
من المعصية وفردان سببا للنفي والتقديم للاختصاص بما حزن ظاهره انما

اتدفع ما ذكره نسبة لان القضية سالبة والمقتضيات في القول لكونه في جزئية
الحكم ببقية اكونه مستندا للمعدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة متساويتان
عند وجود الموضوع الا انه فرق بينهما في الاستقبال يستعمل لافها غرض اذ كان الترتيب
في قضية القول وبها لا غرض اذ كان الترتيب في قضية عدم القول ثانيا ما انما قلت
وانما ما قلت فلا يبطل الفرق الذي بينه الله فجاء **قوله** بهذا يظهر اه لان الفقر
اصافي لاحق في حتى يرد عليه ما ذكره **قوله** ليس على معنى اولان الخطاب في لكم الكفار
مخصوصين ودينهم تجاوز الى مساوهم من الكفار وكذا دين النبي عليه السلام يتجاوز
منه الى المؤمنين **قوله** فليست الا ما في هذا الحكم اه وعندى انه لا حظ فيه ولا فرق
اما عدم الخط فانه قال في شرحه بيان مقصود تقديم المسند او ان يكون المراد
تخصيصه اي يختص المسند بالمسند اليه لا فقره عليه على ما قيل كذا فيكم لكم دينكم
ولي دين اذ المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف لو قيل دينكم لكم فلا
على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه التقديم وذلك لان الحكم
اذا ذكر المبتدأ عقب الجزئية لم يطلب ان لم يرد عطف شيء على الجزئية لفصل المبتدأ عما
بينهما وهذا يجزئ ان يقال دينكم لكم ولغيركم قد قلنا يفيد الفقر لانه يستقيم
اذ ليس المعنى على ان دينكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز الى
غيري فانه فاسد لوجود التجاوز بل على اختصاصه به على معنى ان المختص بكم دينكم
لا ديني والمختص بدينى لديكم ثانيا الما بين الاخرين اذ المعنى في الاول ان المختص
بدينه القيام دون الفقر وفي الثاني المختص بدينه التسمية دون التسمية لان
غير زيد لا يكون قائما وغيره لا يكون قسما فاعرفه فانه صحيح لاما قيل انتم اريد
بقوله انه لا يستقيم عدم استقامته فقر المسند اليه على المسند فقره حقيقة كما زعم
صاحب القبل حيث قال ان حصول دينكم لكم لا يفيد لكم لانهم استقامته الفقر
الا صافي فانه في الوجه الاول من الخط واراو بقوله بل على اختصاصه به اختصاص
المسند بالمسند اليه لعدم تجاوز المسند اليه عنه الى سائر المسند او اخف المسند
بالمسند اليه فبين سائر ما يسند اليه فيكون فقر المسند اليه على المسند لعدم
تجاوز المسند عنه فالاولى كما في لكم دينكم ولي دين اي الحصول لكم حق دينكم

لا يتجاوز الدين والوصول في محض بدني لا يتجاوز الى دينكم وهذا معنى قولنا
ان الخفض لكم دينكم لا ديني اي ليس حاصل لكم ديني فبني الاختصاص بين المصل
لما في تقديم الجز لا الوصول مع الشئ الى لما قاله السيد فانه لا يقول عاقل فضلا
عن علامة فانه في الوجه الثاني والمالم يحل على قدر المسند اليه على المسند فانه
اصليا كما ذهب اليه الثالث لعدم موافقة السابق اية اخرى قوله لا اعبد ما
تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبد فانه بقي فيه كون النبي عليه السلام على دينهم
وكونهم على دينه فالماسب لكونهم مقصرون على دينهم وكون صلي الله عليه
سلم مقصرا على دينه لا قدر دينهم لهم وقدر دينه عليه ولذا قال القاضي في
تفسيره لكم دينكم لا تتركوه ولي دين لا ارضه والثاني اي اختصاص المسند
بالمسند اليه من سائر ما يستند اليه فكما في المثالين الاخرين اعني قائم زيد وتيم
انا فانه من قدر المسند اليه على المسند فيكون ما في المعنى ان الخفض يوجب اقيم دون
القدر والتيمية تخفض يزيد دون النسبة في اصل كلامه ان تقديم المسند على
المسند اليه نارة يمكن لقدر المسند اليه على المسند فانه في الوجه الثالث للخصط واما الخفض
عن القانون فلان الشئ في شرح الكشاف في تفسير قوله لا ما كسبت ولكم ما كسبت
ان قول الكشاف والمعنى ان احد الاينفع كسب غيره بشعرا لا في ما كسبت و
لكم ما كسبت قدر المسند على المسند اليه اي لا كسب الا كسب بغيرها ولكم كسبكم لا كسب
غيركم وهذا كما قبله لكم دينكم اي لا ديني ولي ديني لا دينكم وقال فيه ايضا في تفسير
قوله لا ايمان لنا ولكم اي لكم اي لنا ايمان لا ايمان لكم وبالعكس وانما لان لكم
وبالعكس انتهى ومعلوم ان مراد العلامة من الاختصاص قوله ان الخفض
بكم دينكم لا ديني الاختصاص المستفاد من تقديم الجز لا الاختصاص الاول باللام
يكون مرادى كلامه هو الاختصاص بكم على دينكم على ما زعم بعض النافين فقال
تم العلامة اللام على الاختصاص فصار معنى لكم دينكم الخفض بكم دينكم ومعنى ولي
دين الخفض بدينه وجعل تقديم المسند لقدره على المسند اليه **قوله** ولم يقل لا يدين
او ارجو المانع المعنوي من تقديم الجز لا ينافي وجرد المانع اللفظي وهو عدم
التكرار وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الجز وكذا قال في الكشاف ولو قدم لا

ولو قدم لا فاد النظر الى الكلمة لوالد انه على فرض التقديم فتدبر فانه حتى على بعض النافين
حتى فاقصد رب في القراءة المشهورة في رفع الرب يجعل لا بمعنى ليس ثم اعترف
عليه بان صاحب الكشاف بن الامر على القراءة المشهورة **قوله** والمعنى اشارة
الى دفع ما يترجم من انه الا كان القهر ارضا فليكن بالنسبة الى كتب السحر والشعوذة
وحاصل الدفع ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى يجعل النفس مباداة
الى سائر الكتب فانه المعبرة في مقابلة القرآن **قوله** اجل من الله هراي الزمان فانه
متعلق بما فيه وحمته يتعلق بالله مع ما فيه وليس المعنى اجل من ان يسود الله
فانه يكون اجل مستقلا بدون احد الامر الثلاثة ويحتاج الى تعيين مع التباين
مع فوت المباني في المدح **قوله** فانه لراخاها بان يقال هو له لنعوم انه صفة له توحي
قويا لا استدعا الكثرة في مقام الابد الخفض وصلاحية الظرف لذلك ويكون لا
لا انتهى لكبارا جزا او صفة بعد صفة والجز محذوف كلاهما خلافا المقصود وهو
اثبات الهم الموصوف له صلى الله عليه وسلم لا بمدحه عليه السلام ولا يصح ان يكون الهم
التقديم ههنا للحد الذي ليس المقصود حصر الهم الموصوف عليه وان كان مستقلا
بدل انما لا لما يقتضيه الدوق السليم **قوله** الجواز ان يكون قائم مبتداه من اقيم
الاول منه قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا
لفعل للجزية بخلاف قائم رجل فانه لا يتبين للجزية عند قولك قائم لجواز ان يقول
القائم قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى ولعله لانه في المعنى ذات موصوفة بالقيام
تكون الشكوة مخصصة في المعنى اولان الترتيب للتمكن لا لا تنكير بان يكون المراد
الذات المعينة ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتبار رجل بدلا جسيم
احتماله لا ابتداء عند ذكره قبل ذكر رجل بخلاف الدار من النسم الثاني من عند الا
والكوفيين فانهم لا يستعطفون وفرعه بعد النفي او الاستفهام **قوله** ان الخفض اه
هذا انما يريد لو كان متعلقا بالحكم واما اذا كان متعلقا بتقدم وبوجه المراد
بالحكم الحكم به فلا لانه يكون الخفض بتقدم الحكم به الشرطان ما بعده ما
يصلح ان يكون حكوما عليه فلانه حكمه على شئ معلوم قبل ذكره اجمالا لا سيما
الحكم عليه **قوله** فلان الا حجة اه هذا اذا ارد بالاصح كثرة العناية واما اذا ارد

كوترا نصب العين عند التكلم في ثكنة برأمرها كما لا يخفى **قوله** بقرآنه في النجاة الاخر
وذلك ان برهنة كرون وفي العكس اخذت ثركا لم يفتق بقرآنه كما يظهر والخط
السيرة القبل من غير عدى طارخ القاموس وفي العكس باب يحيط الظلم وما اوردى الى
حائط الليل وهو حائط عشرة للجناح على الخط يفتح الجهر بين لا يفهم من كلامه معناه
حق الفهم قلنا تركه فلا يرد ما قيل ان خلل البيان لا يوجب ترك ولا يفتق اليه
الا بتدبير بالبيان المحرود فارد بالخط عدم ظهوره والتمس على مقصوده وبالشكالات
الاشكالين المذكورين وبالاختلاف ما اشار اليه بقوله بقرآنه في النجاة صعب فانه
يكون المراد اه اي اذا بالجملة افادة التجرد وجعل سندا مفعولا لانه الموضع لا فائدة
وقدم السند اليه الذي هو فاعله فلما ان افادة التجرد تفتق كون السند المفرد
عنه ما مر كذلك تفتق كونه مقوما على السند اليه وكيف لا يكونه فلما يستلزم
تقديمه على فاعله كذا في شرح المفتاح الشريف وفيه ان التقديم لا يدخله في اذنة
التجرد بل هو لازم لكونه مفعولا اعترف به فلا يصح جعله مفتق افادة التجرد و
لعل هذا الوجه تركه المذهب وقال في شرح المفتاح هذا كبر ما سبق من ان
نقد الخفيص باحد الارزمنة وافادة التجرد تفتق كون السند المفرد مفعولا خفي
افادة التجرد فانه الى جعل السند مفعولا فانه الى تقديمه ولا يخفى ان ما ذكره في
التجرد الى التقديم بطريق التوسع لكونه مفتق الفعلية التي تفتق افادة التجرد
فيه نصف **قوله** وهل هذا الاتفاضا منشا هذا الاتفاق من الشاخص المفرد
عند القدم ان في نحو عرف سنادين سناد في الجملة الصوري ونقد سناد الفعل
الى الفاعل وسناد الكبري وهو سناد الجملة الصوري الى المبتدأ في بحث التقديم
جعل السناد الى الضمير وهو السناد الى الفاعل متقدما على السناد بنسبة الضمير الى
المبتدأ وهو سناد الجملة اليه متقدما على السناد الى الضمير الذي هو الفاعل وما
قوله صرف ذلك الضمير فاما يدل على كون السناد الى الضمير مقتضا للصرف وليس
فيه دلالة على انه سناد اخر فانه في ما قيل ان كلام السكاكي صريح في ان
في السناد الثلثة فالسبب ان يقال انه يستلزم القول بالاسناد الثلثة وترك
لزوم الشاخص **قوله** وامتنع سناد الفعل اه اشارة الى ان فاع ما يقال من ان الفعل

ان الفاعل كونه جزءا من المبتدأ هو الجملة المركبة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده
لا شك ان صرف المبتدأ هذه الجملة متاخزة عن سناد الفعل الى الضمير وما اورد
لازم له ان سناد الفعل الى الجملة متوسط عند الضمير كذا نقل عن ابي عبد الله **قوله**
مما اورد الاخرى ان العربي اخص يفهم من زيد عرفت ثبت العرفان لزيد مع عدم
شعوره بالضمير المستتر فان ذلك امر غير المحذور حفظا لفاعله من ان الفاعل
لا يتقدم على الفعل **قوله** ولا شك ان ضمة الفاعل اه فيه بحث لان كون ضمير الفاعل
بعد الفعل لا يفيد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله قبل تحقق الفاعل فان
المعنى المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية قبل ذكر الفاعل لان النسبة الى الفاعل
المعين مأخوذة في مفهومه واذا لم يكن مستقلا بالمفهومية فيتوقف صلاحية
النسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل عن فند **قوله** وكلامه في بحث التقوى اه ولم يوفق
ههنا لسناد الفعل الى الضمير لانه لا يدخل في افادة التقوى كما انه لم يتعرض للسناد
الى المبتدأ ابتداء في بحث التقديم اذ لا يدخل في الاحراز بقوله في الدرجة الاولى
قوله فالمدعى اه هذا من كلام الشيخ الحجب يدل قوله هذا خلاصة ما اورد بعض
مشايخنا في شرح المفتاح وقوله لم يستلزم كلامه الشاخص ولا يفتق بالاسناد
الثلثة على الوجه المستبعد كما عزم والمعنى فلا يصح ان يدعى ههنا اورد على
السكاكي ان احدا من لا يلزم **قوله** ان كان عبارة اه بان يقال بعبارة اخرى ذلك
الضمير بسبب السناد اليه للسند الى المبتدأ ثانيا من غير ان يقال بالسناد اليه في
بذلك الصرف وهو انظر من العبارة كما مر **قوله** وان كان غيره او بان يكون معناه
صرف ذلك الضمير الى المبتدأ اسند اليه **قوله** كانت هذه الامثلة اه يعني ان السند
في هذه الامثلة فعل ومقدم على ما يستدل به مع انه ليست مفيدة للتجرد
فان حجة بقوله في الدرجة الاولى لان السند اليه فيها والدرجة الاولى هو
المبتدأ ولم يتقدم السند عليه بخلاف عرف زيد فان السند اليه في الدرجة الاولى
هو الفاعل والسند مقدم عليه واذا تحققت طريقة الترويج انه في اخره
السند منع الملازمة المستفادة من قوله لما كان اول الاسناد الى قوله كانت
خارجة بقوله في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة

اسناد الفعل المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يصدر عن هذه
الامثلة به ثم الجواب انه قال بل يجب ان يكون داخل فيه واورده نقضاً على ما ذكره
من ان هذه ان السند مقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لان القاعدة
انه اذا اريد افادة التجدد ويقدم السند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي
هذه الامثلة لم يقصد افادة التجدد فلذلك لم يقل يقدم السند فيها **ف** لكن بقي
ههنا اعتراض صعب اه يمكن ان يدعى بان معنى كلامه ان في الدرجة الاولى
احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المبتدأ بناء على افادتها البتة
بهذا القيد عن خروجها باعتبار الاسناد الثالث لا فائدة من التجدد بهذا الاسناد واما
الاول فلان السند فيها واجب تقديمه على ما يسند اليه في الجملة **اي** الفاعل لكن
لا يجب تقديمه على ما يسند اليه في الدرجة الاولى **اي** المبتدأ واما لم يبيّن كونه في
الدرجة الاولى لا يبيّن في بحث النفي **اي** انه لا يشترط ثباته وبعد ملاحظة كونه
في الدرجة الاولى خروجها عما هو الثاني فلانها باعتبار هذا الاسناد مفيدة
للتجدد ولا يقدم المبتدأ على ما يسند اليه اذ يجوز انما خبر المبتدأ بها فلما قيد بقره
في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
اي الفاعل ولا جل ان الاحتراز عن وجود خروجها ودخولها لم يقيد بشئ منها
واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تفيد البتة والتجدد معا فسيبين بيان في
جواب الاعتراض الاول بالتفصيل المذكور فليل لدخول الامثلة المذكورة بناء
باعتبار الاسناد الثالث وتقبل خروجها باعتبار الاسناد الاول متروك لظهوره
بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى **ف** خلاصة اه اي ما ذكره في المثالين
والجوابين والاعتراض الصعب قال في الشبهة الماراد ببعض ما يجنأ من الدوام
الزمدي **ف** وحيث لا تناقض لان المذكور في بحث النفي تقديم القسم الثاني
على الضرب الثاني والمذكور في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب
الثاني **ف** لا يخفى ان الاسناد لا يخفى ان **اي** جعله اسناداً فسيبين
جعل اسناد الفعل الفاعل ضرباً من اسناد **اي** ان في هذه الامثلة اسناد
اسناد بفضية المبتدأ واما بفضية الفاعل لان الاسناد الى الفاعل اعتبار

اعتبارين اعتباراً الى الضمير واعتباراً الى المرجع فزجت ان الضمير عبارة عنه فلا بد
تسليم الاسناد انشئة قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه او جهته والتقديم ظاهر لان
الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولومها والاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير كما يحسن
بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر عن وقوعها جزاء ومنع صلاحية الجملة الجزئية قبل رجوعه
الى المبتدأ بناء على انه لا بد فيه من الجملة الواقعة جزاء عائد والضمير انما يصير عائد بعد
رجوعه الى المبتدأ مدح فروع بان الواجب الربط حال الجزئية لا قبلها فالاسناد الى الضمير
نفسه مع قطع النظر عن المرجع يقدم على اسناد الجملة متقدماً على الاسناد والحاصل
الى المبتدأ بعد وقوعه جزاء واما ما ذكره في بيان جهة تقدمه فسيبين فعلى هذا
الاختلاف في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حتى لا يضلح والله المبرم
للصواب **قوله** لم يره ولا طيف خيال اه عطف الضمير المنصوب في الفاعل من الطيف
الخيال الطائفة في المنام ومجيء في النوم طاف الخيال يطيف طيف ومطافاً و
يطوف طوفاً وانما قبل لطايف الخيال طيف لان اصله طيف كبت وميت **قوله**
نما قبل ما كان عند المنظرين اه اي من الشجاعة الفاضل مفعول له افعله باله
وكتب وقوله وكتب تحته اه جملة معترضة ويؤيده انه ولم توجد في اكثر النسخ
وكجز ان يكون مفعولاً له كبت والتلافي التدارك والانشاء طلب الشفا
والضمير عليه للفاضل **قوله** افظ المفتح صرح اه صرح بالاول في الحان المقضية
لكون الجملة فعلية وصرح بالثاني والثالث في الحان انه كذا المسند مما لا يخفى بطلانه
اذ لا مزية لقولنا زيداً فطلق قولنا انطلق زيداً بالانفرد والحكمة الصورية
انما قصد ور الانطلاق في الزمان الماضي وليس ههنا حكماً ان احداهما بالبتة
والاخر بالتجدد ولهذا جزم صاحب الفتح بان امثال هذه لا فائدة التجدد
من غير تعرض للدوام والبتة كذا نقل عن الشافعية حيث لا بد انطلق جلت
الجملة الكبرى باعتبار اسناد ما تدل على ثبوت الانطلاق من تجدد لانه على التقيد
بالزمان كونه اسناداً للجزء الى المبتدأ انما يستدعي ثبوت شئ له اقتران بالزمان اولا
في الجملة الصغرى باعتبار اسناد ما تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي كونه
اسناد الفعل الى الفاعل ولا تنافي بين البتة بمعنى الانصاف مطلقاً والتجدد

من حيث الاستدلال

بمعنى التقيد بالزمانا انما يتحقق في البشوت بجميع الدوام فقولنا وليس معها حكما
انه ان اراد ليس معها حكما في الواقع فسلم ولا يضرنا وان اراد انه ليس معها
حكما من حيث الاستفاضة من اللفظ فمتنع وعدم فرض السكاكي لا فائدة للبشوت
بناء على انه في بيان الحالة المقضية لكون الجمل فعلية والدلالة على البشوت كونهما
استتمه وبما ذكرنا فظهر عدم صحة التعديل الذي ذكره السيد في شرح المقصود من ان
الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يثبت السند ويجزئه معا اذ انشأ في بينهما فجاء
ان يكون البشوت باعتبار السند والتجديد باعتبار السند آخر فم لا يتصور اجتماعهما
في الواقع لوصف الحكم فيه **قوله** فظهر ان المراد به انه لا دلالة لعل له على الجمل
وانه ان اراد حصر المراد مطلقا فم كيف وعبارته في بحث المتفكر يدل على كون
السند الى المبدأ في الدرجة الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اي في بحث التقديم
فسلم ولا يضر **قوله** ان على قوله اه هذا انما يريد المراد بالسند مصطلح النفاذ
واما اذا اريد به النسبة المعنوية فلا لان النسبة المعنوية انما هو مجرد الفعل المعنى
لذلك لا يمتنع العمل والمراد بالتصايف المعنى المصطلح فان بين المبدأ والخبر
تصايف مشهورة بان **قوله** ان اراد بالسند اه كخبر الشق الاول ونقول انها
وان كانت واحدة بحسب الواقع لكنها ثلثة بحسب الفهم من اللفظ فانها
فهم اولاه اسناد الخبر الى المبدأ وثانياه اسناد الفعل الى الضمير وثالثاه
عود الضمير الى المبدأ **قوله** انه ان اراد اه كخبر الشق الثاني والاقصا على ثلثة
لانه اراد بالسند النسبة المعنوية ولا نسبة معنوية للخبر الى المبدأ وانما اصطلاح
النفاذ على كون الجميع خبرا لانهم يكتفون عن احوال اللفظ من حيث الاعراب
والبناء والاعراب الخي والبناء انما للخبر **قوله** لان هذا السند مما ينبغي ان
ان المقصود اسناد وهو المبدأ متحقق والمانع مرفوع فيجب ان يتحقق السند
اما الاول فظن واما الثاني فكأنه بعد تحقق الخبر الخ الجمل لا يتوقف السند على
شيء اخر حتى يكون استقفا وموجبا لعدم تخلفه ولا شك في تحقق الجمل
اي الفعل مع سنده الى الضمير عائد الى المبدأ فيتحقق سنده الى الجمل الى المبدأ
بحكم في الاعتبار الثاني ان السند والفعل الى المرجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار

اعتبار الضمير والعود ونفس الضمير والعود وان كان مقدما على اسناد الجمل كونه
اعتبارها متأخر عنه لان الضمير وعدم الوصف لذات الخبر الخ الجمل والوصف
متأخر بالذات عن الموصوف فيكون اعتبارها من حيث انه وصف له متأخر عنه ذاته
وان كان هذا الاعتبار متأخر عنه ذاته كان متأخر عن اسناد الجمل ايضا لما قرأه
بعد تحقيق الجمل لا يتوقف على شيء اخر فم مع ذلك الجمل المتقدم على هذا الاعتبار
فهذا الاعتبار متأخر عن سنده الى الجمل وهو المطلوب في كلامه اشارة الى السؤال
والجواب الذين ذكرهما في شرح الفتح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجمل
الى المبدأ متأخر عن سنده الى الفعل الى الضمير ولما بقا في الوجود تعاقبه بحسب ال
اعتبار الخ اسناد الى المبدأ بواسطة الضمير فامع قوله ثم اذا كان متضمنا
للضمير بافظم قلت معناه متأخر هذا الاعتبار وملا حظة هذا المعنى عن سنده
الخبر الى المبدأ سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملا حظة تفصيل الشيء يكون بعد
ملا حظة على الاطلاق ولا يخفى انه يستفاد منه انه نكر السند الموجب للضمير
موقوف على اعتبار الضمير والعود مع ان كونه زيد عرف مشتمل على نكر بالسند
والوقوف على الملا حظة استفادته الا ان يراد اعتبار الحكم فان الزيادة
والانقصاء انما تراعى في الكلام على حسب اعتبار الحكم فان ذكر الحكم ليجعل
جميع صالح لكونه خبرا للمبدأ بناء على ان الصالح للخبرية اه قيل ان اريد ان هذا
لجميع بخصر صالحة لهذا المبدأ نفسه فلا يتم ان اعتبار كون الضمير عائد الى هذا
المبدأ متأخر عن سنده الى هذا الخبر بخصر صالحة الى هذا المبدأ لان هذا الجميع لا يتصل
لكونه خبرا بهذا المبدأ الا بعد اعتبار كونه الضمير عائد الى المبدأ وهو شرط وان اريد
ان ذلك صالح للخبرية مطلقا فم مقدم على سنده الى الفعل الى الضمير باعتباريه والجواب
باختبار الشق الاول وسلا حجة للخبرية لهذا المبدأ انما يتوقف على كونه متضمنا
للضمير عائد الى اعتبار الضمير والعود كما قرأه وقال السيد شرحه للمفصل ان
اسناد الجمل مقدم على اسناد الفعل الى الضمير وعوده الى المبدأ الا انه انشا في تقديم
على اعتبار الثاني من السند الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا للضمير وهو ذلك
الضمير الى المبدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتبار الثاني لانه داخل في سب

على اعتبار متعلق له على الضمير

التشوي واعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو ادنى من هذا القول هو الصواب
اشتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلقة لصلاحية لا حصول سناد الجمل الى ما
قبله محلي تأمل واعلم انه ظهر لك مما تقدم ان عبارة المفتاح توجبها اربعة
ذكرنا الشيخ في مباحثه على السناد على النسبة المعنوية والقول بعدد الاسناد
الثلاثة بالاعتبار وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء من سناد حمل السناد على المصطلح و
القول بالاسنادين المتقاربين بالذات وان السناد الفعلي الى الغير اعتبارين و
الاعتبار الاول مقدم على سناد الجمل المتقدم على الاعتبار الثاني وثالثها ما
ذكره الشيخ وهو يعني ما ذكره بعض الفضلاء والفرق بينهما ان الشيخ اعتبرنا خبر
الاعتبار الثاني من سناد الجمل باعتبار الملا حقة وبعض الفضلاء باعتبار الذات
على حرزاه ورايها ما اختاره السيد من تقدم سناد الجمل على السناد الى الغير
باعتباريه مبناه مطلق لصلاحية للخبر في سناد الجمل فكل من الفضلاء
اختارها شئت هذه اتمية الكلام في هذا المقام والله الموفق ليل المرام قوله
هذا مع الاحتمار او يعني الاحتمار في لفظ لا غير الاحتمار كما علم الشيخ ان
قوله وانما قال كثيرا يعني لو ترك لفظ كثيرا في قول ما ذكره في هذا الباب اه
لنظم جريان ما ذكره في غير البابين وليس كذلك اذا البعض يخص هذا ان
كثير تدبر فانه يفتل عنه بعض الناطقين وقالوا في جميع ما ذكره في الحال
الحكم بل انما في متعلق الفعل اه بشيخ اللام نظر الى ان الحدث متعلق
بهما كما في الكافية المتعدى ما يترتب فهمه على متعلق وبكسر اللام نظر الى ان
الفعل عامل فيها كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا في اشارة اجمالية لان لفظ
الغير يشمل المتعلقات وغيره فالاشارة الى خصوص المتعلقات وان كان مطلقا لغير
تفصيله قوله ذكره اه لفظا او نقدر ما يدل قوله لان المقدم كاللفظ قوله لان
ذكر الفعل في بعض النسخ بكتابة او موافقا لما في المحقق في بعض ما مع زيادة
والاول اوجه بدليل يعرف بانامل قوله يعرف بانامل اه لان كلمة مع تدخل
على المنيع يقال فلان مع الامة ولا ينال جأ الامير مع فلان صرح به الشيخ
في بحث الكفاية والفعل اصل في المذكور الفاعل والمفعول تابعان له فيذكر

هذا هو الوجه في اعتبار السناد

فيه يذكر ان بعد ذكره كان مذكور كل منهما اصل ومدلول الفعل تابع له ولذا
قال الفعل مع المفعول كالفاعل مع الفاعل واما كلمة او بالنظر الى انه قد يكتفي
بمعنى مع مجرد الصاحبة صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك السند
قال قد يكتفي بذلك اه يرد على الوجه الاول ان التابيح ان يقول للمفعول
الفعل وعلى الثاني ان كلا منهما كما انه قيد للفعل في اللفظ فيكون تابعا له
كذلك كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث انه يصح ان يقال
فاذا لم يذكر الفعل مع كل منهما تجسس بان يكون الشيء متوجها الى القيد قوله الى
تلبس الفعل بكل منهما اه والمعنى ان الغرض من ذكر واحد مع الفعل اى واحد
كان منهما تجسس الفعل مع ذلك الواحد اى واحد منهما كان لان الضمير المذكور
اذا كان راجعا الى المتعدى باعتبار كل واحد يكون المراد منه اى واحد لا كل
واحد على سبيل الشمول فلا يشترط في صحة هذه العبارة وان حقي على الاكثية
وقالوا انه يفيد ان الغرض من ذكر كل منهما انا وتلبس الفعل مع كل منهما
وهذا لا يصح وهذا ما اردت على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبة قوله الى
من غير اعتبار اه كذا في الابحاح يعني ان ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل
كقوله بذكر كل واحد قد يكون لخصه كقوله ان يردى اباه وقد يجوز مجرد
تعلقه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصه وان كان لازما كقوله
زيد فاذا لم يكن شيئا منهما مقصودا يترك الفعل منزلة اللازم فانه في ما قيل ان
اعتبار عموم الفعل او خصوصه لا مدخل في الترتيب فان مناهة عدم اعتبار
تعلقه بالمفعول قوله كان الغرض بيان جنس اه لما تقدم من قولنا في الشيخ من ان
محيط الفائدة هو القيد الاجر كمالا بلفظ ذكره قوله ويكون كلاما مع ان من
ثبت اه كذا في دلائل الاعجاز وذلك لان خبره هو يعطى اما للتخصيص او للتفريق
فلان يكون الخاطب معتقدا بثبوت الفعل للغير اما بالشركة او بالقلب وبالتردد
باعتبار القيد مع تسليم اصل القيد او منكرا او متروكا في ثبوت الفعل باعتبار
القيد وعلى التقادير يكون مبنيا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد لم يكون اصل
الفعل مكملا لثبوت فانه في ما قاله السيد من انه لو قيل بكون كلاما مع ما ثبت

الاعطاء ولا يدرك المعطى لكان اولى قول لا منع من نفي اياه اما باعقاده لشدة لغوه
 على احد الناحية الشبهة فيكون للتحقيق او لا يكون للنفور في ذكره السكاكاه في
 نسبة الى السكاك اشعار بنفوذ على ما يشوبه عبارة الابيضاح **قول** خطابات
 او بفتح على كما نقل عن بعض علماء اللغة ان رج من يوثق به منسوب الى الخطابة بفتح
 مصدر خطب اي اثنى الخطبة بسمي الخطي خطابا لان الخطب معادون النقول
قول كقول عليه السلام في ذكره الموضوع انه موضوع وان كان في المعارج **قول**
 في باباه من الفاعل المحذوف للمصدر او مفعول له اي تنزيل الحكم واصحابه او
 للذهاب وكذا قوله اي اياه اما حال او مفعول له بان يكون تعييل للمفعول
قول واليه اي الى جعل المذكور اشار بقوله انه لانه جعل القول المذكور مفعول
 السكاك مع انه ليس مفعول الا قوله بالطريق المذكور فنية اشارة الى انه جعل
 بالطريق المذكور مفعول اية القول **قول** اي كون الفرضه جعل المشار اليه كون
 الفرض دون نفس الشيء والافتقار اشارة الى ان مدلوله التبريل كونه عرضا ثابتا
 عليه قول المصنف في فرض ان كان اثباته او نفيه مطلقا مثل منزلة اللازم **قول** موقوف
 للتحقيقه انه لا منكر له لانه على الفردية وهي غير مقصودة **قول** لا يلزم من عدم كون
 معتبره او دأ خلا فيما هو المنفي من الكلام ومقصود منه ان لا يكون مفاد من الكلام ومقصود
 لجواز ان يكون مقصودا مما هو مقصود من الكلام فالمنفي من الكلام اثباته المنفي مطلق
 وان لم يكن داخل فيه فيكون من مستبعد التركيب بقصد بطريق الاشارة من
 مقصود الكلام الاثبات المنفي مطلقا ثم يقصد بنسب من الكلام التعميم اياهما للبيان
 فانه اذا ذكر المفعول العام بجعل نعيم افراد الفعل لكن لاحتمال التحقيق لاخصر
 الباطنة بخلاف اذا نزل منزلة اللازم فان عمره لافراد الفعل عقلي لا يقبل التعميم
 وهذا لما كانت الحقيقة من ان لا اكل مالا يحمل التحقيق لطعم دون طعم بحكم
 لا اكل اكل وبما حررنا انه في الركائز التي ذكره السيد الجواب لما لا يخفى واما ما ذكره
 بقوله والاظهره فيرد عليه ان الملازم مما ذكره ان يكون متشابهة الفقه مجرد
 الاشارة التي معايرة الاشارة الفقه لغيره الاختلاف من حيث التعميد والاثبات
 المتشابهة في اجتماع المتشابهين انما الدافع له وجود الاختلاف بالاعتبار

بالاعتبار نفسه بذكره السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز تعييل الواحد به
 بالشخص عشرين مستقلين **قول** هو لا غيره اه هو مبتدأ ويوجد خبره والجملة خبر ان
قول لان ما ذكره من المحرر اه نقل عنه ان المراد عقلا ونقلا هو اجتماع المحررين
 في مثل فلان يعطى على ما زعم العلامة اما الخبر الاول فقد حققنا على وجه يصح عنده
 صاحب المفتاح ايضا واما الخبر الثاني بنا على التقديم فلا يصح شرحه الكلام المفتاح
 على ما عرفت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلان ما يكون المستداليه المقدم
 على المستد الفعلي مظهرا موقفا وبقوله فقد حققنا ما ذكره بقوله نعم اذا حمل على
 التعميم اه وقوله ايضا اشارة الى صحة خبر المذكور عند الشيخين بنا على قوله ما باق
 البناء على المظهر للتحقيق وعدم صحة شرح الحكم المفتاح بنا على ما عرفت ان تقديم المستد
 اليه اذا كان مظهرا موقفا يكون عند السكاك للنفور دون التحقيق **قول** وهو ان
 يجعله فيلحق اشكال هو انه اذا جعل من المنفرد بخصيص خرج عن ان يكون
 الفرض منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى نفرا بيا مستفاد
 بخفي لا فرق بين ان يكون غرض من الكلام وبين ان يكون مقصودا بطريق الكناية
قول نصب اه اي ليس مجرد ما بان يبرز جريا الشرط محذوف اذ الخبر لا يصر اليه
 الا عند الضرورة ولانه ليس المنع على التعليق **قول** ثم جعلها اه عطف على نزل
 باوفا متعلق به ودلالة قابل له **قول** بل لا يجره اه اذ لا يجره غير محالة للتحقق
 رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية خاصة بناء على ان استعمال الرؤية المطلقة لرؤية
 خاصة مستلزم العلم الخاص اي في حيث الصدق فلا يبر وما قيل ان الرؤية المطلقة
 مستلزمة لرؤية خاصة ومع ذلك يكون مستلزمة لرؤية بمرآة له عدم المناقاة
 اللازمة **قول** وانما قلنا اه لا كان قوله والا عطف على الشرط التي وقت جزم
 لقوله وان لم يذكر المفعول به وقوله والا بقدير اتفاقا ما ذكره الشرط المعطوف
 عليه ان لم يكن الموضع اشارة لفا علم او نفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يغير
 تعلقه بمفعول او بغيره الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقله من تفسير الاطلاق
 من المعنى لا يترتب عليه قوله وجب التقديم لا وجب التقديم ليس الا بقصد
 التعليق بالمفعول به اعتبر الشئ في هذه الشرط محذوفنا ليصح الترتيب وهو قوله بلا

ودلالة تعييل له

فعلقة بمفعول غير مذكور **قوله** كما اذا قلنا انه نشر على غير ترتيب اللفظ فان الاول مثال
لحصول الفعل من غير اعتبار فعلقة بالمفعول والثاني لمتوكة كذلك **قوله** فالفرق اه
رد لما قيل ان التميم في افراد الفعل يستلزم التميم في المفعول فلا معنى للجزم بزيادة التميم
الفعل من غير اعتبار عموم المفعول **قوله** وهما وان فرضنا لزماهما فيه اشارة الى معنى
التلازم لا مكان فعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وجز المبدأ اعم بالمتل في الشرط
والواو اشارة في جز المبدأ لتأكيد التصرف واما قوله فلان التلازم بينهما والقارة اشارة في
جز المبدأ وقوله وان فرضنا حلا لا يطلب الجزاء اي وهما مفوضتان لتلازهما للتلازم
بينهما **قوله** ونحوهما اشارة الى ذكر فعل المشية والارادة بينهما بناء على كثرة حذف المفعول
فيهما لا لتحقيق بل ليكون الحذف لتبيين التمثيل **قوله** اذا وفي شرطها سر كانت كلمة
الشرط اسما محذورا بناء على صراط مستقيم او حرفا محذورا بناء على حكم ولو شاء الله
لهديكم **قوله** اي تعلق فعل المشية اه ولم يفسر مطلق الفعل مع كونه الحكم شاملا لغير فعل
المشي والارادة رعاية لسوق الكلام فان المصباح بين حذف المفعول وبين انه المصباح
في فعل المشية وما علم الحكم فقد استشهد بكاف التمثيل **قوله** فلم يحذف مفعول المشية اه
اي بما التمسك بنا على ان التفك مذكور في اللفظ والفعولان يجران الى الية والتقدير
في احداهما لرفع الشائع حفظا لقاعدتهم من عدم جواز فراد عاملين على متول واحد
كتوارد العليمين الحقيقيين وكذا من قال بالتركيب لا يقدر فاندفع ما قيل انه ان
اريد بالمفعول شئت متعلق بعلق الفعلية ليس بقرين لانه مطلق الجا وان ارد
مفعول ابي فهو منزه عن تكلف الية **قوله** ان ترك حذف المفعول لزيادة تعلق الفعل
به واما ما قيل من انه مبني على ان الفعل الاول يكون بجا التفك مذكور في الية فعلق المشية
به فمبني انما يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تدل عليه ان الجراح بكت من غير تفكيده
بالتفكر **قوله** من سوا التامل اه لانه لم يتبدر عبارة التي فان قول المصباح لان المراد الجا
للحق لا يساعده ولا عبارة الايضاح التي نقلها في قوله لم يرد ان ابي تفكر
الى قوله كذا في دلائل الامعان ولم يرد ان ابي وبكت تفكرا في باب الشائع لانه
باب الحذف **قوله** لا يقال في الجواب عن جانب صاحب الفرام **قوله** لان بجا التفكر
ليس بمرئ السلف اه هذا مسلم لكن ادع ان السلف ولكنه بجا حقيق كما عرفت ان

ان
ح

شأن الاستفارة انما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادية الدم **قوله** والمقدرا فيه ان
الفا لا يقتضيه الا ترتيب مدحوله على ما قبله وسببه له لا ترفقه عليه بحيث لا يوجد
بدونه لجواز تعدد السبب لشي واحد الا ان يقال المستحسن عند البلغاء الاختصاص
لتكامل التركيب والترفع ولعله بهذا امر بان من قوله مجازاه لا خفاء ان اولوية
الموقف مستلزم اولوية الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل منهما الا ان الشرح
اختار تعلقه بالتوقف مع الاشارة الى جواز تعلقه بالدفع بقوله وبصورة نفسه
من اول الامم لقرب المرجع اه ولكونه اصل في الاولوية ويقول المصباح بما يتوهم قيل
ذكره لموافقة الايضاح **قوله** لتلا بجنس الميزاه لانه اذا فصل بين كم الجزية وميزا
وجب نصب جملا على استقراء خلافا للفرأ فانه يحكمه بتقدير من خلافا ليوستس
فانه لا يجوز الاضافة مع الفصل كذا في الرضى وتخصيص كم الجزية مع ان الاستفارة
ايضا كذلك كخرس بن سرائيل كم اجنكم من امة بينة لا تافها نحن في جزية **قوله**
لكن المنسوب اه اي مقتضى الظن ذلك ووضع الظن موضع المضمرة وان كان يحصر
به الوضوح المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في المقتضا وقد مر مرارا **قوله**
عكس ذال الية اه مفعول الفعل الاول وحذف مفعول الثاني **قوله** نعم اناس
كافة اه وذلك لان المراد بالدعوة ترفع الاحكام وبيان الحلال والحرام بالامر والنهي
ومناط هذه الدعوة العهد الذي جرى بينه وبين العباد الذي اية بقوله في و
اذا خذ ركن من بين ادم الية في نعم والموجودين والمدومين والعقلاء وغيرهم
وما قالوا من ان مناط التكليف العقل والمراد بتكليف التكليف فالعقلاء ان الية
تفيد الاستفراق للحقيقي **قوله** ان القصود في هذا المقام الى المفعول اه اذا قصد الى
تعلق لا بل لا يتم بكل واحد للمباينة في كونه موديا للخلق دون صدق كل فرد لا بل لا يتم
الى الشمول الدعوة بكل احد لا عموم افراد الدعوة وان فرض التلازم بينهما فان ذلك
بان لا يكون هناك قرينة اه هذا كلام ذكره الفاضل الكاشي في شرحه للمفتاح و
فيه ان المصباح فلا سابقا ثم الحذف بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة وقال لا
في بكت حذف المسند اليه ان الحذف يقتضي قابلية المقام والية ان رخصتها بقوله
انما عرفت قبل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بكت المصباح

من

لا يحدف شيء من الاشياء الا لقيم قرينة دالة عليه سواء كان الحذف جائزا او واجبا فالجواب
ان لا يكون هناك قرينة بغير الحذف تدل على تغيير عام من العرف وما ذكرنا ظهر
ضعف ما ذكره في شرح المفتاح من انه يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا
من غير دلالة على خصوص او عموم ويجعل على العموم هذا من الترجيح بلا مرجح فيجوز
اقفاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار لانه كما لا يجوز ان يكون الحذف قرينة على
المحذوف كذلك لا يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا اذ الحذف مشروط
بوجود القرينة الدالة على المحذوف اى ادنى دلالة فان النسبة الى شيء مأخوذة
في الاصطفا فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل **فله** يكون الاعتماد على اللفظ من حيث
الظواهر اشارة الى ما مر في بحث حذف السند اية من تجنيل العدول الى اقوى الدليلين
يعني ان الاعتماد عند الحذف على العقل وعند الذكر على اللفظ من حيث الظواهر في
الحقيقة يحتاج اليهما في كليهما **فله** ماله مزيد اختصاصا ببناء على التسليم المذكور
والافلا دلالة للحذف على التعميم فضلا عن الاختصاص **فله** مما قصد فيه التعميم قد مر
فيما سبق بيان الاستغراق فيه حقيقى وانرفع البحث الذي اوردده عليه **فله** على
الدعوى بمعنى التسمية اية في تاج التسمية الدعوى والداعية كالشكاية والدعوى خزانة
وقد جاء دعوى ربها اى تسمية والتسمية تام كمدون وبعيد الى المفعول الثاني بنفسه
وبالبيان **فله** التسمية لا تنفى ومن جملتها هذا ان الاسمان **فله** اذ لو كان الدعوى بمعنى التسمية
ومعلوم انه لا يتعلق باللفظ بل بالمسمى فان دفع ما قيل انه يجوز ان يكون كلمة او
للجبرية العبادة **فله** باعتبار الصفات او بتزويل تعدد الصفات منزلة فتد
الذات **فله** لانها لاحد الشيئين اى في الاصل ولا يضر الاحدية الا في التفاريق
بالذات **فله** اى على تقدير كونها للجنس **فله** لا يصح الواحد من الاثنين اى لما في الايقان
الاصل ايها انه علة حذف التسمية المضاف اليه وعرف من التنوين وزيد بال تأكيد
في الاية **فله** وما ورد اى موسى عليه السلام ما يدين ما تهم الذي يسفون منه وكان
بشرافهما روى ووروده مجيئة والوصول اليه وجد عليه وجد فرق شفيعة مستفاد
انه من لينة في العدد من الناس كخافين ومنه ومنهم في دونهن في مكان اسفل
من مكانهم والذود والظود والرفع وانما كانتا تدودان لان على ما مر هو اقوى

منه اية يجب ان يحدف شيء

اقوى منهما فلا يمتثلان على السبقي كذا في الكشاف قوله ليس هو ان التزم ايه بناء
على ان محط الفائدة في الكلام البليغ هو القيد الاخير وانما قيل لفساده لا
لان الدلالة عليه وعينه وذلك لان موسى عليه السلام لم يرفع عنهما بالترجم
الاشقة الذود قال قدس سره ان المفعول ايه اى المفعول الذي نزل اليه
الفضلان بالنسبة اليه منزلة اللازم هو الابل والغنم مثلا اى النوعين من
المواشي دون الاضافة بدل عليه قولهما واما السبقي والذود ابل وغنم
وكل منهما مقابل لآخره نفسه اى ليس احدهما صادقا على الآخر حتى لا
يؤخر بذكر المفعول فلان المقصود هو ان التزم عليهما من جهة ان يستقيم
ابل ومذودهما غنم وهذا قدر السكاكي مفعول يسفون مواشيهما ومفعول
تذودان عنهما اشارة الى ان مشأ التزم الاضافة دون المفعول نفسه
وثانان المفعول ثان مع قوله فلو قدر في الآية مفعول ايه كائنتان في المفعول
المقصود كما لا يخفى ولذا الكافي عليهما في شرح المفتاح وزاد قوله وجعل ما
بضاف اليه ايه لدفع شبهة ان قولهما اذ لو قيل او قدر قد يسفون ابلهم
وتذودان عنهما بدل على اعتبارهما المفعول صافا بجمع جعل ما يضاف
اليه خارجا عن المفعول من حيث انه مفعول بغير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق
الابل والغنم وقوله بل هو باق على حاله عطف على قوله وجعل ما يضاف الى
جملة الاجل اخى اعم منهما لان في الاثبات خروج ما يضاف اليه كما هو
يشاق بل العاطفة للجملة ومع ظرف لباقي بغيره عبارة الشينين ما يضاف
اليه باق على حاله من تغيير وتبدل فيه مع تقدير المفعول فلو كان محذورا
في المفعول لدفع التفسير بناء على ان محط الفائدة هو القيد الاخير كما وقع
في عبارة السكاكي حيث قال حتى لو كانتا تدودان غير عنهما وكان الناس
يسفون غير مواشيهما والدليل على ان ما يضاف اليه احد ما باق على حاله
وتوقع المصنفين او الاما فيين في يسفون ابلهم وتذودان عنهما وغير
اضافة من جهة انهما مذودهما غنم ويستقيم ابل قال قدس سره في الحاشية التزم
باقيا على حاله لان التزم عليهما انما كان لعدم قدرتهما على السبقي قال قدس سره

وكل منهما قابل الاخرى اه وجبت ان مضاف لاغ لفظ كاصح به في شرح المفتاح
وبدق قوله بقا لثنا نذود ان غير غنمها قال قد سيرة فلو لم يقدر اه فيه بحثا
عدم التقدير ان قصد به التعميم اي يسبقون مواشهم وتذود ان غنمها او
غير غنمها يلزم الفساد واما اذا قصد به مجرد السقي والذود من غير ملاحظة
التعلق بالفعول كما في قوله **قوله** فعل بسندى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فكلا لان كون طبيعة السقي والذود مشتقا للزعم لا يقتضي ان يكون عند
تعلقه بمفعول مخصوص كذلك حتى يلزم ان يكون عند سقي غير مواشهم
وذود غير غنمها محلا للزعم ايضا فتدبر فان مشتقا ما ذكره السكاكي عدم
الفرق بين الاطلاق والعموم **قوله** كقول عائشة رضي الله عنها ويجوز ان
يكون الحذف لتأكيد ستر العورة **قوله** ولان الفرضه فيكون الحذف في الترتيل
منزلة اللزوم في حق المند **قوله** وتقديم مفعوله اه للتقديم ثلث صور تقديم
الفاعل على الفعل وقد سبق ذكره في باب المسند اليه وتقديم متعلقاته
عليه وتقديم بعضا على بعض ونبرها في هذا الباب **قوله** لدلالة الاشتراك
اه واما الخط في الرد وبان شيئا وباعنده فهو اما داخل في الخط في التعيين
بان يراد منه الاسم من اعتقاد الاشتراك ويجوز به كما سبق **قوله** وكان على المصنف
ان يذكره او لرحيل الخط في التعيين على عم من ان يعتقد العكس والاشارة او
الرد ويكون قوله كقولك مثلا لاحد اف ما ثم الكلام من غير مؤنة المقابلة
قوله لدخوله في القصر بانواع الثلاثة اه اي جنس القصر ملتبسا بانواع الثلاثة
فبدخل الحقيق ايضا **قوله** فان اعتبار الخطا اهلان للخط في الحكم كما يصرح
فان السامع عالم به قبل الفاء الكلام وفي الانشاء انما يفهم من لفظه ما قبل
من الخطا انما يكون في الحكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبل التصريح فليس
يشي لان ذلك اصطلاح المنطقين واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة
التي يبعث الكون عليها ولذا استمر الملة الى الجبهة والانشاءية **قوله** لا يخلو
تكلف او بان اول بزيد بسحق ان يقال فيه اكرم او يطلب منه الاكرام
وانما سخط او الطالب مما يملن به علم التبع مع قبل التكميل بالانشاء **قوله**

بالانشاء **قوله** فهو ابلغ اه ههنا صور اربع زيد اعرفت وزيدا عرفت وزيدا
فعرفت وزيدا فعرفته واثالث ابلغ من الاولين والرابع ابلغ من الثالث
قوله من التكرير اه اي تكرر عرفت لبقائه بقاء اخره لانه مقدر في الكلام حتى
يرد انه يلزم اجتماع المفسر والمفسر على انك قد عرفت في قوله قل لوانتم
تملكون ان السكاكي يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيد للاول ثم بعد
حذف الاول صار الثاني مفسرا **قوله** وليس الفراء بسبحي تحقيقه في باب
القصر قال قدس سره لا يلبسك اه لا يخفى عليك ان هذه المناسبة ذكرت لوضع
التقديم في مثل زيد عرفت لافادة المبالغة في الاختصاص لاثبات بالدليل العقلي
لافادته لاه وقد ذكرت هذه الشبهة فيما سبق وودفعا بهذا الطريق على
ان في ان زيد القائم جماع التاكيد بين وليس الثاني مثبتا على الاول ومفرضا
عليه بان لا يذكر ما يفيد الثاني الا تابع لما يفيد الاول ولا يذكر ما يستفاد
تأني ما هو الاول والعاطفة ولكن واما بالتقديم ففي معنى ما والا قال قدس سره
ففي زيد عرفت اه اي اذا علمت ما ذكره الشئ بزمانم ففي يجوز زيد عرفت اه
المبالغة في الاختصاص اما باعتبار حمل المفسر على القصر بمجموعة المقام او
باعتبار افادة المبالغة في الجزأ الشئ وهذا ان الوجهان ذكرهما الشئ في شرح
الكشاف وهو طريق اخر لبيان افادة المبالغة لا يحتاج فيه الى اعتبار كون
الحق تأكيدا على تأكيد قال قدس سره فان قيل لا يكون اه هذا الاعتراض لا ورود
له بعد بيان وجه المبالغة المصححة للفظ باعتبار الاختصاص العارض
بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان المبالغة العارضة لاثاني الاتحاد
في المفهوم انما الوارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار التفسير
فالامثلة المفسر ولذا الكافي الشئ على هذا الاعتراض والجواب في شرح المفتاح
في باب اليجاز والاطاب نعم برد الاعتراض الذي ذكره السيد اذ اريد بالترجي
الثانية بجزا لاولي فتعابر ان ذاتا في يجاب بما اجاب من ان الاتحاد النوعي
بينهما كذا في التفسير والتعقيب بينهما واما زعماني والمقصود منه ستر الترجمة
واما رتبتي فالمقصود منه الترتيب منبهة اخرى وهكذا ينبغي ان يفتح هذه المقام

لا يخرج اليه
واما في التقديم ففي ما والا ما يفيد
ان في لا يلبسك لا يفيد الاول والثاني
بالاعتراض

بعد المنهج

قال قدس سره الفاعلة التكرير هذه الفاعلة انما تحصل اذا اراد بالرحمة الثانية
بغير الرحمة الاولى وانما لا يدل عليه قوله حضوره برهنية عقبيه بالرحمة اذا اراد بالثانية
على الرحمة الاولى وبغير الفرق باعتبار عروض التحصيل الاولى دون الثانية
فلان قدس سره كما في المثال المذكور اه اذا اراد بذلك المثال الغريب في الطاعات
واما اذا قصد به بيان طريق السكون فهو للفرق في افراد ما قال قدس سره وقيل انما
اولا وجه لمرتبته فانه قول صاحب الكشاف وعليه النبات كما صرح به في شرح
المفتاح لا طرده في جميع الموارد ونحو ذلك فكيف وثباتك فظهر والوجه فاجعل
الله فاعبدوا فبذلك تليق جوازا بخلاف العطف فان قدس سره وقد صرح بعضهم
وهو الشيخ الرضي وذلك التقدير يكون طابطة تقدم متول ما بعد الفاعلة الثانية
مطردة وهو وفوقه بعد انما قوله فانه على تقدير اباي فاعبدوا وفي المفتاح
على تقدير اباي فاعبدوا ودخلت الفاعلة الثانية الى المفسر ثم ان تقدير المفسر انما
واجب من جواب الشرط محذوف ان يخلصوا ليعلم ترتيبه على قوله ان ارادني وسموه
وكذا انشأ عليه بخلاف قوله في اباي فاعبدوا فان الفاعلة المذكورة عند السكاكي
للعطف على المفسر المحذوف ولا دلالة فيه على كونه جوابا لشرط محذوف بل الظاهر
عدمه لكنه عطف على قوله اذكروا او اما صاحب الكشاف فلم يصرح في شيء من
تقدير الثاني المفسر وعدمه في قوله في اباي فاعبدوا وصرح به في قوله في اباي
فاعبدوا فنعته بحيث ان يكون الفاعلة المذكورة عارضة وتكمل ان يكون جازية
وبهذا يظهر ان ما ذكره الله في شرح المفتاح في بحث اليجاز والاطاب من ان
ذكر صاحب الكشاف في اباي فاعبدوا انها للعطف على المحذوف اي اباي فاعبدوا
فاعبدوا سهر ظاهرا اللهم الا ان يكون ذلك في الكشاف البسيط قوله لان
المعنى اه وذلك لان وصف الارض بالتسعة وترتيب طلب الاخلاص في العبادة
عليه بوجوب الطمان هذا المعنى الى الله صرح قوله مع ان ادلة الاختصاص اه في
ما حقه من فاعله العبادة في فاعله واوله تكميل اه ليكون المفسر على
طبق المفسر قوله او عاظمه او معناه استمرار العبادة او الترتيب من مرتبة
الى مرتبة اذكر في قوله وبغير ذلك اه لانه لا يظهر منه ان الفرض من تقديم المأمور

المأمور الفعدي واقامته مقام المأمور المذكور تحقيق الحكم وتنشئة واقعه
البناء من غير تردد وانكار فيكون التقديم تأكيد الحكم فلا وجه للتخصيص لامتناع
الجمع بينهما في العقد لا فناء الاول اعشاء الحكم بنفس الحكم وخفيضة وانشاء
الاعتناء بما قدم التحقيق دون الحكم فان مسلم الثبوت ثم يمكن الجمع بينهما بان
يكون احدهما مقصودا والثاني تابعا له في الافادة في غير ان يكون مقصودا
ثالثا في بحث التقوى فسقط اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انما يظهر
منه ان التقديم فرائد غير التخصيص وذلك لا ينافي افادة التخصيص والتزجيه
الذي ذكره بقوله ولعله اه بعيد من عبارة الله واما ترك الواو في قوله
لظهوره فلان التعليل المستفاد من التحقيق في وما ذكره بقوله لظهوره
اه اني فقد اثبت عدم كون مثل هذه التقديم للتخصيص بالدليل الذي لا ياتي
واما ما ذكره السيد في شرح المفتاح من ان صاحب الكشاف في جمع بينهما في قوله
الله عز وجل احسن الحديث حيث قال في الايضاح اسم الله متبدا ونبأ عز وجل عليه
تاكيد لاسناد منزل احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر
الامنة فليس يشترط لان جعل تقديم المسند اليه على المسند الفعلي للتقوى فقط و
عدم جوارحه ووجهه من غير انما يحصل من بناء المسند على لفظ الله الجامع لجميع
الكلمات فانه تعليل بالمشي كيف والمستفاد من التقديم عدم وقوع الصدور
من غيره دون عدم الجواز قوله لانه لم يكن اه يعي يجب في المحرر ان كان حقيقيا
او غيره ان يجوز اصل الحكم مسلم الثبوت عندنا مع والمقصود من الكلام افادة
المحرر وفيما نحن فيه ليس السامع عارنا باصل الحكم فله لا يجب في الحقيقة انشأ
للخاطب القلب او الشركة او الفرد وبعني السامع لم يعرف بين كون الحكم
مسلم الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او الفرد فاعترض بان ما ذكره
الله لا يفي كونه للمحرر الحقيقي اذ البناء على حال السامع انما هو في الاضافي قوله
التخصيص لازم للتقديم غالبا اه تقديم المتعلق عليه او تقديم عليه المسمى
الاوليين على لزوم التخصيص للتقديم في اكثر المواد لا يقتضي تحققة تقديم
المفعول على الفعل حتى يحتاج الى ما في ان المراد من التقديم تقديم المفعول

بيان قال قدس سره فقولنا ان فعل القراءة اذا التعبير عن عدم ذكر المتعلق بحرف الجر في
 النحوا والفعل بعيد غاية البعد قال قدس سره يدل على ذلك انه هذه الدلالة انما يتم لو لم
 تكن الباء فيه زائدة طارئة اذ اقر باسم ركن فهو مستلزم لال بالشيء على نفسه قال قدس سره
 فاستقام الكلام او المستقام لان ما ذكره مع شتمه على حرف العبارة من ظاهرها
 في مواضع يستلزم سندها ان قوله ان يحل اقر الى قوله بجز معدى اذ يحل ان يقال فالوجه
 عندي ان اقر الاول بجز معدى الى مفروية فان اسم ركن مفعول لا فاعل الشارح قال قدس سره
 من بجزه اه كونه ما وراءه بجز مستلزم فانه سرى في التزجير بين في الكوشى وقال الباء هل
 لتدل على الملازمة والتكرير كاحذت الخطام واحذت بالخطام او وحذت لتدل
 على البدلية باسمه نجي وتحتها حال اى اقر ملتبسا باسم ركن وفي الرضى بالبحث المنكر
 وبجز المفعول وان كان تقديمه بحرف الجر قليلا فهو متعدى والظرف زائدة في بقران
 بالسورة وهكذا في معنى اللبيب في بحث زيادة الباء **قوله** والاحسن او لا يخفى ان
 هذا الترجيح سوابق قبل بالتزجير او بحث يستلزم طلب القراءة بدون المفروء وذات
 فاما ان يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو مذهب بعض المشركين اه بتأخير
 البيان الى وقت الحاجة لكن الظاهر طلب القراءة في الحال بدليل جوابه عليه السلام
 بقوله ما انا بفائت ثلث مرات فالوجه ما قاله صاحب المفاتيح **قوله** والبالغة اه
 ويشمل باقر الثاني اذ لو تعلق باقر الاول كان الايراد باقيا وبحاج الى جوابه
 واعتبر من السيد عليه في شرحه للمفتاح بان التحقيق انه معروف على العلم باصل القراءة
 وليس كذلك لانه اول ما نزلت وايضا الخائب هو اني عليه السلام ولا يتصور منه
 تجويز القراءة بغير الله تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه الضرر والجرم ما افاد
 الله بقوله ان المشركين كانوا يبدون اه يقع ان تقديم اسم الله لا عظمتهم والرد
 عليهم لرد اعتقاد الخاطئ بل نعم فان معتزضا على قول الله ولا يبعداه والقول
 بجعل اسم الله متعلقا باقر الاول وباسم ركن متعلقا باقر الثاني يتضاعف
 فيه الفساد وقد عرفت ان دفاعه **قوله** ولا مقتضى للعدول وان كان اللام صلة
 مقتضى النسخة في نصب ولا مقتضى التنوين شبيها بالمتصان فان لم تكن صلة
 فالنسخة بانية والى متعلق بفعل محذوف يدل عليه افظا المقتضى اشار الى

او يحذف المفعول

الى الوجهين في المعنى اللبيب **قوله** فراد المعناه لما فقر الى العام اذا قبل بالخاص
 برأيه ما عدا الخاص واما الاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى او بالتناسب فليس
 واخلوا عند المعنى الاسمية كما سيجي في الاعتراض الثاني الذي اورد على السكاكي
قوله فببب تقديمه اه ولو لم يكن الترتيب لكان المناسب تقديم الموصف الثالث
 لان كتمان الالمان يفتنح تحفته فهو اشرف من كونه الى فروع **قوله** احد هما في
 اه اى احدهما تقديم يكون اتصال الكلام الذي فيه التقديم **قوله** كتقديم المبتدأ الموصف
 اه وما في حكمه من الشكوة المخصصة واحترازه عن المبتدأ المنكر فان الاصل فيه تقديم
 الخبر كحرف الدار رجل وكذا في ذى الحال المنكر فان الاصل فيه تقديم الحال كانه افا
 الشئ في شرح المفاتيح وفيه ان التقديم ههنا عارض لتكبره والجرم ان التقديم في
 الكلام الذي فيه اصل وان لم يكن مطلقا في المبتدأ وذو الحال اصلا **قوله** وتاخيرها ان
 يكون اه اى ثانيا فسمى التقديم تقديم بجز للناية اما كونه اه **قوله** وتقديم المفعول الثاني
 اه اى تقديم المفعول بوسطة على المفعول بلا وسطة ان كان جمعا متعديا الى مفعول
 واحد يكون الله ظرفا لافعالا جزاء شرفا اى استواء شرفا والجن بدل او عطف
 بيان او مفعول اثنى المقدر فالثانية والاولية بحسب المرتبة كذا شره للمفتاح **قوله**
 السيد ايضا وهو مبنى على انه لو كان جمعا متعديا الى مفعولين يكون تقديم الله على
 من القسم الاول اثنى ما اصل التقديم من قبل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد الفتح
 على الابتدائية والجزئية لم يبق تقديم الخبر على المبتدأ بل تقديم المفعول الثاني على الاول
 فلا يجوز في هذا الكلام اصل التقديم فالاولى ان يحل كلامه ههنا على افظ بل على المعنى
 الا انه **قوله** على انهما مفعولا جمعا احتراز عما ذهب اليه الكشاف من ان شرفا والجن
 مفعولا جمعا والله متعلق بشرفا قدم عليه للاحتمام فانه يكون من تقديم المفعول
 على العامل **قوله** بتقديم الخان او بناء على ان التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يبنى
 بالحال والوصف للظاهر هو الموصول بصلته ونحوه بنحو ما بدخل في الصلات من الجمل
 الثلاثة المتعاطفة التي تالفا وانرفا هم في الحكمة الدنيا اى الثمن هم بجزء الا
 موال والايراد وما هو من ماذ الدنيا **قوله** من صلة الدنيا اه اى من جملة ما يقع صلة
 الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يقال ان المراد ان الجزم ببعض الصلة التي هي

منه الرفعون

بعد ان يفتح عن الابدانية والجزئية

نحوه

هذا القسم

أقول

والجور كذا في شرحه للمفتاح قوله وليست أسماءه كونه صفة للجوهر بخلاف ما إذا
 قيل جوهر الدنيا بالاضافة اسم لهذا العلم المحسوس قوله والدنو يتعدى بمناء
 فيجوز من قوله متعلق بأصل الفعل لا بالمعنى التفصيلي فلا بد منه لا يجوز استعمال
 الفعل التفصيلي باللام وبمن معانيف يتوهم كونه صفة الدنيا قوله احق بالتقديم
 او كونه اكبر واشادوا اعظم فدل قوله الا باعتبار تعلقه بالاحراز او بخصومه
 كما فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار تعلقه لا بخصومه فانه يصح التعليل كما
 ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لك شركاء الحق مغفلا عما بين يدي
 او الحق مغفلا جعلوا من ان فائدة التقديم مستغظام ان يتخذ الله شركاء كما اذا
 من كان ملكا او جنيا او نبيا او غير ذلك وهذا بسقط ما قبله الجواب ان
 تعلق الشركاء باحدى باعتبار الاخر لا ينافي ملاحظة احد التعلقين اصلا
 معهما لان ذلك انما يتصور اذا لم يكن خصومة كل واحد منهما لملاحظة في التعلق قوله
 والجواب انه منشأ الاعتراض انه حمل المعنى قول السكاكي لكونه في نفسه اي مع قطع
 النظر عن العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك وبمن الجواب حمل
 على كونه نصب العين في صفة انه وان لم يكن في ذلك الكلام قوله دنت قوم نوح
 عليه السلام اما اول ثلثان فغير من قوله راجع الى رسول منهم المذكور اول القصص و
 المراد منه هود عليه السلام على ما في الكشاف واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون المراد
 دنت اهله على الاسناد المجازي او حذف المضاف لدنت والدنو من حيث
 الزمان او ان يكون المراد دنت جوهر من قوله نوح عليه السلام على التخيير وحذف
 من قوله والدنو من حيث المشابهة ثانيا فان ذلك وكلما هي كثيرة الكلام الجيد لهذا
 فيه فالصواب ان يقال انه لا معنى لقول دنت من قوله اي قوم هود عليه السلام
 لان دعونه قوله ان اعبد الله ما لكم من اله غيره افلا تعقلون انما كانت لقومه
 فلا بد ان يكون الجواب من الملا الذين من قوله لا اله الا الله والذين من قوله نوح عليه السلام
 الا ان يقال ان ضمير قوله ليس راجعا الى هود وبل الى نوح عليه السلام المذكور
 فانه قبل هذه القصص وهو جدي غاية البعد قوله تحققت الشئ بالشيء اما ان يجوز
 اي جعل الشئ خاسبا بشئ ويحذف فيه بحسب الحقيقة وفي صفة انه من غير ملاحظة

ملاحظة شئ دون سواه كان الاختصاص ايضا كذلك اولم يكن كذلك فبقم القصر الحقيقي
 والادعاء قوله بهذا المعنى اه اي كونه في نفسه او بالقبول الشئ معين قوله لا ينافي
 كون ادم اه لما ان ادم عليه السلام في نفسه لا بالقبول المعين من اولاده لا ينافي
 كون الابوة في الاضافة قال قدس سره فهو مع مجازي اه فيه ان كون التخصيص في غير
 الحقيقي ينافي لا يفتق ان يجوز معناه مجازيا والارتم ان يجوز المشكك في افراده بالزبان
 والنطق حقيقة في التي من مجازي انما نفس ونباد وبعض الافراد من اللفظ بوجه
 كما لا يفتق ان يجوز حقيقة وانما هي مجازيا كما ان نباد الوجود الى ربي من لفظ
 الوجود لا يفتق كونه حقيقة والوجود الذي هو مجازيا صرح به السيد في نفسه
 ولولم فاللزام ان يكون لفظ الغير الحقيقي من مجازيا للتخصيص بحسب اللغة ودرر الاصطلاح
 فان المعنى الاصطلاحى انما يخص شئ محقق بطريق معهود سواه كان بالنسبة لكل
 ما عداه او بعضه او بعضها وبقسم اليهما وكون التسمية بالنظر الى المعنى اللغوي و
 التقسيم للمعنى الاصطلاحى ركنين جدا على ان الاطلاق الاضافى على الحقيقي واقع في مجاز
 دونه المجازي قوله لفظه جد واداه لان حدود التقسيم تحصيل الانتم لتبيين احكام
 وليس في هذا الاقصر للحق الحقيقي احكام سوى انه لا يتصور لرد اعتقاد الخاطى طلب
 وانه يكون حقيقيا وادعائيا بخلاف القصر الحقيقي فانه المذكور كلا احكام
 فليس جدوى الحقيقي الا هذا الاول دفع قوله انحصار القصر بغير الحقيقي وذلك
 قليل في غير المقترح بالتقسيم ايضا قليل جدوى فالضمير في جد وادعائيا المقترح بهم
 او للفظ الحقيقي والمال واحد قوله دون اه وبسمى نفس افراد فاندريج نفس التبيين
 في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في نفس التبيين ازالة الشركة الاحتمالية
 في نفس الافراد ازالة الشركة الاجتماعية كذا في شرح المفاتيح الشريفي قوله مكان اخر
 اه وبسمى نفس قلب قوله وهذا مل للحققيقي وغيره ولا ينافي بهذا التمثيل عند
 السمع لان معناه افادة السمع ذلك لا رد اعتقاد قوله لا يخرجه الى لا يخرجه زيدا او
 لا يخرجه عمر قوله على الوصف المسلم اه اي في اعتقاد المتكلم بكونه في نفسه والمراد بالوصف
 ما يقوم بالغير قوله لا يخرجه الذي له الشئ الذي ادعى المتكلم بكونه له وحاصله ان
 النفس لا يتوجه الى نفس الوصف اذ لا معنى له فاما ان يتوجه اليه بكونه في نفسه ولا يخرجه

ج

نعم

ولا ينافي ذلك قوله ان مع

لغوه والاول متخفف لان المفروض انه مسلم الثبوت في نفسه فتعبر الثاني قوله ان عامة
 اى ان كان ثبوت المدعى له اعم نوجه الشئ اليه عامة وان كان خاصا في ص قوله
 فتناول عطف على يترجم لذلك اشارة الى المدعى له وفي بعض النسخ كذلك اى ان
 عامة ففهم وان خاصا في ص ولا يبرح من تقديره قال قدس سره انما يقتصر اه اذ القهر
 في الحقيقة صفة للنسبة والمراد من النسبة اعم من النسبة المكانية الى ثبوت شئ شئ
 او التعليقية الى تعليقه شئ شئ على نحو اى التعليق في ما ضرب زيد لا كذا
 قد لا يفرق ضرب زيد على المظروبة على عمه وما قيل انه من قهر الفاعل على المفعول
 فمن قيل يجوز والمراد قهر نسبة ضاربه زيد من حيث الوقوع على عمه فيكون قوله
 على الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في اللفظ فلا يرد انه صريح صاحب
 المفتاح بان قولنا ليس شئ بكذا كذا او الا المذكور من قهر الصفة على الموصوف مع ان
 المقصود منسوب اليه قوله والمراد المعنوية اى الدال عليها فيكون من احوال اللفظ العربي
 وهو موضوع علم المعاني قوله التي هي معنى قائم بالغير الظاهر ان يقول ما يقوله بالغير
 كما هو المشهور لكنه اورد لفظ المعاني اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة
 التي هي المعنى فالنسبة لفظية طاعة الكسبي وقوله قائم بالغير صفة كاشفة عن ليس
 المعنى ههنا معا باللفظ فان الالفاظ ايضا صفة معنوية الذي هو تلويح اه
 نبي الشيخ الرضي في ذلك فانه يرفق بترتيب الشئ تابع بدل على معنى منسوبة مطلق
 بان فيه مطلقا مستدرك لانه لا يخرج الى حال وهو غير داخل في تابع وبانه يصدق على
 البدل والمعطوف بالحرف وعطف البيان وان كيد من مثل قولك العجسي زيد و
 علمه وجا زيد صدقك واما القوم فكلهم فان كل واحد منها دال على معنى منسوبة ثم
 قال وتقول في حقه تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فيها فيدخل فيها التابع
 في نحو هذا الرجل مرت برجل اى رجل ورجل عجمي ورجل حسن وجهه ورجل حمراء
 وغير ذلك ويخرج البدل في نحو العجسي زيد علمه انتهى وتحقق ان المراد بالذات
 ما يقوم بنفسه بالمعنى ما يقوم بغيره كما هو الشايع في اطلاقاتهم ولا تتركه
 الشبهة والسراية والهيبة فانه ذات بالنسبة الى ما يقوم بهما وان كانت قائمة
 بالغير بالنسبة الى موصوفها وبالدلالة مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع الافرادى

الافرادى او بالوضع التركيبى فيدخل فيه ما يكون منه فاحذر رجل غارب وما يكونه
 جامدا نحو هذا الرجل ورجل اى وغيرهما ان بيان المفضل ان الرجل في قولنا جا
 هذا الرجل لم يكن الا بعد اقدم لفظ يدل على الذات ثم تجل ابراهيم في الحقيقة التي
 يتميز بها الذات فلم يأت الرجل ههنا الا لبيان المعنى الذي يتميز به الذات فلفظ
 يدل على ذات في هذه الموضع باعتبار معنى هو المقصود الذي يظهر كذا انهم
 يقولون مرت ثلاثة رجال وهو عندهم بجزء صفة بلا خلاف ويقولون برجلان
 فثلاثة صفة لما قصد بلا خلاف فانظر الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة
 في غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد
 المعنى ويخرج البدل في العجسي زيد علمه لانه وان دل على ذات ومعنى لكن لا يدل على
 معنى فيها وان كانت في الواقع كذلك المعطوف بالحرف وعطف البيان في الامثلة
 السابقة وخرج التاكيد بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يرد انه يخرج عنه كقول
 جا القوم الشامى لزيد لان الشمول لزيد بقوله غير الشمول الذي في القوم فانه
 مطلق فافهم فانه يخرج من هذا الناظر ان اما الترتيب الذي ذكره الشيخ الرضي
 فدفعه الشيخ في اما الى الكافية بما حاصل ان مطلق لدفع نزعهم وحول الحال اما
 انقل عن زيد التابع او حمله على المعنى اللغوي فهو قيد حياطي لا احضارى و
 ان المراد بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية والدلالة بالامثلة
 الابقه بخصوس المادة وكذا لا يدل في سائر صور البدل والمعطوف بالحرف وعطف
 البيان وان التاكيد بكلهم انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه لدفع نزعهم يجوز
 ويلزم المتبوع والمراد بقولنا تابع بدل تابع ذكر ليدل بهذا ايضا بدفع النقص
 بالامثلة السابقة قال قدس سره احضره عن حسنه انه قد عرفت انه دال على ذات
 بهيئة التركيبية لانه لا يترك الا بعد المتبوع وانه خارج بقوله فيها قال قدس سره لقا
 ان يقول انه قد عرفت صدق التقدير المذكور عليه بجامع قال قدس سره بتاويل معروف
 في الباب واسم الجنس المذكر على المبرم وصفه على الاعرف لان ما تقدم دل
 على الذات فتعبر دلالة على المعنى وهو تعيين حقيقة الذات ولذا لا يوصف
 الا بها وقوله على الاعرف احضريه عما ذهب اليه البعض من انه بدل او عطف

ن

ثم تجل ابراهيم في الحقيقة التي

في نسخة من نسخة الشيخ

واما الترتيب

ما تقدم دل على الاعرف لان ما تقدم دل

قريب من غيره كان الرضي راجعاً المفعول فيه قوله وكذا الكلام انه ان اراد مكان
 صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد اخر يخرج ما اذا اعتقد الخاطب اكثر من اثنين
 او امرين وان اراد اعم دخل الفهم الحقيقي لانه يصدق عليه تخصيص صفة على سائر
 الصفات وكان اردون سائر الامور قوله فان قلت انه قرر السؤال كما قرر السيد
 الجواب الذي ذكره الشيخ والبحث الذي ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضي
 ان لا يوجد الفهم الحقيقي او ان يثبت على سائر الامور بدو قوله في غير الحقيقي على وجوده كما
 قرر سابقاً ان الفهم نوعاً ولذا قال السيد الاول ان يورد هذا السؤال ابتداءً
 شبهة على الفهم الحقيقي ويمكن تقريره بحيث لا يخرج جواب الشيخ ولا يبحث الخ
 بان يقال تحت ان المراد بالجرى اعم من الواحد والثلاثين والجميع ولا بد من الفهم
 الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة اي اثبات صفة له وفي سائر الصفات لا تخصيص
 امر بصفة دون سائر الصفات فان هذا لا يقتضي اعتقاد الخاطب ان شانه
 بجميع الصفات لان قوله دون اخرى معناه مني وزاعة صفة اخرى اعتقده
 الخاطب والا لكان ذكره لان يقع صفة اخرى مطلقاً فيفهم من لفظ التخصيص
 فيجوز معناه دون سائر الصفات التي اعتقده الخاطب وهذا مما لا يقع وعلى
 هذا قوله لان الفهم الحقيقي انه تعليل اقتضاء الاتقان بجميع الصفات دون بعض
 لان اقتضاء اعتقاد الخاطب فانه معناه بان معنى دون اخرى ذلك ولظهوره
 لم يتعرض له كما قرر الشيخ بقوله من خارج صفة اخرى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكر
 سابقاً ان هذا التفسير مائل للحقيقي ويجوز محله في ذلك وما ما قيل من
 ان من دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قرر في النظر الذي
 سباني فليس شئ لان ما قرر فيما سبق انما هو في الفهم الحقيقي قوله ويمكن
 ان يجاب به ان هذا ليس تفسير الفهم الحقيقي بل تفسير الفهم الحقيقي
 اذ قد علم ذلك من قوله وهو نوعاً انما المقصود التفرع ببيان الافهم الثلاثة
 عليه فلا بأس بكونه اعم منه قيل هذا الجواب لا يتم من جانب المعنى لانه لو كان
 معتقداً لعدم التعريف لما قال قد اتم السكاكي الفهم الحقيقي قوله من خارج
 العقود الذي تساوي بالقيمة عند الخاطب من غير مرجح قوله مراد المعنى ان مراد

في ضمن

اي مراد المعنى قوله في ضمن واحد معين كانه صورة فسر القلب او في واحد مبرم
 في فسر التعيين فلا بد وما قيل انه لا يمكن ارادته مفهوماً احد الصفات من حيث هو لانه
 لا يعتقد الخاطب ولا المتكلم بغيره ولا ما يصدق عليه لان ما صدق احد الصفات
 الشاعرية والخيالية مثلاً ليس كل واحد منهما صادقاً على الآخر فلا يصح قوله في الجواب
 فهي صادقة على الصفة المذكورة قوله ما زبد الالفتم على فرض كونه لفهم الافراد بناء على
 عدم الشك فيه عليها وفرض عدم الشك بين القيم والعقود والتمثيل المذكور في
 كلام الخاطب في قوله في ضمن واحد معين قوله قلت بعد ان كتاب او حاشية
 لما كانت في فسر التعيين تساوي الصفات بحيث يجوز كل واحد منهما بدل الآخر في
 تخصيص امر بصفة دون اخرى نظر الى سائرهما عند الخاطب وتخصيص امر بصفة مكان
 اخرى نظر الى الجواب الخاطب كل واحد منهما بدل اخرى فالا لكان في احد معاني دون الآخر
 تحكم قوله انه يفتي في هذه الكلمات بخلاف صاحب المنهاج فانه حمل مكان اخرى
 على مكان اخرى ثابتة عند الخاطب كما هو المنهاج فلا يكون فسر التعيين داخل فيه
 عدم تنافي التعيين اي لا يجوز مفهوماً احد من غير تعين في الآخر كالخشي والاشاعرية
 ولا ملازمه لزم ما بينا يحصل في الذهن بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك
 لم يتصور اعتقاد الخاطب اجتماعهما لان اجتماع النفي والاثبات بدمية اجلي البديهة
 كما نقرر في آخره فلا يخفى فسر الافراد لا بناء على اعتقاد الشريعة ومن هذا تبين
 تخصيص هذه الشرط بقدر المصروف على الصفة اذ لا يتصور الشك في الموصوف فلا حاجة
 الى الاشتراط فلا بد ان صحة اعتقاد الخاطب لا اجتماع لا يتوقف على عدم الشك في
 جواز ان يعتقد خلاف الواقع والاعتقاد المطابق للواقع ليس ملازم في الفهم
 قوله بغير اثباتها اي ليس اثبات المتكلم احد الصفات مشواً متفاهراً
 وهي الصفة التي تنافى فيها الفهم فلابد من تعيين خلاف ما اذا لم يكن احد معاني
 لاخر فان الخاطب يجوز اجتماعهما في احدى الرأى فيجوز ان يكون فسر اخر الجواب
 في كونه فسر قلب الامر خارج يعرف به ان الخاطب يعتقد العكس فامدفع نظري
 ان راجع اما اولاً لان اثباتها بطريق الفهم انما يدل على تنافي الغير مطلقاً لا على
 خبر معين وفي صورة التفسير انما يفهم ثبوت احد معاني وتنافي الآخر المدين ولا يفهم

والمنجبة مثلاً ليس شئ منها

مبني

كالمنجبة

مثله قلب لا اعتقاد الخاطب الا اذا كان احدنا نفيا لا اخر كما في زيد قائم لان عدمه
لو قيل زيد قائم لا شاعر يجوز ان يقع النفي الاجتماع واما الثاني فلان قولنا ما زيد الا
شاعرا مما يجوز ان يفهم ان الخاطب يعتقد انه كاتب لا شاعر من خارج
وفي نفسه كجمل الافراد والقلب تذبذب فانه من المراهب قوله برباياه لفظ الابضاح
يعني قوله ليعبر انبائها مشعرا بما يتقاربها فان اللفظ المنفي الى الفهم ان ترتب عليه
فيحقق نفس القلب ولو فهم كونه شرط الجنس بان يرتب على التبدل المذكور فيحسن نفس
قلب لا شعرا المذكور فلا يدل على كونه شرط الحسن قوله انما ثبت ما انما الحكم
وهو نفس الثاني في الاعتقاد فيجوز الاستراط المذكور فاما بما يجمل في الاعتقاد الشك
فانه ليس بعدم الثاني في الاعتقاد بل يرتب عليه فلا يكون شرط عدم الثاني في
الاعتقاد في نفس الافراد فاما بل نفري بما علم من قوله واما عدمه متعلق بقوله
ولقد احسن في عدم شرط هذا الشرط قوله فكل مثال اذ يعني ان العموم بحسب
التحقيق باعتبار الصلحية لا بحسب الصدق او التحقيق بالفضل **قوله** من غير عكس
ادى رجا يصح للتعيين ما لا يصح للافراد وهو القلب ورجا يصح له ما لا يصح
للقلب انما الافراد فالحاصل ان عموم التعيين بحسب التحقيق انما هو بالنسبة الى
كل واحد منهما على التعيين بالنسبة الى الضمير معا ولا بالنسبة الى احد على
التعيين قوله وما اجبه ذلك انه كتحريف المسند والمسند اليه **قوله** فلما فهم جملته اذ يعني
ان الانقصار على ذكر الاربعة اما لان انقصار الاصطلاح ما يجوز بهذه الطريقة الاربعة
وان كان المعنى المذكور شاملا لما يكون بغير الفصل وتعرف المسند بغير لفظ الضمير
قوله ويمكن ان يحمل الفصل اذ يعني ان انقصار بغير الفصل وتعرف المسند ايضا
في انقصار الاصطلاح فيهربان يكون عبارة عن التحقيق باحد الطرفين السنة ولم يذكر
ههنا لاختصاصها بالسند اليه والمسند ونقدم ذكره في وعلى الوجهين التحقيق
الحاصل بصرح اللفظ ليس بخلاف انقصار الاصطلاح في قوله بل شاعرا به الرقعة
في الرقعة واذا عطف عليها اي على خبر ما سوا كان منصوبا او مجرورا بابا بموجب
وذلك اذا عطف عليه بيل ولكن الرقعة واجب وذلك لئلا يزل علم العمل من
النفي وقد ذكرنا وجه الرقعة في باب الاستثناء فلما يفيد وقال عبد القادر

هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد في ثما كن هو فاعدا انتهى ووجه الرقعة الحمل على الحمل
وان كان ما سوا ما سوا المعنى الجملة والحمل مع العامل المتغير لكنه اعتبره هنا للضرورة اذ
لا وجه للصحة ما سوا ويكون ما ضيف الحمل تذبذب فانه ضبط فيه بعضنا طريقين
وفيها اشعاره حيث افتر على ما في محل بيان طريق العطف ثم بل ليس المقصود على
طريق الجملة لان السبغ عندهم في حكم السكت عنه انما هو عند من يقول بان النفي حكم
من المتعرج وانباته للتابع وقد مر في بحث العطف **قوله** وقد اشترناه قد مر في بحث
العطف انه يقال ما جاء زيد لكن عمرو وليس اعتقاد ان زيدا جاك دون عمرو
وكذا في الابضاح والمفتاح واورده هناك ان مذهب النجاة انه يقال بل انما
ان الجمع متعرجا جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون عمرو فكلام المفتاح
انه نفس القلب وكلام النجاة انه لفظ الافراد **قوله** معتقد العكس مثلا كما في نفس القلب
او يجوز له كما في نفس القلب ثم اعلم ان الكلام الذي يشتمل على النفي في حكم واحد
متضمن للانباء القصدير والنفي النفي والفرض منه ردا اعتقاد الخاطب ان الشك في
العكس او الزود وليس المقصود منه افادة حكمي فان قيل ان محض بحث شرف
وهو ان نفس الافراد في احد الحكمين معلوم للخطيب فلا فائدة في الفاء اذ ليس الغرض
صفها افادة لازم الحكم والاخر بكرة الخاطب وقد اتى اليه من خبرنا كيد وفي نفس القلب
الفاء كلا الحكمين الى المتكلم خبرنا كيد وحتم على ان كون الضمير كيدا بلفظ هذا التوهم
ليطرا عمل ما تقدم الجزاء على تقدير ان يجوز ما يفتي ليس واما اذا كان التوكيد
من القسم الشرع من المبتدأ فرقه احد التاميين كونه مبتدأ والثاني كونه فاعلا سادا
مسددا للجزء وما نؤمن انما لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقا اعتماد الصفة على حرف
النفي فليس شئ لان احد عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة المندة على حرف النفي
عامة في المعطوف عليه اصالة وفي المعطوف نوعا **قوله** وقد اجتمع النجاة اه اي كذا
فان البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في الرقعة وخبره **قوله** لان اصل العمل
اه يعني اصل العمل وحيث عند العمل يمنع التقديم لضعف العمل فكذا لا اصله عند
عدم العمل وهذا عند الحجازيين واما ما قصدوا فقربا للفظ العامل وهذا عند
الكوفيين فان عندهم ما يفر عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها ليعبر هذه اللفظة

موافقة العامة التي هي الجارية في ذلك ومنها التي هي في شرح المفتاح الشريف في التي بادوا به
كلية وما وان وبما في كل من النفي والاستثناء بالواحد والآخر بالواحد الاستثناء
من الايجاب كقولك جاء القوم الا زيد فلم يده من طرف القصر وكتب في حواشيه على السر
في ذلك عنوان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المخرج من الحق نحو ما جاء
الازيد وكما في الذي يؤول اليه المخرج المذكور نحو ما جاء احد الا زيد حسن ان يعبر
فيه اعتقاد الخي على الشركة او العكس او نردود في ذلك الجزئي وما يباين من الجزئيات
الاخر ما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قوله جاء في القوم الا زيد او ما
جاء في القوم الا زيد او قولك قرأت الا اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتقاد لما يراه
في الذوق السليم وخلاصة ان النفي والاستثناء في المخرج وما حكمه لا يفي القصر كما يدل
عليه بيان السكاكي لافادة القصر لان المستثنى في جزئي المستثنى منه والجزئيات مخالفة
في الاحكام فيقرر فيه الاعتبارات الثلاثة من الشركة والعكس والردة بخلاف ما اذا
كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في القصر الثلاثة التي ذكرنا فان الاجزاء قائمة بخلاف
في الاحكام فلا يقرر في الاعتبارات الثلاثة فيه والتحقيق ان القصر يخص بالنفي والاستثناء
المخرج وما في حكمه ما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه لان يكون المقصر والاثبات
الذي يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفي تأكيداً للاثبات فيجوز حكما واحدا متيقنا
للاثبات القصدى والنفي التبعي بخلاف ما سواه مما فان الحكم في المستثنى من المقصر
اصالة وكذا الحكم على خلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالعبارة كما هو مذموم في
تدريج عليه او بالاشارة كما هو مذموم في الحقيقة من جهة على فكلما لم يكن من الاثبات
والنفي مقصودا بالافادة فانما بان بنفي اللفظ فان ثبت بالاشارة ايضا ثابت
بالنظم وان كان الحكم مقصودا من الكلام لاجز من قبل القصر لانه حكم واحد وهو
تحقيق شئ بشئ يتحقق الاثبات القصدى والذي التبعي قال ان شئ في النفي في بحث
الاستثناء ان ما جاء في الازيد الا قائم مسوق لاثبات مجي زيدا وقبالة بلغة وجودة
كروحي قالوا انه تأكيد على تأكيد واما ما قيل ان الاستثناء من الايجاب يصح الحكم لا يوجب
فهو بمنزلة تفيد طرف الحكم لكن ان جان الرجال اعلموا ليس نقرا كذلك جان الرجال
الرجال ليس نقرا بخلاف الاستثناء في التي نحو ما جاء في الازيد فان النقص من فقر الحكم

الحكم على يد لا تحجب الحكم والاثبات في زيد فقيه انه مخالف لما نقله من اهل الهيئة الاستثنائية
في النفي اثبات وبالعكس وان ما ذكره لا يجزى في نحو ما جاء في القوم الا زيد فان الاستثناء
منه ايف لنفي الحكم الخفي قوله وفي هذا الكلام انما في ايراد لفظ النفي نسبة الى المعنى وما
كذلك قوله ههنا وهذا الكلام ونجاسات اشارة بلفظ النفي اذ لو قيل لكونه بمعنى ما
او النفي ما يحصل الاشارة المذكورة فيما قال السيد بسند يفي ان في ذكر النفي اشارة
الى ذلك القصر فلا يفي من الفهم من قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا وان قدر الخبر والعامة
اي ان الذي حرره او هي المنة ثابت على ان يكون المنة بدلالة الفهم المقصود او يقول
الخ لان المقصر بيان حرمة المنة لا حصوله وثبوته قوله ان نحو المظن زيدا سوا
كان الكلام موصولا او حرف ترفيف وانما ذكر زيد المظن وان لم يكن فيه مقصودا
بالاستثناء لان المنة معرفة بلان الجنس يفيد نفي المنة على المحرم ايضا كما في زيد المظن
قوله الا على تاويل ما حرم الله شيئا هو المنة فيه ان هذا التأويل فينبغي ان لا يكون الجزء
الذي هو مناط الحكم المذكور في المنة التي ضل عليه انما لان المنة جزء من المنة المحذوف
وهو خلاف الاستقلال قوله اما في فقر الموصوف او يعلم من التفصيل الذي ذكره ان المراد
بالحكم بمعنى الحكم به او النسبة للمنة لدلالة اي لدلالة على ثبوت الحكم به او ثبوت
النية ودفعها ولا يخفى انه لا يجزى في اذ كان الجزاء الا خبره جمل انما غير السيد
والسيد اليه نحو ما زيد قائم في الدار وانما بقوم زيد في الدار لانها ليست لاثبات الحكم
المذكور بعدا ونفي الذي سواه بل لاثبات قيد الحكم المذكور ونفي قيد سواه فلا بد من فهم
الاثبات والنفي اي لاثبات الحكم ونفيه بنفسه او باعتبار فقيهه مع ذلك يرد عليه ان قوله
على هذا المعنى انما يدل على نفي القيد القصر لا على نفيه معنى ما وانما فلا بد من فهم عدم القول
بالفصل اي لا فائلا بانها تفيد القصر وليس بمعنى ما والا بخلاف الترجيح الذي نقله
بقوله وقد يقال فانه يدل على نفيه ما والا يجزى في جميع صورها بلا ثبوت ويجوز نسبة الذكر
الى ما بعده بلا تجزى الا انه يحتاج الى حمل ما يذكروا على الجزاء الا خبره كما يحتاج ترجمه
الشاح الى حمل نفي ما سواه على المحصر قوله لفظه الاتصال اه في شرح المفتاح الشريف
فان قلت اذا اردت حصر الفصل في الفاعل بطريق انما قيل على يجب الاتصال او لا قلت
ان ذكر قيد الفصل شئ من متعلقاته وجب اتصاله وتأخره ونحوه لا لبس وان لم

الاستثناء من الايجاب
الاستثناء من الايجاب
الاستثناء من الايجاب

بالاستثناء

بذكر احسن الوجوب فلا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظر الى المعنى
والانفصال نظر الى اللفظ الا لا فاصل لفظي فقولنا للشيء الانفصال الغير معني
بلاذية ما يعبر الوجوب **قوله** ووجه التذرع محصورة وعلى التقديم على العامل وقد
وكونه متغيرا وحرفا والضمير مرفوع والفصل بينهما لغوي وكون المسند الى الضمير
صفة جارية على غير من معني **قوله** وفي الاساس فلي هذا الذي اعم من العهد **قوله** اذا
جاءه الحاية نگاه واشتد ومن جاءه بيان لما والحق كالي وبعد ما هي من شئ وجزم الجمل
ما يجبه ويقابل عنه كذا في القاموس **قوله** فصل الضمير واخر وبناء على ان المفسر
في انما هو الجزء الاجز في الجملة التي بعد **قوله** ولا يجوز ان يقال ان انفصال الضمير
لضرورة الشعر لا لارادة المحرر **قوله** دليل على ان التوضيح لما عرفت ان المسند اليه
والمسند اذا كانا موافقين فانهما كانا في طلب بزمك كالطالب لان الحكم عليه
بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الذي عليه ويجعل ما للذود وفي قوله انما الخالفة
يكون المطلوب على المدافع بانه الحكم ولا يخفى عدم حسنة **قوله** ولو سلم انه بهذا الوجه
نظر الى المعنى وظاهر لفظه بغيره لان الباء علامة الغيبة وما ذكره اولنا نظر الى
انفصال الضمير وكونه فاعلا جازا لما هو الحكم في الاستثناء المرفوع **قوله** للشيء الحال
الصفة الواقعة او اذا لا اعني على شئ سوى الشيء وما قبله كيف عمل الصفة
ولم تعتمد على الشيء حين العمل ابدا لا متعلقا بالشيء بغيره الا فريده لان عملها
لاجل الشايرة بالفعل للشيء ولذا عمل فيها قائم الا ابدا **قوله** فلا يلزم طراد
فان المناسبة مرجحة للوضع وليست صحيحة وكذا لا يلزم انعكاسا ان فرض
استقامت تلك المناسبة في بعض الصور **قوله** اي تقديم ما حققه التأخير سواء بقي بعد
التقديم على حاله كزيد اضرب او لا كخبره انا كفت ممكن كذا في شرحه للمفصل
وهذا عند السكاكي والمصنف واما عند الشيخين فتقديم المسند اليه على المسند اليه
بغير القصر كخبره الله بسط الرزق وقد سبق تفصيل **قوله** نحو انا كفت ممكن اذا
قد ران اصله كفت انا ممكن واما اذا لم يقدر فهو بغير التقرير وكذا في ما
انما يميز اذا قد ران اصله ما يميز ان في شرحه المفتح الشريف في بحث تقديم المسند
اليه فان قلت شرط التخصيص عند السكاكي ان يكون المتقدم بحث اذا

انما كان

اذا اخر كان فاعلا معنويا وذلك لا يتصور فيما انت عليه بغير قولنا الصفة بعد
التق مسند مع فاعلا كذا ما جاز ان يقال ما عرفت انت على ان يكون انت ثانيا
للمسند ثم تقدم وبدخل الباء على غير بعد تقديم انت وجملة مبتدأ فاعلا
منها اسكالا وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه في ان كفت ممكن ان
دون انما يميز كلام منشأه قوله التذرع قال السكاكي لا يقال بالهزة انا كفت
ممكن طلقا بل اذا قد ران اصله كفت انا ممكن **قوله** حكما مشوبا بالصوب
واخطا اي حكم واحد صوب من وجه فان في قمر لا فردا حكما واحدا صوب في بعض
خطا في بعض وفي قمر القلب العكس صوب باعتبار اطلاق لازم له وخطا باعتبار
نفيه وفي قمر النعين صواب باعتبار اطلاق لازم له وخطا باعتبار تجويز
كل منهما على التساوي وليس المراد ان هناك حكيم صوب احد على صوب والا
خطا حتى يرد ما اوردوه السيد في ان التجويز ان كان بمعنى الشك والتمرد فهو
ليس بحكم فكيف يوصف بالخطا فان ذلك انما يلزم لو اراد ان يرجع ان التجويز
خطا بل اراد ان الحكم الذي اعتقده في الخطا باعتبار اطلاق صوب وذلك الحكم
باعتبار التردد والتجويز خطا فتدبر وعبارة شرحه للمفتاح صريح فيها ذكرناه **قوله** في الحق
اه في القاموس فخرى الكلام معناه ومنه صبه في شرحه للمفتاح ودلالة التقديم على
التخصيص بواسطة مدلول الكلام الخطاب وحكم الذوق اي القوة المدركة لحواس
التي كبت بافادته التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل حتى ان من لم يكن بهذا
القوة مع حال قوة الادراكه ربما يفتش في ذلك قال قد سكر هذه الشبهة اه في
ما يترجم من انه اذا كان دلالته الرضخ لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه
باحث عن الحقيقة والمزايا الزائدة على المعاني الرضية **قوله** للمعان بغير القصر
اي يجرم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك **قوله** بعض النحاة اي الشيخ الرضي **قوله**
لا التي لشيء الجنس في زيد شاعر لا يجر لا يجر زيد شاعر فيعود الى الذي واستثنى كذا
في شرحه للمفتاح فان في كلام بعض الناطرين ان كذا لا يجر طريق اخر للقصر على
هذا القول ومع **قوله** على المثبت فقط فلا ترك الا في مثل زيد اضرب وما انت
فانه في التخصيص لغير الفصل على غير المذكور لا لغيره في الفصل على المذكور فامتنع

جزر

المقصود عليه غير مذكور كذا في شرحه للمفتاح **قوله** دون المتقي وان كان المتقي على التقي
محققا في الاول **قوله** لان الحكم يخص بلا دون بل اي الحكم بعدم الجأمة للثاني لمحقق
بلا بل النقل والاثمة لا يحتاجون ذلك الحكم بل فانه ثبت انه يجرى بعد التقي للاثبات
والثاني لا يحتاجهم في معنى ما جاء به بل عمود ويجري بعد الاثبات للاثبات كجواز
زيد بل عمود ولم يثبت انه لا يكون للثاني بعد الاثبات بخبر ان يكون في مثل قولنا ما
زيد لاننا لم بل فاعده للثاني فلم يثبت الحكم بعد الجأمة فانه في ما قيل ان عدم جأمة
بل للثاني ظاهر لا يحتاج ما زيدا لا زيدا بل فاعده لانه مبني على ان يكون للاثبات **قوله** لا
يخرج بها او لا يفرقة قوله لان تفيد بها التقي فلا يرد ما قيل ان وضعا لان يفي بها ما او
جسده للمبني لا ينفصل الا ان يكون بعد الايجاب للمبني ولا ينفصل ان لا يكرر التقي
تقي ما جاء به الا زيدا لا عمود يحقق ما اثبت للمبني الا انه تكرر بقوله لا عمود **قوله** ما اوجب
للمبني من كونه محكما عليه او محكما به او متعلقا بمتعلقات الحكم يشمل قدر الصفة
على الموصوف وقد الموصوف على الصفة بما مر به فاقبل ان في اجراء في قدر الموصوف على
الصفة تكلفا وهم **قوله** وكذا يجوز ان مبني الجوز المذكور ارجاع فميزا الى جنس لان الصفة
قوله وكان الاحسن ان لا ترك المعنى لان المبني من غير لا كلف التقي لكن لا كلف التقي
قوله فهدر قطع او مبني الارتفاع ارجاع الفير الى لا العاطفة المبني لا الى الجنس كما ذكره
دأب الرجل الكريم ان لا يرد في غيره اي يميز نفسه لا يميز جنس الرجل الكريم **قوله** واحد هذا
المعنى انه في شدة لك في لفظ واحد قد يكون بمعنى الواحد من العدد وقد يكون استعارة
بمعنى ان يخاطب به مذكرا كان او مؤنثا واحدا او اكثر هو لا يفي في الاثبات الامح كل
وقد سبق ذلك في بحث ما انما ثبت احدا **قوله** لا لزجربة ان المتقي جاء فلا يرد ان لا
بعض نظر السابق لان المتقي باليس منقيا فلا يجوز ما سبق **قوله** في نفسه فانه بذلك
لا يرد من اختصاص الوصف بحسب المقام بل هو القصر **قوله** لعدم الفائدة او يعني ان
الوصف اذا كان محققا بالنظر في نفسه تبيها الى طبع لا اختصاصا بما في تبيها على ذلك
فان كانا في فائدة في جميع لا معه والقصود الزيادة والتحقيق انما يناسب للمبني
جندل بم الاختصاص فيصير الى طبع على انما **قوله** فانه انما يستجيب الذين انزل النبي
عليه السلام لشدة حرصه على ايمان الكفار منزلة من يفقد الاستجابة فيمنع لا يسمع **قوله** و

قوله ويقول فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مفروضا بالاعتقاد **قوله** ان
من انما لان دلالة التقديم حقيقة لكونه بالتقوى لا يفهما الا صاحب الذوق كمن
بعد التحقيق لكونها عقلية فذلك بسبب لخصر التقديم اذا اجتمع مع انما ينبغي
انا ومثل حال كل دلالة عقلية حقيقة مع دلالة وضعية فلا تدفع به قول الله
ان التقديم اقوى بين قوله دلالة التقديم الضعف على ما في شرح المفتاح **قوله** لا
الكلام اه وما يجاب به من ان الشيخ علم بعد ما خصص الكلام او لا بلا العاطفة و
وضع المظهر موضع المظهر حيث قال ثم ان التقي ولم يقبل ان فليس شي لان مجي التقي
ليس مخصوصا بما سوى التقي والاستثناء قال الله وما انت بمسمع من في القبور ان
انت الا نذير فانذره قوله فيما يجي في التقي **قوله** في اشكال اه قيل لا اشكال
فيه لانه يجوز ان يكون انما فيها منزلة منزلة الجهور دون التقي والاستثناء غالبا في المنكر
وربما يستعمل معلوم منزلة الجهور ثمانية ربما يستعمل انما في مجهول منزلة المعلوم
وما في تنزيل المجهول منزلة المعلوم فاما تنزيل المجهول الادعاء انه ما في تنزيل المعلوم
منزلة المجهول في التقي والاستثناء تنزيل المجهول الادعاء منزلة المجهول الحقيقي ولا
يجوز لطائفة هذين التزييلين ودفترهما انتهى وفيه ان اعتبار التزييل في التزييل
انما هو بعد غاية البعد مع ان هذا مما لم يصرح به احد من ائمة هذا التقي فالاجز
عليه فيج على ان لا نسلم ان ما في تنزيل المجهول منزلة المعلوم الحقيقي تنزيل المجهول
الحقيقي منزلة المجهول الادعاء كيف ولزم ان يجوز شي واحد معلوما او عاشا و
مجهول الادعاء ثانيا **قوله** اي مقصور على الرسالة او قال في شرح الكش وصرح **قوله** لا
بانه فخر افراد اخرجوا للكلام لا على فتنه الظ بتزويل سقطا منهم معلقا منزلة
استبعادهم اباو وانما هو مجبته حتى كانوا هم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والبرك
من الحلال فكفر على الرسالة نفيا للبشرية عنه وفيه بعد من جربة عدم اعتبار الوصف
اعني قد خلت من قبل الرسل حتى كانت لم يجمل وصف بل ابتداء الكلام لبيان انه ليس
منه ثمة للحداك اسائر الرسل او على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب
لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فكأنهم اعتقدوا انه رسول لا كثر الرسل في انما
لما خلوا وجب التمسك به فيه بعدد ما يجب التمسك به منهم بعدد فرد عليهم

ليس الرسول كسائر الرسل بخلافه ويجب التمسك به فيه بعده كما يجب التمسك به
بدينهم وهذا صريح كلام المعصية في حق الله وفيه بحث اوله فلان قوله قد خلت من قبل الرسل
ليس مضافا كونه وصفا حتى يجوز في توجبه المضاف بعد من جهة عدم اعتبار الوصف
لجواز كونه جملة مستأنفة معلة كما ذكره بل لا يظهر في الجملة الاستقلال وامانا فلان
الظاهر عدم اعتبار الوصف كما سيجيء ان المقى عليه ان يلى حرف الاستثناء واذا انجز
الوصف يجوز المقصر عليه هو الوصف وامانا فلان اعدام اعتبار الوصف انما
يكون بعيدا اذا كان الوصف للتفريق فانه يجوز الفائدة هو القيد واما اذا كان
للتعليل فلا استبعاد والذالم يعتبر الوصف في المقصر في قوله نعم انتم الانبياء بشرة مثلهم ومن
هذا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف لا يجوز الا قصر قلب فانه على اعتبار الوصف
للتعليل يجوز قصر افراد وامانا فلان اذ قلنا بهم كان الرعب لاستعظامهم هلاكه
على ما في الكافي انهم لما اجتمعوا على الرسول عليه السلام سبب الانقلاب فقالوا ان
قلوبنا بارسل الله لما سمعنا الخبر السوء فلا يبق الا انقلاب سببا لا اعتقاد نعم انه رسول
كسائر الرسل في الخلق والتمسك به فيه كيف وانه ارعاد ولم يرد احد من الصحابة رفقهم
عنه ما في وقته احد على ما في الكافي وان اراد انهم سبب الانقلاب تزلوا منزلة
من اعتقد ذلك كما يدل ذلك الاعتقاد اجزا على الصحابة رفقهم ولان عبارة
الكافي لا تعريض فيها للقصر املا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وانفق شرحه على
انما مشورة بقصر القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح انه صريح كلامه قال تعالى
فالمشاة في تنزيل الخطاب اهل هذا الفرق ومعهم لان المشاة في التنزيل مطلقا في اللغة
علم التكليم لا عليه الخطاب الا ان في السابق علما بطابق الواقعة وهذه غير مطابق
وفيه ان مخالفة علم التكليم لا عليه الخطاب منشا القصر مطلقا سواء كان مبينا على
للقصبة او على التنزيل واما منشا التنزيل فقد جرد حال الخطاب فقط وقد جرد
مع حال التكليم ثم الجواب انه قال ذلك القائل بعد هذا الكلام ومنها بحث شريف
ومع ان ما جرد تنزيل يحتمل مقتضى الظاهر وجوز كلامه من قبيل الكناية فيجوز ان
انتم الانبياء كناية عن انتم الانبياء رسل لاستلزام البشرية في الرسالة فذكر
البشرية وايد في الرسالة في الكلام فقر قلب من غير تنزيل وفيه ان القصر

سالم

ان القصر لابد ان يشتمل على حكمين وليس هناك الا حكم واحد اثبات الرسالة عند الخلق
وبقيها عند التكليم فلا يجوز في قوله ان انتم الانبياء رسل فقر اذ لا يصح حقيقيا وليس
صحتها وصف يكون القصر صحيحا بالنسبة اليه قوله مع امر الخطاب اه فامر الرسل على
دعوى الرسالة بمنزلة الامر على الكفار البشرية عند الكفار فكذلك جعلهم منكسري
البشرية وخطوطهم بما خطوهم قوله من باب مجازاة الخصم اي الجري معه في الطريق
ومثاله ان المراد اذ لاني صاحبك فمما شبه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت
الى منزلة ازلقتك واللام في بعض متعلق بالجار وحيث به اذ ظرف لبعض قوله ذلك
لا يمنع اه كما يدل عليه ما بعده من قوله نعم ولكن الله يمين على من يشاء من عباده قوله
وهذا يصح اه اي كونه من باب المجازاة بالاصل الحكم اذ ليس المقصود منه فائدة
نقص الحكم ولا لازمه قوله مقدر فيكون على وصف كلام الخصم فانه اقر في الجار ولم
يقصد بذلك تسليم القصر بقرينة قوله نعم ولكن الله يمين من يشاء من عباده فانه قد
ما قبل ان يلزم ان يجوز المتقي والاستثناء لغيره اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية
واما ما قيل ان الوجه ان يقال ان الكفار اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لا
بشرا فتردوا في دعوتهم الرسالة منزلة من يدعي الملكية ويكرهه فقالوا ان انتم الانبياء
بشر مثلنا فقول الرسول ان نحن الانبياء مثلكم ليس فيه تسليم انتفاء الملكية فيمن
من باب المجازاة والزامهم بقوله نعم ولكن الله يمين على من يشاء من عباده او يقال القصر
باعتبار الوصف اعني مثلنا فقول الكفار ان انتم الانبياء مثلنا معناه انكم لا
تجاوزون البشرية الى امتياز شخصون النبوة فاجاب الرسل بتسليم القصر المذكور
ومع ان تكون النبوة بالاختصاص والامتنان بل هي منة من الله تعالى وبذلك هذا
التوجيه قوله نعم فانه اسطفا مبين فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشرية
فيرد على التوجيه الاول المفاولة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة يس قوله
نعم فقالوا انما اليكم مرسلون قالوا ما انتم الانبياء مثلنا وما انتم الرسل من شيء
ان انتم الانبياء بدون اليه قوله وما علينا الا البلاغ المبين يدل على ان الرسل كانوا على
الرسالة والكفار يخفون بها اثبات البشرية وعلى التوجيه الثاني ان دعوى الكفار
المتماثلة انما هي في البشرية ولو ازموا لان جميع الصفات فالقصر على المثلية قصر على

البشرية فالمقصود عليه البشرية وردت في الرسالة وذكر الوصف لقبيل البشرية كما
 قيل ان نحن الانبياء لانكم تاملونا في جميع الصفات البشرية واما قولهم فاننا
 بسطة مبين فعلى تقدير التسليم اي اننا سلمنا انكم رسل فانتم انما تفتح منكم
 فان ما انتم ليس بمبين لدعوتكم **قوله** او فني لانه على هذا التقرير لا دخل لقوله
 لا تسلم اتقا الرسالة في جواب البشرية اذ يكفي ان يقال انه من باب الجواز والنظر
 السابق موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو او فني لموافقته في تمام العبارة و
 التقرير الثاني فانه موافق له باعتبار بعض ما قال قدس سره كان معناه اقول لما لا يجوز
 ان يجوز معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عند السامعين لانه لا
 يروج ذلك منكم عندهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يبرأ
 عند السامع بل غاية امرهم ان تكونوا متدينين بين كونكم صادقين في نفس الامر و
 كاذبين فانه الرابع عند السامع لما هو ظاهر حال المدعي فان الرابع منه قبل الاثبات
 ثم دونه بين صدقه لاجزائه بالصدق ووج لا باعتبار على صحة التنبه فيكون الظرف عند
 متعلقا بستم لما هو الظاهر **قوله** لا يجزى وزنه الى حتى لا يدعونه خبر عنه بعض النبوة
 فانه صريح في نقد القلب الا ان يرد الى احتمال حتى ويرد هذا على الترجيح بين المذكورين
 الذين ذكرهم السيد ايضا قال قدس سره اذ لا طائل تحت اذ نفس الدعوى لا تختلف با
 نسبة الشخص دون شخصي فاما يختلف صدقها وكذبها ومحرها وف دافا قدس سره
 ما ذكر بعضهم اه حاصرا ان الفقر لا يجوز بالنظر الى حال الخاط من الشك والتردد و
 القلب في نفس الامر كذلك يكون بالنظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد المتكلم
 ان الخاط معتقد للشك او التردد او القلب وان لم يكن حاله في نفس الامر كذلك بل
 اقول الفقر من المتكلم انما يجوز بحسب اعتقاد الخاط الى ان قد يجوز اعتقاده
 مطابقا للواقع وقد لا يجوز اذ المتكلم لا يورد الكلام الا على حسب اعتقاده **قوله**
 بحسب الاعتقاد فانه قال ذلك لان المصدر لا يدل فيما قبله اذ كان مصافا اليه فان
 مخالف الظاهر عبارة لا حياجه الى تعلق الظرف انما عنده بما بعده بحسب المعنى بخلاف
 الترجيح الاول فانه لا يخالف فيه وصفه التخصيص باعتبار فرضي القرب فيما ذكره الشيخ
 لانه فاسد عند السيد كما مر **قوله** ان ترنقه اما بالقافين من الرنق فلهذا الغلظة في

في الصحاح الرنق فيه الغلظة والخبث يقال رنق الشئ رنقا ورنقه والتعدي به
 يفتن من الاستغفار كما اشار اليه الشيخ بقوله ايضا بالقافين والمراد رنق
 القلب واما بالقاف الثاني من الرنق بمعنى اللطف وحسن الصنيع يقال رنق به عليه
 وبنو الاطفال والتفصيل للجهل والتبسيط في رنق بالقاف والثاني والاولى بنا على
 ما ذكرناه انه انما يجزى الخبر لانه ان لا يجزى الى طب ولا يكره حتى ان الخارجه بزل
 باول تنبيه لانه لا يصير عليه الا يجرى المثال من تنزيل العالم بالاخرة منزلة الجاهل بها و
 انما قال والاولى لانه يجوز ان يجوز على تنقيظ الظاهر بغير تنزيل لان المقصود تزيين
 الخاط لا فائدة الحكم بكونه معلوما لا يضر والقصر للمبالغة في الرنق لانه يفيد تأكيد
 على تأكيد **قوله** وتوفى الجزاء في ذيف الجاهل المقيد بقصر الافاد عليهم وتوسط ضمير
 الفعل المؤكدة لذلك الرد وتوفى لهم المؤمنين بالافساد فانهم لا فقر انفسهم على
 الاصلاح فتدبر به التعريض بان يخالف في الافاد وهم المؤمنون فرد عليهم
 الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريف والتوسيط المذكورين يفيدان رد المضمون الصحيح
 بقولهم ايضا لان قد جنس السند من عليهم شدة فادهم وعدم الاعتراف وافت
 بغيرهم بناء على نظامهم في جملة المصلحين من غير حاجة الى ان توفى الجزاء لخصمهم
 على السند اوله على الاشياء وانما ذلك مع المفلحون والفصل لتأكيد **قوله** فانه انما على
 العطف دون التقديم والنفي والاستثناء اما على التقديم فظا واما على النفي والاستثناء
 فلان حكم النفي معروف على الاستثناء ولا يتم بدونه فبعض الحكماء معا وان كان في اللفظ
 قد ما على الاستثناء **قوله** اذ لا يذهب او لان الفقر حكم اجمالي يتضمن الحكم بالحق
 فانهما استفادة حاق العبارة وفي العطف لازم مفهومها **قوله** واحسن مواضعها
 التعريض لان افادة الحكم لا يهتم بكونه معلوما او مرشاة العلم بخلاف الطرف الاخر
 فان الحكم فيها اهم لكون الخاط جاملا به واما على الخارجه **قوله** فنفى بان الكفار
 فنفى نفى بضم الكفار بانهم كاذبون بغير تنبيه عليه فنفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على ايمان قومه بنوع التذكير في البراهيم **قوله** اذ استقرت اي موافقة انما وجدت
 انما اذ اوقات وجودها واشد انكشافا بالقلب فاذقات له وبها وقت لا يرد الى
 بالذات ليس موقفا الى ما يلزم من **قوله** سوى المفعول معه فانه لا يجزى بعد الاطلا

ولا يخفى ان هذا هو الوجه في قوله او فني
 لا يجوز ان يكون معناه او فني في قوله او فني
 كان مقصودا من قوله او فني في قوله او فني
 لا يجوز ان يكون معناه او فني في قوله او فني
 او فني في قوله او فني

يقال لا تمشي انا وزيد ولعل ذلك لان ما بعد ان كان مفصول من حيث المعنى عما قبله ^{لفظ}
لنفسه وانما قال امرؤن من حيث المعنى بغير من الانفصال وكذا الواو فاسترجع
عمل الفعل مع حرفين مؤنثين بالانفصال ولذا لا يقع من التواضع بعد الاعطف النفي
فلا يقال ما قام زيد لا وعمر ولا تقع الصفه واما وقوعه والحال بعد ما يحكمها
جاء في زيد الا وعمره راكب فلو لم يظهر عمل الفعل لفظيا بعد الواو لم يقدّر
كذا في الرضي وبهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تمشي الامع زيد لا لا يخفى قوله ولا بد ان يميز
مع ذلك لا يخفى ان الفعل المسند الى الفاعل صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه
وان كان باعتبار السند وصفه الفاعل وكذا في سائر المتعلقات فلا حاجة الى انجاب
النحو الذي اركبته السيد ويؤيد ما ذكرناه في بيان الاختصار القصر في القسمين حيث
اخبر مطلق النسبة ولم يقيد بكونه على وجه التام قوله حتى يرجع صفة له لا بد من حرف
عن الظاهر اذ الضرب المسند الى زيد صفة له ولا يصير صفة لغيره وان اخبر بلفظه
بان يقال حتى يرجع مبتدأ صفة له وسبجي تفصيلا في تعريف الدلالة قوله ثم تشرها
الشيء اه هذا مبني على اخلا فيهم في الارادة من انه عبارة عن ميراد صفة ترجع الى احد
طرفي المقدّر قوله واعلم ان تقديرهما اه ذهب السكاكي والمصنف الى اجواز تقديرهما بجاء
بان يجوز المقصور في النسبة مقدما وان يجوز ما قبله لا عاملا فيما بعد المستثنى وذهب
اكثر النحاة ومنهم الشيخ ابن الحاجب الى عدم جواز بناء على انه لا يجوز انما ما قبله لا
فيما بعد المستثنى فالحق ما ذكره السكاكي لانه واقع والتقدير تكلف قوله وهذا اه اى
لزوم القصر في الفاعل والمفعول قوله مطلقا هو ان كان ذكر المستثنى على سبيل البدلية
اولا قوله فتقديرهما بجاء لهما انما يجوز على تقدير ان الاستثناء منقطع واليكما يلزم خلاف
المقصود ويجعل المقصود في النسبة مقدما لئلا يلزم قصر الصفة قبل تمامها ويجعل ما
قبله لا عاملا فيما بعد المستثنى اذ لو لم يجعل عاملا بقدر ما بعد المستثنى عاملا
فيما قبله كان كل ما بين مستغنيا عن التقديم لشيء من ان عمل والمفعول على الاخر لكن عمل
ما قبله لا فيما بعد المستثنى اذ لو لم يجعل عاملا بقدر ما بعد المستثنى عاملا اخر فيغير
كل ما بين مستغنيا عن التقديم لشيء من الفاعل والمفعول على الاخر لكن عمل ما قبله لا فيما
بعد المستثنى باطل عند اكثر من فلا يصح تقديرهما بجاء لهما ايضا قوله قالوا اى كثر

اى اكثر النحاة مستأنفة لتوجيه ما يترى فيه عمل ما قبله لا فيما بعد المستثنى قوله اى فاق
لواجب عليك قوله باعتبار الضمير اه اشار الى وقوع ما يقال من انه يجوز ان يجوز انما
مضمرا قبل الذكر كما قيل في ضربين واكثر زيد وكذا انفس ان يقال ان الفاعل ضمير
عائد الى مصدر الفعل قوله بفتح هذا اى جعله محولا للحدوف **قوله** ما وقع ضرب الا ان
زيد ينزىل الفعل منزلة التامم **قوله** في غير هذا المقام اه اى في غير ما يقصد به القصر
قوله اى سبب افادة النفي والاستثناء اه انما توضح في بيان افادة القصر لان التقديم
لا بد من الاصحاح الذوق وافادة لطريق العطف وكذا النفي والاستثناء اذا كان المستثنى
منه مذكورا وافادة انما لكونه بمعنى ما والا فابقى الحق الا في الاستثناء المفعول لعدم ذكر
المستثنى منه قوله مفرغ الفعل اه المستثنى المفعول بمعنى المفعول عاملا ولا يصار على
التجوز او المفعول له على الحدف والابتنال **قوله** لان الا لا يخرج فالقرينة على المقدّر كلمة
الا وكذا على عموم قوله ولما يلزم اه يعني لا قرينة على تقدير خاص دون خاص فلم يقدّر
العام يلزم التحفص بلا تحفص قوله ولذا لك اى للاستدلال بالقرينة عموم المستثنى منه قوله
بالرفع واما على قراءة النصب فتأبث الضمير لكونه للقرينة او لآخر المدلول عليها بما قبل
الاية قوله رفع مساكينهم واما على قراءة النصب فتزى مسند الى الخاطب قوله للنظر الى
اللفظ فان ظاهر اللفظ ان الفعل مسند الى ما بعد الا وهو مثنى واما في الحقيقة
فالمتمم لجميع المستثنى عنه والمستثنى المستثنى للآخر هو المجرع الا انه اجرى على
الجزء الاول منه لتقديره في الذكر ثم صار الجزء الثاني فظنه نصب واذ حذف الاول لم
الجزء الثاني مقامه واجرى امر به عليه كذا في الرضي قال في شرح المفتاح اى بالنظر الى
ظاهر لفظ المستثنى عنه مساكينهم والنصب حيث بعد فاعلا والفعل المسند
والا فخذ التحفص الفعل للعام المقدر الذي يعم الكل ويصدق في جميع الصور وهو
من الاشياء وتحفص الجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب المقام وخصوس المستثنى
استوى وبما نقلنا انه وقع ما قبله لا سلم ان التأنيث فيما ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز
ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا كالقرينة والمدافع والاعضا لان تقدير المثنى
انما هو على صفة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الا المنقضة للمخرج عنه فليس المقدر
الا بغير شيء من الاشياء وهو مذكور هذا يرد على تفسير اللفظ بلفظ المستثنى ان يلزم

استدراك قبل الظاهر ان ليس اللفظ المستثنى حقيقة بخلاف ما اذا قيل ان المستثنى
وهو الاسناد الى المستثنى منه قوله وفيه اشكال اه يمكن الجواب بانه عبرة عن ثبوت الفعل
بنايته الضمير لان ثبوت الفعل مما يثبت ثبوت الفعل قوله والا فكيف يثبت
فيه انما لم يكن ممساكاً ولا توسط الاداء بتوسط فلا لانه انخفض النفي بالالف فيمن قرأها
بالياء واما في قرأ بالياء فالفاعل ضمير مستتر فيه راجع الى الرسول قوله ولم يجوز النصب
مع ان مقتضى القاعدة جواز النصب للضمير المستثنى منه مذكور في بعض انما لم يجوز
النصب لان المستثنى منه في حكم المذکور لعدم جواز اظهاره والظرف العمل نظراً
الى الظاهر ان عرباً بغير الاستثنى منه فعلى هذا الترجيح من قوله نظر الى ظاهر
اللفظ ان يدل على سقوط المستثنى منه وان كان في التحقيق ثابته قوله في جنس اى في نحو
جنس لان المستثنى من جنس المستثنى منه لا امرثرك في جنس قوله بل المراد اخصاه وهو ان
يجوز مع ذلك مما ينساق الى الفهم بملاحظة المستثنى قوله واعلم انه يقع اه يعني ان
ان يقع بعد الاسم وتديقع بعد الجمل لكن بشرط ان يكون المستثنى مفعولاً وذلك
لان في نحو ملأه من العسل لا ينفصل عن الفعل على قوله وعن النوصلة الى الفعل على قوله في خبره
فسهل وفعلاً من اقصاها الاسم والاكثر ان يبينها الفعل المضارع لمساها به الاسم على
نحو عليه الامثلة قوله وكثيراً ما يقع الخلاله وذلك اذا كان ما قبله ما يثبت متبوعاً قوله
مجرداً عن قداى لفظاً وتقديره مع انه لا بد للماخذ المثبت في قد وانما فان كثيراً لا يجزى
مع قد والواو نحو ما اتيت الا وقد تأتي ويجزى مع الواو فقط نحو ما اتيت الا وانما في كل
منهما بالظن الاصل وهو الحالى لانه لا يجوز الاقفا على قد لان ان لفظاً في مشابهة الجزاء
عن الفاء اذا كان مع قد وان لفظاً حاله فليس فيه الواو الذي هو الرابط المبرور
في هذا الى المكونة غير مقترنة ضميرها بمضمون عامل وكونه منفصلاً عن عامله بالا فاستظهر
رابطه بالواو الذي هو اصل الربط قوله وذلك اه اى ونوع الماخذ بدون قد والواو حالاً
قوله فاشبه الشرط والجزاء لان هذا المعنى اى لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لا بد منها
مع الشرط والجزاء في الغالب وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يجوز تعقيب مضمون
ان كان هناك تاركاً هناك احتراق وان كان مشابهاً للشرط والجزاء فيما من مائة
الشرط من الجزاء عن قد والواو لعدم قصد المقارنة مع العامل بل التعقيب فلا حاجة

فهرست

فلا حاجة الى ما يقرب الماخذ الى الحال ولا الى ما يربط لان الجزاء مرتبط بالشرط بقوله وهذا
الحال اى الحال الذي قصد به لزوم تعقيب ما بعد الا لا بد منها فافان مقصود مقبول على
لان التعقيب ينافى المقارنة فورد على حاله على اى من العزم لتفصيل المقارنة قوله والتقدير
وهذا التقدير يندفع اشكال مشهور من ان ظاهر الحديث يدل على ان يثبت للشرط
من الاعراض فقط اى بد الا في زمان الاتيان والتساق والمقصود انه لا يثبت في نفي
الحال اصلاً لان من شأن ذلك الاشكال فثبت الياس على الزمان ونفي ان يجوز يثبت في الجزاء
فيكون المقصود بالنفي والاثبات الياس واما اذا كان الاستثناء من اعم الاحوال ونفي
الياس من مقيد لغيره فثبت ان كان المعنى ان لا يثبت من جهة غير جهة النسأ كما شاع على
حال من الاحوال الى معناه الا حال عزمه على الاتيان فيقبل ان يثبت في كل جهة سوى جهة
النسأ محقق حال عزمه على الاتيان واما انه هل يتحقق له الياس في حال الاتيان هو
فقرض الى المقام ونما نحن فيه الظاهر عدم الياس لان انباءه من جهة الجهة لازمة
الياس وما قبل النسأ جاب على الشبهة قوله وفيه فانه صاحب الكشف الكشاف ما ذكره
ذكره ان في جملة حالاته قدرة مطرد في جميع الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف
فانه لا يجزى في قول ما اتيت الا انى اذ لا يصح ان يقال ما اتيت حين الامر صرفاً
بانه انى في خبره قبل النسأ فيعود الى تقدير الظرف قوله وفي انما يرد المقصود عليه في
انما هو الجزاء الاجرة والمراد بالجزاء الاجرة ما يجزى فيه جزء بالذات عند او فضله لا ما ذكره
في اخره فقط فان الموصول المشتمل على ثبوت متعددة جزء واحد وكذا الموصوف مع صفته
فالمقصود عليه في قوله انما جاز في ذكره يوم الجمعة امام الامر هو الفاعل على ان يكون
مع الصلة وفي قوله انما جاز في رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما يرد المقصود
عليه دون المقصود لان المقصود مقدم طبعاً فقدم وضعاً كما في شرح المفتاح الشريف
قوله وهذا ليس كذلك اه لان لذة المفعول له فلا يصح ان يقال ما لذة الا ذكرنا انما
فانفع ما قيل ان الحكم بانما في هذا التركيب ليس للتقدير وانما جاز في زيد لا يرد
للفهم حكم قوله الانشاء اعاد المظهر موضع المفعول لان المراد منه لفظ الانشاء ليس
في بعض النسخ ففي خبره قد يقال استخدام اى لفظ الانشاء يطلق على تعيين المعينين
وليس له اطلاق ثالث قوله كالاخبار فانه يطلق على الكلام الجزى وعلى الفاء نفي

اعاد الموصوف

ما قبل

عليه الترخيم **قوله** واراد بها المعاني المصدرية اي طلب الشيء على سبيل المجبة وطلب حصول
الشيء في الماضي وطلب الاقبال وطلب الفعل وطلب الزك لا تراه في الاصل متبادر
على ما في تاج البيهقي التمني ارز وحواسني والاستفهام غرض حوسنتي والله اخوان
والامر فرمودن والنهي بارزون ثم اطلقت على ما يفيد تلك المعاني ولا اطلاق لها
على المعينات المحصورة في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق التمني على المجبة
المحصورة وقسمه الانفا بالمعنى المصدرى الى الطلب بالمعنى المصدرى وبغيره صحيح
لان الفا عين الطلب في الخارج وان كان معاير له في المفهوم مثلاً الفا اهرب
على طلب العزب من الخياط اذ لا فعل في التكلم سوى تلفظ اهرب وكذا انك **الطلب**
الى الافهم المنه لان كل واحد منها طلب محصورة وليس المراد بها المصدرية
الفا الكلام المشتمل على التمني والفا الكلام المشتمل على التمني والفا الكلام المشتمل على
الاستفهام الى غير ذلك على ما وقع فاما ليست معاني تلك الالفاظ اصطلاحاً وبما فيه
ما سبق في كلام الخارج من التفسير كل واحد منها بالطلب المحصور في حصوله
لبيت والمهمة والاستفهام وبغير ذلك **قوله** بقية قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
فان اللام فيه صلة للموضوع به ليس ذكر المعاني المجارية بعد بيان الموضوع له حيث قال
وقد يتمنى بهل وقد يستعار فعل للتني وكذا في الاستفهام **قوله** لظهور ان بيت مرفوعة
لا فائدة التمني اي لا جواز فادنه فيجوز التمني مع حقيقة لانه لا غلط انما وضع لا
لا فائدة المعنى الحقيقي **قوله** لا تكلم اذ اي ليس موضوعاً لا فادنه فلا يكون معناه الموضوع
له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس نسبة خارج لانه لا يمكن جعل التمني
من انشاء وكذا الاستفهام والامر والنهي والقول بالاستخدام بان يراد بقوله ومنها
التمني الكلام المحصور ومثله في قوله اللفظ الموضوع له التمني بالمعنى المصدرى و
كذلك جميع العبارات التي سبقت الاستفهام والامر والنهي والنوازل هذا التكلف يرد
عليه انه لم يتم استدراك قسمه الانشاء الى الطلب وبغيره وقسمه الطلب الى التمني
والاستفهام وبغيرها من الانواع المنه اذ لم يبين من احوالها جميع الكلام المحصور في
بل احوالها باعتبار معانيها المصدرية في الالفاظ الموضوع له لبيان المعنى في الجملة
الى غير ذلك وانه لا حاجة الى لفظ صيغة في قوله ومنها الامر والظهور ان صيغة اذ يمكن

ح ان يقال والظاهر انه وكذا في قوله ومنها الشئ وقد سئل صيغة في غير معناه **قوله** ولا
يتوهم اذ فيه وقع لما قيل من ان قسمه الكلام التام الى الجز والانشاء في اول النص يقتضيان
يراد بالانشاء الكلام الانشائي كالجزم **قوله** كما فعل المفارقة اه اي كالفاء افعال المضارعة
وبما حذرنا لك من تخفيص ترجيح ان رج اندفع اعتراض السيد والشكوك التي تخبر فيها
الناظرون فان منشأ كل ما حمل قوله المعاني المصدرية على الالفات يظهر كمن بالندبة
الصادق فلا تفصل خاتمة الملل فالنكس الا ان جعل التام للغاية اه فيه ان وضع
لبت لمعناه ليس غاية الفا الكلام المحصور في حصوله واما اذا جعلناه هذا الكلام
حين كمن لا بد من الاشكال عن المعنى لان التمني عن المجبة التقابلية المحصورة ليس
قسماً من الانشاء اذ لا اطلاق له الا على نفس الكلام الانشائي او الفاء طام **قوله** غير
حاصل في اعتقاد المتكلم يبدل فيه ما اذ طلب شيئاً حاصل وقت الطلب لعدم علم
المتكلم بحصوله **قوله** وقت الطلب لم يقل ونه لتلا يتوهم كونه فاعدا حاصل والغير
راجع الى الطلب **قوله** والفرق اه يعني ان هذه المقدمة تمهيد لبيان المعاني المتولدة منه
قال قدس وقيل بنفسه اه وما قيل ان لا انقراض وان لم تغيب الحقيقة اما بجموع علمين
فان الطلب نفس علم لا الجموع واما الجرح علم فلان المطلوب به حصول امر مطلق الا في
ذهن الطالب فوقع مثله حمل الطلب على صيغة والمراد بهذا المعنى المصدرى
طام عرفت **قوله** ان كان المطلوب اه يعني ان قيد الحقيقة مراد بناء على ما تقرره اعتبار
الحقيقة في توفيق الامور التي تختلف بالا اعتبار وان لم تذكر فالمعنى ان كان المطلوب
به اي الفرض لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو يفهم
المنى طلب للمكلم السيد نفس عليه في حواش شرح رسالة الشمسية حصول امر في ذهن الطالب
من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجود ظلي مثالي له لا يترب عليه الا
والاحكام في الاستفهام مثل ازيد قائم طلب لحصول نسبة القيام الى ازيد في ذهن المتكلم
ووجودها فيه بوجود ظلي لا يتغير معلوماً وان كان مستلزماً لا يقا في ذهن العلم
بتلك النسبة ووجوده فيه كوجود اصلي كسائر الكيفيات النفسية بخلاف علمي فان الفرض
منه حصول العلم وانفاك النفس ووجوده فيه وجوداً اصلياً لان كاستلزاما
لحصول ما يتعلق به وجوداً طلب وهذا الفرق دقيق مبناه على وجود الشيء

نار

الذهن على نحو اصيل يترتب عليه الآثار كما في الاتفاق بالشئ وهو المطلوب في علمي
 وجوده فليلا يترتب عليه الآثار كذا في نفس الشئ وهو المطلوب في الاستقراء وبما ذكرنا لك
 ظهر ان مثل العلم ولا علم داخل في الامر لان الطلب به العلم بما يتعلق به فالمطلب به وجود
 الامر في الخارج وان الحاجة الى الحقيقة انما هي في تعريف الاستقراء فان وجود الشئ في
 الذهن على نحو دون وجوده في الخارج فغير فانه من الماهيات قال في ذكره ونذكر بان
 المطلوب اه في اننا نسلم ان المطلوب الفاعل على وجود التعليم في الخارج بل المطلوب حصوله
 العلم في ذاته الا انه يجعل التعليم وسيلة اليه قال في ذكره من حيث انه اتفاقه وعدمه بل ان
 مدلوله حرفي يدل عليه كلمة لا النافية فيكون انه ملاحظه بغيره بخلاف ان كان فان
 فيه مدلول الفصل فيكون ملحوظا في نفس الامر فيذكره وقد حقق ذلك اه وهو ان المعلوم
 قد يلاحظه من حيث انه نسبة بين الازم والمعلوم والنفوذ حالهما ذلك الامكان
 والوجوب وسائر الامور لا اعتبارية التي يترتب عليها التكرير قوله اتفاق فعل اه اي المطلوب
 بعد حصول اتفاق الفعل مع الفاعل بان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل وتحقيقه
 منه وانما زاد لفظ الحصول ليعلم ان لم يقبل ان كان المطلوب اتفاق الفعل او بغيره
 اشارة الى ان المطلوب في الامر والشيء اتفاق الفاعل به فلا بد ان لا يكون الحصول
 الاتفاق وحصول الاتفاق قوله في هذا الامر سواء كان بطريق الاستقراء او القياس او التاكيد
 وهذا وجه ضبط الانواع الخمسة وان كان غير محتاج عند المصنف بشرط في الامر والشيء
 والاعتقاد قوله وهو طلب حصول الشئ على سبيل الحقيقة اي كان مبنى الطلب هو الحقيقة والاطمئنان
 في غير قصد الى وجوده ولذا يطلب المحل فلا بد والامر الدال على المعاني الخمسة قوله
 امكان من التمني اه اي امكان الذي بل يكرر ان يجوز متمما كما في لبت الشئ بغيره
 يوما فان السبب عبارة عن زوايا الزوايا والقرى النامية كما مر في بحث الجواز العقلي
 واعادة الزوايا كما استدل به ان يجوز للزمان زوايا قبل ان اراد الامكان الذي
 انفي دلالة لبت الشئ بغيره يوما على عدم شرطه بحيث اذ لا امتناع في عود الشئ
 ليمشي في ذلك لانه لا يمتنع اي القلب التمني بالزجر لان الطبع انقلب المحل
 على سبيل فاقبل فيه بحث لانه لا يطلب في الزجر وهو قوله فليلا يفرضه بيان لانه
 الجواز قوله وقيل انما هي التمني المستفاد من ردوا فان ودلوا الامر المستحيل كما هو

كما هو الرسل عليه السلام مني فلو لم يمتدحون التمني على سبيل المحل في كانه قبل ودوا
 او عاينك فاقبلين لونه من قوله فيدحضون على تقدير المبدأ اي فهم به حضور ج
 لانه يجب كذا في الك في فالفردك واجيب ان تتركها اه ولا يجوز ان يراد مركبة كل ما
 مع لا وما لان المعنى على التوزيع لا الحكم على كل واحد منهما قوله حال كونهما اه فالماخذ
 الحكم الاربعة والماخذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما فلا يتخذ الماخذ والماخذ
 منه على ما وصم والجواب انه قال انه حال مقدرة ولا حصول لهذا الحكم في حال التقدير
 قوله ليس لا فائدة التمني لانه كما نأيد ان التمني قبل التركيب بل يبصر التمني بالوضع
 التكميلي من حيث حقيقيا بالوضع الثاني في قوله منه التديم والتحقيق فان الجواز الجاز
 لا يجوز قوله في الماخذ التديم اه اي تديم الماخذ لان الحكم انما يلاحظه لاجل شقيقته
 عليه فلا بد ان تحته الحكم لا يقتضي بذاته الماخذ فكيف يتلو من طلب الحقيقة التديم
 وكذا ان التحصيل قوله وهذا اه اي قوله في التكميل قوله حاصل معناه فان الزام مع التمني
 وهو مع التمني في الفردك و وعلى هذا يظهر الفرق اه فلان مع التمني في حصل ولو
 مع مجازي وفي فعل من مستبعد التركيب فتدبر قوله وفي هذا اه اي في حصوله الا
 شقائي في الزجر الظان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله فان كانت تلك القدرة
 وضع نسبة يدل عليه قوله هم اي الى ذلك وفيه النسبة الا انه بينه بحذف لفظ الصرة
 على اتحاد العلم بالمعلم مع قطع النظر عن القيم بالذهن معلوم وباعتبار القيمة
 علم قوله بان بينهما نسبة اما بالاجاب او السلب اي بالرفع والافعال فان الاجاب
 والسلب يطلق عليهما نفس عليه في شرح المعنى قوله وهذا ظاهر اه اي عندنا
 التقديم حصول التصديق بنفس الفصل ظاهر في تقديم المنصوب لان تقديم ما حققه
 التأخير بقيد التحصيل الا اذا بناء المفهوم عنه في جعل على انه لغير التحصيل كما هو واما
 تقديم المرفوع المظهر فلا يجرى للتحقيق اصلا عند السلكي فلا يستدعي تقديم حصول
 التصديق بنفس الفعل واما عند الشيخ عبد القاهر فقد بان في التحصيل وقد بان في
 للتفكير والقياس مرفوض المفهوم فلا يفيق هل زيد عرف اصلا قوله فمثل هذا الذي
 داخل عليه البهزة بجعل الطلب التصديق بجعل الطلب التصديق فقيس احد المعنيين
 بحسب الفرقين اللطيفة كافر ان ام الداخل على غيره فذلك اضرب زيدا ام عمرا

نفسه

لطلب التصديق وقولك اضررت زيدا ام كرمته لطلب التصديق والمعرفة لما في وقت من
 الكتاب نكتة **قوله** لا يخلو عن نفسه لانه اذا كان المستدل هو التصديق لم يكن شئ من الجاهل
 مسئولا عنه بخصوصه حتى يلزم الا ان يقال ان المستدل عنه في النسبة وهي جزء مدلول
 الفعل فلا بد ان يلى الفعل الزم **قوله** وما يؤثر ذلك اه اى كون المستدل عنه على الهمزة
 قال فذكره اطلاق الشك اه تأييد لما ذكره سابقا من ان المطلوب في صورة طلب التصديق
 هو التصديق **قوله** نحو حصل فام زيد وحصل عمر وقاعد اور والمثاليين دفعا لزعم اخفاه
 هل بالفعل لكونه في الاصل بمعنى قد **قوله** فيهما اى بين حصل وام **قوله** اى هل ضربت
 زيدا ضربته فلا يجوز هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل **قوله** كمن يجهل
 بفتح احتمالى عدم التقديم لكونه خلاف الغالب **قوله** سوى ان الغالب اه اذ يكون
 التقديم لغير التخصيص ليس بفتح فلم يكن فتحه الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم
 ان يجوز كل تقديم لغير التخصيص فبحا قد ذكر **قوله** وجه الجب اننى على سبيل المثال **قوله**
 من اعتبار التقديم اه يعنى ان حصل والهمزة انما يبدخلان على الجمل الجزية فلا بد من ضمها
 قبل دخول حصل وجعل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم صحته
 الابتدائية سواء واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مفيدا لحصول فلا يصح
 دخول حصل عليه بخلاف الهمزة فانما لطلب التصديق فلا بد ان يكون التصديق الحاصل بنفس
 الضمن سبب التقديم هذا اعتبار اهل المعاني الباحثين عن الخواص والمزايا وما
 في الرخ وانه يصح ارجل في الدار وحصل رجل في الدار لرفع الكوفة في حيز التفرغ
 فكلام قاهرى واعتبار النجاة الباحثين عن صحة الالفاظ ولا يلزم مطابق الاصل
 عند اختلاف الاغراض **قوله** وهو تخصيص المضارع بالاستقبال وليس من الحروف
 المتغيرة لمعنى الفعل لا تسمى الاصل بمعنى قد وهي لا تغير فلا بد وما قبل ان لو كان
 مخصصا بوجه الوضع لكان مخصصا للماضى بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى
 فويل وجدتم ما وعد ربكم حقا **قوله** وهو اخذك اه قيل الماد بالاضرة الصداقة لا
 الاضرة للضيف والا لكان للجد الامانة حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها في التفرغ
 في الخبر انتهى وهو بان الحال المؤكدة ما تكون مؤكدة لمفرد جمل وهو لا ينفك بوجه
 الا كما يجوز حدث لغيره في الرفع **قوله** بمعنى انه لا ينبغي ان يادى انكار فربما لا انكار

لا انكار تكذيب وسبى وان الانكار بوجه معين **قوله** لعدم المفارقة اه هذا مبنى على
 عدم الفرق بين الحال الذى هو قيد العامل وبين الحال الذى هو الزمان المخصص
قوله فهم منه اه لعل منشأ فهم انه من الجمل الحالية الواقعة في قول النجاة الجمل التى وثقت
 الحال قيد الزمان ان مرادهم الجمل التى وثقت حالا **قوله** وهو بناء على انه لانه بدل
 على وجوب تجريد الجمل الحالية لا على تجريد الفعل المفيد بالحال **قوله** لكون حصل مقصود
 او يعنى ان اب داخل على المقصور كما ان في قوله وتخصيصا بالمضارع بالاستقبال
 داخل على المقصور عليه فتدريج العبارتان يستلزمان التخصيص **قوله** مزيد اختصا اى
 ارتباطا اذ الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقصا وانما قال مزيد لان المقوم
 مطلقا نوع اختصاص بالفعل **قوله** اما اقتضا الثاني اه قيل في بحث لان كونها
 مخصصة للمضارع بالاستقبال لا يفتنى مزيد الاختصاص وانما يفتنى لو كان الجمل
 المخصص بالمضارع والوجه ان الماد بمزيد الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك
 انما لما كانت مخصصة للمضارع بالاستقبال كانت لها مزيد ارتباط بالفعل من انما
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال **قوله** بطلب من العلوم اخر الماد
 بالعلوم الاخرى ليس من جنس العربية وسائر العلوم العقلية يرد من العلوم العقلية
 كالعلوم والافهم الحكيم من الحقيقة والطبيعة وليس يلزم ان يبرز ذلك عند
 طلبها ومثله في كل منها بل يكفي ان يبرز مثله من احد ما يبرز ما يفتنى اليه في
 تحصيله ميتة كلاما وبعضها مجتمعا او متفرقا كذا في شرح المنهاج الشافعى **قوله**
 ترجع النقي الى الوصف اه اى اوصاف زيد قال **قوله** بعد ذلك اه متعلق بقوله
 متى قلت وح لا نزاع متعلق بقوله فتناول النقي اى تناول النقي المنجى والشاعر لا
 الا ووصاف الاخر حتى لا نزاع بين المني طب والمكلم فيها وانما النزاع في كونه شاعرا
 او مبنيا قال **قوله** ترجع اى النقي الى ثبوت الوصف للمدعى الذى ادعى ثبوت الوصف
 له ان عاما اى ان كان المدعى عاما وان كان خاصا ترجع النقي اليه في الحالين
 كذلك اى لما ادعى المدعى له يعنى تناول النقي ثبوت الوصف للمدعى له مما ادعى اى ان
 عاما تناول له على عمومته وان ادعى خاصا تناول على خصوصه قال **قوله** ولا يستدعى
 اه عطف على قوله ولكن قال **قوله** لما يجمل ذلك اه اى المضارع دون الماضي

على

نعم في موضع الحال والاعراض بين قوله ويكون وهل وما عطف عليه وبين قوله
وذلك ان رة الى ما يفهم من قوله ويكون وهل يستدعي اي يكون وهل منفصلا بالصفات
المذكورتين مستلزام ذلك الاتصاف مزيدا خفصا لهل دون الهمزة بالشئ الذي
زمانية اظهر قوله فظا حرفيه نوعي لسكاك بانه فرض لبيا ما هو ظاهر بما لا حاجة
اليه وقصر في بيان ما هو حقيقيا عن اقضا الثاني لذلك قوله انما يترجمها ان الصفا
اي الامور القائمة بالغير وانما لم يفسر بالشيء بل بهذا المعنى وتقدم ذكره في الفهر
حيث قال والمراد الصفة المعنوية اي المعنى القائم بالغير التي هي مدلوله الافعال لان
مدلولها الاصل القائمة بالفعل لان النسبة الى الفاعل بطريق القيمة جزء
مفهوم الضم قوله من حيث هي متعلق بالصفات اه اي من حيث هي صفات والمعنى
ان النقي والاثبات انما يترجمها الى الامور القائمة بالغير من حيث انما قائمة بالغير
اي قياما ونظير هذا الحكم لم يتعرض لبيانها واذا كان كذلك الامور القائمة بما
لغير مدلوله الافعال كان للنقي والاثبات مزيدا خفصا بالافعال بخلاف مدلولها
الاسما فانما يترجمها ان قيامها الذي هو خارج عنها وانما قيدنا بالحيثية لان
الامور القائمة بالغير اذ لم نغيره من حيث القيمة بالغير بل من حيث ذاتها لا بتوجيه النقي
والاثبات اليها لا الى الذات اي الامور القائمة بنفسها اي ما لا يتوقف قائم بالغير
التي هي مدلولها الاسما فان مدلولها سر كانت متحدة او غير متحدة لا يعتبر
فيها قياما بالغير وان كان بوضوحها وانما قيدنا بالحيثية لان مفهومها واحد فيجز
ذاتها بالنسبة الى الصفة وصفة بالنسبة الى ذاته كالحركة فانها ذات بالنسبة الى الصفة
بالنسبة الى المتحرك ولا كان في هذا الحكم حقا بيا على انه انما يدل على عدم توجه النقي
والاثبات الى مدلولها من حيث قيامها بالغير ولم لا يترجمها اليها من حيث انها ذات
بينه بقوله لان الذات ذات اي ما يفرض ذاتا موصوفة بالذاتية ذاتا فاثبات
الذاتية لها لا فائدة فيه ونفسها عنها على خلاف الواقع فكلامه ان لا عبار عليه
الا انه عرض في كلامه للسكاك بان اقضا الثاني لمزيد الارتباط بالفعل ظاهر لا حاجة
في بيانه الى استدراك الذي ذكره وبان استدلاله لاقضا الثاني ذلك فاصح حيث
النقي بقوله وقد ثبتت على النقي والاثبات لا يترجمها الى الصفات لانه من ضمن

الاسماء

من ضمن ان الصفات مدلولها الافعال والذات مدلولها الاسما وضم ما جعله دليل على
عدم احتمال الذات الاستقبال وبما حركنا لك ظهرا ان الشرح لم يعدل عن الطائفة المستمرة
في ايقاع الموافع المشابهة الا انه اوضح كل الايقاع قال قدس ولا يلا لا خفي او
عليه ما سبوره وعلى الترجية الثاني وان القارئ منه ان يجوز تفسيره بمعنى جعلها متفدية
واثباتها بمعنى جعلها ثابتة لا بمعنى الحكم بغيرها فانه صادق والحكم بانقائها فانه ممكن
وان كان كادبا قال قدس في الاعراض وكذا في المستحيلات والجواهر فان قدس
هذا اختيار بعقده وهو الفاضل الحاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المحم على
مذهب المعتزلة فانهم يقولون ان النقي هو المنع وذوات الممكنات ثابتة في حال
الوجود والعدم ولا يمكن الحكم بغيرها ويمكن ان يحمل على ما يقول الحكماء ان الماهية بغير
بجودها ولا يمكن نفي الماهية من حيث انها ماهية على معنى انه لا يمكن ان يقال الماهية
ليس بما هي بل لا يمكن الاسلب الوجود والصفات الاخرى الماهية ليس بموجود
او متحركة بل لا يمكن ان يراى بقولنا ما زيد ان زيد ليس بزيد بل يراى ان زيد ليس بموجود
او كاتب او مجرم او غير ذلك من الصفات الاخر كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما اورد
السيد لانه قال لا يمكن الحكم بغيرها عن نفسه فلا يراى زيد ليس بموجود او متحرك او
محم ذلك ولا تعرض في كلامه هذا ولا في كلام السكاكي وهذا فلا حكم باثبات الذات
اذا لا حاجة في تحقيق الضرر وان كان في الواقع الحكم بانها ايضا غير ممكن الا
الحكم بالاثبات والنقي يقتضي امرين ولا نقا بر بين الذات ونفسه ثم يرد على بانه لا
يجري في نفس المتعاضد كخر ما شريك الباري لا تمتنع الا ان يقال لا يمكن تصور المستحيل
الا باعتبار التشبيه والمال يقول ان نفس الممكنات قد بر قال قدس ولا يبعد ان يقال اه هذا
الوجه مع شتمه على تكلفات التي اربكها السيد بعد لان المراد بالصفة في نفس الشيء
الى فعل الموصوف على الصفة وبالعكس الصفة المعنوية كما مر فلا بد ان يراى ذلك المعنى في
تحقيق الضرر ايضا ليشتم التفسير قال قدس بطلان على المستقل بالمفهومية هذا المعنى
موقوف على ما يفهم بنفسه حيث اريد القيام بنفسه في الوجود انه معنى قد قدس والذات ما
يعلم ان يعلم ويجبر عنه هذا المعنى بصدق على ما يستقل بالمفهومية لانها يصح ان تعلم
وتحجب عنها اذ لوحظت بالذات كما بينه قدس والا ان يراى من حيث يصح ان يعلم

ويكون من ان قال قد يكون لا يخفى انه لابد من اثبات ذلك من شاهد ويجوز ان
الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي ان يطلق الصفة بهذه المعنى لجواز ان لا يستعمل الصفة
في مقابلة الذات بهذا المعنى نسبة الا ان يقال انه في شرح حكمه العبد في بحث الجدل
من افضل المحققين انهم يعين المقابليين معززين بالذات ما يقتضي ان يعلم ويجوز ان لا يستعمل
بالصفة لا يعلم الا بتعيين التعريف فيكون لان الافعال تتضمن او دون الاسماء فلا بد ان
الجملة الاسمية ايضا تتضمن شيئا حكما على ان النسب فيما مدلول الروابط قوله على طلب
الشكر اه اي حصوله في الخارج لانه المراد به دون حقيقة الاستفهام لا متناهما على علم
الغيب قوله لان ابرار ما يجدوا اي ما يتبين وجوده بزمان الاستفهام في معرض الامانة
اي غير المفيد بالزمان اول على حال الغاية حيث يدل على طلب حصوله بزمان متناهما في الزمان
فقد مر فانه قد خفي بعض الشك في هذه الحكم لطلب اهل الشكر كما يدل عليه قوله لطلب
الشكر لا لطلب سائر الشكر فلا بد وما قيل ان استمرار الجهد في المسفاة من اجل انتم تتركوا
امس بالمقام من استمرار الشكر في المسفاة من اجل انتم شاكون قوله وقد اخذ في هذه
شيئا ان اه تدعى ما في الشفاء ان مطلب هل على فسيح بسيط وهو مطلب هل شيء
موجود على الاطلاق او ليس بموجود والا فتركب وهو مطلب هل شيء موجود لكذا
او ليس بموجود لكذا في غير الموجود رابط لا محذور مثل هل الشفاء موجود وجودا او ليس
بموجود وجودا وهذا ان دفع ما قيل هذا الكلام ظاهر في حال من التخصيص او المعبرة في كل
فظة سوى الموجود الربط امران فلا يخفى ما في قوله الوجود ان يبرز بسيطا بالنسبة الى
ما في قوله الوجود فان قد مر في طلب اه اشارة الى ان بيان الشرح لما فيه الشرح
لا اسم فارحيت الكثرة بلا اسم الاول فقط وليس الكثرة معها وقد ذكر في التبرير كما
فسيح لانه الذي يحتاج اليه في شرح قوله المعنى ويقع هل البسيطة بينهما في التركيب
قوله فيجب بايراد اللفظ اي حق الجواب ذلك او مفهوم الاسم امر محلي فاذا اوجب تركب
دخل في الجواب تفصيل ليس من داخل المسئل عنه فاذا لم يوجد مفرقا شريعا في
التركيب ولا في التخصيص المسفاة من مفهومه او المراد بالاسم معها ما يقابل المعنى
او شئ الاسم لا يقتضي بالاسم المقابل للتعريف في اي حقيقة اه اي ليس
المراد بالماضي ما يقع في جوب ما هو فانه شامل لما يجوز شرح الاسم في الماضي

الماضي الموجودة ووصف الحقيقة بالتي هو بها ما هو اشارة الى ان المراد بالحقيقة
الماضي الشائنة في نفس الامر لا المتخففة في الخارج على ما صرح في التلويح من التوقيفات
للماضي الشائنة في نفس الامر توقيفات حقيقة قوله فيجب بايراد اللفظ اشهر اه اي
الحق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم محلي فاذا اوجب تركب دخل في الجواب تفصيل
ليس من داخل المسئل ذاتي به اي الحق ذلك وربما ايفت المرسل مقامها توسعا
او اطراد الكذا في شرح الاشارة وحكمه الاشراف قوله بين التي لشرح الاسم اه اي لطلب
به معنى الاسم على ما في الشفاء وليس ما الشارة فمخفف بطلب الحد من الاسم على ما
وان كان الشرح ذلك قوله لان لا يعرف اه في الشفاء واما ان طلب احد متعين
او زمانا او خلافا وانه موجود فيجب ان يحدد فيهم او لا ما يدل عليه هذه الاسمي انتهى
ويفهم انه لابد من معرفة مفهوم الاسم اجمالا قبل طلب الوجود فان لم يعرف
خصوصية ذلك المفهوم اي لم يعرف خصوصية توجب تميز ذلك المفهوم عندك من بين
المفهومين للجملة بل احتمل عندك كل مفهوم ان يجوز مدلول ذلك الاسم فلا يجوز ذلك
المفهوم مقصود الك اعتبارا من معنى ذلك الاسم فلا يمكن الاستمرار في وجوده واذ
لو قلت هل معنى لفظ الحركة موجود كان مستلزاما وجود معنى هذا اللفظ الواقع
بعد هل اعني معنى لفظ الحركة موجود وكان سؤالا لان السؤال عن وجود مفهوم
ما يدل عليه هل الحركة موجود ذاي مفهوم لا ينطبق على موجود فالواجب تقديم
تفسير معنى هذا اللفظ اجمالا وهو حاصل اذا كان كعلم بان الزمان في هذا المعنى
قوله الشرح فان من لا يعرف مفهوم اللفظ اي مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ
استحال منه طلب وجوده وبما حرراك سقط الاعتراف المشهور من انه اذا عرف
ان له معنى فقد نصره باعتبار انه معنى اللفظ وان كان بهما فلم لا يكفي هذا القول
في طلب وجوده واما السؤال عن خصوصية فانه متجه لانك اذا نصرت الاسم بخصوص
علمت ان له معنى فتقول ما الحركة قال قد مر بعد ان عرفت خصوصية اجمالا في
ضمن ذلك اللفظ امسك السؤال عن وجوده بان تجعل ذلك اللفظ مدلول هل
قال قد مر كنه لكن الانسب اه ليجوز الاستفهام بطلب هل بعد الفراغ عن مطلب
ما الشارة ولانه قد يبرز شرح المفهوم تفصيلا بدخل في التصديق بوجوده

قال قدس سره اي صاحب المرحوم في الايمان هذا على ما ذهب اليه القوم واما
الشيخ فالمراد الموجود في نفس الامر قال قدس سره بقدر الامكان او اي بقدر ما يمكن
تصوره بالذات كلاً او بعضاً او بالعرض **قوله** والمعدوم اه اي في نفس الامر لا
صورة له اذ لا يشار اليه العقل الا بعد اعتباره ورفعه على طريق الشرح واما عند
القوم فنحن لا وجود له فان الحقيقة تطلق بمعنى الوجود **قوله** والفرق اه هذا عبارة
الشفا وما ذكره وجه ان لمفارقة الحد للمحدود في قوله بالجملة وبالبيان اشارة الى
وجه الترتيب لا يخفى **قوله** حتى ان ما يوضع اه مثلاً يعرف المثلث النسب الى الاصناف بما
احادية ثلثة خطوط متساوية حداً سمي وبعد ذلك بوجوده بالشكل الاول في التجريد
يصير هذا حقيقة **قوله** فانه يجب عنه يزيد فان العلم بقيد احضار ما وضع له يبين
عارض له بمعنى انه خارج عن ماهية او شبه بالعارض القائم **قوله** عن الجنس الماهية
الكلية سواء كانت متفصلة الافراد او مختلفة الافراد اجمالاً او تفصيلاً فبمثل جميع
اقسام المقول في جواب ما هو محذور ما زيد وثمر ونجاسات وما الى ذلك فيجب
بجود ان وما الى ذلك فيجب بجود ان ما طلق فيطلب بما عند السكاكي شرح الاسم وشرح الحاشية
الموجودة الا انه محذور بالامر الكلي وعند صاحب الفيد بشرح الاسم كتب كان
او جزاً **قوله** اي اجناس اه لا بد من جهة تفسيره مطلب ما يطلب اي اتحاد بين
اي لطلب الميزة وما لطلب الماهية واخيراً لما عده اه انه لما كان طلب ماهية الشيء
مستلزماً لطلب غير تلك الماهية وتغيراً عما عده من حيث شتمه لا على الحقيقة
افهم مطلب اي مفهوم مطلب ما لولا ان هذا جوابها فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث
انه مشتمل على بيان الجنس اجمالاً جواب ما وقرحت شتمه لا على الحقيقة الميزة
عنه الاجناس الاخر جواب اي كذا يستفاد من شرحه للمفتاح **قوله** وقد بين المؤلف
اي لانفسهم لطلبه من جهة اخرى او عما سوى اقتضى **قوله** وبما المفردون اي ما وضعهم
الذي يعرف به انهم مفردون قال قدس سره وقلت بينهما اه حاصل ان المطلوب فيهم
الدار فبهم المسند اليه فقد او بعبارة حصول التفسيرين بخلاف ادبوس في الانام
خل فان المنفرد من جهة التفسيرين **قوله** واما ما ذكره السكاكي اه بمعنى ان السكاكي
او على ان قولين من ركني السؤال عن الجنس حيث قال ومنه قوله لا يتم للسؤال

للسؤال عن الجنس لا يجوز الا يجوز للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب الا انه
او رد المنع نفعية بصورة دعوى فساد الكل على الجنس مبالغة في قوة المنع فلا بد
انه يجوز ان يجوز للجواب عن الاسلوب الحكيم واشارة الى ان السؤال عن الجنس بالبين
بجواب بل الا يبق السؤال عن اوصافه الكاملة على ان اوصافه باعبار اجزاء
الجواب على مقتضى الظاهر الاصل **قوله** احد المتشاركين امرين مما اعتبار به الاول
والثاني احد المتشاركين والمتشاركين امرين من ماضيف اليه اي وصفه به
بهم المتشاركين لا باده الا بوضوح وايضا والآفاق المراد الذي يشارك فيه الشبان
لا يجوز الا يتم كما في شرحه للمفتاح وبنوع السبد وفيه بحث لان المتشاركين في
دار او مال لا يستلزم باي مما يجزئ مالم يجعل تحت ما بينهما ولو كان مفهوم
المتشاركين في هذا المثال **قوله** المتشاركين اي شيء يمكن التفسير عنه باسم الاشياء
قوله بقوله ربنا الذي اه اي اعطى كل نوع من الانواع صورة وشكل الذي يطابق
مثاله الحكم ويجوز ان يجعل خلقه مقفلاً او لا اعطى اي اعطى خلقه كل شيء بجواب
اليه ويرتفعون به تدم المتفرد الثاني لانه المقصود ثم بعد ذلك ثم عرفه كيف يرتفع
بما اعطى وكيف يرتفع به الى بقائه ومثاله كذا في شرحه للمفتاح **قوله** سل بني اسرائيل
اه اي هذا السؤال في موضع المصدر وجواب هذا السؤال في موضع
المفرد وانما السؤال في قوله عشرين ام ثلثين اشارة الى ان ميزكم الامم
بجزء منه بمقدور اعتباراً باحوال العدد فان ميز ثلثة الى عشرة مجزوء
مجزوء وعشرين الى تسعين منصرف مفرد وما بعد ذلك مجزوء مفرد **قوله** وانزل
بني اسرائيل العمل لمراده عدم الرجوع قطعاً فانه يحتمل كما في الآية ان يخرج جزء
على ما في الكشاف او عدم الرجوع في صورة عدم الفصل بفعل متعد **قوله** الا يجوز
الثاني اه بفتح الاء على صيغة المكان في موضع الحث وهو الفيل دون الدبر وفيه
رد على اليهود فانهم كانوا يجمعون اتيان المرأة وظهرت الى النبي كذا في تفسير
الفاخر في سورة الاحزاب **قوله** لعراقها في الاستفهام لانها موضوعة له وسائر الكليات
موضوعة لها فيها تضمنت مع الهمزة في الاستفهام **قوله** ولهذا يجوز اه اي لورقة
الهمزة في الاستفهام دون غيرها يجوز وفي سائر الكليات الاستفهامية بعد ام التي

اصلا ان تكون منضمة للاستفهام مع انما مع بل فقط وبهذا يدفع الى التبيين
هذا القول وقوله وبهذا يحل فان هذا القول يقتضي ان يكون جواز وقوع سائر الحركات
بعد عدم عارضها وقوله بهذا يحل ان يقتضي ان يكون جواز وقوعها بعد عدم حلوه
عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهامين وح يجوز وقوع الهمزة بعده و
ايضا ان عارضها في الاستفهام لا يمانع كون ام بمعنى بل وقيل نوجبها ان عارضها
في الاستفهام يقتضي كمالها في التقدير فلا يجوز دخول ام التي بمعنى بل عليها كسائر
العطف والواو والفاء ونتم فيه انه لا وجه للتحسين ام بالذکر وقيل ان كون عدم
عارضه سائر الحركات في الاستفهام على الجواز وقوعها بعد عدم لانتهاج ان تكون العللة
تجزئة ام عن الاستفهام وتقدم بهذا على محيل ليس للحرف بل هو الاستفهام ولا تجزي
ر كما كانت **قوله** رثان انك بكسر الراء وسكون الهمزة مصدر رثت النافه ولدا كسبع
بمطف عليه يروى من قوله على ان بدل من ما ويجوز ان على ان بدل من في غير والضمير في على
التقدير يراجع الى ما ومنصوبا على ان يكون الباء زائدة والضمير مفعول بعلط او راجع
الى ولدنا وبعط بمعنى يجرد او من منزلة اللازم وكلمة ما مصدرية **قوله** وبهذا يحل
اي جواز ام بمعنى بل بدون الاستفهام **قوله** اذ لا يستفهام عن الاستفهام ودعوى التاكيد
بعيد جدا اذا لانت لا يؤكد **قوله** والمعنى كذا يتم ام لم نذكر ان المعنى حذف المعطوف
بدون عاطفة لم يسمع وايضا فيه حذف الشرط من غير دليل عليه وحذف الفاعل
قوله كثيرا ما يسمع في الاستفهام فاعلم كلامه بدل على انها هي ذات في تلك المعاني كما
يشبه اليه قولك ربح وكيف هذا الذي ذكره النحوي ان قد يرد منها تلك المعاني بطريق
الكناية وقد يرد بطريق انما مستغنى الله وتفصيله هو مثبت على تفسير الفاعل في قوله
نح كيف تكفرون بالله **قوله** ما لي لا اري الهدى عدم الزوية قد يجوز طالع جانب
الرأي وقد يجوز الخال في جانب الرئي فقوله ما لي لا اري الهدى ان كان استفهاما عن
حالة في جانب الرئي يوجب عدم الزوية والاستفهام لا يمكن حمله على حقيقة اذ لا يقع
للاستفهام من حال نفسه فهو مجاز عن النجى وان كان استفهاما عن حال في جانب الرئي
يوجب عدم الزوية كالسائر فيجوز ان يكون الاستفهام على حقيقة فان قصد النجى
ويجوز ان يراد المعنى الحقيقي في جهة التصور والانتقال كان كناية وان قصد المعنى الحقيقي

الحقيقي مع النجى كان من مستغنى عنهم وبما ذكرنا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على
حقيقة وكونه للنجى وبما كلام الشارح في المختصر ان قول صاحب الكشاف
نظر سلبا الى كان الهدى فلم يجره فقال ما لي لا اري الهدى على معنى انه لا يراه
وهو حاضر لسائر يسره او مجرد ذلك ثم لاح انه غائب فاعترض عن ذلك واخذ
يقول انه غائب كانه يستلزم صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام على
حقيقة وبما ما قاله السيد في شرح المفتاح يظهر ما ذكره صاحب الكشاف
انه حمل ما لي على حقيقة الاستفهام فيخرج المعنى اني امرت لي وتلبس به في حال عدم
راي الهدى هذا كسائر ما في احوال ان مراد ان يرح عدم الدلالة قطعا
ومراد السيد ظاهر في حقيقة الاستفهام واما ما في قوله نعم ام كان من النجى
فهو منقطعة كما يدل عليه عبارة الكشاف لان المنقطعة شرط في وقوع الهمزة في
قبلا وما وقع في شرط المفتاح قد يقال لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام
بمعنى اني امرت لي وتلبس به في حال عدم راي الهدى امانه وحال ان
غائب ليس على ما ينبغي فان قدس الاستفهام من عدد وعاءه الاستفهام عن
عدم الدعا يستلزم الجهل بمسئله المسبب السبب وكذا مسئلة ام الجهل لا يتكلم
واما مسئلة الاستكثار للاستبطان فهو مسئلة السبب للمسبب فلا بد من حمله
في استعمال المسبب السبب ولانه العكس وكذا الحال في معنى بفرانته فان الاستعداد
سبب الاستبطان في ما لي لا اري الهدى فان الجهل بالسبب مع وقوع المسبب
النجى فان ذكره الاستفهام عن النجى يستلزم انه قد استغنى عن السبب المسبب
وكذا في الوجدان والتقرير كالا يخفى والامر لم يتعرض لبيان العداقة ههنا ولعله
ان طلب الفهم عن وقوع امر مغرب يستلزم طلب وقوعه على ابلغ وجه كانه
وقع ذلك الامر والمسلم بطلب فهمه **قوله** وهو الذي قصده المصنف حيث قال بالباء
المقروء به الحرف الجر **قوله** بان كسر الالف قد كان اي منك بدل عليه لفظ الالف
وفيه اشارة الى ان ذكر الفاعل في صورة النكار الفعل نحو ضربت ام لم تضرب انما
هو لتعبيد الفعل لان النكار متوجه اليه وليس المراد كسر الالف مطلقا
كما وضع واعترض بان لو كان المقدير بالفعل لكان الجواب وقع الكسر لم يقع

بل على الاقرار بان كان كانه قبل ان فعلت ام غرك ولذا اجاب بقوله بل فعل
كبيرهم **قوله** يعني اذا كان التقرير بالهزيمة اي ان التقرير لا يختص بالهزيمة لكن
اعتبار الابطال بما تقر به مختص بما في حقيقة الاستقراء لا بما يجي للتقرير بقدر
والفاعل ونحوه والفرق باعتبار الابطال **قوله** للتقرير بنسب الحكم لانه لطلب الضيق
فحصل الجمل ولا اثر لابطال واحد الجزمين فيه **قوله** للتقرير بما يستلزمه اي بما لا
في الزمان والمكان والحال فلا يتصور وجهها ابطال **قوله** كذلك حال من لا يخار اي حال
كون الاخبار مثل التقرير في حديث الابطال **قوله** لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو
انه يجوز لا يخار للفعل والفاعل والمفعول وغير ما يل لا يخار للتقدير فقط كقول
لا يخار مدلولها كما لا يستقامية ثامرة في التقرير **قوله** ماذا يفكر لو فعلت كذا فان
معناه انما يكون شئ ما عدا ان ويلزم منه انكار الضر وكذا من فعل كذا انما يكون
شخصي ما عدا ان ويلزم منه انكار الفعل وكما عدا انكار مرآت الدعوة ويلزم منه
انكار الدعوة وكيف تدعى اياك انكار لمن يقع عليه الابد ويلزم منه انكار
الابدا والبيت انكار لمن الدار به ويلزم منه نفى الدار به **قوله** فانه ذكر ما يميز معنى
اه فان مضاجعة السلي مائة لو وقع القتل لكان عليه الما طيب بان يجوز الفعل
منحفا لكن لست فاعله فاقبل انه يجوز ان يميز مضاجعة السلي ما عدا انكار
الفعل منه وان كان في نفسه فاد عليه فوقع ما في قوله التدبر **قوله** فان المتكراه يعني
ان الظاهر ان المقصود فيه التحقير والتفويض لولا انزل هذا القرآن على رجل
من القريبي عظيم وان كان يكونوا اعم المدبرون لامر النبوة والمنزليين بقسمه
رحمة ربك ولذا عقبه بقوله نحن قسم بينهم مبشرهم وفيه رد على المفتاح حيث
جعل التقوية حكم الاخبار **قوله** واما قوله استخدا صاماه يعني فرق بين هذه الاية و
الاية السابقة فان المتكراه الاول في معنى استخدا في قوله لا تخافوا ولا تحزنوا في قوله وفي الثانية
الاتحاد المتعلق بالالهية وذكر الاصنام لكل تدبيرهم واللبا لئلا في تدبيرهم و
الدلالة على حال جعلهم فلا يصح هنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما
استخدا لئلا فانه يفيد ثبوت اتحا والالهية واتحاد رفقته بالاصنام وما قيل انه
في يجب تقديم الالهية لان المتكراهي والالهية ولا الاتحاد مطلقا فليس شئ اذ

اذ ليس المقصود ثبوت الاتحاد والمطلق واتحاد رفقته بالالهية وان كان الاتحاد المطلق
في نفسه متحفا فتدبر فان الفارق بين النكاح وهو الذوق السليم **قوله** يفقد الفهم
ووجهه ان سباق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلق الايمان وانما انكروا ان يتبعوا بشرا
منه في الجسدية وطلبوا ان يتبعوا من جسد اخر ومع الملازمة وقالوا امنا لاننا اذا كان
كانت الملازمة اتوى وقالوا احدا انكارا لان جميع الامة رجلا واحدا واراوا واحدا
امثالهم ليس بانهم وانفصلهم فوجب ان يفقد الفعل بعد المنصب ليجوز ما يلي الهزيمة
هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه **قوله** اذا قدم المرفوع الى
المفعول محذرات ضربت واما المظهر المرفوع فحذرات ضرب فلا يحمل الا على تقدير الحكم لا على
والمتكراه جعل ضرب على انكار الفاعل هذا على الضابطة الذي قرره السكاكي في
تقديم المسند اليه **قوله** الجرد التقوي فيجوز ما يلي الهزيمة بجمع الجمل كقول انكار الضدين
قوله نفية الحكم الانكار فيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوي كما
تأكيد كانه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص كقوله غير الله اتحد بوليا كان لا خصاص
الشي لا في الاختصاص كذا في شرحه للمفتاح **قوله** ولو كانوا لا يفكرون ولو ضم اليهم
عدم تفكيرهم **قوله** فينبيل التحقير والتقديم للتحقير وما يليه هو الفاعل **قوله** ان تذكر
هذا التفصيل حيث قال اياك ان يزل خاطر ك التفصيل الذي سبق في محذرات ضرب
وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الاجراء واحتمال التقديم وفقارت المعنى في البر
جربا من قوله نعم الله اذن لكم اي الله اذن في التخريم والتحليل حيث جعلتهم محارم
الله حلالا وحراما وقلتم ما في بطون هذه الانعام حاله كذا كونه محرم على اوجنا
وعلى تفكره في نسبة ذلك اليه **قوله** على التقديم للتحقير فيه اشارة الى انه يجوز التقديم
لانكار الفاعل ليرصل الى تنفي اصل الفعل بالمبالغة كما سيجي **قوله** ان الاذن منكر من الله
فان دون غيره ما معلوم ان المعنى على الانكار ان جبر من الله تعالى اذن فيما قالوه في غير ان
يجز هذا الاذن فذلك ان من غير الله تعالى وضافه الى الله تعالى **قوله** وهذا خلافا لما ذهب
اه اعترضوا ذلك بان الله اراد ان في الاية ما عدا آخر سوى ما تقدم **قوله** على من عيب القدم
فهو بالضيق اعترض على ما في الكسفة وان هذه الاية من قبل غير الله تعالى اتحد بوليا
في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهزيمة لا الى الفعل كذا في شرحه للمفتاح **قوله** اي الله كان

يعني انكار النفي لا يبرهن مقصودا بالذات بل وسيله الى الاثبات على ما بلغ وجهه منه يعلم ان انكار
 الاثبات وان كان نفي فهو ليس لنفي النفي لانه ليس بمقصود محض فقصبت فان النفي
 منه انه لم كان العقب وما كان ينبغي ان يحل المحاط على الاقرار بالنفي او ثبت النفي قوله
 اي لمحل المحاط اه ويجوز ان يجرى النفي بجميع التحقيق قوله وعيد قوله اي لو كان مبرا
 للتحريم لكان متعلقا بما بالذات من جنس الشان والموا والاشياء او ما اشتملت عليه احدا
 والمقصود انه لم يجرى شيئا منها لما كانا نواير عموما فانهم كانوا يجرى من مارة ذكور الانعام
 ومارة اناثها واخرى اولادها وكيف كانت ذكورا او مختلفين ويسبون ذلك التحريم الى
 الله فزاد عليهم بانكار بحال التحريم قال قدس سره انكار الشئ اه على الاول مستلزم للسبب
 وعلى الثاني مستلزم المسبب للسبب وبني الاول انكار التحريم لاجاب الانكار وبني
 الثاني انكاره من جانب المتقرب قال قدس سره وقس على هذا انه لو سقط قوله او عا
 انه مما لا ينبغي اوزاد عليه وانه لم يشع او لا يقع كان اظهر واخبر ولا يحتاج الى القياس
 المذكور قال قدس سره وبالجملة اه لا حاجة الى توسط اعتقاد المحاط **قوله** نحو انقصت
 امر بركه اي لم كان العقب وما كان ينبغي ان يقع قوله وذلك في المستقبل سواء كان
 بجميع الحال او الاستقبال فلا بد انه لا وجه للتخصيص لان التوسيع على الحال محال قوله في
 الماضي اي في صفة الماضي **قوله** نحو قوله ان صفيكم بكم بالبين اه اخضعكم بكم على وجه التحريم
 والصفاء بانفس الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه ومنهم من قال ان الشان لم يكن ذلك
 وقوله وعليه قوله في هذا جزا الاحكام لا الاحكام لم يقل منه لانه ليس بالكذب ما دخل
 عليه هل بركه بركه الذي يدعون الكفار ويقولون ان اصحاب محمد عليه السلام نفوا
 وان كان الحشمة محققا لما كانوا يكونون في الاخرة ايضا ففرد الله تعالى تكذبا لهم قوله
 وعقل يدخر القرع عامه او يمنع واخر بشدة الدال انقل في القاموس وجزه كنهه
 بالضم واخره اختاره قوله والافضل منسوخ اه ليس المراد مجرد نفي الوبال في الالباب بل مع
 الذم والتزج اذ لو كان مجرد نفي الوبال في الالباب كل معنى لا يحسن الاخبار
 مجرد نفي الوبال بل التوقيف بالمعالي ايضا **قوله** بلطف الله قهرهم اه والبراءة هيئته ليزيل
 العذاب بانه كان من التمرد العالي الذي لا يمكنه عتوه **قوله** نحو ان لهم الذكر اي من ارجاء
 الذكرى وكيف يذكرون ويحفظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يدعون بما وعدوا

ما كان

بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبعوث
 بالانوار والبرهان وقيل وقع الدخان على فرس من السما حيين اخذوا بالسيف بدعائه عليه
 الصلوة والسلام وكان الرجل يكلم الرجل فلا يراه فيشادوه بالله تعالى بالرحم وواعده
 ان يؤمنوا اذ اكشف منهم ثم يقولوا كذا في شرح المفضل **قوله** ونحو الملة اه فيما ذكره
 في الاثبات اثنين وثلاثين معنى متفرقة من الاستقراء وان كان بعضا راجعا الى ما ذكرنا
 قدس سره فذكره عليه اه اجاب عنه الشارح في التلويح بان المراد بركه كف عن المشتق منه وفيه
 ان هذه التقييد مالا يدل عليه وانح لا حاجة الى قوله بركه كذا في ان يقال المراد طلب
 فعل هو المشتق منه وانه يخرج الكف عن الكف واجب عنه بان الكف لم يوضع للكف
 عن الكف بل للكف مطلقا والكف عن الكف مستفاد من الجمع لا من صفة الامر قوله فان
 الكف له اعتبارا حاصل منه كون النهي لطلب الفضل لانه طلب حر في ملحوظ بتعبية الغير
 وهو الكف الجزئي المدلول بالانهاية ولا يقال له الفضل وان اتحد انه بالفعل لا بركه
 ان الاجتهاد فعل ولا يقال وضع من الفضل قال قدس سره اذ لا ينصرف مستغلا اه اي لا يتصرف
 من فروعون اعتقاد مستغلا للمامع او عامة الالهية لانه لو كان الاستغلا معتبرا في
 مفهوم الامر لما قال فروعون ما ذواتهم وان المعنى ما ذواتهم من المعامرة بمعنى
 المشاورة وبانه احقر من بعد رتبة معرفة موسى عليه السلام ولا يخفى ان كلا الوجهين
 خلاف الظاهر قال قدس سره لا يتناول الذب حيث ادخل الذب فيما سواه وقال المظ على
 جهة الاستغلا بدت الايجاب وانه يستلزم الوجوب بشرط العلم والالم بفعل الطلب
 قال قدس سره لا يشترط في ان طلب النضر اشارة الى ما سبق في ان طلب بالامر ان
 يجعل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستغلا
 اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا بدت الايجاب وقوله ايجاب الانباء
 به اي بالنضر وقوله على الطلب منه اي على من يطلب منه النضر وقوله بحسب متعلقة بوجه
 الفضل ومعناه انه يجب اعتبارا مختلفا من الشرع والفضل والعرف اي ان كان الكمال
 من الشارح فيجب شرعا او من العقل فعلا او من العرف عرفا وقوله والا اي وان لم يكن المستغلا
 ممن هو اعلى رتبة لم يستلزم ايجاب وجوب العقل وقوله فاذا صادفت هذه اي صفة
 الامر اصلا لا مستغلا بالشرط وهو كون مستغلا من هو اعلى رتبة افادت الوجوب والا

جزئي به

اي وان لم يصادف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يجوز مع الاستعمال ولا يجوز
 الاستعمال العالي لم يقدر غير مجرد الطلب في غير الجواب ووجوب كذا في شرح المفتاح
 قوله قيل التوقف فيه انه ليس من قول الشارع وقيل بالتوقف بين كونها للقد المشترك
 وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله بالاشتراك فتوقف في انه مشترك بمعنى اذ لم يقبل
 احد بل معناه انه توقف في انما موضوعه للقد المشترك او مشترك لفظي بان يجوز
 حقيقة فيهما او حقيقة في الوجوب فقط او في الذب فقط فان التوقف في
 الاشتراك اللفظي يشمل الاحتمال الثلثة فيخرج موافقا للمذهب الاخير الذي ذكر في
 المحصول واما ما وقع في الشرح المعتمد بين العوض فقد اعترض شارح عليه في شرح
 الشرح حيث قال جعل شارح الضمير فيهما للوجوب والذب على ما هو الظاهر لا يفسر
 من مذهب الاخرى والقائه لعدم شاعره بالتوقف في نفى الاشتراك لفظيا او
 بل لشاعره بعدمه ولذا ذكر في بعض الشروح ان الضمير للاشتراك والافتقار بمعنى لا
 ندري مفهومه اصلا وهو الموافق لكلامه لا يمدى انتهى اذ حاصل ان الشارع
 راعى الظاهر ارجاع الضمير لكنه قاهر في بيان مذهب الاخرى والقائه لعدم تما
 شاعره بالتوقف في نفى الاشتراك اللفظي والمعنى بل لشاعره بعدم التوقف
 والجزم بعدم الاشتراك لان المتبادر من التوقف في الوجوب والذب انه لا ندري
 حقيقة في الوجوب او في الذب او فيهما ولا يصلح تصويره في بيان المذهب ذكر في
 بعض الشروح ان الضمير راجع الى الاشتراك والافتقار ليعبر بعبارة المتى وانما سبب
 المذهب وايضا بانه موافق لما في كلام الآدمي قوله ويختص باليساه الباء داخل على
 المقصور فلا يرد استعماله في غير اللام للمخاطب كقوله تعالى فلتقوا الله ما يطيعون بطلبه
 لم يفسر ما يطلب ليشمل التسبيح الغير المستعمل في الطلب قوله بحذف حرف المضارعة
 اه خرج بهذا القيد كقوله فواته داخل في الاول قوله سماء التحيون صهيها
 في مقابلة الامر ليس كما وقع في شرح المفتاح واما يجب عرف النجاة فالامر
 حقيقة في المقرون باللام والقسم المحصورة وفي عرف الامر ليس في الطلب على
 سبيل الاستعلاء فلا بد ان النجاة لا يستعمل المقرون باللام امر فانه ليس عندهم
 الا ما حذف عنه حرف المضارعة كما في الرضى وان سمي بغير صيغة الامر الحاضرة

امر لا يتحقق النجاة بل يتم لجميع ائمة اللغة كما سيجي في عبارة المفتاح ان ائمة اللغة
 يسمون ثم وليهم صيغة قوله حال كون الطلب اه جعل الاستعلاء حالا لزمانا على الطلب
 المحذوف بالتأويل باسم الفاعل والظاهر انه تميز عن الطلب يؤيد قوله على جهة الا
 الاستعلاء قوله بانما سلمناه في التسليم اشارة الى ما ذكره في شرح المفتاح من ان الهم
 والشماع في مثل هذه الاضافة وهو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الا
 المستقرهم وكل الشرح وحروف النداء واسماء الاحوال وافعال المفارقة وغير ذلك
 واحتل ان يجوز المراد به المفعول العرفي النحوي والاضافة بيانية قوله وان لم يصلح دليلا
 عليه لجواز ان يكون نسبتهم امر الكثرة استعمال الامر قوله كالا بانه مشترك الا بانه
 والايجاب في مطلق الجواز قوله نحو جالس الحسن او ابن سبعة فان المخاطب توهم ان
 لا يجوز مجيئها لما كان بينهما من سائر الخلق فابحج المجامعة لهما قوله والتمهيد فكل
 ايجاب الشيء يستلزم التخييف على مخالفة قوله وهو اعلم انه لا يجوز من عند نفسه
 وهو اه اي الاثر التخييف مع دعوة الحق فعلى هذا ايضا اعلم لان الدعوة لا يلزم
 التمهيد قوله والتخيير اه فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يستلزم التخيير عنه قوله و
 التخيير اه جعله مستقفا والمأمر به فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث
 يستحصل عليه في غير توقفه يستلزم تسخيره لذلك قوله والاضافة فان طلب الشيء في غير
 نفسه حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه في الاحوال المنسبة يستلزم الاطاعة قوله والتوبة
 فان الواجب اخير يستلزم التسوية قوله والتمنى فان طلب وجود شيء لا مكان له يستلزم
 التمنى قوله حقه القوم اي وجوب الفعل عقيب ورود الامر وجواز التراضي مفروض في
 القرينة وهذه المذهب بعض الامر ليس قوله لما في الاستقراء اه فانه لا خفاء انها على قدر
 ولا يظهر لذلك سبب سوى كونها للطلب مع اشتراط المكان المطلوب والامر كذلك
 يشتركها في الفرق قوله حتى المساء اي انما يطبق زمانا طويلا فينبغي لك لتحقيق الزمان
 فانه اذا قال قم ثم اضطجع ونزل العبد كليهما على الساقب جاز فتمت على الفور بخلاف
 ما اذا امر بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا فانه يفهم منه انه غير الامر الاول قوله
 ثماني احدهما اي القيام والاضطجاع بهما كان واردة التيم فقط وطم قوله وهو اه اي
 لفظ التيم اما صيغة فلا خلاف فيها كالا خلافا في صيغة الامر قوله ان التيم اه اي ان

المراجحة

ان الزمى المطلق من الغلبة يقتضيه الضرر فيجب الاغتراف في الحال والتمسك بالامر في دوام تركه و
عليه المحققون لنباد وحقا منه الى التزمهم والفرق لتوقف انتفاء حقيقة الفعل على التكرار
وعدم تحقق حقيقة الفعل عليه قوله وقال السكاكي اي ليس للامر المطلق والامر المطلق
ولانه على شئ من التكرار وعدمه بل كل منهما موقوف الى الغلبة فان كان المقصود منهما
قطع الفعل الزايف في الحال كانا للتمرة وان كانا لفعل الواقع كانا للاستمرار
والدوام في جميع الازمنة التي يقدر المكلف عليه قوله اختلفوا في اي صنف في
متعلق الزمى فقال الاشاعرة هو فعل ايضا وهو كلف النفس في الفعل وقال ابو
وكثير هو عدم الفعل واستدلوا بالاول بان عدم الفعل نفي محض وهو غير مقدر
للمكاف وبانه مستمر من الاول فلا يميز اثر القدرة الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره
مقدور لانه قادر على ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمراره في هذه الجهة
بجزم مقدور او صلح اثر القدرة الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يجدون في
دعي الزمان وتركه وان لم يخطبوا لهم انه فعل الضد والجواب ان الامر بتركه
على عدم الفعل بل بحدوثه على فعل الضد وهو كلف النفس في الزمان بالاعتناء بغيره
قوله وهو نفس لا يفعل اه نسبه بذلك لان التزم بطلان على انقراض الفاعل
وكلف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصد على ما في المرافق في
بحث الكيفية الفعيلة وشئ من ليس به ادفع قوله ونسب على الامر والامر والطلب الدوام
والثبات وهذا المعنى مجازي لانها موقوفة على طلب الفعل والكلف من الفعل ونفس الفعل
والكلف عنه غير الثبات والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقة الزمى بناء على ان
انه يقتضي التكرار على ما وضع لان معناه كما تقدم ان صفة الزمى المستعمل في معناه الحقيقي
اغتراف طلب الكلفة من الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات ومعها ان الصيغة مستعمل
في نفس البناء والدوام قوله مجزوما بان الضرر مع الشرط اليه ذهب الجمهور وقال الجمهور
ان هذه الازمنة تقسم من الشرطية اعمت في الجواب قال الفقيه وهذا ليس بجواب لان
الاسماء المنقولة من الشرط اذا علمت في الشرط والجزء لم لا يعمل الفعل المنقولة
قوله ان ارادة ميل الى المعنى لا اختيار والا فالقدور ان يكون في ما لا انفعه كما في نظائره
قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ

تمت

بشئ فلا بد من التصديق بفائدة مرتبة على ذلك الشئ لتعلق به الطلب مقصودا
لذاته في جزاء غايته في نفسه قال السيد حاشية المطالع الضرورية في الشروع الذي
هو فعل اختياري ترفعه على تصور العلم بوجه والتصديق بفائدة مرتبة عليه غير
التصديق لفائدة مرتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم
وبما حركنا ان السبب الحامل على الطلب غايته مرتبة على المطلوب وانما صار حاملا
على الطلب لتعلقه به فالشئ المقدور هو الطلب لا الطلب فان دفع الاعتراض الذي اورد
السيد بقوله هذا الوجه يقتضيه فان قبل ما ذكرت بدل على انه لابد للطلب من غايته مرتبة
على الطلب حاملة على طلبه وذلك انما يتصور فيما يطلب بغيره والشئ قد يطلب لذاته فلا
ارغاية فلا يقع قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه قلت قد صرح السيد
في حاشية المطالع بتحقيق غايته العلم بغيره الالهية التي حصرها في نفسه بان الشئ
قد يجرى غايته لنفسه بان يجرى وجوده بحجب وجوده الذهني عنه لوجود الغاية
في الخارج فاللازم منه ان يجرى وجوده الذهني عنه لوجوده الخارجي ولا يحد في فيه
قوله لوجود ذلك السبب الحامل سبب عن ذلك الطلب بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ
بواسطة وجود ذلك السبب ومرتبة على المطلوب قوله لان العلم لوجوده معلومة للعلم
الفا على اي العلم الغائية باعتبار وجوده في الخارج معلومة للعلم الفاعلية بغيره
اذا كان الشئ غايته لنفسه ويتوسط معلوما اذا كانت الغاية بغير المعلوم ونفس ذلك
قوله وان كانت بما يقتضيه علمه لعلية الفاعلية اي بنفسه او بواسطة معلولها و
لاجل هذا التعميم لم يقل معلول لمعلول العلم الفاعلية وعلمه لمعلولها فان دفع الاعتراض الذي اورد
السيد بقوله المناسب قال قد ذكره والطلب لا يجرى الا لفرض اما
نفس الطلب باعتبار وجوده في الخارج او امر اخر ترتب عليه فيقع الخطر على مرتبة في
تذكره فقد تضمنت اه اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى من ان سبب سبب ما فاذا
ذكر السبب اي ما يصلح ان يجرى سببا لها علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب وانما
خص بالذكر لانها الاصل في الشئ ط قال قد ذكره وهذا اي الطلب ملتبس في الحقيقة بغيره
فان الجبر لا يلزم ان يجرى لفرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضرة وانما قال
لا يلزم اذ قد يجرى لفرض منه غير مدلوله كالخبر والناؤه الى غير ذلك ط في احوال الكفا

نفسه

الجبري قال قد مر بمختلف إعادة الكلام السابق للتعبير والتأكيد بتحقيق المخالفة بينهما
بما ذكرنا في قوله وكان الشرح اه هذا في تبين ان بعض الظن انهم اما اولاً فلان قوله
بمختلفا في صريح انه متعلق بما قبله بيان للفروق بين الطلب والجبر في انه لابد للطلب من فرض
تلك بطلان الشرح انه جمل اشارة الى وجه اخر واما ثانياً فلان الوجه الاول منقول
من شرح العلامة والوجه الثاني في الرضي واما ثالث فلان الثاني مبني على المقصود من
الجبر افاضة مضيقه ومن القاء الطبعي كون المطلب مقصود وليس فيه فرض للفرض في
الطلب والجبر اصلاً والوجه الاول مبني على كون الفرض من الطلب امر مسمى الطلب من جهة
عليه وعدم لزوم ذلك في الجبر في غير فرض لبيان معناه كما قال في قوله والوجه الثاني
محمداً على الوجه الثاني بعيد لا بد فيه من حرف العبارة عن ظاهرها كما اعترف في قوله فان
لان اكثر الاشياء اه هذا دعوى بلا شبهة فان اكثر الامور والواقعي التي وقعت في كلام
الشرح مطلوبة لذاتها بل الاصل ان جبر الطلب مطلوب لذاته الا اذا حرف عن صافي
قال او حالي قال قد مر في بعض متوقف ذلك الغير على حصوله اي عند المنكح توقف عليه
في الواقع اولاً بخلافه ان شئني اكونك قال قد مر في الاظهر ان يقال اه لا يظهر من هذا
عن الاظهرية لان كون الشئ مطلوباً لغيره يقتضي ان جبر ذلك الغير متوقفاً على حصوله
لان جبر ذلك الغير متوقفاً على حصوله لا جبر ذلك الغير على عاينه له فان السبب
والا لا كلاً مطلوباً لغيره وليس ذلك الغير على من يشترطها **قوله** وهو من الشرط اي
موجب الوضع وان شاء استتار في السبب الشرط الذي هو شبه السبب في الشرط
الذي لم يبق للسبب ان يتوقف عليه سواه في الشرح العفوي الشرط ما لا يوجد الشئ
بدونه ولا يلزم ان يوجد عند وهو عفوي وشرعي وعفوي اما العفوي فكالجبر للعدم فان
العقل يحكم بان العلم لا يوجد بدون الجبر واما الشرعي فكالطهارة للصلاة فان الشرع
هو الحاكم بذلك واما العفوي فمثل قولنا ان دخلت الدار فقلنا انت طالق ان دخلت
الدار فان اعمل الله وضع هذا التركيب ليدل على ان ما دخلت عليه ان هو شرط
والاخر المتعلق به هو الجبر وهذا وان الشرط العفوي صار مستقاراً في السبب عاباً
يقال ان دخلت الدار فانت طالق والمراد ان الحصول سبب للطلاق وبمنزلة
وجوده لا يجرد كون عدمه مستلزماً لعدمه في غير سببية وتذبذب في شرط شبه السبب

بالسبب في حيث انه يستتبع الوجود وهو الشرط الذي لم يبق للسبب امر متوقف
عليه سواء فاذ وجد ذلك الشرط وجد السبب والشرط كلها فيوجد الشرط فاذ
فيل ان طلعت الشمس فالبيت مضيء فهم منه انه لا يتوقف اشارة الاعلى ظهوراً انتهى
وكذا في كتب الاصول المعبرة عن الشرط بالمعنى المذكور وتسميه الى الاقسام الثلاثة وعلم
ما ذكرنا ان الشرط العفوي موضوع لما يتوقف عليه الشئ عند الحكم مطلقاً غلب استعمال
في السبب الشرط البتة في فقد ظهر صحة قول الشرح ان الشرط لا يلزم ان يكون على ثمانية
اه اي على ما هو اصل وضعه وان شاء استعماله فيما يتعقبه الجبر قطعاً فاندفع اعتراض
السيد بقوله المذكور في الباب الاول وضعه لما يتوقف عليه الشئ في الجملة لا ينافي استعماله
غالباً في السبب ويشبهه ثم ذكره السيد في معنى الآية المذكور في شرح المفاتيح للشيخ تركه
بما عدم اطلاقه في قوله في قريب من ذلك وليا يرشني على فرة الجرم فان المفهوم
منه ان الارث متوقف على الهبة لا دعاء انه سبب تام او شرط احرازه وذمها في الآية
لان الجرم باضمار اللام الجازمة والتقدير من الذين امنوا بغيره السلفه بعبارة تليق وهي
اقتضاها ورد السكاكي بان الضم الجازم في الافعال نظراً لضمها في الاسماء الشذوذ في
الكسوف وانما حسن ذلك معناه ولم يحسن في قوله في فقد تفكر كل نفس او ما خفت
من امرها لا دلالة في قوله فكلما عرفت منه **قوله** وكذلك ان نزلت اه لا يخفى انه مكلف
والحق انه لمجرد التوقف **قوله** لانه يعرف عدم النزول متعدي في الحال والاستقبال فانه اذا
متروك في النزول في المستقبل كان المستقيم على حقيقة **قوله** بشر من بقرته اه فيكون
اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستقلاً لطلب الحصول وكونه مرغوباً اليه **قوله** اي لا ينبغي
لانكار المستقبل اي لا ينبغي لك ان لا يحدث منك النزول والتبريح فيها باعتبار
تركها الاولى في اعتقاد المكلف لا باعتبار ترك الواجب والتعبد عليه فانه بقاء الفرض
قوله ويجوز تقدير الشرط اه لما ذكره تقدير الشرط بعد الاشياء الاربعه اشار الى تقديم الحكم
وانه جائز في غير ما ايضا كغيره للفائدة وناسباً بتقديره **قوله** في غير ما اه اي غير هذه
المواضع التي يحرم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اخذوا للاستفهام فيكون واحداً
فيما سبق **قوله** فانه معقول الى اه تعريف المسند ضمير الفصل لقوله لا افراد لان الآية في حق
المشركين فلما قال يجب ان ينزل وحده وليس لقوله القلب على وجه **قوله** انكار الحكم في

او بناء على ان اهم منقطعة بحسب على الاستفهام لا تنكار فيكون الشك في سباق النفي مع بعد
 النعم قوله وح يترتب عليه او لكونه نائما او سائما فيجعل كل واحد من النعم والسرور
 بمنزلة البعد في انقطاعا علة العت قوله فقيرانه في القريب وهو قول ابن الحاجب
 والشارح قول الزمخشري قوله واستعدادا او يعني انه يصير نفسه في مكان بعيد عن تلك الحرفة
 قوله بتعبه المفعول لا يستعمل المقدار استعماله للقريب لا بخطا طبايا بتعبه المفعول
 المحصور والاول على حامله والشارح غاية مرتبة قوله واما اه اي الرغبة والرضا ولا
 يجوز ان يراد منه الخسفي لاسيما انه على انه قوله واما الفرض اعراضه فاللفظ الموصوف
 لطلب الخاطب على التكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي بناه به قوله على زيادة النظم
 الشكاية في الظلم وشكوى في شكوت فلان شكوت وشكوى وشكاية اذا اجبرت عنه سوء
 فهو شكى وشكوا قوله مجردا عن طلب الاقبال لان التكلم لا يطلب اقباله فان هذا
 الباب بجي في التكلم اما وحده او مع غيره وقوله ونقل الجرداه كتاب النجى بقوله
 باب الامر مثل اسمع بهم وابهر وعز الجرداه الاستفهام مثل ما احسن زيد كتاب التسمية
 لا بالي انت او قدت تقول من مع الاستفهام قوله لم يبق فيه معنى النداء صلاى لا حفيضة
 كذا في باريد ولا مجازا كذا في المنع والمندوب فانها منادى دخلها مع التعجب
 النفي فمع باللائ احضر حتى تعجب منك ومع يا محمد به يقال فانما مشاى اليك
 كذا نقل عن الشارح قوله فاعى مقدمه لان كل ما نقل من باب الى باب اخر فاعراه
 على ما كان عليه كذا في العناية قوله وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اه اشارة الى
 ما ذكره الشيخ الرافعي الا ان يقال انب لجميع على انه منقول عن الشارح اجرا الى باب الاضطر
 مجرى واحد لكنهم جوزوا التعجب ودخول اللام في نحو نحي انا نحي وفي نحو نحي الرب
 لا ليس ببناءى حفيضة ولانه لا يظهر حرف النداء الذي لا يجمع اللام قوله وقال ابن الحاجب
 ويعد صاحب السبب قوله لانه على باب اه اخره عنه ولا هو بالانبا بغير بناى لان اول
 بالنسب عن مثل لا جلاب اخره ولا هو بغير بناى من الانبا قوله وكان قوله لا لكونه
 بتقدير القول او بتقديرها مطلقا على كان السابق قوله لا يجوز قوله اه اى عن الانبا
 بان فيهم تدلا وجهها عن الخاطب بشأنهم قوله من بعض المعلوم او الجهرل فانه يندى
 ولا يندى قوله او الشفاعة لم يذكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة في مسائل الام

الامر وحدها واخره في الدعاء فان الطلب على سبيل الدعاء ان كان لغيره فهو شفاعة
 والمراد بالدعاء معها ما يميز لنفسه بقية مقابل الشفاعة قوله لا يستعمل في ما وضع
 له يعني ان لفظ الجزم مستعمل في معنى الطلب لانهم قالوا ان مثل رحمة الله تعالى انت و
 مثل لا وابدك الله تعالى في عطف الاشياء على الاخبار الذي هو مفعول قولك لا اى ليس
 الامر كذلك وجوز مع طال الانقطاع لما فيه من دفع ايرهم خلاف المقصود وهو ان يغير
 الدعاء وعليه وقال بعضهم انه بعد خبر وانما التصرف في ان جعل ما هو مرفوع للحصول
 بمنزلة الحاصل واخره وانما هذا السبب بقولهم انه مستعمل في مرفوع الطلب دون
 ان يقولوا في معنى الطلب كذا في شرط المضاع والحق ان كل قولهم على النعم البين فان
 تنهيههم على كون مثل رحمة الله تعالى اشياء لا يدل على ان يستعمل الجزم مرفوع الطلب مع
 القول كذلك واليه مال السيد في حواشي شرحه للمفتاح قوله ان يجعل كناية في بعضا وهو في
 الصريين الاخيرين اللذين وضع الفعل المستعمل مرفوع الطلب يمكن ان يقال ان حصول
 الفصل في الاستقبال لازم لطلب الفصل في الجرد نذكر المذموم واريه اللازم بخلاف الصريين
 الاوليين اللذين وضع الفعل الماخ في مرفوع الطلب فان حصول الفصل في الزمان الماخ ليس
 لازما لطلب الفصل فلا يصح جعلها كناية بل يعين كونها مجازا بعلانية شبيهة بالمجاز
 بالمقابل للتقال او للمحرص على حصوله قوله في كثير من ما ذكره لا في جميعه فان مسند الجزم قد
 يجوز جمل بخلاف مسند الاشياء فانه لا يجوز الا مفردا كذا في قوله ويرد عليه ان يدقائم قبل
 ان التاكيد في الاشياء ليس للشك او النكار من الخاطب ولا ترك التاكيد لحكمة غير الاعمال
 والانتزاع بل لانه بعيد من الامتثال او قريب منه وفيه ان هذا الاختلاف في الفرض لا
 في الاحوال ولذا ادرجهما في ح في كثير فقال فان كسدا ايضا قد يميز اما مركدا او مجزدا
 عن التاكيد قوله فان كسدا والاشياء في الاخير في الاخراج على خلاف مقتضى النظر
 ان كيد وتركه في جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الماهل وبالعكس قوله
 الى جرد ذلك اشار بذلك الى جميع احوال المسند اليه الجزم جازها قوله وكذا الاسم اه
 ترك الحذف تنبيها على انه لا يجري فيه قوله فيبينها نقابل العدم والملكة اى اذا كان النقص
 عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لا عن ترك العطف مطلقا يحد بينهما نقابل العدم
 والمملكة لانه اعترفت العدمى عن الفصل فقدم الجرد كما يدل عليه قول المصنف اذا انت جرد

في بعض النسخ

بعد جملته فترك العطف بالجملة المتقدمة قبلها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة فيه
بمثلة اعتبار قابلية الجزئية لعدم والملكية في استلزام كل منهما تحقيق الوساطة فيهما
فترك لعدم والملكية في الحقيقة كما قال في المحقق واطلق عليها لعدم والملكية
ترتعا واما ما قيل انهما في عدم والملكية لانه اعتبار الفصلان يكون من شأنهما
العطف او لا يقال الفصلان ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من
شأن الحال العطف على ما سبق قبله بل يقع عدم مساعده عبارة الشارع لانه
لم يذكر فيه من شأن العطف وترتب كون التقابل بينهما تقابل لعدم والملكية على
مجرد التعريف المذكور برؤ عليه انه ان اعتبر ان جزئية شأن العطف في ذلك المحل
بان يراد لعدم والملكية المشهور بان يلزم ان لا يطلق الفصلان صرحا لان الفصلان
والانقطاع لعدم الصداقية للعطف في ذلك المحل وان اعتبر ان جزئية شأن العطف
في نفسهما ولعدم محل احراز يراد لعدم والملكية الحقيقية فالجملة الحالية ايضا قابلة
للعطف في نفسها ثم ان الجملة الحالية تكونها قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق
فيه الفصل والوصل **قوله** ما تضمن الاسماء والاصلي قد عرفنا شرح الاسماء في الباب
الاول بفهم كلمة او ما يجزى مجزى الا الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت
لمفهوم الاخرى او مشتق عنه وهذا شامل لاسناد المصدر والمشتق فلذا قيد
بالاصلي فيما للفرق لاخرجه لان اسناد الفعل الى الفاعل اسبق الى بحسب الوضع وكذا
الاسناد الذي يتضمن الجملة المركبة من المتقدمة والجزء لان ما يثبتها موضوعه لذلك بخلاف
المصدر فانه موضوع للحدث فقط عرض له اسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا في
المشتق فان النسبة الى الذات البرهنة ما خروفت مفهومها والنسبة الى الفاعل ما خروفت
لها في الاستعمال وتفصيله في الرضي في بحث المصدر واما اذا استر اسناد بعضهم كلمة الى
اخرى بحيث يقع الكثرة عليه فلا حاجة الى قيد الاصل في هذه والصفات المستندة الى ما لا
اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام او صلة الالف واللام فانها في ثوابيل
الفعل والاسناد فيها اصلي في الجمل والوارثان معناه مطلق الجمع وهو لا يكفي في كون
العطف بل مقيد لا تحقيقه في الجملة التي لا يحسن العطف بينهما **قوله** في حكم الامة اي حكم
هو مدلوله لانه المشتق قد تقدم هناك احتمالا والارادة ان المراد بجملة الحرف العطف

العطف الذي يستعمل في الواو مجازا في الفاو وم واو بهذه قوله على معنى عطف حيث
لم يقل على عطف قوله بين النقط والنون فاجتماعهما يمنع لان النون وهو السكون
يجزى لا بعين الالف والالف لا يثبت بالواو عطفش روي بالرفع قوله اما ان يجوز
لها محل من الاعراب اي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان قبله كاف زبد يعطى ومنه
او لا كما في قوله تعالى وانا احسب الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر العطف كان للجمع محل
من الاعراب لا الاولى لكونها جزء المخول **قوله** لانه بيان انه في شرحه للمفتاح في الفرق بين
الجملة الثالثة في الجملة البدئية استنباطا فالقصد مزيد الاعتناء بان في الجملة البتة
مجرد ازالة الحقا وفي الجملة المؤكدة ازالة نوع الجزاء والسهو والافق ففقدنا ما نحن
مستنبطون ان اعتبرناه باعتبار لانه نقرر البتة على اليهودية نؤمن مؤكدة وان
اعتبرنا على امرنا على الشك على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتقليل الكفر فيجوز
الاعتناء بشأنه ان يجوز بدلا لكونه واقعة تمام المادة دون الاولى وان اعتبرنا مجرد ازالة
الحقا على الحقيقة بان المراد منها المعية قلبا لا ظاهرا فيجوز عطف بيان وان اعتبرنا السؤال
مقدما يجوز استنباط ما قيل انه اراد بالبيان الا ايضا فيم التوكيد نيابا منه ما في شرح
المفتاح حيث قال انه بيان وتقرير على البيان فلا يرد وتأكيد الاله اي بتكرار التأكيد
المفهوم لتباينهما في المدلول الصحيح وفائدة دفع نوع الجزاء بان ما قالوا اننا معكم
تماما بمن به خبرا فادوالا ما خالفوا المؤمنين ووافقوه على ما قيل ان رب فيه تأكيد ذلك
الكتاب **قوله** ان المستهزئين اه ما كان مع قوله اننا معكم الشك على اليهودية وليس اني
محن مستهزون بظاهرة تأكيد الاله اعتبر منه لازم توكيده وهو انه رد في الاستسلام فيجوز
مفردا للشك على اليهودية فان تكرر بدهاه قد تقرر ان الجملة الاولى اذا كانت كقوله الواو
وللثانية واقعة بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزءا من مضمون الاولى ثم ان الثانية قد لا يدل
الاشمال في الاولى ومنها كذلك لان الجملة الثانية تفيد ما تفيد الاولى والبيان على
عاما به بقوله لان المستهزئين اه ويفيد امرنا على ذلك وهو تعظيم الكفر المفيد
لدفع شبهة الخالفة مع المؤمنين وتبسيطهم الكفر فيجوز بدل اشمال منه وبما حريا
لك ظهور وجه تحقيق التعليل بالاعتبارين فان تكرر وكان معناه اه او غير لازم
الاول على عكس ما في الكتاب وهو الاول لانه انما يؤكد المذكور لا لوازمه وان اجاز ان

احذر الاول لما هو الظاهر اما ان كان المراد منه الاعراض عنه وجعل حكم المسكت فهو جار
في جميع الصور قلنا قال والاحسن قال فيكون ضرورة ان الامور لا يقع ان مدلول الخبر هو الصدق
والكذب احوال عقلية فيكون مدلول كل منهما واقعا في نفس الامر والامر الواقع فيها مجمعة
قال فيكون موصوفا بالاجزاء بان يكون المقصود مضمونا لكل منهما من غير التفات الى اجتماعهما في
قدسية ومعرفة هذه الاحوال الى التوسط والالتحام والتباين وتباينهما باعتبار تحققيهما في
ما بين الجن منقصة جدا لكونها على معرفة الجامع بين كل جليتين ومعرفة الجامع بما للجناب
منقصة جدا لاختلاف باختلاف العرف والعادة والصنائع والاحوال والاشياء من قوله وان
لم يقصده وذلك بان لا يقصد الربط اصلا ونسب التفصيل فظاهر ويقصد الربط على معنى الاول
ففيه التفصيل المبين بقوله فان كان او قوله لا نسلم ان اذا ظننا ان يقع ان ما ذكره بقوله لنا
بشاركتنا الاختصاص بان الظرف انما يتم اذا كان اذا ظننا ان يقع ان ما ذكره بقوله لنا
معرفة للشرط بناء على القول بعدم انما ظننا ان مدلولها كما ذهب اليه ابن الحاجب فلا يكون
معرفة للجزء متقدمة عليه وبعد تسليم انما معرفة للجزء لا نسلم ان هذا التقديم للتحقيق
للتصور كما تقدم في ابن ابي البركات مثلا والتخصيص لازم للتقديم على لان جميع الصور كالم
اقادة الشريطة للتحقيق فلان ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص المعطوف و
القاعدة في قوله فلان انما زيادة لان في لزوم ما بعد ما قبلها في الرضي تدبر في الكلام بقاؤها
معرفة في السببية وليست بها بل هي زيادة زائدة عنها التبيين على ان ما بعد ما لازم ما قبلها لزوم
الجزء للشرط فلا حاجة الى تكلفا ارتكبا ببعض الناطقين قوله بان الشريطة ظنية تسقط
المنع الاول وفرت اذا حلت فراءة الفان سواء قلنا ان اذا معرفة للجزء اذ كانت للتحقيق
او لمجرد التصور وانما معرفة للشرط فقيه التحقيق اما التقديم او لمجرد الشرط تسقط
المنع الثاني والثالث واما المنع الرابع فجدية قوله ثم القيد اذا كان او قوله فهو على
ضربين او ان يستعمل ضربين واما كونه مجموع المعطوف عليه والمعطوف جزاء فليس هو في الا
الاستعمال في جوارح اللفظ مقدما على جزاء الشرط قوله ويجوز ان يظن ان في ذلك لا يوجب
جنف للمعطوف فلا يجوز ان يظن ان لا يوجب في انما يستعمل في السبب او ما هو شبيه
فلا يحقق مفهوم الشرط بالتبعية الى المعطوف لا متفقا للتعلق به فانه يقع في ارجح
الامور وانشاء ذلك خرجت ولا يقع في ارجح الامور خرجت لتوقفه على التبيين ان فائدة

فانفع ما اتفق عليه الناطقون فانه اذا كان في القرب الشان يلزم اخفا الاستمرار
بحال قولهم انما هم مستهزون وهو مخصوص بحال خلوهم الى شيا يلزم لدلالة قوله واذا
خلاه فليزم اختصاص الاستمرار بحال خلوهم لان الكلام في ان العطف على الجزاء يقتضي
الاختصاص بالشرط لا في استفادته بطريق العقل قوله ومن هذا القبيل وكما قيل اذا خلا
الى شيا يلزم قالوا انما هم واذا قالوا ذكر الله يستهزئ بهم ولا يلزم ذلك اذا خلا الى
شيا يلزم الله يستهزئ بهم لتوقفه على القول المذكور قوله لا على جبايعهم او اي يستهزئ
الله بهم ليس بالنفس يستهزئ بهم وليس للجبايع المذكور مدخل فيه بدليل ان لو تحقق القول
المذكور بدون الاستمرار بان يجوز لدفع الشرط يكن عليهم تراخيا فائدة ما قيل ان
الدليل المذكور انما يدل على عدم ترتيب الاستمرار على مطلق القول لا على القول في الاستمرار
قوله حكم زائد يمكن اعطاه للثانية فلا بد ان كل جملة تقع في كلام البليغ حكم زائد على
اصل المراد قوله تبعين الفصل ولا يمكن اعطاه حكم الاولى للثانية بالعطف بطريق
اخر كاعادة الحكم قوله او طال الاتصال وتبعين في الفصل وان كان فيه الفصل وان
كان فيه ايهام خلاف المقصود بناء على انفا معج العطف وهي المتأخرة فينبغي ان
بطريق اخر يقال في لا تترك شربة مثلا لا تترك شربة بخلاف الانقطاع فان المانع
يحقق والتباين الذي بينهما المشاف لكون العطف مقبلا بالواو معقول لدفع الايهام
قوله فان مرت كل نفس اشار باو حال نفسي ان دخوله على حرف باعتبار المضاف
اليه لا باعتبار حرف نفسه وكان على ان يقال بحذف كل امر او انفا لفظية وكل
اجل سمي واما باعتبار تعدد الموت باعتبار سببها فلا يفيد ما لم يعتبر الموت في امر بموت
المفهم فيه كثرة المدة فمنه حاجة اليه قوله والتقديم للسببية والمفعول امرهم الذي يدير
الملاحين اسرها ولا يجوز ان تراكوا لها وتقدم غير احد احوالها والاستيلاء على نفس
اموالها ولا تخاف من كثرة عدوهم ووفاته عدوهم فكل حرف امر يجري بمقدار من
الله وبعده اما تموت كراما او تقدر بها فزاد المصروف كدو مسافر الى الشخص الذي
يجوز واحد في زمانه كالتبعية في الكد والنفار كذا في شرح الفاضل الكاشي والوجه هو ما
ذكرناه لان مناسبة المصراع الثاني للاول ظنية قوله ولا كان او بيان لكمال الانقطاع
وعدم الوصول بينهما مع قطع النظر عن كونهما في كلام الشان امرهم كلام الزائد كالمظهر

قوله في محل الفاعل اي على تقدير اعتبار العطف فتكون داخل في القسم الاول فيكون فان
كان للاولى او ترك العطف فيه لعدم قصد التبرك في حكم الاولى لا خلا فيهما
جزا واشتقا وبما حذرنا اندف ما قيل ان الجملة الاولى ليس لها محل من الاعراب والا اعتبر
في الحكاية لان القول مجزئ ارسوا اوله لا ارسوا فقط قوله والامر بالمعروف بالعكس اي
بغير العلة اي المزاولة معذرا والمحلل اي الامر بالامر بالامر ولو باعتبار متعلقة
الامر بالامر فسر العكس بقوله اي بغير الامر بالامر للمزاولة وانما لم يقل اي بغير الامر بالامر
علة للمزاولة لان في صفة الجزم بغير المطلوب علة لا الطلب فيقدر ان اسلم تدخل
الجنة ان سلم وقد مر ذلك وحاصل كلامه ان المقصود وصفه لتقبل طلب الامر
وبيان الفرض منه فلم يجرم افادته في المزاولة لانه في تقدير الشرط فلا يثبت ان المزاولة
علة عما تطلب الامر ومعدله في الخارج فلا منافاة بين كونه علة ومعدلا لاني
نمازهما مسلم لكن المقصود افادة الفرضية لا افادة السببية قال قدس سره او قيل انهم
ان ترسل المزاولة اه في انه لا مع لطلب الامر الذي غاية مزاولة الحكم في الخارج
فالصواب هو الاول ولذا انفرد الشارح قال قدس سره واما على الاول اه فذكرت ان
قال قدس سره فيكون مستبنا فالانزاج بين حال الانقطاع وبشبه حال الانشغال فيجوز
بجز الفصل كل منهما وانما اختاروا كونه لا لانقطاع لظهوره قوله من غير نظاره ولذا
اورده في حال الانشغال مثال بدل الشئ انقول رجل لا يقين عندنا مع ان رجل مقول
القول قوله فهذا مثال الجرد والانقطاع اه وذلك لانه لا يجوز ان يجر مثال الانقطاع
بين الجملتين اللتين لا محل لهما لان الجملتين المذكورتين في المصراع لهما محل من الاعراب
ولا يجوز ان تخرج جملة واحدة في محل وان لا تكون في كلام واحد ولا ان يجر مثالا
للجملتين اللتين لهما محل من الاعراب لان ترك العطف لموافقة المحكي لا لاختلاف
ولانه يجوز العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب نفس عليه الشارح
في شرح المفتاح ومثله بقوله فلان كرمي والتمسك ولا يخرج بجز داخل في القسم الاول و
الفصل فيه لعدم قصد التبرك فتعين ان يجر مثالا لجز الانقطاع من غير نظر الى
كون الاولى في محل الاعراب اوله لا قوله ما وقع في كلام الراية اه فالمصراع المذكور ليس
مثالا بنحواه ولا ببعضه وانما هو إشارة الى المثال ولا يخفى كونه نفسا لان الظاهر

لان الظاهر ان المثال هو المصراع اما بنفسه او ببعضه قوله والجملتين فيه محل من الاعراب اي
على تقدير العطف قال قدس سره فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يجرم ايضا بدلا
اعترض على قوله لان المثال انما هو هذا المصراع بانه يخالف لما قررناه سابقا لانه يدل على
ان المثال قوله الزائد والجواب منع تلك الدلالة بل يدل على انه مثال مع قطع النظر
عن اعتباره في الحكاية وعنه كونه محكي قال قدس سره واما ثانيا فلانه لا خفاء اه والجواب
ان الانقطاع يوجب الفصل بين الجملتين مطلقا وعدم ايجابه للفصل عن فماله
محل من الاعراب كونه في حكم المفرد قال قدس سره وكفى باعتبار دلالة اه فيه ان المصراع
ليس مثالا باعتبار دلالة على المحكي بل لانه بهذه الاعتبار في محل الاعراب المحكي المدلول
عليه بالمصراع ولا يخفى كونه نفسا بخلاف ما قاله الشارح فان المصراع مثال له بجملة
بعضه وعوضا في كلامهم قال قدس سره واما قوله تعالى انا معكم اه هذا البيان حق لله
لكن لا يعلق بكلام الشارح او محصوره ان ارسوا له محل من الاعراب لما ان قوله تعالى
معكم انما يخفى مستتره قوله محل من الاعراب لكن كل منهما مقول القوم قال قدس سره
تدعيه الشارح اه انما على الشارح فانه ما قال ان ترك العطف في الحكاية لكن انما
الانقطاع بل في الجملتين مع قطع النظر عن الحكاية كما مر قوله واما النف فلما لم يجر
اه لا يخفى ان حاصل الاستدلال ان النف سواء كان مخصوصا او موصفا او موكدا او غير
لابد ان يدل على بعض احوال المتبع لانه تابع يدل على معنى في متبعه وهذا هو المعنى
الدلالة على بعض احوال المتبع لا يخفى في الجملة فلم تنزل الثانية منزلة النف
ومدخل في هذا الاستدلال لعدم تميز النف عن عطف البيان وانما تعرض له هنا
الى الرد على من زعم ان الجملة الموجبة للآخرى نف لها منزلة منزلة النف الموضحة
وحاصل الرد ان النف لا يميز عن عطف البيان في المفرد الا ان يجره والا على حال
المتبع وعطف البيان والا على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جائي زيد الفاضل
نف لزيد لوقدم عليه بجز عطف بيان له والدلالة على حال المتبع لا تتحقق لاني
الجملة فلا يميز فيها النف للموضع عن عطف البيان فالجملة الموجبة عطف بيان
لما وقع وانما قلنا ان هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اي من حيث هي جملة لان جملة
على نسبة تامة بين الطرفين لا تدل لانه في افادة معنى ما شئ آخر فضلا عن ان يدل على

حال من احواله الا ان ثلث النسبة السابعة بالتقدير فتقع صفة وحالة جبراً بهذا الاعتبار
 فليكن في نفسنا ما حيث هي موصوفة بعدم الدلالة المذكورة فلا يستحسن تنزيهاً من ذلك
 ما هو موصوف بالدلالة وان كانا متشابهين في بعض الامور كالابيض مثلها ومحرراً
 لك اندفع ما قيل ان تنزيهاً من ذلك الا ان لا يقتضي الا مشابهة بينهما ولا يقتضي رعاية حد
 خصوصاً من معنى مغيرة الاخر وما قيل ان الجملة ربما تدل على حال جملته كان يقال زيد قائم على
 فيحصل علمت لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة الفتى فجدوا انما جملته واحدة في الخبر
 لان المعنى علمت زيداً قائماً اخر العامل فليكن من قوله فصار جملتين صوره ولذا لم يعدود
 من صوره فان قدس كره والالحات للجملة محكوماً عليها به اي وان كان المعنى المذكور مختلف
 فيما بين الجملة التي كان الجملة التي فرضت مغيرة عليها محكوماً عليها بالجملة التي فرضت فيها
 لكن الجملة في حيث هي جملة لا تصح لكونه محكوماً عليه لما ذكره في صراحة ضرورة الفتح من
 ان الحكم عليه حقيقة لا بد ان يكون موقوفاً مستقلاً ملحوظاً في نفسه والجملة ليست كذلك
 بظهور ذلك كل من رجع الى وجدانه والنسبة في نفسه اذا كانت الامر على هذا لم يستحسن
 قوله تنزيهاً من ذلك من ذلك الوصف انتهى يعني ان الحكم حقيقة لا مزج في الظاهر بالجملة قد يقع
 محكوماً عليه ظاهراً كونه شبيه بالمعدي خبره ان مراده لا بد ان يكون ملحوظاً في نفسه لا بغيره
 انتهى اخر لان النفس مجردة على انه لا يحكم على شيء مالم يلاحظ قصداً وبالذات بخلاف الحكم
 به فانه حاله احوال الحكم عليه فكيفه الملاحظة السبعية للملاحظة تقع بالجملة خبره المحرر زيد
 فانه يكفيه ذلك ملاحظة الفهم من حيث انه حاله احوال زيد ولا يلزم ان يكون ملحوظاً
 بالذات والجملة من حيث انها جملة ليست ملحوظة في نفسها او المقصود من الجملة معرفة المسند
 اليه من حيث ثبوت حاله او انتفاءه فانه لا تعرف حاله فلا يقع الحكم عليه الا بعد ان يلاحظ
 الجبر في الطرفين والنسبة من ثمانية قسمه او بما هو رايك فليكن ان الشكر انما اوردنا من
 الشاغلين غير وارده عليه من حيث عدم التدبير في كلام المعصوات خبره بالفوق بين التوجه
 الذي ذكرناه ووجه الوجه الذي ذكرناه المعص فان ما ذكرناه يدل على عدم كون الجملة ذاتاً
 على شيء اخر وما ذكرناه يدل على عدم كونها ذاتاً على حال الجملة فزيد قوله لانه تقوم غلط
 مما كان لسرور او سبوان او سبق لسان وقد مر بحث تأكيد المسند اليه ان ان كان
 المعنى قد يقع لدفع تقوم غلط نحو جاني ارجاءه كلاً ما فانه يدفع تقوم غلط

الغلط بتقليط النسبة مكان الموصوف للجمع دون تشبيه اخرى على ان الكلام لا يدل على
 ان يكون كل واحد من التاكيد المعنوي واللفظي لدفع كلا الامرين في الغلط والتجوز
 فليكن على سبيل التوزيع قوله مع الاختلاف في المواد بالاختلاف والاختلاف في المعنى
 المقصود في المعنى الاول فانه لا بد منه قوله جملة مستثناة اسمية بان جبراً التقدير
 المطلق او هذا الم او فعلية على ان جبراً التقدير اسمي بالم فيجوز الجار مجزواً او اذكر فيجوز
 منصوباً وعلى التقدير الم اما اسم السورة او القرآن او اسم من اسماء نبي او مؤثر بالمولف
 من هذه الحروف قوله او طائفة من الحروف او اقل السور على سبيل التقدير للجد
 من غير ان يكون له محمل من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكش في قوله وهذا على تقدير
 اي على كونه مؤكدة بالنسبة الى ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر لم يذكر
 جملة واحدة فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب **قوله** كان
 ما عداه كان الظاهر ان يقول كان ما عداه من الكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب
 لما قال كان ما سواه بالنسبة اليه ليس بكتاب او يقول ما عداه بالنسبة اليه ناقض
 الا انه اورد كان رعاية للثواب في اطلاق النقصا على ما عداه من الكتب الالهية كذا
 قيل والاوجه انه اشار الى ان المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التوفيق
 بنقصا غيره فاما من ان ذلك زيد الشجاع قد يقصده مجرد كمال شجاعته وقد يراد
 بذلك الى التوفيق بنقصا شجاعته غيره ممن يدعى مساواته في الشجاعة **قوله** فليكن ذلك
 التوفيق او فتوهم الجواز في ذلك الكتاب بمنزلة توفيق التجرد جاني زيد كونه كمالاً
 البناء على المسألة ووقع التوفيق على تقدير كون التقدير المجزوي لا ريب فيه راجعاً الى
 الحكم السابق اعني ذلك الكتاب ظاهره كان في لا ريب فيه ولا يجازفه وان كان
 راجعاً الى الكتاب كما هو الظاهر بناء على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملاً غاية الحكم
 لم يكن قوله ذلك الكتاب بالمجازفة فان قدس ذكر صاحب الكش في ان الرضي
 اختلفوا في التاكيد فقال ابن برهان كل واحد منهما تأكيد لا خبره وقال
 بن كل واحد منهما تأكيد للمؤكد الاول فاختلاف الشئيين في معدي للمنفقين فانه
 تأكيد لا ريب فيه اول ذلك الكتاب مبني على ذلك الاختلاف والاختلاف المذكور بقوله
 ان الاشياء ليس بشئ لان لكل واحد من الشئيين كبريا اذا كان متحداً بالمؤكد كان

مستقلة

كل واحد منهما محذرا بالآخر فيكون بينهما ايضا كالانفصال كما كان بالقبول المتوكل
قوله لما في تنكير على مسمى او تنكير على ك يفيد تعظيم الهداية تعظيم الهداية بغيرهم بسبب
حمل عليه وجعله عين الهدى قوله هذا داخل في الهداية هذا انما يفيد لو كان السند
والجواب التام ان يقال التقديم محض ما لزم اعتنا بشان هذا التفاوت بين قوله
منزلة العدم قوله لكن ذكر الشيخ اه كان الشيخ نظرا الى المقصود من في الزينة
اثبات كونه كاكامل غاية الكمال فيجد للكل في المعنى والظاهرا قاله السلكي فان
المقصود منه تقي الرب فيه بالحكمة ونحو ذلك الى كونه بالغاية الكمال فينطق
في المعنى المقصود مع تقرير الثانية الاولى باعتبار لازمها **قوله** او كغير الواقية كونه
محملة او خفية الدلالة **قوله** اي بشأن المراد فلا بد من اتمامه وابقائه ولم يرجع الخبر
تمام المراد لان الاعتبار بشأن المراد يقتضي ان يبالغ في التعميم **قوله** او فظلم اه فلفظ
منه كمال الانفصال بان لو حفظان الجمل الاولى مذكورة فنترك العطف لكان الانفصال
وان اعتبرنا بما عزم ذكره حكما كونهما في حكم المتحقق فالنكر لكون الجمل الثانية
شارية عن المعطوف عليه وفي كلام المفتاح اشارة الى الوجه الثاني ايضا فان قدس سره
ثم الجمل الذي لا محمل له لا يخفى انه لم يبين معنى كونهما فانه يقتضي ان يتحقق كونه معطوفا
بالنسبة الى الجمل مطلقا مع رجحان عدم تحققه في الجمل التي لا محمل لها ووجهه ان كونه
مقصودا بالنسبة فرع كونه منسوبا اليه او منسوبا للجمل من حيث هي جمل ليس كذلك
الا اذا اولت بالمعنى فالجمل التي لا محمل لها ارجح لعدم قبولها التاويل بخلاف التي لا
محمل لها ارجح فانها تصور فيها كونه مقصودا بالنسبة من حيث انها جمل وتصور فيها
ذلك من حيث وقوع المعنى وتأويلها به واما ما قيل في ترجمه من المراد ان الجمل
لا يتحقق فيها مجموع الامرين لاجتماعهما لا محمل لها لا لارجح فانه لا يتحقق فيها شيء منها
توقف قال قدس سره وهذا جازاه لا يخفى انه يمكن اعتبار هذا المعنى في بدل الكل
ايضا بان جزم في الجمل الثانية زيادة التقيد او الايضاح او التعميم ما ليس في الاولى
وان اتخذ في المعنى وبهذا يتميز عن بدل البعض والاشمال ولكم الزيادة لوجوب الاعتناء
بشأنه او استنباط الفهم لا فيقول الثانية منزلة بدل الكل ولذا قال الشارح في شرح
المفتاح ونسبه السيدان للجمل الثانية في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا اولاد

من لا يستقيم اجرا استنبط ان يجوز بدل الكل من الكل لان انما وجه في المعنى بغيره
التاكيد **قوله** والمقام يقتضي اعتناء بشأن اي بشأن التنبه المذكور لكونه مطلوبا في
نفسه لان ابقاؤه من نسبة غفلتهم عنها مطلب في نفسه فانه مبدأ لكل خير او ذريعة
الى غيره اي القصد في المذكور بغيره بقوله واذا قرأ الذي امدكم بما تعلمون بان تعلم انكم
التنبه ان قد ان ينفضل عليهم بهذه النية فهو قادر على التراب والنفاس فانه
فائقوه ومن لم يفهم جعل الضمير في الجورجيا راجعا الى نعم الله تعالى وبالمذكور و
فسر النعم المطلوبة في نفسه بالاكل والشرب والذريعة بما يترتب اليها او للتعميم
فان المراد به بغيره قوله والا فكن في السر والجهر مسلما ساجدا والافناء الخفيف
طلب الرحلة ثم ان دلالة على اظهار الكراهية بتلك القرينة ظاهرة واما دلالة على كمال
الاظهار فلم يبينه الشارح محققا لادعاء الظاهر حيث قال في شرح المفتاح كونه المقصود
من اجل كمال الاظهار لكونه اقامة مما لا يشبه على قوله اذ في معرفة بالحكم وقال السيد
في شرحه وذلك ان الرجل اذا كره اقامته في بعضا جبهه لمخافة سره عليه رجا من ان يراه
رمزه خفية ورجا ان يراه لا يبعثه فاذا قال له ارجل فقد تحمل اظهار الكراهية ايضا لا يدل
على الارشاد المستلزم لكمال الكراهية وعلى هذا الوجه يجوز في لا يعم مع قطع النظر عن
التاكيد دلالة على كمال اظهار الكراهية ايضا لا سيما في قوله ان الرمز والارسال لان
دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهية الترابية ودلالة لانعم عليه مطابقة في قوله اذ في
بتأدية المراد من ارجل من وجهين هذا وجه ووجه شتم على التاكيد دون ارجل وهذا
ما اختاره في شرح المفتاح لكون عبارته صريحة في ذلك حيث وقع فيه فصل لا يقتضي من
ارجل بقصد البطلان لان المقصود من كلامه هذا حال اظهار الكراهية لا اقامته بسبب
خلا في سره العلني وقوله لا يقتضي من عندنا ان بتأدية هذا المقصود من ارجل دلالة
ذلك عليه بالتفصيل مع الجوز عن التاكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التاكيد
هو وجه ان لا يقتضي اوجه من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مستملا على التاكيد ويمكن
ان يقال ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهية لانه يدل على اظهار الكراهية بمرسطة قوله
والافكر في الجهر والسر مسلما ففهم من اظهار الكراهية مع العلانية كانه قيل ارجل لمخافة
سر كونه عليك فيجوز دلالة على اظهار الكراهية اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا الوجه

لا يجوز لا يقتضيه بدون اعتبار التاكيد والاعلى على حال الاظهار بل بوسط التاكيد ويجوز لا يقتضيه
او في قول من وجه واحد وهو انه لا على حال الاظهار بالمطابقة وارجح بالانضمام وطناً
ما ذكره الشيخ في الجواب من ان لا يقتضيه بل على مجرد اظهار الكراهية ولا يقتضيه على حال التاكيد
الكراهية وبعبارة التي تختص بالوجهين بان يجوز قوله مع التاكيد متعلقاً بالدلالة فيجوز
مقارنة الدلالة مع التاكيد فيكون لا يقتضيه اذ في وان تارة حاله فيه دلالة عليه
بالمطابقة حال كونه مع التاكيد دون حال صدقه عنه والى الترجمة الثانية اشارة الجواب
والى الاول في قوله وفرب من هذا ما يقال له فان قوله مع انه ليس به شيء في التاكيد
بدل على ان لا يقتضيه ذلك بالمطابقة مع شيء في التاكيد فانهم ان ما ذكره في الجواب
مخالفة لما في المتن من انه قدس في قوله قدس في اذ ليس المقصود حال الاظهار فقط
او فقط مجرد دعوى لا دليل عليه لم لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهية بحيث لا يفي
فيه شبهة وان كانت الكراهية غير كاملة بان يجوز مخاطبة ما يكفي الكراهية القليلة وذلك
المحكم او علماً بقيت قال قدس في لان الاعتناء باظهار شيء او ولان المقصود الفرق
بين الجليلين يكون الثانية اذ في ولما دخل في ذلك لكون الكراهية شديدة او بسيطة في
قال قدس في بدل في الجليل لان الاعتناء باظهار شيء بوجه في معنى شدة في الغالب بدل
على كراهية شديدة باعتبار شتمه على التاكيد وفيه اشارة الى احتياج الترجمة الثانية
قال قدس في حال اظهار التاكيد الدلالة واضحة واظهار حال دلالتها على الكراهية الشديدة
قال قدس في فيقول او على صفة الغيبة معطوف على لا يفرق لاشارة الى ان مدحهم عليهم
الفرق بين الطلب المحض اذ يطلب الفعل في الغير وبين ارادة التاكيد عدم الفرق بين الـ
الارادة ومطلق الطلب اذ لم يذهب احد الى عدم الفرق بين الارادة والطلب في التاكيد
الفرق قال قدس في فيقول مدلول الامر لان الرضى في الامر فادان مدلوله الارادة
كان مدلول الرضى ضد ما فهم فانه قد حفي على بعض الناظرين فاعترض بما عجزوا
قال قدس في واذا اكداه فيه ايضاً اشارة الى الترجمة الثانية قال قدس في وذلك او هذا
وحد من ان الشايع في انه حقيقة عرفية وذلك القائل بانه مقصود منه قصد او
مرياً سوا كان حقيقة او مجازاً مشهوراً فهذا كونه اعم مما قاله قريب من قال قدس في
فهم من معنى او من غير فنية طار بجني عن ان يجوز حقيقة نسباً ومجازاً مشهوراً فانه في

فاندر ما قيل ان يكون فهم المعنى المرصع بوسطه وضح الفرية الدالة عليه قال قدس في قد
حفظنا الكلام اه يعني ان قوله ارجح لا يقتضيه حكاية عما يقول الشاعر في زمان الاستقبال فهو
مثال باعتبار الحكمي ولا محل من الاعراب وعند الشيخ فيقول مثال مجرد بدل التاكيد من غير اعتبار
الحكاية والحكمي وقد عرفت تحفظه قال قدس في لا يخفى ان الاول ابراد مثال او لا يبراد مثالين
لشيء واحد اذ ما كلفه الراجحة قوله بالنفس على فهم لا يقتضيه ومعلوم ان حال الاظهار فيهم
منها لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمز على الاسباب فكما ان اظهار الكراهية مفهوم مطابق
عرفي لا يقتضيه بدون التاكيد وجزء من مفهوم ارجح دلالة عليه مع طلب الرجز ولا يقتضيه
فيه التاكيد الذي ليس في ارجح فيجوز لا يقتضيه بل التاكيد لا ارجح لا بد من البعض وهاجته في
هذا الباب الى اعتبار ان الرضى موضوع الكراهية انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهية
مدلول مطابق لغوي لا يقتضيه اختيار السيد في شرحه للفتاح فانه مدلوله طلب الكف
عن الاقنية لاظهار الكراهية فيحتاج الى اعتبار ان الرضى مدلوله الكراهية طان الامر
الارادة فتدبر فانه مما زال فيه اقدم الناظرين وعرفت لرمز الشك في قوله ولا يجوز
ان يقال له لا يخفى انه لم يذهب احد من النحويين الى كون الفعل عطفاً بيان للعقل وانما
منشأ هذا الجواز انهم قالوا يجوز الفصل بدل الكل بانفاق ومثلاً بقوله في ومن يفعل ذلك
يلقى اثم ما يضاعف له العذاب ويقولون حتى نأتينا لليم باني وبانا وقال الرضى لا يرى فرق بين
عطفاً البيان وبدل الكل محصل من ثمة المقتضين سؤال هل يجوز كون فعل عطفاً بيان
لوسوس قد عرفت ان جاز انما اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيان
لظن الوسوسة اذ لا يراهم في مفهوم الوسوسة فانه القول المنفي بقصد الاضلال ولا في
مفهوم القول ايضاً بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه يجوز المواد بعضها فرد مادة
في السيط فيهم ابراهم بيزله قول المحققين صادم منه فاقبل لما يجوز ان يبرز القول المقيد
بالمفعول بياناً للوسوسة المقيدة بكونها الى ادم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا يجوز
الجزء عطفاً بيان للجزء ليس شيء اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفصل
المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول قال قدس في لانه اعم منه فيه كون الثاني
اعم من الاول لا يضر في كونه عطفاً بيان اذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون
الثاني احص من الاول قوله لانه اذ في على جنس العذاب في التاكيد الايضاً بالشدك وانما

او في لان الذبح في نفسه عذاب وذبح الاله اسند منه ثم عند سجن الامم اسند منه قيل
بقوله في اخفص من الاله بقره برك العاليف واية سورة ابراهيم بالعطف وعندك
واحدة عبرتها بغير من فتنه البلاغة ان يجوز لكل تغيير كلمة واما طلب الشك
لتخصيص النية بعدد طائفي قوله وجاء في افضى المدينة رجل يسبي في نفسه رسول الله
وفي قوله وجاء رجل من افضى المدينة يسبي في نفسه موسى عليه السلام ثم يقول لمن كنهه تخفيض
اية البقرة برك العطف ان قوله وجاء في اخفص من الاله بقره برك العطف على ثقت في قوله
ثم يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم عطف الخاص على العم اذ لا يشترط
عظمته فاللائق ان يجوز سوء العذاب بنفس الذبح ليعرف تخفيض منه اعظم النعم واما
اذا كان عبارة عن مطابقة فالتخصيص منه فوك كثر النعم بخلاف ما وقع في سورة ابراهيم
فان الفاشي به موسى عليه السلام قال الله تعالى واذا قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمتي
الله عليكم اذا انجيتكم من آل فرعون الاية والخاص منه ومن الذبح لقب عنه بعد ذكر
مطلق سوء العذاب والنجاة منه عطف عليه الذبح ليعرف التخفيض بعد النعم والى على
عظمته ليعرف التخفيض عنه قوله فانه بين ايه بين ان جملة الاله مرجع مبتدأ وخبر مبين
للعذاب باعتبار مدلوله الاتزامي ولو قدر العائد فيه يجوز ان يجوز صفة ليوم لكن
الاولا بل في قوله مما يذكر ايه بيان للغير والمراد بتأويله في الف المنة تأويله للعطف عليه
وجعل حالا وعطف فاسد لانه بقيد تقييد الابرهم حال كون العطف موقفا الى في
المعنى ان يشتمل على مانع من العطف مع وجود المعنى وهو التباين بخلاف حال
الاتصال فان المعنى فيه منفرد في ان المانع في حال الاتصال ايبا مرجع فلهذا
في اعتبار قيد مع التباين في المعنى حتى يجوز صورة الابرهم بشبهة لكان الانقطاع فقط
ان يغير بعبارة الباء للمقابلة فاقول ان يابى عن حال عز وجل والمعنى اطلب بلاء
عزها تكلف مستغنى عنه واما بصيغة الجهرل شاع بجميع الظن وانما جعل صلا لانه
على ان السبب وعوى البقيس رعاية لمقابلته الفلى وقيل للسبب عن نسبة الاتصال
الابرهم بقوله في قوله هذا ايضا وما قيل ان هذا الترميم بان بعد القطع لانه يجوز
ان يجوز انما جز لان بعد جزر حال او بدلا من البقي في ذنب بان الاصل في الجمل استغنى
والايعار الى كونهما حكم المفرد او اذ دل على الدليل على ان الشيء عند الفاعل نفس بان

نقح بان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبار لا يجوز قال قدس وحوار يجوز قيل
الجمل اه ظاهره يدل على ان اذا كان قبل الجمل كلامان احدهما مشتمل على المانع والآخر
لا مانع فيه يقطع الجمل عنه لكن نفس في شرح المانع بان القطع انما يجب اذا كان
الكلام المشتمل على المانع متأخرا عن المانع فيه واما اذا كان بالعكس فيجوز العطف
لانه لا يتوهم العطف على البعيد المشتمل على المانع مع وجود القريب الذي لا مانع فيه
فلا بد من ان يراد في قوله قبل الجمل قبله بلا فصل كما هو المبادر وان يقال قوله وله
كلام لا مانع فيه بتقدير وقبل كلام لا مانع فيه اي قبل ذلك الكلام كلام لا مانع فيه
قال قدس وكما ان المراد من الجمل الشرطية اي الجمل التي اعتبر الشرط جزاءها لا الجمل التي حكم
فيها بها الشرط والجزاء حتى يرد ما ذكرت فان قدس وهذا القدر كاف في المنع لانه
ان لم يعطف الله يستتر فيهم على ما قالوا سورا عن التقييد بالشرط مقدم على العطف
او متأخرا لان المتبادر منه اشتراكهما في التقييد وفيه ان هذا انما يتم اذا كان المعطوف
عليه حال التقييد بالشرط وعدم جملة واحدة وليس كذلك فان المعطوف عليه حال
التقييد بجميع الشرط والجزاء وحال عدم التقييد جزاءه ان في قوله فقط فالقطع عن العطف
على الجميع لدفع الابرهم الحاصل من العطف على جزاءه ان في قوله فقط فالقطع لا حبالا
ولعله لا اجل هذا اورد الاعتراض المذكور في شرحه للمضيق ولم يجب عنه فان قدس
فان قلت في فاما تقول او الظاهر ترك التباين لان ايراد الاصل في الاشارة للاشارة
بان مورد السؤال ما تقدم وليس مورد هذا السؤال ما تقدم فانه يستفسر محض
بوجه العطف في الاية وابدان الثانية للاشارة بان منشاؤه ما تقدم وقد ذكر بقوله
وجب زعمت ان المتبادر من الاشارة ان قدس قلت قد يخالف الظاهر خلا
ان المانع ان التباين المذكور في الاية وقد زال بدسطة القرينة الواضحة فلذا جاز
فيه بخلاف ما نحن فيه فانه خلاف قرينة التباين والاشراك بان فلا يجوز العطف وفيه
ان الاعتراض الجحد في المستفاد من يستتر في قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط
قوله ففصل الثانية منها اى اذا نزلت الاولى منزلة السؤال كانت سواء الا مثلا
وفصلت الثانية منها كما يفصل الجرب عن السؤال قوله لا بينهما في الاتصال اى
الاتصال الشبيه بحال الاتصال فكما ان الجمل الاولى في الاف مع التفتة في حال الاتصال

مستفظة لثانية ولا توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستفظة للجواب والجواب
لا يوجد بدون السؤال فكل صورة السؤال والجواب والاستنباط من شبهة حال الانفا
ومع اللفظ التثنية وفي المزاولة الانفا لحال الانفا فصور السؤال والجواب من
كان الانفا وفيه ان كان الانفا منخرع في الاسم المذكورة وليس صورة الجواب
والسؤال داخل في شئ من اقل انهم لم يوردوا في تفصيل الانفا لان السؤال
والجواب لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتباره لانها يكونان كلامي متكاملين ولا يعطف
كلام متكلم على كلام متكلم آخر فيكون غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليك السلام معطوف
على سلام عليكم لا ينفخ في شرح كلام المص لا يخرجه عن ان الفصل بينهما للانفا و
فيل انما داخل في قوله بيان لان الجواب بيان مبهم للسؤال وليس شئ لانه لا يقع
الابرام الذي في السؤال او لا ابرام فيه انما يدعيه الابرار الذي في مورد السؤال قوله
فخره اه اي بمعنى في التقييد به لزيادة الانفا والمورد على صفة اسم الفاعل فان
الكلام بسبب كونه منشاء للسؤال كانه يورده وقرئ بصفة اسم المكان وينزل
ويطلب بل رفع اي في ينزل ويجوز ضمرا عطفا على ان جزء فقطع بالرفع ولا
يجوز ضميه اذ ليس من تمام الحاله المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا
الشيء عن السابق لانه اي لطلب وقوله جوابا للسؤال المنزلة منزلة الواقعة
اولا جمل ذلك السؤال المقدر اي ليدل على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن وليا
على السؤال المقدر قوله وتنزل السؤال بالفحوى اه اي حال كون السؤال مدلول عليه
بالفحوى قال قدس سره ومنهم من ادعى انه والتفصيل ان السؤال والجواب ان نظر
الى معنيهما فيزها شبهة حال الانفا وان نظر الى لفظيهما فيزها حال الانفا قطع
لكون السؤال انشاء والجواب خبر وان نظر الى قائمه فكل منهما كلام مبتدأ و
على جميع النفاذ بر فالفصل متعين وانما ما قيل انه قد ورد في قوله شي وما كان
استغفار ابراهيم لابه الا انه موعده الابه والحال انه جواب سؤال شئ مما قبله وهو قوله
شي ما كان للشيء الذي انما ان يستغفروا لشركائهم ولو كانوا اولي قربى من بعد
فليس شئ من انما ان يستغفروا لشركائهم لان قوله فانه ينزل في رتبة السؤال على السلام يستغفروا
انه واجبه ووجه والمؤمنين من استغفار ابايهم فحينئذ ذلك بان ابراهيم استغفر

استغفرا لابه على ما في الكتاب والاية الاولى منع لهم من استغفار الابه والا فربما والثانية
جواب لتسليمهم باستغفار ابايهم عطفا على الاول للتاسب وليست جوابا عن
سؤال من انما الابه الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو للاستيناف فانه لم يورد
الواو على الجملة المستفظة الثانية اعني جواب السؤال انما دخل على قوله على المشا
التي هي على الجملة الابتدائية وكذا ما قيل في الجواب المعبر في صورة الاستيناف الترد في
حال السؤال عنه بان حاله كذا ادم لا والفرق في السؤال في الابه المبرمة ونظائر في اد
التقصي فليس في صورة الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل
لحال الانفا لحال الانفا الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد في كل واحد مما
يؤدي اليه الفرض في السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل بقطع المشبهة
وجوه المعارضة من وجه اخر ليس شئ لانه على تقدير ان يرد الذين يردون الابه استيناف
بقوله ما بال متعجب كان الكتاب مطوق لم يرد مع انه ليس فيه ترد في حال السؤال بان
حل كذا وكذا فان قوله والاختلاف خبر او انشاء في عطف الخاص على العام لبيان جرته
لحال الانفا قطع وذلك الاختلاف لا غالب فانها تدبر بان انشأ خبر في اذا خبر
اخر بربما لمن قال من اخرج قوله وادراكه الى اهلهم اه حيث اورد الجواب قبل
ان يسئل قال قدس سره وعدم تنبيه اه حيث لم يورد السؤال بعد الفاء التحكم للجملة
التي هي منشاء السؤال قوله لان كون الجملة الاولى فيه حقا لان خبره كونه منشاء
للسؤال لا يوجب شبهة الانفا بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالشيء المتصل
بالشيء متعلق به كذا الشئ وهذا انما يتم اذا كان جرته الانفا واحدة ولا يجوز ان
يجوز كما لم يقطع عنه بناء على ما جرت جريته الانفا فانه من تنزلها منزلة السؤال
لشكونه كالمقتضى والكل انما لم يعبه التزيل لانه جعل الحاله المقتضية للقطع نوعان
احدهما عدم تقدير شراكا الثاني في حكم الاول والثاني ان يجر الكلام السابق قوله
كما يورد للسؤال فيقطع الثاني عنه لبيته دليل على تقدير السؤال وجعله كالحق و
لو اورد الواو لم يكن شئ على تقدير السؤال واعتباره فيه كون الثاني كالمقتضى بالاول
حتى يحتاج الى اعتبار التزيل وهذا يظهر ان ما نقله من الكتاب ليس مؤيد لما ادعاه
من كفاية كونه منشاء للسؤال في كونه كالمقتضى لانه لا يدل الا على تقدير السؤال ولا

دلالة على جعل هذا الاعتبار كالمصلحة **قوله** وانما ينبغي على تقدير السؤال كانه قيل ما بال المتقين
 خصوصاً بالهداية وهذا محال مستشهد بالسراج وقد عرفت انه لا يستشهد به على انه يجوز ان
 يجوز انفساره على تقدير السؤال في كونه كالجواهر في كونه من غير حاجة الى التزويل **قوله** ان
 سبب الحكم مطلقاً بان يجوز التصديق بوجود السبب حاصله والمطابق بالسؤال **قوله**
 حقيقة السبب كانه البتة المذكور فان التصديق بوجود العلم بوجود التصديق بوجود
 السبب الا انه جاعل في حقيقة فطلب ما يشرح ما يحتمل ولا يستلزم والتصديق الى اصل
 بوجود سبب معين ضمنى ليس خصوصاً للسائل وقد سبق في بحث التصديق حقيقة كلام
 السيد **قوله** لان العبارة جارية على لا يخفى ان جزاء ان كان قوله ان يستلزم بقاء
 انه وان كان قوله ان اذا قيل لا يبعد لسفاه ان من ان يستلزم جزاء قوله اذا قيل
 والجملة الشرطية تفسيرية ان غاية الترجمة ان يقال ان يستلزم مبتدأ واذا قيل جزاء
 والجملة جزاء والتقدير ان **قوله** ان سبب علمه قال ان هذا الكلام جاعل نفس السبب
 لانه يعلم السبب بخبرها وينزله في قبيل احد من السبب ليس السؤال عن السبب الخاص وانما
 بجواب سبب خاص يحصل مطلوبه انما تصور سبب الفرض في التصديق نحو السبب
 الخاص سببها الا ان هذا التصديق لما لم يغير التصديق الى حصوله قبل السؤال لم يكن
 هذا السؤال الا لتفهم ما يحتمل السبب فافهم فانه قد سبق في بعض النسخ ان قوله
 وعدم التاكيد الا ان السائل طالب للمصدر والتاكيد انما يحكي طلب الحكم فلا حاجة
 الى التاكيد ان هذا اذا جرى الكلام على مفتوح الظاهر انما اذا جرى على خلافه فيجوز ان يجوز
 ترك التاكيد لتزويل المتردد ومثله **قوله** ان كان قيل انه ليس السؤال المقدر سبب عدم
 برهنة ذلك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المقدر من قوله ولقد ثبت
 به وهم به ذلك في وما يرى انفسه من التاكيد وما يهدى به البراءة الكلية ولا اذكريا
 ولا يخفى انما ان يريد في هذه الحاشية ما ذكرناه من الهم الذي هو ميل النفس على طريق الشرع
 البسطة على طريق القصد والوهم واما ان ارد على عموم الاحوال انتهى فالسؤال المقدر
 حمل جنس النفس محمول على الامر بالتوحيد لا براهة لهذه النفس الشريفة المزكاه فاجب
 نعم ان جنس النفس اقرب بالسوء محمول عليه والتاكيد انما في الجواب لان السائل تردوا
 قريب التاكيد ولان احد من هذه التردود الثاني للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الايمان

لا بد من سبب

حسب

الا وهم كون جنس النفس عبارة بالشرع حتى نفوس الانبياء **قوله** فهو جواب للسؤال عن سبب
 الخاص والمخاطب به من يعلم سبباً شتى لطلب العبادة والاستحقاق في شكر النعمة والتخليص
 من العذاب والتعظيم فطلب قبيل واحد منهما وهو الاستحقاق فيقول فعل العبادة حتى
قوله بيان ظاهر لطلب السبب والمخاطب به من هو حاله من طلب السبب المكمل به بلقي الحكم
 المعلن ابتداء **قوله** ووصل ظاهر اي ربط السبب مع السبب بحيث لا يخفى **قوله** بحرف
 موضع للوصل ان فان قلت انما يدل على التعقيب فكيف نهض على السبب الذي هو مقدم
 على السبب قلت باعتبار انما هو عنه في الذكر عند بيان السبب **قوله** وصل حتى لانه
 جواب للسؤال المقدر فالمخاطب به لا يبعد ان لطلب العبادة سبباً ويطلب شرح ما يحتمل
 ويحصل ذلك بذكر السبب المعين والتصديق الحاصل في ظنه ليس مقصوداً **قوله** و
 هذا المبلغ الراسخ في التصديق يطلع في الوصل الظاهر لكون الاعتناء في الاول على الفعل
 في الثاني على اللفظ ولان العلم بالسبب بعد السؤال اوقع في القلب من العلم به من غير
 السؤال **قوله** فبقاؤه وهذه النسخة انما عرفت سابقاً بانه **قوله** محذوف لا اسد ما قبل
 سلام ان كانت المذكورة انما يلزم في الحكاية لا المحكي لانها الكلام البليغ غاية البلاغة
 قال يجوز ان يجوز انهم بلغوه بعينهم بما يحتمل ما يعتبر في اللغة العربية ويجوز ان يجوز
 بها لانهم كانوا قبل تكلمهم باللغة العربية نعم شيوخ هذه اللغة انما كان من سبب
 السلام فقد بعد من المقصود **قوله** زعم اكثر مني ان الاعتقاد الباطل وقد يستدل في الحق
 على ما في القاموس ويدل عليه قول الشاعر **قوله** اي اوقع عنه الاستئناف او بقاء
 الحاصل المعنى فالقول اما مستند الى مصدره ويتردد بشيء هذا التقدير فيه واما الى الجار
 والمجرور ويتردد في تقديرهما على الاستئناف **قوله** محذوف حيث انما على صيغة الخطاب
 بقرينة مدنيك دون صيغة التكلم فانه لا معنى لتقدير احكام التكلم الى زيد بصداقة الخطاب
 الا بعد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للتكلم او قرابة له والمقصود
 هذا الكلام اعلام المخاطب بانه وقع الاحتياط منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحتياط السابق
 وانحكاك الاحتياط لا افاضة لازمة القاطنة لما قيل حتى يجوز من الكلام ان العلم احتياط
 الى زيد ويجوز السؤال المقدر سبباً لا عن سبب علمه والجواب عنه باق اعلم ذلك على انه حقيق
 بالاحتياط او بانه صدقك فانه مع بعد من الفهم برديك ان العلم يكون حقيقة كذا

لا يستلزم العلم بالحق الخاطي اليه ثم ان كون صريح الخاطي اجناسا فالحق ان كان زيد
محلا للاحكام فان الفعل الحسن في غير موقفة اساءة فاجبة السؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه
او اعلية للاحكام الخاطي بل بعد تقديمه للكمال في قوله احسن الى زيد مصداق بان كون محسنا
اليه له سبب فهو اما جاهل عن نفس السبب طالب لقوره فيكون السؤال المقدر بما اذا احسن اليه
على صيغة الماضى الجهرى لا على سبب صريح اليه اى اهل للاحكام واما عالم بسبب كونه
محسنا اليه من كونه نفسه حقيقيا للاحكام وكونه صدقا للمخاطب وزيادته الى غير ذلك فخطا
لتعيين السبب فيكون السؤال المقدر على حقيقى للاحكام والجواب على التقديرين زيد
حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب سخف او صدقك القديم اهل لذلك مع بيان
سبب سخف انما انه على التقديرين حاصل نفس التقدير الاول بغير مقصود السائل لقوره
السبب المعين والتقديرين يتابع له حاصل العرض وعلى التقدير الثاني بغير المقصود بسبب
الحاصل مقصودا بالذات لقوره حاصل العرض في الاعتراض بان على تقدير الثاني يتحقق
التاكيد لكون اللفظ من دونه تعيين السبب والجواب ان الكلام في نفس الاستيفاء وكونه
على تقديرين وان الطريق الثاني يبلغ من الاول واما احكاما التاكيد على التقدير الثاني و
عدمه على التقدير الاول الخارج عما نحن فيه او الوصف قائم مقام التاكيد قال السيد دجا
حررا فظهر لك اندفاع الاعتراض السيد بالوصف الخاطي اعلم به سبب فعل الاختيارى فلا
معنى لسؤاله عن الغير سببا حسنا لان السؤال المقدر سؤال عن كون زيد محسنا اليه
من كون الخاطي محسنا وظهر ان التقدير لما اذا احسن اليه صحيح على كلا وجهي التقديرين
قوله فالظاهر اى الظاهر انما هو اذ اظهر من كونه اشارة الى نفس الذات فانه ظاهر
استعمال اسم الاشارة موضع الضمير فان قدس سره وهذا وجه الرجوع بالنسبة الى استيفاء
الذين يدرسون وذلك لان اجراءه على المنفصل مشعوبان الحكم يكون الكتاب وهو مختصا
بهم بطلان تلك النكاح فلا تجب السؤال عن السائل لا الفطره عن التام في تلك النكاح
لتفصيل فيها وان الجواب الى الجمل على نية المخاطب على غفلة من احضار تلك الصفا وذا
اعتبرت بان جمل والاف الجواب اعاد الحكم الذي هو مستلزام السؤال بتفصيل السبب وزيادته
عليه بذكره في وهو الفلاح في الاخرة بخلاف ما اذا كان الراجح بكونه استيفاء فان
الحكم باختصاص كونه محسنا للمنفصل ليس فيه تعاريفه الاختصاص تقبلا واجمالا

على التقديرين

واجمالا **قوله** فان قلت ان كان ابراد قوله وهذا يبلغ كشماله على بيان السبب الموجب
للحكم واقرروا ان المراد بالحكم الحكم الذي ينضمه الجواب يدل عليه التعديل بان ترتيب الحكم على
الوصف مشعوب بالعلية والحكم الذي ينضمه الجواب هو الحكم المستلزم سببه اذ لو كان غيره
لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الفية المستلزم لا يجوز جوابا للسؤال عن
سبب الحكم المستلزم في برد عليه ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من شتم الجواب
عليه اى استيفاء كان وان لم يكن سؤالا عنه فلا معنى لشماله على بيانه فلا فرق بين الا
استيفاءين بهذا الاعتبار فلا يقع الحكم بجزء الثاني يبلغ من الاول فان دفع ما قيل ان ما
قال ان راجح من ان السؤال ان كان عن السبب ضعيف مشاؤه عدم الفرق بين الحكم
المنفصل للسؤال والحكم الذي ينضمه الجواب وظهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع الاعتراض
قوله وجهه انه اقرروا ان كون الثاني يبلغ بطلان الشتم المذكور ليس في كل استيفاء
بل في استيفاء بجزء السؤال في سبب الحكم واريه ان يجب بان سببه يستحق له في
فالجواب ان كان باعادة النسخة كان يبلغ منه وان كان باعادة الاسم لشماله الاول
على بيان سبب الحكم الذي هو سبب الحكم المستلزم سببه بخلاف الثاني **قوله** ثم قد رسل
عن سببه حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب منه لكان في قوله قالوا سلاما قال سلام لا يتصور
فيه ذلك وكذلك لو قدر عن السبب ولم يرد الجواب بان سببه الاستخفاف في ذلك قوله سر
دائم وحرر طويل قال قدس سره وهذا الكلام محمول على ما يرد لو كان السؤال المقدر
سؤالا عن سبب كون الخاطي محسنا الى زيد ما اذا كان سؤالا عن كون زيد محسنا اليه
واعتداله فلا وقد مر تفصيله في المذكور وهذا فالجواب ان يقال اى لا يقال ان السؤال
المقدر سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن سبب السبب وهو سخفان زيد وبعلم ان الا
في موقفة او لا واعلم ان ما ذكره المحقق في تفصيل الاستيفاء بقوله منه ومنه ما هو من
الكثرة في تفسير قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع
من الاستيفاء يوجب تارة باعادة اسم من استوفى عنه الحديث كقولك احسن الى زيد زيد
حقيق بالاحكام وتارة باعادة صفة كقولك احسن الى زيد صدقك القديم اهل لذلك
فيكون استيفاء باعادة النسخة احسن وابلغ لانظرها على بيان المرجب وتلخيصه
جمل الشرح قوله هذا النوع اشارة الى الاستيفاء الذي بجزء السؤال في سبب

وبين الجواب بين الاستحقاق لانه المذكور سابقا في الآية الكريمة المذكورة في حيث قد
السؤال على تقدير كون الذين يؤمنون مستينافا بالمتقين فخصصهم بذلك وفسر الجواب
ان الذين يؤمنون اه بقوله اي الذين يقولون عفا بديهم احقا بان يهدى بهم الله وكذلك
كون اولئك على هدى مستينافا والسيد لا اشكل عليه كون المفرد في المشايخ المذكورة
السؤال عن السبب جعل قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستيناف باعادة من استوفى
عن الحديث سر السؤال عن السبب كانه الآية الكريمة اول ما في المتن ولا يخفى انه
خروج عن الظاهر المتبادر قال قد ذكره وبذلك يظهر ان قوله اه قد عرفت محنة تقدير هذا
السؤال فيما سبق فلا يفيد **قوله** وليس يحرم هذا في سائر صور الاستيناف وان كان
باعادة ما استوفى عنه الحديث اسمي او وصفه في الاصل فالواضح ان ابراهيم قال لهم
او النبي الخليل فان سلام فان كلا الاستينافين جواب السؤال مما قال ابراهيم وليس جدي
ابلى من الآخر وكذا لا تفاوت بينهما لو قيل قلت عليل في سره دأثم وجرى طوبى والحق
سهر دأثم فانه وان كانتا جوابين عن السؤال عن السبب لكن ليس الجواب بان سهرهما الا
الاستحقاق ما في كونهما تحت بصفة المتكاملين زيد زيد يدفع عدائهم او كمال الشجاعة يدفع
اعدائهم فالنفاوت بينهما لا في الحقيقة جواب بالاستحقاق كانه قيل زيد جدي في ذلك
لدفن اعدائهم او لدفع اعدائهم بالشجاعة كمال لهم الف او نافع البهائم في الف واللف
فان الف بالكسر وسن كرفن من جد سمى الالاف الف وادن والفت كرفن والمرفة
والالف بالكس سمن فحذف هذا الاستيناف اه لك ان تقول يجوز ان يجوز الاستيناف
مذكور لان الزعم يدل على الكذب ولذا قيل كذب الكذب الزعم بل يجعل التاكيد والبيان
اي منزلة احد في امر لا يرب فيه وهذا للتفريق ولكن المذكور هناك مذكور ومعت
مخدوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم آلاف مقرر جميع كونهم ومرفع **قوله** فلو
هذا التزم اه قيل هذا التزم بعد ايراد الواو بان لا يجوز ان يجوز للعطف على النفي لا النفي
والجواب ان للعطف على المخدوف مع وجود المذكور مما لا يوجب اليه الوهم **قوله** رجعي بالواو
العاطف في اشارة الى انما ليست زائدة او مستتابة في قول كونه في الاصل للعطف فلا
يجاز الى خلاف الامة المرفوعة ولعل انك ذلك هو بان لم يعمد عطف الاشياء على الاخبار
قوله فرفع في خطب عظيم الى الخطا ومعنى اما لفظا فلانه لا بد لاما العاطفة من تقدم اما

اما العطف عليه ولا يجوز حذف في السنة حتى يقال انما مقدرة قبل قوله لدفع الابرار
ولما معنى فلان قوله والا فالواصل ان في صورته من حال الانقطاع انشال مع الابرار و
الواصل فالقول بان بعد الوصل لدفع الابرار دل على ان للواصل او للواصلين والواو
بيان مواضعها واليه اشار بقوله وقد علم مما مر من الابرار اه **قوله** لم يذكر الامثال او
اه اي اور واية واحدة في ذلك **قوله** اي لا تعبدوا ويؤيده قراءة عبد الله والى تعبدوا ولا بد من
ارادة القول وقيل هو جواب قوله اخذنا ميثاق بني اسرائيل اجرا مجرى القسم كانه قيل واذا قسمنا
عليهم لا تعبدون وقيل معناه الا لا تعبدوا فلما حذف ان رفع كقوله الابرار الزاجر احضر
الدعى ويدل عليه قراءة عبد الله ان لا تعبدوا ويجوز ان لا تعبدوا ان فيه فسر وان
ان مع الفعل بدل لانه الميثاق كانه قيل اخذنا ميثاق بني اسرائيل فوجدتم كذا في
قوله كانه سورع الى الامثال اه فان قيل ما ذكرنا مما يعجز لو كان الاخبار بلفظ الماضي فلما
وكذلك بالحال **قوله** لانه جميع امثاله ولذا اجاب بقوله بغفر لكم ويؤيده قراءة بن مسعود
رضي الله عنه امثاله كذا في الكشاف ولان المعارف في اخذ الميثاق هو الامر قوله وفي نظراء
هذا النظم والعلامة اورد معنى المص في الايضاح واجاب عنهما صاحب الكشاف بان
قوله نعم يا ايها الذين امنوا امثالنا وليكن على الله وانه كما نقر في اصول الفقه فاذا
فسرت بانوا وبشر دل على نجاة الله عليهم الراية في نجارتهم الصالحة وقدم امثالا
لان التبشير بالنصرة والمغفرة متأخرة عنهما ومضى عن الامثلة المنتجة لهما فان سبب نفي
الامر بالايمان من هذا الوجه لا التقديم رتبة الفاعل ولو سلم فلما منع من العطف على جواب
السائل بما لا يجوز جوابا اذا تاسبه فيكون جوابا للسؤال وزيادة كيف وهو داخل فيه
منهم فالواو انما بارنا فقول امثالا ليس لهم كذا وبشرهم بالحمد بشيرة لهم وفيه ذاق
الظاهر معتمد المصير وتنوع الخطاب ما لا يخفى في موقعه انتهى **قوله** بدليل قولنا امثالا
بانه ورسوله الا لا مع تسليمه عليه السلام بالامان برسوله وفيه رد للجواب الاول الذي
ذكره صاحب الكشاف فان ما قيل لم لا يجوز ان يجوز رسول من اقامة المظهر معتمد المصير
لما قاله صاحب الكشاف قلت لا يصح التبشير بالمصير حق الامة الا ان يقدر قولنا يا ايها
الذين امنوا وما يجب الكف لا يقول به ولاشلا يحتاج الى تأويل يؤمنون بامثاله يكون
بشر معطوف على قول **قوله** الا عند الضرر بالنداء لعل صاحب الكشاف لا يعلم المحرر المذكور

فان الجواب
بان بعد ما في الاصل اما لدفع
الابرار واما للواصلين فاحذف
والواجب ح

بل يجوز تقدير النداء ايضا فانه قال فان قلت م عطف قوله وبشر المؤمنين على المؤمنين
قلت لانه في معنى الامر كانه قيل امروا وجاهدوا فيكم الله وبشركم وبشر بارسل الله المؤمنين
بذلك وبشرهم قوله تعالى يوسف عرض عذرا وهذا واستغفر لي ذنبي قال قد ذكره والعجب
من ان رجحوا العجب من السيد انه قال لم يبينه والحال انه مذكور في شرحه لكثرت حيث قال
وحاصله ان عطف مجموع للا اعتبار عطف شيء في معنى على شيء في ذلك والاعجاب في قوله
ظهوره في عبارة العلامة فانها ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التمثيل
وجملها على عطف مجموع الجمع على مجموع الحرف في الظاهر بقرينة ما ذكره في عطفه ومن انشأ
في يقول انما بالله فان عبارة هناك ظاهرة في عطف الفعلة على الفعلة كما لا يخفى
على ان فاعله فيها فاعلم ان مقصود الشرح في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه اخر ل عبارة
الكثاف بحيث لا يحتاج الى التفرقة بين الظاهر والباطن فيقال مقصوده ليس المعتمد بالعطف
الامر اي الجملة المستقلة عليه في حيث امر اي جملة مستقلة عليه فان التبعيض الفعل والفهم
المستند في الفعل في حيث في عبارة انهم بل المعتمد جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة في حيث
انه يبين ثواب المؤمنين مع قطع النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا جاز عطف
جمل متعددة على جمل متعددة لتناسب العوضين فلم لا يجوز عطف جمل على اخرى لتناسب
حاصل مضمون احدهما بالحاصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن الاخبارية والاشائية فانها
يتعلقان بالاقتضا والمحتاج الاول دون الحاصل والخامس وبما حزننا ظاهر لك انه لم يرد بالامر
صفة مجردة عن الفاعل وانه لا يلزم حمل بشره وفاقوا ان عليها مجزئتين عن الفاعل كما في
السيد قال قدس ولان العطف على السند اي العطف على احداهما فقط يستلزم التشارك
في الآخر فلا يرد ما قيل انهم جواز في زيد قائم وعمرو فان عدان يجران عطف المفرد على
المفرد وليس فيه التشارك بشئ منهما فان قدس و ليرافق ما مشبه في الآية في ان الآية
ليست بمتاخر عطف المجموع على المجموع حتى يقدر في المثال المذكور وانه بعد التقدير مثل
الآية لا يطرأ فيه في لونه من عطف الجمل على الجمل بالنسبة الى الآية حتى يجمع مثال لانه قدس
لا دونه لا فرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف الجمل على الجمل على ما ذكرنا في الدقة حيث
قطع النظر فيها عن مقصود الاشائية والخبارية انما الفرق بينهما في ان النسب
في الاول في الفاعل وفي الثاني في الما صليين ولا في الحسن حيث بموجب كل منهما الخاضع

للكثرة والكثافة التي اعترت في عطف الاشائية على الاخبارية انما انشأ الفرق على
ما في السيد حيث قال مراد الشرح انه ليس المقصود عطف الامر مجردا عن الفاعل بل
عطف الجملة قال قدس وان اراداه هذا فهو مراد الشرح ولا سلم انه من عطف الاشائية
على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع النظر عن الاشائية والخبارية
قال قدس لم يبينه العطف الفعلة على الفعلة لانه لم يبينه لعطف الحاصل من
مضمون احدي الجملتين على حاصل مضمون الاخرى ايضا فان التبيين بكل واحد منهما مظهر
عن الكلفان قال قدس والله در جوار الله اه هذا الكلام جرى في جانب الشرح على
السيد قوله اي فانه رجم ومضمون عطف على قوله فان لم تقدر اياه وعطف الاشائية على
الاخبارية وبالعكس يجوز بان في تاسيق قوله فكانه امر النبي عليه السلام فاعلم انه لم يرد قوله
نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الآية في خبر القول اخذ نظم الآية وان دخل كما
المعنى قوله ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وانه ظاهر وحاصل الجواب انه ما مر
بناوة معنى هذا الكلام بعبارة يلين به بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا الله
على ولا يخفى انه خروج عن السوق فان المعطوف عليه في خبر القول باعتبار نفسه قوله
كما يقال اه فان الكلام ما مريد بان يقال اما ان شئني ان فخريني ومولاى منكم عليكم
قوله في نحو خا مني ضيق وخفي ضيقى اي في مقام التشفال بذكر الخواص فانه بنوعه ذكر
العطف بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان احوال الامور التي تتعلق بها فانه يصح
العطف كما ان يقول كى واسم ودارى ولس و خا مني ضيق وغلامى آين قوله في القوة
المذكورة اى القوة التي تطلق على مبدأ الفهم والاعتقال جوهرها فان او عرضا يجوز
ان يجوز العقل هو النفس انما طرفة وان يجرى صفة قائمة بها فعلى الاول المذكور انه
للكثافة على ظاهره وعلى الثاني في قيل نسبة الفعل الى الله كما يقال للسكين فاطمة
واذا بالقوة المذكورة ما يمكنه الا وما كان مدركة كانت او معينة قوله في خبر ان بناوة
زيادة في تبيين لان المعنى عبارة عما تقابل القرار قوله بناوة يراى تاوى الاول كانت
الحسنة بوسطة الارواح التي لا عسى اليه التي في مباديها المتصلة بالروح المصير
في البطي والقدم والثانية هيها المتارة على اذراك النفس بوسطة الروح المصير
في مبدأ كل حسنة وسنة وبوسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك بين الحسنة والسنة

الا عصب ليس لتزويد طرق سيرها الكيفيات لان مقتضى موضوعها وادراك النفس ليس بمناظره ملاقات الحواس المحسوسة بزمانها يقطع فيه تكون المساقاة قوله
 بوسطه القدر العاقل ان كانت النفس معبرة للعقل فالعبارة على ظاهرة وان كانت
 بمنزلة المانع بوسطه انما قوة عاقل قوله لا تدرك الجزئي اي الجزئي مادام في قوة في حكم
 فان قدس اذا العقل به ان التماثل في تصور من تصور التماثل انما كان جامعا بينهما
 لان العقل تجريد المثلي برفع التعدد عنهما فبذلك راجعا الى اتحاد الجزئين في تصور قوله
 قلت او اسي الغرض الكلية ليست مرجية لتعدد ما عند العقل لجواز صدقها على كل واحد
 منهما عنده بناء على كليتها وان كانت مختصة في الخارج ببعضها قوله وهو ان التماثل
 يعني ان الجامع بين المستدين في المثال المذكور متحقق فلو كان التماثل بين المستدين
 جامعا لم ترفض صحة على امر آخر لتحقيق الجامع بينهما باعتبار الجزئين قوله والجزء
 ليس المراد بالتماثل معناه المشهور في الاتحاد والماهية النوعية بل الماثلية في معنى
 مزيد اختصاص اي ارتباطهما بحيث يصير سببا لاجتماعهما في المفكرة دون ما عدا هي
 سواء كان ذاتيا او عرضيا في قوله فان العقل تجزئته المثلي تجزئته على معنى ما فيه
 الماثل بجعل كل ما سواه داخل في الشخص واليه يشير قوله فيما سيجي ويترجم ان هذه
 الثلاثة في نوع واحد واما اختلفت بالعوارض والشخص او معناه ان العقل
 تجزئته المثلي في الشخص برفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن بعد قطع الغرض في
 في الماثل برفع التعدد عنهما وهذا اندفع ايضا ما قيل ان الشايد والنجاسات
 يصير جامعا عقليا اذ يصح القول كذا والحي كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان
 ويصح زيد الكرم كذا وعمر الكرم كذا في مقام بيان افراد الكرم فلا وجه لاختصاص التماثل
 بالذكر فيه ويستفح ذلك اذ اشار به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه ما يشترك
 فيه من ان زيدا ومحمد في قولنا زيد كذا لمحمد مشترك في الوجود والجسمانية والحيوانية وغير
 ذلك في المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه والمراد المعنى الذي له مزيد اختصاص
 بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه قوله وذكر ان في العلامة او عبارة سواء كان التعدد
 بين الامور المعقولة كالذي بين العلل والمعلول او بين الامور المحسوسة كالذي بين
 السفل والعلو وهو تفاضل محسوس محال في اوما يقع العلين كالذي بين جزئين الاول

عصا

بين الاول والاكثر لان الكم المنفصلة عن العدد يعلم المعقولة والمحسوسة انتهى واما ان العلل
 والمعلولة لا تفرق في الشيء الا في الذهن كونهما من المعقولة الثانية فلان التماثل
 بينهما تفاديا في الامور المعقولة والعدد والسفل لا يفرق في الامور المحسوسة فلان التماثل
 بينهما تفاديا في الامور المحسوسة والافقية والاكثريه لا يفرق في العدد وهو ان المحسوسة المعقولة
 فلان تفاضلهما يتم بقبولين وعلى هذا لا يرد اعتراض الشيخ لان تلك المعقولة كلها وانما
 كانت صورا معقولة الا ان التماثل في بعضها في الذهن والخارج معا قوله ان الوهم
 بحال في ذلك الامر ويصوره بصورة تميز سببا لاجتماعهما وليس في الواقع سببا كذا
 يدركه الوهم كشيء التماثل والتفاد وشبه الجزئين او لا ككثيره والحاصل ان لا يفرق في الخارج
 ابرار في الواقع بل باعتبار الوهم وجعله جامعا قوله بسبب ان الوهم لعدم غاية الخلاف بينهما
 قوله زيد في احد معي عارض فالبياض هو الصورة زيد في الشراق او الصورة هو البياض
 زيد في الكدورة وكل الامرين خارجان عن ماهية البياض فيكونان متماثلين قوله ويترجم
 ان هذه الثلاثة في نوع واحد بسبب اشتراكهما في اشتراق الدنيا وان كان اشتراق الاثنين
 حسب اشتراق الثالث عقليا بالماهية النوعية العدل والاحسن بنزول ذلك المعقول
 منزلة المحسوس كما في ظهوره قوله واما اشتراك في عارض وهو اشتراق الدنيا وهذا الاشتراق
 كاف في محبة العطف بين الموقوت لما في قام زيد وعمر وكبر لكان حسنة يحصل بامارة الوهم
 تلك الثلاثة في موضع الامثال يفيد اشتراكهما في اشتراق فان حكم الامثال واحد فانه في
 ما قيل ان حقيقة سابق ان المراد بالتماثل اشتراق في وصفه في نوع اختصاص بهما بنبذة
 الاشتراق المطلق انما هو المحسوس والمعنوي والثلاثة مشتركة في جهة الجامع بينهما التماثل
 لا يشهد ثم لم يرد على ان ثلاثة جزء مقدم على المبدأ والاسبق بالرفع والاغلب بالانتماء
 مبتدأ مخذوف الجزاء في لنا او في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بها بحسبها وشمس النسخ بدل او
 عطف بيان او خبر مبتدأ مخذوف كذا في شرح قوله وهو التماثل بامرين او ترك
 فيه عدم تفق احد في القياس الى الآخر اذ لا دخل في كونه جامعا ثم قال قدس في العلم
 انما كذا لانه اراد بالوجود في امي او لا يخفى ان تلك الارادة خلاف التحقيق لما تقدم في محله
 فان نسبة الجامع الى الالف في الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يسمون المحسوس الباطنة
 فلا يبق اجزاء الكلام على طريقهم قوله عند المحققين او اراد به ابد على سبب ان قال

والثلاثة مشتركة في اشتراق العظمى
 انما هو المحسوس المعنوي في جهة

عزضا ببيان قوله قلت او اى لان في الكلام في الجامع المعنى بل في مطلق الجامع اكونه
مصحح علم في سابق كلامه في عدم صحته بخلاف الشمي الف باذبحاته ومراره الارنب او
الاسد محدثه ومنه لاحق كلامه في عدم صحته بخلاف الشمي في حق ضيق مع اتى والسند
في كلام المتأخرين لانه علم من غير ان الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين
قال قدس سره فلا يخفى مصحح للعطف بينهما مع انما في مقدمه انه ان كان الفرض
صلي هو القيد والمسد اليه والمسد في جامع بلغت اليه فانه يدل على انه يجوز ان يبق
خافي ومعنى ضيق اذا كان المقصود تعداد الامر المشتمل في الضيق وقد مر بذلك
ثم انه يقتضي ان لا يجوز خافي ومعنى ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسد ويجوز خافي
ضيق لشمس الكهان المسد قبل العطف قوله انه سهو منه بولطه وورد السوال المذكور حيث
قال في الايضاح واما ما يشوب ظاهر كلام السكاكي في موضع ذكره ان يكون
الجامع باعتبار الجزئية او الجبروتية فيكون فيكون متفوضا بحد ما قد يتصور
الاخير الجند يوم الجمعة وخاله زيد فربما فيه وهو سهو منه فانه مرص في موضع آخر بانما
عطف قول الفاعل على ضيق فاعني بضم مع اتحادها في الجزئية بغيره اليه بى
فلما ان يتبدل الجملتين بالشبهتين فيتم الحكم فان الجامع فيجب ان يكون
عطف المفردات والركبت الغير الشامة وهذا الحكم السكاكي بامتناع العطف في كذا الشمس
والف باذبحاته ومراره الارنب وسورة الاخلاص ودين المجدس كلامه محدثه لعدم الجامع
بين الجزئية وان اتحد المسد وتفرقت للنسور للتأشيرة الى النسور المهدور وهو الذي
جزءه من الشبهتين فاللام فيه بمنزلة تلك الصفة التي في قول السكاكي في تصور مثل الجزئية
منه والجزئية او قيد فيكون هو الا ان القسم الاول من الجامع العقلي هو مخصوصا
بالجمل والركبت والثاني في ان لا بالمفردات وليس هذا التعبير في الشبهة
المذكورة فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لم يحمل كلامه على خلاف الظاهر في ما ذكره
في موضع آخر بان جزء الماد بيان للجامع مطلقا لا الجامع الصحيح قوله للعطف لم يرد به
واما ما قاله الشارح من ان التعبير لا اصطلاح فغيره انه ان اراد بالشبهتين ما يسمي الجملتين
الجملتين فالشبهة باقية وان اراد المفردتين فلا معنى للاتحاد في العلم فان اتحاد العلم
وقد و تابع وكذا لا معنى لثبتهما في العلم وتسايفهما فيه اذا التماثل والتسايف

او التسايف من اوصاف المعلم لا العلم ولم يظهر في الاطلاق مقصود الشارح ولعل
عند غيري ما يظهره قوله وكذا التقارن او فيه انه مبني على ان الماد بالنسور حصول النسور
لا الصورة الحاصلة وان كان التقارن بين الصورتين يستلزم التقارن بين صورتهما
والايجاب بان التقارن في المحصلين ليس في الخيال لعدم كونهما من الصور لان
في الخيال الخزانة مطلقا ليس التقارن في المعاني والصور وانما نسب الى الخيال
لان ابتداء التقارن فيه والتقارن في الصور كما حفظ السبب فان قدس سره
نكتة فيه انه ان اريد من حيث انهما مفهومان اى حاصل في الذهن لا يصح الحكم بالتسايف
لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تقارب بين الصور وان
اريد من حيث انهما لا يصح الحكم بالتسايف في الخيال لانه انما هو بين الصور وان
مطلقا بالتسايف بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث الوجود الذاتي بحري
هذا يعني فيما اريد بتصوريهما العلم في الصورة الحاصلة فان التقارب بينهما بالنظر
الى الوجود العيني والتقارن باعتبار الوجود الذاتي قوله اراد بالشبهتين الجملتين والتغير
لا خفاء في الضم وبالنسور المفردات بالاطلاق التصريح على المقصود وتل التام على
المراد قوله لانه قد ورد هذا الكلام على السكاكي يعارضه انه ما في الكلام السكاكي كيف
ينسب اليه ما ليس هو فاقابل قوله بما يدل عليه انما ينسب اليه فان طريقة المصنف
اذا نقل كلام السكاكي على غير ما ينسب اليه والاشكال ما في هذا الكتاب في السكاكي
وباباه قوله في النسور في ان الابا انما هو اذا اريد تعريف الجنس واما اذا اريد المراد
كما يدل عليه قول الفاضل والنسور المفرد الواقعة في الجملة فلا كما لا يخفى فان قدس سره
اى اذا كان المنى مجردا فيقول من غير تعرضه بيان للتجدد وذكر التجدد والنبوت
على سبيل التمثيل من غير قصد التعرض بقيد انما على مجرد الاخبار ولا شك ان كون
المقصود مجرد الاخبار من غير قصد امر زائد لا ينافي دلالة على التجدد والنبوت وغيرها
فلا يرد ان قام زيد وقعد عمر وبدلان على التجدد والمضي وزيد قائم وعمر قاعد
بدلان على النبوت المقابل للتجدد اعني المحدث في زمان معين من الزمان الثلاثة
فكيف يصح التمثيل بها لجرد الاخبار لوحدها انما في تناسب الجملتين وان كان
المقصود اعني مجرد الاخبار يحصل بعدم رعاية التناسب ايضا وهذا لا يخفى ان

في انفسنا من علمي دانست دوكونه است بكم خبر بافتاد و دويم كريدن و باور دانستن
و تفصيل هذا الطلب في شرح المقاصد و رسالة الشايع في تحقيق الايمان **قوله** معبرين
مفهومهما اما في مفهوم الاول فظاهر و اما في مفهوم الثاني فلا اعتبار فيه فقط فان
كان اعتبار غاية الخلاف او اعتبار غاية الخلاف لان الموضوع البياض والصفرة والخفة
والسواد في غير شبه النماطين لا يستمكن في الجواب و اما ايراد السكاكي للخلاوة والخوض في
امثلة النضاد فاعلم مني على ما قالوا في مباحث الطعوم و ان الفاعل اذا كان معتدلا في
الكثيف يحدث الخلاوة والبارد اذا كان فاعلا في اللطيف يحدث الحرارة والمار اذا كان
فاعلا في الكثيف يحدث الحرارة فيبين الخلاوة والخوض في اختلاف في الفاعل والقابل
معاً وبين الخلاوة والحرارة اختلاف في الفاعل فقط فيبين الخلاوة والخوض في غاية
الخلاف و دون الخلاوة والحرارة **قوله** فيزير بينهما منزلة التقاييف او يعنى النضاد عنده
كالنقايف عند العقل لانه لا لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند العقل كذلك
لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عنده لانه يعتبر النضاد و اختلاف التقاييف
حتى يرد انه اذا كان احد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده لكون النضاد جامعا عنده
من غير حاجة الى تنزيل منزلة التقاييف و ان النضاد و اخل في النضاد فلا معنى للتنزيل
قوله لانه لا يحضران اه و ذلك لانهما يحضران عنده و ان النضاد الجزئي المنفصل بينهما
اذا كانا في المحسوس فتزعم من ذلك انه لا انفكاك بينهما فاذا حضروا احد في حضرة الآخر
وقال السيد في شرحه للنضاد و ذلك لتشركهما في الضدية التي هي الاضداد اللازمة لهما
لزوماً بينهما وفيه ان تشركهما في الضدية امر مطابق للواقع و من هذا الاعتبار في المتضادين
والجامع بينهما عقلي **قوله** يعني ان ذلك ان يكون النضاد و بشبهه جامعا مني على حكم الوجود حكما
على خلاف الواقع مثلا زهرهما في الحضور بناء على حضورهما عنده و ادراك النضاد الجزئيين
بينهما **قوله** تفارن في الخيال اه اي يجرى حضورا صدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه
لا لعلانه عقلي او وحيي فيقتضي ذلك بل كجهد الاتفاق بينهما بسبب موثبة الى ذلك
وليس المراد باجتماعهما في مطلق فان جميع الصور الخيالي كذلك قال السيد في شرحه للثاني
والضابط في الجامع ان الجميع لما بسبب التفارن في خزانة الصور و لا لا لا و لا لا لا
والثاني اما ان يجرى امر مناسب للجمع و يقتضي بحسب نفس الامر فهو العقلي والافهذه العقلي

الروعي انتهى كمن يقع وجه ضبط هذه الثلاثة في انفسنا فاقول الجدل ان امان بخبر
في مفرداتها اولاً و امان بخبر بينهما مفرداتها اتحاداً و وصف له نوع اختصاص بينهما
او عرضاً فهو التماثل او لا يجرى اماناً لا يجرى بينهما تقابل او لا وعلى
فعل الثاني امان بخبر بينهما تفارن اولاً و لا جامع بينهما اصلاً وعلى الاول اما هو نفساً
او تضاداً او سلباً اويجاباً او عدم و ملكة والاجزاء لا يصلح للالتصاف لان السلب
والعدم وان كانا مستلزمين للايجاب والملكه لكن الايجاب والملكه لا يستلزمانهما فالتماثل
اما الاتحاد والتماثل والتضاد والتضاد او التفاد او التفاد او بشبهه احداهما لكن وجرى
شبه الاتحاد وشبه التقاييف وشبه التفارن في سبع ثلثة من عقلي الثاني و التماثل
والتضاد و ثلثة منها وهي وهي وهي وهي التماثل والتضاد و بشبهه واحد منها خيالي
التفارن **قوله** سباني على العطف ليعبر مصحح **قوله** لا انفكاك بينهما اه كصور القرطاس
والخبرة والفلم والكسبي والمسطح خيال الكتاب او الكاتب دون النفس **قوله** وكم
من صور لا تقبيل اه كصورة نجيب زيد لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد **قوله**
لانه يقف على ذلك اه اي على ان ليس المراد بالجامع ما ذكره المترجم على عدم الوقوف
عند الجواب لانه بناء على رادة المعنى المذكور و ذكر الاعتراض فوطنه لذكر الجواب
فلا يرد ان مبنى الاعتراض حمل الجامع العقلي والروعي والخيالي على ان يجرى بينهما الامور
المعقولة والموصومة والمحسوسة لا يكون معناه ما يجرى مدركاً بالعقل وبالوهم وبالخيال
فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك **قوله** وجميع ما ذكرناه من ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يجرى مدركاً بالعقل وانه جعل بعضاً على الاطلاق عقلياً وبعضاً وحيي
وانه جعل الجميع لخيالي تفارن الصورة الخيالي يظهر بالتأمل في كلام المضاح اما
الاول فلانه قال في الحالة الحقيقية لا لقطع بان لم يكن بينهما ما يجامعهما عند الخلاوة
جميعاً من جهة العقل والوهم والخيال فانه جعل العقل والوهم والخيال جهة للجمع و مقتضى
له لا مدركاً له و اما الثاني فلانه قال الجامع العقلي ان يجرى بينهما اتحاداً و قصراً و تماثل
هناك او تقاييف والروعي ان يجرى بينهما شبه تماثل و تضاداً و شبه تضاد و خيالي
ان يجرى بينهما تفارن في الخيال ولم يفيد شيئاً منهما يفيد بحد ذاته
قوله شعربان يعني اه لان الكلام في الجامع الصحيح للعطف او ما لا يصح العطف لا يخلو

الآتين بهذا الترجمة ان يقال من غير تعرض للتجدد والثبت بدون قوله في احدهما وفي
الآخر فالوجه ان يقال انه تفيد الجزاء بالاجاز بان المراد منه ان لا يجرى المقصود خلا
فهما في التجدد والثبت مثلاً وذلك بان يجرى المقصود فيهما التجدد والثبت مثلاً
وذلك بان يجرى المقصود في احدهما دون الاخرى او لم يكن شئ مقصوداً فيهما او مقصوداً
في احدهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التمسك بينهما من حيث العطف
اما في الضرريين الاخرين فلما ظهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضاً واما في الضرريين
الاوليين فلان وجوب اتفاقهما لتحصيل المقصود في التجدد والثبت لا ينافي ان
يكون محسناً بالقبول في العطف لخصيصة تجوز ان في صورة اختلافهما ايضاً وهو عدم
الاختلاف جزاء او نشأ ووجود الجامع فالقاعدة يمكن ان يدفع او يمكن ان يقال
ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صريح بطلان مذهب الكونيين بالحق وجوبه وبطل
حكم الحاكم عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال في بحث تقديم المسند اليه في شرح
قول الحاكم فلا يجرى الفرقان زيد عرف بغير احتمال الايند وهو احتمال التقديم القهرم الا
بذلك الوجه البعيد وهو كون زيد مرفوعاً على انه بدل من ضمير الفاعل كما علمت لا كون
الفاعل جازم التقديم على الفعل كما هو مذهب الكونيين على ما قيل فانه فاسد
لامتنع له اصلاً انتهى فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما ابطال حمل كلامه عليه وحي لا يجرى ما
ذكره السيد في النهاية السقوط قوله بان يأتي بالثانية فعلية حرفه وان كانت مناسبة
للاولى في افاضة التجدد بخلاف التسمية الحرفه فانه لا مناسبة لها بالاولى لامتنع ولا
صورة ولذلك لم يتعرض له قوله واختلاف الاعرابي اي في المعطوف باختلاف الاعرابي
اي في المعطوف عليه قوله وهذا يحصل المناسبة اي مناسبة التسمية والفعلية لانها على تقديم
النسب وان كانت معطوفة على التسمية لكن باعتبار فعليتها نظراً الى الجزاء كذا تقول عنه
الشيخ قال قد ذكره شمله على الجمل التسمية وجملة فعلية اي على ان زيد جمل تسمية
بان يقال زيد قام في معنى زيد قائم بالنظر الى المبتدأ وتأويل جمل فعلية بان يقال انه
في معنى قام زيد نظراً الى الجمل قوله تذييل في التذييل وبيان كرون والذنية
بالسنة السابعة كذا في الفاء كرس قوله بئس بالقرير مضمون الجمل التسمية اه كذا في شرح
المفصل للملحة اي حال فلا يرد المصدر المذكور مضمون الجمل كونه على الفاء ودم

الف ودم اعترافاً ولا يلزم التوكيد بخلاف الحق للتسمية فيه والافضل ما في الرضى اسم
بجزءه بقر مضمون الجمل لا فادانها لانها لا تعجز الا مقروناً بغير مصدر لكن في التسمية بقر
الجمل جالاً مؤكداً بخلاف لا شك فيه لكن الظاهر انها جملة مؤكدة وفي الرضى والمفصل
والشريش المسألة المتقدمة للشيخ ابن الحاجب فقرر مضمون الجزاء وتاكيداً ولعل مرادهم
الجزء حيث انه جزء مضمون الجمل اما في نحونا او اما في نحونا فانهم جراد او تعظيم
مخرجات الرجل كما مر ونفاً من نحونا عبد الله اكلها طاب لكل العبد او نصفيه نحو هو السكين
مرصوما او نهى بد نحونا بالحاج سفاك الدماء او غير ذلك كخزيرة ابدك عطوفاً وهذه
نافقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مضمونه كذا كلاً او مرصوما مصداقاً لتركيبه
لان في الاستدلال نوع تأكيد للمدلول والجملة التسمية لا بد ان يجرى جزاءها مرفعين جازماً
نفس عليه الرضى والتسهيل ولذا وجب حذف عاملة ثم انما في الاكثر والصفات اللازمة
لذي الحال وقد يجرى من يجرى بخزيرة على افسح اكلها ان الاكثر في الموكدة في التجدد
وقد يجوز ثابته بخزيرة الله فانما بالقسط ولذا قال في الاختراع والاصل في النوع
الاول ان يجرى وصفاً ثابته وفي النوع الثاني ان يجرى وصفاً يجرى ثابت اي الكثير الراجح
فيها ذلك وبغير الموكدة بان لا يجرى كذلك بان لا يجرى مفعلاً او يجرى مفعلاً مضمون جملة
فعلية او فعلية تسمية لا يجرى جزاءها جامدين نحو الله شامداً فانما بالقسط هذا
واما ما قاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال المذكورة ما تقر مضمون اسم واقع في الجمل
السابقه سواء كانت الجمل التسمية او فعلية فان الموكدة قد تأتي بعد الفعلية ايضاً
كقوله في انما اترناه قرأنا عربياً فان عربياً يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذي
يفهم منه كونه عربياً وكذلك فانما بالقسط يؤكد مضمون لفظة الله اذ يفهم من انما
بالقسط ثمة لم يجد في كلام القوم ولم يذهب اليه احد قوله ومضمون الجمل مطلق
على رأي ذهب اليه ابن مالك حيث قال في التسهيل ويؤكد بها ما قبلها من فعل واسم
يشبهه ونحوهما لفظاً اكثر من توافقهما قال في حاله ان يجرى مبنية وهي التي تدل
على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي تدل على معنى يفهم مما قبلها والحال المذكورة
عرباً مؤكدة لعاملها ومؤكدة لجزء مضمون جملة والاول ضربان ضرب بواحدة من لفظ
وضرب بواحدة لفظاً ومعنى وهو قليل فمن الاول ثم ولينهم مبررس ولا نقول في الاخر

مفسدين ومن قولهم وارسلناك للناس رسولا وقوله وسخر لكم الليل والنهار والشمس
والقمر والنجوم سخرات امهن والمراد القلوب حيث انه منسوب الى الفاعل **قوله** كثيرا
يقع او قال ابن مالك ومنه ردود الحال على من غير المنقولة قوله تعالى وهو الذي انزل الكتاب
مفصلا وخلق الانسان ضعيفا ويوم البعث حيا وفي كلام العرب خلق الله الزمان
بديرا اطول من رجلها ومن امثلة سبويه هذا فانك حديثا وهذا حسبك خبرا كذا
نقل عن الشارح **قوله** لشدة ارتباطها لكثرة مذكورة ولا يمكن ان يكون مفردا بالنتيجة
قال الاعراب بالتبعية يدل على تعلق الشايع بالمتبع ولا بالعامل **قوله** على المعاني الطارئة
والفاعلية والمفعولية والاضافة **قوله** بسبب تركيبها بالعامل حقيقة او حكما ثانيا
العوامل المعنوية **قوله** كالجواهر اذ لم يكن معلوما للمعنى طب بثبوته لذي الحال قبل السماع
وكالمصنف له عند العلم بثبوته لذي الحال للمعنى طب قبل السماع **قوله** خبر باب كان واقعا
بعدا وهو كثير نحو ما كان احدانا وانت جزء منه وليس احد الا وانت جزء منه اولها
في قول الخامس وقول على كرم الله وجهه قد كنت وما ابدأ وبالرب **قوله** فانما قد تفسر الواو
واليه ذهب صاحب الكشاف وابوابها قال لا ان التفسير بين الصفة والموصوف
بالا والواو جائز وقال الجمهور بعدم جوازه حتى قال الاخفش انه لا يجوز ما مر من رجل
الافاقم لا يتغير بالموصوف على انه بدل من الاول ثم في المفسر في آخر السبع قال الشارح
في شرح المفاتيح ان التفسير بين الصفة جازم بالاتفاق وهو **قوله** لتأكيد الموصوف الصفة
او بمعنى انه زائدة وحذفها كحذفها وذا جاء بدونها في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا بالآية
منذرون وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في سائر المروف الزائدة وقد است
الواو الزائدة الكافين ثم في المفسر في الكشاف في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
لها كتب معلوم فان قلت كيف عرفت الواو من الجملة بعد الا ولم تزل عن قوله تعالى
ما اهلكنا من قرية الا ولها كتب معلوم قلت الاصل عن الواو لان الجملة صفة لقرية
واذا زيدت فلها كتب تأكيد وصل الصفة بالموصوف **قوله** ثم في سبعة وثلاثين كلهم فان
الجملة صفة لسبعة في قوله تعالى ثمانية رابعهم كلهم ولقد اوتوا من سائرهم كلهم
والقول بانها والثنائية كما ذهب اليه ضعفاء الحجة والمفسرين او بانها عطيفة على
سبعة بتقدير المبدأ اي هم سبعة والواو من المحكي فالجمع مقدر لهم او من الحكاية تصديقا

تصديقا لقولهم اي لهم سبعة وثلاثين كلهم ثم في المفسر في الكشاف في قوله تعالى
هذه الواو وقال ان الواو في سبعة وثلاثين كلهم وهي التي اذنت بان الذين قالوا سبعة
قالوا عن سببهم ولم يبرجوا خارجا عنهم وقال ابن عيسى في قوله تعالى وقفت الواو
انقطعت العدة اي لم يبق بعد عدة عاد بل نشت الى **قوله** ونحو ذلك اه كذا عيسى ان
نحوه في قوله تعالى ونحوه كذا في قوله تعالى ونحوه كذا في قوله تعالى ونحوه كذا في قوله تعالى
او بضمه انه يقتضي تقييد الاحكام بالحال وهو ليس مقصود وان كان الاحكام رافعا
في تلك الحال وصاحب الكشاف في جواز المعنى فخطا صفة فانه في علم البيان يرجع
جانب المعنى على جانب اللفظ مع قوله صفة في اية اخرى كاسين وابطال ابن مالك كونه
صفة بوجوده حتى انه اذا ان قيس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا بجوارز فقيم
الحال على صاحبها ونحو الفهم في الاعراب والتكثير والتعريف واعنا الواو عن الضمير الثاني
انه مذهب لم يعرفه بصرى ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه معلق على ما لا ينبغي لان الواو
تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرها وهو ضد ما براد من التوكيد
الرابع ان الواو اذا فصلت الاولى الثانية والاربع لنا صفتا فكيف يقال انها اكدت
لصورتها في نفس الواو ولصحت لتأكيد الصفة لكان اولى المواضع بها موضعها لا
يصلح للحال كخون رجلا رايه سيدا بعيدا رايه سيدا بجملة نعت بها رجل وكلها مندفعة
ولا يجوز ان تقرأ بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله ولها كتاب لانها بعد معنى
كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري وكلها اما الاول فلما تهم فاسد الحال على الصفة في
ان الاصل لها عدم الواو واما الثانية فلانها زائدة وقد اشبهها الكوفيون فلا يجوز قيا
في اللفظ واما الثالثة فلانها تأكيد للموصوف والموصوف يناسب الجمع لا التأكيد فلو
بالجملة واما الرابع فلان كونها بعد الا وكونها جملة تدل على انفصالها فلا يصح قوله ولها
لنا صفتا واما الخامس فلانها لا يجتمع الثانية احدى قولتي سبعة وثلاثين كلهم
قوله وحمل على الوصف اه هذه جملة كلام السكاكي اعذار من جانب الكشاف بانه
سهو والسرير فعولا اما المراجعة على الخط وليس سهو لانه مصر على ذلك وصرح بذلك
في مواضع متعددة **قوله** خلاف ذلك الاصل اه اي في الجملة وهي ما اذا لم يكن مقارنا
مبني **قوله** ثبت اسرارها في قوله وكل من الضمير الواو اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وال

واما الواو فليكونه موضوعا لربط ما بعده لما قبلها **قوله** في الحال المعودة والخبر والنعت
اي في الحال المستند الى متعلق ذي الحال نحو ضرب زيد قائما ابوه وكذا الخبر والنعت لئلا يرد
الضمير فيها كقولنا صفة محبته الى الفاعل لا للربط ولذا يرتبط كل واحد منها بالمرسوم فيها
اذا كانت جامدة فليخبر **قوله** ومعنى اصله ان يقع ان المراد بالاصل الكثير الراجح في
الاستعمال لا الاصل في الوضع **قوله** والحال معطوف على قوله وكل واحد منهما صالح
للمرربط مقدمه ثمانية لاثبات بقاء الحال بالواو **قوله** قد سكره وفي اصله ان كان متعاقبا
ظاهر عبارة الشارح انه اراد ان يبين ان اتي جملة بخبر وفروعه حال او اتي جملة لا يجوز
يقع فيها موضع جواز الحال بالواو وبغيرها فيجوز ان يكون تقييد جملة بقوله حالية
عن ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال لعدا كل جملة يصح ان يقع حالا بالواو وسوى المضارع
المثبت سواء كانت حالية عن الضمير او مشتملة عليها من حيث السيد في ظاهره بان الاول بيان
مراد ذلك الحكم الحكمي بان كل جملة حالية عن ضمير ما يصح ان تقع حالا حال تلي بالواو
المضارع المثبت الثاني عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلي بالواو وكان صحته وقرا
حالا مفيدة حال كونها متعلقة بالواو وهم منه ان الواو واجب فيه فلم منه ان كل جملة
حالية عن الضمير يصلح له الوصف الى المضارع المثبت **قوله** او متكررا محض ما بالنعت
او بالاضافة او بوقوعه بعد النفي او شبهه الى يقع النهي والاسم **قوله** لا تكره محضه
اي لا يجوز شي من المسوغات معها او متكررا مع المعرفة في الحال او كون الحال جامدا او غير
صالحا للوصفية كمرحلة او غير ذلك او عندى را فرد ذلك في شرح التسهيل **قوله** لا يدخل
فيه الجمل الى لية او وادخله مطرب ليعلم حكمه بالاستثنا عنه بطريق الاشارة انه
يمنع وقوعه حالا بالواو **قوله** لا يصح ان يقع حاله المنع وذلك بالاتحاد للفظ الظاهر
جوز الفاعل وقوع الامر **قوله** دون الانشائية لانه اما طلبية او ايقاعية بالاستفراغ
المقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونا او لا ومن الثاني الايقاع وهو موافق
المقصود من الثاني وهو التخييل جاز عند من يجوز وقوع الانشائية جاز من غير تاييد
وعند من لم يجوز ذلك في الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اي نفس الطلب لا حصوله في
الحال وان كان لا رماه فلا يرد ان الطلب الذي هو مضمون الطلب امر متحقق حصوله
فلم لا يجوز وقوعه حال بذلك الاعتبار وان كان المطرب غير متيقن بالحصول **قوله**

الحصول **قوله** وزعموا انما قالوا انما اشار الى ضعفه فانه من شرح التسهيل المراد
بجواز وقوع الشرطية حالا محذورا من هذا ان جازية فيقول يلزم الواو وقيل لا يلزم و
غير قول ابن جني **قوله** تصدروها به بشكل بخبرات طالق ان دخلت الدار ومنقوض
بان المكسرة فان لم يمل المصدر بها تقع حالا والسر ان الحرف انما يقضي التصدير على
الميل التي دخلت عليها **قوله** واما الواو الداخلة به في ما ذكره امتناع وقوع الشرطية
حالا انما هو فيها عدا هذه الصورة واما هذه الصورة فيختلف فيها **قوله** بالمرزوم لذلك
الكلام السابق لذلك فاعل المرزوم واللام فيه لتقوية العمل والمفعول محذوف في اي لزوم
ذلك الكلام السابق اياه في شرح الكافية للعارف الحامى فيلزم ان يبيح من المعنى
المعروف باللام عامل في الفاعل والمفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر محذولا
بحسب الله للجهل بالشرع وادفع اعتراض السيد بان الصحيح بالاستدلال لذلك الكلام
السابق واما المخرج من التي ذكرها الناظرون فلا يخفى كما ذكرنا **قوله** الى انما في الحال بالواو
مع حرف الشرط في موقع الحال بناويل مرزوم من المسفاة من الحرف في الكسرة في تفسيره
ولو اعجبك حسنهم انه موضوع للحال في ضمير تبدل وتقديره موضوع الجوابك حسنهم
تقديره في بعض الموضع ولو كان الى ان كذا بيان لخاص المعنى ويؤيد ما قلنا في الرضى
ان الذي كالتوضيح من الجزاء عامل في الشرط ايضا على انه حال في عمل جواب متى عدم
المنصب في متعلقه طرف والظرف والحال متعاربان فلا يرد ان كونه حالا يقتضي
ان يجوز الواقع بعد الواو اعني الفعل من الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر
صاحب الكشاف ولو كان الحال كذا رادف بحال لو كان ولا يخفى حاله **قوله** انما للعطف
اه في الرضى يلزمه ان ياتي بالفاعل الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فنجعل ما تقدم
وان الشرط لا ياتي بين المبتدأ والخبر اختيارا **قوله** ونحو بالجملة او هذه عبارة الرضى
والمراد بغير المتكلم مع الغير جماعة النخلة احترازه عن الاعتراضية عند على المعاني فانهم
يقولون ما يترتب بين اجزاء الكلام او بين كلامين متصلين من اجزاء الكلام
ما يجوز من كونه انما ان يجوز عمدة او فضلة والتعلق العنوي بان يجوز من كونه
بطريق المثل او الدعاء او المدح او الذم وان يجوز بياننا لفرقة او دفعا لما يحتاج منه
في ذهن السامع الى مجرد ذلك والاحتياط في لفظه ان لا يجوز معذرا لما قبله وكونه على

على طريق الالتفات الى المبدء السلب السابق احرازه الشرط الواقع بين اجزاء
الجزأ فانه ليس على طريقة الالتفات السلب السابق بان يكون فيه نوع تغير بالنسبة
اليه **قوله** انت طالق والطلاق البنية اه هكذا في الرضخ واخره ثلث ومن يخرج الحق
واظلم فيخرج الجرح واقرب بين اجزاء الكلام ووقع في المعنى بدل البنية عزيمته والمعنى
واحد وما قيل ان اجزائها المبدء بخلاف تلك الظواهر فوقع لانه لا يوجد للجزء
بين اجزاء الكلام **قوله** وهذا معنى الصفة اه فان ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه
هيئته وباعتبار قيامه به صفة **قوله** فيمنع اه فليس يجوز لما وقع عليه الاستقبال ولا يتوهم
انه فيس في اللغة **قوله** على التجدد اه اي الحدوث في الزمان **قوله** على الحصول اه اي
حصوله فيما ثبت له **قوله** لفظا اه اي في الحركات والكلمات **قوله** معنى فكونه مستلزما
بيده الحال والاستقبال **قوله** ومثله قوله لم تزدوني اه في التفسير ان المضارع
المثبت اذا كان معه قد يجب فيه الواو ولا يجزى بالتغير **قوله** فشا اه اي رافعه على
خلاف التفسير الجوزي فلما بني في الفضاولة والوقوع في كلام الدخ في طرفة توفيق
الفضاولة **قوله** ضروري فاي دعى اليه الضرورة وهو ايضا شاذ **قوله** فتبين كون الواو
لحال واحتمال ان يجوز لا يتبعان بنون التثنية وكما لا يتبعان الساكن او يجزى في
الوزن الساكنة في التثنية او يجرى نقبا بجميع النهى معطوف على فاستقيم لا يجرى
الاشتراك ولا بناء على الظاهر والوجه المذكورة خلاف الظاهر **قوله** اي شئ ثبت
ن في تفسير الفاعل مستقيم الحار والبعاد لا يتفق الايمان مع قيام الداعي وهو
الطبع في الاشارة الى الصالحين والذوق مدخلهم ولا تترتب حال في التغير
والعامل ما في التام من الفعل اي شئ حصل ان يجرى من بين فته الحار
لحصول شئ في هذه الحالة مستند لان الحار على سبيل المبالغة في حصول شئ ما لا يتم
في هذه الحالة فان كان منكم كان تلك الحالة متكررة واما ما ذكره الشارح بقوله
والمعنى اه فلم يظهر له وجه ابراده والفاضة فيه **قوله** في الجمل اه اي في الظاهر
الرضخ وان لم يكن بينهما تنافضا حقيقيا ولو قيل معناه في بعض المواد وهو اذا
كان العامل في الحال في زمان التكلم فانه لو صدر في الحال بعلامة الاستقبال لزم
التناقض لان مفارقتها بالعامل يقتضي كونه في زمانا خلا وتفسيره بعلامة التثنية

الاستقبال يقتضي ان تجوز في زمان الاستقبال واذا كان التناقض لازما في بعض المواد
استندوا بتفسيره بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب وعلى هذا يندفع ما اوردوه عليه
من ان التناقض الحال على الجملة المحصورة ونحوه وعدم تفسيرها بعلامة الاستقبال
في وضع اللغة فلا يصح ان يقال ان تفسيره اعطى لفظة لاجل نزع التناقض الذي يترتب
بعد هذا الموضع الخاتمة لفظ الحال **قوله** وهو ما فانه يستعمل في الحال **قوله** وجوز
الواو مبردة لانه خلاف الاصل لا يتركب الا عند الضرورة مع فلوه عن الكلمة التثنية
التي ذكرها السيد **قوله** وقد بلغني الكبر بلوع الكبر حال منقولة وان كان الكبر بعد الحصول
غير منقولة فلا يرد ان الكلام في الحال المنقولة فيلوع الكبر ليس كذلك **قوله** ولم يمسى
بشراد الحال المنقولة يجب ان لا يخرج من الصفات اللازمة وعدم المس كذا وان لم ينفك
عنه **قوله** شرط في الماضي المبتدأ اذا لم تكن نالبا لالا والمتنوبا ونحو ما تأييدهم من ان
الا كما نواها بسنة دون وكلمة كمن للتحليل تفسير جارا وعدلا ولا تخرج عليه جارا و
بجلا كذا في التفسير **قوله** او مقدرة قال ابن مالك مقادا عوى لا يقدم عليها جهة لا
الاصل عدم التقدير لان وجود ندم الفعل المشار اليه لا يبرده معنى على ما يفهم
به اذا لم توجد وحقق المحذوف المقدرة ان يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قدية
على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على حاله **قوله**
لوجب اه هكذا في النسخ التي رأيتها والظاهر جاز لا تنافا المفارقة ونحو الدلالة
على الحصول والبعاد لوجوب الواو في جميع المقارنة والحصول فاما ان يقال ان وجوب
بمعنى ثبت او يقال لوجوب بالنسبة الى انقضاء المفارقة وان كان بالنسبة الى الدلالة
على الحصول جواز ما **قوله** للقطع بان المضارع اد اي الذي هو الحال فلا قدس **قوله**
ان يقال ان الافعال اه هذا الجرد وعوى لا بد له من شاهد فان الافعال التي تقع
او ظرفا لافعال اخر يفهم منه ما هو بينهما وحال بينهما ويستقيا ليرها بالنظر في زمان
التكلم نحو لو جئتني لا كرتك وان جئتني اكرمتك واذا جاز زيد اكرمه وندم زيد ولم
ينفعه ندم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالنسبة الى زمان التكلم اذا فاجت فرينة
فان قدس كره تقديم الخاتمة حيث قالوا انصب المضارع بتقديم ان بعد حتى اذا كان ما
بعده مستقبلا بالنظر الى ما قبله كخبر مرث حتى اخلها فان الدخول مستقبلا بالنسبة

مقياسا اليهما **قوله** انما يعني في الخارج والداخل بالنسبة الى كلام آخر زائدة عما
منحوق او مفقود وكلية من بعد ازيد والنقص واقل واكثر ليس تفصيلية بل هي صلة
للفعل الذي تضمنه صيغ التفضيل فهي بمعنى اصل اخمل **قوله** الاوساط قيد بذلك لانه
من البلع لانه يورده كونه مقتضى المقام بان يخرج الى اطراف الاوساط بجزء من حكم
التيقن بان يجرى مطابقا للغة والعرف والخبر مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى **قوله** من
عبارة المعارف المطابقين للمعاني والمعارف والمعارف في زيادة المعنى **قوله** اي الى
كونه المذكور سابقا كونه اقل من المعارف الا انه يلزم كون المعارف اكثر منه
فهو كالمذكور سابقا وانما لم يعمم على ظاهره رعاية لما في الايضاح والمفتاح حيث
وقع فيهما ثم لا يختار كونه شبيها يرجع في بيان دعواه تارة الى ما سبق من فائدة
لوقر ما سبق كونه اقل من المعارف كان بيان الاختصاصية اثنان للشيء بنفسه
القربة على ذلك **قوله** واخرى الى كون المقام خليفا باسطة حيث لم يفر كونهما
مما يلحق بالمقام **قوله** وليس المراد اه اذ لا معنى لان يقال مرجع كون الكلام موجزا
ان يجرى المقام خليفا باسطة من المعارف والظهور لم يتعرض له **قوله** فيجب مقتضى
الظاهر اي ظاهر المقام قيد بذلك اذ لو كان اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وباطنه لم
يكن لعدم مطابقته لمقتضى الظاهر او لا باطن قال **قوله** فيكون له مناسبة حقيقة
اعتبر المناسبة الحقيقية التي يقتضيه ذكر المبتدأ والفرق لا ذلك كان الكلام من المعارف
الاوساط فلم يكن بليغا فلا يجرى موجزا او المناسبة الحقيقية ان يجرى المقصود وتخرج بعضهم
على اخذ النعم لما راى فيهم من الكسل وعلامة الامهال وكذا **قوله** فيكون له مناسبة فاعلموا ان
المقصود زيادة الخلق والخبر يصح ان يكون **قوله** وذلك لان النسبة اه لا يجمع ان ما ذكره
البد تحقيق للرب للشراح فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن التبيين
وزوال الابهام قال **قوله** او في ذلك لان الاوساط لما كانت اكثر من الطرفين كان
كل من على خبر متعارفين في تأدية المعاني شهرا بجهة الشمس فهو امر عرته معروف
الدخيل معلوم الطريق فاسب ان يجعل اصلا بقاس عليه بجزء فلا يجرى البناء عليه
روا الى الجاهل كذا في شرحه للمفتاح **قوله** فاما من كان الاول يورده في قدس الشان والثاني
يورده في عدم النعم ويجتمع في نعم فاعلموا وهذه الصورة الرابعة لم يتعرض لها

الشرح الظهور مما ذكر **قوله** ثلاث منها مغير في باب التبيين المقصود مع قطع
النظر عن حال الحكم في كونه بليغا او من الاوساط فانه لو اريد المقبول مطلقا لكان
والثاني غير مقبولين من الاوساط وان اريد البليغ فليس المساوي والثالث هو
مقبول لانه مطلقا بل اذا كان لدا **قوله** تأدية اه زاد لفظ الاصل اشارة الى
ان المعنى في المساوي والايحاز والا طاب بجميع الاول المعنى الذي قصد الحكم
افادة للمخاطب ولا يغير العبارة واعتبار المقصود فيقولنا جاني است وجاني جاني
ناطق كلاهما في باب المساوي وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجمال والنقص
والقول بان احد معي ايجاز والاخر اطلب وهم **قوله** ناقضا عنه اه اي غير مقدار
المراد واما باسقاط لفظ عنه او التفسير عن كلمة بليغ ناقضا عن ذلك المقدار فيشمل
ايحاز الفهم والحد فيقولنا سبيله وشكرا له ولا اصل المراد بغير ناقضا عنه لان
تقدير الفعل عما هو له رعاية فاعادة نحوية وهو انه مفعول مطلق لا بد له من نائب الفاعل
التي يفهم اصل المراد وهو محذوف من غير تقدير وهو متعارف الاوساط ايضا فالمراد
بانه ايجاز عند المص ومساوي عند السكاكي في لغة مع السكاكي لا يسمع بدون
قوله في القدم وهم **قوله** غير واثق بذلك لان اعتبار النعم في الاول وفي ظلال العقل
في الثاني لا بد من عليه **قوله** فعمل مطلق العيش في غير تقييد بانعم والثاني في
كونه في ظلال النور كناية عن العيش الناعم بما على ان العيش في ظلال النور لا يجرى
الا ناعما وكذا العيش الشان المطلق في غير تقييد بكونه في ظلال العقل وغيره كناية
عن العيش في ظلال العقل بما على ان العيش في لا يجرى الا للعقل في غير كناية
مستفاد من الكل بسبب ملاحظة ما شتهر في العرف فيضاديا لما هو اصل المراد
وهو ان العيش الناعم في ظلال النور خير من العيش في ظلال العقل مع شتمه
على لطيفه وهو ان العيش في ظلال النور لا يجرى الا ناعما وان العيش في لا يجرى
الا في ظلال العقل فكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت اليه الا واما **قوله**
لا يجرى الزائد متعبا من التبيين وعدم التبيين انه ان لم يغير المعنى بمقاييسها
كان فالزائد غير متعب وان تغير المعنى بمقاييسها احد من ذلك الاخر فالزائد متعب
ولا يغير في ذلك كون احد معي مستقدا والا مشاهير فلا بد من ان مبنا متعبين للزائد

لان التكرار حصل به **قوله** وهذا انما يصح اه لا يخفى ان هذا البيا لا يدل على كون النذاء
 رائدا على اصل المراد فان مرادك عن نفي الفصل عن الامر الثلاثة وانه انما يدل على عدم
 صحة ذكر المسمى وفساده لا على كونه مفرا لا ان يقال ان مقصودك ان مرادك ان
 الموت على اناس وانه مما يجب ان يرغب فيه اذ به يظهر الفصل للصفات التي هي كمال
 الانسان ولا شك ان الذي لا دخل له في ذلك المقصود فذكرنا رائدا على اصل المراد بل
 مقصودك او فضلنا على تقدير عدم الموت **قوله** لا يفهم من اطلاقه فان لفظ الذي
 لا يمكن ان يستعمل في بذل النفس وان سئل فليدرج الاشارة اما مطلقا فلا يفيد الا بذل
 المال كذا في الايضاح **قوله** بذل النفس مطلقا من غير تقييد بكونه للخلق او للحيوان او لطلب رضا
 المحبوب او لطلب مرضى والفقير **قوله** وهذا يعني من الشيء اه اشارة الى ان الشيء
 هو ليس عبارة عن الملكية المختصة بل عبارة عن الاتحاق في العمل رك وعدم التفرق
 عن الامور المحلولة فانه الذي يفهم اللغة والوقوف ولذا قال سابقا هاهنا عليه الاتحاق
 في الحروب والمعارك **قوله** فينفرد التاكيد له في منع التجوز بالا بصار والسماع عن العلم
 بالشيء وبالغيب عن الامر **قوله** معناه اه ليس التقييد فيه للتاكيد بل للتأسيس
قوله لاننا الاصل فيه ان المقصود عليه علم ما خضاره المعنى هذا هو المراد فالوجه انه
 قد تم لفظة مباحثه وكن ان تقول انما الاصل والمقصود عليه عند السالك في هذا القول
 كاف لتقديم **قوله** بشبهة بالليل بالجمع **قوله** فصار اه اي الرأب واحدا الى اقصى الارض
قوله من غير ان يتوقف عليه او فان معنى المستثنى مفهوم من الكلام وكذا مفهوم الجزاء
 من المخارج الاقول **قوله** انما به اه اي ان كان لفظة **قوله** يمكن نظريا اي ان لم يكن فيه
 فائدة اصل والمراد بالتعريف المعنى اللغوي اي الزائد لا فائدة وان كان متعبا **قوله** ان
 مثل هذا الشرط وهو ما يعجز بان الرصيلة لا يحتاج الى الجزاء لكونه حالا وقد مر تخفيف
قوله لان المراد به ان اه زاد لفظ المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى في القصاص حجة
 ذلك فلفظ سير ومعناه كثير ولو قيل لان الاشياء اذا علمت كان المتبادر انه دليل
 على نفس القصاص للحجة فما قيل ان هذا دليل على دعوى ان في القصاص حجة
 ولو كان هذا مرجحا للايجاز لكل دعوى ايجازا وهو **قوله** لكان قطعا بالمتن
 التعرض اذا الفصل متعين للزيادة **قوله** اه من قوله لكم في القصاص حجة الظاهر

الظاهر ان يقول اه من قوله القصاص في القصاص ان يكون كلمة في هذه لفظة الا ان
 ادعى مطابقة ملغ الايضاح فان في هذه ظرف مستقر وقع حالا من ضمير ياتر كل
 حيث قال ان عدة حروف ما ياتر منه وهو في القصاص حجة عشرة وعدة
 حروفه اربعة عشر **قوله** النص على المطلوب اه اي الصريح به فيكون ان جاز عن القصاص
 حتى لكونه ادعى الى الاقتصاص كذا في الايضاح **قوله** النص الثاني علم البيا اه قد مر
 تحقيق التعريف الثاني وبيان المراد من المبدأ والخبر وبيان صحة الحمل بما لا مزيد عليه
قوله من علم البلاغة اه من علمه مزيدا اختصاصا بالبلاغة كاد في المقدمة **قوله** و
 يحتاج اليه لان الاحراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يشترط
 لغز العرب الا بهذه العلم قال الشيخ في آخر المقدمة انه لم يبق لنا مما يرجع اليه
 البدعة الا الاحراز عن الخطأ في التاوية وغيره لم عن التعقيد عن غير الجزئية عن
 التعقيد المعنوي فثبت الحاجة الى علم كجزئية عن الخطأ وعلم كجزئية عن التعقيد
 المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا ذلك علم المعاني والبيانات وسموه على علم البيا
 فاقبل ان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال
 علم البيا ان الكلام المركب من الدلالة المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغة الى
 علم المعاني اذ لا حاجة الى البيا للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس شيء لان المقصود
 احتياج بلاغة الكلام الى علم البيا لا اعماله ولا شك ان الاحراز عن التعقيد المعنوي
 لا يمكن الا بعلم البيا **قوله** وهو علم اه لا يخفى ان المراد من علم البيا في قوله النص
 الثاني القواعد فاذا اراد به بقوله علم يعرف به الملكة وادراك القواعد لا بد من القول
 بالاستخدام في ضمير هو **قوله** بطرق مختلفة فان الحمل مع لوازم بعضها بلا وسطة وبعضها
 بدوطة فيمكن ابراده وبعبارة مختلفة في الرضوخ **قوله** اراد بالعلم اه العلم حقيقة هو
 الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم مجازا مشهورا وحقيقة اصطلاحية
 وعلا ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك والشايع
 اختار حمل على المعنيين الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وما قيل انهم لم يقصروا
 تقدير المعاني اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التعقيد بل هو
 بل على ادراكها فليس شيء لان ذلك الاطلاق في اسم العلم المدونة لا في لفظ

من القصاص في القصاص

العلم قال السبب في حواشي شرح المفتاح نحو بطلان على القدرة المحصورة وعلى اركانها
وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم بطلان على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكه
استحضار وتم المراد الادراك الحاصل من الدلائل والمسائل المعلومه عن الادلة او الملكة
الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدققة لما تقر ان علم المسائل بدون الدلائل يمكن
بقليد الا علماء فلا بد من علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ولا علم
ارباب السبقة على التقدير الثالث **قوله** اي ادراكها على ان التصورية داخل في
العلم او الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها قال قدس سره ومع ذلك فقد ساعد
القدم اه دفع بتراميه من انه اول ما يمكن مباحث الجواز المفرد مساعده فكيف حمل
ذلك بانه ساعد القدم على ذلك الترجيح الذي ذكره هناك قال قدس سره ينبغي ان
يتأخر اه قيل تأخر علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان
باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تخص بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب
ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحسان في والافيه عبارة عن ايراد المعنى
الواحد مطلقا بعبارة مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر الجازات او الكتابات انما هو
في المعاني الاول قال قدس سره فان هذه اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصود
لان المقصود ان افادة المعاني التي روعي فيها المطابقة وتلك اي رعاية الدلالة في
الوضع والخفا في فرع لا لانها اعتبار لا جلا قال قدس سره عن افادة التركيب **قوله**
اه اي المعاني المستقلة على الخواص الا ان المعاني الاول لما كانت ساقطة عن نظرهم
فقد افادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله ايراد المعنى الواحد او وهو
ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كافتقارها بالنسبة الى من يذكر كون زيد مضافا بجملة
لرواها كارسوا افادتها بآية بدلالة واضحة او اوضح او حفية او اخفى كخبر ان زيد
المضاف او الكثير او الماد او المهرزول الفصل او الجمل المطلب وبما ذكرنا انه دفع
ما قبل ان الشايع في اعتبارها بلبان الجازات والاستغناء والكتاب في المعاني الاصلية
للازكيب البليغة وذلك مما يبحث عنه في البيان كان هذا الاعتبار بما يجب البليغة
ومرجع البيان مخففة العلم برنقول لا يظهر جريان كثير من انواع التشبيه و
الكناية والتمثيلية كالتشبيه في الخواص **قوله** واردة قال العلامة وانما وجب

وانما وجب تفسيره الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيه الحال بحسب المقام كون علم
البيان احق من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك
المعنى بطريق مختلفة ولو فسر بما هو اعلم من المعنى الذي يقتضيه الحال لما بقي احق له جود
ح بدون المعاني **قوله** بقدرها صفة الملكة واصول على سبيل التامع وهو بالنسبة
الى ملكة تفهم بما علم منها بقوله اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها **قوله** على ايراده اي على
معرفة ايراده بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة وفيه اشارة الى ان معرفة
الايراد المذكور لا يجب ان يجرى بالفضل في القدرة التامة على تلك المعرفة كانه فيهم
الصغرى لا سبيل المحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك انرفع
ما قيل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر ليرافق المعنى وان القدرة على الايراد
المذكور ليس بملازمة تامر ان كثر من مرفة هذا الحق لا يقتدر ولا على التيقن
قوله كل معنى اه يعني ان اللام في المعنى لا استراق الهمزة او لا عهد وامتاع لتحقيق وهو
ظاهر وجليس للزم كون من له ملكة الاقتدار على معنى معرفة ايراد معنى واحد في
تركيب مختلفة علما بالبيان **قوله** ان يورد بالفاظ مترادفة اي يورد المعنى التام
في تركيب وجميع اجزائها الفاظ مترادفة لا يجرى ذلك اه لان تلك التركيب ببلد العلم
بوضع الفاظ لا يجرى لالتزام مختلف في الوضع والتفاوت الدافع بينهما غير
الاسن ببعض الفاظ وكثرة ورودها يجب التفاوت في تدوير الوضع وكذا
استراط بعضها بوجوب الاحتياج فيه الى وضع مزاج في تعيين المراد في الفهم
قوله ومعنى اختلافها فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد في تركيب متساوية
في الوضع ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب ابتداء **قوله** يخرج
ملكه الاقتدار اه اي يخرج ملكة الاقتدار عن ان يجرى داخل في علم البيان وجزئ منه
والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كون ما صدق عليه بعدم المعنى **قوله**
اولى من تعرفه اه لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول في كل السبب
وارادة السبب **قوله** يلزم من العلم به اي من حصوله في الذهن والاتقان اليه
خفوت شيء اخر ولا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم شيء اخر
دليل **قوله** كدلالة الخطوط اه اشارة بيراد المسائل الى ان الحصار الدلالة الغير للخطبة

في الوضعية او الطبيعية والعقلية على بطعام وغيره شعبة **قوله** من شبه الثريا او
وجه الشبيه في كلامه متفرع من امور متعددة حسية في بعضه والظلال في بعضه مفردا
وفي بعضه احدى مفردا والاخر مركب وقد تم تفصيله **قوله** لا يخفى ان المتبادر من الا
تنوع من متعدد وان يجرى المتفرع منه متعدد او يكون وجه الشبيه ان يجرى ذلك المتعدد
حاصلا في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يجرى المتعدد وجه الكل واحد منهما وان
كان وصفا خارجا عنهما وان يجرى جزءا لا احداهما خارجا عن الآخر فلا يستلزم اشتراك
من متعدد مركب الطرفين كما علم السيد بل نقول ان تنوع امر من متعدد قد يجرى
بانتراع في مجموع التعدد كالمجموعة الاختيارية وقد يجرى من احداهما بانتراع الى
الآخر كالاضافة وقد يجرى بانتراع بعضه من احد الامرين وبعضه من الآخر فلا
يستلزم انتراع التركيب في وجه الشبيه ايضا **قوله** فان قلت ان ما يدل على هذا و
يزاد مثاله شبه المفرد لا يقتضي الا ان يجرى المتعدد الذي انترع منه موجودا في
الطرفين لا يكون جزءا كما في شبه السقط بين الدكن **قوله** بان التمثيل يستلزم التركيب
مراده من التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم تركيب الطرفين بناء على انه مما يتركب
لا يقتضي الشبيه التمثيل تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبيه المركب يجرى
طرفاه مفردين مركبين واحدهما مركبا والاخر مفردا **قوله** انظر كيف اعترف بوجه
ان اللازم مما ذكره الشارح ان لا يجرى وجه الشبيه في الاستعارة في المفرد متفرعا من متعدد
ليخرج بقوله شبه التمثيل واما استدعاء شبه التمثيل التركيب فكلام **قوله** حتى فلا
حاصل اللازم من التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم التركيب والكلام في استدعاء
الشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم من **قوله** اي شئ الجمل ما هو ظرف وجهه بين ان ضمير
فيه مراد كان راجعا الى الجمل في نفسه استواء اليه شامخ والمراد ظوجه ويؤيده ان
سوق الكلام في تقسيم الجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا شامخ لكن خروج عن
الكلام فيكون كل من الوجهين متشكلا على خلاف الظاهر وجه سوى بينهما وليس
مراده ان تقدير كلام المعنى ذلك حتى يلزم حذف الموصول او الموصوف مع بعض
الصل او الصفة وحذف الفاعل **قوله** بينهما كلمة او جمع كما سمي الجمل بجمع ثقلها
قوله وتبعه الكاملة في الظاهر الاولين عدم الاضافة واظهار اللقب عليها وفي

وفي الاخيرين الاضافة في شرح العلامة وقع التصحيح على الكل بالاضافة **قوله** هكذا
ينبغي ان يفهم رد من قال ان المراد مطلق الوصف اي من الجمل ما ذكر فيه اه ولا يذكر
الوصف المشعر في الشبيه المختص لان وجه الشبيه فيه مذكور فلا ذكر الوصف المشعر
به كان **قوله** انكر **قوله** وصف الحلقة يكونا مفردة اه مفرد وصف ضم كوننا مفردة لا
قوله غير معلومة من ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني واما الاول داخل في المشبه
مطلق الحلقة لان كوننا غير معلومة الطرفين ناشئ من كوننا مفردة **قوله** اذ اطلقت
او وجه الشبيه بين المذبح والشمس كالظهور وبين الملوك والكواكب بنفسه
الظهور و**قوله** اذ اطلقت لم يبد معين كواكب وصف المشبه بوجه المشبه **قوله** انما
كثيرا بادية فلان وكاليف خير ثان والقول بان كثرة ابادية صفة بناء على ان فلانا
علم جسد وعلمية تقديرية وانه بتقديرية وانه بتقدير الموصول اي الذي كثرة ابادية
تختلف **قوله** اي بان يذكر فائدة التفسير الاول ان المراد بالاشتراك اعم من اشتراك
اللزوم واللازم والعلل للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثاني بيان ان التفسير
المستتر في استنباطه يرجع الى الموصوف والثاني الى وجه الشبه دون العكس **قوله** وهذا
النساج اه لعل المراد في ذلك ان وجه الشبه عالم كين امرا فلا هو اذ على مكانه بذكر
ما يستنبطه **قوله** كبر الطبع الى شئ فانما الى الجيب عنه امر عاين لذلك الشئ وان
كان الجيب في نفسه والارادة صفة حقيقية او اضافية كذا في شرح المفتاح **قوله** وبوجه
ان يجرى تركبهم انا قال شبه لاحتمال انهم لم يثبتوا التحقق الذي ذكر فينبه
الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان للثمة والسواد والياض مثل امور
محسوسة متمايزة بين ما هو جزئي محسوس وبين ما هو كلي موقوف كذا في شرح
المفتاح **قوله** ناشئ من هذا النساج فكلمة في **قوله** من نساجهم ابتداء كما هو الظاهر
لان جعلهم ان بيانه على ما قرره في شرح المفتاح هو انه مراد بان وجه الشبه في
شبه الخبز المورده في قوله وفي شبه الشاب بالثمة من السواد كذا في سائر
المحسوسة على سبيل التحقق دون الاستنباط فكيف كان الحامل هو هذا الذي
على سبيل النساج والتجوز دون ذلك اعنفه تخفيفا شتمه وفيه انه انما
ذلك لم يسلم العلماء انهم اعتقدوا ان وجه المشبه في امثلة المذكورة المحسوسة على

سبيل التحقيق وهو لا يستلزم ذلك بانه باطل قطعا لعدم اشتراك الطرفين في القول
ان جميع الامثلة اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة في الشائع بذكرها
يستبعد ان يكون الامر المحسوس الجزئية كان وجه الشبه في الامور العقلية وبعبارة
مترجمة بذلك حيث قال وتبين ان يجوز تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا في
شائعهم هذا وهو ذكرهم مستبعد وجه الشبه مكانه وتبينهم اوجه مع كونه الامور
المحسوسة حيث شائعها هذا ستم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه شائعها ترك
التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يجوز حسبا وقد يجوز عقليا ولو شائعهم هذا لما تركوا
التحقيق اذ لا حاصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه ما اوردوه
على ان لا يكون ان العبارة المنقولة لا تدل على كبحار المشتاق في هذا الشائع فالاولى
نقل الامور المحسوسة في عبارة العلامة فتدفع اذ معنى كون شئ ما شائبا له لولا الثاني
ما حصل الاول قوله انما هو في قبيل الشائع اياه لا يخفى ان تسمية وجه الشبه ووجه الشبه
في حاشي المطالع وقال المحقق الدواني ان الطبيعة هنا ايضا متحققة كدلالة بعض
الاصناف العارضة لوجه المتألم وحاجته على شدة الاله متحققة ودلالة حمرة الوجه على
الحياة والنصرة على الوجه وحركة النبض على المزاج المخصوص في غير ذلك ولعل قدس
اراد ان يتحقق ما للفظ قطع فان لفظ اح لا يصدر عن الرجوع وكذا الامور المتألمة
عن الحيوان عند دعاء بعضنا الى بعض لا يصدر عن الحالة العارضة له بل عما لا يقدور
عن طبعه بخلاف ما عند اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض متبعة عن الطبيعة
بواسطة الكيفية النفسية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون
انما النفس تلك الكيفية والمزاج قد يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون
عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الاول التأثير
في الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب واخذ في ما قيل ان الدلالة الغير
الطبيعية تحتاج الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا حاجة لافراج
الطبيعية في العقلية قوله اما ان يكون بمقتضى الطبيعة ايه الطبع والطبيعة والطبع
بالكسر اللغوية السجية التي جبل عليها الانسان فانها موصوفة بالاسطى بطلان
على سبيل المثال في الحقيقة بالشئ سواء كان بشعرا او لا وعلى الحقيقة فاذا اريد

فاذا اريد طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسية الشائع
به عند عرض المعنى واذا اريد به طبع مدلوله فالمراد به المعنى واذا اريد به طبع فانه ينادى
اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اي النفس الناطقة
او العقل وقد ذكر الوجه الثالث في حاشي المطالع وافترقا في حاشي المطالع على الوجه الاول لانه
اظهر قوله كدلالة الخ ايه بفتح الهمزة وتندب الى التبع على ما في حاشية التسمية وبضم
الهمزة وتندب الى حاشي المطالع واما ما في حاشي الهمزة وفتح الهمزة او
ضمها فتدوى فان قدس سره لا بد لانه اللفظ اي فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة في
العلم واقع بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطرفين او اصدان قلنا بعدم حاجة
العلمين بناء على ان المعلم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فقلنا في حاشي التسمية
دلالة اللفظ على الاول من الظاهر بجميع الدلالات اشكاله في ذلك وعلى الثاني منه ببدلية
قال قدس سره لان الفهم صفة الشائع بناء على المتبادر وهو المصدر المبني للعلم على قوله
بان الدلالة اربع ان الدلالة رابطة لخصوص بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى
بينهما في الوضع الا ان الاولى قائمة بغير غيرها والثانية بالوضع قال قدس سره اذ انبست
فان النسبة بين المتبينين بوجه اشتراك الى كل واحد منهما قال قدس سره اذ انبست الى
اللفظ كان مبدء وصفه ليس في عبارة المحقق هذه كانت ومثاله فاذا قال اذا
نسبت الى اللفظ كان غير انه دال على من كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العام و
بالوضع عند اطلاقه واذا نسب الى المعنى قيل انه مدلول هذا المعنى كونه متفهما بغير
اطلاقه وكل المعنيين لازم لهذه الاضافة انتهى وانما اخذ السيد قوله لازم لهذه الاضافة
ظاهر من حاشي المطالع لكن كب ذلك المحقق في حاشية على شرح المطالع على قوله و
اذا نسبت او الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تميز
منسبة الى كل واحد من المتبينين فهذه النسبة ان نسبت الى المعنى بوجه مدلوله وانما
الى اللفظ وانما دلالته لازم للدلالة فيمكن ان يعرف باقربى كان انتهى وهذا هو الحق
اولا كانا في برين تلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف لشئ منهما لعدم كونه لكل
ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراود كان مبدء وصفه متاخر بالاعتبار تلك
لانه قدس سره ووجه حاشي المطالع قال قدس سره وكل الوضويع لازم لتلك الاضافة

محيرة عليه لكونها في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرباطة للمفهوم من جهة ما هي كونه اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ فان قد ذكرنا بان المفهومية هي
لا نسلم انه تعريف بل انهما بالقبول الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية
فانها صفة للمعنى كما ان الفاعلية صفة للمسامع والفاعل في جعل الفهم المصدر المبني للمفعول
المفهومية لا كونه بحيث يفهم منه اللفظ فلا يفيد تحقيق المذكور في دفع الشك فلا تذكر
فالجواب هو ما ذكره هذا مما يتم لو كان المفهومية هي على كون المعنى بحيث يفهم منه
من اللفظ اما اذا كانت غيره فلان يتم قال قد ذكرنا وان كانت نسبة او لا نجني ان القائم
باللفظ هو الدلالة اي الدلالة المنسبة الى اللفظ لا الدلالة مطلقا قال قد ذكرنا كما يدل
عليه الدلالة كما انه يشق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك منه يشق من الدلول بمعنى
الوقوع ولما بسند الدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم بسند الى المعنى بصفة المجهول هذا
بسند ذلك المحقق في حاشيته على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم
المذكور في التعريف صفة السامع وانما يميز كذلك لو كان اضافة الفهم بظن اصدار
فان الفهم في حيث الكساة الى القيام صفة القائم ومن حيث المتعلق الى الوقوع صفة
المعنى كما ان الضرب في حيث الكساة صفة الضارب ومن حيث الوقوع والمتعلق صفة
المضروب قوله فهو ظاهر البطلان لان صفة شئ لا تميز صفة لشيء آخر باعتبار تقيدها
بقيد الجواب ان تعلقه باللفظ يميزه من الرصف الحقيقي الذي كان للسامع او المعنى وجعل
صفة اعتبارية للفظ لضرورة بعد اعتبار المتعلق وصفها بحال متعلق وهو امر اعتباري
قال الشارح الخالي في شرح قوله وبوصف بحال الموصوف وبجان متعلق الموصوف ومع بصفة
اعتبارية تحصل بسبب متعلق كمررت برجل حسن علامة اذ كونه الرجل حسن الكلام
معنى فيه وان كان اعتباريا قوله صفة في كثير من النسخ والوصف والنسخة التي عليها
خطه صفة في النسخ قوله وهذا مثل قولهم اءى على تقدير كون التعريف عا
ظاهرا بان يجوز كون العلم اضافة بر عليه ان الموصول وان كان صفة الصورة والعلم
صفة العالم فلا يجوز تعريفه والجواب ان الموصول وان كان الصورة لكن حصول الصورة
في العقل صفة العالم قوله على تمام ما وضع له ذكر لفظ التام لا حياط او لحسن مقابلة
الجزء والافضل ما وضع له قوله في جهة ان العقل اءى من جهة هي منشأ الحكم العقل

العقل سواء تحقق الحكم بالفعل او لا قوله وتخصيص الاولى ونقل عنه ان تقييد الاولى
بالمطابقة اي التقييد الاضافة لا الوضع انتهى وبعلم منه ان لفظ يخص من المفوض
لا من الاختصاص فانه من حيث يخص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غير ما قال
قد ذكرنا فم يفهم من تعلقه به باي من هذا التأويل بل جعلهم الرصف بحال الموصوف برجل
المتعلق فيما في الفت فانه يدل على معنى من مفهومه لا ما يدل على معنى فهو ملزوم الا لما
هو من مفهومه قوله وارجو به الكل باعتبار ارادة الكل وعدم اعتبار دلالته على الجزاء
بالنقص ليعطى في كونها متعلقة وبثبوت كونها نفسا فانه عدم ارادة الكل وعدم
اعتبار دلالته على الجزاء بالنقص ليعطى على دلالته على الجزاء انما بالنقص ومطابقة معا
يجزئها قوله فالجواب ان هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود من التقييد
المشعر بالتعريف اعني اعلى الوضع والضرورة ولا يجوز في التعريف بل لا بد فيه من
المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحاشية مأخوذة في تعريف الامور
التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعني اعلى ضرورة و
انسان الذي هو اليه فاعلم ما ذكره حاشيا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في المختصر
بالنظر الى خصوص قيد الحاشية فلا تخالف بينهما وخلصنا الجواب ان قيد الحاشية يميز
والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقييد دون التعريف في اورد عليه
من انجح لا يحصل تقييد الدلالة المعينة عند علم في التعريف ويجعل التقييد لانه فم
القيود المتخالفه واذا انزع تلك القيود على ما ينبغي بحيث يتم وكذا ما قيل ان اعتبار
الحاشية في تعريف الدلالة يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالته اللفظ
الموضوعة للمتناهي في على احد في برسطة انه لازم جزء آخر ليس دلالته على الجزاء من
حيث انه جزء من حيث انه لازم جزء آخر فلا يجوز تقييد ولا التزاما لانه ليس
خارجا عن الموضوعة لان المتناهي في على بعد ما ولا يمكن ان يعقل احد في برسطة
انه لازم للآخر على ان المقسم للدلالة الوضعية فلا بد من اثبات لفظ وضع للمتناهي
قوله كما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة الملائمة هذه الملائمة بر جهاين الاول
ان الدلالة الوضعية انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى موهوما لتوقف
التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا انه من حيث انه مراد الحكم وليس شئ لان

والاول باق على حاله باق بعينه لم يتغير اصلا فبالغير وانه قد يابعد ما كان
ضميا وان اراد ان يابق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لم يقع في كونه دلالة فخصية
والالتزامية لا تتفق كونه ضميا على ما لا يسلم بقا اصل الفهم ايضا لانه حصل بفعل
الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضميا وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا
الجواز لا تعلق لها بالفهم وان اراد ان لا تعلق لها بالفهم قصد ان لا ينفك
انما حصل لها بالقرينة وان اراد ان لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا ينفك لان الفهم
القصدي هو المطابقة وما ذكرنا ظهور ان القرينة في الجواز يفهم الجازي ان الفهم
واللزام من حيث انه مرادف فهم الجزء المقتضى ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى الحق
والمشترك لدفع المراجعة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتخفيف المقتضى
وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جواز المقتضى ويسمى الفرق
في بحث الجواز مفسلا في كلام السيد **قوله** وما ذكرناه بيان لبطان اللزوم في نفسه
بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء او اللزوم صارت الدلالة
عليه مطابقة لا تقينا ولا التزاما يعني ان ضرورة الدلالة على الجزء او اللزوم مطابقة
لا تقينا ولا التزاما باطل في نفسه مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على
المقدمتين المتعنتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى واعتقاد التقين و
الالتزام على المقدمة الثانية قال **قدس سره** موضوع بارز المعنى الجازي ونفاذ عينا
فانه لا بد في الجواز من اعتبار الوضع للعلانية المعنى له بحسب نوعه ولا شك ان اعتبار
كذلك وضع ندعى به كذا في طائفة المطالب قال **قدس سره** فلان الوضع المعبر في
تعريف الحقيقة والجواز يقين اللفظ بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيها
وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في هذا وضع له بجواز لا بعينه بازائه مطلقا سواء
كان بنفسه او بالقرينة **قوله** بل بقرينة شخصية اي في الجواز الشخصي كالمسند
المستعمل في الشجاعة بقرينة في الكلام او نوعه اي في الجواز النوعي كما يقال اغفل الكل
مسند في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بناء على المقدمة اما
بناء كونه مطابقة على وضع النوعي لان في قال بجزء هذه الدلالة مطابقة لم يشر
بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالة على تمام المعنى اي ما عني باللفظ وقصد

وقصد به شرح به الشارح في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء او اللزوم
مع قرينة مانعة عن ارادة المستعمل لم يكن تقينا والتزاما بل مطابقة كدلالة دلالة على
تمام المعنى اي ما عني باللفظ وقصد به لكن ابتنا كونه مطابقة على اعتبار الوضع
النوعي شرح به شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشيخ والجواب ان القوة
الشخصية او النوعية انما هي شرط الاستعمال وليس بمقتضى في الوضع فان الوضع النوعي
على ما فسره السيد طائفة المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء تقين
كونه تقينا والتزاما فلانه مبني على عدم كون فهم الجزء او اللزوم في ضمن الكل
او اللزوم لا على انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تقينا والتزاما فتدبر
فانه في كلام الشارح في هذا المقام قد ما ابتناك ولكن من الشاكرين **قوله** وقد
حجوا به الدواعي الى ان يكون لفظ اللزوم **قوله** استلزاما جميع ذلك انه اي سلمنا
الدلالة مطلقا بالارادة وان التقين والالتزام ليس فهم الجزء او اللزوم في فهم
الكل او اللزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللزوم لا يصير الدلالة عليه **قوله**
وامتناع اجتماع الدلالة مع مخالفة ما هو جواب الاستلزام لكنه لا يفي في
الاتفاض فانه مع ما قيل من ان جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع الدلالة
ما ذكره بعد التسليم في بان يجمع ما ذكره القدم من استلزام التقين والالتزام
للمطابقة فان المسلم ما هو المنع سابقا وليس الاستلزام المذكور مما سبقا
بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع **قوله** لا يظهر انما هو اي نظر النفس لا طلقا
وتعريفات الدلالة الثالث فلما بينا في ظاهر كونه مطابقة نظر الاستلزام مرهما للثقة
فان دفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باعتبار الصلاحية **قوله** والنظر
ان مراد العلامة اه فيه ان عبارة من جهة انه يكفي في الاستلزام فهم الجاز في لفظ
المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني او بغيره في الفراضا ط
في الاستفارة التامكية والتامكية واليه ذهب الفاضل البصري ومثله بطلاق
المطرح في الارض وارادة التبراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل
اللزوم والذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب الفراضا لكنه
خلاف الظاهر فان الشارح والظاهر انما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد من اللزوم

ط

الذي هو في الجملة ينقل الذم عن مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للمعنى من ان اللزوم
البيهي شرطه الدلالة التزامية عند المتكلمين وليس شرطه عند اهل العربية و
الاصول **قوله** مثل هذه اللزوم اذ هي هذه اللزوم وما يردى مؤداه **قوله** يخرج
من المعطى المجازي ما عد الجزاء واللازم البيهي بالمعنى الاحصائي قد قدس سره واعلم
ان من شرطه اي التحقيق في هذه الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة
فمن اخذ في تفسيره بمعنى اطلاق الدلالة على الكلية استلزم اللزوم الذي هو بمعنى
امتناع الانفكاك من العقل ومما اخذ في تفسيره اذا اطلق الدلالة على الجزئية
لم يشتهر ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة قال قدس سره بل الدال عليها المجموع و
المجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع فان قدس سره
وفراغها الخالية او المقابلة التي يلبس بسببها المعاني الالتزامية بمنزلة ان
الانفكاك على المسمى قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد اصول لانهم
يحتجون على المجازات والكتابات التي فيها الانتقال ما يجد بعد وجوه قدس سره
والاستنباط بقواعد العقل فان قواعد كلية وانما قال استنباط لان مباحث
الالف لا حاجة من المقصود وذكرنا لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا
باسم نحتاج لقواعد العقل الجزئية والكلية مما سباني في الوضوح والمفقا اي
بالطريق الذي فرده وهو ما يجوز انه يجوز ان يخرج للشي لوزام متعددة
بعضها اقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيخرج اوضح لزمه ما لم ينفذ ما
فيل ان مراد الشرح بقوله بل لم يكن دلالة الالتزام دلالة التزام الذم بل
واسطة فلا يرد الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله فيه بحث لان للالتزام
لازم الالتزام ان على ان عدم تاتي الوضوح والخفا في الدلالة الالتزامية لا يفرقا
لان المقصود انه يتاتي الوضوح والخفا في الدلالة الالتزامية التي بها واسطة فلا
قدس سره لان لازم الشيء المراد به الالتزام البيهي بمعنى الاحصائي لان الكلام فيه حيث
نشره الشرح بقوله ان لا ينفك ونعقل المدلول الالتزامية اي عن تعقل المسمى قال
قال قدس سره وان كان لازما لاي على تقدير فرض كونه لازما للشي وانما قال ذلك
لان المستلزم لتفسير الالتزام الشرح انما هو تصور الالتزام الاول لفظا او لزاما

واللازم من تصور المسمى هو تصور الالتزام الاول تبعا ولا يجرى الالتزام الشرح لازما للشي و
في ان الوصلية اشارة اليه انه لو لم يكن لازم الشيء لانه ما للشي بل للالتزام كان دلالة لفظ
الشي على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الاولى قال قدس سره يتفادى هذا الاشكال
فيه انه ان اراد نقاونه بوجود الوسطة وعدمها شتم فليس لا ينفذ وان اراد نقا
في الوضوح والخفا فلا نسلم ذلك لان التفاوت في الوضع والخفا بالسرعة والبطء
وهو ما فهم المسمى فهم الالتزام الاول فهم الالتزام الثاني في زمان واحد نعم يتم ذلك
لو كانت تلك الافهم والمحافظة متعينة في الزمان قال قدس سره وبهذا ينقض هذا
الحكم اه وذلك لان كل واحد من الجزاء وجزء الجزاء لازم زمان لفهم الكل بالمعنى مع انكم
فلنتم انما يتاتي بها الوضوح والحقا قال قدس سره ولا كلام اي في تفسير الوضوح
والخفا في وهو قوله قلنا الامر كذلك لكن القول اه **قوله** لان السامع ان كان
اه وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد انه يحتمل ان يكون عالما بوضع الالفاظ
وبعض الوضوح والخفا في الكلام بواسطة التقيد اللفظي الجاهل من تقديم معنى
المعنى لا على الاخر لان ذلك الخفا والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع
الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتاتي بالدلالة الوضعية مع بقا نصية
الكلام **قوله** لتوقف الفهم على العلم بالوضع اه فان قيل الموقوف على العلم بالوضع
بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم
تقي الفهم في الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله لم يكن المعنى مفهوما بالالفحاش
اليه الشرح بقوله وان لم يكن عالما بوضوح لم يفهم المراد فانه ذلك المعنى **قوله**
وعلى التقديرين اه اي السلب الكلبي والسلب الجزئي يصدق رفع الابحاج الكلبي
فلذا قال لا يجرى كل واحد منهما **قوله** ويحتمل ان يجرى اي يحتمل عدم كون كل
واحد منهما دالا ان يجرى بعضهما والا فهو معطوف على قوله لا يجرى كل واحد بعد التقيد
بقوله وعلى التقديرين اي على التقيد والتقييد لا على المقيد اذ لا احتمال على شي من
التقديرين لتعيين السلب الكلبي والجزئي والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول
لم يكن واحد منهما اي قد لنا لا يجرى كل واحد والا يحتمل ان يجرى بعضهما والا بخلاف
قولنا لم يكن واحد منهما دالا والا الاولى تركه لنعم المقصود بدونه **قوله** قلت من لعل

هذا اشار الى انه انما يتم على مذهب وبقول ان المسند اليه المسور على اذ اخر
يقيد سلب القدم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر فانه اذا قرئ الاذ النقي وما
في معناه يقيد النقي عن الكل مع بقاء اصل الفعل فلا يصح وذلك **قوله** وقريب
من هذا اهـ اى الجواب الاول بحسب التقدير بالاطلاق والتقدير الثاني بحسب التقدير
بالزمان وكل منهما يستلزم **الاخر** على الحسنى الجبال **قوله** فيمكن تأدية ذلك
المعنى لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم لادالة على اللزوم وان دلالة اللزوم
هو الاستقلال من اللزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك اللزوم
ملزمة وثباته الذهني وحيزه داخل في قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوما فالاولى الا
الاقتضار عليه والجواب بان المراد باللزوم واللازم ههنا التابع والمتبوع فمع
كونه حوزا على السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف لافادة لهذا
التفصيل في هذا المقام وانما يقيد الفرق بين الكناية والمجاز **قوله** وهو ان يجوز
فانه الذي يثبت في الموضوع والحفاظ دون ما هو عند الميزانين كما مر **قوله** فانه
يجوز ان انما اعتبر المعنى الواحد جزاء الشيء وجزء الجزء ونحوه **قوله** المعنى
الواحد بطرف مختلف الدلالة في الموضوع ينبغي ان لا يجوز الامر بالعكس نقل
عنه بين قدمه من كلامه ان دلالة الشيء على جزءه اوضح من دلالة على جزءه لوجوه
الوسط مثلا اذا كان دلالة الجبران على الجسم اوضح من دلالة الانثى عليه لان
يجوز دلالة الانثى على الجبران اوضح من دلالة على الجسم لان المساوي للواضح اوضح
لكن الامر بالعكس انتهى فمن قوله بالعكس ما هو مفهوما فقدم منه ويجوز ان يحل على
ظاهره وهو ان يجوز دلالة ما هو جزءه من جزءه اوضح من دلالة ما هو جزءه منه لان
فهم الجزء سابق على فهم الكل فيجزأ فهم جزءه سابقا على فهم الجزء لكونه كلاً بالترتيب
الجزء الجزء سواء كانا مفهوماً في لفظ واحد او في لفظين **قوله** الامر كذلك اهـ
لما تقدم ان الجزء سابق على الكل في الوجود بين والابطال الجزئية **قوله** لكن القدم جزء
او بين تسليطهم التبعية بما ذكره على ان المراد التبعية في الوجود فينبغي ان تضمن
فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فيصير ما ذكرناه ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح
من دلالة على جزءه لانه المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شراح

شراح المطالع عن القدم وقال هذا هو المستطوع في كتب القدم الا انه اعترض عليه بان
الامر التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط اللزوم الذهني ان فهم المعنى بتوسط التبع
اما بسبب رصفه له او بسبب انتقال الذهني من المعنى الموضوع له اليه واعترض
عليه بانه مستفيض بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينقل الذ
من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فقام من كلامه ان القدم حوزون بالتبعية
بالمعنى المذكور ومعلوم انما بما ذكره في كلام الشراح تام على ما ذكره القدم قال
تدبره قال تدبر حوايه التفرع المذكور بحجته ان يلزم باعتبار الصلاحية
كما ذكره الشراح في شرح الرسالة التسمية قال قد مره على ان المعنى الاصل في نقل
المعنى تاويل للتبعية وعرف عن الظاهر انما يتكبه وقال ان التضمن فهم الجزء
ضمن الكل اما معناه فهم الكل بالذات او باعتبارهما كما ذهب اليه الشيخ ابن تاج
لانه حكمه القدم قال الشراح في شرح الشرح لما اتفق القدم على ان التضمن تبع
للمطابقة وهذا يقتضي الاختصاصية بل الشراح المطابقة مع القطع بان فهم
الجزء سابق اجاب الشيخ بانه قد مره حيث ذكره والتبعية وارادوا ان فهم الجزء
ليس بمفصود اصلي وانما يلزم به بطلان ان لا يصح فهم الكل بدون فهم الجزء قال
قد مره ورواه هذا الرد ليس من القدم وانما اردوه شراح المطالع على ما
ذكره القدم وهو مدع بان فهم الجزء متقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهم
من اللفظ فلا سلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ والبناء
الى فهم الجزء من لفظه ولا الى فهمه من اللفظ اذ لم يوضع لفظ للكل
او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر
عن فهم الكل من اللفظ تحصيله بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرناه انه في اعتراض
آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء التصدي المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم
الدلالة اللفظية الوضعية في الثالث لان فهم الجزء في ضمن الكل ليس شيئا منها
على ان سلم ان اللفظ وان عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ اولاً فلا
دلالة عليه واذا اجتمعت معه قال قد مره وقد اعد القدم المذكورة في الاستدلال
وتفسير التبعية وتقدم الجزء على الكل في الوجودين قال قد مره في الالفاظ المذكورة

فانها مضمومة باعتبار تقابل اجزائها ودلالة اجزائها على
المعزوجة والحيثية التركيبية على ما يراها بالمطابقة فان قدس كره في المركبات اى في المعاني
المركبة فان قدس كره ومع مقدمة على الكل تقدم على فهم الكل مطلقا مستلزاما لا يكون
نصرا للكل بدون نصرا لاجزائها كما كان تصور الكل بالكلية او بالوجوه واما تقدم
على فهم الكل في اللفظ فممنوع وما ذكره في حاشية المطالع من انه عالم بفهم الجزء
من اللفظ لا يمتنع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ
لما سبق من انه مرفوض على العلم بالوضع واللفظ في المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ
فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء او لا ولا يمتنع به تذكر الجزء مفصلا
مختصا بذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بجزءه على تذكر الكل ضروري وانتهى بجزء
مبني لتقدم تذكر الجزء في اللفظ بل تذكر الجزء مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف
وتذكره في اللفظ موقوف على تذكر وضعه للكل فيجوز فهم الكل وهو الفهم
التفصيلي نعم ان فهم الكل في اللفظ بفهم كل جزء منه اجمالا كما اخبره الشيخ ابن
الحاجب اما تقدمه عليه بالدلالة فتوقف على ثبات تقايرها بالدلالة واجتياز فهم
الكل في اللفظ الى فهم الجزء منه ووجهها حفظ التقادير فان قدس كره وبالجمله الاختلاف
في المدلولات التسمية او لا يمكن حمل الكلام الثاني على هذا الترجية بان يقال
مع قوله ان التسميات عند فهم الجزء وملا خطته بعد فهم الكل اى فهم الجزء المراد
انما ترك التفسير بقيد الارادة كما قرر عند فهم ان ما ليس بمركب ليس بدلول لان
ترتبه على ما قبله بالفهم في قوله فكان فهمه يابون عنه كل الايات **قوله** فكان فهمه اى بلفظ
كان لعدم تفهمهم بذلك لكنه يفهم في ذكره ويزيد ذلك ما في المضاعف من
ان اللفظ متى كانت مرصعة المفهوم يمكن ان يدل عليه بحكم الوضع ومعنى
كان المفهوم بان يعلق بمفهوم آخر يمكن ان يدل عليه بوساطة ذلك المعلق سواء
كان ذلك المفهوم الآخر داخل في مفهومه الاصل او خارجا عنها ولا يجب في ذلك
التعلق ان يكون لما ثبت العقل بل ان كان مما ثبت اعتقاد الخاطب بكون
او غير معروف يمكن للمتكلم ان يعطيه في قلبه ذلك في محنة ان يتقبل ذهنه
من المفهوم الاصل الى الآخر بوساطة ذلك التعلق ثم يفسر الدلالة العقلية بالا

بالانتقال من معنى الى معنى اخر بسبب علاقة بينهما كلزوم احدهما للآخرى بوجوه
الوجوه انتهى ولا يخفى ان دلالة على كلامه على ان الدلالة العقلية انتقالية و
اشياء متاخره **قوله** ان الجنس ما لم يخطاه الجمل الثالث معطوف بعنصر على
بعض وليس الواو في شئ منها لئلا لان الجزء مغرب على مجموع الجمل الثالث اى
اذا لم يكن الجنس محظرا اى ملتقا اليه قصدا ويحذف النوع محظرا او لم تنزع النسبة
بينهما لكون احد مجازي الاخر يمكن في هذه الحالة ان لا يخط الجنس في الذهن
قوله لا محالة تكون مع تركيها لان المطابقة لتفصيل الحال لا يمكن في المعنى الا فرادى
قال قدس كره في تنوير اللازم اه فيه ان اللازم من اختلاف الشرط قوة وضعفا
اختلاف المطابقة قوة وضعفا وهو غير الرضخ والحق في الدلالة فانما يفسر الآ
الانتقال في اللفظ الى المعنى وبطوره والقوة والضعف رجحان عدم جواز تخلف
العلم بالمدلول وعدم رجحانه الا بركب انهم قالوا ان الدلالة العقلية اقرب من القوة
وهي اوضح منها **قوله** قدس كره وما تقدم اه جواب سئوال قدس كره وهو ان هذا الاعراض
ممنوع بجملة ان المراد بالاختلاف في الوضع والدلالة ان يبرز ذلك باللفظ
نفس الدلالة اى بجزء الانتقال في اللفظ الى المعنى سريعا وبطبيعة الحال الدلالة
العقلية فان الانتقال في اللفظ الى اللازم اسرع من الانتقال الى اللازم اللازم و
الانتقال الى الجزء اسرع من الجزء الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم
بالوضع وضعفه بوجوب سرعة حضور المعنى وبطوره لاسرعة الانتقال في اللفظ
اليه فانساف الدلالة بالوضع والحق فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبطوره
لا بالنظر الى نفسه فانما قيل العلم بالوضع بمرحاضه وبعد حاصله البنية من غير
تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب المعهود وكثرة الورد على الجبال
ليس التفاوت بالوضع والحق في نفس الانتقال في اللفظ الى المعنى بل باعتبار
سرعة حضور المعنى وعدمها في جهة تذكر الوضع وبطوره وحاصل الجواب ان تفصيل
الاختلاف بما ذكرنا عما يجدي نقصا في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التوفيق
اشعارا به وليس كذلك في شئ وهذا على تقدير السيد بجزء هذه المناقشة وهو
السؤال المذكور سابقا بقوله فان قيل لا نعم اه والتقاير بينهما باعتبار المسند وانما

لم ينس في تصور اختلاف المطابقة وضربا وحفا بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف
شروطه ووضوحه في بعض مناقشه اخرى بعدم تقييد الاختلاف بما ذكرناه خلاف
الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبرناه
قد ذكر في الاقدام فان قدس كره ورجا فقال له اي في جواب المناقشه بنفي البيان قدس كره
لا يجب الاقدام اه سواء كان الاختلاف المذكور ناشيا من تفاوت مراتب العلم بالوضع
او من الفاعل او قرب العهد او كثرة الدور ودون الخيال او غير ذلك قال قدس كره
وذلك اه اي الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه
المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحا وحفا باعتبار اللزوم
في كونه شيئا وخرجهين بوساطة فانه امر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم
المخاطب بذلك فيمكن ابراز المعنى الواحد بالدلالة العقلية مراعى لمراتب الوضع
والطفا **قوله** ويمكن رعاية اختلاف اه لكن هذا اختلاف في المطابقة بالنظر الى
المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها
بعد العلم بالوضع قال قدس كره واما ثانيا اه اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التركيب
التي بدله على معانيها الوضعية فقطل بمنزلة اصول الحيوات فلا اعتداد بالوضعية
لا وحدها مع بقاء قال قدس كره واما ثانيا فلان الوضع اه اي ما ذكرنا سابقا
بيان الوضع والطفا في الدلالة التقديرية مبني على ان النقص فيهم الجزء منقطع بالبيان
بعد فهم الكل وان التبعية معناه التبعية في الوجود وليس كذلك فان النقص فيهم
الجزء اجمالا ضمن الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور جميع الا
الاجزاء اجمالا عند تصور الكل ومع التبعية في الحصول لللفظ اي المقصود والا
في موضع اللفظ الدلالة المطابقة والتمعية حاصل في جميعها فان قدس كره ولا بد
منه اه بهذه الزيادة صار هذا البحث مغايرا لما ذكره سابقا بقوله قلت تقييد المعنى
بما ذكره ما لا يدل عليه اللفظ قال قدس كره وذلك اه اي لا بد من الاستمرار لان اللفظ
اه **قوله** لجميع الكلام اه اي ما قالوا ان علم البيان شعبة من علم المعاني وانه باحث
على وجه كلي عن كيفية اداة التركيبية بخلافه التي تبحث عن علم المعاني **قوله** ثم
اللفظ اه كلمة ثم لا تنقل من كلام الى كلام فان متيقن كان في تعريف العلم وما يتعلق

وما يتعلق به وهذا في بيان ما يبحث فيه وكذا كلمة ثم فانه بيان الشبهة الذي هو ليس
اصلا برأيه **قوله** المراد به اه فيه اشارة الى انه لا بد من بيان قربية التبعين المراد والفرق
بينهما باعتبار القرينة المانعة عن الموضوع له في الجاز دون الكناية **قوله** ثم فلا مخرج
الكلام اه لان الظاهر ان القسم خاص مطلقا من القسم ويجوز كونه اعم منه **قوله** لا يخرج
ظاهره او يقيضه او ينافيه لانه لا بد من جميع انسابه والعلاقه الشبيهة لا تنقل ومعلوم المراد
باللزم هو ما ذكرنا في بيان انواع العلقه ما هو قسم منه كما سيجي **قوله** وليس بعد اه
اي ثامة او فاعلية **قوله** فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعاره اي معرفة طما
هو مقتضى فلا العبارة وتخصيص الاستعاره المعروفة مع ابتداء الاستعاره بالكناية
التخييلية على التسمية فياكثر من ذلك ان تجعل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية
واريد المشبه به فذكره اذا اراد المشبه به فيتمثل التسميات **قوله** فانه مخبر المقصود لما كان
ضمير يخبر راجعا الى علم البيان المحمول على النفس من الكتاب وكان مشتملا على امور
سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه به وضبط ابوابه الى غير ذلك قال
ويخبر المقصود من علم البيان في التسمية والجاز والكناية وبما ذكرنا ظاهر ضعف
ما قيل ان لاريد بالمقصود اعم من ان يكون اصالة او نبعا كالتسمية لم ينجح الى التلخيص
في كونه مقصودا ان قدس كره وفيه من النكت اذ لما سئل عليه في مباحثه فارقدس كره
وله مراتب اه اي باعتبار ذكر اركانها وحدودها فان قدس كره مع ان دلالة مطابقة اه
اي دلالة من حيث انه تشبيه وانما قلنا ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شي باخر كناية
عن معنى ثالث يستلزم التشبيه المذكور كذا اذا كان في شرحه للمفتاح وحينئذ قال قدس كره
قال بعض الافاضل اه وهو ما لا حال الدين ابراهيم البحراني ثابته لما ذكره من كون
التشبيه اصلا برأيه ما هو لازم للمعنى الوضع وان المعط في مسند في المعنى الوضعي
ينقل عنه الى لازمه المقصود بالاثبات والمعنى لان المقصود الاصل في معر المعاني
الوضعية فقط على ما قيل ان قوله وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح فاقبل ان قوله
والحق اه بيان للمعنى على مختار الشارح وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره للمعنى
بين كلاميه في كتابيه وهو لان سوف كلام قدس كره لبيان ان ما ذكره السكاكي من كون
مباحث التسمية مقدمة ليس بجو والحق انه اصل مراتب وثابته بما ذكره بعض

الانما ضل فان قد سركه كنهه المكينة او في جوار ارادة المعنى الا على كل منهما فان قد سركه
من الجهة الاخرى او وحي كونه بمنزلة المعنى الى المركب **قوله** فعدا بحث او بيان للمعنى والاشبه
اما مبتدأ محذوف الخبر او عكسه او موقوف الاخر على سبيل التعداد والاشبه مطلقا
مبنى الاستفارة مطلقا وكون وجه الشبه اقوى شرط في الاستفارة المعهودة فخطا
العلماء في شرح المقام في بحث تعريف الاستفارة ان الاستفارة اما ان يعتمد على
نفس الشبه واما ان يعتمد على لوازمه اما الاول فانه يشترط شيئا في وصفه
اقوى من الاخر فيعطى الناقص اسم الزائد به الفتح في تحقق ذلك الوصف في تقدير
في تمام اسدوات زيد الشجاع واما الثاني فانه يشترط شيئا في الوصف واما
ثبت ثالث الشبه به بوسط شي اخر فثبت ذلك الشيء في الاستفارة بالفتح في اثبات
او اشتراك في تقدير ان ثبت المبتدأ فافارنا وانت زيد بالفتحة السبع باو عا البع
لها وانما ان يدر شي غير سبع فثبت لها ما يخص الشبه به وهو لا فلفظا واما ذكرنا
ظهر لك ما قيل ان مبنى الاستفارة انما هو الشبه الذي فيه وجه الشبه اقوى مطلقا
ان اثبات الاستفارة على الشبه الاصطلاحي لا يقتضي اثباتا على كل فرد منه مع كونه
بمختلفا بناء القاسم على القاسم **قوله** ولما كان هو اخصه لاجل لاجل القياس ان
يقال انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى ان كون الشبه الاصطلاحي مقاصد علم الباطن الباحث
عز احوال اللفظ الذي في حيث وضع الدلالة يقتضي ان يكون عبارة عن شئ مشترك
في معنى الذي هو مدلول الكلام او الحكم الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستفارة اني
كان اصل الشبه والاشبه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فيبنيها متباينة لكن المعنى
لما في الشبه الاصطلاحي ايضا بفعل المتكلم حيث جعل وجه الشبه اللغوي كما في آخر
منه ففهم كونه في مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه
وادائه والوضع منه في مقاصده ومعنى قوله اصل الشبه انما في نفسه بترتب عليه لانه
مسكونه منه ولذا قال ذكر الشبه به وارب الشبه دون الشبه به فحذف الشبه وارب منه
الشبه به ومبنيها راجع الى الكلام دون الشبه او الى الشبه بجميع الكلام الدال عليه
على سبيل الاستدراك وانما في فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عند مع كونه على ذلك
ما سيجي في قوله لانه لانه اما بطلان على الكلام الدال على المشترك لانه بهذه المعنى

المعنى كغير الاستفارة كلامهم ويستفاد من الشبه لفاعلا والشبه والمشبه للطرفين
وجه الشبه والوضع منه وادائه ولا يقع شئ من ذلك اذا اريد به الكلام الدال وليس
السكاكي لاجل هذا جعل الشرح مقدمة الاستفارة دون المعنى الا على عدم رجوعه الى
موضوع العلم ولما كان فيه في ذلك والظاهر مما يوجب الكلام حسنا وبلغة لا يرد
غايته جعل مقدمة البحث عما يتعلق به من المقاصد **قوله** اشار اولاه ليهيئ الفاعلة
انتم بالعلم بالمتفكر عنه والمناسبة بينهما وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفته
المطلق فلذا ذكر نفسه الشبه اللغوي اولا حتى يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي للخاص
وان المقصود معرفة الخاص بالعلم **قوله** او غير ذلك اه اي الشبه الغرضي فلهذا بعض صور
التجريد وما كان قوله وان اتفق الالهام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزالي
كما سيجي **قوله** فالام اه اشارة الى الشبه المذكور سابقا بقوله في الجواب ما بين على
الشبه **قوله** فليس على اطلاقه بل مفيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على التعارض فبالل
ومقتضى الظاهر الا في واذ اذ الالفة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متقاربين و
اورده امثلة كثيرة في التلخيص **قوله** فقد عذر فلو كان اه اي في الدلالة التي هي صفة الله
اللفظ فانه لا يقع تعلقا على الشبه لكنه فعل متكلم وليس المراد به انه في الدلالة المعهودة
دون العارضة كما سيجي الى الوهم لان الدلالة لم تخفى لانهما في صفة اللفظ ايضا
متعدي الا ان مقوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اي دالة اللفظ **قوله** السامع
ان بدل اه اي المراد من الدلالة المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر فانه لا يصح حمل على
واعلم ان الشبه في اللغة جعل الشئ بشيها باخر والجمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم
وبما يدل على المشاركة فلذا استرد بالدلالة ومبنيها بدل للمتكلم المدلول عليه بالشارع في
قوله على مشاركة اي اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالقاعدة بمعنى الفعل كسائر
واذ عت بمعنى سفت وروعت **قوله** في قوله اه اي وصف احسن من المشاركة في بيان
مخترش زيد عمر وان الدار فانه لا يسمى شبيها **قوله** وظاهره انما قال ذلك لانه لو اريد
بالكاف ومخوذة ان في النقص لكنه خلاف الظاهر ولم يخل فلهذا في زيادة الخاف
ومخوذة لان النقص بالاعم عند اصل اللغة **قوله** ليجوز اه اي الدلالة على اشتراك المستفاد
منهما فان فيها دلالة على شئ بكون زيد وعمر في الفعل وشئ كنههما في الجي وليس منهما

للت

تبيينها وان قصدت بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف
بل لابد فيه من ادعاء مشترك احد الامرين لآخر في وصف ومساواة اياه في القاموس
شبهه مثله في الخارج ما تذكره في قوله ان افاده ان في قوله ما انت مادها با من
يشبهها بالشمس لابلت حاجتها من اذن الشمس حال فوق وجنته وبما ذكرنا ان في
الخرافى السببانه اذا قصدت في نحو جاذب زيد وعمر وادخل زيد وعمر في الدلالة على المشاركة
لا يفر اندراجها في التشبيه قال قد يكون زيد على شرف الجبل لكل منهما فيه ان الاول للجمع المطلق
يندل على شرف الجبل لهما لا على شرفه لكل منهما مع قطع النظر عن الاخر قال قد يكون
على ما ذكره من معنى الدلالة فانه اعتبارية النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري
الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه فهذا بخلاف الدلالة التي هي صفة النفس
فان فيه استنفاد من كلامه اعتبار الفقد في الدلالة ومعنى ان تدركه في غير تشبها
لانه قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل عبارة عن ادعاء الحاشية ايضا قال
قد يكون وان محمول الكلام مائة وان كان واحدا فيه ان معنى ثقات زيد وعمر
كون كل منهما فاعلا للفعل ومفعولا ومعنى مشترك زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا
للمشاركة ومفعولا وهذا المعنى يقتضي ان يكون شخص ثالث ايضا فاعلا او مفعولا
لفعلهما حتى يكونان فاعلين للمشاركة قال قد يكونه واعلم ان المشاركة اه فيه ان مدلول
الجوهر ثبتت المشاركة للآخر ضمن وليس مدلوله ومدلول الجمعية ثبتت المشاركة لكل
منهما متعلقة بالآخر فلا يجرى المفهوم في مشترك زيد وعمر ومشاركين **قوله** وانما
قال او اى الكنى بذكرهما ولم يقل والا على وجه الاستعارة التخييلية **قوله** عند العوا
لارها عنده اثبات لوازم المشبه بالمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبه الا في
سفره بالكتابة في حكم الجبر في افادة الاتحاد وقما سبب التشبيه في الحال والمفعول
الثنائي في باب علم والصفة والمضاف للجهنم المأوكونة مبنية كقولهم حتى يتبين
لكم المحيط الابيض من المحيط الاسود **قوله** ولولا دلالة الحال او خبر الكلام اى
لولا القرينة الحالية او المقالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا امتنع القرينة المعينة
امتنع اثره اى يبين ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى الالة التي هي
وجرد القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى الى كون المنقول عنه

موضوعا متينا ارادته فاندفع انه اذا امتنع القرينة المعينة تبيين ارادة المنقول عنه و
امتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا عند اتفاق القرينة وقال الشرح في شرح
الكافي ان صحة ارادة المنقول اليه مبنية على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كان من
افاده يصح له كما يصح لافاده الحقيقة ويشترط ان في القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى
الحقيقي يعني ان قوله لولا امتنع ارادة المنقول عنه لا المنقول اليه مع كونه بعيدا
من حيث اللفظ بمراد عليه ان في القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته
فان صحة ارادته مبنية على كونه موضوعا له وفيه ان يجب بان عدم القرينة يوجب عدم
الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلا جبرها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحمل الجواز
كان احتمالا لا مرجوحا غيرنا من غير دليل وفيه ان المقصود من هذا صلاحية الكلام
لارادتهما لا احتمال لارادة العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحمل الجواز
قالوا انه احتمال غيرنا من غير دليل **قوله** واطلاق الاركان مع خروجها عن التشبيه
المستطاع الذي هو الدلالة **قوله** ان التشبيه كثيرا في قوله في اركانه استخدام **قوله**
لان ذكر احد الطرفين واجب اى في الكلام الدال على المشاركة فلا بد ان يقال في
في جواب هل زيد يشبه الاسد فقد حذف لفظ **قوله** والذين والذين الذوات
اى زعم الماندين بشرهما كذا في شرح المشايخ الشريفي وفيه دفع لما يقال من
ان طعم المأكول ليس له الذة الطعم وفيه انما يحتاج الى هذه العبارة لو كان
وجه التشبيه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه التشبيه كون كل منهما موجب للشفاف
والفوح ولذا كان الطرفان من الذوات قال حصار في لغت رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان تشبهه ليس رأس على يابها او طعم غصن حرة اجتناء **قوله** وجه التشبه
تقرض لبيان كونه حقيقيا مع الاشارة الى ان المراد بالعدم المكنة لا الادراك مما هو
شأن الجبره وهو المرافق لقوله نعم ولكنتم امرانا فاجباكم ولما تقرر عند اهل السنة
ان البينة ليس بشرط الجبره فالجبره الذي لا يتحرك ايضا قابل للجبره عندهم و
كونه متعارفا في زوال الجبره لا يقتضي ان يجر ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب
استعمال الكل في فرد كالوجود الخارجي قال الشارح في شرح المفاهيم في شأن
من امره وصفه للجبره بالفعل فرجع التوحيين الى معنى واحد وج اطلاقه على ما لا

حيوة فيه **قوله** كيف نفقشاه الظاهر ملكه يصدر عنها اي سببها عن النفس الناطقة
الافعال اي الاحتمالية قوله بسهولة اعراض عن القدرة فان نسبة الى القدرين
على السواء وتقصير في الحكمة والحكم **قوله** وقيل ما مر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول
مطلقا وعندنا هذا الفاضل عدم الجواز مطلقا الاما جاز التشبيه على تميز
المعقول منزلة المحسوس **قوله** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول اه فبان المحسوس اي
محسوس اوضح من المعقول اي معقول فتشبيه المحسوس بغيره جملا ما هو فرع الوضوح
اصلا في الوضوح والاصل في الوضوح فرع وهو غير جائز فان رفعة ما قبل ان التشبيه
يجب ان يكون اصلا في وجه التشبيه فقط فمكن ان يكون المعقول اصلا في وجه فرع
وجه ولا خلاف فيه لا خلافا في جرت الاصل والفرعية **قوله** في وصف الشمس والظهور
بجواز ما هو حاصل في الباطن في وصف للجهة بالظهور ولو قال شمس كالجهة بان يكون
التشبيه مقول بالكان جواز القبول **قوله** مثل الجبال اي المركب الخيالية لا الصورة في
المركبة بالخيال فانها داخل في الحسب والروحانية اي المعاني الجزئية المتعلقة بالحسب
المركبة بالروح والوجدانية اي ما تدركه لا بفكر من مثل الجرع والعطش والغم
الفرح **قوله** او ماديات اي اجزاء التي يتركب منها **قوله** الخيالية يسمى بذلك لكونه مركبا من
الصورة المختلطة في الخيال **قوله** كل واحد مما يدرك بالحس فلما ادرج بعضا بالحس وان
بعض لم يكن خياليا بل وحييا كالباب الاعمال فان الباب يدرك بالحس ووجع
القول **قوله** من باب جرد تغطية والاصل تحقيق الجرد وصفه بالاحمرار مع كونه احمر لثبوت
في احمره ولانه قد يكون غير محمر **قوله** اراد به شفايق النحان ورده الى المفرد لغيره
الشعور والاشفايق يطلق للواحد والجميع **قوله** الذي لا يجر او بل هو مختص بالخيال
ومرسم فيما يجر وجدوله في الخارج اما الوحي بمعنى ما يكون مدركا بالروح من المعاني
الجزئية المتعلقة بالحس كصداقة زيد وعداونه فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى
كذلك شرع المفتح **قوله** لكونه غير متزع من عدم كونه حاصل من اجتماع امر وحسن
بجلا في الخيال فانه وان كان من مختص بالخيال لكونه متزع من الحس لكونه مجتمعا من
امر وكل واحد منهما محسوس ولا جمل هذه المناسبة اذ خبر في الحس دون الوحي **قوله**
ولذا قالوا ان بعض معناه ما ذكره لا المعنى المتعارف قال بغير مدرك بل ولم يقل ما يجوز

ما يكون مدركا بالروح **قوله** لكنه بحيث لو ادرك او يقع للوجود ادرك لم يكن ادراكا
بالحواس لكونه في قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبيهة بالخليع **الناس**
بتميز العقل اي العقل الصرف **قوله** والحال ان مضاجعي او اشارته الى ان الجملة حالته
وان المضاجعة كناية عن الملازمة وان في البيت قلب لان المقصود انقضى الحال ان
مع ما يمنعك عن فتقني **قوله** وما يجب التنبه لاه لا حمل الخيالي والوحي على غير المتعارف
بين وجه عدم الحمل على ذلك وجه الحمل على غير المتعارف **قوله** الصور المرشحة في الخيال
داخل في الحس ولا حاجة في دخوله في قيد او ماديات **قوله** ولا بالروحانية اه لدخولها في الله
العقلية المفصلة بما ذكرنا في من غير حاجة الى تفسير بقوله اي بغير مدرك بل بالكونه لو ادرك
لحان مدركا بل **قوله** لان الاعداد اي في المثالين الذين ذكرنا لا يصدق عليهم الخيال
والوحي بالعينين المذكورين فاذا ذكره اشراج وجه الى عدم ارادة المعنى المتعارف لهما
وما ذكرناه وجه الى الاول في النقص بهما وفي الكلام لف وتشر على الترتيب **قوله** رؤوس الشياطين
في قوله في شجرة محتج في اصل الجحيم طلعا كانه رؤوس الشياطين والتشبيه تحصيل على ما في ذلك
لان رؤوس الشياطين وان كانت محفوفة في الخيال في محسوسة في بعض الاوقات لا نبيا عليه السلام
والاوليا رتبهم لهم وكسرها على الوجه الذي قصد التشبيه به وهي كونها افعج الاعضا وات
واجتمعا لمن هو افعج الموجودات واعرضا لما تقر في الامام ليست بوجوده في الخارج
قوله كصداقة زيد وعداونه ثم وان لهما تحقيقا رابطا **قوله** بل النفس هي البني يستعمل هكذا
في شرح المفتح والمقابل النفس مستعملا اذ لا يظهر فائدة ايراد ضمير النفس والوصول **قوله**
ما يدرك بالقدرة الباطنة يعني ليس المراد ما يدرك بالوجدان مطلق بل يدرك باقوى الباطنة
فان ما تدرك بنفسه داخل في العقل في غير حاجة الى تقييد بالمعنى المذكور واختلاف في
ان تلك القدرة هي الواحدة او قوة اخرى قال الامام الرازي كلا القولين محتملان
كانت مع الواحدة فالفرق بينهما وبين الوحيات بالمعنى المشهور بان الوجدانية يمكن
ادراكها محسوسا لنفسها والوحيات بغير ادراكها محسوسا صريحا كذا حقيقه بعض الفضلاء
في حديثه على شرح الحق الاصول في خبر فانه قد ضيق على بعض الشافعين في عرض الشكوك
بعدم العلم بسيرة المقال **قوله** ان الله ادراك ويزيل البصر الاصابة والوجدان والادوية
مع اي مع ادراك بجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراك وقوله بجامع

التلخيص بما لا يجتمع الميل الى الادراك بالشئ فان الادراك الذي يجرى بالشئ ليس
 بلذة بل تخيلها فلا يرد ما قيل ان هذه القوة تفهم ان لا يجرى اللذة والالم بل قبل
 الادراك لان المركب من الشئ وغيره لا يجرى ذلك الشئ بل لا يجرى اللذة ما هيته واحدة
 وحدة صفة واحدة وعند المدرك متعلق بكمال وخير او غير ذلك من حيث عند المدرك
 بان يجرى معتقدا للكمال وخيرته فيدرك ذلك لانه لم يبق فيه لا يتلذذ به ولو اعتقده لا
 يجرى كالا وخيرته نفس الامر بل يذوقه والى ما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل وهو
 من حيث انه يقتضي برأيه من القوة لذلك الشئ يسمى كالا وباعتبار كونه مثله عنده
 خيرا وانما ذكره في متعلق اللذة لهما واخر الخيرة لانه يفيد تحصيل كمال وقيد بالحسنة لان
 الشئ قد يجرى كالا وخيرا من وجهين وجه اوله والانداء بالوجه الذي هو كمال وخير **قوله**
 وكل منهما حسني عتقني فان ذلك الكمال امام المحسوس والمعتق لا وفي الشفا اللذة ليست
 الا ادراك الملائم من جهة ما هي ملائم فالحسنة احسن للملائم والعقلية فيقول الملائم
قوله كادراك القوة العقلية او اي ادراك النفس بتوسط القوة العقلية التي شأنها
 دفع المتأخر وتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها وهو
 العقلية في القوة العقلية وجذب الملائم في القوة الشهوية في الاشارة الى ان القوة
 الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الخلاوة وكذلك للشهيم والمحموس
 وكذا في كمال القوة العقلية ان يتكيف النفس بكيفية غلبة فقله كتكيف الذائق
 بالخلاوة مثال ما هو خير عند القوة الشهوية وادراكه لذاته حسنة وكذا الحال في البراني
قوله والترجمة بصورة او كتكيف الواجبة بصورة شئ يرجو حصوله بقوة الاسباب
 الآخذة في حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواجبة بصورة الوصال الذي هو معنى جزئي
 متعلق بالمحموس كمال الواجبة وادراكه لذاته حسنة **قوله** وهذه مستندة الى
 الحس كحاصل بتوسط الحس الظاهر والباطن في شئ الاشارة الى ما حاصله ان الكمال
 التي تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة الشهوية التي للمحموس الظاهرة والباطنة
 ومنها ما يتعلق بالقوة العقلية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة **قوله** وهو ادراكها
 المجردة الحقيقية او بالرفع صفة ادراكها اي ادراكها المجردة الى الواجب حتى و
 العقل الصادر عن الواقع في ترتيب الوجود على وجهه بان الواقع من غير شئ

شئته وخص المجردة وان كان ادراكها للمعقولا مطلقا وادراكها للمعقولا الفصول
 كالا لان اجل الكمال ادراكها اي ادراكها المجردة على ما تقررت موضعه فاذا
 نكره تصور اللذة العقلية في اجل افرادها وليس المقصود المحض كالا وهم فهذا اجل
 كلام الشرح وبما حريا انه في الشكوك الستة التي اخرج بها بعض الناس عن قوله
قوله تخفيفا او تخيلا اي شدة تحقيق او تخيل او تخفيفا او تخيلا **قوله** مع انه
 انه ليس شئ منها وجه الشبه اي اذا كان قصد شئ زيدا بالوجه في الشئ علة لانه لا يجرى
 شئ منها ان يجرى وجهه **قوله** فالمراد المعنى الذي له مزيد او اراد بالمعنى ما يقابل
 العين سواء كان تمام ما يقابل او جزءا او خارجيا بالاختصاص بالارتباط والتعلق
 اذ لا اختصاص بالمعنى المشهر لا يقبل الزيادة والنقص والمقصود انه لما كان الشئ
 عبارة عن الدلالة على اشتراك الامر لاخره مع وادعائنا لانه لا بد ان يجرى في الشئ
 مزيد ارتباطا وتعلقا بالشئ والمزيد في اعتقاد الحكم في الشئ الغير المقلوب مزيدا
 بالشئ به كزيد كالاسد وفي الشئ المقلوب مزيد اختصاص له بالشئ كزيد كالحمد
 كزيد فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله اي واحد على كماله يخرج من الشئ الذي
 والمرجان انهما يجرى جان والملائمة توجيه فاسد لان الشئ نفسا معناه
 لا يجتمع غيره وما في الآية على حذف المضاف اي مجتمعا **قوله** ولهذا قال لا يجرى
 عبارة الشئ ايضا انه يوجب كون وجه الشئ خارجا عن الذات وكونه وصفيا
 للشئ في نفسه من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالشئ به مع انه شئ منها ليس
 شرطا في الشئ بل اراده بالوصف المعنى مطلقا سواء كان خارجا او لا ويكون
 نفس ان لا يجرى بالقياس الى الشئ لان لا يجرى تخيلا ويكونه مختصا بالشئ به الاختصاص
 الا وعاثي لا الواقع بان يقصد الحكم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشئ ثم
 يشبه به غيره ومن هذا يفهم ان عبارة الشئ اشارة الى اعتبار المقصد في الشكوك
قوله على سبيل التخييل والتأويل ان الله في التخليه وصف لا ما ليس بمحقق محققا
 حتى وجبه بضم الدال وسكون الجيم **قوله** ليالي الى المدلول عليه بما قبله من قوله ب
 دليل قطعية بصدور وفرة ما كان فيه رب للتكثير **قوله** او للتجديم والا فانه باق
 ملاسته ورواية مراد انه رجاء بتذكير الضمير وهو الذي اشار به في شرح المصباح **قوله**

ط

حتى يجيل ان الشئ قد تم على تحيل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات **قوله** فان
اقرب لان المقصود ظهور اليقين بين البدنة فالمناسب له ان يعتبر تشبيها **قوله**
اولا لان الظلمة قد تم على المنور فلو ان الله خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليه المنور
قوله فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع **قوله** لا
يحمل الظلمة والكثرة اي بالنسبة الى كلام واحد كالمثل يحكمها بالقياس الى كلام
واحد **قوله** فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
فمن تشبه لفساد اللفظ بفساد المعنى من حيث عدم الاتساع والاستمرار بالواقع
في العباد والوحش **قوله** ولا يحصل منافاه اي على وجه الكمال بان لا يقع في الو
حشة والخير **قوله** ومعنى البدنة اي على وجه الكمال **قوله** فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك
الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك
البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
كثرة بالقياس الى الوجود القوي اوله حصل الكثرة بسببها في الخروج بغير المراء
بفعله الكثرة الكلام كون الوجود القوي مستقلا فيه فالكثرة هو الوجود الضعيف فليعلم
الوجود القوي المستقيد للفظي انما يحل فيهم المراء وان كان كل واحد من
غير موجب **قوله** كبر باس او الكبر ليس ثوب من القطن الابيض موب فارسية بالفتح
كذا في الف موب **قوله** يبر من في ثوبها اذ لا بد من وجود وجه شبه في الطرفين **قوله**
متفرق فيها اي ليس حصوله في الذات بالقياس الى غير **قوله** معتبة اي مشتقة من
ربها اذ اشتهر **قوله** في الالوان لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات ايضا فليعلم
جعلها داخل في الالوان لما زعم بعضهم **قوله** حبيبة احاطة مناهية او سوا كانت
في الحاط او المحيط والمراد الاحاطة الناهية لانها السائر فيخرج الرواية والعبارة
من منه الا حبا كانه شيء جميل لم يلبس كذا فيه والظاهر مبهر بالتقوا فيه
من فضل بقدر السطح بقرينة كاله اثره ويقدر كالكثرة بقرينة بالجسم القدر
حبيبة احاطة مناهية واحد بالجسم او بالسطح كاله اثره والكثرة في المعنى انها عبارة
او حمل التعريف الاول على التسامح بجعل الجزاء شرط من شرح النفايد النسبية
حمل التعريف الثاني على التسامح بجعل الشرط جزءا وليس مترددا في ذلك اذ يراد على
كل واحد حال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبق بالكون الاول يلزم ان لا

ان لا يكون الانتقال معناه في الحركة بل شرط لها وان جعلت مجموع الكونين يلزم اولا
بغير الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في ان
في الآن الثاني المكان آخر واستقر فيه لان الثالث يلزم ان يكون الثاني مشتركا بين
الحركة والسكون فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
هو المخرج اه ويقع في المثلث الرابع الكيف والكم والايان والوضع بالاتفاق
قوله والحركة من الاعراض النسبية اي على التعريف الاول لانه الاين المسبق ومن غير
الاتصال على التعريف الثاني ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال اول ما هو عليه
من جهة ما هو بالقوة والى هذا اشارت في ما قبل من الحركة من قبيل الاين وقيل من
قبيل ان يتفعل وقيل من قبيل الكيف **قوله** فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك
البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
ولذا يستدل ولا راي في التكليم فانهم صرحوا بان الطور والقدر نفس الاحاسان
في بحث الرواية انما هي الاجسام لان الفرق بين الطول والطول في الارتفاع والبطول
من الامور الاعتبارية فلا يلزم قيام العوض بالعوض واما ثانيا فلان ترك تلك
الادوات انما هي مبصرة في المفادير والحركات فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك
البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
حكم واما ثانيا فلان الحسن والقيح والشك والبياض اقسام حرة بها كالاوصاف
فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك
البقاع فليعلم من بينها ان ظهوره في تلك الابواب ابرز منه لا في تلك البقاع
فيه انه على هذا الوجه ليعلم مما يدرك بالبر وجعل الحسن والقيح مما ينصل بها
فان جميعها مدركة بالبر بها وادوات الجسم فان تدرك الاحتمال ولا يخفى ان مجرد
الاحتمال كاف لرواها في الخارج من ان الكيفيات فانها في ان التمثيل بكيفية مجرد
احتمال ان يبر تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة كاف ليس بشئ **قوله**
كالحسن والقيح اذ ان الشك الذي حصل كلفه باعتبار ما يصح ان يقال في
انه حسن الصورة او قبح الصورة والقوة والحسن والقيح لما صلت لكل واحد منها
بغير الحسن والقيح العارض للجسم كذا قبل عنه **قوله** اذ اخذت تحت الشكل لا يخفى
انها ليست من جنسيات الشكل المراد بالذات وادوات المنصل بما ينصل بها كما هو
سوق الكلام **قوله** يدرك بها الاوصاف بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في تلك المعية

التي هي غير السبع وهذا القيد معتبر في تعريف جميع القوى وان ترك في بعضها **قوله** او
الاخر في جميع اعمية في الفاعل من بينهم اعمية كالبينة ويخفف ويكسر ان يقع في الفاعل
اطلق في النور على الاشياء حتى ذوات الاوتار **قوله** والمزاير جميع مزاير رزوز رزوز الخ
في العصب كذا في الفاعل من فاعل ما يجوز ذات النفع **قوله** في البدن كذا في فاعل البدن
قوله او اثر الميراث لمصولة في الفاعل الاربعة التي او اثر الاجسام العنصرية **قوله** من
شأنها تفريقه او الفصل الاول للحرارة سبب الرطوبة المتجددة بالبرودة ثم تخلص ثم تنمو
وتجبرها ومن ذلك يلزم طبع والتفريق فلما دخل ما فيها فلما استند اليها كذا في الشيء
حكمه العين للسيد **قوله** في شأنها تفريق المشاكلك اهل الارض تنشق لشدة البرودة
والظلمة ما في الشفاء وشرح الماذن بان البرودة تجمع بين المشاكلك وتجبر فان
شأنها التكيف ومن ذلك يلزم طبع وبالجميع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي
اثر متخلطة **قوله** وكون هذه الاربعة اء اما عند البعض الاخر فالخسنة عدم
استقرار وضع الاجزاء والملازمة سنوارة واللبان الاستعداد لتحول الاعمال والعناية الكثرة
تحول الاعمال **قوله** وكل منهما في الحقيقة اء لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالحقيقة
وان لم يوجد المدافعة وكذا الثقيل فيهما في الحقيقة ليست من الميراث اما الميراث
المدافعة التي هي اثرها فاعاد الميراث **قوله** كما يرى في فاعل قدس روي في الرطوبة اء
اي الرطوبة الجارية في شرح المخصص الجسم اما ان يجوز يقتضيه صورته النوعية كيفية الرطوبة
اولا والاخر هو الرطب والشايع اما ان يقتضيه جسم رطب او لا يقتضيه والاخر هو
المسند ان يقتضيه بظاهره فخط بغير غائبي فيه والمستفيع ان كان غائبا فيه **قوله** والظلمة
والكثافة اي رقة الضام او غلظة **قوله** اي الحقيقة بذوات الانفس اي لا يوجد في بين
الاجسام الايمان انفس وهي مبدء الانوار لا على نسق واحد وشعور فلا ينافي وجود
بعضها في الواجب في والجو كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان
علم الواجب في وعلم الجبروت عند شترهم ليس في الكيف **قوله** في ان كانت اء مصدر
وكنت الشايع اذا استند لهما **قوله** اي حدة الفؤاد النفاذ والنفوذ ومنه الفؤاد
للقلب **قوله** وقيل هو ان يحده في الاول خلقا وعلى هذا كسبي **قوله** مرصعا او
في حواس شتر في المشايع الشبقي اء بالانوار على الالات بغيرها سواء كانت خارجية

خارجية كما في الجبال او ذهنية كما في الاستدلال وصا در حال من الاستدلال ويجب متعلق
بالاستدلال وما مصدرية اي بحسب الامكان قال في ذلك ما اطلاق اء ذكر هذه الاطلاق في سبب
محاذي الحسب والمقاييس اعراضا بقوله واما الملكة المذكورة اء في فاعل قدس على ملكة الادراك
او اى ملكة يستند بها على ادراكها جزئية كما في تعريف العلوم وانما في غير بعيد لان الاطلاق
على العلوم العملية غير مخصوص بما في فاعل قدس مناسب لعلوم فانهم يقولون فلان يعلم الخ
والمنطق ويريدون به ملكة الادراك قال في ذلك اء على الملكة التي ذكر اى ملكة العلوم اللغوية
العملية مطلق الادراك الشاملة للعلوم النظرية والعملية **قوله** وهي الطبيعية اء اي الفيزيائية
في اللغة الطبيعية اي السجية التي جبل عليها الانسان **قوله** ونسرت اء اي خست الفيزياء
في الاطلاق بالملكة التي يصدر عنها الصفات ما يصدر عنها وزجت قيامه بجمل تلك
الملكة يسمى صفة وزجت الصدر فعلا والفيزياء اطلق على تلك الملكة وزجت كونه صفة
والثاني باعتبار كونه فعلا والاداء بالصفات الذاتية الصفات التي لا يجوز للمكب فيها
مدخل فلكية الكناية لاسمى فيزياء والكلم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس الجاه
ان كان صدره بالاخبار والمركبة لا يسمى فيزياء وان كان بالثبات يسمى فيزياء في شرح
المفتاح للعلامة الفرق بين الفيزياء والحقيقة اء لا مدخل للاخبار في الفيزياء وله مدخل
في الحقيقة فانه في ما قال السبب ان اطلاق الفيزياء بهذا المعنى يفرط والظاهر اطلاقا في
الصفة الحقيقية **قوله** سهرلة احتراذ في القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء **قوله** فيزياء
رؤية اء اي تكررنا من كل لم يحصل له ملكة الكتابة فيفكر في كذا في حرف **قوله** مثل
الكرم اء في شرح العلامة الكرم ضد الجح والكرم وان كان ببدل النفس فهو شجاعة
وان كان ببدل المال فهو جود وان كان بكف فز مع القدرة فهو عفو وان كان بكف
فمر لا مع القدرة عليه فهو شان الحقد **قوله** قدس اء قد اطلق اء طذا ان الاطلاق
مذكور ان في شرح الاشارة للحق الطوسي وتفسيره في هذا مما لا يجمل المقام **قوله** كما
يطلق على ما يقابل الاضائة في الحقيقة على هذا ما يجوز متخففا في ذات المدسوف بدون
انفرد شتر في الحقيقة **قوله** كذا في بطلان في الحقيقة على هذا ما يجوز متخففا بدون اعتبار
الفعل فيدخل فيه عند الحكماء بعض الاضائة وهي التي قالوا بجدد ما ولا يدخل شتر
فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجد **قوله** والى كليهما اء كذا الاطلاق في اشارة

صاحب المفتاح حيث قال فانه جعل الحقيقي مقابلاً للاعتباري والنسبي واورد مثالين
على سبيل اللفظ والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارة معناه ما يوجد في نفسه
ومتفرقا ذات الموصوف وهذا ما اختاره الشيخ في شرحه وقال السيد في شرحه
الوصف العقلي بنفسه لا حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه والاكثار
اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبة لان السبب والاوصاف باعتبارها لا وجود لها في الخارج
عند صف عطف النسبي على الاعتباري عطفاً قريباً من العطف النسبي في انتهى وليس جدياً
ذلك لاجل احوال لفظ بين على اعتباري ونسبي لا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** او يبي
نصوري محقق مثل انصاف السنة وكل ما هو علم بما يتجمل فيها من البياض والاشراق و
انصاف البدنة وكل ما هو جمل بما يتجمل فيها من السواد والاطلام وهذا التمثيل
ظهر ان العقلي في وجه الشبه بنبأ اول الوحي كما يتناول في الطرفين **قوله** اما واحد او شرع
للمفتاح وجه الشبه اما ان يجوز واحد في نفسه بان يجوز اعتبار الاعيان او مع ذلك في
بسيط كان او مركباً واما ان يجوز غير واحد بل اموراً متكررة ومتفرقة كما اورد في
فيما حقيقته اعتبارية ملتزمة في الكثرة او هيئة واحدة متفرقة منها بعينه لثبات الطرفين
في تلك الحقيقة او لهيئة لا في كل واحد واحد وثباتها ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد
من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالاشبه بهذا الالف م الثلاثة انتهى فيكون
واحد ان يجوز متصف بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومع كونه
متزلاً مثلاً الواحد ان يخرج الامر المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل المتفرد
ان لا يجوز موصوفاً بالوحدة اصلاً فكذلك ينبغي ان يفهم وليس معنى الواحد ان يجوز بحيث
يقتضيه العرف واحد بان وضع بارائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه او مركباً من
اجزائه اعتبر انفسهم بعضاً الى بعض وادفع بارائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح
الشرقي فان كونه واحداً ليس باعتبار العرف وادفع اللفظ بارائه **قوله** وهذا يشترط
المفتاح اه اي يعمم المركب في متعدد لما يكون تركيبه حقيقياً ولا يجوز تركيبه اعتبارياً
قوله وفيه نظر اسفوفه وجه ما ذكره في بيان المركب الحسني لقوله وبهذا يظهر ان ما ذكره
في المفتاح او حاصله ان ما جازاً تركيبه حقيقياً بان يجوز حقيقة ملتزمة في نفسه لا
دون المتزل منزله واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه الشبه اما ان يجوز امر

واحد او غيره واحد وغير الواحد اما ان يجوز حكم الواحد كونه اما حقيقة ملتزمة
واما اوصافاً مقصوداً في مجموعها **قوله** الى هيئته واحدة او لا يجوز حكم الواحد
انتهى وليس فيه ما يشترط ان يكون تركيبه حقيقياً بل جعل قوله اما حقيقة ملتزمة
على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقلنا يجوز داخل في الواحد و
المقابلين بينها وبين الهيئته المتفرقة انما حقيقة للطرفين فيكون الطرفين ايضاً مركباً
والهيئته المتفرقة صفة عارضة لا يجوز ان يكون مفردين وان يكونا مركبين فانظر
السابق مساقط واعلم لاجل هذا اسقطت عما قلته وفيه نظر اسفوفه كما في
سباني **قوله** وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح اه فلم يوجد في كثير من النسخ وان
كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد عنيته **قوله** لم يلتفت الى تقييده اه الى تقييد
الجميع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا بتعيين اجزائه فانما
الجميع في حيث نفرد ما حسي او عقلي **قوله** بنجامة حسية سواء كان واحداً او مركباً
او متعدد **قوله** او متعدد والمختلفا بان يجوز واحد منه حسياً والآخر عقلياً **قوله**
ولا يجوز ان يجوز اه اما اذا كان بنجامة حسية فظاهر واما اذا كان متعدد والمختلفا
فلانه لا بد من اشتراك كل واحد منه في الطرفين ويمتنع انتزاع الذي هو حسي في العقل
بجواز المركب الحسي في العقل فانه عقلي ان كان بعض اجزائه حسياً فيجوز ان يجوز
طرفاه او احداهما عقلياً مركباً في الحسي والعقلي فندبر **قوله** عقلياً سواء كان عقلياً
طرفاه او بعض اجزائه عقلياً وبعضه حسياً **قوله** عقليتين طرفين او مركبتين في الا
الحسوس والعقل **قوله** بل كل محسوس اه المناسب للترقي في عدم امتناع قيام
بالحسوس ان يدعى وقوله ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالشيئية
والجوهرية والعوضية وتركيب العرض لكن بعض اوصافه حسية مع ان الكلية تحتها
الى التخصيص اي كل جسم محسوس ولا بد من التمسك بما لا يخفى **قوله** واعلم اه اعلم ان
يجوز ان يجوز في متعدد المقصود حاصل بما ذكره السكاك بقوله والتحقيق الا انه ورد بطريق
الاستدلال والجواب فلا وجه لقول الشيخ واعلم ان هذا اه **قوله** اما حسي اي يدرك ما
بالحس او عقلي اي يدرك بالفعل وان كان بعض اجزائه حسياً كالمركب الذي بعضه
وبعضه عقلي **قوله** والاخيراً اه الحس هو حسية بنجامة جزئية او مختلف بعض

جذباته وبعضه عقل قلة او عقليين اه اي مد كين بالعقل سواء كان اجزا او عقليين
او بعضه عقليا وبعضه حسيا **قوله** لكن وجوب كون الحس بالعقل الذي مر ويظهر
ان جزءا فاما حسيا واحدا او مركبا او متعدد مختلفا فسقط لكل واحد منهما ثلثا من
كونهما عقليين والمثبه عقليا والمثبه حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطل بعض الناس
بلا طائل **قوله** بذات النفس اه اي الانسانية كونها صادرة اه اشارة الى ان الشجاعة
لما تطلق على الملكة المحصورة تطلق على اثرها ايضا **قوله** الدلالة المراد اه فسر على من يعبر
الاعتزال ان متبادر للسكاكي ولانه لا يشبه في شبيه العلم بالضرورة كون كل منهما موصلا
الى شئ **قوله** وبهذا سقط اه اي يجعل وجه الشبه وجود الشئ وعدمه العوارض الفاعلة
سقط كلام الشيخ لانه انما يريد اذا اراد بمشهور هذا الكلام في الموجود وليس كذلك بل
اريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العوارض الفاعلة للوجود فيكون تشبيها لما فيه
من شأنية التركيب لان الاضافة داخل في المضاف وان كان المضاف الى خارجي
الا انه لما لم يكن وجه الشبه شبهة متزعة من امور متعددة عند واحد **قوله** وهو العقل
العقل الالهي الادراك كما ان الملكة كذلك وايضا العقل يطلق على الملكة المذكورة
صرح به الامام القرطبي في الاحياء **قوله** مطلقا اي واحدا كان او مركبا او متعدد **قوله**
العدد شيئا اه فاما اذا كان الطرف مركبا او الى جزء عدة او صاف شيئا اذا كان الطرف
مفردا **قوله** وج لا يخفى اه جواب عن قوله ولم يفتقر التقسيم وجه الشبه اه **قوله** في شبهة
فكما وتشملها عموم الحكمي لحيثياته فتكون تلك الهيئة المشبهة بينهما صادرة عليهما
فلا بد ان تكون الهيئة ايضا متزعة من متعددة فلا بد ان يكون وجه الشبه مركبا يمكن
اتزاع الهيئة منه **قوله** فليبدأ من حيث لا يتوهم انه لا يجوز ان تكون الهيئة المتزعة
من متعددة هي مشبهة كغيرها في امر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب
وجه الشبه **قوله** وبهذا يظهر اه اي بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا
يكون الا هيئة متزعة لا حقيقة ملزمة من اجزا مختلفة **قوله** محل نظره اه لانه جعل
الحقيقة الملزمة قسما من وجه الشبه المركب وهذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله و
فيه نظر مستقر وقد عرفت انه فانه **قوله** كما ترى اه هو الحاف تشبيه معقول بجملة **قوله**
بمعقول بجملة ترى فانه في المفرد تشبيه هو ومفرد ولا فعل بملكن به هذا الجار نص عليه

عليه الرضى والمعنى الثاني **قوله** الشبهة بالعنفود للاح في الصبح طائرا وجعله طائرا
للشرب والكاف بمعنى على وصفه مصدر محذوف اي كظهر الذي الحس حسا وجوز
محذوف لما قيل تكلف لما لا يخفى **قوله** وعبر عنه صاحب المفتاح اه قيل هكذا كان
في نسخة الاصل فيجوز الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى
مشتركة بان السكاكي لم يتوض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح كتب في نسخة
موافقة للاصل في الحقيقة لما جمع صاحب المفتاح **قوله** فقد اخل بكثير من اللطائف
وذلك بصفة المصارع تدل على سحر الجحدي وسحر الزهراوي بشعره بالنسبة في جرح
كثرة في العلل والسفن والجمي واليسار والداخل والتكافي والتضاد ثم
مشوا باللطائف المشار اليه بقوله وعلى نقله من سحر جحدي بصفة الماضي فانه تدل
على رتبة النسا فظن الزمان الماضي ولا يشعركم في جرح كثير فيكون محذورا تلك اللطائف
يفتح المراد بالضم بمعنى الصدور كذا في الاربعين وشمس العلوم وفي الفانوس كلاما بمن
السقوط او بالضم للسقوط وبالفتح للصدور **قوله** في حكم الصلة للمصدر سواء كان لفظا
مشار مصدرا او اسم مفعول لان قيد اسم مفعول قيد مصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه
ليس مقولا للمصدر لانه مفعول والعامل فيه مع الشبهة من كان كونه قيد له ومقارن
منه فيكون في حكم الصلة **قوله** ونصب الاسماء اه يعني ان نصب الاسماء يستلزم اعتبار
انه معطوف على اسم كان ليصور تشبيها مستقلا بل باعتبار انه مفعول مع فان يشتر
مصاحب النسخ سواء كالا المشار مصدره لما هو ظاهر كلام الشيخ او اسم مفعول
لما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح فانه اذا كان التقدير النسخ المشار يجر
في المشار فغير النسخ **قوله** متداف اه هكذا صح في شرح المفتاح وشرح النسخي لما
لم يوجد بمقال التوافع في كتب اللغة المشهورة بجملة الى تدافع وليس على ما ينبغي
لان هذا نقل لعبارة سمر البلاغة وفيها تدافع فالشبهة اما مستقلة قياسا او جملة
قوله اي يجر وجه الشبه الهيئة اه اشارة بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية
المستفادة من قوله في الهيئة ظرفية الجاني للملكي وهذا التوجيه يوجب الظرفية ولا يرفع
الاستدراك او يكفي ان يقال انه يرفع المذهب الحسني الهيئة التي يقع عليها الحركة
بجلاء عبارة الشيخ فان مما لا يخفى التشبيه في الهيئة بوجه المشبه والمثبه بوجه

الشبه الهيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومنه وقع الحركة عليها
كون الحركة على تلك الهيئة المحصورة كما يفسح عنه بقوله من المتداورة أي متداورة الحركة
والاستقامة ويجزئ من السرعة والبطء والاتصال والانقطاع به وليس المراد برفع
الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل بالاستدارة مستقيمة ومنه قام
لأنه لا يشمل الوجه الثاني من مجرد الحركة عن الاوصاف بل من متحرك قوله وغير
في التركيب قوله ويعتبر فيها التركيب أي تركيب تلك الهيئة مع الحركة وغيره من
اوصاف الجسم ومن الحركات المختلفة لوجه الشبه مركب قوله على وجهين أي
طريقين أحدهما أن يكون بالحركة غيرا في الاوصاف فيكون الهيئة مركبة مناهما وعلى
منه على أحدهما أن يكون بالحركة غيرا في اوصاف الجسم والمفرد في الحركة غيرا
من الاوصاف قوله في المعنى فإنه جعل الهيئة التي يقع عليها الحركة في المركب الجسم فلا بد
اعتبار التركيب فيها كما يفسح عنه قوله الشارح ويعتبر في التركيب وجعلها على
الدرجة الأولى لجميع الحركة والاصناف المقرونة لها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات بدل عليه
قوله ولا بد من ذلك وعبارة الشيخ يرى من جميع ذلك فإنها تفيد أن الهيئة التي
يقع عليها موجب لازيد دفن التشبيه وان تلك الهيئة في غير مقرونة بالاصناف
مجردة عن لا يرد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه متعللا بان تلك الهيئة مركبة من الحركة
والاصناف او الحركات ولم تعرض الشارح لبيان وجه التفسير ولا للجمع والتقدير إشارة
إلى أن نفس التفسير كاف في خروجه وان كان في آخر صحيحا إذا صارت بالتفسير بعيدة
عن فهم المراد قوله والهيئة المقصودة سواء كانت متبها أو مشبها أو وجه الشبه قوله ان
تكون أي تلك الهيئة قوله أي مجرد هيئة الحركة من وضع المظهر موضع المظهر اعتبارا
قوله من الاستدارة أي استدارة الجسم والشراف قوله والمعنى أي يجب أصل اللغة قوله
فان السمع اه فليس باستفاد الكلام السابق أي تلك الهيئة حاصلة في الظاهر
قوله ليتحقق التركيب اه متعلق بلا بد قوله فيطبق انطباقا اه الفاء لتعليل الشبه
المستفاد من كان أو اعتزلية لبيان وجه الشبه في كل حالة من جهة وانما اعتبر حركة
في اليمين واليسار في كل حالة في جهتين وان اعتبر من ذلك في العلل
والسفل وبالعكس في كل حالة في ثلاث جهات قوله بعز وبندرة حركة في

تلك

الجزء ونذكر ما قوله الكثر في الكثرة وعزلة لان التركيب في الامور المتباعدة اندرج
على قوام معتدل بفتح الدال مصدر يضي وصفه القوام به على الجبالفة لا بكسر الدال
لا يفتح لقافية تجل فانه يفتح الجيم الا ان يكتفي في القافية بجزء الانقاف في الروي
حركة ما قبل قوله من جعل الله أي مجرد وانه مأخوذة من جعل المسند إلى الله تعالى ومقتضى
احكم فلهذا فسرناه بحكمة الخلق لا من جعل المسند لا لا شئ فان معناه انشئ مستلزم
الاصحام عادة وامالفة ظاهرة قوله ومن لطيف ذلك أي ما وقع التركيب في هيئة الكون
فان الذي تشبه هيئة المصطب للركبة في سكن كل عضو منه في موقفه بهيئة القائم في
الغاس المتخطي المركب في سكن كل عضو منه في موقفه والتعرض للقياس واللون و
الكسل لتفصيل تلك الهيئة وبما لا يسيرا واليه اشارت في بقوله فلفظ سبب
التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حتى لان اللوحة
والكسل عقليا والمركب في الحس والعقل عقل وذلك قال بعضنا في فرائد قوله ذلك
اشارة الى مطلق قوله مثل الذين هموا النورية محمدنا وكلفوا العقل من لم لم يحكموا لهم
بها ولم يتفهموا بها كمثل كمثل لما ريجل اسفار احوالا والعامل فيه معنى المثل او صفة
او ليس المراد من الحار ميقا قوله وهو الكتاب اه وفي الكتاب الكبير وجزء من اجزاء
النورية قوله وكذا في جانب المشبه الا ان يقال للمثل في جانبه تنزيلا فانهم لم يجعلوا بها
فكانهم لم يجعلوا وليس المراد من الجمل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك
داخل في وجه الشبه حيث قال ووجه الشبه حرمان الانتفاع قوله فان قيل هذا يقتضي
اه لا يخفى انه لا ورود له لان ما تقدم اه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد فديقع
للطائفة بان انتزاع من اقل مما يجب الانتزاع وفي الشبهة المجمعة انما يفوت الغرض
من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا
زيد يصفو ويكره وجه الشبه في كل واحد من التشبهين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع
قوله في بعض الشبهة المجمعة وهي التي بجو الفرض من الاجتماع قوله من قبيل الاستفاد
بالكتابة ونقول الاستفاد بالكتابة يتضمن التشبه لا يفتقر في هذا المقام لان المنى للاستفاد
ان بعض الشبهة المجمعة يلزم ان تشبها واحدا والشبهة الفهمية في الاستفاد بالكتابة
ليست من الشبهة واحدا والشبهة المجمعة قوله في فائدة ما اذا واه وهو التشبيه المتقبل

وان كان في افاق واجتماع الصفات فان ذلك ليس بغير اعادة التسمية بل فيها اعادة
واو العطف **قوله** قد يتفرع التماثل الى الاشتراك في وصفه نفس القضا او في رتبة من صفة
امر سوى القضا **قوله** ثم يترك القضا او لا يحذف ان الاشتراك المذكور بعد التبريل اما
هو باو او احد من عينين عين الاخر ومسمى به وذلك الاو بعد التبريل فوجه في
شرح المفتاح اي بعد اشتراك وجه الشبه من القضا وينزل القضا في كل من الامرين بمقتضى
الاخر فقاو هو او شبه القضا ومنزلة السابب محل بحث وكذا اما قوله السيد في حركته
شرح المفتاح بان كلمة ثم للترتيب في الرتبة لان الاشتراك موقوف على التبريل فهو مقدم
على الاشتراك ذاتا ورتبة فالوجه انه موقوف على اشتراك بناء وبل لانه يشترك في رتبة
في ثابته لتعريف الاشتراك بينه وبين وجه الشبه من نفس القضا لانه يشترك في ثابته
القضا وتحققا ثم ينزل القضا ومنزلة السابب في صفة فيحصل بينهما تماثل فاقول في كل
ثم للبناء بينهما فان الاشتراك حقيقي والتبريل ادعائي مخصوص في الرضى وبطلف
الفصل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم مع الفصل قال الله تعالى فاقول الاصباح وحبل
الليل سكن على فراخ عامر وقال الله صافات ويحبس اي يحبس في حبس والمواد
بالنفاذ الشك مطلق **قوله** وظانته او بالظن المبعية الكهنة ظرف لكرم ظرفا وظانته
كذا في التمام **قوله** فان الغرض من هذا الكلام يدل على عدم اجتماعها وكلام الامام في
المزوني يدل على اجتماعها فيجعل كلام الشارح على ان مقصوده بيان التماثل والتمسك
المجرد ليعلم ان كل منهما بدون الاخر فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا في كل
في المتن لم ينع المظهر **قوله** قال الامام المزوني انه تأييد لكن انما في شرح المفتاح
غلط حيث قال الامام المزوني في تفسيره الزلزال والتماثل وليس فيه اشارة الى مثل او تفتة
او شرا و اشارة الى جواز اجتماعهما **قوله** انه للتشبيه اي التماثل هكذا فقوله لان التماثل
نكتة لم يفرق التماثل فلا بد ان يلزمه ايضا قد يفرق بينه وبين التماثل بالاسم فانه كما لا يشبه الشيء بغيره
لا يشك في ثبوته وان كفى التماثل لا اعتبار في ثبوته بل في كيفية التشبيه ايضا **قوله** نحو
قوله كان ذلك في الاصل فانك رجل فان حذف الموصوف وجعل الاسم اسم
بسبب التشبيه لانه الجبريد في قلب الغيرة الغائب بالخطا وكذا في كافي قلت **قوله** نحو كان
زيدا احذرك بكنى او يقال انه في معنى المشتق اي متوله وما ياتي **قوله** اي الكاف ونحوها

ونحو لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك في الكاف او في لا يطبق الكتاب في ذلك
منك لا يحذف فانه لا بد من حذف في نحو لا يحذف **قوله** منهم كمل الذي مستوف نارا اي في
الما فقيهم وقصصهم العجبة المذكورة فيما سبق من الذي كمال الذي مستوف نارا بطلية
اي طلب وتودا وهو مظهر عن ارتفاع له بها فليما اضافت النار ما حول المستوف
والا ما كمل والاشياء اذا كانت تلك الاماكن والاشياء بالنار ووجه الله بنورهم المستوف
اي اخذ نورهم وامسكهم ومنع به معه وما يحكم الله في لا يرسل له فهذا المبلغ وان يقال
او وجه الله وانما واحد الغير المستوف وحوله وجمع في قوله بنورهم وما بعده فليما
اللفظ والمعن **قوله** كقوله او كقوله العطف بارتبة على ان لكل واحد من القضاين كقوله
في تحصيل المتن والتشبيه بينهما تشبيها على انك ان شئت فلا المنا فقيهم وقصصهم باحدهما
اجت وان تمت بينهما فقد بالفت في توضيح ما قصدت والصب فيصير صابا فيصير
اي يزل يظن على المطر السحاب ايضا فان اريد به السحاب فقيه ظلمة سحابة ولفظة متفطر
هي ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب والفتح وان اريد به المطر فقيه ظلمة متكاثفة
واشتداد السحاب بنشأ المطر وظلمة الضلال غمامة مع ظلمة الليل وكون الرعد والبرق
بحيث كان في اعلاه ومصدره حلتس من في الجملة فها فيه ايضا ويجعلون استباقا لانه
فيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الاماكن مبالغة فيكون عراب
ذكر الاماكن والصواعق متعلقين ويجعلون على معنى ان ذلك الجمل من اجل الصواعق والقسا
فصفة رعد متفطر معها شعة نار ولا تفرق بين الاصل والصفة انتصب حذر الموت على انه مقبول
له للجمل **قوله** في قبيل ما ولى او دون من قبيل مالا يلية لشيء به قوله تعالى كونه انما الله رافعا
الفاعل الى المقبول بقراءة الحارث بن رباب وهو علم بالتسوية واللام والاضافة في من رافعا
واضافة احد المتشاركين الى الآخر لما بينهما والاختصاص اي من جنس من رافعا في المعرفة
الله في بطابق قوله نحن انصار الله فانه في اضافة الفاعل الى المقبول قوله فبالعرباب
المؤمنين او اي في عباد المفتاح **قوله** لا يجوز نظرا او مع انه في المفتح ونظيره ان
نظيره كقوله بآيات الذين امنوا كونه انصار الله الآية **قوله** وهذا غلط منه
او اي هذا الرد غلط من الشارح العلامة **قوله** في الكتاب او اي في المفتح **قوله** في حذف
او وهو كون الحارث بن رباب انصار الله **قوله** اي واثرة او فالظن ان المعنى بغيره ليس متعلقا

بالشبهة حتى يرد ما ذكره ذلك البعض من متعلق بالدوران فيكون كلامه حوالا بين
مشترطه والمثبه ما دل عليه لام العهد قال السيد في شرحه للمفتاح انما يصح الدوران
لو كان لا افتقاره فلا هو المظن وجه ضمني وليس الامر كذلك **قوله** ويستلزم ان عطف
نفسه في قوله بفهم ضمني **قوله** مع المزمون يؤيد انه وقع في بعض نسخ المتن المثلث
بدل الحواريين كذا في شرح المفتاح الشريفي **قوله** قلت هذا تقريرا اي تقدير كثر ما لا حاجة
اليه لان المراد في التمثيل الكيفية المنزلة سواء في حرف الشبهة بغيره او لا بخلاف **قوله**
او كصوب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقدير
المثل بل الى تقدير ذوي ولا يفرض له في السؤال اصلا فان ضم اليه ما يستفاد من **قوله**
بل الجواب اه بان يقال ثبت الاحتياج الى تقدير ذوي فالتفتيح باب التقدير فقدرنا
لفظ المثل ايضا لما لم يمتدح طرف عليه لم يتم الجواب لان السائل بقوله فليقدر كثر
ما ولا يتم الشبهة فلا فرق بين الجواب وكصوب فالجواب الحق ان يقال لا يمكن تقدير المثل
في كماله لان لفظ الممكن انما هو مدخل على ما هو العادة في شبهة المبهة بالهبة ليصح
ان يقال شبهة حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبهة حال حيوة الدنيا بحال البنا لا بحال الآ
ولا تعرض في تقدير ذوي **قوله** قال صاحب الكفاي اه تأييد بقوله هذا التقدير لا
حاجة اليه في عبارة الكفاي فان قلت الذي كنت تقدره في الفرق والشبهة حذف
المصاف وهو قد يكون او كثر ذوي حسب هذا تقدير غيره في المركب منه قلت لو اطلب
هذه الضمائر اية آخر كلامه **قوله** فان قيل انه من اللامزة المستفادة من قوله لو اطلب
هذه الضمائر مرجعا لكانت مستغنيا وذلك ان يجرد وادى ايضا على قوله بخلاف **قوله**
او كصوب بان الضمائر **قوله** لا يقال اه لا وجه لهذه السئلة والجواب بعد ملاحظة **قوله**
لاني في التمثيل راعى الكيفية المستتعة سرا وفي حرف الشبهة اللهم الا ان يحل ان تذكر
سبق وتقرر **قوله** بل الجواب اه في بحث اه اولانا في معنى اللبيب في بيان مقدار
الحروف فانه ينبغي تفصيل ما يمكن به قدر الحروف الاصل واما ما بنا فلان السائل سئل
عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه فيفيد اولوية تقديره واما ما بنا
فلان المتعارف في خصوص جواب الكفاي اذ لا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح اصلا و
عندي ان سؤال الكفاي سؤال عن تقدير ذوي وانه ليس هو الكلام تقدير مثنيا على

بنا على ان قوله او كصوب عطف على الذي استوفى كما في قوله القاضية في تفسيره والكافي زيادة
كأن قوله مثل كصوب نفس عليه في غير التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكافي و
كثر ذوي حسب فالسؤال ليس الا اذا اعتبر تقدير ذوي ولذا قال في حذف المضاف هيئة
الافراد في طائفتي الجواب بلارية ولا يرد قوله فان قيل جواب اه وتفضل في جوابنا على تقدير
القاضي **قوله** استدل عليه اه لان الحاشية كثر دخل على الشبهة فالتاسيس ان يجوز فيه كذا
اقول عنه **قوله** فقد سري سري بيا بوجوه بين القول بالتقدير وجعله مما يلي الكافي الشبهة **قوله**
اصوب اه انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المعنى على حذف المضاف او التسليم حيث جعل
المبنى على حاله مبثا عنه **قوله** والوضي او قدم الفرض على بيان احوال الشبهة كونه اعم
كان الشبهة بجهة الشبهة في انشا شئ على ان كان الوجه ان يجوز الفرض منه عائد الى الشبهة
الذي هو كالمفهوم ولذلك كان عوده اليه اطلب كذا في شرح المفتاح الشريفي والظاهر ان
يقال ان المقصود من الشبهة بيان حال الشبهة في غير الفرض منه عائد اليه **قوله** بيان احواله
اي احوال الوقوع **قوله** بدعي استغناء اي استغناء الفرضي **قوله** بل صار اصلا برأسه اي
كانه اصل برأسه يدل عليه قوله كانه ليس من احواله قال كالمستغنى والا فكنه اصلا برأسه
قوله فلا يستبعد اه فيه اشارة الى ان جواب الشرط في البيت محذوف انهم علمه مقامه
قوله من نوع اي ليس مجردا معطوفا على مكانه اذ لا معنى لبيان تقديره **قوله** من لا يخص اه
لا يبقى لاجل سببه على طائفتي فعلية مسلمة يحصل كذا يستفاد من الاسر حيث فان حصل عليه
حتى كذا اي في منه وحصلت منه على شئ ومعنى الكرم خصت بعد مع على اسر لانه متفق
وقيل ان حصلت ملحقه بالافعال الناقصة فقوله على طائفتي جند اي يبرز من سببه على طائفتي
وان لم يحصل فمر حال **قوله** لان الفكر بالحس او اشارة بذلك الى ان الشبهة للتقريب اصل
ان يجوز شبهة بالحسوس وبالمفعل تنزيل المعقول منزلة الحسوس **قوله** لتقدم الحسب اي
في المصدر ولذا قيل من فقد حقا فقد على **قوله** ويدوم كقول الرمي اي وقت الطلوع والظهور
قوله فقد طوله اي طول ذلك اليوم **قوله** وم الزق اي شرب الخمر صادرا عما فان السرور
والشفاط بوجوب القهر **قوله** اي لا لم يكن اه اشارة الى قوله وهو معطوف على الجيب
والاشارة على اتم والغير المرفوع راجع الى الشبهة ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر
مرفوع لئلا اذ المقصود ان هذه الاعراض يفتق الامرين لانه يفتق الامنية في كونه اشهر

والمراد من الاعمية والاشهرية عند المخاطب بالشبهة وفي عطف اعرف على اشهر اشارة
الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومع الاعرف اشهد معرفة كانه شره للفتاح اي ان كان
الشبه موزنا برجيه شبه لا بد ان يكون الشبه به اشهر منه **قوله** وليس الامر كذلك او قل وان
بجميع الاعراض فجميع المار بها وان اختلف البعض ببعض الاعراض **قوله** ليس فيهم الشبه عليه
هذا لا دخل له في التعليل وانما ذكره تمهيد القول وجعل دليلا عليه انما هو بطريق القياس
عليه المقصود ان اذا كان الشبه باعرف بوجه الشبه ان الشبه به كان جعله مثله في وجه الشبه
دليلا على امكن وجود الشبه لكنه مشاركا فيه لا هو موجود واما اذا كان في مرتبة الشبه
في الخفاء والاستبعاد لم يكن الشبه به دليلا كاستبعاد وجود الشبه **قوله** لا يقتضيه كونه او لا دخل
للاعمية في امكن الوجود **قوله** مجرد الاشعار او اي من غير النيات الزيادة ونقص **قوله** عند
مقدور الشبه به اما حقيقة او ادعى **قوله** او ضل في السلاسة او اي في نفسه ان لا يجوز قابلية
للتفاوت كان الشبه اي الذي لبيان المقدار او دخل في القبول فلا يرد ان التأكيد على الف
لما هو المدعى لان الدخل في القبول يدل على ان الشبه الذي فيه تفوت بالزيادة والنقص
مقبول ايضا **قوله** بل كل كان او اضراب من قول الحق شبيه بوجه الهندى او بلي ان شئنا
الثبوت لا يقتضيه الاشهرية فان قوله الحق او انما يفيد اثبات عدم اقتضا الاعمية **قوله** كما
الشبه او اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتسوية فلما حسن ما لم يشهر
اكثر مما افرأ به بانحرف المألوف والناظر في جملة اضرابه **قوله** وكذا في الاستطراف
تلك في جميع الاعراض بما يحكي الامعاء **قوله** وقد اضطرب او اضطرب بسبب الاحمال فيه
وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقته الدليل المدعى **قوله**
اعرف بجهة الشبه او اي اشهد معرفة واختصاصا وانصافا بالقياس الى الشبه عند
المخاطب كذا في شره للفتاح **قوله** لبيان مقدار الشبه اي مقدار حاله وكذا بينا حاله في القوة
من بيان المقدار وقد ذكره في الفصل **قوله** ولا الزيادة في تقريره اي تقريره الذي هو
زائد في نفسه **قوله** لا امتناع تعريف المجهول بالجهول اي ان اوله يمكن اعرف واقوى فان
كان مساويا كان ذلك تعريف المجهول في المقدار الذي يقصد تعريفه وقصد في التعريف
الاول بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو منتهى قطعا وان كان اضعف واخفى
فبامتناع التقرير والتعريف اولى **قوله** والى الدافع متعلق بقوله نقله وبسطه في تقرير

تعليل الامتناع ولغيره في تعليل المعدل **قوله** او للوجه الاخره عطف على قوله متسا
اي نقل للوجه الآخر وقوله في الشبه متعلق بفعل المقدور **قوله** او عند حضور الشبه في
لا افضل من هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور الشبه به ما كما يدل عليه قوله لكنه
يندر حضوره عند حضور الشبه في استطراف لا عننا في **قوله** وعلى هذا اي فبما يتبع ذكر
بسطه **قوله** فالباعث في التعليل على انه لا يخفى ان في التفسير على استطراف القدرة بمعنى
ما ذكره عقب قوله بسطه في غير تقييد سماحة كذا في شره للفتاح ويكفي ان يقال ان
مثل مع كمال الترجية الثاني **قوله** في موفيق او اي في امتناع موفيق **قوله** الا في بعض
التقرير والمدعى تمام والقول بان تعليل الجميع بالجميع كما قرره الشيخ في عبارة المتوسل
بعض لان مقصود السكاكي بيان انه جعل الغرض العائد الى الشبه به ابراهم كونه اتم في
وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون الشبه به اتم في وجه الشبه في صورة زيادة التقرير فخط
ان الغرض العائد الى الشبه به في الشبه بالمقرب مطلقا ابراهم كونه اتم ولانه يلزم ان
ذكر الاعمية في التعليل مستدركا اذا لا مدخل في ثبات المدعى الا ان يقال دعوى الاعمية
في وجه بعض دعوى الاعرفية لان الغلب ان مجرد الاعم اعرف **قوله** لا بد فيها من التزيين
او وكذا فيما يميز لبيان الحال والمقدار والامكان ليعود الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه
لظهور **قوله** في **قوله** اي اذا كان الاعمية في الغرض لازمة في كل شبيه فان تذكره ويجاها
العائد او اي في الشبه بالمقرب كما صرح به المصنف وانما قال مرجعه لانه الغالب وكذا قال في
الغرض الثاني وربما كان الغرض العائد الى الشبه به بيان كونه اتم فان تذكره ووقف الكلام
بغير تنظيم هذا انما يلزم ان اراد بقوله ابراهم كونه اتم في وجه الشبه كونه اتم في نظر ذلك
باطل لان الشبه بالمقرب الذي لا يجوز الغرض منه التقرير يفيد ابراهم كونه اتم في الغرض
لان نفس وجه الشبه مثلا اذا قيل مقلد القلي كوجه الهندى به من مقلد ابراهم كونه اتم في
في الاحتجاج والمخ في مقلد القلي فزاده كونه اتم في وجه الشبه بالنظر الى الغرض الذي يقصد
من وجه الشبه ويترتب عليه فالكلام منظم غاية الاستطام **قوله** قدس في وجهه او بياكون
هذا الكلام دليلا على عدم ارادة الغرض من جهة الشبه بوجهها قد ذكره ايضا في هذا
الكلام او اي في هذا الكلام دلالة على انه يتم وجه الشبه وبغيره كونه اعرف ومساو الحكم وكونه
نادرا يبرز صورة لاني جميع الامور فلا يمكن حمل وجه الشبه على وجه الشبه لانه مستلزم عموم

ان عتبة الاعرفية لجميع الصور فيكون في الفاعل المقصود والظاهر ان يقال في هذا الكلام دلالة على
 التوزيع لاعتبار العزم فان قدس سره واما استطراف اذ هذا المصطلح واما الجمل فالظاهر
 منه انه يعبر فيه الاعرفية والاعتمدية فالمراد بقوله يظهر عما ذكره في المفتاح اذ يظهر في مجموع
 ما ذكره من الجمل والمفصل لا يترك واحد منهما فان قدس سره وذلك اى اظهر في المسئلة اعرف
 اى من الجمل والمفصل قوله بمرور الاول على الاعرفية اى لاعتدائه بوجه الشبه في قوله لا
 تعريف الجمل بالجهول ان الشبهة لتعريف الشبه بوجه الشبه وامتناع تعريف الجمل بوجه
 الشبه بالجهول بوجه الشبه لا بد من التمسك بمقدمة اخرى بان يقال اذا كان الشبه بجهول
 الوجه لا يصح بيان الاعراض المذكورة لان وجه الشبه كالعلة في القيلس والوضو كالحكم واذ لم
 يكن المقيلس عليه معلوم العلة لا يصح اثبات الحكم فكذلك الشبه به اذا كان بجهول الوجه لا يصح
 بيان العرفية واما على ما اختاره الشيخ فلا حاجة الى هذه المقدسات فانه معنى قوله لا
 لا امتناع تعريف الجمل بالجهول على ما اختاره لا امتناع الجمل العرفية بالشبه بالجهول العرفية
 قال قدس سره والشأن على كونه اقوى اى يكون وجه الشبه اقوى فالمراد بما ساويه في قوله
 لا امتناع فهو الشئ بما ساويه وجه الشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة في
 وجه الشبه الذي هو كالعلة يوجب اصل الحكم لا فقره بوجه ابلغ وعلى مختار الشيخ امتناع
 تقرير الشئ بما ساويه في التقرير قال قدس سره وظاهره ان التعليق على هذا الظهور على تقدير
 ان يراد بتقرير الشئ تقرير حال الشئ ونفوية شأنه لما في قوله ولزادة واما اذا اريد بالتقرير
 البين والبنات وبالشئ العرفي مطلقا بحيث يعم كل تلك الاعراض كما اختاره الشيخ و
 اشار اليه بقوله نعم لا بد من الشئ ان يجرى او فهو عام كالتعليق الاول قدس سره لئلا
 يتخلل نظام الكلام فانه لو كان محتقنا بالبعث كيان الحال والمقدار كما في المنصلي في بعض
 الاخر بلا دليل فحينئذ النظام قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف معطوف على قوله اذ في قوله قدس سره
 على وجه مشعره لان الظاهر ان قوله اذ في معرض استطراف معطوف على قوله في معرض التبرين
قوله قدس سره بما يصح اذ وهو قوله بمثل ما ذكره وانما قاله بصيغة لا يكتفى بمعين احد من
 بوجه معناه يستطرف وثنا يريها ان يجرى معناه لا امتناع تعريف الجمل بالجهول بالجهول ثانيا
 الفرح فلا تتركه وكذلك بيان الامكان اه هذه امين على ان يجرى مع قوله وان يجرى مسلم
 حكمه ومعرفة الاعدائية وان يجرى قوله وجه الشبه بان لا المردودية والظاهر خلافه لان

لان الذي حرج ان يقول مسلم الحكم ومعرفة وجه الشبه والظاهر ان قوله في وجه الشبه بقصد
 والمراد بما الفرض كما اختاره الشيخ وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لوجب بقوله
 الاعراض بيان حال الشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان العرفية من الشبهة بيان الحال والمقدار
 او الامكان او التبرين او التسوية ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلد الطيب ليس اعرف
 واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيمية التي في السخنة المنقورة ليس اعرف واشهر من
 الهيمية التي في الوجه الجدد بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه الجدد وبخلاف
 مقلد الطيب والسخنة المنقورة فالمراد بقوله مسلم الحكم ومعرفة ان لا يجرى في جوده مستقلا
 وهو غير الاعرفية قال قدس سره فاذا اردت تطبيق اه اى التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق
 موقوف على التأويل المذكور فحينئذ موقوف على دعوى الاعرفية وانما قلنا ذلك لان التطبيق
 بين الجمل والمفصل حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتمد الاعرفية في جميع الصور سوى استطراف
 في الجمل والمفصل قال قدس سره وثاويل كلامه لا بد من بيان ذلك الوجه لئلا يجرى في وجهه
 ففيه ترك الواجب لعل ان يجرى قوله في موضع استطراف معطوف على قوله اعرف بوجه واحدا
 تحت الاعرفية والافروية قال قدس سره وحمل قوله مشاها اذ لو حمل على امتناع تعريف الجمل
 بالجهول للزم استطراف الاعرفية في استطراف قال قدس سره لا بد من اشكال في كلامه بقى الاشكال
 في استلزام الدليل اعني قوله لان حق المشبه به لا يمكن اعني قوله وانما جعلنا العرفية العائدة الى المشبه
 ابراهم كونه اعم من العرفية الذي ذكره قدس سره وانما يدل على استطراف الاعتمدية في زيادة التقرير لافي كل
 شئ وهو لا يقتضي ابراهم الاعتمدية في كل شئ مقلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذ لا مدخل
 له في المدعى ما قاله السيد لدفعه في شرحه المفتاح فانه يجوز تفسير الاعتمدية بما يتناول الاعرفية
 وان يكفي ذلك الا برام يكون المشبه به اقوى من غالب التمسك في كونه تكلفا يحتاج الى اثبات
 ان الشبهة الذي يجرى وجه الشبه فيه اقوى من ما يجرى في زيادة التقرير غالب في التمسك ودون
 خط الفت ولا يخفى ان ما اختاره الشيخ في حال من جميع ما ذكره التكلفا سوى ان يحمل قوله
 ابراهم كونه اعم من وجه الشبه على كونه اعم من نظر العرفية وان يراد بجهمة الشبهة العرفية قال قدس سره
 والافروية يجرى فيه بحيث لان التبرين حاصل بحمل المقلد مشبه به وان كان وجه الشبه هو السواد
 قال قدس سره ولا شك ان مقلد الطيب اعم من وجهه اذ يدل على تحقيق الاعرفية في هذا من التاليف
 ولا يدل على انه لا بد من ان وجه الشبه الذي للتبرين والتسوية قال قدس سره ولا يخفى ان الاول في

فلا يجرى

بما علم بعبارة الجمل والتأني زيادة على ما يستفاد من الجمل فالقوله قدس في هذا ما عندي هو وعندي
توجيه لعبارة المفتاح وهو ان قوله ايها كونه اتم في وجه التثنية معناه كون التثنية اتم في
وجه التثنية فوجه الوجود سواء كان باعتبار الاعتراف او الاقضية او الاقضية او الاقضية لا
الاعتراف اتم من غير الاعتراف والاحض اتم من غير الاحض والافق اتم من غير الافق ومن قوله
لان حق التثنية ان يجوز ان يكون المفضل ان حق التثنية ان يجوز ان يكون بوجه التثنية صورة
بيان الحال والمقدار وان يجوز ان يكون اتم لان ما هو اكثر افضافا وارتباطا اتم في صورة
صوره التقدير وان يجوز ان يكون اتم لان ما هو اكثر افضافا وارتباطا اتم في صورة
صوره الامكان والتزيين والتشوية ومن قوله لا متناع فوجه الجمل هو ان المتناع تعريف
الجمل هو ان يكون في صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب فيها فسر الحال والمقدار
لان للمخاطب عالم يشهد مطلق الحال والمقدار طالب لتعريفه ولذا يطلب بما فيقول ما لون
عما منك وما مقدار لونه وقد عرفت بحث الاستفهام ان الطالب لتعريف المسؤل عنه طالب
للفسره والتعريف في كل صورة بيان الامكان والتزيين والتشوية لا يجب ان يكون التثنية
مسلم الحكم اي ثبوت وجه التثنية وموقفه فقول لا متناع تعريف الجمل هو ان المتناع ماعدا التقدير
وقوله تقرير التثنية فليس لقوله ولا زيادة تقريره فوجه التثنية هو ان يكون التثنية اتم في
الاعراض المذكورة على سبيل التزيين ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق التثنية ان يكون
الفرض العائد الى التثنية ايها كونه اتم في وجه التثنية بوجه الوجود لان حق التثنية ان يجوز ان يكون
في بعض الصور وان في بعض الصور مسلم التثنية في بعض الصور وفي جميعها وجه التثنية اتم
بوجه ما في غير الفرض العائد الى التثنية في التثنية المقرب ايها كونه اتم بوجه ما وما قوله او
في موضع الاستطراد فوجه عطف على قوله اعرف بقضية الفصل وتعبير المطلب السابق بايراد
كلمة او فحقها ثلث قد جرت فاختارها شئت قوله ولا زور دية اه بالز الى الله وهو موعود
لا زور دية بالز الى الله وهو موعود في شرح المفتاح الشريف في بكرة الزا المبيعة وهو ان ثبت
في نسخة الرواية والواو بمعنى رب وعلى امر الابدان صفة ترصد والمراد بالمراد بالمراد بالمراد
والشأنين وكذا في نسخة اخرى في زرقها احسن منها في ثمرتها او البراءة نفسها
والفقيه في كتابها وبها التفسير المصروف باللا زور دية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله في
يجزكم طلقا او لا زور دية كذا في شرح فوائد الصحاح قوله ولا زور دية والله اعلم

او على النار المتصلة بالكبريت التي تقرب الى الزرقه لا الشعله المرتفعة كذا
نقل عنه قوله لما شهد عتاني اه لا يقال الاستطراد لاجل المعانقة المذكورة
بمع الطرفين لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التثنية سرفا للتثنية كان المقيد به
ههنا استطراده كذا في شرح المفتاح الشريف قوله كان عتاني اي بياض وجه الخليفة
من قبيل رجل عدل في احتمال التوجيه بالثنية قوله بالا صفا او متعلق بانصاف
قوله وعلى كونه معطوف على انصاف قوله وهذا الكلام اه الشارح لقطع وجه
التثنية في موضعين لتوضيح عليه والحس لم يذكر في الاعراض الخاف الناقص بالحاصل
بل مراده الخاف الناقص في غرض من الاعراض المذكورة بالزائد فيه فللا غرض في قوله
من ترجيح احد المتساويين اه اي في اعتقاد التثنية كما يدل عليه السببان قوله في
مثل ما في الكاسر والفاء تعليلية ومن ابتداء متعلق بنسب اي لنسب معا
كائنا من مثل ما في الكاسر ولم يقل مثل ما في الكاسر اشارة الى ان مثل ما في الكاسر
كاشع عنده والدفع الاحمر مكروب منه وفيه من المبالغة قوله اذ لو قصد شي في ذلك
او اي ذلك الوصف بان ارجح المبالغة فيه قوله لوجب جعل الفرض اه اي اذا اريدت
على سبيل الحقيقة ولوايد على الاو اعانين العكس فانه في سؤال السيد بلا احتياج
الى ما ذكره من ان المراد بوجوب التثنية مطلقا لا التشابه الا انه افتر على حصره في هذا
التثنية لكنه اصل قوله او جميع الوصفين في بيان المقدار اه اي جميع وصفين على
وجه من الزيادة والنقص والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على تقدير
ذلك الوجه او قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل قوله فان العكس
جواب من لم يقصد قوله يستقيم من غير بعد تشبها مقلوبا قوله لغرض من الاعراض بان
يجوز الكلام فيه والفرض بيان معانيه كما اذا لفت فربما فلت عتاني كالصبي واذا طلع
الصبح فلت كفة الدرس من ان المنع قطعا مخرج جميع احد المتساويين بلا ترجيح
كذا في شرح المفتاح قوله واما النظر في امهات فيل لا فرق بين ان يقال التثنية
طرافه مفردان او لا وان يقال التثنية طرفان اما حسب الاول وكذا لا فرق بين ان يقال
التثنية وجهه اما مركب او لا وبين ان يقال التثنية وجهه اما منفرع من متعدد ولا في مثل
اه لعل وجه التثنية ان العبارة الاولى تدل على اعتبار الافراد والتزيين والتثنية تدل

عن عدم اعتبار كونهما حسيين اولاً على الشيء فيكون الاول من احوال الشيء وموافقاً له والثاني من
احوال الطرفين **قوله** الذي يتركب الهيئة اه لان الاستطراف انما شئت من شرا على سبيل لا يتألف
وهو البساط الارضي مثلاً لا يخفى **قوله** والمشي من مشي من جهة قدمه وقوله شائع الرفع خبر
بعده والجلوس على الخيل والقدرة في مكان شائع الرفع بخلاف الموصوف وقولهم
شائع الرفع في قيل جد جده شبه المخرج والى ان المشي بامامه في مكان عال والارواح
منصرف بالليل من مجلس دعوة او قدمت امامه ثمرة **قوله** الا بعد تحلف اه وهو ادعاء وجه
الشبه لكل شبيه بخلاف ما اذا كان شبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه وجه شبه واحد **قوله** فان
الشيء ان معنيين الشبهين اه فان وجه شبه المتألفين بالمتشابهين الذي يتردد بهم في
الاجابة الاولى هو رفع الطبع الى ميسر مطلب سبب مباشرة لهبها القريبة مع تعقب الحمان
لانقلاب السباب فانه امر ونهي متضاد في عدة امور متخلف هذا الوجه ظاهر في الشيء لا في
الخاص من الغرض لهم فالقدح لهم ودخل في عدد المؤمنين بشاير كونه في خطوهم ركباً
القربة الامان بالشا والنباع المؤمنين في طواهر احوالهم والفتاب تلك السباب اطلع
الكه المؤمنين على اسرارهم وانفساحهم بين المؤمنين وانفساحهم عند علم سيرة الخافق و
كذا وجه الشبه بينهم وبين ذوي اليب هو انهم في مقام المطيع في حصول المطالب لا في
لا يخطرون الا بمقتضى المطيع فيه في مجرد مفاشاة الاطعوان والافتراف وتحقق في المشبه في
واعلم ان المشبه فالمقيم المطيع لهم هو ايمانهم طاهر وانفساحهم المؤمنين صورة ومفاشاة
الاحوال انفساحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوعهم بذلك بخلاف
مماثلة **قوله** شبه بين الاسلام اي بعد ما شبه المتألفين بدوي اليب ولم يذكره في
ظهوره وقد قدر فيما مضى **قوله** اخرج شئ الى التاميل لتعقب التعيين بين اللقيد والمركب
او التعبد معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه والجامك في تمييز احد طاهرا الاخر سوكا
الطبع وصفاً القرينة في شرح المضاح الشريف اذا انجس التعبد بالتركيب فان كان مركباً
هناك امر واحد وهو الاصل فيما قصد في المشبه والمشي به وكان ما عدا وجهاً ونسبة في
الاعتبار كان مفرداً مقيداً ولا كان مركباً اخرى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الاشارة بينهما
في المفهوم لان التمييز صورة مشبهة فان التعبد معتبرة في الطرفين كتحمل الدخول و
عدم الدخول قال **قوله** لا يجوز ان هذا الاحتمال اختاره الشارح في شرح المضاح

المضاح فجعل ما ذكر في الاية الثالثة واختار ههنا كونه اشاراً الى الاية الرابعة المذكورة
لان المشبه والمشي به كلاهما في قوله الشمس مشرقاً قد بدت او قد ذكرت مع امر متعده
يمكن داخله فيهما وتغير الكلب يجوز ان يكون بعد العبد بخلاف قوله الشمس كالمرأة في
الاشل فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه مفرداً مقيداً عند السكاك **قوله**
بشبه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان شبيهها بالمرأة محل نظر فان ذكر في **قوله** ونسبها
اه لكون المشبه مفرداً وفيه ان الفطوح مما لا عرفت من كونه مذكوراً مع امور كثيرة بخلاف
كونها داخلية **قوله** فان الفوق او فان صاحب المضاح فرق بينهما بان جعل شبيه الشا
الحسن بالحار المذكور من شبيه المفرد طاهر وشبيه الشقيق بالاعلام المذكور من شبيه المشبه
فيه مركب حيث قال في بيان سبب غلبة الشبه او ان يكون المشبه مركباً كما في قوله وكان
محمد الشقيق اه ومفيدة قوله وكان محمد الشقيق في شبيه المركب بالمركب **قوله** رطباً بعضه
اه يريد ان الفطوح رطباً وباسرار ارجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب رطباً
ولذا قال رطباً وباسرار بالذكور وعموم المرجع لا يقتضي عدم الرجوع كما في قوله ثم وبعد من
اصح برده **قوله** اي الطيب والرائحة اه في الفاموس الشرح الطبية او اعلم او في
في المادة وانطرافاً بعد التزم انشئ والكل مناسب للقيام واما التفسير بالطيب
فان اراد به ان الطيب الذي يستعمله النساء مسك فلا شبهة فيه وان اراد بلب تلك
النساء غير المسك في كونه بعيد ليس فيه كثير مدح فالصوب ترك اللفظ الطيب والاكتمال
بالرائحة **قوله** فليقل او في الفاموس على بطعام وغيره شغل **قوله** في شبه الزبابة اه وجه الشبه
كلها متضاد من متعدد حسنة بعضها وعقلية في بعضها والفرق ان في بعضها مفردان
من بعضها مركبان وفي بعضها احد معاً مفرد والآخر مركب وقد مر تفسيره في **قوله** لا يخفى ان
المتبادر اه الى المتبادر من الاستخراج من متعدد ان يخرج المتضاد من متعدد او من كونه وجه شبه
ان جزم ذلك المتعدد صلاح كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزءاً لكل منهما وان
يجز وصفاً خارجياً عنهما وان جزم جزءاً لا حد معاً فاجب ان يكونا مستلزمين انما اهم من
متعدد وتركب الطرفين باثباته السبب بنقول انشأ امر من متعدد فيجوز بان يترجم في مجموع
المتعدد كالحرفة الاشبارية وقد جزم من احد معاً بالقياس الى الآخر كالاثنان وقد يترجم بان يترجم
بعضه من احد الامر من وجهه من الآخر فلا يستلزم الاتساع التركيب في وجه الشبه ايضا قال

قد سكر لما توهم ان شرحه ليس في كلام الله ما يدل على هذا ويراود مشايخه المفسرين والمؤلفين
لا يفتقر الا ان يكون المتعدد الذي انتزع فيه موجود في الطرفين لا كونه جزءا من كل واحد
السطح بعين اليك قال قد سكر بان التمثيل يستلزم التركيب او مراد من التمثيل التمثيل على
سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على انه مجاز مركب لا يفتقر استلزام التمثيل
تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يبرز حقا في مفردين ومركبين واحد
مركبا والا فمفردا قال قد سكر في الظاهر كيف اعترف انه في ان اللازم مما ذكره الشرح ان يبرز وجه
الشبه في الاستعارة في المفرد من غير استلزامه ويخرج بقوله تشبيه التمثيل وما استلزامه تشبيه التمثيل
التركيب فلما قال قد سكر حتى قال وحاصل حتى قال وحاصل انه اللازم منه ان التمثيل على سبيل
الاستعارة يستلزم التركيب والكلام في الاستعارة تشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم له في قوله
اي نوع الجمل ما هو ظاهر وجهه يعني ان التشبيه في ان كان راجعا الى الجمل في السادة شمع
والمداد ظاهرا وجهه ويؤيد ان سوق الكلام في تشبيه الجمل وان كان راجعا الى الوجه في الشرح
لكنه مخرج في سوق الكلام فلكل من الوجهين بيان مما على خلاف الظاهر وجهه سوى
بينهما وليس مراد بان تفريق كلام المصنف ذلك حتى يلزم حذف الموصول او الموصول مع بعض
العلم او الصفة وحذف الفاعل **قوله** رتبة الحاصل الظاهر في الاولين عدم الاضافة و
اجزاء اللقب عليهما وان الاجزاء الاضافة ومن شرح العلامة وقع التفتيح على الكلام بالاسان
قوله هكذا ينبغي ان يفهم انه رد على من قال ان المراد مطلق الوصف **قوله** اي في الجمل ما ذكره
او ولا يذكر الوصف المشعور التشبيه المفضل لان وجه الشبه المذكور فلذلك الوصف المشعور
قوله فالوصف الخلف بكونه غير مفروضه وهو وصف ضم كونه مفروضه في قوله غير مفروضه مع
ان المشعور وجه الشبه هو في ذاته والاول داخل في المشبه به اذ ليس التشبه به مطلقا للثقة لان كونه
غير مفروضه الظاهر في ان شئ من كونه مفروضه **قوله** اذا اطلقت او وجه الشبه به المدح والشمس
الظهور وبين المدح والكواكب انفس الظهور وقوله اذا اطلقت لم يبد من ان كوكب وصف
الشبه به مشعور وجه الشبه **قوله** فلان كثيرا ما يبد وجه فلان والحال في جريان في الخلف بان كثيرا
بآية منتهى بناء على ان فلان علم جنس وعلمية تقديرية امانة بتقدير الموصول اي الذي كثيرا
بآية تكلف **قوله** اي بان يذكره فائدة التقدير الاول ان المراد بالامتناع الاستلزام فلان الامتناع
اعلم من استنباع المعلوم اللازم والعلة للعلة وبغيرها فائدة التقدير الثاني بان ان الغير

ان القيمة المستترة مستترة راجع الى ما الموصولة والاشكال الى وجه الشبه دون العكس **قوله** وهذا
النساج اه لعل الشبه ذلك ان وجه الشبه ظاهرا بين امرين او ظاهرا على كانه يذكر ما يستتبع **قوله**
كلمة التلويح اه فان من الطبع الى الشئ وازالة الحجاب عنه امر اعتباري لذلك الشئ وان كان المثل
في نفسه والاشكال صفة حقيقيه او اضافية كذلك شرح المصنف **قوله** يشبه ان يبرز تركيزهم
انما قال يشبه لانه حال انهم لم يشبهوا للتخفيف الذي ذكره في الكلام على ما هو المتعارف
بين الجمهور من ان الحجة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بل انفرد به ما هو جزء محسوس
وما هو كلي مثل ذلك في شرح المصنف **قوله** في شرح هذا النساج اه فكأنه في قوله من نساجهم
طاهر الظاهر **قوله** لان جعلهم او بناء على ما قرره في شرح المصنف هو انهم مراد بان وجه الشبه في
تشبيه الخلد بالورد وهو لينة وفي تشبيه الشئ باللوالب هو السواد وكذا سائر المحسوسات على سبيل
التخفيف دون الاستنباع فكيف كان الحاصل هو الذي اعتقدوه على سبيل النساج والتجوز
دون الذي اعتقدوه وتخفيفا اخر وفيه انه اعلم بذلك لولم العلامة انهم اعتقدوا
ان وجه الشبه في الاشياء المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التخفيف وهو لا يسلم ذلك بانه بل
قطعا لعدم تشبه كرمي بين الطرفين بل القول ان جميع الاشياء اعتقدوا ان الشبه فيها من
الامر المحسوس من النساج به ذكره ما يستتبع ان الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه في
الامور العقلية وبعبارة معروفة بذلك حيث قال وتشبه ان يبرز تركيزهم الحقيقي في
وجه الشبه حاصله وانما سبب تشابههم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه مكانه ويخرجهم
اياه وجه الشبه مع كونه في المحسوسة في حيث تشابهها وسماها هذه الامور المحسوسة وجه
الشبه تشابه في تركيز التحقيق وقالوا وجه الشبه تدبير حسب تدبير عقليا ولو تخم
هذا لما ذكرنا التحقيق اذ لا حاصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه التشبيه
تفاوتا وعلى الشرح من ان العبارة المقولة لاندل على محضار المشايخ هذا النساج
قالا في قوله لا محضار المصنف في عبارة العلامة فنحن في اذ من كون الشئ تشابه في شئ انه
لولا الثاني لما حصل الاول **قوله** انما هو من قبيل النساج اه فكأنه من تشبيهه والكلام على
حذف المضاف وهو خلاف الظاهر **قوله** في هذا الاعتبار سمي اه لا يخفى ان تسمية وجه
الشبه حسابا باعتبار ان ملزومه حتى في تسمية ما يستلزمه وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار
ان لازمه وجه الشبه فلما يبرز النساج الاول في قبيل الشئ الذي ان يراود ان كلاما

نحتاج باعتبار علاقة اللزوم مطلقا والذاتية الشارحة بخطه قوله لان وجهه في تنبيهه للذات
او بقوله لان وجه الشبه في تنبيهه للذات بالورد وهو المحرك الكلية بمنزلة المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود
ان تكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة انتمى ولا خلاف في كونه محققا ثم ان الشارح العلامه
ذكر عند الترجيح ورود حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التخصيص في وجه الشبه فيكون
مسامحة مثل مسامحةهم فها وبعبارة الكتاب لا تؤدى هذا المعنى وفي قوله ما حقيق
حقيقه فلا يلتفت الى ما سواه في معنى قوله والذي يحيط بالبال لان براد الذي يحتاج
البال **قوله** وهو ما اى الشبه الذي لا كان التنبيه سوتا لبيان حال الشبه وجعله كالمشبه
كان فيه انتقال الذهن حاصل لا في المشبه من حيث انه مشبه فان كان الانتقال حاصل
بلاندين نظريان يجوز كون احداهما مشبها والاخر مشبها به فظاهره يحتاج الى تدقيق
لفظ وجه الشبه فاما كان الشبه متبدلا وان كان ذلك الانتقال بعد تدقيق فظ
لعدم ظهور وجه الشبه كان الشبه بعيدا واعلم بقول وهو ما يجوز فظاهره يحتاج الى تدقيق
فقط لظهور وجه شبيه بالقرب والبعيد فان المناسب لهذا التسمية تسمية ظاهره او
خفيا فانهم ناه قد يقع على الشارح حتى انهم يفتضون بعضهم انه يتفقد تعريف الشبه القريب
بما لا يجوز فيه الشبه لانهما للمشبه مع خفا وجه الشبه اذ ليس المراد ان يبرز الانتقال في ذات
المشبه الى ذات المشبه بل يحتاج الى تدقيق المظاير من حيث تنبيه احدى بالآخر ولا يحتاج
الى ما اجاب به من ان قوله لظهور وجه قيد التعريف فلا انتقاص وبعضهم بان ظهور وجه
الشبه نفسه لا يفتق ان يبرز بغيره للظن بان ظاهره اندا يبرز الشبه في الجوان خفا حصوله
في الظن بان وان اراد ظهور بغيره للظن بان فكونه محليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله
العلم به في نفسه فلا اذ كونه محليا لما يستلزم كونه في نفسه يمين في التفصيل كذلك يستلزم
كونه يمين منه باعتبار حصوله للظن بان **قوله** لا التفصيل فيه اشارة الى ان ليس المراد بالمثل
ما لا يفتح معناه او ما يبرز مركبا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان
واحد لا تركيب فيه او مركبا لا يظن فيه الاجزاء كادراك زيد من حيث انه امر **قوله** فان
المركب يمين في حصوله في نفسه وحصوله في الشيء لانهما لا يحتاج الى ملاحظة واحدة من
النفس كالمركب في حصوله في نفسه والتدوين بغيره في الشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج
الى ملاحظة تعدد الاجزاء **قوله** في التفصيل سواء كان تفصيلا لشئ كالمركب في ملاحظة

كله صورة ادراك الحواس او تفصيلا لشئ اخر كانه صورة التنوير **قوله** لان المفصل شئ
على المجلد المتعدد لا بد فيه من الواحد **قوله** ولذلك كان العام اعرف من الخاص في صورة
يبرز الى حصره على العام **قوله** الفظة الاولى هي لانها تحسن الفهم وتفتح الحس
قوله مع غلبة حضور المشبه اى ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه او مطلقا **قوله**
حضور ذات المشبه موجب لظهور وجه الشبه باو في توجبه وظهوره موجب لمرئته الا
من المشبه الى المشبه من حيث انهما كذلك فلا يوجب انتقاله على نوع مصادرة لانه جعل
غلبة حضور المشبه مع غلبة لظهور وجه الشبه وجعل وجه الشبه على لمرئته الانتقال من
المشبه الى المشبه **قوله** وهو بخلافه ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز ان
يجوز وجه الشبه محليا مع ندرة حضور المشبه فلا يمكن اذ حاله في القريب المبتدل ولا
في البعيد القريب مدقوع فان كون وجه الشبه محليا يستدعي سبقه الى المذعن سواء كان المشبه
نادرا للحضور او لا فليبرز داخل في القريب واذا حاله في البعيد فليس ينافي ما يستفاد من
المتى **قوله** كل ذلك اى المذكور من الاقسام الثلاثة امر واحد بان يبرز الظن بان وجه
مفرد او مفردين او امرا اذا كان او احدتهما مركبا **قوله** اى بعينه او بين ليس المراد من قوله
نوع بعضه عدم اعتبار البعض اذ لا يعبر بالجمع اى وجود جميع الاوصاف في مشبه واحد
الشبهات بل اعني عدم البعض ثانيا **قوله** وان يبرز الجميع اى وجود جميع الاوصاف
التي هي وجه الشبه **قوله** عبارة جامعة لشئين الذين يبرزهما بقوله ان يمكن وذلك قوله
في المجلد اى كالمركب تلك الاوصاف فينبذ ذلك لان في الشبه الفرق تظن الى وصفين او اذ
واحد فواحد او لك حاجة الى ان النظرة اكثر من شئ واحد كى ليس لك حاجة الى ان تظن
في مركب تلك الاوصاف في شئ واحد واكثر بل في كل واحد من هذين شئ **قوله** بل الى ما ليس
في كل حرة بل خاصة ببيان الذي في تركيب من الميزة المحصورة في الشكل الكبير والمقدار
المختص وهذا مما يزعج السامع والاول فان النظر فيهما لا وجود الوصف في غير اعتبار
خصوصية فيه **قوله** خاليا كان او بان يبرز الامر الذي يتركب منه في الحقيقة او عقليا بان يبرز
منها قابل للمبلى والعقلى مع ان المقابلة انما هي بين الحس والعقلى لان التركيب لا يبرز
حسبا **قوله** كقوله في انما مثل انما مثل الجنة الدنيا فانه انما من المسماة في المثل
في نبات الارض مما ياكل الناس والبهائم حتى اذا اخذت الارض زعفرانها وان ينبت وعل

ها

اعلموا انهم قادرون عليها انما لعلها او نزلها فجعلنا ما حصلنا كان لم نقض بالامس
فان المشبه مركب من عشرة بنى نذات حتى كانا جملة واحدة ومع اختلط اشبك
تشبيه نبات الارض مما ياكل الناس والافعام من الزرع والبقول والحيات من زحفها
اي نزلت به والزخرف في الاصل الذهب وارتبت اي ترتبت وظن اهلها اي اهل
النبات وانت ضمير ولاكتسابه التام في المقاصد اليه قادرون عليها اي على حصة
ورفع غلتها فجعلنا ما اي النبات حصيدا اي شجرها بما حصله كان لم نقض باناس
اي لم تبنت ولم يكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمقام اقام به فقد
شبه في الآية مثل الحيرة الدنيا اي حالها الجنية الشان في تقصيرها برعة وانقراض
نعمها بفسادها كحيرة بعد ظهور قوتها وانقراض الناس بها واعتمادهم عليها بزوال حيرة
النبات فجاءه وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلها بعد ما كان غصنا طريا قد التفت بعضه
بعض ويبقى الارض بالوانها وطراوتها وقوتها بعد ضعفه بحيث طعم الناس فيه وطرا
انه قد سلم من الحرج كذا في شرح الشرحي **قوله** ولا مسرعة عبدا العناكب مبالغة في طوله
وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت مدة مدبرة يموت فيه العناكب وتغير منه جا
عليه وفي بعض النسخ والانسجة عليه العناكب وهو **قوله** ابلغ واحسن اذ عطف
احسن على ابلغ اشارة الى ان البليغ في المعنى مجاز عن الحسن وليس بمقتضى المعنى في ذاته
صفة الكلام او المتكلم دون التشبيه ولما يريد بالتشبيه الكلام المشتمل عليه فلا غنى
مطابقة لمقتضى الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضى الحال كان جزء المتكلم بليدا
الفهم **قوله** لان نيل الشئ بعد طلبه الذلالة اعترافه بصلوه بعد مشقة وكل ما هو اعز اليه
من حيث غمراه فلا يبالغ ما سبق في بحث حذف المسند وان حصول النعمة الغير المتروكة
الذ لكونه زفا وحيث لا يجتب فكل من من جبهة مزية بقصد نارة هذا ونارة ذلك
بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لا يبالغ في سبيلها لان الطلب لا يبالغ في الحصول الغير المتروك
فانه يمكن الحصول قبل ترقيت وقته او غير موضع بطلب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم
الترتيب انما يبلغ المنة العبدية واللذة ولا ينجى انه ليس باليسر احسن من المدح **قوله**
وقيل بعدم الظهور اذ لا يتبين من ان الغاية مرجع لمقامه الماد وحقا ويريد
التعقيد وهو محل العفة والبلاء فكيف يجب الغاية كون التشبيه بليغا ولا

ولا كان منشا عند الترميم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور وموزونه قوله والتشبيه البليغ
ما كان من هذا القرب آخر نقبه عدم الظهور في هذا المقام **قوله** مكنتي غير مخرج لان
روية الشمس بوجه الجيب ملتبسا بعدم الجبا كناية عن تجاوز عرصة الادبسة وعوى
مشابهتها بآية **قوله** يبتى عن التشبيه في هذا التشبيه كانه خرج به بلفظ الفصل قوله ومثله
قوله الآخر والفرق ان المعبر في السابق عدم الجبا وفي هذا الجبا **قوله** اي لا كان
ايه يعني ان الترميم وفي لا تحقق **قوله** ما حذف اذ انما اي شيئا متبعا في قولهم
تقرر السحاب ان قدر الكاف كان مرسل وان لم يقدر كان موكدا ونقبة الشارح بيان
لحاصل المعنى **قوله** بقى صفة اصل نذهب الاصل استعاره معرفة شبه صفة الاصل
بالذهب في اللزوم واستعمل لفظ التشبيه في التشبيه **قوله** او شمس اميراه اي شعاع اصيل كما
لذهب في اللون والبرق عطف على قوله صفة الشمس قوله قريب من الجيب المأواه لانه
ايضا واصف التشبيه الى التشبيه لكن طعنا محذوف وهو الشمس اشارة اليه بقوله او
شمس اصيل كالتعجب **قوله** في الشاعرا وليس على ان الاصل بوصف باللون والشفرة
في المنعطف فيصح تشبيهه بالذهب **قوله** وخض وقت الاصل ان خض وقت الاصل
بالوقت فان قوله ونذكر من حال من غير وقت لانه في اطلب الاوقا فثبت الزرع بالوقت
فيه بوجوب غاية لطافة الهراء ولذا اختار لفظ ثقت اي تميلها برقن لما يغفل
المستاعبان **قوله** قال الابي وردى اذ تأكيد لكونه في اطلب الاوقا يصف الربيع وغيره
في لبايه وجهه له والهواجر جمع حاضرة ومعنى ما بين الزوال الى العفر وحصلت كسرة
خصل الشئ اي يدعى حتى ترشش واصل فاعل خضت وما كانه او مصدرية وجملة
صفة هواجر ومعنى فاحضت اصلها خضت والشمس تنقش اي تنقبض حال
فقوله لباي الربيع كالاسحابة تلبس ههنا وههنا مماثلة لاصالة خضت اي صا
رطبة بسبب رشي المطر على النبات والرياحين فربما **قوله** فانه من نقبه الظاهر في بيان
مراتب التشبيه في القربة والصف كابدل عليه عبارة التي صرحا ولو كان المقصود فيهم
الشئ لكانت عداو النقبة ولم يجعلها فائمة وما قيل انما جعلت هذا النقبة مقفدا
عن سائر النقبة لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة برعا اعتبارا لكل من الطرفين
والوجه والاداة والمجدع فانما يصير كنهه لعدم ادراجها في النقبة لالا فزاده **قوله**

نقبة

لان المشبه به مذكور قطعاً او فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قوله زيد في قوله القائل من
يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً او معناه يشبه الاسد زيداً يجب بانه ليس تشبيهاً اذ لم يقصد
به بيان مشتركة كماله في امر بل قصد بيان الفاعل جواً للتساؤل وان سلم فالحكام في تشبيهها
البلغا ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للمفتاح **قوله** زيد كالاسد فانه يبلغ من زيد كماله سرعان
قوله كان زيد الاسد فانه يبلغ الاثر به الاما وبخلاف زيد كالاسد **قوله** فان ذكر المبلغ
جميع ما سوى المشبه به لفظاً او تقديره فيدخل فيه ما حذف المشبه به لفظاً **قوله** وان حذف
الادوات بان لم يذكر لفظاً ولا تقديره وان كان متروكاً **قوله** وهذا او اي ما يجوز باعتبار
ذكر الادراك كان كل واحد منهما **قوله** متعلق باختلاف المفهوم اه اي اراد به انه متعلق بالاختلاف
المفهوم من قوله على المراتب والظرف بكيفية رايحة الفعل لانه مقدمة النظم فهو ظرف للنزول
كان قوله في قوة المبالغة متعلقاً باعلى بالقرينة وهذا اولى من جعله ظرفاً مستقراً على
ان يجوز حالاً المراتب لانه ليس باعلا ولا مقفلاً لانه لا يقال له فاعل معنى اي مراد
ثبت التشبيه **قوله** كانه قيل اه بيان لحاصل المعنى **قوله** حذف وجهه وادناه اي لفظاً او تقديره
ليحصل المبالغة بدعوى الاتحاد ولا جنة ليعبر تشبيهاً بالاستعارة **قوله** او مع حذف
المشبه لفظاً او تقديره لانه لا يستوي الخبران فقد عذب فوات سائر شرايه و
هذا مله اجاب كما بسجي في بحث الاستعارة **قوله** اي لا على بعد هذه المرتبة واعلى هذه
المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الباقي **قوله** من حيث الظاهر دون الحقيقة
اذ التشبيه لا يجرى الا في بعض الاوصاف **قوله** فظ الى لفظ اي الظاهر ما يستفاد من اللفظ
واما الحقيقة فلا اجزاء **قوله** بل التشبيه يجعل المشبه عين المشبه به مطلقاً اما اذ لم يذكر
وجه شبه فظ واذ ذكر كما في زيد كالاسد في الشيء عنه فلا بدعوى الاتحاد بالاسد في الشيء عنه
مراداً اني وبجملته الاسد وفيه المبالغة ما ليس في زيد كالاسد فانه يفيد مماثلة
به وليس مثل الشيء عينه فانه يقع ما قيل في ان ذكر وجه شبه يدفع ما يحصل من حذف الادوات
اي وعبر الاتحاد **قوله** وبين قولنا لفظي اسد برمي واقتبس في الحام اسد لم يظهر
ايراد المثالين والاستعارة **قوله** حيث بعد الاول اه مع انه لا تقدير لادوات التشبيه
فيها **قوله** ذات قرينة وادناه احرازه كخبر زيد اسد اذا اريد منه اسد الشيء عنه بغير
ذكر المذموم وادناه لازم فانه حجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة **قوله** ان لا يجرى التشبيه

للمشبه مذكور اي على وجه ينبغي عن التشبيه فان قوله قد نزل اراد به على الفهم المستفاد
كما بسجي مع ان المشبه مذكور **قوله** ولا مقدر اه ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور
اي المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكور بل المراد ان لا يجوز
مراداً متروكاً اي ان الاستعارة الحقيقية عليها بان لا يجوز التشبيه فيها موضوعاً بالكلية بان
لا يجوز مذكوراً ولا محذوفاً لان تمام الكلام ولا متروكاً مراداً بان يجوز اسم المشبه به مستقلاً في معنى
المشبه حيث اقيم لفظ المشبه مقامه للاستقامة الكلام الا انه تفوت المبالغة المستفاد
من الاستعارة في التشبيه مستقلاً في معناه الحقيقي فلما يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه
وبذلك يدرك كون اسم المشبه دون الاستعارة **قوله** على انه لا ثبات للمشبه اه لان الكلام
في لفظ ذات قرينة والى على تشبيه شي لغيره **قوله** فيكون التشبيه مكنوناً في الغير اه اي مستتراً
فيه مفروغاً عنه لا شعاراً في اللفظ به وانما يعرف ذلك بعد التمثل بان اجراء حكمه على
الاسد ليس الا باعتبار جعله اسداً في تشبيهه وادناه دخول فيه **قوله** واذا انفردت
الصورتان اه حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولفظ اسد ان مع الاول ادعاء
ان المشبه في جنس المشبه ومن اراده وفي الثاني دعوى كونه في جنس مشبه مفروغاً عنه
غيره عنه باسم المشبه ولست فله اليه فالادعاء ان الاختلاف مبني على انه فعل بكفي في الاشارة
دعوى ان المشبه في جنس المشبه به او مع عبارة عن كون دعوى انه في جنس مفروغاً عنه كانه
والتعبير عنه باسم المشبه فعل الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه **قوله** فالخلا واللفظ
راجع او يقع ليس المراد بكونه لفظياً انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى التشبيه واللفظ
وان كان اختلافاً في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشابهة امر لاخرية مع بانه
وتحده والاستعارة باجاء اسم المشبه به على المشبه مراداً بان يستعمل فيه او حمله عليه فخر زيد
اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يقتصر التشبيه فيه بالخلاف وتحدوه
فخصص الاجزاء بالاستعارة بالاستعمال فيه كان داخلان التشبيه خارجاً عن الاستعارة **قوله** هذا
اي هذا الاختلاف في كونه استعارة او تشبيهاً **قوله** وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن اهم
المشبه به خبراً اذ حكم الخبر وجه التشبيه والمشبه به مذكورين كادل عليه سابق كلامه فلا
يعد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة الحقيقية لعدم ذكر المشبه **قوله** والى
التشبيه مكنون في الغير لان في خبر لقيت من زيد اسداً خبره اسد من زيد يجعل زيد بهذا

ثابت الجنس كجس يتنوع منه اسداخر وهو مبني على التشبيه المذكور في الفهر المرفوع عنه كناية
يقول ذلك التشبيه بعد التأمل في التجرد المدلول عليه بما اورد الباعثين **قوله** ايضا في
اه فانه يعبر في التشبيه ان لا يميز على وجه التجرد فليس تشبيها وان اعتبر فيه الدلالة على كناية
امر لا يخرج شي مطلقا فشي **قوله** فان اثبتناه اي على كل شي الا على اطلاق اسم الاستعارة
قوله فلا يحسن اطلاق عليه لانه مبني على الاستعارة على تسمية التشبيه بالكناية وحصول حسن دخول
ادوات التشبيه مشعرا كناية **قوله** وان لم يحسن به وان حوسب دخول بعضا ودون بعضا في
في اطلاقه وذلك كان نكرة غير موصوفة لا يحسن دخول الكاف وحسن دخول كان
كذلك في شرح مفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول الكاف نحو زيد كالاسد لان المراد
بالاسد فردا منه فيلزم القياس بالجهل بخلاف دخول كان لانه حكم بالتحاده بمنزلة الله
على وجه الظن **قوله** يفرض تقديره لاحتياجه الى التغيير **قوله** بان يبرز نكرة موصوفة اه واما
المعونة الموصوفة بصفة لا يلائم المشبه فيغير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو
المعروف المشهور والصفة الغير الملائم يأتي اعادة ذلك بخلاف النكرة فانها تحتاج الى الصفة
قوله كاليد رالاله يسكن الارض فانه لا بد من جعل النكرة موصوفة لتلائم القياس على
الجهول ومعلوم ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستئناس بمثل
هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وعموض في تقدير الادوات فاطلاق الاستعارة عليها اقرب
مما يحسن تقدير الادوات فيه **قوله** فيقرب اه اما من القرب اي بقرب الكلام او من القرب
اي تقرب ما يحيل الكلام في اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا فلا يطلق على ما يحسن
فيه ودخول الادوات في التغيير اكثر اطلاقا مقفول مطلق لا اطلاق اسم الاستعارة وقوله في
قرب مقفول مطلق لفصل محذوف اي ويقرب زيادة قرب بما يحسن فيه التقدير بما
بالتفسير او يفيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب في اطلاق ولا يجوز عطفه على اكثر
اطلاق لا امتناع كونه مقفولا مطلقا لا اطلاق ويجوز ان يبرز عطفا على اكثر اطلاق على
ان يكون حاله من غير يقرب اي في اكثر اطلاق وانه زيادة قرب **قوله** او فخره اذ كان
التشبيه بين التشابه ومثله اي مثل قوله اسد وم الاسد ان يجعل على التشبيه الاول
يستلزم التناقض في مقابلة مستلزم كون الشيء بعد فاما ليس فيه فلان مثل **قوله**
وليس على انه قوله بخلاف قولنا بد يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على نقصانه

من البدر المعروف فلانما قضى **قوله** اي التشبيه السامع اي بالاستعارة فيه **قوله** ان يثبت في
المدرج عدها بجزء يتبع من تحصيل **قوله** هذه القضية العجيبة اه وهي رفقة بين مرفوع و
في التفسير **قوله** فبرمبني او فان قلت بانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يفيد تسمية التشبيه
فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب **قوله** ملاحظ كون المشبه بجزء لا على المشبه بجزء جائب
التشبيه فملاحظه يفيد هذا الوجه القرب من الاستعارة القرب الزائد **قوله** وانما القول في اثبات
ادوات على ان المقصود من الكلام المشب والمقضي هو القيد على ما مر سابقا فاعرف ان **قوله**
في الجملة اي تحقيقا او تحجيلا كذا **قوله** كان محمدا شقيقا اه فان الاعلام اليها قونية للشوق
على الراجح الزجر جديته ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يمتنع تحصيل البدر الحقيقي المعروف
موصوفا بكنية فارقابا بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف **قوله** كان محمدا شقيقا
فالغرض فيه محال دون الغرض في **قوله** كان زيد الاسد اه كذا في النسخة المفردة لكن
الذكر في بعض النسخ على ما في الايضاح كان زيدا مطلقا وهو الاظهر قبل وجه النسخة
المفردة ان المقصود من المعونة التشبيه فيكون مشكوكا فيه ومن النكرة الاتحاد فيكون خلاف
الظن **قوله** وايضا هذا الفرض اه النكرة الموصوفة بجعل تقدير ارادة التشبيه وما ينبغي ان
بيان لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع من كل واحد منهما وهذا بيان لامتناعه جمالا
بامتناع ما يقصد منهما في التشبيه **قوله** والمقصود الاصل اه اذ بينا ان ايراد المعنى الزائد
في طرف مختلف في الرضخ كما **قوله** والجازي على استعماله غير ما وضع له ولا شك ان نقل
غير الموضع لا موقوف على نقل الموضع كوقوف العدم على الملكة كذا في شرح المفتاح المستوفى
وكذا ان نقل الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له يستلزم عدم
الاستعمال فيما وضع لما مر شأنه ان يستعمل فيه والاستعمال فيما وضع له نقابل العدم و
الملكية وقرئ ان بينهما نقابل التضاد والاشتراك فيضاد ما كان وجه البحث عن
الحقيقة لكن لا يجوز وجه تقديم تعريفه على الجازي فلما ترك **قوله** كذا الدال ان غير ما وضع
اه لانه ينقل اوله من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل بمرحلة القرينة الى المعنى الجازي فيكون
الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلا للدال على المعنى الجازي من حيث انه دال عليه
قوله في الجملة او متعلق بقوله يفرض فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال وليس **قوله**
من حيث الارادة **قوله** والمطلق الى غيره فلا بد من اطلاق دخول العقل في **قوله** ثم نقل

ان الكلمة او الظاهر الى هذا النقل من المعنى الوضعي الى المعنى بلا واسطة وفي بعض النسخ
الاصري ان نقل الالاف لا يتفق والمطابق لثبوت الالاف في قول الدال عليه ثم نقلت
الى الكلمة المستقلة والنظر الى كل واحد منهما بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينه وبين
المعنى والوضعي **قوله** والتأثير في الظاهر من عبارة الشارع انه حقيق منقول الى الكلمة الثاقبة
او المشبهة او دخل التأثير في النقل من الوضعية الى التسمية وفي شرح المفاتيح الشريف او المبرور
على انهما اذا كانت بمعنى مفرد فالناتج للنقل وعلى الوجه الاول للتأثير في فقهائنا المذكور
والثبوت وحيد النقل فيهما بعد ادخال التأثير فيهما واجراهما على الكلمة ولا يخفى انه زيادة
تصرف لا يحتاج اليه **قوله** فلانه بقدر اه اي بقدر قوله من التكلف المستغنى عنه وانما
اختاره جريا على فنية الاصل في التأثير كذا نقل عنه **قوله** اذا لم ينع له عند التأمل ان
الاستعمال اذا ذكر كانه في كان ما دخل عليه مراد باللفظ يقال يستعمل الاسد في زيدا
اريد منه ولو تعلق في محله بمقتضى كان الاصطلاح مراد بالكلمة وهو فاسد كذا نقل
عنه **قوله** ولو سلم اطلاق الحقيقة اه يعني ان المركب وان كان مرصوبا باعتبار الهيئة
التركيبية على التحقيق لكن لا يظن عليه الحقيقة وليس معناه مبنيا على الاختلاف في كون
المركب مرصوبا فاقبلناه خلاف ظاهر العبارة قال **قوله** وايضا يلزم انتفاء
قد نقر انه لا يجزى تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد الا بعد التقييد بالاول اعتبارا
الثاني قيد للمقيد وح لا انتفاء في ذلك الجواز اذا فرق بين تقييد الوضع بقوله في
اصطلاح التماثل وتقييد التماثل بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فغيره قال **قوله**
وفي بحثه مرع الشيخ الرضائي بان المراد بثبت مع الحرف في لفظ غيره كون الحرف مرجعا
المعاني لفظية غيره وان يجوز ذلك اللفظ متضمن للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع ذلك
على معناه الاصل فربما متضمن للمعنى التعريف الذي به اللام المقترن به وكذا ضرب زيد
متضمن للمعنى المتفهم لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للترديد الذي ذكره السيد ولا
شك في انه لا يجزى انتفاء دفع السدال المذكور لان الحرف وان ينفي على المعنى الذي
احدثه في لفظ غيره ولا ينافي ذلك الاطلاق لنقلت كلام الشيخ بنامه والاعتراض الذي
اورد عليه السيد هو شبهة على شرطه والجراب عنها بحيث يتكف ضيق الحق عن التمسك
المشرك **قوله** سئل ذلك اي كونه معنى قوله الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط

مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه كونه لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يجوز
العلم بالتعيين كافي في الفهم اي في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيجوز مثلا للحرق
ايضا لان الفهم معنى من معنى الحرف عند اطلاقها بعد علمنا بما وضاعها الا ان معانيها ليست
ثابتة في نفسها بل تحتاج الى التفسير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا هو
المراد بالجماع التسليم المذكور لانه لا يجوز ذكر المتعلق مشروطا في دلالة ذكر متعلقه
الاسم الا ان يقال معنى التسليم المذكور حمل قوله في مشروط في دلالة ذكر متعلقه
اعلم ان يجوز مشروطا في نفس الدلالة او معنى الدلول عليه قال بعض السافرين معنى
قوله لم ينع كونه معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج من السوق فلا بد
هذا الكلام لا يجزى به نفعا لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان علق
اللفظ بنفسه كان والا بنفسيه وان علقه بملاحظة غيره كان ولا بد من ملاحظة غيره ولا شك
ان الدافع لم يلاحظ متعلق الحرف حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه بل ليل
انه سبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف كونه ذلك المعنى لما كان جزئيا
يحتاج الى متعلق ببقية جزئية فغير **قوله** لانه عين للدلالة اه فيدخل تعين في تعريف
الوضع **قوله** وعدم الدلالة اه دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا لكل واحد
في المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين اي بدون الآخر
لما في اللفظ التباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة
لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين يولمط الاشتراك وعدم تر
نزع احد الرضيين على الآخر لا ينافي ان يجوز تعينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني ان
مقتضى الدلالة على واحد معين يتحقق وهو التعيين لا الا انه انتفى لاجل المانع
وبما حررنا انه في ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا لما يدفع تعين
المراد **قوله** وزعم صاحب المفاتيح اه عبارة الحقيقة الكلمة المستقلة فيما تدل عليه فسرنا
دلالة ظاهرة كاستعمال المحدث الرجل المحض والفرع ما لا يجزى من الظاهر المحض
غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه تصرف ما دام منسبا الى الرضيين اما اذا حصرته بحد
موجب مثل ان نقول الفرع بمعنى الظاهر اما المنفرد اما مثل ان نقول الفرع لا بمعنى المحض
فانحى ينتصب دليلا ولا بنفسيه على الظاهر بالتعيين لما كان الوضع عينه بارادة بنفسه

يعني ان مدلوله احد المعنيين او المقصود بالاحذوف قوله اذ لا يجزى وجميع الفاعل اي غير المتجاوز
او على حذف المضاف اي في ان لا يجزى قوله فهذا مدلوله اذ انما اذا نسب الى
الوضعيين دل بقية على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الام الدائر ومعنى كل واحد على
سبيل البدل ومعنى ما لا يجزى اي لا يجزى مجموع بينهما كذا في شرح للمفتاح ومنه يعلم انه لم يدق
احد المعنيين مفهوم واحد المشترك بينهما كيف فانه لا يفهم احدا عند اطلاقه فكل واحد كونه
متبادرا قوله لان المتبادر انه لان الدلالة على احد المعنيين بالترجيح بلامرجح اذ الدلالة
تابعة للوضع وانما اشتباه الى الوضعيين على السوية ودلالة على مجزئهما خلاف الوضع اذ لم
يرد على احد من ظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما ما يستلزم الوضع للآخر
فلم يبق الا الدلالة على احد على سبيل البدل وفيه انه يجزى ان يكون مدلول كل واحد
منهما مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه خاصة من قوله يدل على كل واحد من المعنيين والاصل
هنا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز اشتغال المشترك في المعنيين
قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل قوله واما اذا خصص واحد الوضعيين او فيه ثمة
اي ان القرينة المشتركة لخصصة واحد للوضعيين له وترجيح احدهما على الاخر لا للدلالة
فانه والبقية على كل واحد من المعنيين بالوضع لا فظهر للملازمة بين الشرط والجزاء
قوله اذا خصصه ولذا لم يتوصل الى بيان بيان قوله ان الوضع عين للدلالة بقية لان
الوضع لم يشترط شي من وضعية القرينة كيف والواقع ربما لا يجزى واحدا على تقدير
كونه واحدا كما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة قوله قرينة لدفع المزاومة او التحقيق
بأحد الوضعيين قوله لان الدلالة بدلالة تابعة للوضع والواقع عينه ثمة لان
القرينة قوله وحصل من هذين الوضعيين او اي لزم من اشتباه الى مجموع الوضعيين وضع
اخر ضمنى وهذا التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على خصوص تعيين لاحد المعنيين
المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلام فالحاصل ان لوصفا لهذا خاصة ولذلك فانه
ويظهر الوضع لاحدهما طائفي واما جزم بالاختلاف موضوعا له جزم والا عليه ضرورة ان
قوله انفسه امان ضمنا ففهم كذا في شرح للمفتاح قوله فلو كان اي كلمة كان باعتبار
قوله وقال اذا اطلق لا لا يجزى قوله لا يجزى اعتراضه وجب ان دفع الاول ظهوره قوله لانه
المتبادر الى الفهم ودلالة للتحقيق عروجه ان دفع الثاني من قوله والقرينة لدفع المزاومة

المزاومة قال قد ذكر ان اراد باحد المعنيين او قد عرفت من كلامه المنقول من شرح للمفتاح انه
ليس بمزاد قوله ولو صح ذلك او زاد في شرح للمفتاح على هذا الدوام الثمة انه يلزم ان
يجزى كل مشترك متواطئا ولم يقل واحد وكلما منقصة بما صرح به في شرح الشرح فانه ان
اللفظ بنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ
مشتركة ولا فائدة في بيان المعبر في المشترك الوضع كما لا يجزى فان قدس سره وان اراد باحد
المعنيين معيّنات نفس غير معين بدلالة اللفظ بدلالة اشتباه الى الوضعيين ولا شك
ان معنى مفاهيم لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع لضمنا طر وورد
السابع انما هو تعيين المراد لالة الدلالة والكلام في الدلالة فغير فانه دقيق ونعم ما
قال السكاكي وانه لم يظن فصل تامل فاحفظ اي افضل الاحتياط وبما ذكرناه ظهر ان ما
ذكره السيد في شرح للمفتاح حيث قال بعد تعريف توجيه الشرح بما ذكره في الحاشية
فانصر ان يقال اراد ان القوة اذ لم يخص باحد وضعية شياد من الذهن ان المراد
اما هذا بعينه واما ذلك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وفي اللفظ لخصوصية
مستغلا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساهمة ان القوة دلالة على
بغية فبالقرينة سواء اعتبر اشتباه الى الوضعيين او الى وضع واحد لالة دلالة على المراد
قال قدس سره فان قلت ان المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخص به واحد المعنيين
يفهم منه جميع المعاني التي وضعت له بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكرناه من ان
شروطين معنى الوضعيين قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد وهذا الكلام في فهم
المعنى مطلقا ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث فامر ان كلامه
في الدلالة على المعنى لاني الدلالة على المعنى المراد قوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله
مجموع المعنيين لعدم الوضع له لالة لا يجزى ارادته منه قوله من الجواب انما كان في
الجواب لان تقدير عبارة الايضاح في الدلالة على معناه ومقارنا لافقائه ان
يتمتع او تقديره بلفظة قبل وباراز التفسير وهو بناء على انه كلام برأسه في على
انه انفس على السكاكي مع تقدير فساد بما علقه السكاكي من الجواب قوله فقال اي
قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض قوله بالوضع او اي التعيين لئلا يلزم الدور
قوله حفظت شيئا ومهران مراد السكاكي بالدلالة بنفسه ان يكون العلم كافي في الفهم

وغابت عنك اشياء وهي الامور التي تدل على انه ليس من جهة واحدة على السكاكي **قوله** لم
نعلما بالرجي اي بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم مرادها على ما هي وما كان ذلك الخلق
وفي خلق الفروى **قوله** بعضهم وهو عباد بن سليمان الضمري **قوله** ان لا يختلف الشا
وه يعني ان كثيرا من الالفاظ يجرى لها عند الله ويجوز لعمان اخر عند الله اخر كما لو
فانه عند الامراك بمعنى الماء وعند الفوس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى الضيق وانما
يلزم عدم الاختلاف لان ما بالاش ولا يختلف **قوله** ولا يمنع اللفظ اه يعني ان لفظ الجا
مع القرينة يمنع من فهم المعنى الحقيقي فان استدبرى لا يفهم من المعنى الحقيقي فانه قد
ان القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا يوجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فلا ذلك انما هو اذا
لوحظ الجازم بلا حظ القرينة **قوله** لا يستلزم ان يجرى المفهوم اه مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم
منه انما قد باحدهما **قوله** لانه مما لا يجرى النسبة كقضية **قوله** على اشتقاق هذا يدرك
على انما على ان وهو لائق لا يميز موضوعها بالحيثية فلم المقرب بحيث عدا احراز
المفردات من حيث حروفها وحيثها علم اشتقاق بحيث عدا من حيث اشتباه بعضها
اي بعض بالاسماء والفرعية **قوله** وان الربا اشاه عطف على ان الحروف **قوله** بالتحريك اي
بتحريك المعنى فانه يناسب ان يجرى معناه ما فيه الحركة **قوله** وكذا باب قوله فان قولا فم
يناسب ان يوضع لا لعمال الازمة **قوله** نقله ولا حاجة الى جعل المصدر مع الفاعل للمل
تقدير الاول ويجمع المصدر المتعدى الى المنقول ان لا يوسط حرف الجر على التقدير الثاني على
فيل تحقق العلاقة المفحمة للفقير وهو انما في الكلمة بالمتعدى الذي هو المعنى الاصل للجر
وعلى التقديرين يجرى هذا النقل كقول الحقيقة في الكلمة الثانية او المشتبه في الالفاظ الاصل
بجعل النسب بينهما غاية لتناسب **قوله** ان الظاهر ان لفظ الجازم لا يكون بقرينة
التناسب بين لفظي الحقيقة والجازم **قوله** واعتباراه دفع قد علم ان هذا الموضع يستلزم ان
نسمى الحقيقة ايضا بالجازم **قوله** في قوله واحد يفيد معرفة حقيقة كل مرادها **قوله** في الحقيقة
مرادها كان او منفردا او غيرهما في المشترك والحقيقة المطلقة في التبعيض اللفظ اذا تعد
مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان يتخلل بينهما نقل فانه لم يكن النقل
فهم متجمل وان كان لما سببه فالجازم لا اول فهو المنقول وان لم يجرى الاول حقيقة
الشا في مجاز انتهى ومن يتخلل النقل ان يجرى له في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول

الاول في المشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل ايدم ملاحظة الوضع الاول
فيه فهو حقيقة في كل وجه بعينه واما المرجح والمنقول فكل منهما ان اعتبرنا قوله في كل وجه
من معنييه باعتبار وضعه في نفسه مع قطع النظر عن وضعه الاخر حقيقة لانه مستعمل
فيما وضع له وان اعتبرنا قوله في نفسه باعتبار استعماله الاخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل في
وضع له من وجه مستعمل في غيره ما وضع له من وجه في قوله بغير ما وضعت له خرج المرجح بالقياس
الى كل واحد من معنييه يكون مستعملا في وضع له وان اعتبرنا قوله في احد المعنيين بالنظر
الى وضعه لمع اخر فليس بحقيقة لكنه بغير موضع له من هذا الاعتبار ولا يجازي لعدم العلاقة
فلا يجرى هذا الاستعمال صحيح وخرج المشترك مطلقا لكنه مستعمل فيما وضع له من كل وجه
اذ لا ملاحظة في النقل وكذا الحقيقة المطلقة وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما
وضع له ودخل بقيد في اصطلاح به النحوي طر من حيث انه مستعمل في غيره ما وضع له فانه قد
ما قيل انه قد اخرج المنقول بقيد فيما وضعت له وادخل الصلة المستعمل في الدعا بقر
الشيء مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح بهما بان المرجح والمنقول داخلان في الحقيقة
وسيجري باثباتهما مستعملان في غيره ما وضع له **قوله** مع جواز ارادة اي بالنظر الى كونه كناية
فلا يخلو انما استيعاب ارادته في خصوص المادة كما في قوله الرحمن على العرش استوى فلهذا
متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل اخر وكلا المعنيين مستفاد من الكثرة
لما سببه **قوله** قد يجرى مجازاه اللفظ المستعمل في غيره ما وضع له من حيث انه كذلك ان
استعمل لعلاقة بينه وبين المدح مع قرينة ما ارادته من جاز ان لم يجرى الاول
بجرى فقول وان مستعمل للعلاقة فان مستعمل لا يراد قصد فلفظ وان كان بقصد المرجح
في معنى مجازي لا يجرى فردا للموضع لقرينة المقابلة **قوله** باعتبار مجزاه او من غير ملاحظة
خصوصية الفرس **قوله** بخلاف المجاز في كثير من النسخ بدون الواو فيه بيان الفرق
بين الحقيقة والمجاز قصد انشا الفرق بين رعاية المناسب في المنقول وبين رعاية
في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالنسب وهو الموافق لما في النسخ
والنسخ **قوله** لا يتبع نافية اي لا يسمى نافية بالنسب لانه يجرى نافية جميع الناس بانه
ممنوع **قوله** وفصله في القاموس الفصل بالسر حركة الالف اه هو كناية عن كل عمل
وفي الصحيح بجميع الامور ان نقله المحررون الى الكلمة المحصورة وقد يستعملونه

بمعنى الحدث لا شتماله عليه كلمة تعريف المفعول به وفيه وله في الحاشية **قوله** فانما في قوله
العم في التفسير الكبير ان الدابة في الوصف للفرس حاشية وفي التلويح ان الدابة في الوصف
الرابع وفي القاموس انما غلب على ما يركب ويقع على الذكر **قوله** بلفظ النكرة اي
بلفظ في صورة النكرة والا فهو موصوف لان اللفظ اذا اريد به نكرة كان على ما هو المتعارف
فيه للتكميل وهذا على أي الشرح من كون الالفاظ موضوعات لانفسها وضما صحتها
قوله ونقص في المقصود براه اي فصل النكرة الى الذي يقصد بها وهو المنع عليه **قوله**
واكثر ما يظهر من ماصدرية ويظهر عطف على يظهر والمجاز والمجرور اعني بها فاعلم
بغير اي يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذي اركبته بعض
الناظرين **قوله** لقام تجدد ثالث بالعام والهمزة من العام يقال قام الرجل اذا اوسع و
زايه **قوله** لعلاقة السببية الضرورية واما اذا اطلق بعلاقة العلم الفاعلية فهي داخلية
في السببية **قوله** لا ينفك شيئا اي لا ينفك شيئا من النفع **قوله** كان جعل اي كل واحد منهم
الاصح في الاذن اي يجب الظن والتفسير والا فالمراد جعل الاعملى ولكن في تحمل الا
الاصابع على معناه ويظهر التجوز في نسبة الجمل اليها حيث نسب فعل المجزء الى الكل
للمبالغة **قوله** انه سرهوا قد يقال الذم وان كان سببا للدية الا ان الكل الدية مسبب
لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح لا تساعد **قوله** او
ما كان عليه السبق المحقق المعبر في المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول
اليه بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه في التلويح
قال تدمر في الظاهر ان يقال اعصر عبا لانه الذي دفع عليه العصر لا العصر **قوله** تدمر
وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وفي الكفا في تفسيره في الغب وقال انه من تسمية
الشيء باسم ما يؤول اليه قال تدمر في استخراج اه ثلثا يلزم عصر العصر وهذا بناء على ما
سبق الى الذهن من نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بدو صف ان يكون لها
بذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل فيلزم ونرى المعنى على العصري المعصر
واما اذا اريد به عصر غير احاطا بهذا المعنى فلا حاجة الى تأويله يستخرج بالمعنى **قوله**
في الاجزى نوع خفاء اي لا يظهر فيها المعنى المجازي فلهذا في الامثلة السابقة و
لهذا حمل الكفا في الترجمة على التواب الخلد والغلبة على الانساع وتبين ان

ان المعنى اجعل له اسما يطلق بالصدق في الاجزى **قوله** فان قلت او يقع ان اعتبار
العلاقة انما هو ليتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والانتقال فرع للزوم
واكثر هذه العلاقات لا تقيد للزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو ان يكون المعنى
الحقيقي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في المعنى اما على الفقدان بعد
التام في الفرائض ثانيا لانه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من ان المعنى
اللزوم الذي هو لولا اعتقاده في الحقيقة يوجب اوجبه على الفقدان او بعد التام في الفرائض
ليس شي **قوله** ان مبنى المجاز ان ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والافتقار المعنى في الكناية
ايضا الانتقال من اللزوم الى اللازم لما مر **قوله** يعتبر في مجيها او يقع ان جميع هذه العلامات
مفيدة للزوم في الجملة على ما فصله **قوله** اخص واصاف اه اي اظهرها اختصاصا واشهر
او لا يمكن الزيادة في الاختصاص ولذا لا يجوز ان يقال رأت اسدي برمي اي في البحر **قوله**
ينقل الذهن من المشبه اليه اي وجه الشبه لكونه اشهر واصاف ثم ينتقل منه الى موصوفه
الذي يسمى المشبه بمجموعة القرينة لتخفيف اللزوم بالمعنى الذي مر في الاستغناء **قوله**
فلا سداه بيان لما ذكره على الوجه الحكيم في المثال **قوله** انما يستعار للمجاز في الشيء عنه اه
اي لما يصدق عليه الشيء سوى الاسد لا لخص من مزيد او عمر او رجل او امرأة وانما
يقع عليه في الخارج وفيه ما بعده بقصد من اللفظ عند الاطلاق والانتقال وبين
ما يقع عليه مجب للمجاز في الشيء **قوله** ولا شك في الانتقال اه ومن الشيء الى الشيء
اي لذات ما موصوفة بالشيء سوى الاسد بمجموعة القرينة **قوله** فيظهره بباراده اه
حيث ظهر من كلامه ان في جميع النواع العلاقات لزوما في الجملة **قوله** اما ان ينصف أي
وبالحفظ فيه الاتفاق سدا حصل في الواقع او لا فان الحكم بغيره لا ينصف في التوابع
الحاضر والمستقبل سدا حصل في الواقع او لا فان دفع ما في التلويح من ان في المجاز في الاول
لا يلزم الاقصاد في الزمان المستقبل كما في عصر آخر افادت **قوله** في زمان سابق
ولا حرج في ان ينصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب كون الاول بل حقيقة او
مجازا باعتبار اخر فانه اذا استعمل اللفظ لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يبدى كالم
حقيقة او استعمل فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المفيد فان دفع في التلويح من
انه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمعنى المجازي في زمان الحكم ان يكون حقيقة لما في الدابة

اذا استعمل اللغوي في الفرس فانه مجاز يستعمل المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي
في زمان الحكم **قوله** او بالقوة اه اي الاستعداد **قوله** واذا كان اه فانه مجاز الغير فردا
من المعنى الحقيقي والذهني ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعنى القرينة **قوله** وان لم
يتصف اه يعني اذا كان الانصاف حاصله في ذاته فهو كاف للانتقال في الجملة وان
لم يتصف احدا فلا بد من اللزوم بوجه آخر **قوله** اما ذهني محض اي لزوم عقلي في الجملة
بلا انضمام لطاير اليه **قوله** كاطلاق البصيرة اي كاللزم الذهني في اطلاق البصيرة
على الاعمى فانه لا يلزم من تصور البصيرة المعنى لكن ينتقل الذهني منه الى الاعمى باعتبار
المقابل كذا نقل عنه فالعلامة هي المقابلة وفي التلخيص ان اطلاق احد
المقابلين على الآخر في الاستعارة ينزول النفا بل منزلة النسب بوسطه فيلزم
او تركهما او مشاكلة **قوله** بحسب العادة كاطلاق العاطف على الفحل باعتبار
المجاورة بينهما في العادة **قوله** كالقران لبعض اذ كانا مرصدا للجمع ما بين وفتي
المصحف **قوله** كالحال والمحل اه اراد بها ما يقع العوض والمحل والمظروف والظرف **قوله**
او مجاورتهما بان يكونا في محل واحد او محلين متقاربين **قوله** او مجاورتهما
للاخر كخروجها كان الله ليضيع ايمانكم اي صدقكم تحريم للقدس **قوله** فان الانسان
لا يبدع بدونهما هذا الكلام صاحب التفسير وعليه سرائر ظاهره وادناه مع جوابه
في شرح التفسير وهو ان عدم وجود الاشياء بدون الرتبة والراس انما يدل على
استلزام الانسان اباها دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور هو ان المراد
بالاستلزام الاستنباع واذا لم يبدع بدونهما كانا مستبعدين له **قوله** فانه لا يجوز وجود
الاشياء بدونهما وهذا بحسب العرف والا فوجد الكل بدون الجزء محال عقلا **قوله**
وان اراد به اطلاق اه بان يراد بالمشعر مطلق الشفة وتقع عليه شفة الانسان على
انه فرد منه **قوله** بتجيز عن التجيلية لعدم تحقق معانيها حسا وعقلا وفي الشبهة
سرا كان عبارة من ادعى كذا ذهب اليه السكاكي او عن اثبات لازم المشبهة للمثبه
وتجيز عن التجيلية عن اثبات على اهم لا يطفئ من الخفية الا على المخرج بل لا باعتبار ان
لا تخرج الا صورة وهي حتى يتوهم منع الشرط على ما ذهب **قوله** بالقلب والظرف متعلق
بشأن وان كان بدوهم ان يجر متعلقا بشأن كذا وشك على الترتيب ويجوز الاصل

في قوله او مجاورتهما بان يكونا في محل واحد او محلين متقاربين

الاصل شأنه لانه خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شأنه التسليم من شأن
الرجل شأنه اذا ظهر شأنه وهو شدة البأس وحده السلاح والاصل شأنه وتقلب
فيقال شأنه السلاح كالتعريف وقد يحذف ايا فيقال هذا شأنه السلاح بفهم الحذف و
في شرح الكشاف الاصل شأنه فقد تحذف العين فيقال شأنه السلاح بفهم الحذف وقد
ينقل الى موضع اللام وبمعنى فيقال شأنه السلاح فعلى هذا يجوز بالقلب متعلقا بشأن
وبالحذف متعلقا بشأن **قوله** ان الظاهر من اللبس اي الذي يظهر من اللبس عندنا
فيه **قوله** للعلل على التجيز اه بان يجمل للجمع والخوف امر وهمي يشملهما كاللبس للباس
شبه الجمع والخوف بذي لباس اولاد لا يترفع المقصود عليه ثم اثبت ذلك للباس
القرينة للدلالة على انها صارت نفس للجمع والخوف من القدم الى الرأس فيفقد المبالغة
الناتجة في إزالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم فنه الله تعالى ما ليس في علم
على الاستعارة الحقيقية فانها تفقد الاحاطة النامة لآثار الجمع والخوف وهو المناسب
لباق الآية قال الله ضرب الله مثلا قرية كانت امنة مطمئنة ياتها رزقها رغدا من
كل مكان فكفرت بانهم الله اذا فراها الله لبس للجمع والخوف بما كانوا يصنعون هذا
تم على التجيز على مذنب السكاكي من ان المستعار له في التجيز صورة وهمية وهو
يزعم انه مذهب الاصحاب وان تم على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو
هو ان التجيز جعل الشيء كجمل البس لثبته في اللفظ اه جعل اللبس للجمع و
الخوف ثم اثبت القرينة ليفيد فيه وترا نفس للجمع والخوف وليس في هذا التشبيه للجمع
والخوف شيء يضار فحذف الضرر لا لا يفتي ولا يحتاج في هذا التجيز الى تعريف زائد مع
افادته المقصود على وجه البلغ ثم كان الظاهر ان الله لبس للجمع والخوف لكنه استعمل
الاذا فنه لا صابة لما فيه من الشعار شدة الاتصال باللبس الكسوة لان الادراك بالادراك
يستلزم الادراك بالتسليم في الآية مستغنيا عن تحقيقه وتبعه ومعى استعارة الاذا فنه
للا صابة واستعارة تحتل التجيلية هي استعارة اللبس فان اعتبر تشبيه الجمع والخوف
بذي لبس مستعارة مكينة كانت تلك استعارات **قوله** ليسوا بشيء اه الا عند صاحب
الكشاف ولان الواقع **قوله** فندم كونه تشبيها اه واما عند صاحب الكشاف
فلان عبارته صريحة في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجمع والخوف باللبس

من حيث الاشتغال بغير صحيح الا باعتبار الآثار فليست آثارها لا نفسها فان كان
الجمع انه قد عرفت انه على تقدير حمل على التجنيد لا تشبيه للجمع بشخصه فان وقع هذا
التشبيه ناشى من نسبة الاضافة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن قد عرفت
انه استعاره عن الافعال بشدة وهو مناسب للجمع والخوف **قوله** فهو كالجزء من النسبة
الى الدبس كذا الكاف قال قد مره والاقرب اى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه فالتدبر
ثم الحمل على استعاره التحقيقية العقلية اكثر مناسبة **قوله** فاسد في الامثلة المذكورة وما
تولاه اخرج اسد الامثلة المذكورة بناء على ما تقر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت
مفهوم الاسد ليقول المبالغة في التشبيه فان تمتم والافلاوح لا يجتمع فظ الشراخ
على انما لم يتم على ان زيد في زيد اسد مستعمل فيما وضع له ليس شى لان نزعهم عن ان الصورة
حمل التشبيه على التشبيه وهو الجزئى هل هو تشبيه واستعاره لا فى انه اذا قصد منها المبالغة
في التشبيه هو معنى استعاره او لا **قوله** في معنى الشىء انه ذات معنى ما سوى الاسد يصدق
عليه مفهوم الشىء اذ لو استعمل في مفهوم الشىء لم يكن استعاره اذ لا معنى لتشبيه
مفهومه بالاسد بل مجازا **قوله** بقرينة جملة فيه ان القرينة في الجواز يجب ان يخرج
ما فيه من ارادة المعنى الحقيقي والحمل ليس كذلك الجواز ان يخرج على سبيل الادعاء او
بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة للجيزة دليل ان قوله بل هو مستعمل في معنى
الشىء سند المنع فكيف جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجيزة الا انه اورد بصحة الدعوى
ترويحاً للمنع المذكور. وشارة الى قوله ولم يحمل على هذا الزعم ان يبرز قوله بل هو مستعمل
في معنى الشىء غيبا لمصنف الاسد لال **قوله** وتحقيق ذلك اى تحقيق ان اسدا
استعاره ثانياً رأيت اسد اثبات التسوية بينهما **قوله** انه ليس استعاره عن زيدا اى
عن ذات مخصوصة فزيد او عمر او رجل او امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات
المختصة وان اعتبر وصف الشىء عنه فيه اذ العلة انما هي بين الاسد والذات المختصة
بالشىء اى ذات كانت لا الذات المختصة وانما يقع عليه في الخارج ولادلاله عليه
اذا استعمل انما هو الاسد الى الشىء الذى هو اخص او عامه ومما الى معروضه
ولما انفصل منه الى خصوصية الذات **قوله** من شخص موصوف بالشىء سوى الاسد لا يفتقر
التشبيه **قوله** زيد رجل شجاع ذكر الرجل على التشبيه والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد

والاستفاد

الاسد **قوله** فيتم استعاره لانه مستعمل لفظا التشبيه في التشبيه وهو الرجل الشجاع مثلا فلو
تشبيها موصوفاً من مائة والمضى الحكم بالانحاء كما رأيت اسد يرمى تشبيه الرجل الشجاع
بالاسد مفعول والمقصود ايقاع الرؤية عليه قصد المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال
لفظ التشبيه فيه وجعله فردا عاديا لانه زيد على زيد فادفع ما قيل انه لا بد من الاستعارة
في المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالا اسد فان الحكم بالانحاء لا يوجب لرجل
الشجاع التشبيه بالاسد بغير تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر قال قد مره اذ قيل
رأيت اسدا ه خلاصته وفي المنع الذى ذكره الشراخ بانثبات الفرق بين رأيت
اسدا وبين زيد اسدا بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا تشبيها بالاسد فكونه تشبيها
بالاسد مفعول عنه والمقصود فعل الرؤية به ومعنى الثاني زيد كالا اسد والمقصود
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعاره والثاني تشبيه بليغ بالانحاء والتشبيه بالتشبيه قال قد
فلا شك ان اسدا ه فيه انه يجوز ان يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمى والجواب ان
المراد لا شك فيه على تقدير كونه استعاره قال قد مره ولم يقصد به هذا المفهوم اذ لا
تشبيه المفهوم بالاسد بل الذات اى الذات التى يصدق عليها مفهوم الشىء مما
سوى الاسد قال قد مره واما ان اريداه هذا فهو مراد الشراخ كما مر وسيجى بيان
وجه تعلق الجارية قال قد مره ولا معنى لرجوعه اليه اى لرجوع التشبيه الى المفهوم قال قد مره
فيكون بيان الكلام او هذا هو مراد الشراخ لان اسد عنده زيد اسد وزيد تشبيه
في الفرد لا دعاء المفرد في تشبيه بالاسد الحقيقي بقرينة الحمل واما الدليل على كون
منه تشبيه ليعر مستلزام المعنى الحقيقي **قوله** فاذا قلت زيد كالا اسد الفرق بيني اذا
كان الخبر الموصوف والمنكر بان الظن الموصوف التشبيه بان يكون اللام لتعريف الجنس و
التشبيه باعتبار تحقيقه لا الاتحاد بين زيد وما هيته الاسد كما زيد هو البطل المحامى
ولا الحمل عليه لما زيد المطلق فانه خلاف الظن لانه حكم بالانحاء المتباينين بكتاف
الحكم فان المظاهر في الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى للتشبيه بالفرد الجمل
وبنه انه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل في الثاني اذ كان مستلزام معناه الحقيقي
ودونه حيزا القنادل لا يجوز ان يخرج الفرد الادعاء اعني الرجل الشجاع فيخرج
استعاره قال قد مره ولا يفتقر بالاستعارة بان يقال ان المقصود في التشبيه بطريق

المبالغة في شبيهها بلغا قال **تذكر** ان يفسر الاستعارة او بان يقال هي استعارة
المشبه به في المشبه واجازته عليه قال **تذكر** انه تقتضي ان يكون استعارة ما ذكره الشرح
يقضي جواز كونه استعارة بان يكون معناه زبد جرسج كالاسد وذلك لا ينافي ظهور
تقدير اداة التشبيه قال **تذكر** هذا يشوبان الاسماء الاشعاره كلامه بذلك انما يجوز
بان مفهوم مجتزى وصاحي ملحوظ قصد بان يستعار الذات ما هو صفة بالشئ على ما
قال **تذكر** ثم ان استعمال الاسماء اذا استعمل بالاسم معناه الحقيقي ولو حفظ مع الصفة
تعبا باعتبار انه لا يزم له تشبيهه كان في عقل على مقصود تبعا واذا استعمل في ذات موصوفة
بالجدة كان الوصف ملحوظا مقصودا ويحتمل على المحفوظ ولا شك ان مقصود ان
اثبات جراته على غنى قصد وهذا لا ينافي كون وصف المشبه خارجا عن الطائفة فان المشبه
ذات موصوف به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف قال **تذكر** ويؤيد ما ذكرناه اه
فيه ان ذكر وجه الشبه في المثال مانع من الجمل على الاستعارة على ما مر به ان شرح بخلاف
الاول فلا نسلم ان لفظ اسد في كلامه مستعمل في معنى واحد **قوله** وكذا في تحريف
اسد ابرمى اي مثل الكلام في تحريف من المنع المذكور الكلام يحذف اسد فلا بد من
تقديره او منه ليبرز تحريفه عند المقوم فتجوز المنع المذكور وما تحريف اسد افرده
استعارة بالاتفاق فلا معنى لقوله **وكذا** الكلام ولعل سقط من قوله **قوله** واما اذا
ترك اه اي هذا اذا جرى التشبيه على المشبه ولم يذكر وجه الشبه واما اذا ترك التشبه
بالكلية بان لم يكن مذكورا ولا مقصدا في نظم الكلام اني **قوله** ما يقتضي تقديره
اي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يحج نظم الكلام اليه ولم يقل ويمكن تقديره
لانه يمكن تقدير لفظ المتشبه في كل استعارة بان يقال في رأيت اسدا برمي مثل اسد
ومثلا لكن ليس فيها ما يقتضي تقديره كوجه الشبه في رأيت كوجه الشبه في رأيت اسدا
في شئ عنه فانه يقتضي تقديره مثله لا معنى لقولنا رأيت رجلا شجاعا في شئ عنه **قوله**
لان بياض الخط الابيض بالفجر سوا جمل من بياضه او بعبارة اخرى فان الفجر
يطلق على كل شيء من شئ من شئ جميع تلك الوجوه عبارة الكثر **قوله** مبتدأ
سواد اخر الليل كانه في الفجر سواد اخر الليل واذا كانا مبتدئين بالفجر وسواد اخر
الليل لا يمكن حمل على الاستعارة لان يلزم بيان الشئ بغيره فلا بد من تقدير المتشبه

فيكون الخطان على معانيه الحقيقي اي تبيين مثل الخط الابيض من مثل الخط الاسود
من الفجر وسواد اخر الليل **قوله** وابعده ذلك اه اي من تحريف اسد شئ عنه لا ينافي
لعدم ذكر وجه الشبه المشبه المشبه فيها **قوله** ان يقع وقوع الحقيقي اي المعنى المقصود
من اللفظ ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر **قوله** وهذا ليس
اه اي قوله ضرب الله مثلا لا يقع فيه وقوع المشبه الا معنى لقولنا ضرب الله مثلا للمؤمنين
والكافر فالمانع من كونه استعارة معنوي بخلاف الآية الثانية فان المانع جزم اللفظي
ولذا فصل بقوله وكذا اه **قوله** بالبحر من الموصوفين بقوله هذا عذب اه اي من حيث المعنى
واما من حيث اللفظ فحمل متأنفة معللة لنفي شبهة البحر وفيه إشارة الى انه
ليس فرقة على قصد التشبيه لجواز كونه من شئ **قوله** واداه تفصيل البحر الاجاج ومن هذا
تبيين انه لا يجوز ان جزم قوله من كل تاكلون على طائر شئ **قوله** فهو في طريقة اه فانه
قوله وان من البحارة لما تخرج منه الارباب بيان لتفصيل الجواز على قلوبهم **قوله** وهذا الكلام
مخرج والا توجه النفي كونه موضوعا لا يتم في اثبات كونه مجازا **قوله** باعتبار عمومها اي
باعتبار كونه فردا من افراد العلم **قوله** بمعنى ان النصف اه اي لا يجمع انه مجاز حكيم فانه
بوجه في النسبة والكلام ههنا في اللفظ المفرد كما سدد مثلا وفيه رد على من ذهب الى انه
مجاز حكيم وادعى انه مجاز المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوب اليه
حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والفرقة فرقة التجوز في النسبة
لا تخفى كونه تكلفا باردا **قوله** لكان الاعلام المنقولة او لانها اطلقت على المعنى الثاني
لمناسبة بالمعنى الاول كاستعارة **قوله** كان الاسد مستعلا فيما وضع له ويبرز سرية
الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرية الحكم الى افراد الحقيقة والفرقة فرقة على نقل
الاسد اليه وادعاء **قوله** اي يرق الغلام على ما فسر به ذلك لان التظليل على ما
في التاج سايه وان كرون ودر سايه كرون والمراد ههنا الثاني **قوله** وتحقق ذلك
اه حاصل التحقني ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضي كونها مستقلة
بخلافه اذ ليس معناه ما فهم السند وادعاء ثبوت المشبه به حقيقة من
يجوز استعمال لفظ المشبه به فيه مستقلا فيما وضع له والتجوز في امر عقلي وهو جمل غير
المشبه به بمراد به من جمل المشبه به مثلا بدو صف مشترك بين المشبه والمشبه به

على ما

وأدعانا أن لفظ المشبه موضوع لذلك الدسوق وان أفراداً قسمها متعارفان وغير متعارفان
 متعارفان ولا خلاف أن الدسوق بهذا المعنى لا يقف على كونها مستقلة فيما وقعت له
 لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستقل فيه هو الفرد الغير المتعارف بوثيق ما ذكرنا
 ما قاله الشيخ في التلخيص أن جعلها على اعتبار مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الرجل
 المحض للرجل الشيء والمضى خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لفردومه وقوله
 وأما التعجب والرهى عند إشارة إلى جوابه دخل فخر وهو أنه إذا لم يكن مبنى الاستعارة
 على دعاء المشبه حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن التعجب والرهى عنه في البين
 معنى لأن التعجب والرهى إنما مظهر المتعارف لا في فرد الغير المتعارف فأجاب عنه بأنه
 التعجب والرهى تناسلي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقة
 حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حذرنا أنه في ما قيل أن التعجب والرهى
 عنه إنما جعل المستند ليدل على الأدعاء وبعد تسليمه الأدعاء لا حاجة إلى المنازعة في كون
 التعجب والرهى عنه مبين عليه أو على تناسلي التشبيه وذلك لأنه لم يسم الأدعاء بالمعنى الذي
 ذكره السند وبني عليه صحة التعجب والرهى عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحته كما قلناه
 الاستعارة تفارق ما أي بعد اعتبار نسبة شيء إلى شيء أو نسبة الشيء فلا بد من الاستعارة
 في المفرد والكذب في الحكم فلا تشبه بينهما حتى يحتاج إلى الفرق قوله وزعم صاحب
 الأظهر عندى أن الاستعارة في حيث المعنى تشابه الدعوى البطل ووجبت اللفظية
 تشابه الحكم الكاذب فتبين الفرق بأن مبنى معناه على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة
 وإن مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب في شرح المفصاح لشيء في أنه أراد
 بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه موعود على دعواه متبرعة التأويل فضلاً عن نصب
 القرينة وإنه بالكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة بل يبرح ظاهره لكن لا مانع
 من قصد التأويل في دعوى فلذا أحصى التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة
 الكذب وهذا خلاصة كلامه وفيه مع كونه خلاف ظاهر العبارة إذا قرئته على
 تخفيف الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد لا لوجه تحقيق مفارقة
 الاستعارة بهذين فأنما تفارق الدعوى الباطلة مطلقاً سواء كان مع اعتقاد اللطافة
 أو بالتأويل وعز الكذب مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأً بنصب القرينة قوله على المراد

المراد من علم الجنس فانه يجري فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم
الجنس تقديرية **قوله** من انما يقتضي او حاله فكل ذلك المفتاح حيث قال والذي فرع
سمك من ان مبنى الاستعارة على ادخال المتعارف من جنس المتعارف منه هو السرف
امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا انقسمت لفتح وصفية وقال السيد ^{رحمه}
للمفتاح تبعا للشي لانهم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المتعارف المتعارف
في حال الشبه بانه ساوي الشبه به فيه وذلك يحصل بجعل الشبه في جنس الشبه به ان كان
اسم جنس او جعله عنه ان كان شحفا فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما
انه عين ذلك الشخص لانه فرد من جملة اقرانه في بحث اما اول فلان القول بالادخال
في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان المتعارف يحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد واما ثانيا
فلان جعله عنه فيما كان شحفا ان كان لا عز فقد فهو غلط وان كان فصلا
كان باطلا فله عليه ابتداء فرد وضع جديد وان كان مجرد ادعاء من غير تأويل فهو
دعوى باطله وكذا محقق فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال اسم
الشبه به ليس بحسب الوضع الحقيقي وحسب تعلمه بغير الوضع التأويلي يصح
استعماله فيه **قوله** لانها مجاز اشار باليد العام الجاري في كل مجاز مرسل كالان او
استعارة الى ان تحقضي بيان قرينة الاستعارة للاعتبار اشارنا والا فالقرينة لازمة في
كل مجاز **قوله** يجوز لكل واحد منها قرينة وليس واحد منها ترشحا ولا تجزئيا لعدم ^{ثلاثة}
للمشبه ولا للمشبه مدعى شديدة فاقبل لا يتكشف الداع الى جعل قرينة الاستعارة
بالكتابة بل جعلوا واحدا منها مما يعرف به معنى الحقيقة قرينة والرائد عليه ترشحا ينسب
فان ملايم المشبه به ما عدى القرينة سواء كان في المعرضة والمكينة ترشحا الا ان القرينة
في المكينة يجوز ملايم المشبه به كالاظهار وفي المعرضة يجوز ملايم المشبه به **قوله** لا
بالسرف لا بالانزاع لقوله في ابحاث **قوله** انما مر اه فترى بالانامل دون الاصابع
اشارة الى ما عابه الصاعقة بسرهلة فيه مبالغة في شجاعة **قوله** في الجود والعطايا
ففي البيت استناب حيث ضمن مدح بالشجاعة مدح بالسخاء **قوله** وباعتبار اخر
بالاضافة الى هذا السياق او بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبار السابقة وعلى الاول
الامر المذكورة في الطائفتين والجامع وبغيره **قوله** استعار الاحياء والجامع كون كل

منها موصلا الى الحياة **قوله** وهذا اولى من قول المص لان المستعار منه هو الاحياء لا الحية
واما قال فالاولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء كدونها انما **قوله** ثم الضد
اه ترجيه هذه العبارة عندك ان الضدين ان كانا قابليين للشدة والضعف بان
كل واحد منهما قابلا لهما كالمعلم والجهل والنجس والطهر كان استمارة الضد الاشد
كالحاصل للضعف الاضعف وهو الاقل على وقدرة اولى من استمارة لقليل العلم والقوة
وبالعكس فان استمارة العالم للحاصل الاقل جهلا اولى من استمارة لقليل الجهل والمفسر
ترك هذا الف لظهوره وهو الذي نفرضه الشارح اذ بان يجرهما احدهما اشد والاخر
مختلف بالشدة والضعف كالميت والمحي والمجاهل والعاجز كان استمارة اسم الميت
للمحي الاقل على والاضعف قدرة اولى من استمارة للمحي لقليل العلم والقوة والاقول
على اولى الاقل قدرة وكذلك جاب الاشد الى الميت واستقبل اسم الميت فكل ميت
كان اكثر على واشرف على اولى باستمارة اسم الحي من ميت لقليل العلم والقوة والاكثر
على اولى من الاكثر قدرة وقيل غاية ترجيه ان يقال المعروف بوضوح العارض اذ
بالضدين القابلين للشدة والضعف معروفينهما القابلين للشدة والضعف في
الجامع ووجه الشبه لقليل العلم والقوة والميت فدان باعتبار ما يشتمل عليه في الحياة
والميت فدان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو فائدة الحياة انتهى في الب
على هذه الترجيح ان كان موصوف الضدين نحو قليل العلم والميت فانها موصوفة
للحياة والميت اللذين هما الضدان قابليان للشدة والضعف في الجامع انما عدم
فائدة الحياة كان استمارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف
في وجه الشبه كالمعلم اولى من استمارة اسم الضد الاشد للضعف وجه الشبه الى لقليل
العلم والقوة فكذا لكن برؤية ان الاقل على ليس اضعف في وجه الشبه انما عدم
فائدة الحياة بل اشد واكثر من قليل العلم وقيل في ترجيه الضد ان فيما نحن فيه الموت
والحياة وهما قابلا للشكيب باعتبار الاشد التي هي التفات في الآثار وذكر قلنا
العلم والقدرة لبيان تفاوت الحية في الشدة بتفاوت آثارها التي منها العلم والقوة
فكل من كان اقل على واضعف قوة كان الحية في اضعف فهد باسم الميت اولى لان
الميت اسم للاشد في الموت لانه والاعلى الموت دون الحدث والاعلى اولى من اقل قوة

قوة وكل من كان العلم فيه اكثر واتار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان ما ذكر على
من ان بدقته وفيه لم يبين الشكيب بالشدة والضعف في الموت مع انه المحتاج الى البيان
وقال السيد ان اسم الميت يدل على البتوث فليس شئ لان الشكيب يوجب في المعاني
وكون اللفظ والاعلى البتوث دون الحدث لا ثبت الاشد في الموت وانه لم يبين
قوله وكذلك في جانب الاشد وترتيب قوله فكل من كان اكثر على واشرف عليه **قوله** فما
العلم والجهل اه لا الاقل على وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدة والضعف واحدا
الاشد والاضعف ليس بمقتضى **قوله** وهذا جامع لانه في كل الشبه في الشبه به
ادعاء وجمعه مع ايراد الشبه تحت مفهومه **قوله** واما ما حمله لم يستف من هذا
التقريب بما مر ان وجه الشبه اما اخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل
شبه لا يجر من الاستمارة **قوله** وقال الشيخ اه يعني ان ما ذكره المعتمد مخالف لما ذكره الشيخ
فانه جعل استمارة الطيران للعدو كرات استاذ ان الاشتراك في كل منهما في صفة
الان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسما من جنسين وليس المراد
بالجنس هنا مصطلح ارباب المنطق بل هو التعارف وعليه ثمة الفقه من ان يشبهين
اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنازع فاما جنسا كالدكر والانثى في الاشياء
وان لم يكن كذلك فاما جنس واحد كالدكر والانثى في الغنم **قوله** فانها جنس واحد
في الحق فبرها وهو الدور ونقطع المسألة واما كون احد هما بالجنان والاخر بالانثى
وكون احد هما سريعا او بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف في
المقفة المقصود منها **قوله** ثم قال اه هذا تاويل لا نقل اولاه ان الاشتراك في كسنا
الطيران للعدو ويشتركان في الوصف حيث قال وان خصوص الوصف الخارج في الطيران
مرام **قوله** مع ان في كل من المرسن والطيران اه اما في المرسن فلكونه مرسنا واما في الطيران
فالسرعة **قوله** ان خصوص اه جزاء لقوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة
قوله ان الشبهة اه اي شبهة العدو وبما لطيران في السرعة منظور في استمارة الطيران
للعدو ومجمل في استمارة المرسن لان في فانه من استعمال المقيد في المطلق **قوله** ولهذا
اذا لاحظ في اي لاحظ الشبهة في استعمال المرسن في الانف كما لاحظ في اطلاق
المشي على غلب الشفة عند استمارة حقيقة كدونها مبنية على التشبيه **قوله** وقال ايضا

كما

اه نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرس السفل في الانف حتى
اصحاح الالف في قوله ونحو ذلك مما فيه من سفل المقيد في المطلق قوله عدوا اي وضع
المرس موضع الالف ونحو ذلك فالضمير راجع الى الجماعة اولا في وضع المرس موضع الالف
تأويل الاستعارة قوله فاعنددت بكلامهم فاطلفت اسم الاستعارة عليه بان تسمية
استعارة غير مقيدة لعدم ابتناء على التثنية وكونه من سفل المقيد في المطلق قوله وو
جاء التثنية اي بين وضع المرس موضع الالف وبين الاستعارة الحقيقية انك تطلق
الاسم من مجازي وهو المقيد يستعمل في اي موضع المرس موضع الالف بل في استعمال
المقيد في المطلق المجازي اس له وهو الفرد الذي وقع عليه مطلق الالف في الخارج والمجاز
والمشابهة من او واحد كونهما مشترك في امر في الاول مشترك في الثاني
اشتركا في الوصف فاطلق اسم الاستعارة الى مبناها المشابهة على ما فيه المجازية
مجازا قوله فلا يظن عليه الاستعارة لاحقيقة ولا مجازا قوله فان قلت هو ابراد على قوله
اماد اصله الطرفين قوله مقيدة اي للبالغة المطلوبة منها قوله ان جزاها هي اه لا شاء
التشكيك في الذاتيات قوله للتثنية اي للتثنية اقام المصدر فم الشئ لتثنية
ارادة ما صدق عليه الشجاع قوله لا تقبل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بين وبين الالف
الادالة عليه قوله تجرد وتسلخ وجه الدلالة على حال شجاعة المصدر كانه حقيقة و
ما معنى الموضع له قوله بان يجوز اه اي ليس المراد منه ان يجوز وجه التثنية غريبا فانه لا بد
في استعارة ان يجوز احض او صاف المشبه به واشهر جازلان يجوز التثنية غريبا لا يقع
في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتثنية يجوز وجه التثنية احض او صاف واشهر ما قوله
وفي الصحيح القربوس السرج في السج السجحة والصحيح القربوس السرج فلا مخالفة
بين وبين ما فسر الشارح بالا بالاجمال والتفصيل قوله وكذلك كل نفاط اي مثل
ذلك الا صاف في بقى نفاط في الامر الصعبة او مثل زيادة الاحباط في كل امر خطير
مهم به في التثنية او مثل ذلك الرجل يرد نفاط في كل نفاط في نفاط في نفاط في نفاط
ونوع العنان اه اي شبه الهيئة الخاصة في نوع الثوب المذكور في الشكل والصورة
فبعد التثنية المذكور استعارة الاحياء الذي هو حادث تلك الهيئة ويجاد ولو جرد
العنان في قربوس السرج بان صدر الوقوع بصورة الابقاع وسنده الى الفرس مبالغة

مبالغة في تأويله كما في صورة التثنية في الانف في ان معنى بذلك حتى في على فلان
وتدبر فالابقاع المشبه تخيل في الابقاع للتثنية في تحقيق الاستعارة المذكورة استعارة
نصرتية بتعينة مبنية على التثنية المذكور ولولا ذلك التثنية لما حصر استعارة الاحياء
للموقع المذكور فتدبر فانه مما اخفى على الناظرين ولا العنان يقع على الفرس بعد
ما وقع على جانبي الفم كالحيوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر قوله والمها يري
اه بفتح الواو كسر ما كالصهارى والجزارى قوله اخذنا في الاحداث لم يبين معنى الالف
وهو الواجب في اجمع طرف بكسر الطاء بفتح الكيم اي كبريم الاحداث يقال موقوف
اطراف العرب اي كرامهم او حرف بالتحريك بمعنى الساجدة اي فنون الاحداث قوله حتى
افادته اه لان نسبة الفعل الذي هو صفة الحال الى المحل يشترط في المحل واحاطة
بكل فالباغ باعناق اللباسه وفي رواية للتثنية اي اذهب الى الحج باعناق المطايا فيجوز
المطايا مشربا بالاء اعانها بالاشياء التي على الماء في الروادى ولا يخفى لطف الاول قوله من
الابل المشبه بالما قوله لما في قوله في مشغل الرأس حيث استغل المشغل الذي هو صفة التثنية
الى الرأس الذي هو محل الاستعارة باستعارة له قوله فقلت لاه مقول القول البيت الذك
بعده الا انها القيل الطير الى انجلى قوله يصيح وما الا صباح منك يا مثل والفرية لا ليل
ثابت قبله وليس كوج البحر حتى سدد على بانواع المهدوم يستل في الزوز في يجوز ان
يجوز التثنية ما عرفت المطايا وهي الظهر فيجوز التثنية في الظهر ويجوز ان يجوز من
التعطيل بمعنى المد بقلب احدى الطائيات باء قوله فاستغاره فمعها ثلاث استعارات
نصرتية تخيلية لا الحاق شكل القيل بصورة الخيل بالشخص المعطى الماد في المشغل
والظاهر اه يعني استعارة واحدة شبه القيل بالشخص المعطى الماد في المشغل واثبت
له لغزم التثنية وفي رواية استعارة تمثيلية شبه هيئة القيل في الظهر والتثنية هيئة المعطى
المختص قوله باعتبار التثنية اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع بحصول ستة
اقسام ثمانية اربع وان كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يجوز سبعة لان
اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلثة قوله في عجل جسد ابد قاذم ودوم او
جسد الذهب خالبا للروح ونفسه على البدنية له حراري صورة البقر فيكون
الاية استعارة بحث اذ جسد الحمار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر جسد

مصدره البقره فدا بدل بدل الكل فظهر انه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله
نعم حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فان البيان اخبره من الاستفارة
الى التشبيه طامر والجواب ان البدل اخبره من كون المراد العجل الحقيقي وان المراد من العجل
الادعائي اي الحيوان المخلوق من الخلق فالبدل قرينة للاستفارة كبرى في ثابت اسدا
يرمى بخلاف قوله من الفجر فانه اخبر الخط الابيض من ان يكون المراد بالخط الحقيقي وهو
ظواهره من ان يكون المراد به الخط الادعائي اي الفجر اذا لا يتبين الشيء بغيره فلا بد من
تقدير المثل قوله فالاستفارة منه ان رآه وهذا هو معنى السكاكي بان المستفارة من الاستفارة
بالكتابة هو المشبه المزمع اليه بذكر الدوام كما هو مذهب الجمهور وبشيء منه ما يخالفه
من ان المستفارة منه هو المشبه المذكور قوله وزعم المصنف غير الزعم لانه خلاف مذهب المصنف
فان قرينة الاستفارة بالكتابة عنده حقيقة فالمراد من المذهب ان يكون المشبه بمناه خط
الحقيقي قوله عطف على بعضه عطف وهو تقدير التلاني قوله كشف الضر عن مكانه اي يعني ان
الليل عبارة عن الضر اما على التجزؤ او على حذف المعارف وقوله منه على حذف المعارف
اي من مكان الظلمة وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق
الافق ونحن ولا معنى لكشف احدى عن الاخر قوله ووضع الظلمة اي الليل مظلمة
ظل للرض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل الظلمة متباعدة لانها في الكسوف
اشارة الى ان الظلمة مجردة كما ذهب اليه بعض المتكلمين وبعبارة اخرى جعل الظلمة
والنور فيصير القول بظهور ما بعد زوال الضر قوله وانما ادعاها لبيان ان المراد من العجل
بجزء ذلك المعنى اتفاقا لا تشبيها فاذا ذكره تفسيرا للترتيب في نقلة لانه ههنا كذلك قوله
وبيان ذلك اي بظهور الظلمة قوله ان الظلمة هي الاصل في الحديث ان الله خلق خلقا
فخلق في ظلمة ثم رشح عليه من نور قوله فجعل ظاهرا الظلمة او كان الظاهر فجعل الظلمة
الظلمة كما ظاهرا للسلوك لان السلك مستعد لان تشبه الاظفار بالظلمة مستلزم تشبيه
الظلمة بالظهور فلذا اختاره قوله واعتبر ضراة وما في في الجواب من ان النهار عبارة
عن مجموع مدة طلوع الشمس بغيره وما الواقع عقيب هذه المدة كلها الى قوله في او
الظلمة ليس شئ لان الله خلق في الكلام من ترتيب على السلك لانه على نقلة مدة النهار
قوله فاقام اي كل واحد من الشئ وصاحب المصنف وفيه اشارة الى دفع ما قبل

ما قبل ان ظهر معنى زال بوجه صله لمن قوله قد يجوز بمعنى الترتيب اه في الاساس من الجواز
الله المراد القيل وسكت عنه ورعه الاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى الترتيب قوله فانه لا يفهم
اه اذا المفاجأة انما يتصور فيها لا بوجه متقيا بل يحصل بغيره ويكون الجواب ان منزع الضر
عن مكان الليل لكنه طاهر في غاية الكمال كان المخرق فيه ان يجوز في مدة مديدة في
فحصل الكلام بعده في مدة قصيرة حصول امر غير متقرب وبهذا ظهر الجواب عن النقطة
قوله لندة وقدمه وقد شبه المصنف عليه بجعل المثال مصدرا قوله لكنه قد ذكره مستدرك
بالاعتراض على السكاكي بانه علة في التشبيه كما على حدة وجعل ان سته والاستفارة
مبنيا على التشبيه فلا وجه لسقاطه في الاستفارة والعذر وندرة الوقوع وكونه في الحقيقة
استفارة بانه مشترك بينهما قوله لم اعتبر التشبيه على تقدير ان يجوز المعنى من ان يقصدا
من مكان رقاونا قوله لا مجرد المعنى الظاهر ترك لفظ الجرد قوله ويجوز الاستفارة اه على
اي على هذا الاحتمال والمعنى من ان يقصدا رقاونا قوله ولا شك ان عدمه او كون
الرقاونا كغير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور عدم الفصل فيه اقوى وان كان يقيد
الاشهرية قوله البعث اي سره لانه تأتي البعث فانما في النوم اقوى واعرف فلا يرد
ما قبل من كون البعث في النوم اقوى واعرف محل بحث لان المانع في الموت اقوى
فبعث الفاعل فيه اقوى وما قبل ان وجه الشرح يجوز مذكورا في غير تشبيه لما في قوله
ولاحظ من بروج البدر فند قوله كسر الزجاج في القاموس صلبه وفي التاج الصواع
اشكفان فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوبا باعتبار الحاصل بالمصدر قوله
والتبليغ في القاموس التبليغ الا بصال وهو امر عطف بجزء بالقول والفعل والتقرير
فن قال ان التبليغ تكلم بقوله محصور فند حتى لم يأت بشئ قوله والمعنى ان الامر
اشارة الى ان الباء بما توفرت للتعدية وما مصدرية اي بامر من المصدر المبني للمفعل
في الكسوف فاصدع بما توفرا جهرية واظهره يقال صدع بالجنة اذا تكلم بها جهرية
في الكسوف ومن الجاز صدع بالحق جهرية وصرح موقفا بين الحق والباطل فاصدع بما
توفرت في السجود وقوله فاصدع بما توفرت قال القراء ان صدع بالامر اي اظهر
ديك ويجوز ان يكون ما موصولة اي بما توفرت من الشرايع فحذف الجاز كقولك امرتك
الجبر قوله او الجنة قاله القاموس الجنة كل بيت مستديرة او ثلثة اعواد الاربعية ملني

وضمانه لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه قال قدس سره مرافقا لقواعد اللغة و
 هي ان الوضع بوضع الاستعمال وسمي الحروف واقية في الجريثا وانه لما يحتاج
 الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة واما الالاف
 وهو ما نقل بقوله وهذا من غير ما قيل وامثاله وما اورد في تفسير الحرف وهو ما نقل
 عن الايضاح وامثاله قال قدس سره ما عدا الافعال الثاقصة فانها موصوفة لتعريفها على
 على صفة معناه غير مستقل بالمفهومية قال قدس سره لا يتحصل اي من حيث انه مدلول المفرد
 ليرتب عليه الجواز الخ وجب ذكره قال قدس سره بخبره من غير ما يتعلق بقوله لكل نسبة والغير
 راجع الى النسبة قال قدس سره لانه خلاف وضعه لانه لا يمكن ما حفظه شيء واحد اسما
 ومندا اليه في حال واحدة قال قدس سره فضلا الى انما قال فضلا لان في الحكم عليه زيادة
 اعتناء وتقصيد بالنسبة الى المحكوم به انما يطلب لاجل ان قدس سره قلت لان المعية اه حقا
 ان منشا الفرق كون النسبة في اسم الفاعل يقتضيه بغير مقصودة افادتها اصالة
 فيصير وقوعه منشا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومندا باعتبار دلالة على الحدث
 بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل
 بغيره باعتبار معناه المطابق اصلا قال قدس سره قال قلت اه ايراد على قوله وبقية عدم
 ارتباطها بغيره بانهم قد مرها بوقوع الجملة الفعلية جزا قال قدس سره بخبره من غير
 اه لانه يشتمل على مطلبين صغرى وكبرى ولكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذ كان
 هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكره بجزء بيان مرجع الغير والحكم الثاني مدلول
 الجملة الكبرى فذكر ابو جعفر في تفسير السند قال قدس سره وصرح بما اي مقصودا اصالة اذ لا يمكن
 توجه النفس الى حكمين قصدوا بالذات قال قدس سره ويشتمل الى غير ما استعاره في معاني
 الحروف تحت كنية حركة راكب السبينة قال قدس سره قلت لالان مطلق النسبة اه اراد
 بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي مدلول الفعل الخ نسبة القيام مطلقا وهي متعلق
 النسبة المقصودة التي هي مدلول الفعل لم يشترط بمرصق يصلح ان يحصل جامعا بين
 وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والالية والعلية والجامع لابد ان يكون
 اوصاف المشبهة وشبهها وما قيل ان يكون ان بغير النسبة الى المحرر كنسبة الافعال
 يقال ضرب زيد كونه محروضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس شيء لانه

لانه ان اعتبر نسبة المحرر بالفاعل وهو استعارة بالكناية فلا يجاز في النسبة وان لم
 فهو جاز عطف على نسب الفعل الى غير ما عوله للملابسة بينهما بغير قصد الملازمة في النسبة
 فلا استعارة قال قدس سره واعلم او يريد ان الاستعارة التسمية كما يقع في الفعل باعتبار
 معنى المصدر يقع في الفعل باعتبار الزمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التقيد
 للمعنى المصدرى بالزمان قال قدس سره او يكونه مشاركا في انشاؤه في انشاؤه في انشاؤه
 ان اوفى كلامهم جميع الواو قال قدس سره ولعل صحيح بناء على ان المراد بالحقايق المعاني
 المستقلة بالمفهومية وتقول انما يصلح للموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلافه معاني
 الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظة بالموصوفية وهذا
 التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح للموصوفية الحقايق دون
 الحروف والافعال واما على ما نقله الشارح من شرح العلامة من تفسير الحقايق بالانوار
 الثابتة المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متحدة
 غير متفرقة لدخول الزمان في مفهومها او عروضا لها فعلا والذي يخطر بالبال في توجيه
 ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفية شيء الحقايق اي الامور الثابتة في نفسها
 شيئا شيئا في فرع بثبوته في نفسه كما تقر في محله دون معاني الافعال والصفات
 فانها من حيث انها مدلولها مشبهة لشيء وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة
 معانيها الى شيء مطلقا عليها وعروض ذلك الزمان لها عروضا صارية كالجزم لها فلا
 من هذه الجبينة لاشي فلا تكون موصوفة بوجه النسبة وانما تقرر لدخول الزمان دون
 النسبة لكون دخول الزمان امرا مقرا لا مشبهة فيه ولذا عرفت بما دل على معنى مقرون
 باحد الازمنة الثبوتية فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى هذا التقرير
 لا اعتبار على سند الالهم ولا يحتاج الى الاطباء الذي ذكره السيد قدس سره فلا قدس سره لا
 تذهب اه نسبة النوع الى الشئ نعم فان التفسير المذكور مخرج به في شرح العلامة وان
 الشارح مبنى على ذلك التفسير قال قدس سره واما عدم ورود الشارح اه هذا حق ولعل
 الشارح لاجل ان بعد تسليم صحة قال قدس سره ولم يقتض اورد الشارح التفسير على
 من اطلق الذات في تعريف الصفات لا على من قيده بكلمة ما او بمحيرة ومقصوده تأكيد
 ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخل في الصفة بل لا يلائمها لا يصلح اه فيه ان الآخرة

ولم يقتض

في الدليل ان الاستعارة لا يجري الا فيما يقع للمعروف في كل ما هو صالح للمعرف فيجري
فيه الاستعارة لجواز ان يكون فيه مانع اخر **قوله** فالاولى ان لا يخفى ان دعوتهم عدم
جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ولبسهم مثبت لها وعدم جريانها في
تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعوتهم لانها لا تثبتا فاعترضوا ان على وليهم
بانه لا يجري في الاسماء المذكورة فيهم الاستعارة فيها اصلية وليس كذلك خارج عن قانون
الترجيح غاية ما في السبب ان يجوز الدليل فاعترضوا فاداه ما هو في الواقع موافقا
لجربا في تلك الاسماء فلذلك قال فالاولى ان لا يخلو ان يفهم هذا الدليل مع ذلك
الدليل ليعبر ميتا لا هو في الواقع بغيرهم لخاله **قوله** لمع المصادر التثنية في الالهي
لمع المصدر كما يدل عليه في التثنية في نطق الحال والحال ناطقة للدلالة بالنطق
وانما يفرض التثنية لانه الموضع التثنية كما سيجي **قوله** باعتبار المعنى اه نقل عن اى
ان كان معنى الكلمة بغير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان
افترق باحد الازمنة الثلاثة ففصل والافاسم وفيه نظر اذ ربما يمنع مستدا بانه يجوز
ان يجر للمعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ فقط بغير مستقل
بالنظر الى وضع لفظ اخر في جميع الاجزاء مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين
ذكر متعلقه دون المعنى الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرف هو المثل وهذا المعنى
مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرف وقد حققناه في فوائد شرح اصول
ابن الحاجب انتهى **قوله** لازمة للنطق لزوم السبب لاسباب او احد المجاورين لآخره
لظهور نوع اللزوم لم يتوصل له فلا بد ان يطلق اللزوم مشترك في جميع انواع
الاجزاء فلا يصح كونه علاقة **قوله** فاستحسنه اى فاستحسن ذلك البعض للجد
المذكور عطف على قوله فقلت **قوله** كالحجة والبنى فانها متقدمة في الالف من
مترتبة على الالتفات في الخارج فاقبل ايراد الحجة بحجة موسى عليه السلام او انما لان
حجة الملقط وهو الرفعون على متقدمة عليه ليس بشئ **قوله** ثم استعمل في العداوة
اى في ترتيب العداوة والحزن الحزن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتيب العداوة الغائبة
اعني اللام **قوله** وهو اى كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في الجور **قوله** يجب
ان يجر مزدوكا في الاستعارة اى للمعروف على مذهب دون مذهب فقال ان التثنية

التثنية السبع ايضا الاستعارة نحو زيدا اسد ونحو نحن في ليس الشبه مزدوكا لكون ترتيب
العداوة والحزن المذكور في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في الجور اصله اقول في
كلام المصنف حقا وفي الابطاح ان الاستعارة في اللام تابع لتثنية العداوة والحزن بالعلامة
الغائبة وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في الجور وانما هي زيادة
في الخارج وحاصل كلامه انه يفقد التثنية او لا للعداوة والحزن بالعلامة الغائبة ثم
يسرى ذلك التثنية الى التثنية ترتيبها بترتيب العلامة الغائبة فيستعار اللام الموضوع
لترتيب العلامة الغائبة لترتيب العداوة والحزن في غير استعارة في الجور وهذا التثنية
الربيع بالقادر المختار ثم ان سعادته الانبثا اليه وهو المفاد الكس وحيث فان بعد
الكلام الذي نقله الشارح ونحوه ان هذه اللام حكم الاسد حيث استعملت لاما
بثنية التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندك لان اللام لما كان
مختصا الى ذكر الجور وكان الاثنان ان يجر الاستعارة والتثنية في ثانيا بتثنية الجور
لانما بالتثنية معنى كل معنى كل معنى الحرف من جريثانه فاذ ذهب اليه السكاكي ربح وتبعه السكاكي
قوله هذا اى ما ذكره المعنى من ثنية العداوة والحزن بالعلامة الغائبة لا لفظ **قوله** فلا
يجوز من الاستعارة التثنية في شئ اى في وجود الوجه لان الاستعارة التخييلية عنده
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيهية **قوله** انه شبه ترتيب العداوة اى شبه الترتيب الجور
تبعا لتثنية ترتيب العداوة الغائبة ترتيب العلامة الغائبة بالتثنية قصدا وفيه في الترتيب
الكليين ثم سرى في جريثانهما بدل على ما قلنا **قوله** فاجرت استعارة اولى في العلية و
الفرعية وتبعينها في اللام **قوله** فاستعارة مكينة سواء كان التثنية المعرف في النفس
معه مذهب المصنف او المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي **قوله** او قوت في استناد
الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والتشريح انما يعتبران بعد القرينة لانهما لا ينفكا
ويؤيدونه مقابلة المطلقة فانما بعد اعتبار القرينة **قوله** ما لم يفرق بصفة العلم
القول ببولسنى جيزى كيجزى من حد نفوذ ضرب لفة فيه كذا في الخارج **قوله** بصفة
ولا تفريق اذا كان اللام من ثنية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو بصفة وان كان كلاما
مستقلا جازى به بعد ذلك الكلام فهو تفريق سواء كان بحرف التوقيع او لا قال ان ربح
في شرح المفتاح في قولنا لقيت بجرا ما اكثر علومه ان جعل صلة فينفذ القول

وان جعل تقريع كلام فلا كلام **قوله** ثم وصفه بالقرآن اذا كان من غير المعارضة وعلموه
اذا كثر واما اذا كان من قولهم فرب غامر اي واسع فهو ترشيح **قوله** والقرينة سباني
الكلام لا لفظ غمرا لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازي بخلاف سباني الكلام ويقوم مقامه
اذا كان في الكلام الملائمان كل منهما يعين المعنى المجازي ويجوز ان يبرز كل واحد منهما
قرينة ويجزى الا ان اعتبار الاول قرينة اولى لتقديمه والقرينة منتهى الاستغارة **قوله** اي
شارع في الضحك لما كان التسميم عبارة عما دون الضحك على ما في النسخ ولم يكن الضحك
بما معناه فسر به شارعا في الضحك وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك وانه ضليق يبتسم
بالتسليم غاية التسميم **قوله** غلفت بضمك غلفت اشارته الى انه يعلم ان الناس
حقا عليه بدسطة صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن اداء ذلك الحق فلذلك
لم يقدر على انفق كذا الاموال عنهم **قوله** وعليه اي على التجريد **قوله** والاذا فرت عند
هم مجرى الحقيقة اعتبار الا اذا فرت جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشبه الى ان التجريد حقيقة
وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له ان الترشيح
سواء كانت صفة او تقريع كلام فهو على حقيقة لا بناء على النسبة حتى كان المستغارة
للعلم بجزء من متاع الامواج وللإسناد انما يتفرع عليه الجمع والتجارة وعدمها
فلا يعنى فيه تشبيه ولا استغارة انتهى فلينبس الترشيح بجزء المستغارة في التجريد
الشيء في الشك السطاح فلا يبرهان التجريد مشهور بالتشبيه مع ان بنى الاستغارة تناسي
التشبيه وادعى ان التشبيه عين التشبيه وهذا كمن ذكر في شرح الكشاف ان الترشيح قد
يجوز في كالتعريض والذكر في قوله ولما أتت الشريعة ابن داية وعشش في كركير
جاش له صدره ولعل ما ذكره في شرح بناء على الغالب الاكثر **قوله** والاخرى مكينة يستفاد
من هذا الكلام ان ذكر التشبيه المكينة اعلم منه ان يبرز بلفظ الموضوع لا وبغيره **قوله** يبرز
منزلة الاظفار للمكينة اي يبرز قرينة للاستغارة المكينة والقرينة لا يبرز تجريدا ولا ترشحا
لما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يبرز تجريدا وهو المناسب للكلام الشك فانه قد مر
في كلامه ان الا اذا فرت تجزى في بعض فلا يبرز ترشحا وهو المناسب للكلام الكشاف في
وهو انه يشبه ما يدر كاه فان المنوع منه كونه ترشحا **قوله** مرشحة من الترشيح وهو الترشيح
وحسن التنبه على المال **قوله** حاورت بالحق المماثلة من المماثلة بمعنى المماثلة كما ذكره

ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يبرز من المماثلة بالجمع بمعنى بالكسب على كرون وعلى
التقدير بن هو قرينة لفظية وما سواه ترشيح **قوله** وهذا تجزى لان اضافة لك الى اسد
قرينة **قوله** هذا ترشيح اي له ليد اظفاره لم تقدم واما مقفون فليس تجزى ولا ترشيح
التقديم بطلا المعنيين ويجوز انصاف المستغارة والمستغارة من **قوله** على تناسي التشبيه
فان قلت فديجى الترشيح للتشبيه كما سيجي قلت المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الوفا
بعد الاستغارة بعد التشبيه **قوله** حتى انه يبين صيغة المضارع لكن البناء مستغلا بالنظر
الى ما قبله من التناسي للحكاية في الحال الماضية فاصح **قوله** لانه لا يمنع البناء على الاستغارة
فكيف الاعتراف به **قوله** صريح في الابحاح حيث قال واذا جاز البناء على التشبيه مع الاعتراف
بالتشبيه **قوله** وبذلك عليه او اذا لو كان المراد بالاصل التشبيه لزم التكرار **قوله** بالمطابقة فيكون
التجريد جنة في الجمع اي اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل يبرز باقية على حاله قبل
هذا التجريد من كونه حقيقة او مجازا كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا يخفى انه مبنى على ان
المجازي مدلول مطابق بناء على انه فهم ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلول
تقنيا او التزاميا كيف يبرز مدلول المركب معنى مطابقا مع كون مدلول بعض اجزا
مدلول تقنيا او التزاميا **قوله** اشارته اي بعبارة ليس داخل في التعريف حتى يرد ان
الاولى تقديمه وعلى قوله تشبيه التمثيل لكونه عاما داخل في عدد الجنس **قوله** تقدم رجلا و
تؤخر اخرى في شرح المفتاح ينبغي ان يبرز المراد بالرجل الخطرة لان المراد الذي
يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل نعم بخطرة خطرة الى قدام وخطرة
الى خلف انتهى اي الى جهة مع خلف المراد فانه قد مر ما اورد السيد السند في جوابي
شرح المفتاح من انه على هذا التفسير يبرز المراد بالقدم قدام الشخص فيبرح خلف
الواقع في مقابلته خلف ايضا ومن البين ان هذا ليس بعينه المراد وان المتبادر
من المثال المذكور ان يبرز التقديم والتأخير واقعيين على شيء واحد لا لا يخفى على ذوي
انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما مرناه من ان المراد يقدم رجلا نارة وتؤخر
نارة اخرى ووجوب الانصاف ظاهر لانه يمثل في عبارة اما انه فاع الشك فيبقوله بل تلك
الرجل فان فيه اشارة الى ان في تفسير الرجل بالخطرة بغير متعلقها واحدا وهو الرجل
التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناه الحقيقي واما ان فاع الاول فلا تأخير الخطرة

بالرجل التي قدما بغير الخطوة واحدة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح
موافق للكلام السكاكي حيث قال فان قوله وتفرع اخرى معناه وتفرع جلا اخرى **قوله** انه
صورة تردده اي شبه الهيئة المنتزعة من اقسامه على السبع تارة واجتاجه عنه اخرى للضرورة
لتردده وشكله في المبالغة بصورة ملوثة لتزداد في قام للذباب وفي الصورة المنتزعة
المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتفرع اخرى والمنتزع عنه هيكل في المشبه والمشبّه
هو اجزاء المركب ومادته ثابته ونقص عليه السبعة حركته للمفاجاة والعلامة
في شدة الصورة المشبهة بها معنى مطابق بقوله تقدم رجلا وتفرع اخرى فالأضافة
في قوله صورة تردده لامية وليست ببيان حتى يدعي ان التردد ليس في مطابقا
للمثل المذكور بل لازما بمعناه المطابق وقد صرح سابقا بالاشبه به انما يجوز معنى
مطابق **قوله** وهو الاقدام تارة والاجزاء اخرى وهو داخل في الطرفين **قوله** كذلك
وضع المركبات اهـ ولذا يحتاج في افاضة المعاني التركيبية الى رعاية القواعد التي اعتبرها
الواقع **قوله** موضوعة للاخبار بالاثبات اهـ اي الاعداد بآيات شتى شتى مطلقا ان
كانت الالفاظ موضوعة للصورة الذهنية او للاعلام بثبوت شئ شئ مطلقا ان كان
موضوعة للامر الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة للاخبار
بثبوت القيم لزيد ونفس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات اثبات الخبر للفظ
بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات للاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي
والجائز ان كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه تارة منزلة الموضوع له مثلا قوله هو
مع المركب البعاني مصدق معناه الحقيقي في اثبات الاصا ومع المركب البعاني هو
على قصد الاخبار والاعلام ومعناه الجائز ذلك على ان يقصد اظهار الخصة والتحيز
وبما ذكرنا ظهر انما هو ما يتقدم من ان كلام هذا يدل على ان الجائز في المركب يجوز باعتبار
هيئة التركيب التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يجوز باعتبار مدلوله
المطابق **قوله** والفرض اهـ اي الفرض من اظهار الخصة على غارته الجرب اللازمة لاجزاء
بلا ان الاخبار بوقوع شئ مكرره بل من اظهار الخصة والتحيز **قوله** فخر الجاز المركب
ادبنا على ان الموقف يجب ان يجوز مساويا للموقف **قوله** عدول عن القرب في انه
يجوز عدولا منه لو وجد شاهد في كلام البلاغ للهي المركب سوى الاستعارة وما ذكر

وما ذكره المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر قد بينه كتابة وقد بينه مجازا
وقد تم تفصيل في المقدمة فلم لا يجوز ان يكون كتابات مستقلة فيما وضعت له لتفصل
الى لوازمها **قوله** اي استعمال المجاز اهـ الاول نظر الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب و
النسج نظر الى القرب اللفظي **قوله** على سبيل الاستعارة لان يجوز استعماله على وجه
الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والنسج **قوله** فلهذا لا
يلتفت اهـ في شرحه للمفتاح الحاصل انه يجب ان لا يغير المشبه عن حال المورد المشبه به
اي حال المركب المشبه به استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكنى في زعمهم
لم يفرقوا مثلا ولا راوا اهـ اهل التفسير ولا جدير بالتداول والقبول الا قولانية غريبة
من بعض الوجوه ومن ثم حفظ عليها وصح من التفسير **قوله** قد اتفق الا ان ينبغي
ان يراد ما عدا راي الشيخ فانه سببي انه ليس في كلامه ما يشوب الاستعارة بالكتابة
قوله امر مخفى بالمشبه اي لا يوجد في المشبه لان لا يوجد في غير المشبه اهـ صلا فان
يوجد في غير السبع لكن لا يوجد في المشبه **قوله** خالصة عن المناسبة قد يقال انما يسمى استعارة
لشبهه بالاستعارة في ادعاء وحمل المشبه في جنس المشبه وليس شئ الا ادعاء عند
المصنف انه قال في الايضاح اثبت له اي للشمس ان يدعى سبيل الخيل مبالغة في تشبيهها
به فالمراد بالخيول ان اثبات المذكور بخليل في قوله لخيول من جنس المشبه مناشئة
قوله ما لا يكمل اهـ بل يجوز انفسا كما لا ظفار فان الاعتقال مخفف في الاسد بدورها
لكن كماله **قوله** ما يجوز قدامه ويجوز حصول وجه المشبه في العادة كاللسان للسان
في الدلالة على المنى وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد
قوله وعبرة لا تطلع بفتح العين اي ومعا لا يمنع عنى من قلع عنه اذا امتنع **قوله** شبه الخيل
اهـ هذا على تقدير ان لا يجوز لسان حال من قبل الجيب الما **قوله** اي في الانسان التكلم
احترار عن الانسان الاصم فان قدام الدلالة فيه بالاشارة **قوله** فاذا بقوله اهـ فانه
يوجد فيه الاستعارة الخيلية بدون الاستعارة بالكتابة **قوله** لا مستند له اي مرجح لما سببه
في كلام الشيخ فان المصنف يستنبط منه طائفة من عبارة الايضاح **قوله** وبهذا يشعر
اهـ انما قال به لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكتابة على المرموز مرجح **قوله** وهو
مرجح اهـ حيث اطلاق المستعار عليه وجعله مرموزا اليه مستعار بطريق الكتابة اي لا

النسخ بل يذكر له قال قد مررنا سبعة هذا الفهم او صاحب الكشف مخرج في مواضع عديدة
 بان الاستغارة بالكتابة الاظهار ونحوه قال في تفسير قوله تعالى فتم الله الآية لا تقول في نحو
 نفري الرياح رباني لظن من مظهره اذا سرى النوم في الاجفان وبما ظاه ان الربا في
 بالكتابة عن الصيغ والابفاظ على الاطلاق بل انما يجوز كذلك اذا كان المقصود
 والصحح به واما كونه من روادف المسكت وشائنا لا يجاز منه تشبيه بالمستعار
 منه كما في قوله تعالى ينفقون عهدهم الله وقولهم عالم ينفق في الناس منه اذ لا فرق بين
 سوى ان النقص تمهيد لكون المنقوض جلا والا غتراف لكون المنقوض منه بمراد وان لها
 مزيد احتشاح بالبحر والبحر وان تشبه العهد بالبحر والعالم بالبحر شايح مستفيض
 لا تشبه الابفاظ بالا طعم فانه انما يلزم من ابقاء بقري عليه وقال في تفسير قوله تعالى
 اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وقد ظن ان الاستغارة بالكتابة في الآية لا يشي بسبق
 استغارة لبحر للبلية في قولهم كان اذ في قلبه حظا وان الجبل للعهد في قوله ينفقون
 عهد الله وليس بذلك الخالفة المصطلح المشهور ثم المتى تشبه على مكان المسكت لا تتر
 وقال في تفسير قوله تعالى هم يحكم الآية ان قوله صاحب الكشاف في الاستغارة بالكتابة في
 رأى صاحب المقاصد فقد افسد المعنى بما ذكره شئ من روادف المستعار تنبها على
 محاذ على سبيل الرمز وقال مفسرنا وعلم كلامه اي صاحب الكشاف ان الاستغارة في
 الاقتراس في قوله تعالى لكن لما كانت متفرقة عن استغارة الاسد للشيء صارت كناية عن
 ذلك قال قد مررنا مع ان عبارته مركبة او هذه مجرد دعوى فان المستفاد من عبارة
 انهم يسكنون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شئ من مرادته واما ان الاستغارة
 بالكتابة هو المسكت او هذا الرادف فكلما بل الظاهر ان وجه الرادف لان بالكتابة ذكر
 اللازم واداة الملزوم فالرادف او في بان يسمى كناية لانه ناطقة وتمهيد لينقل منه
 الى المسكت وهو المتى وقول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكتابة اشارة
 الى ذكر شئ من روادف لتاثير في الخالفا ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر في
 الذكر قال قد مررنا بل الرادف المذكور كناية عنه اذ كان الرادف مع انه استغارة فمركبة
 كان استغارة ملتبسة بالكتابة عن المسكت قال قد مررنا اشارة او هذه الاشارة
 مسلمة لكن لا يظن منه ان الاستغارة هو المسكت والرادف المذكور قال قد مررنا ولم

بل لم يرد به الا ما فهم او هذا ثم فان الظن انه الا فلما عند صاحب الكشاف قال قد مررنا على
 فيس ما عرف ان الكتابة او اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مررنا
 الكتابة لا ينافي ارادة الحقيقة ليس معناه ان الاقتراس مع كونه حقيقة
 اذ لا منافاة بينهما بل ان الكتابة طالما ينافي ارادة الحقيقة لا ينافي ارادة الاستغارة فالا
 مع استغارة مع كونه لا ينافي كونه كناية عن المستعار المسكت ولا يخفى ان لا يجوز
 الكتابة عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة لما سيجي وعلم ان صاحب الكشف قال
 ولا يمكن النقص كناية عن المسكت بل والا على مكانه كان كناية عن التشبيه في النسبة
 اعني اثبات الاسدية للمرادف والجليلة له وهو الشجيرة والعهد فان قيل ينفقون العهد
 والجبل مثلا لم يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك فظا الى انما اجنبت
 لاثبات الجبل كونه كناية وجاز ان يعد منه نقل الى ان في نفس استغارة انتهى وهذا
 يدل على ان النقص من حيث انه كناية عن اثبات للجليلة مستعمل في معناه الحقيقي اعني
 ابطال طافات الجبل بكون كناية عن اثبات للجليلة للعهد ومنه شجيرة للجبل ومن حيث انه
 في نفس استغارة كان مستعلا في مطلق الا بطلان التشريك بين ابطال العهد وابطال
 الطافات ولا يلزم ارادة معينين والاشغال الواحد في اطلاق واحد لان استعمال
 الشئ في هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي مجرد الانتقال الى ملزومه فلا يجر المعنى
 مقصود من الذات لفظا واحد وهذا محقق في كل مجاز كناية فانه لا بد من تقرير
 المعنى الحقيقي لينقل منه الى لازمه او ملزومه فعلى هذا جاز قوله ان الكتابة لا ينافي ارادة
 الحقيقة على ظاهره فيكون النقص كناية مصطلح قال قد مررنا علم ان ارادته اعم
 او لا يخفى انه مناف لما نقله سابقا ان الكشف ان الاستغارة بالكتابة انما يجوز واما
 كونه من روادف المسكت شائنا لا يجاز منه تشبيه بالمستعار منه ولا لم يقل بمر نفري
 استغارة بالكتابة فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استغارة في نفس
 لما فهم من عبارة التي ما نقلناه انما قال قد مررنا وهو نظير سلف في النزوح حيث
 قال في تفسير قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة او ان التعقيب باللائم قد يجوز
 استغارة الاصل لارجح بمره كما في قوله ليدا فلما لم نقلم وقديهم مستعلا كما في
 عشش كربة فان طوى الرأس للشعر بمنزلة الذكر للنسب والغراب قال قد مررنا

فتراس

ان الكتاب في الاثبات فيقولون ان الاستعارة كاشفة في الاثبات كذا في علمه فلما انزلها
بغير مقصودة بالذات قال فيكون كذا لا يحسن في نفسه في ان المعاني كما يحسن في الحقيقة بغير تحجيلة
ويكون الاستعارة في المعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها
عليها لا ينفع بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي طاعتا في سائر ما قال فيكون كذا وما عدنا
اه يقولون وان شئت جلبة لئلا فاستمع لهذا المقال قال فيكون كذا وسهبتان منه اه قد مر
ان ما ذكره الشارح مراد صاحب الكشف وان ما ذكره السيد قد مر كذا في علمه فلما انزلها
وعدم تنجيد الكشف **قوله** دل على كلامه اه فان الظاهر المتبادر من قوله ان ان يثبت للشئ
بدا ان الاثبات المذكور يستعارة ويحتمل ان يجرى مراد ان اليد المنيعة استعارة كما يدور
عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا قال قريب اه وليس في كلامه ذكر
الاستعارة بالكتابة بل يفهم من قوله كذا ان يحمل الشئ على ذي اليد معني على تشبيهه بذي
اليد واما ان جعلنا استعارة بالكتابة اولاه على تقدير وجودها انما التشبيه المذكور اعني
الشئ والمشيء بالمتروك اعني في اليد فلا دلالة لكلامه عليه **قوله** يمكن ان يفسر عليه
بذكر لفظه وان عليه صريحا ويشار اليه حقا او عقلا **قوله** على حقيقة اى من موصوفة المحقق
الذي يستعمل موصوفا معناه والمحقق اذ ليس اليد عند مستقلا في غير معناه بدل عليه قوله
مع انه لم يفسر من شئ الى شئ ففعله في موضع موصوفا لا يتبين فيه شئ كالتقدير **قوله** في قوة
تأثيره في القدرة بشيء ان صيررنا ما راجع الى القدرة والادوات في القدرة بالبريد
وصاحب الكف في جملة راجع الى القوة وحده لا ظهر الاول اني لان الكلام سبق به
للقدرة **قوله** فيجد الشئ المستعارة اى فيجد المشابهة التي تترعى بها حاصل كذا في اليد بان
تكون المعنى اذا صحت الشئ ولا شئ مثل اليد للمالك بل حصل المشابهة لك مما يضاف
اليه اليد اعني الشئ لحيث تشبهته في قوة التأثير بالمالك في تصرفه في شئ يديه فثبت
له بما تحجيلة والمثل ان ثبت له حكم التعريف في شئ يديه **قوله** سلا في السراج السراج
شدن اندوه وعشق ويعدى بعض من حدته ونحوه يفعل الفتح فيهما لانه شاذ
في الصريح سلا عنده وعلقت عنه **قوله** مجازا بالقلب حال العاقل في معنى الشعر
المتفاد في كلمة النفس اى انه سلا حال كونه مجازا **قوله** في الشعر فلان السلا
من الشعر بمعنى ذهابه اليه **قوله** وقيل على القلب بنا على ما في السراج ان الانفاس ريان

ان الانفاس ريان استناد ان الكار كذا باتزان كذا وكذا في الصريح والفاصول فلا
يمكن سناوه الى الباطل **قوله** لصحة ان يقال اه ان اراد حجة هذا القول على تقدير كون
الاستعارة والترك معناه الحقيقي فثم فان القدرة معبنة في غير مسمى ايضا في السراج الاستعارة
استناد ان الترك يستبدل شئ وان اراد صحة على تقدير ان يحمل الاستعارة والترك
على مطلق الاتفا والترك فيسلم كذا كلام الفاعل على تقدير حمل الانفاس على معناه الحقيقي
مع ان القول بالقلبية ضمن نكتة لطيفة ومعنى انه ترك الباطل مع القدرة عليه **قوله**
ينبغي الاستعارة بالكتابة عند الصنف لا عند القوم **قوله** اراد ان يبين اه هذه الازالة
بطريق الكتابة او بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الافراس والرواجل والمشيء على
التجنيبية والاستعارة بالكتابة فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواجل على مذهب المحقق
على تقدير كون الاستعارة تجنيبية لاحقيقة الافراس والرواجل فكيف يدل على انه بطل
الاية انما يلائم ذلك لواريد بافرا الصبي ما يدرجه فيحمل الاستعارة التحقيقية قرينة للمعينة
كل في قوله يفسدون عهد الله او تدعونه الات لما هو مذهب السكاكي **قوله** واعرض عن
محاوذة اذ الفاصلة للمحاوذة لا يمل الآلات بالكلية **قوله** فبطلت الالة بطل الاجير
بالفتح بطل الالة فبطلت الالة بطلت الالة بطلت الالة بطلت الالة بطلت الالة بطلت الالة
بجربها من جربها التبري بغير من الغرض **قوله** فالقصر على هذا من البصرة اى الصبي في البيت
اسم يقال صبي بين الصبي اذا كثر قوت واذا انجنت مدت مأخوذة من البصرة
مصدر صبا يصعب صبرة ومصدر صبا يصعب الجهد والفتور لا من القبا مصدر صبي
سمع وعلى هذا ما وفق ما في الصريح من ان مصدر المبني من حد فقر صبرة ومصدر
المبني من حد سمع صبا بالفتح والمد في الفاعل من البصرة جهلة الفترة صبا صبرة
وصبي وصبا وصبي كرم في نقل فعله فالمستفاد منه ان كل البنايين مشتركان في القبا
وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذة من البصرة لا من الصبا لان المناسب تشبيه المقصد
بالمقصد لا تشبيه حال الصبي بالمقصد ولا حاجة الى قول المصنف بما يقال اليه على ما قيل لان
المقصد الاصل المشي ان انقضا الشبهة التي يدعى المقصود اليها وما يقال اليه مقصود
بالنتج **قوله** وان الصبي فيه اشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يجرى الصبي في العبا
بتقدير المضاف كما في المضاع ان يجوز كونه من البصرة **قوله** وعنفوان التشبيه اشارة

ان المراد بالوضع هنا به وهو اجزاء الباب فانه او ان اتباع القول والمناظره اليه
بمعنى الاصالة اي محل خبر الشرح **قوله** وليس يصح اي كون قوله على اصح القولين مختلفا
بقوله مستقلا يصح لانه يفهم منه ان كون الاستغارة مستقلة فيما وضعت له انما هو على
اصح القولين وانما على القول الغير الاصح فهي مستقلة فيما وضعت له وليس كذلك لان
القولين على انهما مستقلة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو ان الوضع على القول الاصح
ادعائي وعلى القول الاصح تحقيق ويكن ان يقال ان قوله على اصح القولين ليس اشارة الى
الاختلاف في كونه مستقلا فيما وضعت له بل هو مجرد بيان الدور الاستغارة في
قوله هي الكلية المستعملة فيما وضعت له مع كونه محملا في صدر ان الاستغارة كل مستقلة
فيما وضعت له على اصح القولين مع انه لا يسمي على ذلك القول حقيقة بل مجازا وانما قيد
به لان دورها انما يقرر على هذا القول لا على القول الغير الاصح لكونها حقيقة عليه
على هذا الترجية تعلق بقوله في الاستغارة اظهر في عبارة المتى ولعل هذا اوجه ان
ويجوز ان يقال وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق
ان يجرى تعلقه بمسئلة بل يصح جواز ان يرد الوضع بالتأويل فيجوز المعنى في الاستغارة
تعد الكلمة مستقلة فيما وضعت له بالتأويل على اصح القولين ولا يسمي حقيقة وحسب
الكلام غاية الانظام والجواب ان كل الوضع على الوضع التأويلي بعيد لان المنبسط
منه اما مطلق الوضع او الفرد والحاصل وهو الحقيقي **قوله** فيتركب كون الكلام قلما
فاقتل النظم فصار محققا للفصل بين قوله على اصح القولين وتعلقه بقوله في
الاستغارة فقد كانت مستقلة فيما وضعت له وبين قوله ولا يسميها حقيقة وبين
قوله بعد الكلمة اه بقوله على اصح القولين **قوله** فيجب ان يجرى لازمة او اراد ان
احرازه وتفسيره لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون ذلك في شريطة
ولا يخفى ما في الترجيح بين التكلف لان الازمنة بجزء الشكيد وما خرج فيه ليس محلا
له ويستحق الاحراز بدون كلمة من اللفظة والمقدرة خلاف اللفظ المنبسط **قوله**
مبنى على التجزئة فانما هو بقوله ليجزى ليجزى **قوله** واجب اه اجاب في الخبر
بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي
بل مراده انه عرض للفظ الوضع ليشترط بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي

ان تأويل كلمة الاستغارة فيقيدناه بالتحقيق ليعرف فيه على المراد بالوضع معناه المذكور
لا المعنى الذي يستعمله اصحابنا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما أولا فلان انما هو عرض
لا يشترط ان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما اطلق على الوضع التأويلي تجوزا
واما ثانيا فلان فرع تعريف الحقيقة بما ذكره على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بانه
معنى بفسرنا ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليجزى من الاستغارة في الاستغارة اه
فهذا صرح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل هو
للاحراز لتعيين المعنى المراد **قوله** ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اه اما أولا فلان
عبارة المفتاح في ان قيد بفسرنا لا يخرج مطلق المجاز عن تعريف الوضع فانه قال في
بنفسه احرازه المجاز اذا عينه بامامه اوردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يستلزم
وضعا وامانا ثانيا فلما مر ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها
لتعيين المراد اما ثانيا فلان تعيين اللفظ في الاستغارة بانه المعنى المجازي ادعائيا
فكسب القرينة فكيف يصح ان تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المنبسط من الوضع
الوضع الحقيقي لا ادعائي **قوله** ورداه حاصلا ان تعريف الحقيقة يترجم **قوله** لا يفتي
المفتاح اشار بذلك الى ان الصفة قوله انما يمكن بهذه العبارة احصائي فانه يمكن التعيين
بعبارة تدل على معناه بغير عبارة المفتاح بان يقال باعتبار وضع مستقلة **قوله** لزم
بالمعنى المصطلح ان تعريف الشيء على ما يترقى عليه ان معرفة المور يتوقف على معرفة
المور المتوقفة على معرفة المور بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني **قوله** لا ينبغي
ان يفتي اه لان الشائع فيما بينهم ان يكفي بالتقدم في المناظر لا العكس سيما
في التوقيف فانه لا يجزى فيها الاكتفاء اصلا لهما العناية فيها بالبيان **قوله** ولو سلم اه اي
لو سلم ان المراد بالوضع ما وضع به الخطاب بناء على شريطة فيما بينهم فانه لا يفتي في
دفع الانتقاص لانه يصدق على الصلة المستقلة في الدعائها كانت مستقلة فيما هي
موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به الخطاب
وهو وضع الشرع فانه وضع تحقيقي وان لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من
تعيين الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به الخطاب حتى
يخرج **قوله** اي مع قطع النظر اه اشارة الى ان قيد الحقيقة لا يطلق فان الحقيقة اذا

كانت غير المجت كان لا يطلق بمعنى انه لا يعتبر مع شيء اخر حتى لا يطلق ايضا
المعنى الكلمة المستقلة فيما هي موضوعه لا باعتبار كونها موضوعه لم يجر اعتبارا اخر
وهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحبيبة في تعريف الجواز لان استعماله في غير الموضوع ليس
مبنيا على كونه غير موضوع لم يجر اعتبارا اخر فاندفع ما توهم من ان الحبيبة غير مستقلة
للاستعمال في هذا المدخلية متحققة فيها فتحة التعقيد بها في الحقيقة وذلك الجواز مجمل
بحث لان ذلك مبني على توهم كون الحبيبة للتعليل **قوله** ويدخل فيه الغلط ليس المراد
بما يجر سهوا بسبق التماس بل ما يجر خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا بد ان
قيد المستعمل يخرج الغلط **قوله** وهذا غلط اه لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم
بسبب قرينة هائلة او مقابلة كانت مع ذلك اللفظ وما قيل ان حاصل كلام
الجيب ان المراد بقوله مع قرينة ما فقهه في ارادة معناه ان ينصب تلك القرينة
والغالب لكون كلامه صادرا عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في موضوع
لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا بد منه في القرينة داخل في الموضوع
فتدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصد اوائلا لبدان يكون معه قرينة
والا لما فهم كونه غلطا وقد مر ان الغيب او خفي فارب الحكم على وجود القرينة **قوله**
الجواز العقلي او احتراز عن الجواز العقلي والجواز الذي في حكم الكلمة انما الاعراب
والجواز يستعمل المقييد المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في اللغة كما يطلق
المشتق على شفة الالوان **قوله** في عرض السبع منها في شمس العلوم المعروض بكلمة الجواز
الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكارا كرون وعرضه كرون وقال العلامة في زكي
والزكي الهيئة من اللبس **قوله** في انه كذلك ينبغي الجواز متعلق بمرزب بعد تعلق
الجواز الاول بها لتلايلهم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع
الى الهيئة باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى ينبغي بيانه
وسر واما المعنى برزت الهيئة مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في انها ينبغي
مماثلة للاسد من غير تفاوت بينهما الاكثر كهما في اعتبار النفوس قهرهما من غير تفرق
بين الفسار والنافع وهذا المعنى هو المدقق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه الا
العناية في تذكير الضمير في قوله للمفتاح وبعده السد **قوله** في انه اي السبع كذلك

كذلك ينبغي وهو ان يجره لخلب وناب ولفظ كذلك في موضع الحال انتهى فالحال
في كذلك مثل الحاف في قولهم الاسم كزيد اي زيد ومثله فالمعنى ان السبع ينبغي مثل
كونه وناب اي كونه وناب ومثله ككونه وناب ولفظ كذلك في موضع الحال انتهى فالحال
متصرف بهذه الصفا فاللائق ان يقال في انه كذلك لانه ينبغي كذلك وانه لا فائدة
في اعتبار هذا القيد **قوله** استغارة وصفه لفظ احدى الصورتين للفظ القيد
الاخرى بان يستعمل بدل او لبيان العدة الاخرى والاولى ترك لفظ الوصف الثاني
قوله كما يقال اه ولو قيل ان القسم ههنا ليس عاما فالمقسم بل قيد القسم لان القسم
عبارة عن ضم القيد الى المقسم فالمقسم هو الالبين الجوان ثلث فليكن في عبارة
السكاك كذلك **قوله** يدل على ذلك فلفظ اه لا ينبغي ان هذا جواب اخر حاصله منع كون
المقسم الجواز المفرد بل اعم منه والجواب الاول تسليم ومنع كون القسم اخص
مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول وايراد بكملة على ثانی المختار الا انه لا فائدة
هذا الجواب وكونه موثقا للجواب الاول في ان مطلق الاستغارة ليس هو الجواز المفرد
اخره وارادته بعبارة تدل على قدمه **قوله** فليعلم انه ليس مورد القسم اي ليس الجواز
بالكلمة المستقلة اه مورد القسم ولا ينبغي ان هذا القيد لا يدفع الاعتراض
لان مدار الاعتراض ان جعل الاستغارة من اسم المراجع الى معنى الكلمة التي لا يجوز
انامودا فلا يصح عند التمثيل الذي هو المركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة
اخرى ومعنى قوله فيجب ان يربط بالمراجع معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح المحرر
في القسمين اي هو اللغوي في المراجع الى معنى الكلمة والمراجع الى الحكم والتفسير
ذلك انه قال الجواز عند السلف ضمني فالمراد من الجواز اللفظ الذي يجاوز عن موضوعه
الاصل سواء كان معناه او اعرابا او نسبة ليدخل الجواز العقلي الذي هو في الجملة و
الجواز في الحكم فيه ويبرز المراد باللغوي ما ليس بعقل اي الجواز الذي له اختصاص
بمحان الاصل بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ او حكم بخلاف العقلي فان
بموضع الاصل بحكم الفصل فانه المفتاح واللغوي بهذا المعنى فسمي راجع الى حكم
الكلمة وراجع الى معنى الكلمة اي اللفظ مفردا كان او مركبا ليصح المحرر به وبه
المراجع الى حكم الكلمة والمراجع الى معنى اللفظ فسمي متضمن للفائدة وبغيره المتضمن

منه

للفائدة قسم استعارة وبزوه فالاستعارة قسم من المجاز ارجع الى معنى اللفظ المقتضى
للفائدة مؤدا كان او مركبا فلا يصح تسمية المجاز المفرد بقية من شئ ومعدنه وضع
في المضاح بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمل على
ما بع المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم ففي قوله ان
يكون المراد به ما يقابل الشئ والوقفي لا الاختصاص بالمفرد والمراد ان مثاله ما تقدم او
المراد ان اللغوي عنده ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي وبدخوله الاستعارة بالكلية
وكذا المجاز في الحكم لا بدخوله المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق التشبيه
وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الغلب كسميته المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية
الترجيح لكلام الشرح وعلى هذا فالقول بقطعية فلاله هذا الكلام مجرد ادعاء
لترجيح الجواب والافاير القطعية مع الاحتياج الى هذه التقرقات ولذا قيل انه يجوز
ان يبرز هذا التقسيم من بعضا خطأ كادخال التمثيل في الحق احق ان ينبع فان
الساكني جاز ان يترجم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفس والعقلي وكذا قسم
اللغوي الى نفس وبزوه مع عدم شعوره بذلك **قوله** فلا يصح في التعريف او بخلاف قوله
الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صحيحة للمفرد انه على ان المراد بها اللفظ
قوله مع انه صرح او يعني انه صرح بان الاستعارة عنده قسم المجاز المفرد فكيف يراد بان
براز في تعريف المجاز من الكلمة اللفظ مطلقا فلا يرد ان كلام الشرح هذا مناف لما
تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد القسمة لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه
السلف وهم قسم المجاز مطلقا وهذا الكلام في بيان تعريف المجاز ثم الفرع المذكور
اشارة الى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال واصل على قول هذا وقول ذلك في فصل
الاستعارة التبعية وقول في المجاز ارجع عند الاصح الى حكم الكلمة على ما يبين اجعل
المجاز كل لغوي ويقسم عنده الى مفيد وغير مفيد وللقياس الى الاستعارة وغير متعده
انه ياتي على قولين بحد المجاز العقلي الاستعارة بالكتابة وكذا الاستعارة التبعية وقول ان
اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بدخوله في المجاز جعل المجاز
لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما مع غيره من معاني الذي سماه المجاز في المفرد وغيره في بيان
الحال انه صرح بان التقسيم اليها المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم

ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو ستر الحذف بما ذكره يلزم المناقاة المذكورة **قوله**
بعد ما ريد به يعني ان هذا التقسيم لا يدخل المجاز المركب في التمثيل في التعريف وبعد
ما ريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة
قوله لم يدخل المركب اي المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له
الشخصي فرع وجود الموضوع له الشخصي ولا موضع شخصيا للمركب بعدم الوضع
الشخصي له وهذا لو اريد الوضع الشخصي له ولا جزاءه ان دفع الاعراض لما لا يخفى
قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة ان هذا حق لكن اعتبار تلك الامور في
الطرائق اعم من ان يبرز تلك الامور اجزا منها او خارجة عنها عارضة لهما كما في
التشبيه السقط بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الهيئة والشكل المركب والمقدار
المختص او موعودة لهما والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة فديور من
مجموع تلك الامور كالحال وحدة الاعتبار في السكون وديور من امر واحد بالقياس الى
آخر كالا ضامنا وقد يبرز بانتزاع جزء من واحد من اخرج يبرز المنتزع مركبا و
مسند ما التركيب المنتزع منه ففي قوله وج يلزم ان يبرز كل واحد من طرفي التشبيه
التخيلي مركبا مناقشة فديور فانها المقدسة التي اوفقت في اللفظ وعليه مداركنا
لما استغف عليه قال قدس سره لانه منتزع من امور هي اجزائه ولم يدع الشرح هذا
المعنى فلا وجه لتبني ما يدعي ان الانتزاع من امور يقتضي تعدد المأخذ على سبيل
من كلامه قال قدس سره لما ان وجه التشبيه فيه ان المنتزع من المركب يبرز مركبا البته
قال قدس سره ولو اكتفى في التشبيه التمثيلي كلام مسدود اذ لم يذهب الشرح اليه بل
اكتفى بالانتزاع من المتعدد سواء كان مركبا او لا قال قدس سره ذهب المحققون في
المضاح ان القسم الثاني وهو ان يبرز وجه التشبيه بجزء واحد لكنه في حكم الواحد على
نوعين اما ان يبرز مسند الى الجنس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة
من الهيئة والشكل المركب والمقدار المختص كالشرا اذا شبهت بعقد الكرم المنور
في الهيئة الحاصلة من ثمار النار الصدر البيض المسندية الصغار المقادير في المرق على
كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الاخران مثله المذكورة فيه وقد سبق ذلك في
كلام المحرر ايضا وقال العلامة في شرح قوله والعلم ان التشبيه متى كان وجهه

وصفاً بغير حقيقة وكان منتزعا من عدة امراض في السقم التمثيل كذا عمل الكوفة كالسهم
 في المنظر المثلث مع الجوز المثلث على ما ذكر من اقسام القسم الثاني من وجه الشبه وكلامهم
 الا كما ينادى على ان يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضيه تركيب الطرفين والشبه
 التمثيل لا يعتبر فيه الاكون وجهه منتزعا من متعدد ومن غير فرض مجال الطرفين فلا بد
 لدعواه ان وجوب تركيب الطرفين في الشبه التمثيل عند المحققين وشاهد ذلك
 وبنى عليه انه في ان مبنى اعتراضه ان التمثيل في الاستغارة التمثيلية مستلزم للتركيب
 لما اراه مجاز مركب لا ان الشبه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين قال قدس في الف
 في المفاتيح اه لا يستغارة من عبارة الاكون المشبه والمشب في التمثيل صورة منتزعة
 من متعدد والانتزاع منها لا يقتضي التركيب بل قد يجوز مركبا وقد يجوز مفردا لما مر
 ويستكشف ذلك قال قدس في واد ان الحروف اه هذه الشرطية صادقة لكن الكلام
 في تحقيق المقدم قال قدس في بناء على ما مر بعينه من ان كل شبيه تمثيلي اذا ترك فيه الشبه
 في الاستغارة صارت استغارة تمثيلية قال قدس في واما التجزئة الاولى وهو جواز كون
 طرفي الشبه التمثيلي مفردين قال قدس في وهو خلاف المنبأ من العبارة لانها
 ان المنبأ من ان يكون في المأخذ قدود واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلما
 نحن في شرح لما سبق في قال قدس في ولم يقل احده قد نقتل في المفاتيح الاشكالية
 التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من امر متعددة هي اوصاف الطرفين
 ولا معنى للشبه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من متعدد على ان العلامة خرج بان الشبه
 اعمال الكوفة بالتركيب شبيه تمثيلي منتزع من متعدد ولما مر قدس في مجاز ان يجر
 اه واد اجاز ذلك اجاز ان يجمع كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعبرة فيهما
 مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد كان له اجزاء قال قدس في وهو
 مردود ايضا اه لا يخفى ان ما ذكره انما يتم له وجب ملاحظة الامر قصدا في ضمن
 ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك فان التمثيل بلا حفظ الامور المتعددة
 قصدا وينتزع منها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذلك السمع اذ يسمع
 ذلك اللفظ انتقل منه الى الكل اتم بلا حفظ اقصيا ينتزع عنها وجه الشبه
 قال قدس في ليست مدلوله لذلك اللفظ اه فيه انها مدلوله لذلك تقين والتركيب

والترادف ما وذلك يكفي في الاغفال الى ملاحظتها قصدا في التفسير وان لم يكف في
 ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ وكون تلك الملاحظة باعتبار الفاظ مقدرة
 في الازالة محل بحث قال قدس في فيكون الدال على الشبه المركب اذ فيه انك قد عرفت
 ان الواجب في الشبه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا لتقل منه الى التفصيل واللفظ
 المتكافئ في ذلك وفي الموقوف لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا بد من لفظ المثل
 عليه اصلا فالفرق بين الشبه المركب والمفرد واضح فلما فاسد المركب عليه فالتدبر
 ليست مفهومة من لفظ المثل ان اراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فلم يكن كونه
 واجبا في الشبه المركب ثم لا يكفي الملاحظة الاجمالية التي تستقل منها الى التفصيل للمازم
 من انتزاع وجه الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة اجمالا نعم فان اضافة لفظ المثل
 للعدد كما هو الاصل فيها فيخرج الماد من الفضة المعهودة المخصوصة قال قدس في واما
 بالتركيب اي ابيه اقال قدس في ودخل الحذف اه فيكون لفظ المثل كالوصف العنونة
 به بسهل ملاحظة الفضة والحكم بالشبه عليها قال قدس في وبما حرزناه قد بين
 لك ان هذا مجرد ادعاء علم يثبت بما ذكره قال قدس في فلكون كراه فان المشبه
 تمسك المتقين بالهدى وهو امر اضافي منتزع من المقياس بالقياس الى الهدى والشبه
 الاستغارة المنتزع من الرابك بالقياس الى المركب وقد يستعمل اللفظ الدال على الشبه
 المعنى كلمة على المشبه من غير اشعار بالشبه وهذا معنى الاستغارة التمثيلية التبعية قال
 الشيخ الطوسي في حاشي الكافي في شرح قوله مثل ثمنكم اه يعني هو استغارة تمثيلية واقعية
 على سبيل التبعية يدل عليه قوله شربت خالهم وهي ثمنكم واستفادهم عليه وتمسكهم
 بجان من اشلى الشئ وركبه ثم يفسر للحالة التي هي المشبه المزدون كلمة الاستغارة المستفاد
 في الشبه ولكن على ان الاستغارة التبعية تمثيلية الاستغارة وليست قول صاحب المفاتيح
 في استغارة لعل الشبه حال المكلف ركب ركب بمجال المربى الجبر اه قال قدس في ولما مر
 بان كل واحد من الامور الملائمة منتزعة بل اللازم ان يعتبر في كل واحد منها امور متعددة
 هي ما خذ انتزاعها سواء كانت اجزاء او لا قال قدس في لا يستلزم لما عرفت من ان الانتزاع
 على انما ثلثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها قال قدس في بل في ما خذها بل في
 في ما خذها وعلل تسليم تركيب المأخذ التفرع قال قدس في الاول ان المشبه مثلا

التركيب ما

قد عرفت ان دفاعه بجامه من ان الانتزاع قد يميز من المجموع وقد يميز من واحد بالقبس
الى اخره وعلى التقديرين لا يلزم التركيب قال قدس سره الشان ان وجه الشبهة في التمثيل او
هذا هم فان وجه الشبهة التمثيل يجب ان يجوز من غير عارضة متعدي وقد عرفت ان الانتزاع
لا يستلزم التركيب قال قدس سره وحي معرفة بان كل واحد مفاد عبارة اخرى قوله
للتشبيه المركب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكله فالفوق بينهما
بالعموم والخصوص قال قدس سره ولعلك تشفى الآن حيث لم يتبين مما سبق انه استغارة
تبعية او تمثيلية انما ثبت على عدم اجتماعهما قال قدس سره الاول ان يشبه الهمدي
لا يخفى ان الاستغارة لا يثبت على المبالغة في التشبيه باذعان كونه فردا من التشبيه لا بالنسب
بل بالابدية على الاستغارة بالكتابة اذ ليس المقصود بالمبالغة في الهمدي بكونه فردا او عايشا من
المركوب قال قدس سره الشان ان هذا هو المراد من الآية اذ المسمى مع المتفقيين بانهم يستفرون
على الهمدي والمبالغة فيه قال قدس سره الثالث ان يشبهه لا يخفى ان التركيب من ذات
المتقى والهمدي وتلك به اعتبارا في محض اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذلك في جانب
الشبهة فلا فائدة في تشبيه احداهما بالآخرى وادعاء دعوى لهما فيها ففعل عن المبالغة
المطلوبة في الاستغارة قال قدس سره وبني ان يذكر جميع الفاظ اي بان يقال والى ذلك الذين
على راحل من ربههم قال قدس سره الآية اختصارا على بعض الفاظ الاستغارة
التمثيلية مع كونها منزلة لا بدله في شاهد من كلامهم ولا يجوز ان يشبهه لجزء المراكى قال
قدس سره قد كانت كلمة على دالة عليه دلالة الله امية قال قدس سره فقد انفتح جوارحه
مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ التشبيه مطبوعة بذكر مرادة وانه لا يجوز كونها
مرادة في الاستغارة واما جواز كون الفاظ التشبيه في المستعار مرادة بغير مقدرة في عطف
فكلا والمقصود هذا والقبول بغير مقدرة قال قدس سره في احوال المعاني ان اعتبر تلك
المعاني في دال المعنى كانت الاستغارة تبعية وان اجمعت اجزا كانت تمثيلية قال قدس سره
فانه جعل التشبيه به قال شيرازي حاله من اعنى الشئ وركبه قال قدس سره هو الشئ
بالهمدي لا الهبة المركبة في المتقى والراكب والهمدي قال قدس سره قد يجمع اجتماع التبعية
او حيث قال في تشبيه حال المخلف الممكن من فعل الطاعة والمعينة مع الارادة منه ان
يطبق باختياره بحال المرجح الخبيرين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبها بحال

بحال انما يستعمل في التمثيل بدل عليه الاستغارة كما مر من قوله الطيبي قال قدس سره قد عرفت
ان حيث قال فاذا اردت استغارة لعل لغويا قد عرفت الاستغارة في معنى الترجي ثم
استدل هناك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على كونها
تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا ففقيه التمثيلية بناء على
ما مر من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشان في شرح المفتاح في هذا
المقام ومما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستغارة التبعية ولور في الحرف قد يميز
تمثيلية واستبعاد ذلك منها على ان الحرف مفرد والتشبيه يستلزم التركيب انما يشاهد
سواء فيهم وقصر الباع في الصائفة قال قدس سره ففقيه بصيغة الخطاب واللفظ عطف
على قوله فبني في قوله مثل ان يبنى على اصول العدل او قال قدس سره بآية الله على رأس المقام
من جوار تخلف المراد من الارادة قال قدس سره ففقيه في اشارة الى ان في شرح المفتاح
الى التشبيه تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى من جهة
تقوى بعض الاختيار البرهم وللحال التشبيه به تعلق بالراجي والمجود منه لان معناه
ترجي الخير والتقوى من الخي طبعين فاشترط ظاهرا لا فاضا في جانب المراد منهم دون
الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب والوضوح في تقريره التي واسهل لتقدير وجه التشبيه
من الزود ولكن لم يحمل عللا في الاضافة الى الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطبع
باختياره بل في لفظ الممكن والخير اشارة الى ذلك قال قدس سره وبجاءه هذه الكلمة
ايضا وانه لا يخلو عبارة لو كان قوله وصف صورة عطف على الخالق في قوله تشبيه
للالة واضربا عنه اما لو كان بحذف المبتدأ اكد بل هو وصف صورة عطف على قوله
فان مبنى التمثيل واضربا عنه كان مرادفا لعبارة المفتاح في المعنى بلانية **قوله** بانه
نورهم للامام ان بان تدعيم للامام شيئا فدام سر بانه في النفس وما شرا منه فاستغارة
لاسم الما واصاف الى الامام قرينة للاستغارة وليس تشبيه الامام شيئا له ما حتى
لللام مثل الاشبه تدعيم الايجاب للمعينة لشهرها بالسب فبطلت عليه اسم الما وبقي
الى الامام على سبيل الاستغارة التمثيلية لينة قرينة للاستغارة بالكتابة **قوله** كنهه يستجيب
لان الاستغارة التمثيلية قلما يحسن الحسن البليغ بغير تابة للاستغارة بالكتابة كذا في
للفتح **قوله** تشبيه الامام بظرف شراب مكرره كاشفا على ما يكره للامام او بالاكراه

ل

لا يضاف كل منهما بالكرهه فكذلك الشخ التي رايناها وهو في اللفظ لا في الابدان واما
في قول في تمام فليس فيه دليل الجواز ان يجوز ان تمام شبه الملام بطرف الشراب كاشف له على
ما يكره الملام كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشرب لثانته او مرارته فيكون
النجاسة في قوله تابعة للمكنى عنها او بالما تفر لان الدم قد يسكن حرارة الغوام لما
التي يسكن غليل الاوام فيكون شربها على حد يبرح الما في تمام الاستفارة ولا الاسترجاع
على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكره او شراب مكره انتهى
فان مفادة شبه الملام بمطلق الظرف او بالما المطلق ومعنى البيت لا يستفاد من
المقامة فان ما يكره قد يستفاد به وحصله الرأى والقطع المقتضى فلا حاجة
في اللفظ الملام ووجه الاسترجاع ان اللفظ شبه الملام كونه مكره بالدم بطرف الشراب
المكره او الشراب المكره ولفظ البيت لا يدل على شئ منها انما يستفاد منه شبهه
بمطلق الظرف او بمطلق الما والظاهر ان اللفظ المكره في الموضوعات من الشرع وقع
سهدا من فلم لا ينجح بدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكره
او شراب مكره فانه لو كان لفظ مكره مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي من
لما لا ينجح **قوله** ان يجوز التزجج اي تزجج الاستفارة المصرفة لما يدل عليه بيان ان ارجح و
انما قلنا ذلك لان وجود التزجج للاستفارة المكينة خلافا قال السيد في شرحه للفظ
وقد يقال ان في قول السكاكي واعلم ان الاستفارة في نحو عندي اسداه استعار بها
التزجج والتجريد انما يجريان في الاستفارة المصرفة بما دون المكنى عنها كمن الصواب ان
ما زاد في المكينة على قرينتها على اثبات لازم واحد بعد تزججها الى انتهى فالمتفق عليه انما
هو تزجج المصرفة على انه يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة ذهنية كما ان ما هو
قرينة المكينة كذلك **قوله** ثم هذا الفرق او متعلق بقوله اذ لا فرق وتتم لفظة كلام
المصنف وقوله وهذا معنى قوله في الابدان الى هو هذا اعتراض بينهما **قوله** ولابد
او اشارة الى بطلان الثاني السار الى في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كان التجنيد
عبارة عما ذكره السكاكي لزم ان يجوز التزجج تجنيدية لكنه ليس كذلك وجعل كلاما
مستقلا اشارة الى انه ممكن برأيه فيقع عليه بطلان الثاني وكذا تعرض لثاني كونه
جائزا مع انه لا دخل له في الثاني ثم ان الشرح قال في شرح المصنف وتبعه السيد ان

الملازمة

ان التزجج سواء كان صفة او تفرع كلام ذو معنى على حقيقة لا بناء على المشبه حتى كان
المستعار للشيء اسد هصر وان البراش والاستبدال استرأف في التزجج والنجارة
وعدمهما ولا يميز فيه شبه او استفارة وقال في شرح الكشاف ان التزجج قد يجوز مجازا
عن شئ كالوكر والتعشيش وقد لا يجوز كتلاطم الامواج وهكذا الكشف والجمع بين
كلاميه ان التزجج من حيث انه تزجج لا يجوز مجازا لان المتن منه عزية الاستفارة وهي
انما تحصل اذا كان بمعنى الحقيقي ليعبر من خواص المشبه وانه يجوز ان لا يجوز مجازا في
نفسه امام سلا بخلاف اليد الطولى اي النية العظمى والاستفارة فالوكر والتعشيش ما تشبها
معناه الحقيقي تزجج لاستفارة النسب وانه للبيت والشباب وباعتبار معنى الجواز
المراد منهما عن القويدين والاول استفارة نظرية تخفيفية وعبارة هذا الكتاب يجوز
ان يجعل على السلب الكلي وان يجعل على رفع الايجاب الكلي فانه كاف في بطلان الثاني **قوله**
ما ذكره صاحب الكشاف اذ حيث جعل التزجج مقابلا للاستفارة فان كان المدعى رفع
الايجاب الكلي فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلي فيبانه انه يفهم من قوله او مع
تزجج لاستفارة الجبل بما يناسب ان التزجج يجوز بما يناسب المستفارة والمناسبة انما يتحقق
اذا كان معناه الحقيقي فيكون التزجج من حيث انه تزجج حقيقة لا مجازا فلهذا قد مر
انما الى ان التزجج اذ حيث اقله بقوله ثم قال وعلى هذا نقول ان المراد من الماتية او قال
قد مره لان باتول قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الابهام على
النا وبل خلاف الظ والاستدلال بالظ لان المطلوب ظني قال قد مره تزججها في البيت
اي بالظ الى المعنى الحقيقي استفارة في نفس البضا وكونه تابعا لاستفارة اخرى لا ينافي كون
استفارة في نفس الما مره فيقتضون عهد الله **قوله** وجوابه ان الامر الذي اه قال السيد
في شرح المفتاح في تقرير الجواب ان اللازم في التجنيدية فقد افترق بل غلط لا بد لهما
بحسب الظ فاجيب الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي التزجج قد افترق بل غلط لهما
فلم يجز فيه ذلك وهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف فيهما ذهب
اليه وفيه ان كفاية هذا القدر من عدم صحة اضافة التزجج بالمعنى الى المكينة مثلا فلذا
زاد ان ارج قوله لانه جعل المشبه هو هذا المعنى مع لوازم والجواب عندي عن اعتراض
المصنف ان المتن في التزجج قرينة الاستفارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالجل

على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخييلية فانها مقصورة بنفسها وان كانت ثابتة للمكنية
فلابد من ان يتراد بها الصورة الذهنية قال **فقد** فلا يجوز ذكر الرصف ففقدية ان كان
المراد ان تفرد وتربية للمبالغة المستفاد من التشبيه الذي مع التزيين فالاعراض ان
وارد ان يكون مناهل وان كان المراد ان تفرد وتربية للمبالغة المستفاد من التشبيه
المعبر بدون هذا التزيين فلا يرد لها كونه خارجا عنه زائدا عليه وممكن من قوله و
التزيين يلحق بالتجريد والا فطلاق وتجميع التزيين مع التجريد يوجب اعادة المعنى الثاني
جث اعتبر المعية بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام في تناسي التشبيه **فقد** **فقد**
ذكر هذا الكلام وفتح لاستدراك هذا الكلام لعدم ترفع اعراض المعنى عليه وعدم
كونه بيانا للواقع بانه مذكور ههنا فلو طه لا اعراض الذي اوردوه المص على السكاكي
في رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على ما سيجي في قوله فالاستعارة بالكناية
لا توجد بدون التخييلية انما مستلزمة لها انفا فبناء على اتفاق الحق باضافة خبر
المشبه الى المشبه وذلك يقتضي الاستلزام المذكور وانما قال للتجيب صحة ان لا صحة
مبنى على الاستلزام المذكور وهو تخيل محض تدعى المعنى وليس مذهبنا لاحد فان
المكنية توجد بدون المكنية التخييلية عند الضرر في كونه يفتنون عند الله وعند الله
السكاكي توجد في كناية التزيين **فقد** لا يجوز الا على سبيل الاستعارة ان ارادته لا
يجز الا على سبيل استعارة ذلك القارئ بعينه لذلك المشبه على التخييل واثباته شيء
فلم يكن لا يلزم منه استلزام المكنية للاستعارة التخييلية بمعنى الصورة الذهنية
وان ارادته لا يجوز الا على سبيل استعارة ذلك القارئ بعينه لذلك المشبه على التخييل فم لم لا يجوز
ان يجوز اثبات ذلك القارئ بعينه على سبيل التخييل من غير استعارة للصورة الذهنية
فقد ما يحصل به التقضي نقل عنه وجه التقضي انه اذا جعل المشبه مراد فالسبب كما
استعماله للموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعا الترادف
لا يوجب ذلك كما ان ادعا كون الشيء من افراد الاسد لا يوجب كون هفظ
الاسد حقيقة فيه **فقد** على سبيل التخييل انما قال ذلك لان ادخال المشبه في السبع جعل
افراده فسمي به بوجوب العموم والمفروض لا الترادف الا ان الاتحاد والصدق لما كان
مدعى للاتحاد في المقدم ولذا تقدم الترادف بين السبع والصايغ قبل الترادف

الترادف بينهما **فقد** وعلى هذا يندفع ما قيل في جواز اعراض المعنى لان ادعا الترادف
لا يوجب الترادف وادعا السببية لا يوجب كون الموت غير موضوع بالتحقيق **فقد**
وذلك لاننا نقول ان ادعا ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو
ليس مجرد قطع والسبع الادعاء نفس الموت وهو موضوع له قال **فقد** في اشارة
الى لفظ المشبه مستعمل به يريد ان قيد المشبه في تعريف الحقيقة لتعريفه بغير الكلمة
فيما وضع له لاجل كونه موضوعا ولا شك في تحققة لفظ المشبه في قولك اظفار
المشبه وليس تقييده حتى يجرى للمعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له قيد بكونه موضوعا
له اي يجرى اعتبار امر آخر معه فلا يجوز لفظ المشبه حقيقة في الموت لا اعتبار ادعا السببية
له قال **فقد** وبفهم منه ان المسماة هو لفظ المشبه به هذا سلم اذا لم يوجد قرينة
صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قوله وانت تريد بالمشبه السبع
بادعا السببية لانه في تعريفه على ان المراد من المشبه به الادعاء ولا شك ان المشبه به الادعاء
هو الموت فلا يجوز المشبه مستعار اذا لم ينع للاستعارة اللفظ المعناه فيجوز المسماة لفظ
السبع المذكور بناء على فهمه به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال ان
فقد وتعرفها بما ذكره اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الاستعارة فانه لم
يورد في قسم الاستعارة بالكناية الاثنية اشتر ليس في شيء منها وليس على ان السبب لفظ
المشبه به قال **فقد** وعدد مجازا او يعني ان ادعا السببية للموت اذا استلزم كون لفظ
المشبه به مجازا فادعا الاسدية للشيء يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم
قال **فقد** في كلامه من قوله لا دعاء لان الادعاء لا يجعل الموضوع له ان **فقد** في مثل وجه
الناظر ان المقصود المذكور ادعائه كذا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له
تحقيقا في حقيقة وفي المصريح غير موضوع له تحقيقا في مجازا فالفرق المذكور
مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان
ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر من خارج صار خارجا عنه دون العكس
اي ما كان خارجا اذا اعتبر منه ما ليس بخارج لم يصرف خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر به
الخارج كان خارجا قطعاً لان ذلك انما يجرى اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء
فقد ورج يندفع الاشكال بجدا اي اشكال اختلاف عبارة السكاكي وانما اعترض

المص فلا بد من هذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض اللاحق
بأن جعل الاستعارة من اسم الجواز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في الموضوع لا انتهى
الفرق الا ان يقال ان مذكور كناية بذكر **قوله** وبالجواز ما جعل القوم اه هذا يجري
في كل صورة يجرى قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما يجرى القرينة حالية اذ ليس
ههنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كقوله تعالى لعل لكم تنفقون فان لعل استعارة تبعية
لا رادته في الامتناع الترتيبي عليه لكن علام الغيوب وكذا في قوله تعالى ربما يبدؤا الذين كفروا
فان رب استعارة تبعية على سبيل الترتيب بقرينة مناسبة كقوله الرداء بمحلام قال الشارح
في شرح المفتاح يجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترتيب ونسبة لعل اليه قرينة و
قوله الرداء استعارة عن كثرة تركي وذكور رب قرينة وعلى هذا فيقال رادته ان اراد
التقوى ليس بمذكورة فكيف يجعل استعارة بالكناية فان الترتيب مذكور مبرحاً لكونه
مع حقيقياً الكلمة لعل فكيف يجرى مكنياً عنه وان نسبة لعل اليه في قرينة على انما ليست
بمعنى الترتيب لا على ان ارادة التقوى تجاز عن الترتيب وكذا ذكر رب مع واداء الكفار قرينة
على عدم كونها للفظ لا على كون الفظة استعارة عن الكثرة وقال السيد شرحه يجعل الا
الاتقاء استعارة بالكناية عن المجرى يجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية تنفقون
بصفة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا يجرى الا بتبعية ثبت التبعية ولو بطريق اخر
فلا يجرى الترتيب المذكور فافلت التبعية في البيه وقبل يجعل الجازي لعل استعارة بالكناية على
برجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المجرى اليهم بذكر لعل وتنقون وفيه ان ليس
ههنا راد التبعية التي لعل اليه المكنية بل هو تصوير للاستعارة فاعل تنفقون عن برجى
منهم الاتقاء ويرد على جميع الترتيبات ان تصوير للاستعارة بالكناية في البيه على غير طريقة
السككي والكلام انما هو على خربان طريقة **قوله** لا يجوز ارسالاً بان يجوز نطق بجاز
عز ذلك بعلاقة الملازمة بينهما على ما قر **قوله** ان العلاقة بين المعنيين على المشابهة
اي على تقدير كونها نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام في راد التبعية الى المكنى عنها
واذا حملت على الجواز المرسل لا يجرى مما نحن فيه وايضا على تقدير كونه جازاً مرسل بلزم
تحقق المكنية بدون التخييل فليزم الف والمذكور في الشئ الاول في كلام السككي
في انه راد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم في لا حاجته الى الاستعارة قرينة الا

قرينة الاستعارة المكنية لشيء حتى يفي التبعية مع ذلك بحالها فلا يجرى ما راد به المعنى وانما
قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولما لم يجرى جعلاً فسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكناية بان تليها فجعلوا في قولهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة انا
الاستعارة بالنسبة استعارة بالكناية عن المكنى وجعلوا النسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
لما ذكرهم في قوله اذ المكنية اثبت اظفاراً كان اقرب الى الضبط اقول كلامه في اجز
نفس الجواز العقلي صريح في محتمره حيث قال واني بناء على قوله هذا وان كان
الربيع البقل استعارة بالكناية وقول ذلك فصل الاستعارة التبعية من قولهم ولما لم يجرى
تليها فجعلوا في قوله في الجواز الرجوع عند الاصل الى حكم الكلمة على مكنى من انه ينبغي
ان لا يبعد الجواز جعل الجواز كل لغزاً وينقسم عندى الى مفيد وبغير مفيد والمفيد الى
استعارة وبغير استعارة والاستعارة الى مخرج بها ومكنى عنها والمخرج بها الى تحقيقه وتخييله
والمكنى عنها الى اقامة امر مقدر وهي كالانجاب في قولك انجاب المكنية وكطفت في قولك
نطقت الحال بكذا وامر محقق كالاتبات في اثبت الربيع البقل انتهى فانه اسقط الاستعارة
التبعية والجواز العقلي اسم الاستعارة وجعلها داخلين في المكنى عنها قال قد برك
فاذا قلت انه لم يظهر وجه هذا التصريح بعد تفسير الشارح بقوله في قوله نطقنا نطقنا
تكرار لما ذكره الشارح **قوله** في لا ينبغي ان يفتقر اليه رد على الظن الى وبين وجهه في المكنية
بقوله لان هذا منع لما هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الا جازاً علاقة المشابهة
ولا يعرف ههنا علاقة بين المشابهة فلم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلاً مع ان
السككي صرح بان نطق ههنا امر مقدر وهي كالظفار المكنية فان اطلاق النطق
عليه ليس بطريق الحقيقة وهو خطأ ولا بطريق الجواز المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى
علاقة بين المشابهة في اظفار المكنية انتهى يعني ان ما ذكره الظن الى في شرط الامر
في الاستعارة في لف ما تقر عندهم وتراعيه الشرطان فيها لزم بطلان حصر الجواز
في المرسل والاستعارة فالاول شرط الحسن الاستعارة التفرعية والشارح امر لانهم من
استعمال لفظ المشابهة في المشبه وادعاء كونه فرداً منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه
او لولم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض الظن لم يفرقوا بين قصد التشبيه
وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا في لف ما صرح به سابقاً في مواضع

متعددة من ان لا بد من قصد التشبيه وانما قال ولا يعرف بعضها علافة اي ليس المعروف
المشهور بينهما علافة غير المشابهة فلهذا ما سبق في بحث الاستعارة البنية نقلا عن
بعض الفضلاء في تجديز كون العداة بينهما غير الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للفظ
وحاصل قوله مع ان السكاكي انه ان ما ذكره في جواب اعتراض المص من جانب السكاكي لا يتم
لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوجدانية قال قد سكره اشار الى ان الاستعارة اذ يقع
ان ما ذكره ان روح انما يرد ولو كان ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار
لكن مراد الاستعارة في الحال يحيل الله لانه ان جعل الله لهما انما يفيد تخفيف الاستعارة
التخيلية في اللسان لكونه مستقلا في صورة وجدانية في الحال لا امانة ولا جعلا فيكشف
قوله في الحال وهذا هو الذي بعث الله روح على جبل لفظه لهما مقفولا ثانيا بجعل لهما
في قوله وجعل الله شرا كالتين واما تفرجه بما ذكرنا فاما بديل على تحقيق الاستعارة
المكتبة في الحال والتخيلية في اللسان ولا بديل على تحقيق التخيلية في الحال اصلا قال
قد سكره بل لفظه كلام الجيب او هذا المحل بعيد غاية البعد فان كلام المص بنا على
صحت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال انه جعل الاستعارة التخيلية
في نطق الحال يحيل الله لهما باعتبار تقدير اللسان والمقدرة كالمفرد فكما في قول
نظمت لسان الحال لفظ لسان المفرد استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال
اللسان المقدر قال قد سكره وبالجمل ان ما ذكرنا في مقدمته كل واحد منها مخالف
لكلام السكاكي **قوله** في شرا قاطع حسن الاستعارة ان اردت بشرائط حسن ما تنوع بسببها
مقبولة وانتفت بالتغاير او بفت بغير حسنه وكذا بغير حسن التشبيه فلا خفا في
كلامه لان الشمول وجه التشبيه للفظيها حسن الاستعارة والتشبيه وانتفاؤه بوجوب انتفاؤها
لخاصية السكاكي وكون التشبيه وانما يوضع بوجبه حسن فكونه ناقصا به بوجبه
عدم حسنه ولا بوجبه انتفاؤه وكذا كونه سلبا لا ابتداء بوجبه حسنه وكونه مبتدئا
بوجبه كونه التشبيه بغير مقبول لا انتفاؤه وعدم الاشتمال بالتشبيه بوجبه كونه مقبولة
وبالاشتمال ينتفي الاستعارة لما بينه ان روح بقوله ولذا قلناه وان اردت بها ما بوجبه
حسنه وانتفي بانتفاؤه كما هو اللفظ المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال
واعلم ان الاستعارة لها شرطان في الحسن الا حادتها حسن والاعرب من الحسن

من الحسن والاعرب من الحسن لهما وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسب في حال ان عدم شرط
الحسن لا يقتضي العجز بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن بتحقيق اما بوجوه الفصح واما
بعد الحسن واليقين معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن واليقين فلا بد من صرف العبارة
عن الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوجه بلا شبهة فانه اذا
تحقق التشبيه في الشمول والوجه بغير التشبيه بانيا وكذا الاستعارة الا انه لا يقع حسنهما
ومعنى قوله ولذا قلنا بان كثر اثاره سدان الشجاعة تشبيه اي لا جمل ان عدم اشتمال
الرائحة شرط الحسن الاستعارة فلتا ينع المحققون من على البيان انه اذا تحقق الاشتمال
بان ذكر التشبيه وذكر وجه التشبيه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأت مثل اسد
في الشجاعة وانه بسبب استعارته بنا على طي ذكر وجه التشبيه وذكر لفظ التشبيه لان القولي
بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض وكذا اذا
بين التشبيه بالتشبيه صريحا او ضمن لهما في قوله في الخط الابيض في الخط الاسود في الفجر
او وجد في الكلام ما يشوب التشبيه بان حمل التشبيه على التشبيه او ذكر لفظ التشبيه بصفة
تعليم التشبيه كقوله يدرك الارض ويحده ذلك كما مر سابقا نقلا عن اسرار البلاغة وقال
بعض النظارين من انما لا بد من التيسر في شرحه للمفتاح ان اشتمال رابطة التشبيه فيما اذا
ذكر التشبيه من غير اشتمال بالتشبيه كما في قوله قد زار زاراه على الفجر او فيما اذا كان التبر
محملا للتشبيه والاستعارة كقوله سكره فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيهها لهما
وان قدر الخبر اي عندك كان استعارته لهما في الاخير في في ما بين الصورتين كانت
الاستعارة بغير حسنه واذا زاد على ذلك بان يبين التشبيه بالتشبيه اذ ذكر وجه التشبيه
كان تشبيهها بالاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا انه اي لا جمل ان شرط الاستعارة عدم
الشمول قلنا انه زاد على الاشتمال بان ذكر وجه التشبيه مثلا كان تشبيهها بالاستعارة ولذا قلنا
قوله لان اشتمالها بطل الفرض من الاستعارة من انما لهذا النزج في قدر المقاض اي يطل
لحال الفرض وجعل قوله في ادعاء نقية الفرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء
ان الاستعارة في قوله قد زار زاراه على الفجر مستحسنة مما لا بد من مشاهدتها في الاستعارة
انما يقتضي طي ذكر التشبيه وعدم اشتمال بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ التشبيه مقام لفظ
التشبيه مستقام الكلام ولم يفت الا بالبيان وهو متحقق في المثال المذكور **قوله** في

كيب

المجردة تافهة الحس وما يترجم من ان في شئ ما راحة الشبه فلا بد من صفة مدفع بها
المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف طان المشبه في المرحمة الذات مع الوصف
وتدبر ذلك وقيل ان الخبر يجرى بعد تمام الاستعارة فلا يجوز الاشتراك فيها والاشتمال للثلاث
للمحس ما يجرى قبل تمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى ومن كل ثمر ما يكون لحي طربا مانع من
حمل قوله تعالى ولا يمتدح البحر ان هذا عذب فرات اه على الاستعارة مع انه جاء بعد تمام الاستعارة
قوله جليا لا يقضي الى الابتدال فانه مفوت للمحس والترتبة بالجلال انما هو في الاستعارة
التفريقية لعدم ذكر المشبه فيه بلفظ فلم يكن وجه الشبه جليا بغير تفريقية بخلاف الاستعارة
بالكنائية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه لتفسير لفظ المشبه بكنائية والقرينة
كافية في ذلك في كذا في شرح المفتح الشريف في تفسيره فانه قد خفي على البعض **قوله** اعلم محلا
الجبب التحقق لا يجب الصدق **قوله** وينبغي التشبيه في استعارة عند البليغ
لانهم يجزؤون عن غير المحس لانه لا يبيع التشبه فيه من انما لا تقدم من ان كل ما ياتي
فيه الاستعارة ياتي في التشبه **قوله** بل تامة لا بالابحار تامة للتشبيه طان اظفار المشبه
الشبهه بالسمي اثبت بطلان **قوله** الاستعارة معروفة ايعني ان الاستعارة الخفية
مقصودة في نفس مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فينبغي ان يكون حسنا برعاية جوا
حسن التشبيه وكذا ان بعض الصور تامة لكن في قرينة عليها لا يقضي ان يكون حسنا
لحسنه ولا يجوز لها حسن في نفسها نعم ان يجوز حسن المحس مما هو جباله حسنا
قوله وظاهر عبارة المفتح اه وهو قوله اما الرفع فيجاز والتب مجاز وانما قوله
لا يمكن ان يقال المراد المرفع مجازا والرفع حكم مجازي وكذا التبع في الشرع و
هو الما سبب سبب كلامه ولا حقه **قوله** كل كلمة تغير اي ظاهر هذا التعريف ان يجوز
مطلق في الما بال حذف او الزيادة موحيا لكونه مجازا ومبني من التوفيق الذي ذكر
الشرح فيما سيجي ان جهة التغير في الاعراب والمعنى انما يخفى لفظه مرجعا **قوله** الظاهر انما
قال ذلك اذ يجد ان يراى بحكم الاعراب الاثر المترتب عليه المعنى الفاعلية والمفعولية
قوله وبيشرو لفظ المفتح حيث قال فالحكم الا على هو الجوز **قوله** بان المقصود اه اي الملقى
من هذا الكلام في المقام الذي وقع السؤال عن الاصل فالقرينة هي هنا على الحذف
هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها لا متناع العقلي **قوله** ان لا يجعل المحس

الكاف زائدة قبل امالة الكاف يقضي في ذاته شئ لان كل شئ جبر مثل شئ فانه
فهو مثل شئ واذا تقي مثل شئ فقد تقي هو تقي من ذلك على كبر او ليس شئ لان
المشبهه في الاضافات المتعاقبات كما بيان وجودها لكونها ذاتها مثلا بمشبهه نفس
الامر يلزم ثبوت مشبهه نفس الامر نعم انه مثل فرضي لمثل الفرضي ومفهوما لانه تقي مثل
مثل في نفس الامر لا الفرضي فان العقل فرض كل شئ والى ما ذكرنا اشار ان في قوله
اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثل فندبر **قوله** اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثل فندبر
المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف في ان يجوز مثل مثل سواء في
الاضافة طان المفهوم من قول الحكم ان دخل دارى احد تلكا احد غير المتكلم وايضا
لانهم اذ لو وحده مثل لكان هو مثل لكان وجود مثل محال والحال جاز ان يستلزم
محالا اخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شئ وهو كونه من سبب التقي نعم فينبغي لانه
تقي شئ يجوز مثلا لمثل ولا شك انه على تقدير وجود المثل بصدق عليه ان شئ هو مثل
لمثل والاضافة لا يقضي خروجه عن عموم شئ بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية
دلت على تخصيص احد بغير المتكلم لان مقصوده المنع من دخول الغير في الشان ان وجود
المثل شئ مطلقا يستلزم وجود اصل المثل مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشئ وذلك
بما فالمنع تجوز الدخول لانه تقي مثل ولا يجوز هو مثلا لمثل كما جاز ان قدسك والصور
اه ما ذكره ليس بصواب اما اوله فلان المذهب الكلامي هو ايراد الجية وليس في الآية
بالجية فضلا عن الايراد واما ثانيا فلان جيز الجية قياسا لمتشابهات شئ في تقي
الشان هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثل لكنه ليس مثلا لمثل فلا بد من بيان بطلان الشان
صحي للجية اذ ليس يتبين وجود المثل ووجود مثلا لمثل في مرتبة واحدة في العلم
ولذلك لا يجوز جعل احد على الاخر فان تكرر بدل على ذلك تقريره ليس بالضرورة
بينهما حتى يتحقق العلاقة الموجبة للاستغال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكناية ولذلك
ينعوض بطلان الشان اصلا فان قدسك لم يكن وجها اخر ان اراد ان لا يجوز وجها
اخر مشبها لكناية غير الكناية التي اثبت الوجه الشان في ذلك غير لازم انما اللازم تغير
الوجهين في ذاتهما وان كانا مشبهين لبعض واحد من الكناية وان اراد ان تقي بينهما
كما يدل عليه قوله بل لا يجوز الاختلاف في العبارة فلذلك مم فان الوجه الاول مشا

اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود المثل لبعده نفي اللزوم كناية عن نفي اللزوم
من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد وان يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللزوم
يستلزم نفي اللزوم دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مناه ان حكم المثل للمثل
واحد والام لا يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مترك
المثل وان يجري في النفي والاثبات على ما يفت لانه وبلفظ اترابه قال قدس سره ان الاول
كناية في النسبة الى قوله والثاني اه فيه ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك المصريح بالنسبة
كما سيجي وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية في القسم
الاول اعني ما يجر المطلب بربا غير صفة ولا نسبة ثم ان بيان قدس سره انما يفيد اتحاد
الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا نقاب بينهما الا في العبارة قال قدس سره ان
العبارة في الكناية سيجي اخلاصهم ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود
او المعنى الصلي فالفرق المذكور غير فلا عند الكل **قوله** في فاشترطنا معنى المباني لانه قدس سره
الشيء بالنسبة **قوله** فيمن لم يمتثل فيمن لم يمتثل فيمن لم يمتثل لا يمكن له قال قدس سره اعلم ان
استعمال لفظ الابداه حاصل كلامه ان الخارج جعل ليس كغيره فيمن لا يمتثل وفيمن لم يمتثل
كناية ووجود ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كافي في الكناية والسنفا من تحقيق الكف
ان كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي في مجاز متفرع على الكناية فيمكن وكلا الوجهين
مذكوران في الكف فقال ان قوله تعالى ليس كغيره وقوله بليده بسوطان كناية
وقال ان قوله تعالى ولا يخط اليرهم بدم البقي وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى مجاز
في الكناية ولا يخالف بين القولين لانه كناية عن نفسه مجاز في المحل الذي يستعمل فيه **قوله**
ما وقع في عبارة الحاجة من زيادة الحروف وهي التي يجر الفرض منها التاكيد بخلاف ان
والام فان مدلولها التاكيد بخلافه فان المقصود من التصریح بالظرفية فان
قدس سره ليس في المجاز اه هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكره الله تعالى
في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه مجرد اي توسع بزيادة كلمة او فقره وان لم
يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجان الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي
مجازا باعتبار تغير اعراجه قال قدس سره بل ارادوا ان اصل الكلام اه فيه بحث اما اقولا
فلا نهم عدوا لنقص الزيادة من علاقات المجاز مقابل لعل لانه المحل في كل من الزيادة

في الزيادة وجمع الجوامع ولذا اعترضنا في الزيادة بان الزيادة والنقصان ليس لهما
وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على
هذا ان يكون جري الزيادة باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ
الما وكان الاصل جري ما الزهر واما ثانيا فلانه ذكر في التحرير قوله ولسن القرية
القول بكونه مجازا بالنقصان فبالا لكونه مجازا بذكر المحل واردة الحال وقال انه على
التفسير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من امر اصيل الى غيره وعلى الثاني مجاز بالمعنى المشهور
قوله واما نفي المجاز اذ لا يخفى ان السكاكي قال السلف قسم المجاز الى لغوي وعقلي
والمجاز اللغوي الى ما حكم الكلمة والى ما في معناه وما في معنى الكلمة الى مفيد والى غير
مفيد والمفيد الى استعارة وبجاز والفظر هذا ان القسم ليس باعتبار ما يطلق عليه
لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن امر اصيل
الى غيره سواء كان ذلك الامر اعرابا او مفردا فيحقق للسكاكي ربا بتفريده وهو ان
المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجازية
قوله اعني ذكر اللزوم واردة اللزوم كان الانسب لما ذكره المصنف من تعريف نفس اللفظ
ان يقول ذكر اللزوم واردة اللزوم الا انه لما لم يقبل من نفس تعريف المعنى المصدرى
او من تعريف السكاكي وراذ عليه قوله مع جواز ارادة اللزوم لما انه معترف بذلك ورفق
به بين الكناية والمجاز **قوله** وهو الذي ان رايه المصنف لم يقبل وهو الذي ذكره المصنف
لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى المصدرى لفظ اللزوم لا لفظ اللزوم
كما ذكره المصنف مع جواز اه اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتفسيره في الذهني لازم في
كل من المجاز والكناية ليحصل الاستغال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه
يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية لانه لم ينصب قرينة مانعة عن
ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما يفيد بالحيثية لانه قد
يمنع ارادته لاجل خصوصية المحل فان قوله تعالى بليده بسوطان **قوله** لا راجية فيه
ان هذا الدار به بالجواز الامكان الخاص والذات ان الدار به الامكان العام بمعنى عدم امتناع
لان هذا القيد الاخر في المجاز ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المتأني كما في
بل قوله فلا يمتنع في ذلك اه صريح في انه مغايرة الامتناع **قوله** وهذا هو الحق لان الكناية تميز

فيه انه انما يدل على ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان مقصودنا بالذات انما هو الصدق
والكذب ولا يدل على عدم ارادته لنقل من المعنى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة الفتح
حيث قال لا يشاع ارادة الحقيقة بلفظها اي لفظ الكناية لا يشاع ارادة الحقيقي بناء على عدم
نصب القرينة المانعة عنه **قوله** او معناه لا يترتب معناه في الوجود مع بقية قوله وحده
فيفيد ان يترتب معناه في الوجود مقصوده بالارادة وادارده معناه لا يترتب في اللفظ
مستقلا فيهما بان يترتب احدهما وسيله ينتقل الى الاخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي
وغيره بالمعنى الذي مفاده فيترتب كل منهما مراد اللفظ اما المعنى الحقيقي فليقدم نصب
القرينة المانعة عنه واما المعنى المكتنى عنه فكذلك محط العاشرة والقرينة دالة على ارادة
وبين اللفظ حقيقة لا يستلزم اللفظ في موضع له ولم يشترط فيهما ان اليراد بغير الموضع
له وهذا معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكناية يشترط ان يكونا في كونهما او وبما حررنا لك
من حمل الجواز عدم المناقاة على مقابل الامتناع فظهر اننا لا نحتاج الى بيان عبارتي المضاح
وانه لا حاجة في المتن الى حمل قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي على جواز ارادته وان ما في
الشراح في شرح المضاح ان لهما في تقرير الكناية طريقتين احدهما انه يستلزم اللفظ في
بجز الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه يستلزم الموضوع له لكن لا يترتب
بل ينتقل من اللفظ الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص وانه لا يحتاج الى بيان
الطريقتين اذا حمل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كان المعنى مرادى في الكناية
صح ان يقال انها مستقلة في موضع له فان الاصل في اللفظ انه يراوده المعنى الموضوع له
عند عدم القرينة المانعة عنه وانما مستقلة في ما يترتب ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة
على ارادته والحاصل ان الكناية لما لم يلزم بها القرينة المانعة عنه ارادة الموضوع له بالنظر
الى اللفظ لا يترتب مرادها ولو وجد القرينة على ارادة بجز الموضوع له لادبره ارادته بخلاف
الجواز فانه مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيثبت ارادته بخلاف الحقيقة المحررة
لانها القرينة الدالة على ارادة بجز الموضوع له هذا ما عندكم في حل هذا المقام وهو ان
كان في الفاعل ما ذهب اليه الشراح لكن الحق احق ان يشيع **قوله** وان كان مشيراه قد
عرفت ان عبارة المضاح ايضه تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف ظاهرة
في اللفظ مع **قوله** ان معنى قوله او اما بان يفهم الجهة بالجواز او بقدر المضاف وبما

في

ويلازم المعنى انه لكونه تابعا وديقا **قوله** وفيه ما فيه لان اطلاق اللازم على الموضوع له
واطلاق المعنى على لازم مستبعد جدا يترادف اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع
لا يصح عند المصنف **قوله** اذ لا انتقال عنده من اللازم **قوله** لان الجواز قد يترتب في الطرفين
وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاحالة والفرعية كالتعب والمطهر على ما في كتب الاصول
مع ان التابيع والرد في الخارج ليس الا **قوله** ثلثة اقسام بحكم الاستقراء و
نتيج مراد الكناية في شرحه للمفتاح فاخصاص القسم الثاني بالقسمين البقية
والبعيدة والواضحة والحقيقة دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والا
فالفضل يجوز قسمه كل من الى الالف المذكور **قوله** المطلوب بها بجز صفة او لم يقبل
المطلوب بها المرصوف كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكتنى عنه ملزوما بجز المرصوف
كما في قوله لا ليس كذلك شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكتنى عنه في المثال وهو
ليس بموصوف لشيء مثل المثالين مراد المرصوف اعم من المرصوف حقيقة او ماهور
بمنزلة لما اشار الشراح في شرحه في بيان وجه القبط بقوله ان اللازم الذي ينتقل
منه معناه التابيع للشيء بمنزلة المرصوف المحقق لا محالة يكون للشيء صفات اخرها
كان القصد الانتقال الى القسم الثالث **قوله** عارض بالرفع صفة اخضا وانما كان هذا المختص
او الى اخصها الصفة فالثالث **قوله** عارض بالرفع صفة اخضا وانما كان هذا المختص
عارضه لان في وضع الصفة سرا كانت مشتقة او غير ما لم يؤخذ الداء المينة **قوله** كناية
بمعنى مكتوبا حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز ان يترادف الاقوال بجميع القول
والعامل فيه الحاف في يترادف قوله حتى مستوى القائمة عريض او خلفا رتبة الاقوال
او بيان **قوله** وجعل السكاكيه عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وينبغي اخرى
فالقرينة هي ان يتفق في صفة في الصفا اختصاص بموصوف معين عارض والبعيدة
هي ان يتكلف اختصاصا بان يضم الى لازم اخر واخر فالاعتراض مبنى على ان التفرقة
المذكورة في تعريف باللازم والقرينة والبعيدة بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومنه
الجواب جعلها تفسير للقرينة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حمل اعتراض المعنى على ما ذكر
الشيء بعد جلاله ان عبارة المفتاح صريحة في ان القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى
المذكور في القسم الثاني **قوله** ضرورة احتياجا او لما فيها من الفاعل **قوله** على نوع

انما قال ذلك لان الدلالة على التفرع من حيث انه اسند اليه في الظاهر وما في الحقيقة فهو صفة
النحو **قوله** ضمير السبب مراد بالسبب المتعلق والمعلق **قوله** بل هو كناية بعيدة
عن الابل لا يخرجها من بيان المعنى المكتنى عنه في الكناية بغير مقصود بالافادة ومناط الصدق
والكذب وليس **قوله** هم عربى الوساوة مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفا بل
لتنقل منه الى الابل بغير عربى القفا ولا مكنى عنه فلا يجوز قرينة بل بعيدة في لا يتم
جواب الشرح لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقرينة الى اخرها ما يصح اذا
كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يرد بالذات ويجوز مناطا للصدق والكذب قال
الشرح في شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما يصح اذا كانت تلك الكناية شبيهة
ملحقة بالعرض الا ان يدعى ان عربى القفا لكثرة استعماله في الابل صار ملحقا بالعرض
لكنه ياتى اعتراف السكاكى بان عربى القفا كناية حقيقة عن الابل **قوله** المطلوب برتبة
سواء كان طرفا ما ذكره من صريح او احد معنى مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع الكناية
في النسبة مع الكناية في الموصوف او العطف لولا كونه كناية فيجتمع الاقسام
الثلاثة ملكانية فالاصح ان العطفية بسبعة واحد منها اجتمع الثلاثة وثلاثة منها اجتمع الاربعة
وثلاثة منها مفردة ولا يبطل منها للحرف في الاقسام الثلاثة لان المقسم منها مفيدة بالوجه
قوله وهذا معنى قول صاحب المفاتيح اه بغير ان اراد التحصيل في الالفاظ لا التحصيل
في الثبوت **قوله** ان السامعة او السامعة حيوان مردى كمدن والمروعة مردى كمدن
والذى العطف **قوله** اى خبره لانه اذا كان الاضطرار بجميع الثبوت فلا بد من القول بالتحديد
في ثبت اى قيد او يذكركم مثلا **قوله** لى ان اخصصاه متعلق بقوله فترك التفرع **قوله**
باعتبار اضافته او سنده الى الموصوف طارح فلو كان هو طويل بنجاد زيد او هو طويل بنجاد
زيد وما مثال الاخافة والاسناد الى ضمير الموصوف في ذكره بقوله الاخرى اه **قوله** اذا
اثبت الامر اى الامر الذى لا يقسم بغير قولهم الجدي بين تدبيره المجد بل الشرف والكرم
لا يجوز ان يابا ما هو اكرم الابا خاف والكرم والمطلب اعم من ان يجرى من جهة الابا او من
الرجل كذا قيل **قوله** بل كنى عن ذلك اه وذلك لانه اذا كان المجد والكرم بين توبية لابل
الا يمكن ان يقيى بما يحيط به الثوبان لا متناع قيامها باذنهها ومعلوم ان الحياطة شدة
لا يجوز ان ذلك فيكونا في ثوبان **قوله** لان اسناد طويل الى الجاراه خلاصة انه لم يسنده

لم يسنده المجد الى التوبية لما اسند الطويل الى الجناد وجعل الجناد فاعطاه في المعنى وكذا قد
الاسناد بان يقال زيد ما وجد توبية لم يجرى كناية لانه لا بد من قصر المعنى المعنى الحقيقي ليقول
منه وطمعنا لا معنى لمجد التوبية فهو سناد مجازى كذا في شرح المفاتيح الشريفة **قوله** عن
المردى المعين وامتنع الا سلام عن المردى المطلق فهو مصرح بان تعريف السند اليه
امتنع السلم بفيد القصر فيفيد ثبوت السلم وثيقه عن سواه **قوله** فهذا كناية اه فان نفى
اعتقاد الحل بهذه العبارة عن نفسه بدل على ثبوت لغيره على ما عرفت في ما انما قلت
فيكون كناية عن ثبوت حل لغيره واعتقاد حل لغيره كناية عن الكفر فيجتمع في الكناية
قوله ولا يخفى اه هذا اتيه على ان المعنى قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يجرى
مذكورا وقد لا يجرى مذكورا وليس على طارح بل عدم الذكر في القسم الثاني انما يجرى
اذا لم يصح بالنسبة طارح صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث واما اذا صح
فذكر الموصوف واجب كذا نقل عن **قوله** مع عدم ذكر الموصوف اى لا لفظا ولا تسمية
فلا يرد ان قولنا نعم كثير القوام في جواب من قال هل زيد مضاف كناية عن الصفة
مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقدير **قوله** بل هو
الظان الضمير راجع الى ما ذكر لان رجعه الى التوبيخ يوجب استدراك قوله وامثال
ما ذكره عليه ان عدم ما سوى التوبيخ بغير مفهوم كلام السكاكى ولعل وجه النظر
ونيل وجه النظر قسم الشيء بجزا ان يجرى اعم مما مر في بحث الجار الذكوب وليس شىء
هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكون للعدول عن لفظ بنقسم كون اللفظ المتبادر منه
اخصب القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى الى فلا بد من تعيين معنى الاقسام
انه فرق بين التفرع بالانقسام وملاحظة في معنى التفاوت **قوله** مسوقه لاجل
تفسير للعرضة كما يدل عليه عبارة المفاتيح **قوله** ومنه المعارض في مجمع البحار الحديث
ان في المعارض لونه اى عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف التفرع
من القول في تفسيره بالتورية يجوز والمراد ما يدرك به نتائج البهرى التورية بوجه
جيزى ربا وكردن جيزى ديكما خرد من وراء الشىء كالك تركت الشىء الذى يليك
ونجادرت الى ما وراء **قوله** وبسمي التفرع والتفرع عند صاحب الكنى
معنى واحد بخلاف السكاكى **قوله** يجوز مثلا اى يجوز حمل ذلك المعنى على جانبى

بيان

الحقيقة والمجاز اي على كونه موضوعا له ويجوز ان يكون حاله ضمير اول اي يجوز حمل ذلك
اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز لان الكناية ليست بحقيقة و
لا مجاز و اراد بالوصف الجامع بينهما اي بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لا حاد
بلا فريضة ولا حرفة **قوله** لا من جهة انه لم يتوض عن الوضع الكناية لانه بالنسبة الى المعنى
الموضوع له حقيقي وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازي
قوله باللفظ المركب لانه اذا لم يكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازي يكون دلالة
عليه سوق اللفظ المركب **قوله** ان قلت الوسائط او بمعنى عدم الكثرة فيناول مالا
واسطة فيه **قوله** او ما رأيت الجده القاء الجده الرص في الظمه كناية عن وجود الجده
في مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة الجدي اليهم فهو كناية بالوسط وفيه استعارة
بالكناية تشبيها لها بالجده فيه بالان الراصل قال قدس سره الموضوع له في اللفظ حقيقة
ثماني ذلك لست انا بما جعل اذا قصد به التعريف شخص معين بالجهل او مجازا فكل
قوله في ولا تكونوا اول كافر به فانه قصد به التعريف يكونوا اول مؤمن به مع امتناع
المعنى الحقيقي لسبق الشر كين منهم بالكفر فلا فائدة في نههم عن سبق في الكفر وكناية
لما في قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريف في السلام من
المؤذي المعين قال قدس سره والموضع به مع السياق وبهذا يمتاز التعريف عن المجاز المركب
فان كلامهما يكون في المركب الا ان المعنى الموضوع به مفهوم من سياق والمعنى المجازي
باستحالة فيه قال قدس سره مذكور بلفظ الموضوع له اي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه
قوله لانه الاصل هو والصدق ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي والمجازي ثمانية
عبارة المثال اثر ليدان قوله الموضوع له في نفس اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
فان الموضوع له فيه اعم وليوافق قوله لم تذكره فانه للسلب التكملي اي تذكره اصلا
لا حقيقة ولا مجازا قال قدس سره او يجوز ان يشار بكلمة او الى الطرفين المذكورين
سابقا في الكناية وبين الشارح ان الشارح هو الحق قد عرفت ان الحق هو الاول
كما يدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا قال قدس سره وجعل التعريف اه لا يخفى ان
التعريف موقوف على ان يراى بالموضوع له اعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاول
ان يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام لمتوافق الكلامان قال قدس سره لا يستحال

لا استحال انه ان السكاكي قال انما لا نقول في عرفنا استوفت الكلمة في كذا حتى يجوز
الوضع الاصلي طلب ولا نراها عليه اخرى فاذا كان المعنى التعريف مقصودا في الكلام كما
ولانه عليه عرضا او اصليا ولربا بالوسط كانه الكناية لا يتعالي شي اخر فيحقق
معنى الاستحالة فيم يجر هذا يستحيل المركب لا المفردة كالتشبي والفرق بين المقصود
في الكلام اشارة وبين المقصود منه استحال لا مشكل قال قدس سره ويلزم او يلزم
الجزء للكل لان الخبر ينقض الحكم السلي قال قدس سره فهو في السلام عن المؤذي المعين
فيه ان كونه مقصودا من سياق الكلام لا من نفسه حمل تردد واما الدليل على ذلك
لا بد من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التخييلية مقصودا في نفس
الكلام وكون المعنى التعريفي مقصودا من سياق الكلام قال قدس سره وقد ظهر بطلان
هذا ادعى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بحقيقي في عند صاحب الكف وابن
الاثير قال قدس سره وممكن الحقيقة والمجاز اي لا يكونان مستقلين في المعنى التعريفي
بل في المعنى المجازي والحقيقي قال قدس سره دون المعنى الحقيقي لما عرفت انه لا فارق
في النهي عنه بسبق المشركين بالكفر عليهم قال قدس سره وقد غفل عن مستنبط الشر
اه فيه ان المستنبط هو المعنى التفضيحية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات
المطابقة من غير غفل قصد التكميم بها ومعنى قول الشيخ لانه يؤدي الى الاليجز كلام
اه ان ما قاله العلامة من ان آذيتني فتصور حين استحال في غير المعنى طبع فقط ليس
بمجاز و حين استحال في المعنى طبع مع غيره ليس كناية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل
على معنى يستحال فيه ولا يجوز حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بانه غفل عن مستنبط
التركيب غفل عن مراد ولفظ الاليجز قال قدس سره بل اراداه لا يخفى انه انما يتم اذا لم يكن
التعريف مستحالا في الموضوع به والظن كلام السكاكي خلافه فانه جعل التعريف اول اسم
الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف بغير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريف ثم قال في اخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين اه
وعرفنا ان الكناية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز واجا واشارة ولم يذكر
كناية بمعنى آخر للتعريض وانا كان التعريف تسمية الكناية كان اللفظ مستحالا
في المعنى الموضوع به فلا يصح توجبه قدس سره **قوله** ان عبارة التعريض اي بمعنى

عبارة نفى عليه العلامة لان قولنا المسلم سلم المسلم من بده ولسانه لتحقيق للزوم
فيه كناية ان اريد به نفى الايمان في مطلق المودى مع نفى المودى المعين ويجاز
ان اريد به نفى الايمان عن المودى المعين فقط **قوله** اذا تضمن فيه انه يجوز ان يقال
انه انتقل من الخاطب المودى الى المودى المطلق ثم منه الى المودى المعين طاقى رأت
اسد يرمى انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين **قوله** وهو الذي
قصده ويظهر مقصوده منه بيان النسبة بين التوبيخ والكناية على ما صرح به في
شرحه للمفاج حيث قال يريد ان بين وبين الكناية عمودا في وجه تضاد قريها في مثل
المسلم من سلم المسلم من بده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدونه
الكناية في مثل اذا بنى فسوف عند القرينة المانعة عن ارادة الخاطب ونفسي ارادة
التغير فارجح بوجه جاز لا كناية وفيه بحث لان كون التوبيخ احق من الكناية وتخفها
بدونه علم من قوله ان الكناية يتفاوت الى التوبيخ وتلوح ورمز وابعاء واشاره
فحل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم لتذكر **قوله** وقد يجوز على سبيل الكناية
وعندي ان معنى عبارة السالك الى التوبيخ الى الكناية العوضه قد يجوز على طريق
الجاز بان اريد به المعنى الموصى به فقط وليس يجاز لعدم نصب القرينة المانعة
طاهر شأن الكناية وقد يجوز على طريق الكناية فقط بان اريد به كلا المعنيين
احد معى قصدا والاخر تبعا **قوله** كان كناية فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى اللزوم وفيما نحن فيه الانتقال من اللزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله
ولزم منه التهديه الى كل من صدر منه الا بذا **فصل** ما يطبق البلغاء العالمون با
بالاصطلاح وبزعمهم من البلغاء بالسلف فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ
الجاز والكناية والحقيقة والاستفارة والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها **قوله** ان الجاز
الى الجاز المفيد فان بجز المفيد مجرد توكيد في اللغة **قوله** ابلغ الى بجز كل منهما بان
الى حد الكمال في افادة المقصود وهو مشتق من البديع مصدر بليغ واحد فصار انما
ويبلغ من حد كرم لان الحقيقة والتفريع اذا كان مقصفا للحال لا يجر الجاز والكناية
اكثر بلاغة منهما بل لا يجر بينهما وما قيل في المبالغة فهو يستلزم سخاا متقيا
افضل من الزيد واستحاله بمعنى لا يفعله لان معنى المبالغة على ما في الساج غلو كرون

كرون وكما في فني الابلع بولغ فيه الا ان يقال بالاستناد المجازي **قوله** لان الانتقال
فيهما من اللزوم الى اللازم اما في الجاز فقط واما في الكناية فكان اللازم اذ لم يجر
مساعيا للزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه ظاهرا فالمراد بالمرورم اللزوم
في الذهني وان كان لازما في الخارج **قوله** وانما الاشكال او يعنى ان وجود اللزوم
بينهما في الخارج وبيان في جميع انواع الجاز بشكل سجا فيما بجز العلاقة التضاد
فان دفع ما قيل ان التشبيه قد يجر فيما سبق عند بيان العلاقة ان اللزوم يحقق
في جميع اقسام الجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني هو مناط الاتفاق
والمراد من هذا اللزوم الجازي **قوله** لانها نوع اه فقوله الاستفارة ابلغ من التشبيه
كتفيع بعد التخييم احتيا ما يشاء لانها التمدد في انواع الجاز وعليها مدار البلغة
وقيل الاستفارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على اوعا كون المشبه من جنس المشبه به و
هذا الوجه يخص بالاستفارة سوى كونه نوعا من الجاز **قوله** بل لان عطف على ما به
بحسب الزعم كانه فير ليس كون الجاز والاستفارة والكناية ابلغ لان واحده
هذه الامور ابل لان قوله ان بجز في التشبيه اتم واستفارة للتشبيه يفيد زيادة
ليست في التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بان الاستفارة اصل التشبيه لادخله في
الاعتراض **قوله** فكيف يصح او اى كيف يصح السلب الكل **قوله** بان مراد الشيخ اى
مراد رفع الايجاب الكل الى السلب الكل وان كان ظاهرا العبارة يفيد **قوله** و
هذا وهم من المصنف بل مراده خلاصة الوجه به ان المعنى حمل قول الشيخ يفيد
زيادة في نفس المعنى على فادته الزيادة في الفهم والشيء حمل على الزيادة في الواقع **قوله**
ان السماع في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ هكذا في السر
النسخة المصححة وهو المطابق لما في دلائل الجاز وهو اللفظ اذا انتقل في الجاز
اولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المجازي وفي الحقيقة ينتقل اللفظ الى المعنى وانما كان
للعلم من طريق المعنى منزلة على العلم من طريق اللفظ لان في الاول يفهم المقصود
بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من اللزوم الى اللازم ومعنى اقوى من الدلالة اللفظ
اللفظية وفي كثيرة النسخ لانه يعلم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق
المعنى وتوجيهه ان في الاول انتقال لفظ التشبيه في التشبيه فيعلم السامع من اللفظ

وفي الثاني لا يعلم المسألة من طريق المعنى فان معنى الثاني المسألة ولا دليل في اللفظ
عليه ولا شك ان في الاول مرتبة على الثاني **قوله** الفن الثالث قد سبق تحقيقها
لازمة عليه في قوله الفن الاول علم المعاني **قوله** اي يتصور ما يتصوره ليس قوله علم
بمعنى الملك او التصديق بالمعاني او نفسه والمعرفة بجميع الادراك الجزئية الذي
يحصل من استخراج الفروع فقصر المحسوس ببيان عددها وتفصيلها فهو علم ببيان
فيه مفهومات المحسوس الوضعية واقسامها واعدادها اذ ليس فيه مسئلة ففلا يخرج
ان يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي بيان المحسوس من فروع علم البيان ولم
يجعل على برأسه فالمعرفة بجميع الادراك القصورى لما ان العلم قد يطلق على
الادراك التصديقي مناسباً لاسمها من ثمة اللغة فان المعرفة بجميع الادراك الجزئية
الذي يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية لما في تعريف العلمين السابقين
اذ ليس في علم البديع الا تصور المحسوس وبيان عددها وتفصيلها فهو علم ببيان
مفهومات المحسوس الوضعية واقسامها واعدادها اذ ليس فيه مسئلة ففلا يخرج
من فروع ولذا جعل السكاكي بيان المحسوس من فروع علم البيان ولم يجعل على برأسه
فالمعرفة بجميع الادراك القصورى لما ان العلم قد يطلق على الادراك التصديقي مناسباً
لما تسميه ثمة اللغة فان المعرفة بتعدد الاعمق واحد والعلم لا يتصور لبيان
وما قالوا ان لكل علم مسائل فاما علم العلوم الكلية واما العلوم الشرعية فلا بيان
في جميعها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر اللفاظ وهو ما ناهى وكذا التفسير الحديث
قوله اشارة يجعل الاضافة للعهد طاهراً لا اصل **قوله** اي الخلو من التفسير المعنى
خص وضع الدلالة به مع انه يشمل الخلو من التفسير اللفظي لكونه محلاً بوضع
الدلالة ليحقق علم البيان **قوله** للنبية اي لتذكيرها علم من قوله وينبغي وجوه اخرى
قوله احراز عما يجوز داخل البلاغة وهو المطابقة ووضع الدلالة اعني الخلو من
التفسير المعنى والخلو من اللفظية وعز مخافة القيلس وعز ضعف التأليف وعز
التأخر اما في المطابقة ووضع الدلالة فلان الشيء لا يجوز بعد نفسه واما في البراءة
فلانها ليست بعد المطابقة ووضع الدلالة اذ كل واحد من كونه داخل في البلاغة
ليس تابعا لهما في البراءة **قوله** الثاني **قوله** لانه بدو فراه دليل لقوله لا يجوز زاده اي

في قوله الثاني

اي بدو حين اريد بوجوه التحسين مفهوماً الا ان من بعض ما ليس من المحسوس
التابعة لبيان الكلام وهو ما سوى المطابقة ووضع الدلالة وذلك لان بعد ليس
مستقراً للمحسوس التابعة ليس حصولاً بعد المطابقة ووضع الدلالة فلما شملها التعريف
فهو ظرف لغير متعلق بالتحسين ولا شك ان تحيين ما عدا المطابقة ووضع الدلالة مما يجب
الفصاحة بعد المطابقة ووضع الدلالة فامرنا المقدمة بان الكلام الذي ليس مطابقاً
لحق في الحال وان كان نصيباً لمخاطباً بصوت الجبروت ليس له عند البدأ فالحال
الداخل في البلاغة سوى المطابقة ووضع الدلالة وان كان غير تابعة للمطابقة ووضع الدلالة
في الوجود تابعة لهما في الغيب للكلام فيدخل كلهما في التعريف فانهم فانه خفي على
الساخرين وجب الاحتراز ووجه الدخول **قوله** كالحلولة الشافعية اذ لا يخلو من اللفظ
ومخافة القيلس وصف التابعدان كلهما بدو في وجود التحسين على تقدير كونهما
على مفهوماً الشامل لما عرفت فالا ضرب الذي ذكره السديج بقوله بل نقول لا وجه
له فان كان التمثيل واللفظ مثلاً بنا دى على ان الشك في اذاد وحل جميع الخدرات
في وجوده التحسين **قوله** المطابقة ومعنى اللغة المرافقة بين الشئيين جعلت اقدمها
على جود الاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجله مكان يديه ففي ذكر المعنيين
ايضاح تدافق بين ملامحة غاية النخلة كذا في شرحه للمفتاح في الجمل. ولولا كونه
قوله او اعتباراً بالاجابة والامانة فانها عبايان من الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالجوهر
اجباً وباعتبار تعلقه بالموت امانة فلا تذكره فيه بحث اه والجهل به انه باعتبار كونهما
لا يتجهان في محل واحد بل يجمع بينهما مطابقة باعتبار التزامهما في الوجود فاحراز
وذلكما يجوز بينهما مراعاة النظر **قوله** بلفظين من نوع واحد فيكون العطف لاجتماع
في النوع ايضاً **قوله** ايضاً فجميع يفظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان والرفق
جمع رافد **قوله** لا يتنفع بطا عزاها لغير مستفاد من تقدم الجار والمجرور والانتفاء
الذي يحصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لانفسها وكذا انقرر
المعصية **قوله** في احتمال اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ يدل على زيادة المعنى وهذا
على التحقيق والوجه الا في الاشارة الى سبق رحمة تباينة بين الجبروت مجرد العمل
وبعاقب على الشريد كثرة العمل والقصد التام **قوله** وبالجملة باعتبار استلزام

وجه

للحيرة **قوله** لا يعلمون ما احدث لهم في الاخرة في الدنيا ما ياتي في الظاهر الذي هو
الحيرة الدنيا او ابتداء في اي ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المحذرة بالظاهر وهو
كونها مزرعة في الاخرة **قوله** في المظلم الارض في النجس وذكرا اللون كاي
نقش على البساط **قوله** لفهم الكتابة او المزية لا لفهم الحقيقة فان اللون لانا
اصل المعنى وليس من الحسن ولا يفهم الحجاز فانه بتبني القرينة المانعة عن ارادة الاله
لا يتحقق الجميع الا في اللفظ دون المعنى فلا يجوز من الحسن المعنوية **قوله** ولا ينقصه
فانه كناية في الشبهة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في بيان المظهر والمخفي **قوله**
يتعلق احدهما وليس بينهما تناف بل يمتثل كالرحمة والشدة فان الرحمة تبرز
شديدة وبهذا يمتاز عن الطباقي فاقول ان اذا كان احدهما لا يماثل بالآخر يتحقق
بينهما تناف في الحقيقة لان منافي اللازم منافي للضرورة فيكون طباقي لا ملحقا به مدني
لان اللازم قد يبرز اعم **قوله** لكن سبب على اليمين ومناف السبب لا يجب ان يبرز
منافي للسبب **قوله** ابراهيم التصادق فهو حسن معنوي باعتبار ابراهيم الجميع بين الضدين
والا فهو جميع في اللفظ فقط فيكون حسنا لفظيا فبدخله لا يتحقق ان في الطاق
حصول التوافق بعد الثاني ولذا سمي بالطباق وفي المطابقة حصول الثاني بعد
التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كلاهما ارادة المعنيين بضرورة غريبة فكل منهما حسن
بافتراؤه واستلزام احدهما للآخر لا يستلزم دخوله فيه فالحق مع السامكي **قوله**
انه زيد في عند زيد عن الشيء وفي الشيء رعب عنه ولم يرد في فرق بين زيد في الشيء
فقد احتل كذا في المغرب **قوله** واذا شرط اي اعتبر فيه فبدخله في شرح الافعال الشرعية
قوله ولم يشترط بل اعتبر الاجتماع صفة الابداء المرفوعة **قوله** انت سميع الوعد
لقد ثبت انه صادق الوعد **قوله** وما تدفع الاباءه **قوله** لا تنزع بك
اليدم ولقد ثبت انك لم تخلق عظيم **قوله** على ما يقال في العرف وان لم يكن كذلك
في الحقيقة **قوله** فان اللطيف بناسبه اللطيف فانه في ما قيل ان النفس يزداد
به الذات وفي ادب القلب والاطلاق عليه في ان في شرح الكفر وانت جبر
بان لا تعلم ما في ذلك وذاك وحقيقته ليس كلام مرضي لان المراد ولا اعلم منك
لوقوع الغيب في علم معدن يعلم ما في نفس فيكون المراد من النفس محل العلم

دون الذات والحقيقة **قوله** وفي الحال لان المصدر الذي يبرز على رتبة فعله بكسر
يبرز للحالة والنزع ولا مناصرة بين وبين التاكيد الاستئثار على التاكيد **قوله** اي
نظير الله المراد بصفة فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم لانه لم يبرز
بالتفسير بل الموصوف والصفة مؤكدة بمضمون اه فيكون عاملا واجب الحذف كما
في له على الف ورجع عن افا والا اصل وصفه الله بصفة ولا جوب حذفه وجب آخر
وهو انه بصف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معول الفعل
او يذكروا معه يبرز حذف عاملا واجب الحذف على ما في الرضى **قوله** يستمره المخرجة اسم
الاء الذي عمل عليه السلام فخرجوه بما آخر فكلما اخذوا منه ماء صبروا بقدره ماء
آخر **قوله** وصفنا الله اي علم الله الاما الذي هو كمال الطهر من صبح بده
في الماء غمس فيه اي ولون من صبغة كتمه وفروبه لانه لا مثل صبغنا باحد المعنيين وكذا
الحال في الوجه الثاني **قوله** بلفظ الغرس الغرس يفرس لوقوعه في صحت غرس الشجر
المذكور فقد براه **قوله** على ان اه لا يجوز ان يقرأ اه على صفة الخطاب او صفة اللفظ
البيان كذا في قوله لقد تقطع بكم اذ لم يقطع المزاوجة على اليمين الا ان يجعل لفظ
بيرة محققا **قوله** اي يجعل اه فقوله في الشرط والجزا حال المعنيين او صفة له وما في
فيه المزاوجة محذوف **قوله** اذ ما نهى اه والمقصود منه انه في وادى على خلاف ما
انا عليه في وادى **قوله** اذا اخبرت يوما الناس راجعة الى الغريبان في البيت
الآتين والمعنى اذا انجارت عقول الغريسان ونفقاتها افاضت وما واما التي تنسلك
في المصالح تذكرت ما بينهم من المزاوجة الجامعة لهم ففاضت وموعها اشفاقا على
قطعية الرحم بربهم مع كونهم اقارب ففان **قوله** من ان معناه لان الظاهر
ان يبرز الشرط والجزا طرفا ليتزاوج **قوله** ومنه العكس فبديل المعنى ونعكسه
اولا ثم تبينه وقع التبديل في اللفظين بخلاف رد الجهر على الصدر فانه امر الله
اللفظين احدهما في اول الكلام والآخر في آخره كما في قوله وحشش الناس والله
احق ان تحشبه فكذا كان العكس في الحسنات المعنوية ورد الجهر على الصدر
من الحسنات المعنوية ورد الجهر على الصدر من الحسنات اللفظية ومنه وقوده اي
ليس معناه انه يقع في شيء كاش بين الطرفين **قوله** وسما واقفا في طرفي جبلين

يريد بذلك ان وتوهمها جزئين من طرفي الجملتين بوجوب كون العكس واقعاً في
 الجملتين باحتمالهما باعتبار المسند اليه صلى ويجعلون ولولا وقوعهما في الطرفين
 بل كانا نفس الطرفين فهما كان العكس بين طرفي جملة اذ لا اختلاف الا بتقديم
 والتأخير في قيل ثامناهما واقعا في طرفي جملتين واقعا نفس الطرفين فلا وجه
 للقول بان العكس واقع في لفظين واقعيين في طرفي جملتين **قوله** ونقصه بانه
 قد غير معنى اي نقصه بقوله بلى فاما بانه قد غيراه به بدل على ذلك قوله بلى عفا
 القدم وغيره الارواح والديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واو قلبت بالياء كسر
 ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى اصل **قوله** مبدل حقيقياً او مجازياً بان اوحدها
 حقيقياً والآخر مجازياً لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدى الى الاخرية بمجاز
 التورية عن المجاز والكناية ولهذا ظهر ان التورية ليست واردة المعنى بطرق
 مختلفة في وضوح الدلالة حتى يكون في علم اليقين بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما
 لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقبول اليه فلا اذ لا علاقتها بينهما
 ولا انتقال من احدى الى الاخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الراكين **قوله** قريب
 وبعيد اي قريب الى الفهم لكثرة استعماله وبعيد عنه فكان المعنى القريب
 سائراً للبعيد والبعيد خلفه به صار التورية في الحاشية المعنوية فانما ارادوا
 للمعنى المقصود تحت السطر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو
 الذي فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بواجباً لا على قرينة
 خفية حيث ذهب اللفظ قبل التأمل اي ارادة المعنى القريب ولو كانت اذ
 القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعيد **قوله** ولم يقرن لانه
 ان الواسع مما يلزم المعنى القريب **قوله** المعنى القدرة والافادة لما راجع اليه
قوله مما يلزم المعنى القريب لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه للبعيد
قوله فالفرق في التفرقة اي مما يتميز بينهما **قوله** وقد يميزه بشعر بان ليس
 في البيت السابق كل من التوريتين ترجيحاً للاخر وليس كذلك لان ذكر الجدي
 وتلج لانه ترجيحاً للفران كذلك الفران ترجيحاً للجدي والجدي اذا ان يقال
 استعمال الجدي والمحل في البرجين وولد البقر الفهم شائع لا تفاوت بينهما

بينهما القرب والبعيد **قوله** اذا صدق في التصديق وكذلك اي اذا حصل للفتح
 ما يتمناه من التجدد شبه حاله في حاله من خبر المعنى بل بمراده فيعطيه اياه ويصدق في
 ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق الفرح او يكذب **قوله** والتجديد بفتح الجيم
 وكسر الخاء انحاء الفطن كما في شمس العدم والقاموس اي وان كذب الفطن ما يحل
 ما يغفل عنه ويحتمل ان يكون على صيغة اسم الفاعل من التجديد اي القوة وقيل انما
 والصدق والكذب بمعنى البتة والافتقار اي اذا ثبت الجحد والافتقار في الجملة
 اي المظنة اي علامة تكون المحارم **قوله** انه تمثيل اي تصوير لما صرح به في قوله قبل
 وتصوير لفظية وليس المراد انه مستغارة تمثيلية او تشبيهية تمثيلية لعدم عدالة التشبيه
قوله مما يبراهن الملك بفتح الميم اي السلطنة **قوله** والتجديد اي الاحتمال بصفة التورية
قوله في بدها بان يرى النعمة الدنيوية والاخرية **قوله** اي يتجمل من محله اذا سعى
 ويهدي بآية **قوله** حقيقياً او مجازاً اما لانتقال عن مفرداته او جبر كان المحذوف **قوله**
 اي بالتفسير المراجع او بالتفسير منقول في معنى اخر كونه عبارة عن المظهر والمغتر
 الغائب انما يقتضي تقدم ذكر المرجع لاستقراره في معنى يرد بالمرجع فلا يلزم انتقال
 اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الضميمة والمجاز اذا اريد بالتفسير المعنى المجازي على
 ما وقع **قوله** اذا نزل السماء او وصف الشجر تورية بالعلية على ما عداهم والافاد
 بانهم يرفعون كلامهم من غير رضا طبع **قوله** بين حواشي وشرع لطوائج الاضلاع التي
 تحت الزايب وهي مما يلي المصدر كالضلع مما يلي الظهر الا واحد جاحته كذا في النسخ
قوله باحد التوريتين او وكلا المعنيين مجازاً بان للضلع فانه اسم الشجرة في البادية
 في الايضاح الشجر بدل النار وروح يبرز المعنى الثاني حقيقياً والابقاد ينسب الى النار
 والى ما يوقد به **قوله** وهو ذكره التورية للفظ والنشر لانهما واحد في الحاشية **قوله** نحو
 ومن رحمه اه فان قيل قد تعين التورية في كونه في العدد الى اليل فلا يميز لانه
 في اللفظ والنشر لا سبق من شرط عدم التورية فيه قلت التورية المعنى في السابق
 انما هو التورية بحسب اللفظ والتورية في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
 فان ذلك التورية صالح للعدد الى النار من حيث اللفظ فلا تعين لفظاً اصلاً
 كذا في شرح المضاع الشريف **قوله** اي جبرش بالحق الماملة والباء المشاة التختانية

بابا طوره

المشقة والشعر المجمع على وزن تنوز والحقق بالكر والكون التقاويم والزل
الجميع والمعين كيف اخرج من جيبك ووداعى للجب وحسن العنين واعتدال
القائمة وعظم الردف موجودة فيك **قوله** اولاً اي قبل النشر فليس المراد من
القولين القولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قالوا
قوله على ما صرح به اذ حيث اورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان التلف
يجوز باق على النشر **قوله** تلف بين الترتيبين اذ هذا واضح انما الحكم في انه لما
جمع بين الترتيبين او القولين في التلف يجب ان يذكر التلف في النشر ليدل على
ان كل فريق او قول مقوله فالظاهر المراد دون كلمة او وقال الشارح في شرحه
للمفتي قد جرى الاستعمال في التلف لا جمالي على ان يذكر النشر بكلمة الا ان ما وقع
الاتفاق عليه هو احد القولين وانما الماكول في الترتيبين مع هو الترتيبين وفيه جيب
لان الترتيب في التلف والنشر لا جمالي ان يذكر ما حصل والاحاد المنفرد الذي ذكره
احتمالاً وما كونه متفقاً عليه بين احواد المنفرد اليه ولو كان ما ذكره كافي في التلف
والنشر لا جمالي لزم ان يجوز قالوا ان يدل على الحجة الا احدى منه وان شئت تفصيل
فارجع الى تعليلنا على تفسير القافية **قوله** وهذا معنى لطف مسلكه الذي اشار اليه
صاحب الكشاف بقوله وهذا نوع من اللطف لطيف السكاه وقيل في وجه لطفه
انه لطف مرتب على النشر معلوم منه والاعم الاغلب العكس وقيل انه لم يصح بالمعنى
اولاً بل ما يدل عليه وجب قصد ذكره حذف اللفظ الدال عليه وبرهانهما انهما لا
يجوزان لفظاً لا يرشد الى الالف النقط والحدث ولا ثم انه لطف مرتب على النشر بل
نشر مرتب على اللطف المتصل ثم رتب اللطف الجملي عليه ولا ثم انه لم يصح بالمعنى
فانه صرح بالمعنى المتصل ثم ذكر الجملي لفظاً او تقديره او شذوذاً وجهه ان
مقتضى الظاهر ترك الواو لكونه عللاً لما سبق ولذا قال في لم يندرب علمه اي ان
الواو زائدة او معطوفة على عللة مقدرة فيصح عطفه على ما سبق مع بقا التعليل
وبيان اختياره على ترك المعطف وبقا لا يرشد الى الالف النقط والحدث من
على اي شيء فيقدر الفعل المعطوف مستحلاً على ما سبق اجمالاً فيكون ما سبق مرتبة على
حذفه وكذا مستحلاً على ما سبق يبقى التعليل بحال ولكونه معاً ثاراً بالاجمال

والنقص يصح عطفه ولا فائدة هذا العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة
حيث ذكرت اولاً تفصيلاً ثم ذكرت اجمالاً ثم عللت وتبريرين فنه على فهم السامع
بانه بلا حظاً من اخرى وبرهانه كمالاً من العمل الى ما يليق به يعجز ايراد العاطف
من تركها **قوله** شرح ذلك اي بين قدر الفعل ثم خيراً كما اختاره الفراء لان حذف الفعل
يدل على كمال العناية بشأن العمل وقدر القاضى مقدماً لما ذهب اليه الزجاج رعاية
للاصل مع عدم مقتضى التأخير **قوله** والمراد من حذفه بمرعاة عدة ما افطر من نقصان
فيه المسفاد من قوله في عدة من ايام اخر كانه قيل فوجب عليه فقاً ما فات من لسان
فيه عدة ما افطر **قوله** ومن الترتيبين المسفاد من قوله برب الله بكم البسر والبر بكم
المسفاد من قوله في عدة من ايام اخر **قوله** وكيفية العفاء المسفاد من اطلاق ايام
اخرى فعليه عدة ايام اخر كيف ما تبصر من احوال او متفاداً **قوله** اي ارادة او
يعني ان الترتيب مجاز عن الارادة اي الطلب على ما هو مذموب الا عتزال من ارادته
شيء لفعل غيره امره به وجاز تخلف المراد عن ارادة وتغير السلب في شكر والد
للاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجح لقوة الاسباب المناهضة في حصوله
ومعنى مله ركون الترتيبين في الحياط موفياً بكمال رافقه في ذكره مع عدم
قوات بركات الشهور **قوله** بل هو نداء في انه لا دليل في الآية على كونه نداء
فان كلا الحكمين المذكورين بالسلب واحد لم يفرع احدهما على الآخر **قوله** يفرع الترتيب
الترتيب اعادة من قوله ومن الترتيبين عطف على قوله من ان شاء الله بدل على عدم
نفرته على امر ان احد بصوم الشهر فالاولى ترك نفع الترتيب والاكتفاء بما بعده
قوله انه لم يقل الظاهر ان تركه في قرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترتيبين
قوله وفي هذا دلالة جواب لقوله وجعل قوله وتكبروا على اهل اسما من اهل هذه
فالمنع والتكلمة العدة الشهر بربا عند عدم العذر والقضا في حال الانظار
بالعذر بتخصيص جزائه ولا يثبت عنكم بركات صومه فقطت اياماً او كلفت
انذرع النظر الذي ذكره الشارح بقوله وفيه نظر **قوله** على انه لا ارتباط اه يمكن ان
يقال ان تركه اضافة عدة الى ما افطر قرينة على انه اراد مطلق العدة لا عدة ما افطر
قوله واما الآية اه فيه ان ما ذكره انما يفيد لفظاً في التلف والنشر الذي في الآية بخصوصاً

ولا يبعد لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لفظ يحتاج تحصيل بعض لف
الوقت النظر لا يفهم من عبارة الكثر ولو سلم قد ذه وجه التعليل فيجد احتياجه
الى الفكر الفاضل لا يختص بالثواب **قوله** ان تعليل الامور بيان للطائفة
جدة المناسبة **قوله** وان معلل اه عطف على ان تعليل الامور بيان لدرجة وجه التعليل
قوله مستنبط من غيره الممثل يعني ان معلل ليس مذكور اصرح بما انما هو مستنبط من قوله
فعدة ما يابا **قوله** وان كان كل واحد من العليين اى ولتلكم والله على هديكم
ولعلكم تشكرون **قوله** ان الشكر اولى لان التزجيص منه ظاهرة واصلة الى العباد
وتعليم كيفية القضا انسب بالهداية لكون المقصد منه الخروج من العمق الزم
على العباد **قوله** ان يجتمع بين متعدداه كان الظاهر ان يجمع متعدد واحد لفظ
البيان لاثارة الا ان التعدد يجب ان يجوز في الذكر فليس قولنا المبدون زينة
لحيوة الدنيا مع الجمع **قوله** الى القائمة على زينة الكرامة **قوله** ان الشهاب مع السكاكي
بكر ان على سبيل الحكاية فحين لما نقرر عندهم ولذا صار المصاريح ثلثة **قوله**
اى ما تدعون غير عنه بالمفردة مبالغة **قوله** اى ايقاع شهابين المصطلح بالمعنى
الغوى اى افتراق بين امرين مشتركين في نوع **قوله** فانه دقيق وجه الدقة ان
الاحاطة في ذكر ما لكل متحققه اجمالا وتبيين مفروض الى السامع الا ان المتبادر من
اضافة ما لكل ان يجوز على التبيين **قوله** لا يقيم على ظلم اى لا يترط في مواطن الظلم
احد الا الا لان قلما مر له اى للوند او لكل واحد من الوند **قوله** فلا يتحقق
التبيين في اللفظ فان التبيين متحقق في اللفظ والنشر ايضا لما **قوله** ولو سلم
فالتبيين متحقق الا التبيين يحتمل الوجهين بخلاف اللفظ والنشر فان نفس
التبيين متف فيه فتدبر فانه دقيق حتى على بعض الناطقين **قوله** الجمع مع التقريب
او دكلته مع اشارة الى ان المحسوس اجتماعهما وكذا انما سباني وانما لم يذكر بعض
المحسوس الاخر بعض مع بعض كالطابق مع اللطافة لا بين الجمع والتقريب من
الطابق فاجتماعهما موجب حسن رائد على كل واحد منهما **قوله** والاحراق اى حرقه
واحراقه وفيه اشارة الى ان المراد بخر النار حرقا ونفسا لا غير فانه المناسب
لتشبيه القلب بما **قوله** وحتى متعلق عطف عليه لان البشارة لانه دخل على الفعل **قوله**

قوله وقد شفقت به من حد علم في الشفاء والشفاعة به تحت شدة ونحوه
عن الخراب والهداك **قوله** فاعلم اه اعراض بالفاء والبيع كقبح جمع بدعة حكمته
لنوت بدع كعلم **قوله** بان الله اه كقوله تعالى هل ينظرون الا ان تاتيهم الله يوم
المراد امره لا مشيئة الايمان **قوله** او اليوم والمراد ايمان قوله فلا يلزم جعل اليوم وقتا
اليوم وحدث الشيء بنفسه **قوله** والمأذون اه وقع في شرحه للمفتاح او الفاضل
وهو الموافق لتفسير الفاضل وفي شرح المفتاح للعلامة الواو الواصلة ولكل وجهان
وقع التدافع بين الايمان فادوات فقد بيان مع الايمان قالوا ويكفر وقع التدافع
حاصلا منها **قوله** وجبت له النار فكذلك افسر الفاضل وجبت ثبت ولزم ان اذ لا
على الله عندنا ولا معنى للجواب للعبد فيكون دخولهم النار والجنة مستفاد من قوله
ويجزى محط الفاشدة في التفسير المعيد يعني قوله تعالى لهم فيها زينة وشرب **قوله** فالدين
اه فالظاهر على مذهب اهل السنة ان نصيب الشقى من له الشقرة في الجنة كقرا كانت
او عصيان والسعيد من له السعادة في الجنة ان كان مؤمنا لما هو المتبادر من قوله
الثالثة **قوله** في النار مع قيود **قوله** اخراج النفس وردة والمراد بهما الدلالة على
شدة كبرهم وعظمهم وتشبيه حالهم بحال من سموت الحرارة على القلب **قوله** اى سموا
الاخرة وارضاه في تفسير الفاضل وفيه نظرية تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ووداه
من عرفه فانما يعرف بما يدل على واهم الثواب والعقاب يجدي له التشبيه انتهى وفي
قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده اشارة الى الاستدلال العقلي ذكر صاحب الكفر
بقوله لانه لا يدخل الاخرة مما يقدرهم ويظهرهم واماما خلفها الله وبظلمهم العرش وكل
ما يظلمهم فمرسما بان كون الظلم ضررا بهم لا يستلزم موافقتهم به على انه سلم كون الظلم
ضررا وان حمل السما والارض على الظلم والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بد من قرينة
وفي قوله دوامه وادامه وعرفه اشارة الى الاستدلال العقل الذي ذكره بقوله
والذي ليل على ان لها سموا وارض قوله يوم تبدل الارض غير الارض والسموا **قوله**
واو رثنا الارض نبهوا اه فانه انما يدل على وجود السما والارض لها اما دوامها فلا يعرف
منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيبان دوامه بدوامه بالنسبة اليه لا يجدي
نفعا **قوله** ولكنه يستدل غير النهاية بقرينة بما علم منها لا اعتناء بشاء وكلمة لكن

لجدة التأكيد كما في قوله لو جئني لا كرمك لكنك لم تجني على ما في المعنى والاشارة لقوله
في عذاب النار اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب لا دار العقاب لقوله فيهم فيها
زفير وشهيق فان اخراج النفس ورده انما يجوز من حر النار واخراته فيقف لقولنا
عطاء غير محذوف لقوله في الجنة فان نعيم الجنة فائدة للجنة المناسب لنعيم الجنة مطلقا
لا مطلق الدخول فيها بمعنى ان اصل النار ارفع ان مقتضى الظاهر الاستثناء من الخلود
في عذاب النار لا بعد بدورها في جميع الاوقات بل بعد بدورها في بعضها لا يقتضي الخروج من جهنم
وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة اي اللذات الجسمانية ان يمتنع نعيم
اخر من اللذات الروحانية كرضوان الله وبتلذذون بها بحيث ينقطع عنهم اللذات
الجسمانية وهذا لا يقتضي خروجهم من الجنة قوله ما عهد الكبر من ان قال تعالى وعد الله المؤمنين
والذين آمنوا من جنات تجري من تحتها الانهار على مذقهم من ان يدخل النار لا يخرج منها ابدا و
هو الكافر وصاحب الكبيرة ولا يقتضي حره من الكل في وقت ما حتى يلزم خروج
الكفار من النار قوله والتائبين ابريد ان قوله في حال خالدين فيها حال مقدم لعدم مفا
معارضة العامل بالتقدير اما الذين سعدوا ففي الجنة مقدم من الخلود وما دامت السموات
والارض والخلود المقدر لا يقتضي سابقا له قوله بل تقديره ولا اجل الاشارة الى ان
غيره من الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه التأيد اي ثبوت الحكم السابق وهو
السكون في الجنة ابد اي في جميع الاوقات المستقبل من وقت دخول الجنة فيها والتأيد
من وقت معين يقتضي باعتبار الانشاء كما في الاستثناء الاول يقتضي باعتبار الابد
لعدم بقاء التأيد في الوقت المسمى في اندفع ما اوردده السيد متابعه لصاحب الكنف
والاستثناء يقتضي اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو في
الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما اوردده من انه لا دلالة في اللفظ على المبدء المسمى فان
التأيد من الابد خلود الفرقين من وقت الدخول وهذا قد يقال في تفسير الاستثناء
وجه اخر بينها انه من قبيل ولا تنكح ايمانكم اباكم من النش الاما قد سلف ولا بد من
فيها الموت الا المرة الاولى وفيه انما تنكح الاما لان في الآية قرينة على ان تعليل بالحكم
كما في التبيين ومنها انها مستثناة من الحكم المستثنى زمانا وقد فهم في الموقف
الحق وذلك لان ظاهره يقتضي ان يعمد في النار حين ياتي اليوم اربعة لياليهم

لياليهم في الدنيا وفي البرزخ وان لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظا لما حذر عن العامل
ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الموقف اربعة الليالي المذكور
مما لا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان الابرار بقوله الاما شاربين و
التفخيم الذي يعطيه لا يبق له رونق ومنها انه مستثناء من قوله فيهم فيها زفير وشهيق
وللمعنى ما سوى ما شاربين من الزيادة التي لاخر الزمان على مدة بقا السموات والارض
وفيها ان حرف اللفظ الاما معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور وانه مبني
على حمل السموات والارض على هذا من الجسدي المعروفين وان الظاهر على هذا المعنى
ان يقال خالدين فيها ابدان في النصوص الاخر ومنها ان ما يجمع من والخروج هو
العصاة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من اصل الحكم وح لا حاجة الى
جعل ما يجمع من ومنها ان الامة قد هذا هو الاصل المنقول في هذه الآية فليكن
بالاعتبار قوله واطلاق السعادة او في تفسير الفاظ لا يقال فعل هذا لم يكن قوله
منهم شقي وسعيد تقريبا صحيح لان شرطه ان يجوز صفة كل قسم متفدية عن قسميه
ذلك الشرط حيث التقسيم لا انفصال حقيقي او مانع من الجمع وهذا المراد ان اصل
الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا يختلف عن السعادة والسعادة
وذلك لا يمنع اجتماع الاربعين في شخص باعتبارين اخرين خلاصة ان الفرقين
باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات قال قدس سره ان قلت وجب العطف او في
الكشف الترتيب جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا واناثا حال في الغير والواو للمعية و
لتزكية القسمين السابقين لم يكر فيه فيه المشية وفي الكواشي ايضا انه حال في الغير
راجع الى المذكور او يجعل المذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والى الا فائدة
ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم تذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية
لانه كما كان ليس شرا على صفة بل تزكية والقسمين السابقين لانه قبل بهما كسرا
الاناث والمذكور منفردين او مجتمعين ثم قيل ويجعل من بشرا عقيما قيد بالمشية لانه
قسم اخر وهذا اولى قانه في تفسير الفاظ من قوله وتغير العاطف في انثى لانه قسم
المشرك بين القسمين ولم يجمع اليه الرابع لا فائدة بانه قسم مشترك بين القسمين
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد في تفسيره حيث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من

بشيء مفاد قوله او بوجوههم انه يجعل في شأنا وجها والمقصود انهم يروى
ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرنا وانما بما قبله ومن ظهر ضعف ما قيل ان ذكرنا وانما
منسوب بفتح الخافض اي بقرينهم بالذكران والاناثا ولو سلم بان يكون التقدير بقرينهم
على ما في شمس العلوم لانه يقال زوجت الابن صغيرا وكبيراً اي قرنت صغيرة مع كبيرة
قال الله تعالى بزوجهم ذكرنا وانما اي بقرين لهم ذكرنا وانما كما قالوا والقر قد رآه
منزل اي قد رآه فارجاع التفسير اي من شأن لا يقتضي ان يكون المفعول المقدر في المفعول
انتهى حجة المذكور والاناثا معبراً عن الزوج حتى يفهم المعنى ولو سلم فيروا عليه ان ليس
المعنى على البدلية كما قرره بل على انه يربب بعضهم صفات واحد وبعضهم صفات واحد
لا يربب شيئاً منها وان ليس التقييد بالمشية مستفاداً من قوله او بوجوههم ذكرنا وانما
ولو سلم من شأنه حقه المذكور فقط او الاناثا فقط لا يمكن في حقه بدلهما مشية الا
والذكر معاً فان ما شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه ممكن في نظر النظر
الى ذاته اما بعد تعلق المشية فكلاماً هذا فندير لذلك فطلع على ما هو احسن مما ذكرت
قال قدس سره في عدم لزوم المشية اه فيه انج بوجه مفاد الآية ان كان التزويج في
حقوقهم بسبب عدم لزوم المشية والمضى ووقع التزويج **قوله** المبالة في حال اه اشارة
الى ان الامم صلح للمبالة لا لاجل والمبالة في النكاح قد يجوز مطلماً للملك كما يقال
للجبان لغبت في فلان اسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الخفية
فليس هو من دعوى البلاغة لعدم ثبوت الوضع والمفاد بالدلالة الوضعية كما مر
بجمل في الاستعارة لكونها مجازاً ثباتي بها الوضع والمفاد لولا كانت قد واصلت تلك
والتي لا لاجل للمبالة في الوضع فليس دخلاً في المبالة على ما هو **قوله** بمن التجريد
جعل بعضهم التجريد معنى برأيه كقوله في الالفاظ ابتدائية كما ان الالفاظ التجريدية
الملازمة **قوله** فليتنامل لعل وجه التام ان اذ كان لها زينة لاف الاسد حصول المبالة
بجعل عين الاسد كالحمار والانتارة وان كانت المبالة لما صلت من التجريد و مراد بقوله
والفرق التبيين ان المقصود الاصل في التبيين **قوله** مبالة في انصافها في الشدة اي شدة
العذاب فان المبالة في الحكمة بدج شدة العذاب فان الاحتمال لا يقطع بانه
قوله منسوب اي رواية والاشجور رفعه بالعطف على نحو مجاز في العائد من قوله

فيها **قوله** اذ لا معنى لا انتزاع بان يقال انتزاع في ذاته رباً مبالغة في ربوبية النبي عليه
السلام لانه يلزم الامر بالصلة للرب المنتزع **قوله** ان الله البت اي في كونه في التجريد **قوله** بل
هو اي اجتماعها واقع فالمرجع المذكور مع **قوله** لكثرة اه لا يخفى ان الكثرة المذكورة
يحصن بحد جعل نفسه مخاطباً ولا يتوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعها
واقع في صورة بوجه الاسلوب المستعمل اليه والا على صفة ثالثة ما نحن فيه فهو من قوله كرم
النفات من حيث انه استعمل في الكلام الغيبة والتجريد من حيث التعبير بصفة صفة مبالة
في كرمه وبما ذكرنا ان دفع ما ذكره السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي
التفريق ولولا دعوى غيرهما شاف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتساويين من جهة واحدة
قال قدس سره بحسب اقتضا المقام انما قال ذلك لان نفي الجمل لا يستلزم اثبات الجمل ولو جرد
الواسطة قال قدس سره ولا دليل له في ان البت المذكور مثال بكيفية الاحتمال والتقدير انما
يلزم اذا كان شاملاً **قوله** في عائدة ذلك اشارة بذلك الى ان قوله لا يقطع خارج
عن التعريف بيان لغاية الفرق بينه وبين الكذب انه غير متناه اي غير بالغ في النهاية **قوله**
ادعى ان جواره اه الحرف مستفاد من عموم حيث قاله وللهذا الصرح صريحاً عارياً **قوله** اراد
بالحال الفنى في الناح الاسعاد يارى كردن فالمعنى فليسمع النطق في الموضع وان لم يسمع الفنى
في الاعداء فافهم اي حاله وهو الضعف اذ الضعف لا يسعد الا بعداء وانما يسعد الفنى
وهو عادته ففهم الحال بالعنى ليس كما ينبغي لبني شئ **قوله** مقبولان اه واعلم ان ما ذكره
المقبول والمراد بالنظر في البديع واعتبار الشرح واما بالنظر في البيان فالكل مقبول لما
يست بحاجة على معانيها الحقيقية بل كتاباً او مجازات مرسل او مستعار بالنظر الى
الموارد الامثلة فقوله تعالى كما زينة يفتى مجاز مركب من كثرة صفاته ونوره وقوله
الى الطيب مجاز من كثرة العبار فوق رؤس الجبار وقوله القاف مجاز من طول سره
وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اشكر بلا مس لا امتناع من ان يقال انه مجاز من
سرعة شكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناطرين والظاهر ان
يقال ان المقبول والمراد من انما هي بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقتر
الحق ادعائك طالع الوصف **قوله** الى القصة اي الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا
تزيد عليها فكيف يقال فيه بما يقرب الى القصة **قوله** ايراد الحجة على طريقه اصل الكلام

يراد الخية بتعلق باداء اصل المعنى وكونه على طريقه اهل الحكم من الخية المعنوية فان
الحاورة لا يتوقف على كونه على طريقهم وان كان مرجعه الى ذلك **قوله** وكأنه اراد
بذلك او فان الاثني بالدرجة العامة المقدمة المشهورة فكون النفس مطعنة لها
بخلاف البرهان فانه محض باول الباب الخالصة عن قوله ليس قطعي الاستدلال
بمعنى المزج عن هذا النظام المشاهد ولو اريد به عدم التكون بجزء قطعي الاستدلال
وتفصيله في شرح العفايد للشرح **قوله** موطاة للنفس بدل على ان المذكور في موضع
الجواب جواب القسم لاجرا الشرط **قوله** اهوذا واهل عليه بالنظر الى ذاته في اذا
تصوره في هذه السهولة والاسهولة بل على ما جرت عليه العادة فيما بينكم من ان كل فعل
وقع في شخص مرة كان اعادته اسهل عليه لحصول الممارسة **قوله** في الامكان اي امكان
الصدور اذا الامكان الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف **قوله** على مغاير الحقيقة
يعني الموجود الخارجي فتدعي انه بمعنى الوجود في نفس الامر **قوله** ولو كان كما تدعي من
ان الاعتبار لا يميز الا بغير الحقيقة **قوله** اي لم يشابه في النتائج حكم وحكاية في قوله
شدة الشدة وركار **قوله** وبفوقه عليها اي يفوق عطائه على السحاب لان صفة عطائه
اختباري كثير الاثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس له اختبار في نزول المطر
واقارها قليلة بالنسبة الى اثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس المعنى ان نازل
السحاب لم يشابه نازل فلما علت السحاب ولا يظهر عدم المشابهة بين النازلين
الموجبة للمحملة فلا يتم ان نزول المطر مطلقا عرفا بالحادثة بسبب عطائه المندرج
قوله لما كانت عليه حقيقة اي في العادة لان الكلام في العمل العادة فلا يرد الخواص
السيد قدس سره **قوله** اي خذاري اباك اشار الى ان الاضافة في خذاري اضافة الى المفعول
لا الى الفاعل بخلافه يقال خذرت وبني فقال خذرت منه ثما في المتن **قوله** اي من
عيني في الفرق عرف ان السحاب كناية عن العنق اي خذرك في العنق فلا يرد ما قيل ان
المناسب ان يقول بخي نفسي في الفرق لان السحاب يعبر عنه بغيره فليس في ذلك
الا ان يجاب ان السحاب هو السحاب في الما الماهر في علم الما فاذا كان يعرف بجزء كثيرة
الاثني الغاية **قوله** اي استدلال في الاصل شقة تلعبها المدة وقد يطلق
على ما يشده المدة على تلك الشدة في وسطا وبهذا المعنى سميت سميت بالبرهان

ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير الانقطاع بشدة المنطقة لان الجزء اثبت
ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاها **قوله** قصد تفصيله
خدمة المدح لا يخفى انه لا يصح تعيين روية النطاق في خدمة المدح انما يصح تفصيل
الانقطاع بل انهم الا ان يجعل روية النطاق كناية عن وجوده **قوله** مدامع جمع مدامع
المان ومعنى اطراف العين ونسبة السبيل اليها كناية لجران الى المنزلة **قوله** يعني سافرت
المن اليها بيان لحاصل المعنى فان شفت على صفة الجهرل معناه ضمت او جعلت
مقبولة الشفاعة وقراءة على صفة المعلوم في الشفاعة بخلاف الوزن **قوله** قصده
المأثمة اه يعني ان السحاب المذكور يحزن وبغضه في كثرة حرته وخلو صدره من البرد
وبطله في تلك الرمي اوفى الدبار ويكفي عليه فان الدبار ابدا في حق والبرقي واحد
وهي مواضع ضام الجبهة فقوله فكان نفس الينما اه متفرع على القولين **قوله**
احرازه لا يخفى ان تفسير التفرع المذكور يستدعي اتحاد الحكم للمعلقين في ذلك
المذكور الحكمين مختلفان فالمناسب ان يقول وابوه ركب **قوله** من عني السحاب
على وزن المكف **قوله** وبسم اي بسم القدر المشترك بين جميع ما ذكره في تأكيد المدح
بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وبغضه في تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه ويجعل
هذا واحدا في المحسوس مندرجا تحت ما ذكره وليس المراد ان بسم تأكيد المدح
بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح فالتمسك به
فانه ركب جدا لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جنتي اكرمتك على تقدير
محبتك واما معنى فلان الجزء المذكور وجود العيب فيهم لا اثبات وجود العيب
فيهم **قوله** ويعقب باداة الاستثناء اه لم يقل ويستثنى من صفة ومذموم لعدم الاستثناء
فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان او منفصلا لا بد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا
وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد ان كيد فكونه في صورة الاستثناء والية شير
قوله الشرح قد كررناه اه **قوله** مخرانا افصح العرب اه جعله ابن مالك من الضرب الاول
بناويز بالنفي اي لانقصان في نصاحي الا الى من قرئتي ومعنى التعليل ان له مدخلا في
ذلك لانه على ثمانية وفي القاموس ان بيد يعني غير ومزاجي وعلى **قوله** واصل الاستثناء
قيمة اي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يجرى المذكور بعد اداة الاستثناء بغير

واحد فيهما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يميز داخله الا انه خلاف الاصل نحو فلان لم يجمع
الحاسن الا انه موزع واما في القرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة متعينة والمستثنى
صفة موزع يوزع على ما قبلها البنية لكنه قد دخله ليصير متصلا فيفيد التاكيد
من وجهين **قوله** فليست مثل حتى يظهر لك عدم التماثل بينهما اذ كون الكثير الراجح في
مطلق الاستثنا الا فصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول لا يخفى ان اليعز الكليبة
الراجح في نوع مطلق الاستثنا لا انقطاع **قوله** ضرب اخر كونه ضربا اخر من جهة انه
ليس المستثنى منه فيه ذم متعينة بل محذوف وهو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه لا
ان العامل فيه معنى الذم وهو راجع الى القرب الاول كانه قيل لا عيب فينا الا امانا
فلا قدس كره الظاهر من القرب الاول لان المذكور سابقا صفة ذم متعينة مستثنى منها
صفة مدح قال قدس كره اعتبر فيه جهتا تأكيد وجهته كونه كد عدي الشيء بين وجهته
كون الاصل في الاستثنا الا فصال فلا قدس كره لا يمكن الا اعتبار وجهته واحدة وهي
الجهته الثانية واما الجهة الاولى فينا فمقدبر لا دخول ولا يمكن ذلك في القرب الثاني
كون المذكور قبل الا صفة مدح مثبتة ولا عموم لها ويمكن ان يقال ان فسر لا يسمون
فرا لغوا في سماع اللغوي كان من القرب الاول لكون سماع اللغوي صفة ذم متعينة وان
فسر يثبت عدم سماع اللغوي كان من القرب الثاني لكون عدم سماع اللغوي صفة مدح مثبتة
قال قدس كره ولغوا اذ اده فيه انه يلزم اختلال تعريف القرب الاول وتفصيل على الما طاف
والحريين القريين فالاولان مستثنا ان يحذف العاطف والثالث مستثنا من الثانية
وكذا قوله لكنه اللويل **قوله** هذا القرب والاستثنا قال الزوزني يسمى هذا النوع
الاستثنا الخداعي **قوله** لان الشكاية مفرجة بها بقوله الى وهو ما سماه الثاني فقدسنا **قوله**
لكن اقرب لان قوله فقلت له نواك فيهم انما هو دعاء للمردح يتضمن التهمة **قوله**
اعذبها اي بالاجنان باعتبار تحريكها وتقليلها جمع جفني كففه وهو عظام العين
عز اعلى وسفل **قوله** ولا بد من وجهه الضمير للشك في التفتات من التكلم الى الضمير
قابيل بل بالحمم لسنن امة الطيش وترك الوقار **قوله** ادح في العز بالتحريك
في الصياح من اللة الشامي دشمن ومراودتهن تفعل غارضا وغارضا في
والاسم الغزل **قوله** اعم والاستثناء هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستثناء ايمالو

امالو قيل ان ذكر المخرج في التعريف بطريق التمثيل لا للخصيص بجزء مساويا للادماج **قوله**
الهرل الذي يزد به الحدا اي بذكر الكلام على سبيل المطابقة ويقصد منه معنى صحيح في
الحقيقة وعدله اما من عد بعد معنى احسب او من عدي بعد اي تجاوز **قوله** ولا
كما سماه السكاكي كان الظاهر ان يقول وهو ما سماه السكاكي سوف اه لانه اعتبر للمغايرة
موجب انه مسمى بالنجاهل وموجب انه مسمى بالسوق فزاد كافي التثنية وهو كقولهم
وهو كما هو المشهور لكنا وهو كما ينبغي وكذا وقوله للشكة بالنجاهل وكان حقه التثنية
على قوله وهو كما سماه السكاكي الا اخره بقوله الشكاية متصلا به **قوله** الميع برق سريه سري
صفة برق اي ظهر بالليل والفا حي بالفاذ الميعر والماله المهرلة من الضحى **قوله** فيه دلالة
اي دلالة من حيث الظواهر لا ينجوز ان يكون التخصيص بالرجال مستقدا من مقابل انما
قوله انتم لي سمي اه فاطب منزلي الشا والقصف للجبية ونادى في ناله مزة للنداء
والراجح جمع راجعة والنسليم مقول يرجع للتدكي بمعنى يرد في بعض النسخ بدل
او بدفع البكا او يكشف العمى اي عن العشى وخبرته والاستفهام لا انكار اي لا يرجع و
لا بدفع وتلك الاثني فاعل الفعلين على التنازع والاثني بالتشديد والتحقيق جمع
الثنية وهي ما يوضع عليه القدر اي ثلث اجمارا والبطان جمع بلقعة وهي الارض
القفر التي لا شيء فيها **قوله** اي القول بالموجب اي اعزاف المتكلم بما يوجب كلامه الخطيب
مع تفع مضموده وذلك اما باثبات ما طم مضموده في شيء اخر واما بحمل لفظه في كلامه
على غير ما قصده منه **قوله** اي في التلطف فسر اللفظ بالتلفظ ولا يمنع تشابه اللفظين
في نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام **قوله** في انواع الحروف
او في لفظ الانواع ثبيرا على ان الحروف انواع والافيكفي في الحروف **قوله** وفي اعداد اياه
الا في عددها وجعلها اذ ليس تراخي الكلمتين في اعدادها الحروف والهيبة الا انه او
صفة الجمع نظر الى المواد **قوله** فالاهبة الكلمة اه الظاهر ان يقول فان هيبة الحرف
كيفية يحصل باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيبة الحروف دون الحركات وان
هيبة الكلمة باعتبار تفعيل الحروف على بعض كما هو المشهور **قوله** وهو الضطيع
من بقر الوحش اه والمعنى عيون الناس الشبيهة بقطع البقر الوحش جالسا للدم
والهشيق قتال لالان وذوي زمام اه اي ذي حرمة وقعت بالوهد ذمته اي ذاته

فان الذمة في الاصل العهد ثم يطلق على ذات موصوفة وهو الشائع في اطلاق قوله
 الفقهاء ولا يصح ان يكون له ايا قليل المانع في ملك العرب وهو كناية عن كثرة خبره
 مامات او المانع كل كرم اندر من فانه يجيئ ويخمد عند فقد الممدوح ووقع في
 ديوان مصحح له من حيث الزمان والمفعول من حيث حوادث الزمان وابتلى بشدة
 المفضية الى الموت فانه يجيئ لدى يحيى عبده الله ويخلص عنها ذلك ان تجعل مامات
 ثابته ومنزلة قال قد سكره ان هذه المطايا اه فالد جميع الامداد والوجد جميع القوة
 وغيره للمطايا على الانفا وزل عنها جميع ذهب صفة اى امر قدر للمطايا
 من الاعباء والحلال والمفعول امدكم بالمطايا منازل الاصاب بدتكم لا قاتلها
 بعد الوصول اليها وقد ذهب عنكم ليس بذات صفة على لان روية المنازل لا يجب
 لم يزد الا تذكر الاصاب والحزن على قد انما قال قد سكره وهو انما بقيت او بقاء
 البقية مستفاد وزاد في القدر عنها وصار عبارة عن الموت وزل عنها جميع ذهبها
 وباقي الفاظ على معاني السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه عدلا للاول بقية والمفعول
 الموت المقدر الذي ظهر فيكون مخايبه وشدة انه وزل عنكم اى لم يصبر ليس
 بمفعول قال قد سكره انما وان طالت اه فالد جميع الاطالة والوجد جميع الحزن و
 الحاشية بضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق جمع رماق بالهمزة بقية الروح
 فاضافة الحاشية للمبالغة **قوله** وهذا النوع اه فان الاول اختلاف بالحركات
 والثاني اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتمع في الاختلاف **قوله** جد
 جهدي بالفتح المشقة اى خطي من الدنيا القاب النفس في مقلوب الوصول الى
 المطلوب **قوله** اى سوا عدو اريد من ابتداء اى كاشية من اريد او تبعيض بناء
 على ان السوا عدو بعض الايدي وانما قابل بالتبعيض بناء على ان حرف وعلى تقدير
 كون التبعيض اسم بمعنى البعض مفعول بعد **قوله** مطا فانقلنا من الجبل الابيض
 الرأس والذنب وسائرهما فان آخره مخالف للباقي في كون اللفظ
 احادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الثاني في الآخر **قوله** ووجهه
 اه واما وجه الحسن الذي يعم الالف مع التثنية فانه جميع الفاظ المتناسبة وما
 ذكره الشرح انما يعم اذا ذكر اللفظ الذي فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ

باللفظ الناقص الذي فيه زيادة الحرف او فصل بين اللفظين كدعواهم دعواهم و
 محرابي دعواهم واعين دعواهم فلا كما لا يخفى **قوله** وهو ثلثة اضراب اه جعل منزه
 راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الاول يقتضي ارجاعه الى الحرف
 المدلول عليه بقوله ثم الحرفان رعاية للسابق واللاحق فانما قسم للجنان **قوله**
 ليس من هذا القبيل لان الرهزة في ارضهم للاستفهام وحى كلمة برأسه **قوله** ولا
 روى اذاه قلب اخره ان هارون اذا ما قلبا يجعل اللحية شيبا عجيا قلب هارون
 نوره وهو بالسراية موسى كذا قيل والا وجه ان قلب هارون لا نوره لان الف
 هارون مطروح في الكتابة **قوله** من عرار بجذ التجذ ما خالف الفقد من بلاد العرب
 ويسمى الفقد مناهة **قوله** ويجوز اه على الوجه الاول اضافة موح الى الساعة اضافة
 على الاشاع بجعل المفعول فيه مفعول له في مالك يوم الدين فيعيد استيعاب
 المفعول للساعة فيكون قلبا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني اضافة بنقد في
 فلا يقيد الاستيعاب فيكون قلبا صفة مفيدة لان التفرج في الساعة يجعل ان
 يكون قلبا في الساعة وان يكون مستوعبا لها ولاشارة الى هذا المعنى قدم قلبا على
 في ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على الاضافة على ما وقع في ظاهر عبارة **قوله**
 اى ليس التفرج في الساعة على حذف المضاف والاستخدام والا وجه ان يجعل الضمير
 الموح والثاني باعتبار المضاف اليه **قوله** انزكاخ اشار الى ان دعا في ثلثة
 دع من ودع بدع **قوله** انضحت بلثتها يقال انضحت الابحار اذا انطلت خلفت
 لغة عن السكة وجادت ولم يحسن وانضحت اى صرح والمراد باللفات التماس
 جعل كل لغة لغة **قوله** ففتن من الفتن بمعنى الاحراق قال الله يومهم على النار
 بفتن او بمعنى العذاب او بمعنى الجنون والرباب جمع ربة ومعنى الاصل
 والثاني جمع مشي في الاعداد وما كان على ضربين والفا كنفيل
 اهل البصرة اى فتنهم الصالحون ومنهم دون ذلك والقصود
 ان البصرة مصر جامع تمت الكتاب بعون الله الملك
 الوهاب المسماة بحاشية سبالكوني
 لعبد الحكيم محمد بن عبد الله عليه

